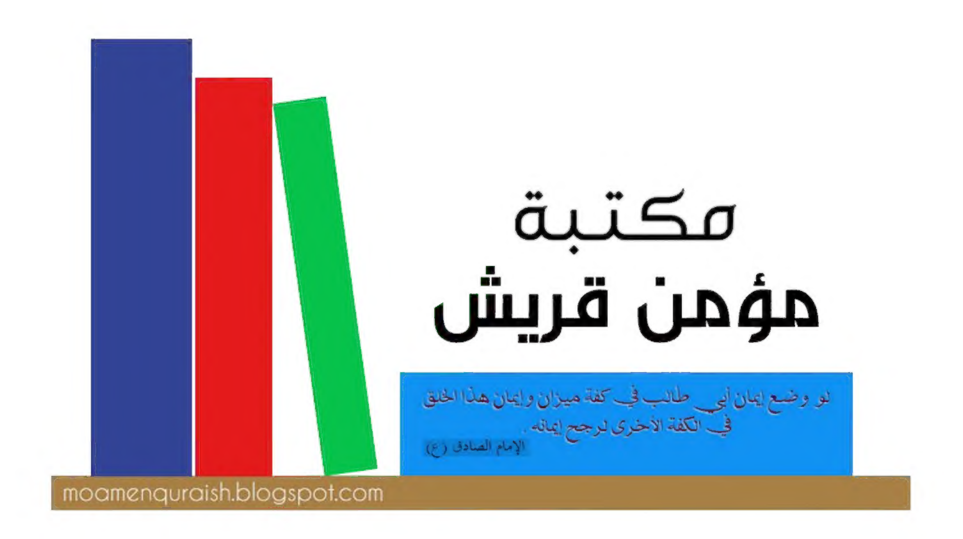
الخبرة الإيرانية

الانتقال من الثورة إلى الدولة

الدكتورة أمل حمادة





الخبرة الإيرانية

الانتقال من الثورة إلى الدولة

الخبرة الإيرانية

الانتقال من الثورة إلى الدولة

الدكتورة أمل حمادة



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

حمادة، أمل

الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة.
٣٩٠ ص.
ببليوغرافية: ص ٣٦٧ ـ ٣٩٠.
١. إيران ـ تاريخ. ٢. إيران ـ تاريخ ـ الثورة، ١٩٧٩. ٣. إيران ـ السياسة والحكومة. ٤. الإنتخابات ـ إيران. أ. العنوان.
955.054

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٧ ٤٠٠١ ـ لبنان
هاتف: ٧٨٩٤٥٣ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٨٩٤٥٤ (١-٩٦١)

E-mail: info@arabiyanetwork.com

إهـداء

إلى من أعرف أنهم معنا، وإن كنّا لا نراهم. .

إلى كامل ومحمد ورجاء

المحتويـات

شكــر وعرفــان

من بعد حمدٍ واجب لله تعالى على كل نعمائه، كل العرفان والشكر والتقدير أتقدم به لأستاذتي الفاضلة الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد، أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية التي حظيت بشرف التتلمذ على يديها، وبإشرافها على هذا العمل. وأتوجه لها بالشكر على صبرها الجميل وتشجيعها الدائم لي، ورعايتها العلمية لهذا العمل وتطويره في كافة مراحله.

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والذي شرفت بالتتلمذ على يديه طوال سنوات ما قبل البكالوريوس. وكان لمحاضراته أكبر الأثر في تكويني الأكاديمي، فأشكر له تكرمه بالاشتراك في مناقشة هذه الرسالة، والحكم عليها.

وبكل العرفان والتقدير أتقدم من الأستاذ الدكتور وليد محمود عبد الناصر، مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية، لتفضله بالموافقة على الاشتراك في لجنة مناقشة هذه الرسالة.

كما أشكر الدكتورة باكينام رشاد الشرقاوي، الأستاذ المساعد بكلية العلوم السياسية، والزميلة الفاضلة على قبولها الاشتراك في الإشراف على هذا العمل، وعلى مساندتها إياي في مراحل الإعداد النهائية له.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أدعو لروح الأستاذ الدكتور جلال معوض،

أستاذ العلوم السياسية بالكلية بالمغفرة؛ فقد كان للطالبة شرف التتلمذ على يديه لفترة قصيرة، وإن أفادت منه الكثير. وكذلك أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ العلوم السياسية بالكلية الذي لم يضنّ بوقته وأفكاره حينما احتجت إليه. جزاهم الله عنا جميعاً خير الجزاء.

وقد كان للدكتورة إيمان حسن والأستاذ فتحي المراغي فضل كبير؛ فقد قدمت صداقتهما لي دعماً معنويّاً إن ذخراً حين الضيق، أو قدمت ملاحظاتهما القيمة زاداً علمياً حين الحاجة. وأخيراً وليس آخراً انحني عرفاناً وتقديراً لزوجي مصطفى وأبنائي هنا وناجي وعزالدين، لقاء صبرهم على تقصيري، وعلى دعمهم وإيمانهم بما أشغلت به عنهم. فإليهم وإلى عائلتي وأصدقاء كثر يضيق المجال عن ذكرهم أهدي هذا العمل.

ولله قصد السبيل.

مقدمـــة

شغلت الثورة الإيرانية منذ اندلاعها في أواخر سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن اهتمام العديد من الدوائر الأكاديمية والسياسية والإعلامية. فقد شكلت الثورة كنموذج جديد في السياسة والأيديولوجيا للبعض تحدياً على كل من المستوى السياسي والأيديولوجي، وشكلت للبعض الآخر نموذجاً وقدوة تحتذى. ومن ناحية أخرى، شكل النظام السياسي الإيراني الذي تشكلت لبناته الأولى منذ اليوم الأول لنجاح الثورة مادة خصبة لدراسات العلوم السياسية سواء في مجال نظم الحكم أم العلاقات الخارجية. فقد طرح النظام السياسي الإيراني خبرة جديدة للعلاقة بين الديني والسياسي في وقت استقر فيه على الفصل بينهما انطلاقاً من أن هذا الفصل يسمح بنمو وتطور أفضل لكليهما بعيداً عن الآخر. وجاء النظام الإيراني ليرسم شكلاً جديداً لنظام سياسي يضع فيه الديني في قلب النظام، والفقيه على رأسه، ويرسم شكلاً متمايزاً للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الخارجية للمجتمع الإيراني. فقد اتخذت السياسات الخارجية للنظام الجديد منحى مختلفاً عن سياسات نظام الشاه؛ فبعد علاقات متمايزة واستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى التقليدية في المنطقة العربية جاء النظام الجديد حاملاً معه خطاباً راديكالياً هاجم فيه قوى الاستكبار وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتعهد ـ لفظياً ـ بالدفاع والتحالف مع قوى المستضعفين في الأرض.

وقد طرح مستقبل النظام السياسي نفسه كإحدى القضايا الجديرة بالاهتمام، وبخاصة بعد وفاة الإمام الخميني باعتباره الزعيم الروحي والسياسي

للثورة، والكاريزما الذي استطاع السيطرة على مقاليد الحكم في إيران الثورة منذ نجاحها في شباط/ فبراير ١٩٧٩ وحتى وفاته في أيار/ مايو ١٩٨٩. فقد راهن العديدون على أن اختفاء الزعيم الكاريزمي لن يلبث أن يسهل عملية الانقلاب على الثورة من الداخل كحال معظم الثورات في العالم، حيث تستطيع قيادات ما بعد مرحلة الكاريزما أن تتحول بكل من السياسات الداخلية والخارجية إلى طرق مختلفة عن الطريق الأولى إن لم تكن متناقضة معها في الأساس (وتجربة الثورة المصرية في حال مقارنة عصر عبد الناصر بعهد السادات حاضرة في الأذهان).

لكن الحال لم تكن كذلك في حالة الثورة الإيرانية حيث لم تستطع النخبة الجديدة و/ أو لم ترغب في الانحراف عن المسار الرئيس التي رسمت سياسات الإمام الخميني الركائز الأساسية له. وبعد أكثر من عشر سنوات على غياب الإمام لم يحدث تغير في التوجهات الرئيسة للنظام سواء على المستوى الأيديولوجي أم على مستوى السياسات المطبقة. بل إن أحد محاور الصراع الداخلي بين أجنحة الحكم داخل إيران يدور حول المطالبة بمزيد من التشدد لصالح مقولات الثورة.

تبدأ الدراسة من عام ١٩٧٩ ـ عام نجاح الثورة الإسلامية في إيران وإعلان الجمهورية الإسلامية في شباط/ فبراير من العام نفسه، باعتبار أن هذا التاريخ هو النقطة الفاصلة التي تحولت فيها الثورة من عملية (Process) إلى حدث (Event) محدد بذاته ومنقطع على بعض المستويات عن النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي السابق. وتستمر الدراسة إلى ما بعد وفاة الإمام الخميني لتشمل فترتي رئاسة رفسنجاني وخاتمي على اعتبار أن تينك المرحلتين شهدتا الانتقال التدريجي من الثورة إلى الدولة؛ وإن كان هناك حديث عن أن هذه المرحلة قد بدأت قبيل وفاة الإمام، وذلك منذ قبوله بقرار الأمم المتحدة بوقف القتال مع العراق لينهي بذلك ثماني سنوات من الصراع المسلح بين الدولتين استهلك خلال هذه السنوات الطوال العديد من موارد الدولتين، واستغلت من جانبهما أيضاً لتدعيم الجبهة الداخلية لكل منهما. وتحتل تجربة خاتمي أهمية خاصة نظراً إلى طبيعة التحديات السياسية والاقتصادية والخارجية التي واجهتها. وفي هذا الإطار تركز الدراسة على التحولات التي شهدها المجتمع الإيراني في تلك الفترة من حيث تطور المجتمع المدني وتفاعلاته ومؤسساته؛ أو التطورات التي طالت إدارة

العلاقات الخارجية للجمهورية الإسلامية. وتتطرق خاتمة الرسالة إلى التطورات الأخيرة في المشهد السياسي الإيراني الداخلي بقليل من التفصيل، وذلك في إطار مراجعة مقولات الدراسة ومناقشتها.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة في محاولة دراسة عملية التحول من الثورة إلى الدولة؛ أي دراسة الفترة ما بعد عام ١٩٧٩. هذا لا ينفي بالطبع أن الدراسة ستحاول التعرض، بقليل من التفصيل، إلى دراسة مرحلة التحول من الدولة إلى الثورة؛ أي دراسة عملية الانتقال الذي حدث في المجتمع الإيراني قبيل عام ١٩٧٩. عملية الانتقال هذه، من الدولة إلى الثورة ومن الثورة إلى الدولة، هي عملية متصل بعضها ببعض، وإن لم تكن تكراراً تاريخياً. فكثيرون من المراقبين رصدوا بداية وصول خاتمي لسدة الدولة على اعتبار أنها بداية التحول الجدي من الثورة إلى الدولة على عدد من المستويات. وظهرت ملامح هذا التحول مع التأكيد على دور المؤسسات السياسية ومقولات القانون، فضلاً عن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتطوير علاقات إيران الخارجية. ولكن على الرغم من هذا التأكيد فإنه يمكن القول إن فترة رئاسة رفسنجاني، والتي امتدت منذ ما قبل وفاة الإمام الخميني وحتى عام ١٩٩٧ حملت إرهاصات هذا التحول على المستوى الفكري والسياسي. ولكن مع هذه التحولات وزيادة دور المؤسسات هل يمكننا أن نرصد تحولاً حقيقياً عن الثورة أم أن هذا التحول كان مجرد خطاب سياسي ولا يمكن رصده من خلال سياسات حقيقية؟

تحاول الدراسة تتبع عدد من التغيرات في النظام في الفترة منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن بهدف التعرف إلى التغير على كل من مستوى القواعد السياسية والقانونية والمؤسسات والتفاعلات والتي تثبت أو لا تثبت فرضية تحول النظام السياسي الإيراني من الثورة إلى الدولة. ومن ثم فإنه يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التالي: ضرورة البحث في الأدوات والآليات والسياسات والمؤسسات التي أسهمت في عملية الانتقال من الثورة إلى الدولة في الحالة الإيرانية.

تطرح الثورة الإيرانية في تحولها التدريجي تجاه الدولة تجربة متميزة مما يثير العديد من التساؤلات البحثية عن ماهية الكيانات/ المؤسسات/ القوى التي تبنت مقولات الثورة ودعمتها حتى بعد اختفاء القيادة الكاريزمية. فقد قامت

الثورة في المرحلة التي تلت نجاحها، وخلال عشرة أعوام (هي فترة حكم الإمام الخميني حتى وفاته في عام ١٩٨٩) بثلاث عمليات مترابطة ومتشابكة في آن واحد في ما يخص بعض المؤسسات؛ **الأولى** هي بناء عدد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تتناسب في منطلقاتها الفكرية والمؤسسية مع الأيديولوجية الجديدة للنظام. العملية **الثانية** هي تعديل عدد من المؤسسات التي كانت موجودة في عهد الشاه، والتي كانت تمتلك من الفاعليات والإمكانات ما يؤهلها لهذا الاستمرار والأداء في ظل الثورة. العملية **الثالثة** هي هدم المؤسسات التي كانت في هياكلها وفلسفتها وطريقة أدائها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظام الشاه بما لا يسمح بتعديلها أو الاستفادة منها وفقاً للطابع الإسلامي للنظام الجديد. وقد صاحب هذه العمليات المتشابكة تطور القواعد القانونية والتفاعلات السياسية بين مختلف القوى الإيرانية نحو مزيد من الانتقال إلى الدولة.

أسئلة الدراسة

تشير دراسة الثورات الكبرى إلى وجود مراحل من التحول والانتقال يعقبها نوع من الاستقرار على مستوى الأدوات والآليات في شكل معين. والسؤال هنا هل شهدت خبرة الثورة الإيرانية تميزاً ضمن هذه التحولات وما هي الأسباب الكامنة خلف هذا التمايز وأشكاله. ومن ثم فإن الدراسة تحاول الإجابة عن تساؤل رئيس هو: هل يشهد المجتمع الإيراني تحولاً من الثورة إلى الدولة؟ أم أنه يتحرك بين متوازيين يمثل أحدهما الثورة والثاني الدولة يتقاطعان أحياناً ويفترقان في أحيان أخرى؟ أم أنه يتردد بين الحالتين نتيجة ظروف داخلية وخارجية معينة؟

وتغطي الدراسة فترة زمنية ليست بالقصيرة (ما يزيد على عشرين عاماً) حدث فيها عدد من التطورات والتغيرات على كل المستويات. ومن ثم فإنه يجب تقسيم الدراسة إلى مراحل تتمايز في ما بينها، لذا فإنه يمكن الحديث عن مرحلتي الثورة والدولة، وعدد من القضايا التي ارتبطت بكل مرحلة:

مرحلة الثورة

١ ـ التأصيل النظري لفكرة الثورة والدولة في الفكر السياسي الإيراني داخل المؤسسة الدينية وخارجها.

٢ ـ العوامل والأسباب التي أدت إلى قيام الثورة الإيرانية وتولي التيار الديني زعامة التحالف الذي قادها.

مرحلة الدولة

١ ـ الإطار القانوني الذي حكم الدولة.

٢ ـ الإطار المؤسسي في إطار ما سبقت الإشارة إليه من عمليات ثلاث يقوم بها النظام في المجتمع الانتقالي (بناء وهدم وتعديل).

٣ ـ الانتقال على مستوى التفاعلات الداخلية.

الأدبيات السابقة

حظيت تجربة الثورة الإيرانية بالكثير من الاهتمام من جانب الأوساط الأكاديمية والصحافية منذ نجاحها في بدايات عام ١٩٧٩. واستمر هذا الاهتمام مع التطورات التي شهدها النظام الإيراني في عقوده المختلفة، فلا تكاد جريدة أو دورية أو قائمة إصدارات لدار نشر تخلو من عنوان أو أكثر يخص النظام الإيراني سواء في تفاعلاته الداخلية أم علاقاته الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي. ومن ثم فإن محاولة حصر هذه الكتابات في هذا الحيز الزماني والمكاني تبدو بعيدة المنال. وعلى الرغم من هذا فإنه يمكن الحديث عن عدد من الاتجاهات العامة في دراسة الثورة الإيرانية، ومن أهمها أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول يهتم بدراسة النظام السياسي الإيراني من حيث كونه حالة ثورية تتشابه مع الثورات الكبرى في العالم من حيث عمق التغيير الذي أحدثته في مجتمعها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم يهتم بتحليل أسباب الثورة مستخدماً في ذلك المدارس المختلفة لدراسة الثورات، ومغلباً إحداها على الأخرى، وبدراسة الجماعة الثورية والتحالفات التي قامت داخلها وبينها وبين القوى السياسية الأخرى. بالإضافة إلى هذا يهتم هذا الاتجاه بدراسة التغييرات التي استتبعتها الثورة الإيرانية على كل من مستوى النخب والسياسات والمؤسسات بغرض تبني برنامج الثورة وتحقيقه[1].

(١) من أمثلة هذا الاتجاه، انظر: باكينام الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

الاتجاه الثاني يهتم بدراسة شبكة العلاقات الخارجية للنظام الإيراني على كل من المستويين الإقليمي والدولي. فيهتم أولاً بدراسة محددات السياسة الخارجية الإيرانية ومحددات السياسات الخارجية للأطراف الأخرى سواء أكانت دولية أم إقليمية. ويهتم ثانياً بالتحليل الكمي والكيفي لتصرفات النظام الإيراني على كل المستويات بغرض اكتشاف نمط لتلك العلاقات وارتباط هذه العلاقات بكل من المصالح القومية للدولتين والخطاب السياسي والأيديولوجي لكل منهما. ومن أهم الكتابات في هذا الاطار الكتابات التي اهتمت بدراسة العلاقات ـ الإيرانية العربية على وجه العموم، والعلاقات الإيرانية ـ الإماراتية والعلاقات الإيرانية ـ المصرية على وجه الخصوص، لما لتينك الدولتين من وضع متمايز على خريطة العلاقات الإيرانية الإقليمية. وكذلك الكتابات التي اهتمت بتتبع سير العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية بدءاً من الثورة وحتى الآن بغرض محاولة توقع مسارها المستقبلي في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية لكل من الدولتين[٢].

الاتجاه الثالث يهتم بدراسة النظام الإيراني باعتباره نموذجاً على أرض الواقع للفكر الشيعي لأول مرة في العصر الحديث. هذا الفقه الذي يمتلك عدداً من المقومات التي تفصله عن الفكر السني، وجد ترجمته في نموذج الدولة الإيرانية بعد عام ١٩٧٩ وفرض دوراً متمايزاً للفقهاء على المستوى السياسي، وطرح تحدياً على الفقهاء والمفكرين من داخل التيار الشيعي ومن خارجه للتعرض لأسئلة عديدة تخص دور الفقهاء وطبيعته وحدوده، وطبيعة العلاقة بين الفقيه والسلطان من ناحية، والفقيه والجماهير من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ظهور مسائل جديدة تحتاج لاجتهادات معاصرة تأخذ في الاعتبار المعطيات المتغيرة[٣].

الاتجاه الرابع ما يعد من قبيل الدراسات المباشرة في النظام السياسي الإيراني. ويهتم هذا الاتجاه بدراسة تفاعلات النخبة الحاكمة، أو الصراعات

---

(٢) انظر كنموذج لهذا الاتجاه: R. K. Ramazani, ed., *Iran's Revolution: The Search for Consensus* ([Washington, DC]; Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990).

(٣) توفيق السيف، **ضد الاستبداد: الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة: قراءة في رسالة تنبيه الأمة وتنزيه الملة لشيخ الإسلام الميرزا محمد حسين الغروي النائيني** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩)، وفؤاد إبراهيم، **الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٨٩).

داخلها حول المحافظة أو الإصلاح، والسياسات البرلمانية في داخل النظام، ودور المرأة في الثورة الإيرانية وما بعدها[٤].

هناك عدد من الملاحظات حول الاتجاهات السابقة. **الأولى** تتعلق بمعايير تقسيم هذه الاتجاهات، فلم نحاول أن نميز داخل هذه الاتجاهات بين المواقف الأيديولوجية الرافضة أو المؤيدة للثورة الإيرانية وإنما كان المحك هو وحدة الموضوع. **الثانية** أن هذا التقسيم ليس جامداً؛ بمعنى أن عدداً كبيراً من هذه الدراسات وإن كان يركز على بعد معين دون غيره من باقي أبعاد الظاهرة الإيرانية إلا أن هذا لا ينفي أنه يمكن تصنيف بعضها ضمن اتجاهات أخرى. **الثالثة** أن كثرة الدراسات لا تعد في كل الأحوال ميزة للباحث. فكثرة المعلومات والبيانات والتحليلات قد تكون معوقاً نتيجة تضارب بعض المعلومات، أو عدم حيادية بعض التحليلات.

ما الذي يمكن أن تقدمه دراسة حول خبرة الانتقال من الثورة إلى الدولة في الحالة الإيرانية؟ إن العرض السابق لمختلف اتجاهات أدبيات دراسة الحالة الإيرانية يبين أن قليلاً منها هو ما تعرض بتركيز كبير للبنية وللهيكل السياسي الإيراني الداخلي. فكل منها اهتم بالتركيز على بعد دون غيره، ولكن دراسة حال الانتقال من الثورة إلى الدولة على مستوى القواعد القانونية والمؤسسات والتفاعلات من شأنها أن تحقق أكثر من فائدة:

الأولى أنها تسمح باختبار المقولات النظرية في كل من أدبيات الدولة والثورة وأشكال التحول من الثورة إلى الدولة وكيفيته وأسبابه. **الثانية** أنها تسمح باكتشاف الخصوصية في الحالة الإيرانية. فكثير من الأدبيات ـ وعن حق ـ تفترض وجود خصوصية معينة تميز التجربة الإيرانية سواء على مستوى الفكر أم الحركة. ودراسة لهذا التغير أو الانتقال من شأنها أن توضح وتستجلي مظاهر عدة تتجلى فيها خصوصية التجربة الإيرانية. **وأخيراً** فإن تحليل هذه

(٤) من الأمثلة على هذه الدراسات تلك الدراسة التي أجراها الباحث الإيراني بهمان بختياري حول أداء البرلمان منذ نجاح الثورة وحتى البرلمان الرابع، انظر: Bahman Baktiari, *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1996).

وانظر أيضاً دراسة مينو معلم حول المرأة الإيرانية: Minoo Moallem, *Between Warrior Brother and Veiled Sister: Islamic Fundamentalism and the Politics of Patriarchy in Iran* (Berkeley, CA: University of California Press, 2005).

المستويات ومحاولة فهمها من شأنه أن يساهم في تفسير بعض مظاهر الحركة السياسية الإيرانية سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، والتي قد تبدو للوهلة الأولى غير متناسقة أو غير متسقة مع الخط العام للنظام أو في بعض الأحيان متضادة في ما بينها.

الإطار النظري للدراسة

تهتم هذه الدراسة برصد وتحليل المجتمع الانتقالي في الخبرة السياسية الإيرانية بهدف دراسة الانتقال من الثورة إلى الدولة، وذلك على مستويات ثلاثة:

١ ـ التغير في القواعد القانونية التي تحكم حركة النظام.

٢ ـ التغير في المؤسسات.

٣ ـ التغير في شبكة العلاقات التي تربط بين القوى السياسية المختلفة والمؤسسات المرتبطة بها.

هذا الاهتمام بالتغير والانتقال من الثورة إلى الدولة يستدعي بالطبع إطاراً نظرياً يحكم دراسة هذه العملية. ومن ثم فإن الدراسة ستهتم بالأدبيات المختلفة في دراسة كل من الثورة والدولة، بالإضافة إلى المرحلة الانتقالية بينهما. وكذلك تركز في الفكر السياسي الإيراني حول ظاهرتي الثورة والدولة انطلاقاً من الدور الذي قام به هذا الفكر في الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة.

منهاجية الدراسة

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على كل من منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن. ويفيد منهج دراسة الحالة في التعرف إلى كافة الجوانب المختلفة في الظاهرة موضع الدراسة. وفي حالتنا تكون المؤسسات السياسية في النظام الإيراني منذ ما بعد الثورة، بالإضافة إلى دراسة حالات من الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي مر بها النظام في الفترة نفسها بغرض التعرف إلى مختلف التفاعلات السياسية التي حكمت نشأة هذه المؤسسات وطريقة عملها، بالإضافة إلى الكيفية التي أدار بها النظام الانتخابات ومدى قربها أو بعدها عن الثورة أو الدولة. أما بالنسبة إلى المنهج المقارن فتتعرض الدراسة لتحليل

حالتين في التجربة الإيرانية وهما حالة الثورة وحالة الدولة ومرحلة الانتقال في ما بينهما من خلال دراسة التغير في السياسات والمؤسسات والتفاعلات. من ثم يفيد المنهج المقارن في دراسة التحول والتغير إما على مستوى المؤسسة عبر الفترات الزمنية المختلفة أو بين عدد من المؤسسات في الفترة الزمنية نفسها، وإن كانت الدراسة تركز على المقارنة بين الفترات الزمنية بغرض رصد التحول من الثورة إلى الدولة. وتستفيد الدراسة من المدخل المؤسسي الذي يوفر أرضية منهجية ضرورية ولازمة لدراسة نشأة المؤسسات السياسية بصفة عامة وتطورها وتغيرها، ما يفيد في دراسة الحالة الإيرانية، ولكن مع التحفظ على أن التغير المفترض حدوثه في الحالة الإيرانية هو عملية وليست حالة، كما أنه تم في أثناء الانتقال المجتمعي والسياسي والأيديولوجي من الثورة إلى الدولة(٥).

الجدير بالملاحظة في هذا الإطار أن دراسة المؤسسات في هذا الإطار يجب أن تتجاوز الإطار الدستوري المكتوب إلى دراسة شبكة العلاقات والتفاعلات بين المؤسسات وموقفها وموقعها من مجموعة القوانين المكتوبة. فالملاحظ أن معظم بلدان العالم، إن لم يكن كلها، تمتلك دساتير تحدد بوضوح ودقة شبكة المؤسسات السياسية داخلها، والإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم العلاقة داخل كل مؤسسة وبين المؤسسات بعضها ببعض. ولكن على الرغم من هذا التحديد، فإن الواقع قد لا يتلاءم بالضرورة مع هذه الصورة، إن لم يتناقض معها. فبعض المؤسسات قد لا توجد على الإطلاق والبعض الآخر قد لا يستطيع ممارسة الدور المرسوم له إما لعيب في الدور نفسه، أو في طبيعة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بهذا الدور. والبعض الثالث قد يتجاوز الدور المرسوم له نتيجة وجود عوامل شخصية أو مؤسسية تدعم من هذا الاتجاه(٦).

وقد ظهر من تتبع سيرة هذه المفاهيم على المستوى النظري أن بعضها قد يلقى صعوبة في التوظيف لدراسة الحالة الإيرانية، وبخاصة مفهوما الثورة والمؤسسية. فقد صار من قبيل التكرار القول إن الثورة الإيرانية تحمل عدداً

---

(٥) Gregrory Mahler, *Comparative Politics: An Institutional and Cross-National Approach* ([n. p.]: Prentice Hall Englewood Cliff, 1995).

(٦) Jan-Erik Lane Svante Ersson, *Comparative Politics: An Introduction and New Approach* (Cambridge, UK: Polity Press, 1994), p. 62.

من السمات الخاصة التي تميزها، وتجعلها غير قابلة للتطويع في أي من المفاهيم الجاهزة التي نحتت في ظل ظرف سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف. وتظهر مصداقية هذا التحفظ مع مفهوم الثورة. فالملاحظ أن في معظم الأدبيات التي درست الثورة بصفة عامة كان التيار الذي يركز على الأبعاد الاقتصادية أو السياسية دون غيرها هو الأكثر شهرة، لكن هذا لا يصدق في معظم الأحوال، بل على العكس فإن تجارب بعض دول العالم الثالث تثبت خطأه، والحالة الإيرانية خير دليل. المفهوم الثاني وهو مفهوم المؤسسية، فمن الواضح أن مفهوم المؤسسية يغلب عليه الطابع الرسمي القانوني لدراسة المؤسسات السياسية المختلفة، لكن الحالة الإيرانية لن تفيد كثيراً من الركون إلى هذا الإطار الرسمي كثيراً، بل في الأغلب الأعم يجب تجاوز ذلك للبحث في شبكة العلاقات الفعلية التي تعمل من خلالها تلك المؤسسات، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يجب مراعاة هيكل صنع القرار في إيران الذي يحمل سمات خاصة به من حيث تعدد المؤسسات المشتركة في صنع القرار وتعدد منافذ التأثير فيه.

تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة. يتناول **الفصل الأول** مناقشة الإطار النظري من خلال التركيز على الأدبيات التي تناولت بالدراسة الثورة والدولة والمرحلة الانتقالية. ويناقش القسم الأول الاقترابات المختلفة التي تم من خلالها العرض لدراسة الثورة والمفاهيم الفرعية المرتبطة بها كالأيديولوجيا والجماعة الثورية. أما الثاني فيركز على مفهوم المجتمع الانتقالي أو المرحلة الانتقالية التي تفصل بين لحظة قيام الثورة واستعادة النظام السياسي لمظاهر الاستقرار السياسي المرتبط بالدولة. وفي إطار المرحلة الانتقالية ستتم مناقشة خصائصها الرئيسة من سيولة التحالفات والتنظيمات السياسية، وازدواجية المؤسسات السياسية، بالإضافة إلى مهام بناء ونقل المؤسسات في تلك المجتمعات. ويتعرض القسم الثالث لمناقشة الدولة بالنظر إليها على أنها مرحلة في التطور التاريخي للمجتمعات واستئنافاً للمرحلة التي سبقت الثورة في المجتمع المعنى.

ويناقش **الفصل الثاني** في قسمه الأول عوامل قيام الثورة الإيرانية، فيقسمها إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ويصل إلى أن

العوامل الثقافية كانت لها الثقل الأكبر في قيام الثورة، ولذلك يركز القسمان الثاني والثالث من هذا الفصل على الجهود الفكرية التي قدمها عدد من المفكرين الإيرانيين في الإعداد للثورة أو لشكل الدولة التي تلت عملية تغيير نظام الشاه، فيركز القسم الثاني على مفكري الثورة، وفيه مناقشة أفكار آية الله الخميني، وآية الله طالقاني، وعلي شريعتي، ونواب صفوي. والقسم الثالث يسلط الضوء على مفكري الدولة بالتركيز على أفكار الرئيس خاتمي وعبد الكريم سروش.

أما **الفصل الثالث** فيبحث من خلال قسمين رئيسين الإطار الدستوري والمؤسساتي للنظام الجديد. ويركز القسم الأول على عملية وضع الدستور في عام ١٩٧٩ والظروف السياسية التي صاحبت وضعه، بالإضافة إلى مناقشة التعديلات الدستورية التي أقرت في عام ١٩٨٩ والتغييرات التي نتجت من هذه التعديلات. ويركز القسم الثاني على عملية بناء المؤسسات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية على اعتبار أنها من المؤشرات التي تدل على استقرار التحول إلى الدولة. في هذا الإطار يتم تقسيم هذه المؤسسات إلى مؤسسات استحدثتها الثورة كترجمة لبرنامجها الأيديولوجي ومؤسسات موروثة من نظام الشاه أدخل عليها عدد من التعديلات سواء على الاسم أم آليات العمل أم الوظائف المنوطة بها.

أما **الفصل الرابع** فيرصد الانتقال إلى الدولة من خلال التفاعل بين مؤسسات الثورة ومؤسسات الدولة. فيحدد أقساماً ثلاثة لرصد هذا التطور. القسم الأول يرصد التطور الذي طال عدداً من مؤسسات الثورة على رأسها الحرس الثوري ومجلس الرقابة على القوانين الذي عرف في بعض الأحيان بمجلس صيانة الدستور. أما القسم الثاني فيركز على التطور الذي طال البرلمان والرئاسة من خلال مناقشة الانتخابات البرلمانية والرئاسية على اعتبار دلالتها بالنسبة إلى شكل النخبة الحاكمة وآليات الدوران فيها. ويركز القسم الأخير على تطور ولاية الفقيه على المستوى الفكري والسياسي. وتعتبر ولاية الفقيه من أهم المؤسسات في الدلالة على جدلية العلاقة بين الثورة والدولة في إيران. فمنصب الولي الفقيه والسلطات المرتبطة به تعتبر الترجمة الحقيقية لفكرة الثورة ودور العلماء فيها كما ارتآها الإمام الخميني، وهي بهذا المنطق مؤسسة ثورة. ولكن في الوقت نفسه، فقد حرص الإمام الخميني، ونجح النظام الإيراني في وضع مجموعة من القواعد الدستورية والقانونية التي قننت وضع

الفقيه بشكل يتجاوز شخص الإمام الخميني، ويؤسس للمنصب بشكل مستقر ومستمر، وبهذا فهي تنتمي إلى الدولة. وانطلاقاً من ذلك يدرس هذا القسم تطور العلاقة بين المرشد خامنئي وكل من الرئيس رفسنجاني والرئيس خاتمي لاستكشاف مدى التطور والاستقرار في التحول من الثورة إلى الدولة.

أما **خاتمة** هذه الدراسة فتركز على مناقشة التحول من الثورة إلى الدولة من خلال إعادة قراءة الأسئلة الرئيسة للدراسة، بالإضافة إلى الخبرة التي تقدمها إيران بشكل خاص في إطار هذا الانتقال.

الفصل الأول

الإطار النظري: الثورة والدولة

موضوع هذه الدراسة هو دراسة التجربة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة، ولذلك ينصرف هذا الفصل لدراسة الأدبيات المتعلقة بالثورة والدولة، ليس من حيث كونهما من الظواهر السياسية والإنسانية المنفصلة، ولكن بحكم كونهما في بعض الأحيان وجهين لعملة واحدة؛ فالثورة لا تحدث إلا في إطار نظام سياسي واقتصادي واجتماعي منظم يطلق عليه دولة، وكذلك فالثورة حالة موقتة؛ فلا يمكن تصور مجتمع ما يعيش في حالة لانهائية من الثورة، إذ لا بد له من التحول التدريجي إلى حالة من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري، تتشابه أو تختلف مع ما كان موجوداً من قبل، هذا التحول التدريجي أو المرحلة الانتقالية تمهد لحالة الاستقرار. ومن ثم فإن هناك عدداً من الأسئلة المركزية ـ التي تتعلق بكل من الثورة والدولة وبينهما المرحلة الانتقالية ـ التي يجدر بنا محاولة الإجابة عنها من خلال هذا الفصل.

أولاً: الثورة

تُعَرّف الثورة في كثير من الأحيان بأنها انتقال راديكالي من وضع إلى آخر. ولكي يحدث هذا الانتقال الراديكالي لا بد من توافر درجة ما من الوعي السياسي، حول كل من الوضع المعاش غير المقبول الاستمرار فيه والوضع المراد الوصول إليه. كما يسبق هذا الانتقال حدوث عدد من التطورات على كل من المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وتكون هذه التطورات كلها أو بعضها غير مقبولة من الشعب؛ ما يدفع بقطاعات متزايدة منه إلى تبني أفكار تيار سياسي جديد يدفع إلى التغيير ومقولاته وتوجهاته.

الثورة بهذا المعنى تطرح عدداً من المسائل ذات الصلة بتحليلها؛ منها ما يتعلق بالاتجاهات المختلفة التي تستخدم في دراستها، ومنها ما يتعلق بالأيديولوجيا التي تتبناها الثورة كبرنامج للتغيير، والجماعة الثورية التي

تتصدى لمهمة توعية الجماهير في المراحل الأولى ثم قيادتها في المراحل التالية، وكذلك مرحلة ما بعد الثورة، أو ما يمكن أن نطلق عليه المرحلة الانتقالية التي تلي الثورة وتمهد للنظام السياسي الجديد.

١ ـ الاتجاهات المختلفة في دراسة الثورة

عرّف صموئيل هانتنغتون الثورة على أنها: «تغيير داخلي وعنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات»[١]. الثورة ـ أيضاً ـ هي انتقال للسلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب نتيجة لحركة اجتماعية عنيفة تنمو بفضل توترات تحدث داخل النظام السياسي يترتب عليها انفجار شعبي يحطم النظام السياسي القائم ويؤدي إلى استيلاء الجماهير على السلطة السياسية وعمل تغيير مفاجئ وسريع في توزيع القوى السياسية في المجتمع وفي توزيع عوائد النظام السياسي لصالح قطاعات أعرض من الشعب[٢]. . بالإضافة إلى ذلك فهناك من حلل ظاهرة الثورة على اعتبار أنها أزمة ازدواجية السلطة في مجتمع ما؛ ولذلك تحدث الثورة عندما تتعدد السيادات في داخل المجتمع الواحد، وتنتهي

---

(١) صلاح سالم صالح عيسى، «أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ٩٣.

(٢) حيدر محمود عمرو، «الحركات السياسية الثورية في صدر الإسلام،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ١. هناك العديد من الدراسات التي تعرضت لمفهوم الحركات الاجتماعية على اعتبار الدور الذي تقوم به في عمليات التغيير السياسي السلمي والثوري. وعلى الرغم من تعدد تعريفات الحركة الاجتماعية إلا أنه يمكننا القول إنها مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في رؤية معينة للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مجتمعهم ويحاولون السعي لتحقيقه من دون أن تجمعهم بالضرورة تنظيمات مؤسسية جامدة. بل على العكس فإن الحركة الاجتماعية تتسم بغياب عنصرُ التنظيم المؤسسي وهو ما يميزها عن الأحزاب السياسية ويعطيها قدراً أكبر من المرونة في الحركة سواء على مستوى الأهداف المتبناة أم التكتيكات المستخدمة. لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحركات الاجتماعية والدور الذي تقوم به سواء في التغيير السياسي أم مراحل المجتمع الانتقالي. انظر: عبد العاطي محمد أحمد عبد الحليم، «الحركات السياسية في مصر وقضية التعددية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)؛ إيمان شومان، **علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية**، تقديم محمد سعيد فرح (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦)؛ رفعت سيد أحمد، «ظاهرة الإحياء الإسلامي في السبعينيات: دراسة مقارنة لمصر وإيران،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)؛ Charles Tilly, *From Mobilization To Revolution* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1978), and Louise A. Tilly and Charles Tilly, eds., *Class Conflict and Collective Action* (Beverly Hills: Sage, 1981).

حينما تستطيع إحدى هذه السلطات أن تحكم سيطرتها على الحكومة[٣].

وقد احتل مفهوم الثورة أهمية كبرى في الكتابات الماركسية وكتابات المفكرين من العالم الثالث، على اعتبار أن تلك المجتمعات عانت لفترات طويلة وممتدة ضغط الأنظمة الحاكمة سواء أكانت تقليدية رجعية أم محتلة أجنبية.

وتوضح التعريفات السابقة أن التيارات المختلفة ركزت على عدد من الأبعاد المختلفة المتعلقة بالظاهرة الثورية؛ فقد ركز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر جديد. بينما ركز آخرون على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة برنامجاً للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة. وهناك من ركز على الثورة من حيث إنها تطوير لأزمة، بالإضافة إلى التيارات التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير في توزيع هيكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المعنى، فهناك العديد من المسائل المرتبطة بحجم التغيير ومداه ودرجة القسر المرتبطة بالثورات. فبعضهم يضم إلى جانب هذه التغييرات التغيير على مستوى القيم الاجتماعية والهياكل الاجتماعية والمؤسسات السياسية وأشخاص النخبة السياسية.

الثورة في هذه الحالة هي عملية ديناميكية، وليست لحظة تاريخية ثابتة وساكنة، على الرغم من أنه يمكن الحديث عن تحديد لحظة فاصلة تنفجر فيها الأوضاع، ولذلك فإن الحديث عن هذه النقطة الزمنية الفاصلة إنما هو لتسهيل الدراسة.

والثورة لا بد من أن تتضمن درجة ما من استخدام العنف من جانب الجماهير ومن جانب النخب المضادة للثورة. وعلى الرغم من هذا، يجب التفرقة بين الثورة كظاهرة تؤدي إلى إحداث تغيير راديكالي وبين العديد من مظاهر العنف الجماهيري المنظم وغير المنظم الذي لا يرتقي لمستوى الثورة من حيث مستوى العنف، ووضوح الجماعة الثورية وتماسكها، ووجود برنامج للتغيير السياسي، مثل الانقلابات العسكرية وأعمال العنف والشغب والحركات

---

(٣) متروك بن هايس الفالح، **نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٤٩ (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٩)، ص ٦ ـ ٧.

الإنفصالية وغيرها. . لذا فالثورة تتضمن أربعة مفاهيم مترابطة تميزها عن أي من أشكال العنف المجتمعي:

١ ـ عملية للتغيير السياسي والاجتماعي تتم عبر ممارسة العنف.

٢ ـ حدث يتم في لحظة معينة تتعلق بالتغيير الفعلي للحكومة.

٣ ـ برنامج للتغيير مقدم من قبل الجماعة الثورية يتضمن على الأقل الخطوط العامة للمشروع السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي المزمع تطبيقه.

٤ ـ قيم الثورة والتي تتعلق بالأيديولوجيا التي تتبناها الجماعة الثورية.

دارت دراسات الثورة في فلك أربعة اتجاهات رئيسة للدراسة، هي: الاتجاه الماركسي، والاتجاه الوظيفي، والاتجاه الاجتماعي النفسي، واتجاه التاريخ المقارن.

أ ـ الاتجاه الماركسي

اعتبر ماركس أن الثورة عملية حتمية مرتبطة بعملية الانتقال من نمط إنتاجي إلى نمط إنتاجي آخر، فالنمط الإنتاجي القديم ينتهي مفسحاً المجال أمام نمط إنتاجي جديد له شبكة مختلفة من علاقات الإنتاج. وفي ظل النظام الرأسمالي يظهر الصراع بين الطبقتين اللتين تشكلان العمود الفقري للمجتمع؛ طبقة البروليتاريا وطبقة البرجوازية. ويؤثر موقع البروليتاريا من نظام الإنتاج وحالة الاغتراب التي يعيشها العمال على توجههم واستعدادهم لقيادة الثورة ضد استغلال طبقة البرجوازية. بطبيعة الحال فإن توقعات ماركس بحدوث الثورة الماركسية في أكثر المجتمعات تقدماً من الناحية الصناعية لم تتحقق، فقد قامت الثورة في روسيا القيصرية والتي لم تنطبق عليها بالضرورة شروط ماركس لقيام الثورة من حيث التقدم الصناعي وتطور الوعي الطبقي لدى العمال.

وقد حاول لينين تدارك هذا الأمر من خلال تركيزه على دور العمال والفلاحين بحكم كونهم طبقات مقهورة ومستغلة. . وخلافاً لماركس لم يعتبر لينين أن البروليتاريا هي الطليعة الثورية الحقيقية؛ حيث اختلفت أولويات هذه الطبقة للمطالبة بالإصلاح النقابي وليس الثورة. من ثم يبدو الدور الأهم، وفقاً للينين، هو دور الكوادر الثورية في داخل الحزب الشيوعي الذي يؤدي دور الطليعة الثورية بدلاً من طبقة البروليتاريا التي اعتبرها ماركس هي طليعة القوى

الثورية في النظام الرأسمالي[٤]. وعلى الرغم من موقف ماركس المعادي لقوى الفلاحين على اعتبار أنها قوى مضادة للثورة، فقد أعطى لينين قدراً من الأهمية لدور طبقة الفلاحين من منطلق أنها من الممكن أن تكون حليفاً للقوى البروليتارية في سعيها للحصول على السلطة.

وقد قدم ماو تسي تونغ إسهاماً آخر انطلق من واقع الصين الذي فرض الاهتمام بدور الفلاحين في الثورة.. ففي ظل تخلف هيكل الإنتاج الاقتصادي الذي كان سائداً في الصين في تلك الفترة وغلبة النشاط الزراعي، رأى ماو تسي تونغ أنه من الممكن أن يشكل الفلاحون طبقة من أشباه البروليتاريا التي يمكنها القيام بالثورة في ظل قيادة الحزب الشيوعي الذي سيحتفظ بمكانة محورية في قيادة الحركة الثورية.. فقد عانى الفلاحون في السياق الصيني أقصى درجات الاستغلال والقهر في الوقت نفسه الذي كانت لديهم فيه درجات مرتفعة من الوعي والرغبة في العمل الثوري في وضع يشبه كثيراً وضع البروليتاريا في المجتمعات البرجوازية الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية[٥].

المشكلة الرئيسة في التيار الماركسي هي التركيز المتعاظم على الأبعاد الاقتصادية في الثورات وإهمال ما عداها من أسباب، بالإضافة إلى التركيز على الدولة باعتبارها أداة في يد الطبقة المستغلة، وإن كان يذكر للدراسات الجديدة في إطار المدرسة الماركسية الدور الذي أولته للفلاحين والطبقات المهمشة اقتصادياً. فوفقاً لفانون فإن الفلاحين يمكن اعتبارهم الطبقة الثورية الوحيدة في المجتمع «فليس لديهم ما يخسروه، ولديهم عالم كامل من الممكن أن يكسبوه»[٦]، هذا في مقابل بعض الطبقات الأخرى داخل المجتمع كالطبقة الإقطاعية وطبقة الرأسماليين اللتين يمكن تصور أنهما قد يتحالفان مع النظام الاستعماري في مرحلة ما لتعظيم المنافع أو التحالف مع البرجوازية في المراحل التالية لنجاح الثورة ضد الاستعمار.

طبيعة الثورات الاشتراكية التي قامت في دول العالم الثالث أدت إلى

---

(٤) نجاح واكيم، **العالم الثالث والثورة** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

مراجعات في داخل المدرسة الماركسية حول الدور الذي يمكن أن تقوم به مختلف الطبقات في عملية الثورة قبولاً أو رفضاً. فهذه المجتمعات لا تظهر فيها البروليتاريا بالشكل الذي يسمح لها بقيادة الحركة الثورية، في مقابل وجود طبقة من الفلاحين وصغار العمال والمهمشين اقتصادياً يمتلكون درجة من الوعي السياسي التي تسمح بتجييشهم في حال توافر القيادة المناسبة لهذه الحركة. حتى القيادة السياسية في مجتمعات العالم الثالث كثيراً ما خالفت التوقعات الكلاسيكية للمدرسة الماركسية فقد أدّى الجيش دوراً في قيادة الانقلابات العسكرية والتي تحولت إلى حركات شعبية أوسع وأعرض في ما بعد، من حيث قدرتها على إحداث تغيير راديكالي في كل من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الدور الذي قام به الدين في إحداث التغيير السياسي، وهو الأمر الذي كان غائباً عن التحليل الماركسي للثورات[٧].

ب ـ الاتجاه الوظيفي

اهتم منظرو المدرسة الوظيفية بمفهوم التوازن الذي يحققه النظام السياسي بين مطالب الجماهير السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية وبين الموارد المتاحة من ناحية أخرى. وحيث إنه لا يمكن الحديث عن نقطة محددة بذاتها باعتبارها نقطة التوازن فهي تتغير مع تغير المطالب والموارد والظروف المحيطة؛ فإن المقياس الحقيقي لنجاح الحكومة أو جهاز الدولة يتوقف على قدرتها على الوصول دائماً إلى نقطة التوازن المتغيرة في الأساس والحفاظ عليها.

وتحدث الثورة في هذه المدرسة حينما تفشل الحكومة ولفترة طويلة في الوصول إلى نقطة التوازن والحفاظ عليها، ولكن تجدر بنا ملاحظة أن الفشل في الحفاظ على نقطة التوازن لا يكون مسبباً بالضرورة للثورة أو العنف. ولكن يتوقف الأمر على كل من الطريقة التي تفسر بها الجماهير هذا الاختلال والطريقة التي تتعامل بها الحكومة معه. بعبارة أخرى: فإنه في حالة ما إذا فسر هذا الاختلال بقلة الموارد الاقتصادية وكان رد فعل الحكومة هو بذل مزيد من الجهود من أجل رفع كفاءة النظام من الناحية الاقتصادية، فيصعب

(٧) باكينام الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ١٩ ـ ٢٠.

أن يولّد هذا الاختلال عنفاً من أي نوع. وفي المقابل فإذا فسر هذا الاختلال نتيجة لسوء توزيع الموارد الحكومية، وهو الأمر الذي يتكرر كثيراً في دول العالم الثالث، مصحوباً بدرجات مختلفة من الفساد الهيكلي السياسي والإداري، ودعم ذلك بموقف حكومي مؤيد لاستخدام العنف بدرجات مختلفة من العنف والقمع بغرض التحكم في مستويات مطالب الجماهير؛ فإنه من المرجح أن يكون هناك استخدام للعنف بدرجات متعاظمة قد تؤدي في لحظات معينة إلى قيام ثورة شاملة. بمعنى أن الثورة تكون في هذه الحالة ردة فعل لعدم كفاءة الحكومة[٨].

ولذلك فقد ركزت هذه المدرسة على دراسة النظام الاجتماعي باعتباره من المفاهيم المفتاحية لفهم الثورات وصياغة نظرية حولها. فدراسة النظام الاجتماعي والنظم المرتبطة به، كنظام القيم، تمكننا من التفرقة بين الثورات الناتجة من اختلالات في داخل النظام والحروب التي تكون بين الأنظمة المختلفة والعنف الوظيفي الذي يمارس في داخل النظام بشكل متكرر لتحقيق أهداف معينة متعلقة بتلبية بعض الاحتياجات الخاصة بالنظام والحفاظ عليها. وقد فرق شالمرز جونسون، أحد أقطاب هذه المدرسة في دراسته عن التغيير الثوري، بين التغييرات التدريجية والتغييرات غير التدريجية والتي تنتج من سياسات تؤدي إلى الإخلال بالتوازن في المجتمع. في هذا الإطار قدم شالمرز مجموعة من الأسباب التي اعتبرها ضرورية، ولكنها ليست كافية بحد ذاتها لإحداث الثورة. تعد هذه الأسباب من العوامل التي تُعَجِّل بحدوث الثورة، ومن أهمها الضغوط الناتجة من اختلال التوازن في المجتمع، بالإضافة إلى طريقة استجابة القادة لظاهرة اختلال التوازن في مجتمعهم وكذلك العوامل المرتبطة بالثورة في داخل الجيش أو الهزيمة العسكرية وتأثيرها في قطاعات عريضة من الجماهير والجيش. هذه العوامل التي تعتبر محركة للثورة قد لا تقوم بالدور نفسه في حالة المجتمعات التي نجحت في الحفاظ على حالة التوازن، أي تلك المجتمعات التي نجحت في التعامل مع مظاهر الاختلال بشكل ناجح أعاد للمجتمع توازنه[٩]. ويمكن رصد حالة التوازن في داخل المجتمع من خلال

---

(٨) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٣٠٦ ـ ٣١١.

(٩) Chalmers Johnson, *Revolutionary Change: An Adaptation* (Bombay, India: [n. pb.], 1966), pp. 79-93.

الكشف عن الوظائف الرئيسة لأي نظام اجتماعي والتي تتمثل في:

- تحقيق الأهداف الاجتماعية والحفاظ على تكامل النظام وتماسكه ويقوم بها النظام السياسي.

- الملاءمة مع المحيط المادي وهي مهمة النظام الاقتصادي.

- ضبط التوتر والحفاظ على الذات وهي مهمة النظام القيمي.

ولذلك تحدث الثورة، في ضوء منهج ديفيد إيستون، حينما يحدث الاختلال بين مدخلات النظام ومخرجاته؛ ما يدفع للمطالبة إما بإحداث تغيير جزئي أو كلي له. وتزيد احتمالات الثورة حينما يرتبط بهذا الاختلال زيادة المطالب على النظام ونقص التأييد؛ ما يؤدي إلى تناقص شرعيته، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم التوترات، ويدفع النظام للبحث عن نقطة توازن جديدة تحدث من خلال الثورة، وهو الأمر الذي يختلف عن التطور الطبيعي والتدريجي الذي يحدث من خلاله تغيير جزئي في بعض وظائف النظام أو هياكله[١٠].

المشكلة الرئيسة في هذه النظرية هي التقدير والاهتمام الذي توليه لتوازن المجتمع، وهو الأمر الذي لا يعد بالضرورة مسألة مرغوبة؛ فتوازن المجتمع في بعض الأحيان قد لا يكون معبّراً بالضرورة عن شرعية النظام، وإن كان بالضرورة معبراً عن استمراره. بعبارة أخرى: إن قدرة الأنظمة السياسية على الاستمرار، وبخاصة في تجارب العالم الثالث، لا تعكس بالضرورة الاستقرار أو الشرعية، بل ترتبط في أحيان كثيرة بعدد آخر من العوامل الداخلية (قوة الأداة القمعية للدولة، وغياب البديل السياسي، ونقص القدرة على الفعل السياسي من جانب مختلف القوى السياسية المجتمعية، وغياب الثقافة السياسة الداعمة لفكرة التغيير السياسي أو ضعفها) أو الخارجية (الظروف الدولية والإقليمية المدعمة لفكرة التغيير السياسي، مثل حدوث عدد من تجارب التغيير السياسي في الدول المحيطة بهذا المجتمع، والظروف الدولية والإقليمية التي تسمح أو تتسامح مع فكرة التغيير السياسي بما لا يهدد التوازنات الإقليمية أو الدولية القائمة). هذه العناصر كلها تجعلنا نتحفظ كثيراً على فكرة التوازن الكامنة في هذه النظرية.

---

(١٠) عمرو، «الحركات السياسية الثورية في صدر الإسلام،» ص ٩ ـ ١٥.

ج ـ الاتجاه الاجتماعي النفسي

تركز هذه المدرسة على الدوافع التي تحدو الأفراد على الانخراط في الثورة؛ فهي لا تهتم بالظروف الموضوعية التي تحيط بالمجتمعات الثورية، بل تركز بشكل أكبر على الإجابة عن سؤال: لماذا يقوم الناس بالثورة؟ هل هناك عوامل كامنة في طبيعة البشر تسمح لهم باستخدام العنف؟ أم أن قابلية البشر لاستخدام العنف تتبدى في ظرف سياسي واجتماعي واقتصادي معين(١١)؟

وترى هذه النظرية أن الأفراد يصبحون مؤهلين للثورة حينما ترتفع توقعات الأفراد من النظام السياسي، في مقابل محدودية ما يحصلون عليه بالفعل من هذا النظام. الفجوة التي تحدث بين هذه التوقعات والقيمة الفعلية لما يحصلون عليه تتحول إلى طاقة ثورية تنتظر القيادة المناسبة والتوجيه لكي تطيح بالنظام القائم.

وفق هذه النظرية إذاً فإن الاختلال بين التوقعات وما يمكن تحقيقه هو المسبب الأول للثورة، ولذلك يمكن للنظام أن يتلافى احتمالات حدوث الثورة إذا ما تمكّن دائماً من الحفاظ على مستوى توقعات الجماهير متناسبة مع قدرته على مواجهة هذه التوقعات. في هذا الإطار هناك أكثر من ملاحظة، فتوقعات الجماهير ليست دائماً مرتبطة بقدرات النظام الداخلية؛ فثورة المعلومات وتآكل الحواجز بين الداخل والخارج وانفتاح العوالم المختلفة أدى إلى ارتباط توقعات الجماهير في أحيان كثيرة بالظروف الإقليمية أو الدولية المحيطة بها، أو أن تتحول لأن تكون انعكاساً لهذه الظروف.. من ناحية أخرى فإن أي نظام سياسي معرض في لحظة ما إلى مواجهة خلل نسبي بين مستوى التوقعات وقدرة النظام على الاستجابة، ولا يستتبع هذا بالضرورة أن تقوم ثورة في ذلك المجتمع؛ فشرعية النظام وقدرته على إقناع جماهيره بأن هذا العجز أو الاختلال إنما هو مسألة موقتة، وليست مرتبطة بفساد هيكلي معين قد تؤدي إلى تماسك النظام ومحاولة تعديل الجماهير لمستوى توقعاتها؛ ما يؤدي في التحليل الأخير إلى استعادة توازن المجتمع من دون حدوث تغير راديكالي هيكلي، والذي هو من السمات الأساسية للثورة.

(١١) وهو العنوان الذي وضعه تيد جار لدراسته حول الثورات. لمزيد من التفاصيل، انظر:
Ted Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).

من ناحية ثالثة يجب التفرقة بين استمرار النظام وشرعية هذا النظام واستقراره؛ فاستمرار نظام سياسي ما ليس بالضرورة تعبيراً عن استقراره أو شرعيته. . كذلك لا ترى هذه النظرية أي احتمالات للثورة في ظل كل من تراجع توقعات الأفراد من النظام السياسي وتقلص قدرة النظام نفسه. فوفقاً للنظرية فإن هذه المستويات المنخفضة لا تؤدي إلى ظهور الحرمان النسبي والفجوة بين التوقعات والموارد المادية المتاحة وهو الأمر الذي يؤدي إلى استمرار النظام واستقراره[١٢].

د ـ اتجاه التاريخ المقارن

يركز هذا الاتجاه على دراسة نماذج مختلفة من الثورات الكبرى في تاريخ البشرية بغرض استخلاص عدد من التعميمات التي تصلح لتكوين نظرية خاصة للثورات. وقد اعتمدت سكوكبول في نتائجها على دراسة عدد من التجارب الثورية مثل الثورة الفرنسية والروسية والصينية. واعتبرت أن أسباب الثورات لا يمكن فهمها من خلال دراسة دوافع المشاركين فيها، ولكن من خلال دراسة الأبعاد الداخلية والخارجية للثورة؛ ولذلك فإن بعض تلك النظم التي شهدت ثورات يمكن أن تكون قد عانت من الضغوط الخارجية الناتجة من الحرب مع تضافر ضغوط داخلية تؤدي إلى تفكك الدولة سياسياً وإدارياً. ويؤدي هذا، في التحليل الأخير، إلى فتح الباب أمام القوى الثورية وإحكام سيطرتها على مقاليد الأمور داخلياً. الدولة في هذه الحالة ليست أداة خاضعة لسيطرة النخبة المستغلة كما يذكر أصحاب التيار الماركسي التقليدي، ولكنها مستقلة وتمارس القمع؛ وبالتالي فإن سكوكبول تعتبر من أوائل الذين أعطوا الاهتمام لدور النخبة في فرض التغيير الاجتماعي من أعلى، وبخاصة بعد نجاح الثورة. ولكن هذا التركيز حدث في ظل إهمال دور المتغير الثقافي والأثر الذي يحدثه في الثورات المختلفة[١٣]. . ما يميز هذه المدرسة هو المنهج المقارن الذي يسمح بإظهار التمايزات بين التجارب الثورية المختلفة وعلاقاتها بسياقاتها التاريخية والمجتمعية. . ولكن هذا المنهج المقارن كغيره من مدارس دراسة الثورة يقصر عن القيام بدور تنبؤي؛ فهذه المدارس بشكل عام تحاول تحليل الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة ما، ولكنها لا تجيب عن سؤال: ما

---

(١٢) الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» ص ١٤.

(١٣) الفالح، **نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية**، ص ١١ ـ ١٢.

هي الأسباب اللازمة لحدوث الثورة؟ ولماذا تقوم في مجتمع دون غيره؟

كذلك، ركزت معظم دراسات الثورة بشكل كبير على الأسباب التي أدت إلى حدوث الثورة، مع التركيز بشكل أقل على مجتمعات ما بعد الثورة، وفي المقابل، تم إهمال المراحل المختلفة التي تمر بها الثورة والمجموعات الثورية واستراتيجياتها وتحالفاتها، وكذلك الدولة والمجموعات الموالية لها والمناهضة للثورة، وكذلك الحالات الثورية الفاشلة[١٤]. فالثورات التي تمت دراستها هي الثورات التي نجحت واستطاعت فرض أجندتها الخاصة، واستطاعت الإطاحة بالنخبة السياسية السابقة. أما الثورات التي فشلت فلم تتم دراستها من حيث الأسباب التي أدت إلى إحباطها، هل هي قدرة الدولة على القمع أم ضعف التكوينات الثورية من حيث قدرتها على التعبئة؟... إلخ. بالإضافة إلى أنها لم تعالج الدور الذي يمكن أن تكون القوى الدولية أو الإقليمية قد قامت به في إحباط الثورة.

مما سبق يمكننا القول إن الثورة ظاهرة بشرية تتسم بالفجائية والتأقيت، فالأصل في المجتمع هو حالة الاستقرار التي يعيشها في ظل مجتمع سياسي منظم، ولكن تنشأ الثورة كرد فعل من جانب الجماهير واستجابة منها لعدد من المؤثرات. ويؤخذ على المدارس التي سبقت الإشارة إليها أنها تعاملت مع الظاهرة الثورية بالتركيز على أحد أبعادها، وهو الأمر الذي لا يمكّننا من فهم الظاهرة بغض النظر عن الزمان والمكان. فما يسبب ثورة في مجتمع معين قد لا يستتبع أي رد فعل من جانب الجماهير في مجتمع آخر، كما أن الظاهرة الثورية في ظرف سياسي واقتصادي واجتماعي ما لا يمكن ردها إلى مجموعة واحدة من الأسباب. من ثم فلا بد من الجمع بين أكثر من توجه عند دراسة تجربة ثورية معينة[١٥].

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٥) هذا لا ينفي أن بعض الدراسات حاولت بحث ما بعد الثورات، أو ما أطلقت عليه: «حالة الإحباط» (Disappointment) التي تلي الثورات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة فورست كولبرن (Forrest Colburn) عن الثورات في الدول الفقيرة، والتي توصل من خلالها إلى وجود العديد من السمات المشتركة بين هذه التجارب الثورية المختلفة في دول العالم الثالث. فعلى الرغم من اختلاف الأسباب التي تؤدي إلى قيام ثورة ما في مجتمع ما، إلا أن معظم قيادات الحركات الثورية في هذه المجتمعات تمتلك سمات مشتركة في ما يخص نظرتها بشأن قدرتها على تغيير العالم والخطوط العامة للسياسات الواجب إتباعها من قبل نظم ما بعد الثورة. لمزيد من التفاصيل، انظر: Forrest D. Colburn, *The Vogue of the Revolution in Poor Countries* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), pp. 5-17.

تقوم الثورة في حال ما إذا تعرضت قطاعات متعددة في المجتمع لممارسات من جانب الحكومة تؤدي إلى الإساءة إلى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحياناً الثقافية القيمية، هذا الشعور لا يكفي في حد ذاته لقيام ثورة في هذا المجتمع، إذ لا بد من أن يتوافر عنصر القيادة، ولا نقصد به القيادة الفردية للحركة الثورية، وإنما نقصد به الجماعة من النخبة، والتي تمتلك وعياً متبلوراً بمواطن الخلل في المجتمع ومسبباته وتستطيع تقديم البديل السياسي وبرنامج الحركة الذي يمكنها من تعبئة الجماهير وراء هذا البديل. . وأما على مستوى الحكومة فلا بد من أن تتزامن لحظات الإعداد للثورة وبدايات الحركة مع انهيار أجهزة الدولة المختلفة، وبخاصة أجهزتها القمعية كالبوليس والجيش النظامي؛ بحيث لا تتوافر لدى الدولة القدرة على التدخل بكفاءة لمقاومة أنشطة الجماعة الثورية. هذا على عكس الحال في دول العالم الثالث التي تعاني تصاعد قوى المعارضة الشعبية التي تتسبب في بعض المظاهرات وأعمال الشغب والعنف المدني، في مقابل تزايد قوة الدولة القمعية على التعامل مع هؤلاء المعارضين. وفي هذا الإطار لا يمكننا إغفال البعد الإقليمي والدولي الذي من الممكن أن يؤدي دوراً محورياً في تدعيم الدولة في مواجهة القوى الثورية، أو يقوّي من شوكة القوى الثورية في مواجهة الدولة.

٢ ـ الثورة والأيديولوجيا

تطرح الأيديولوجيا نفسها كإحدى القضايا ذات الدلالة في إطار دراسة الثورات؛ فما يفرق بين الثورة وأعمال العنف والمظاهرات والاضطرابات هو درجة وضوح وتبلور الأيديولوجيا التي تطرح نفسها من خلال الجماعة الثورية كبديل للنظام القائم، وتقوم بمهمة تعبئة الجماهير من أجل تحقيق برنامجها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من تواتر الحديث حول موت الأيديولوجيا أو انتهاء دورها كمحرك لسلوك الدول في صياغة علاقاتها الإقليمية والدولية إلا أنه لا يمكن التقليل من دورها، وبخاصة في ضوء تصاعد دور الإسلام السياسي كمحرك لبعض الجماعات السياسية والاجتماعية في مختلف دول العالم الإسلامي.

وتقدم الأيديولوجيا مجموعة من القيم التي تتعلق بالوضع المراد تحقيقه والمعلومات حول وضع المجتمع المعني والفروض حول السبيل الأمثل لتحقق

القيم على أرض الواقع العملي، وهي بهذا التعريف تمثل القوة الدافعة لكل من الجماعة الثورية والجماهير التي يتم تسيسها في مرحلة الإعداد للثورة(١٦). من ناحية أخرى تقوم الأيديولوجيا برسم حدود حركة النظام السياسي في مرحلة ما بعد انتصار الحركة الثورية وتحولها إلى نظام سياسي؛ فتحدد كلاً من النخبة السياسية وطرق الدخول إليها والخروج منها، وشبكات العلاقات الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية)، بالإضافة إلى أسس شرعية هذا النظام الجديد.

ويجب التفرقة بين الأيديولوجيا ومجموع المعتقدات السياسية التي تمثل المكون الرئيس للثقافة السياسية للمجتمع محل الدراسة؛ فبينما يمكننا اعتبار الثقافة السياسية هي مجموع الآراء والخبرات المتعلقة بالظاهرة السياسية في مجملها والتي تتبناها الجماهير والنخبة السياسية في ذلك المجتمع، إلا أن الأخيرة تمتلك بلورة أكبر لمجمل عناصر الثقافة السياسية في ما يمكن أن نطلق عليه الأيديولوجيا. في هذا الإطار يمكن النظر إلى الثقافة السياسية باعتبارها تمثل الإمكانات المحتملة للحركة السياسية في المجتمع بينما تمثل الأيديولوجيا الإطار الذي ينظم تلك الحركة.

يؤدي الدين دوراً مهماً في كل من الأيديولوجيا والثقافة السياسية في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة وفي داخل المجتمعات الإسلامية بشكل خاص، وقد حاول العديد من الدراسات الحديثة في العلوم السياسية دراسة العلاقة بين الدين والسياسة سواء على المستوى النظري أم المستوى التطبيقي(١٧). هذا الدور الذي يقوم به الدين لا يمكن تحديد اتجاهه بدقة، بعبارة

---

(١٦) Johnson, *Revolutionary Change: An Adaptation*, pp. 73-74.

(١٧) هناك العديد من الدراسات الأكاديمية التي تمت في إطار كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول العلاقة بين الدين والسياسة والدين والإفتاء، سواء في مصر أم في غيرها من الدول. على سبيل المثال لا الحصر، انظر: أماني صالح، «أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة: دراسة الركائز وآليات الشرعية في نظام الخلافة الإسلامية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)؛ سلوى محمد إسماعيل علي، «العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)؛ عبد العزيز محمود عبد العزيز شادي، «العلاقة بين الإفتاء والسياسة في مصر: ١٩٨١ ـ ١٩٩٤،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)، وهناء البيضاني، «الوظيفة السياسية للعلماء في الخبرة الإسلامية: دراسة في نماذج العلاقة السياسية بين العلماء والحكام،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١).

أخرى لا يمكننا القول بدرجة كبيرة من التعميم والثقة إن الدور الذي يؤديه الدين في الأيديولوجيا أو الثقافة السياسية هو دور داعم للمشاركة السياسية أو معوق لها؛ فالنصوص الدينية المقدسة والثابتة عبر الزمان والمكان تتعرض لقراءات مختلفة من جانب البشر الذين يعيشون في ظروف سياسية واقتصادية وزمانية متمايزة بعضهم عن بعض؛ ما يؤدي إلى قراءات مختلفة. ويبدو هذا الأمر جلياً في موقف الإسلام من الثورة، ومن العلاقة بين العلماء والحكام.

إن التراث السياسي الإسلامي في النظر إلى الثورة ضد الحكام ينقسم بين ثلاثة اتجاهات رئيسة: **الاتجاه الأول** عرف بمدرسة الصبر، **والثاني** بمدرسة الخروج، **والثالث** بمدرسة التمكّن. يرى أنصار مدرسة الصبر أنه لا يجوز الخروج على الحاكم مهما بلغت درجة ظلمه ومخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية من منطلق أن الضرر الذي يترتب على الخروج عليه أكبر بكثير من ظلمه. بينما تقف على النقيض من هذا المدرسة الثانية التي يعتبر الخوارج من أهم مناصريها؛ فتذهب إلى أن الحاكم الظالم أو المخالف لأحكام الشريعة يجب الخروج عليه وتجميع الجماهير للانقلاب عليه؛ بغض النظر عن إمكانية الانتصار عليه. أما العنصر الأخير ـ عنصر التمكّن ـ فهو ما يميز المدرسة الثالثة التي ترى ضرورة التأكد من إمكانية تحقق النصر على الحاكم الجائر قبل الشروع في الخروج عليه[١٨].

الفكر السياسي الشيعي تنازعته هو الآخر اتجاهات توزعت ما بين الانتظار للمهدي الغائب حتى يعود قبل القيام بالثورة على الرغم من عدم الاعتراف بشرعية النظام السياسي الذي يُعدّ مغتصباً لحق الإمام الغائب، وما بين تيار يرى ضرورة الثورة ومهاجمة الفكر السكوني في انتظار عودة الإمام؛ على اعتبار أن الانتظار الذي يمارسه الشيعة يجب أن يأخذ بعداً حركياً حتى يعجل بعودته.

السؤال: من الذي يمكنه أن يقود حركة الجماهير؛ وبخاصة في ظل عدم اعتراف الإسلام بوجود طبقة متمايزة لرجال الدين؟ فالعلماء أو الفقهاء لا يملكون صفات خاصةً تفضلهم عن باقي جماهير المؤمنين إلا من حيث معرفتهم الدينية وليس باعتبارهم وسطاء بين جماهير المؤمنين والخالق. والأكثر

---

(١٨) محمد عمارة، **الإسلام والثورة**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨)، ونيفين عبد الخالق، **السلطة ومبدأ الطاعة بين الفكر المسيحي والفكر الإسلامي: دراسة مقارنة**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٦٦ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

لبساً وجدلاً من ذلك هو نوع العلاقة بين العلماء والسلاطين، أو العلاقة بين المؤسسة الدينية والمؤسسة الحاكمة، فهناك العديد من الأبعاد التي تتحكم بهذه العلاقة وتشكل الحدود المنظمة لها، ولكن ما يهمنا في هذا الإطار هو البعد الذي يخص الدور الذي يؤديه الفقهاء والعلماء في الثورة ضد الحاكم. في الواقع يمكننا تشبيه الدور الذي يؤديه العلماء في هذا الإطار بالدور الذي تؤديه الطليعة المثقفة في قيادة الجماهير في إطار النظرية الماركسية؛ فالعلماء بحكم كونهم يمتلكون المعرفة والوعي اللازمين، بالإضافة إلى قدراتهم في الاتصال المباشر بجماهير المؤمنين من خلال إمامة الصلوات ووجودهم في داخل المساجد بشكل يسهل الوصول إلى قطاعات عريضة من الشعب يمكنهم في التحليل الأخير من تعبئة الجماهير وتثويرها[١٩].

من ناحية أخرى هناك مسألة مهمة تتعلق بموقف العالم من السلطان، وهل من الواجب على الأول إيجاد علاقة سطحية مع الأخير بغرض نصحه أو نقل رغبات الجماهير إليه، أم يجب عليه الانخراط في علاقة وثيقة معه حتى يتم اتقاء شره، أم أنه يجب عليه في كافة الأحوال تجنب الدخول على السلطان والاحتفاظ بمسافة كبيرة معه بما يضمن له الحفاظ على استقلاليته النسبية[٢٠]. بطبيعة الحال اختلفت مواقف العلماء من الدخول على السلاطين بحكم الظرف التاريخي والسياسي الذي عاصره كل منهم، وإن لم يرتبط هذا بالمدرسة الفقهية التي ينتمي إليها أيهم. بعبارة أخرى: لم يتخذ الفكر السياسي الشيعي أو السُنّي موقفاً موحداً من مسألة العلاقة مع السلطان؛ ففي داخل كل من الفكرين وجد اتجاه تم استيعابه من جانب مؤسسة الحكم بما يبرر العلاقات الوثيقة معها. وفي مقابل هذا وجد اتجاه رافض للعلاقات مع السلطان، ومشدد على ضرورة عدم الدخول على الحاكم، وداع لرفض ممارسات الاتجاه الأول الذي عادة ما ارتبط بالمؤسسة الدينية الرسمية[٢١].

---

(١٩) أمل كامل حمادة، «دور رجال الدين في الثورة الإيرانية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).

(٢٠) للمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين السلطان والعلماء، وكيف أثرت الخبرة السياسية والفقهية للعلماء في تكييف موقفهم من مسألة الارتباط بالحاكم من عدمه. انظر: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **إشكالية العلاقة مع السلطان: قراءة في نصوص تراثية ومنهاجية مقترحة**، سلسلة بحوث سياسية؛ ١١٤ (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧).

(٢١) وجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجاريّة** (القاهرة: المركز العربي الدولي للترجمة والنشر، ١٩٩٠).

٣ ـ الثورة والجماعة الثورية

نعني بالجماعة الثورية تلك الجماعة المناط بها قيادة الجماهير خلال مراحل الثورة المختلفة. فلا بد من أن تقوم نخبة مجتمعية معينة بترجمة شعور الجماهير بالحرمان النسبي أو بالاختلال في توزيع الموارد، أو الخلل في توازن النظام المجتمعي أو السياسي أو الاقتصادي إلى مطالب محددة من النظام السياسي، وتطورها إلى أن تصل إلى مرحلة الثورة الكاملة عليه. وبالتالي، فإن هناك تساؤلاً يطرح نفسه: هل هناك مجموعة من الصفات والخصائص التي تميز هذه النخبة الثورية سواء من حيث خلفيتها التعليمية أم الثقافية أم السياسية؟

في الواقع أنه لا يمكننا الوصول إلى تقسيم جامد يخص نوعية قيادة الحركات الثورية؛ فهذه القيادات لا بد من أن تتطور من داخل مجتمعاتها، وأن تعبّر عن نمط الثقافة السياسية السائدة. فالمجتمعات ذات النشاط الزراعي تختلف في مفرداتها عن المجتمعات الصناعية المتقدمة، والمجتمعات التقليدية تختلف عن المجتمعات التي تتبنى معايير الحداثة والمدنية. من ثم، لا يمكننا قبول منطق المدرسة الماركسية الذي يعطي دوراً متمايزاً للبروليتاريا أو الفلاحين في قيادة الثورة؛ فليست كل المجتمعات الزراعية تسمح للفلاحين بالقيام بدور محوري في مواجهة عسف السلطة السياسية، بل إن تجارب بعض دول العالم الثالث ومنها التجربة المصرية تظهر عكس هذه الافتراضات. فالفلاحون كانوا في معظم الأحوال بجانب السلطة الحاكمة، حتى في لحظات ظلمها، ولم يتعد اعتراضهم على هذه السلطة حد الانتفاضات الشعبية أو بعض أعمال العنف دون أن يصل إلى مرحلة الثورة الشاملة على النظام[٢٢]. ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفلاحين هم طبقة مؤيدة ومناصرة للسلطة الحاكمة بشكل مطلق؛

---

(٢٢) من اللافت للنظر تركيز العديد من الكتابات على قصة الفلاح الفصيح الذي ذهب إلى الحاكم ليشتكي ظلم الحاكم المحلي عبر مجموعة من الخطابات شديدة الرقة والتي تستهدف استعطاف الحاكم حتى يعيد للفلاح الفصيح حقه المسلوب. هذه القصة التاريخية تستخدم من جانب البعض للدلالة على سلبية شخصية الفلاح المصري الذي اكتفي بالشكوى اللفظية للحاكم ولم يحاول الثورة ضد عسف الزعيم المحلي. ولكن في الوقت نفسه هناك بعض الكتابات التي تقرأ هذه القصة باعتبارها دليلاً على إصرار الفلاح المصري على الحصول على حقه من خلال الإلحاح على الحاكم حتى يعيد نصاب الحق. ولكن الأغلب أن شخصية الفلاح المصري التي ارتبطت بالسلطة المركزية أدت إلى توقف مستوى اعتراضهم السياسي عند حد بعض التظاهرات أو أعمال العنف المتفرقة من دون أن تصل إلى الثورة الشاملة.

فالمجتمع الصيني مثلاً طرح خبرة مختلفة من قدرة الفلاحين على التثوير، وكذلك تجارب أمريكا اللاتينية. وهو الأمر الذي دعا مفكري المدرسة الماركسية إلى مراجعة مقولات ماركس الكلاسيكية حول دور الفلاحين.

في مقابل هذا، فإن أي حديث عن دور المثقفين في قيادة الحركة الثورية لا بد من أن يرتبط بأكثر من عامل: **الأول** يتعلق بانتشار التعليم في المجتمع، وانتشار درجات معينة من الوعي العام بقضايا المجتمع وطرق مواجهتها. **والثاني** يتعلق بوجود وسائل الاتصال وتوافرها بين المثقفين والجماهير، ولا يكفي وجود المثقفين وحدهم من دون أن تتوافر لديهم قنوات اتصال بالجماهير تمكّنهم من التواصل معهم وطرح القضايا الأهم. وأما العامل **الثالث** فيتعلق بالمركز الجغرافي الذي تنطلق منه الحركة الثورية؛ فثورات المدن تختلف في نوعية القيادة التي تقترحها عن ثورات القرى. وفي هذا الإطار لا يمكننا إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه القيادات التقليدية بوجه عام والقيادات الدينية بوجه خاص في حالة المجتمعات التي يغلب عليها الطابع التقليدي أو الديني، وهو الأمر الذي تثبته الدراسات حول التجارب الثورية المختلفة في دول العالم الثالث[٢٣].

كذلك تطرح بعض تجارب الثورات في العالم الثالث دوراً محورياً للجيش في قيادة الجماهير، وهو ما قد يتناقض مع التعريف التقليدي للثورة على أنها حركة شعبية تهدف إلى كسر احتكار السلطة. ولذلك فقد ركزت بعض الأدبيات على تلك التجارب التي قام فيها الجيش بدور متمايز كالانقلابات العسكرية أو انقلابات القصر، وهي أنشطة دون مستوى الثورة الشاملة. ولكن إذا نظرنا إلى الثورة باعتبارها حركة تهدف إلى إحداث تغيير راديكالي شامل في علاقات القوى من خلال تغيير المؤسسات والنظام الاجتماعي والاقتصادي وكذلك النخبة السياسية، يمكننا في هذه الحالة قبول الدور الذي يقوم به الجيش في بعض المجتمعات، وبخاصة في ظل الإمكانات التي تتوافر للجيش في مجتمعات العالم الثالث ولا تتوافر لبعض

(٢٣) الثورات المصرية المختلفة التي ثارت ضد عسف الدولة العثمانية أو ضد الاحتلال الإنكليزي والفرنسي تزعّمها علماء الدين، مثل: محمد كريم وعمر مكرم وغيرهما، كذلك الثورات الإيرانية المختلفة، مثل: الثورة الدستورية، وثورة الطباق، كما أدّى علماء الدين دوراً في التحالف مع مصدق أثناء حركة تأميم النفط في خمسينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى الدور الذي أدوّه وما زالوا يؤدونه في ثورة ١٩٧٩.

قطاعات المجتمع، مثل: درجة التعليم، والتنظيم، والقدرة على التعبئة، وسهولة الاتصال بين وحداته عبر مساحات جغرافية ممتدة، بالإضافة إلى امتلاك الجيش المعدات العسكرية التي تسهّل عملية الاستيلاء على السلطة.

حاولت إحدى الدراسات ـ بناء على دراسة مقارنة لكل من الثورة الإيرانية والكوبية والصينية ـ تقسيم القيادات الثورية إلى قيادات مثالية وأخرى واقعية؛ حيث الأخيرة تبني حساباتها في الحركة بخاصة على مستوى العلاقات الخارجية على تقدير واقعي لقوة دولتها ومعطيات النظام الدولي. أما القيادات المثالية فهي تلك التي تعتبر انتصار الثورة مجرد خطوة على طريق هزيمة الأعداء في الداخل والخارج، كما أنها لا تقيم وزناً كبيراً لردود الأفعال الدولية على قراراتها سواء الداخلية أم الخارجية، وتعمل على تصدير ثورتها بكل الطرق الممكنة، ولا سيما غير الرسمية منها[٢٤].

بالإضافة إلى هذا، هناك أيضاً عدد آخر من تقسيمات النخبة الثورية، مثل تلك التي تقسمها بناء على الأدوار التي تؤديها في الإعداد للثورة؛ فهناك أعضاء مؤسسون ومحركون، وقادة عسكريون، ومنظرون، والمجموعة الأخيرة هي الثوار المحترفون. السمة المشتركة بين هذه المجموعات المختلفة هي قدرتها على العمل العام في ظل ظروف غير طبيعية وسرية. وأعضاؤها ينتمون إلى فئة عمرية ما بين الأربعين والخمسين، ويمتلكون قدرات شخصية خاصة تجعل البعض منهم قريباً من تعريف الكاريزما[٢٥].

---

(٢٤) Houman A. Sadri, *Revolutionary States, Leaders and Foreign Relation: A Comparative Study of China, Cuba, and Iran* (Westport, CT: Praeger Publishers, 1997).

انظر أيضاً عرض الكتاب على الموقع الإلكتروني: <http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3821/is_199804/ai_n8785033>.

(٢٥) الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» ص ٢٧ ـ ٢٨. ولكن تجدر بنا ملاحظة أن الدراسات المتعلقة بالقيادة الثورية بشكل خاص أو الجماعة الثورية بشكل عام لا تمكننا من التنبؤ بالثورات كما تحاول أن تفعل دراسات العلوم السياسية التي تبغي الانتقال من مرحلة الوصف والتفسير إلى مرحلة التنبؤ. فمعظم دراسات القيادات الثورية تقوم بدراسة الخصائص المشتركة بين مختلف نماذج الجماعات الثورية في تجارب ثورية مختلفة من أجل الوصول إلى سمات عامة تجمع بين أفراد هذه التجارب على اختلاف الظرف الذي عملوا فيه، ولكنها في الحقيقة لا تجيب بشكل دقيق وحاسم على سؤال: ما الذي يدفع فرد ما للقيام بدور قيادي؟ وكيف يمكننا أن نرصد القيادات التي يمكنها أن تقود عملية تغيير سياسي في دولة ما (خارج إطار الرصد الأمني)؟ فهناك لحظة تاريخية فارقة في حياة الفرد تجعله يتخذ القرار بالتحرك في المجال العام للاشتراك أو لقيادة حركة التغيير المجتمعي، سواء بشكل تدريجي أم عنيف، هذه اللحظة شديدة الذاتية ولا يمكن تحديدها =

هذه الجماعة الثورية لا بد من أن يتوافر لها تنظيم ما يجمع بين أفرادها ويحدد سلّم القيادة. والملاحظ أنه إذا كانت النخبة الثورية منتمية إلى الجهاز العسكري ففي هذه الحالة سيختلف التنظيم السياسي الذي يجمع أعضاءها. ومن المرجح أن يأخذ شكل الحزب السري، وذلك بحكم طبيعة الجهاز العسكري وضرورة تحقيق أعلى درجات السرية لضمان نجاح الحركة. أما في حالة النخبة الثورية المدنية التي تتبنى أيديولوجية ماركسية، فإنه من المرجح أن يأخذ التنظيم شكل الحزب الثوري الطليعي انطلاقاً من الأهمية التي تعطيها المدرسة الماركسية لفكرة التنظيم السياسي. وعلى ذلك لا يمكننا القول إن هناك شكلاً محدداً للتنظيم السياسي يجب أن تأخذه الحركة الثورية، فموارد النخبة الثورية، وبخاصة قدرتها على الوصول إلى قطاعات مختلفة من الجماهير، وقدرتها على اختراق الأجهزة الأمنية والسياسية والدعائية للنظام السياسي قد تتدخل في شكل التنظيم السياسي للنخبة. كذلك يجب أن نضع في اعتبارنا مسألة تعدد النخب الثورية؛ فالنظام السياسي الذي يعاني عدداً من المشكلات الهيكلية والقيمية والسياسية لا بد أن يستفز العديد من الجماعات ذات الانتماءات الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية المختلفة. هذه الجماعات تشترك في ما بينها في معارضة النظام السياسي وتعمل على تغييره. ولكنها تختلف في ما بينها في العديد من النقاط الأخرى التي قد تبدأ بكيفية إحداث التغيير السياسي وشكل البديل المطروح وصولاً إلى شكل التنظيم السياسي الذي تعمل من خلاله وكذلك الدور النسبي لكل منها في داخل التحالف الثوري. هذا التنافس الضمني والموقت بين الجماعات الثورية المختلفة يتم تأجيل الإعلان عنه حتى تنجح الثورة، ويتم استبدال النظام السياسي، وهو ما يؤجل مشكلات التحالف لفترة تالية من دون أن ينهيها.

ثانياً: المرحلة الانتقالية

تعتبر مسألة سيولة التنظيم السياسي والتحالفات المتغيرة داخله وخارجه من أهم المشكلات التي يعانيها المجتمع في المراحل التي تلي نجاح الثورة وتغيير النظام السياسي، ما يجعل المرحلة الانتقالية التي يعيشها المجتمع في

= مسبقاً أو الحديث عن لحظة معينة تكون هي الدافع للجميع. حول نموذج لهذه الدراسات، انظر: Mostafa Rejai and Kay Phillips, *Loyalists and Revolutionaries: Political Leaders Compared* (New York: Praeger Publishers, 1988),

وبخاصة الفصل التاسع من هذه الدراسة التي تلخص نتائجها دراسة مئة قائد، وتحاول الوصول للإجابة عن سؤال كيف تصبح قائداً سياسياً؟

فترة ما بعد نجاح الثورة إلى أن تستقر الأوضاع للنظام الجديد تتميز بسمات خاصة على مستوى المؤسسات والعلاقات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الشكل الذي تستقر عليه تحالفات النظام الجديد[٢٦]، بالإضافة إلى السرعة التي تتغير بها التحالفات من جانب الأشخاص حول بعض القضايا. بعبارة أخرى، فإن من يصنفون في معسكر معين قد يحسبون على تيار آخر في قضايا معينة، ومن كانوا أعداء الأمس قد يتحولون ليصبحوا حلفاء اليوم والعكس صحيح[٢٧]. والجزء التالي سيركز على سمات هذه المرحلة.

عقب انهيار النظام السياسي تحدث حالة من الفراغ السياسي والقانوني إلى أن تستطيع النخبة السياسية الجديدة السيطرة على المؤسسات القمعية كالجيش والبوليس لضمان إحكام سيطرتها على الدولة. وعادة ما تلجأ النخبة الثورية الجديدة لاختيار شخص يحظى بالإجماع الوطني من جانب مختلف النخب السياسية المشاركة في الثورة، بالإضافة إلى كونه مقبولاً من جانب الجماهير لكي يكون على رأس النظام الجديد لفترة معينة. هذا الاختيار يبرره أكثر من عامل؛ **الأول** يتعلق برغبة النخبة السياسية الجديدة في تحقيق الإجماع الوطني، وتجنب كسر التحالف الثوري، ما يدفعها إلى اختيار رمز من رموز الحركة الوطنية الذي يحظى بالقبول العام، والذي يمتلك درجة معينة من الخبرة في تسيير أمور الدولة، وهو العامل **الثاني** الذي يدفع لمثل هذا الاختيار؛ فالجماعة الثورية عادة ما تفتقد خبرة العمل الإداري وخبرة العمل السياسي العلني[٢٨] نتيجة مراحل العمل السري اللازم للإعداد للثورة. وعادة ما يدرك قادة الثورة أن المراحل الأولى ستحمل كثيراً من الأخطاء التي ستتحمل نتيجتها الثورة والنخبة الثورية بشكل عام؛ فتلجأ هذه القيادات

---

(٢٦) هناك بعض الدراسات التي تستخدم مفهوم المجتمع الانتقالي للدلالة على تلك المرحلة الانتقالية بين الثورة والدولة، أو حتى للدلالة على الانتقال إلى النظم الديمقراطية. الدراسة استفادت من تقسيم كرين برنتون (Crane Brinton) حول مراحل الثورة الثلاث ومراحل المجتمع الانتقالي، انظر: شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، [د. ت.]).

(٢٧) Sussan Siavoshi, «Authoritarian or Democratic: The Uncertain Future of Iran,» *Iranian Studies*, vol. 32, no. 3 (Summer 1999), p. 326.

(٢٨) هذا الأمر يصدق حتى في حالة كون الجماعة الثورية من صفوف الجيش، فطبيعة التنظيم العسكري والسرية التي تحيط بالتنظيم في مراحل الإعداد للثورة لا تؤهل هذه الجماعة لإدارة الدولة بشكل يومي على الرغم من تمكّن هذه الجماعة بالذات من السيطرة على أجهزة القمع التي تحتل أهمية في تحقيق الضبط اللازم للعودة في مراحل تالية إلى النظام السياسي.

لاختيار هذا الرمز للتقليل من الأخطاء، أو تحميل هذه الأخطاء في مرحلة معينة لهذا الرمز أو هذا الجزء من التحالف والخروج بالنخبة السياسية الأقوى سالمة. ولكن بعد أن يستهلك التيار المعتدل نفسه في المرحلة المبكرة يقوم التيار الراديكالي بتصفيته، ويتولى السلطة بنفسه مصفياً كل القوى السياسية التي يحتمل أن تشكل تحدياً أو منافساً لسلطته[٢٩].

وفي خلال مراحل الانتقال من الثورة إلى الدولة، وبخاصة في المراحل الأولى، تبدأ الخلافات والاختلافات بين أركان التحالف في الظهور بما يهدد التحالف ويعرضه للانكسار، وإن كان هذا مرهوناً بطبيعة التحالف نفسه. بعبارة أخرى: إذا كان التحالف المكوّن من عدد من القوى السياسية المختلفة على المستوى الأيديولوجي وعلى تحديد الهدف من الثورة فإن مراحل ما بعد الثورة تتخذ طرقاً عنيفة في تصفية التحالف لصالح قوة دون غيرها، على عكس الحال في التحالفات التي تتكوّن من مجموعة من القوى السياسية المتشابهة، والتي تتخذ العلاقات فيها في داخل التحالف في مراحل ما بعد الثورة شكلاً أكثر قبولاً للعناصر الأخرى في التحالف. أما في حالة النخبة الثورية التي تتكون من مجموعة واحدة نجحت في الإطاحة بالنظام السياسي فإنه من المرجح أن تتخذ سياسات أكثر انعزالاً وعزلاً لباقي القوى السياسية التي لم تشارك في إنجاح الثورة منذ البداية[٣٠]. من ناحية أخرى يسجل انهيار النظام القديم انهياراً للشرعية القانونية في مقابل تصاعد للشرعية المرتبطة بالعامل الشخصي أو الكاريزما. ويتوقع من النظام الجديد خلال مراحل الانتقال تحويل شرعية الكاريزما والشرعية الثورية إلى شرعية تعتمد على المؤسسات وعلى الإنجاز في مختلف المجالات، وبخاصة المجالات الاقتصادية وتوفير الحياة الكريمة للأفراد. ولهذا فإن المراحل الأولى للنظام، والتي تتسم بالعنف واستخدام القرارات والقوانين الاستثنائية لتصفية العناصر المعارضة في داخل التحالف باسم حماية الثورة الوليدة، تتحول في مراحل

---

(٢٩) Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: W.W. Norton, 1938), p. 150.

(٣٠) الفالح، **نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية**، ص ٢٥. وقد توصلت دراسة حول الثورات أجريت في بدايات القرن العشرين إلى أن النخبة الثورية ذات الروابط الحميمة مع نخب أخرى هي أكثر أرجحية في أن تبني نسبياً سياسات ما بعد الثورية على أسس تعددية ومفتوحة، بينما النخب المعزولة في حالة أن تكون منتصرة في الوضع الثوري، تميل إلى أن تقيم أنظمة حكم معزولة وإكراهية.

تالية للجوء بشكل متزايد إلى القانون، ولو بشكل ظاهري، لتصفية هذه الخلافات باسم حماية الدولة.

ويرتبط بالنظام الجديد مجموعة من المؤسسات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: مؤسسات مستمرة من النظام القديم، ومؤسسات مستحدثة بالكامل، ومؤسسات معدلة. المؤسسات القديمة عادة ما تكون المؤسسات المرتبطة بالإدارة اليومية لشؤون الدولة، وإن تغيرت بعض المضامين أو الأسماء المرتبطة بفلسفتها مثل المؤسسة التعليمية. أما المؤسسات المعدلة فهي مؤسسات موروثة من النظام القديم ولكن طالها التعديل، إما من حيث الوظائف المنوطة بها أو حدودها، وإما من حيث عضويتها أو من حيث انتشارها، مثل مؤسسات الجيش والبوليس والمؤسسة التشريعية أو القضائية. وهناك مؤسسات مستحدثة بالكامل؛ وهي التي يوجدها النظام الجديد بغرض تثبيت دعائم حكمه ونشر فلسفته، من ثم فقد يلجأ النظام الجديد لإنشاء جهاز عسكري موازٍ أو جهاز دعائي خاص به في مقابل الأجهزة الدعائية التي ارتبطت بالنظام القديم، مثل التنظيمات الحزبية والشبابية التي تلجأ لإحداث حالة من التعبئة الدائمة في صفوف الجماهير. كذلك قد ينشئ النظام الجديد عدداً من الأجهزة الموازية لأجهزة الدولة التقليدية بغرض ضمان ولاء أعضائها في مقابل شكه في النخب الأخرى التي لا يستطيع الاستغناء عنها لأغراض تسيير دفة السياسات اليومية للنظام[٣١].

تواجه كل من المؤسسات المعدلة والمؤسسات القديمة مجموعة من التحديات التي تتعلق بالقيم الجديدة التي يتبناها النظام الوليد، والتي قد تتعارض أو تتناقض جزئياً أو كلياً مع القيم وأساليب العمل التي تبناها النظام القديم، وبخاصة في ظل اتهامات بالفساد التي تطول كلاً من المؤسسات القديمة والعاملين فيها، ولذا يعمد النظام الجديد في تعامله مع كل من المؤسسات القديمة (الموروثة) والمعدلة إلى القيام بحزمة من الإجراءات تهدف إلى تحقيق التناغم والتواؤم مع المعطيات الحديثة. من هذه الإجراءات: اللجوء إلى سياسات التطهير بغرض تفريغ هذه المؤسسات من العاملين الذين ارتبطوا بشكل كبير بالنظام السابق، وهو ما سيتضح في النقطة الرابعة، كذلك يلجأ النظام إلى سياسات تجنيد نخب جديدة تعمل بالتوازي أو التعاون أو

(٣١) Colburn, *The Vogue of the Revolution in Poor Countries*, p. 53.

التنافس مع النخب القديمة في تلك المؤسسات وتتبنى القيم الجديدة. هذه النخب الجديدة قد لا تكون مؤهلة بشكل كاف للتعامل مع حجم التحديات التي تواجهها. كذلك قد يؤدي وجود جزء من النخب القديمة إلى صعوبات تتعلق بخلفيتهم التعليمية والثقافية والاجتماعية وتأثيرها في عملهم في تلك المؤسسات[٣٢]. ويتم أحياناً اللجوء إلى سياسة الإغلاق (وبخاصة في المؤسسات التعليمية) بغرض مراجعة الإنتاج الثقافي والتعليمي القادر على تجنيد الجماهير وتعبئتها وراء النظام الجديد وتدعيم شرعيته.

أما المؤسسات المستحدثة، أو الجديدة، فهناك عدد من القضايا المرتبطة ببنائها؛ فعملية بناء المؤسسات هي عملية ذات أبعاد اجتماعية وقانونية وسياسية، ولا تقتصر فقط على القرارات الحكومية بإنشاء مؤسسة ما، فمن السهل على الأنظمة السياسية سواء في المجتمعات التي تشهد ثورة أم غيرها إصدار قرار بخصوص إنشاء مؤسسة، ولكن قدرة هذه المؤسسة على القيام بالدور المنوط بها يتوقف على عدد من العوامل، مثل: توقيت إنشاء المؤسسة، وخصائصها الهيكلية، وعضويتها، وعلاقتها بالواقع المحلي، بالإضافة إلى الازدواجية التي تميز المجتمعات الثورية، وبخاصة في مراحلها الأولى.

إن بناء المؤسسة الجديدة لا بد أن يبدأ بتحديد القيم والوظائف المرتبطة بهذه المؤسسة، وكذلك الهدف المراد تحقيقه من خلال استحداث مؤسسة جديدة بدلاً من محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال مؤسسات قائمة بالفعل. فعملية قبول المؤسسات في تلك المجتمعات التي شهدت ثورة عنيفة لا بد من أن تستغرق بعض الوقت نظراً إلى المقاومة التي قد تلقاها تلك المؤسسة الجديدة من أنصار المؤسسات القديمة، والذين يميلون لاعتبار هذه

---

(٣٢) هناك دراسة حول المؤسسة القضائية في المجتمعات الانتقالية، وعلى الرغم من أن هذه الدراسة هي دراسة حالة للمجتمع الإيستوني إلا إنها تحوي مراجعة للأدبيات في ما يخص الجهاز القضائي في المجتمعات الانتقالية بشكل عام، وهو ما يجعلها مفيدة في هذا الخصوص؛ وبخاصة في النتائج التي توصلت إليها من أن انتماء بعض أعضاء النظام القضائي للنظام الشمولي السابق في إستونيا لم يؤثر في حيادهم القضائي، كما أن الأعضاء الجدد في النظام لم يمارسوا تمييزاً عنصرياً ضد الأقلية الروسية، التي كانت في ما مضى الأغلبية الحاكمة والتي مارست تمييزاً بالمقابل ضد إستونيا، لمزيد من التفاصيل، انظر: Taavi Annus, «Judicial Behavior after a Change of Regime: The Effects of Judge and Defendant Characteristics,» *Law and Society Review* (December 2004), <http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3757/is_200412/ai_n9471545/print>.

المؤسسة الجديدة منافسة ومهددة لهم، بالإضافة إلى الوقت الذي تحتاجه تلك المؤسسة الجديدة حتى تتمكن من تعبئة الموارد المادية والبشرية والتأييد اللازم لنجاح عملها.

وتتضمن الخصائص الهيكلية للمؤسسة ـ والتي عالجها هانتنغتون في دراسته الشهيرة عن المؤسسات ـ أربعة معايير داخلية تمكننا من الحكم على كفاءة مؤسسة دون غيرها. هذه المعايير هي: التكيّف (قدرة المؤسسة على التكيّف مع مختلف الظروف المجتمعية التي قد تؤدي إلى تغيير في واحد أو أكثر من قواعد حركتها أو الوظائف المنوطة بها أو الموارد المتاحة لها)، والتعقيد (التقسيم الداخلي للمؤسسات في المجتمعات الأكثر تطوراً لا بد من أن يعكس درجة من التعقيد في المستويات الداخلية للمؤسسة والعلاقات المرتبطة بها، بالإضافة إلى الوظائف المنوطة بها)، والتماسك (نقصد به ولاء الأفراد العاملين في داخل المؤسسة والطريقة التي تحل بها الخلافات في داخل المؤسسة، بالإضافة إلى استجابة أعضاء المؤسسة لأزمات تغير القيادة)، والاستقلال (ويقصد به استقلال المؤسسة عن الضغوط المباشرة للجماعات السياسية المختلفة، بالإضافة إلى استقلال المؤسسة، وليس انفصالها، عن غيرها من المؤسسات الفاعلة في المجتمع)[٣٣].

هذه المعايير الأربعة لا بد أن نسبقها بالإشارة إلى أهمية أن ترتبط المؤسسة الجديدة وأن تعبّر عن ثقافة مجتمعاتها، وهو الأمر الذي ينقلنا إلى مناقشة مسألة نقل المؤسسات.

عادة ما تقوم مجتمعات العالم الثالث بشكل عام والأنظمة الثورية بشكل خاص بنقل عدد من المؤسسات من التجارب العالمية، والتي ترى القيادة الثورية أنها تستطيع التأسّي بها. وقد توصلت بعض الدراسات إلى جاذبية مؤسسات النظام الاشتراكي بالنسبة للأنظمة الثورية؛ بحيث تعمد معظم النخب إلى تشكيل المؤسسات الجديدة على شاكلة المؤسسات في النظم الاشتراكية أو حتى الشيوعية من دون النظر إلى توافق هذه المؤسسات مع ظروف مجتمعاتها وواقعها الثقافي[٣٤]. هذه المؤسسات الجديدة والمنقولة قد

---

(٣٣) Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (London: Yale University Press, 1968).

(٣٤) Colburn, *The Vogue of the Revolution in Poor Countries*, pp. 54-56.

تشكل تحدياً للنظام السياسي في حال ازدواج وجودها مع مؤسسات قديمة أو معدلة. فقد سبقت الإشارة إلى أن الأنظمة الثورية تعمد إلى إنشاء مؤسسات موازية لبعض أجهزة الدولة القديمة لضمان ولاء أعضائها، بالإضافة إلى محاولة ضمان النظام الجديد لوسائل نقل قيمه الجديدة إلى قطاعات أعرض من الجماهير.

من ناحية أخرى، هناك درجة من التخبط والعشوائية في بناء المؤسسات الجديدة التي قد لا يحتاج النظام إليها، والتي قد يكون وراء بنائها قوى سياسية معينة تنتمي إلى النظام الجيد وترغب في ضمان حصتها من الموارد المتاحة للنخبة السياسية. ولكن هذا لا يجعلنا نتجاهل دور بعض المؤسسات الجديدة التي قد تحمل درجة أكبر من التوافق مع القيم الثقافية لمجتمعاتها مقارنة بمؤسسات النظام القديم؛ الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على مواجهة متطلبات مجتمعاتها والقيام بالوظائف المنوطة بها، أو بعبارة أخرى: نجاح المؤسسة الجديدة في تلبية التوقعات المادية وغير المادية المرتبطة بوجودها وأدائها[٣٥].

تدفع السياسات الراديكالية للنظام الجديد، والتي يطلق عليها أحياناً سياسات «تطهير»، العديد من الكفاءات والقدرات المالية والعلمية إلى الهرب خارج البلاد خوفاً من حالات التطهير التي تمارس في داخل المؤسسات العلمية والبحثية، وكذلك دوائر رجال الأعمال تحت دعوى محاربة الفساد وأنصار النظام القديم. هذا الهروب الجماعي للكفاءات كثيراً ما يتسبب في حالة من الجمود داخل الجماعة العلمية، بالإضافة إلى المخاطر التي يحملها هروب رؤوس الأموال ورجال الأعمال على اقتصاد مجتمع ما بعد الثورة في ظل الصعوبات الاقتصادية التي عانى منها المجتمع وكانت أحد الأسباب التي دفعته للثورة[٣٦]. كما تطال هذه السياسات التطهيرية مؤسسات الجيش والبوليس على اعتبار أن كثيراً من مظاهر الفساد والقمع السياسي كانت مرتبطة

---

(٣٥) أحمد علي الحداد، «استراتيجية بناء المؤسسات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين التقليد والحداثة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)، ص ١٦ ـ ٦٨، وعبد الله بن معمر بن عبد الله آل معمر، «بناء المؤسسة التنفيذية في المملكة العربية السعودية (دراسة حالة وزارات التعليم والإعلام والصناعة)،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).

(٣٦) الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» ص ٣٨ ـ ٣٩.

بسياسات هذه المؤسسات وبأسماء أفراد بعينهم؛ على الرغم من تعالي أصوات تطالب بممارسة قدر من التسامح مع هذه الفئات بغرض تحقيق الإجماع الوطني حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة. وقد لاحظت بعض الدراسات أن المؤسسات القمعية التي خضعت للتطهير لا تختلف من حيث طريقة التشكيل أو أساليب العمل أو العضوية عن العهد القديم؛ حيث إن كثيرين من رجال المؤسسة السابقين، وبخاصة من ذوي الرتب الدنيا، سرعان ما ينخرطون في المؤسسة الجديدة، ويعيدون إنتاجها شكلاً وموضوعاً، وذلك لاحتياج المؤسسة الجديدة إلى خبراتهم وشبكة معلوماتهم وعلاقاتهم التي تغطي الدولة[٣٧].

وتطرح مسألة العلاقة بين الجيش والجناح المدني في الحكم نفسها كإحدى القضايا المهمة في التحول الديمقراطي. الفرضية الحاكمة في هذا الإطار ترى أن تثبيت دعائم الديمقراطية في المجتمع إنما يتم من خلال إبعاد الجيش عن السياسة، ورفض أي محاولات من جانب التيارات السياسية المختلفة لتوريط الجيش في النزاع والتنافس الدائر بين التيارات المختلفة أثناء عملية الانتقال، بالإضافة إلى إخضاع المؤسسة العسكرية ككل إلى سيطرة القطاع المدني[٣٨]. هذا الافتراض هو بطبيعة الحال عكس ما كان قائماً في مجتمعات العالم الثالث التي خبرت الانتقال من النظم التقليدية، أو النظم

---

(٣٧) Helga Welsh, «Dealing with the Communist Past: Central and East Europe Experiences after 1990,» *Europe-Asia Studies*, vol. 48, no. 3 (May 1996), <http://findarticles.com/p/articles/mi_m3955/is_n3_v48/ai_18452299>.

(٣٨) هناك دراسة أجريت على مجتمعات أوروبا الشرقية التي خبرت هذه التجربة، ولكنها توصلت إلى أن وجود مدنيين على رأس المؤسسة العسكرية لم يعن في معظم الأحوال سيطرة الأولى، وإنما كانت لإضفاء طابع ديمقراطي على نظام الحكم بما يسمح لها بتلقي المعونات اللازمة لعملية التنمية، هذه المعونات ارتبطت في جانب كبير منها بحصول هذه الأنظمة على دعم وتأييد المؤسسات الغربية كالناتو وبخاصة الإدارة الأمريكية، كما أدى إلى تزايد العداء بين الجيش والحكومة المدنية، وخلق سلسلة من العداء المتبادل بين الاثنين يبدأ بتعيين أشخاص مدنيين عديمي الخبرة العسكرية على رأس القوات المسلحة بالتزامن مع إجراءات «تطهيرية» في صفوف كبار القادة ما يعمق الشك المتبادل. يلي هذا رد فعل عكسي يطالب بتحقيق مزيد من الاستقلال للجيش عن طريق استقلال هيئة الأركان وإقصاء الرموز المدنية الموجودة على رأس وزارة الدفاع ومحاولة الخروج من سيطرة الحزب لصالح مزيد من سيطرة الجهاز التنفيذي ككل على المؤسسة العسكرية؛ ما يبدأ الحلقة من جديد. انظر: Larry L. Watts, «Reforming Civil-Military Relations in Post Communist States: Civil Control vs. Democratic Control,» *Journal of Political and Military Sociology*, vol. 30, no. 1 (Summer 2002), <http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3719/is_200207/ai_n9123897>.

الاستعمارية، عبر ثورات قادها الجيش، أو ساندتها حركة تحرير مسلحة. فخبرة تلك الدول تحمل انخراطاً للجيش في الشأن العام يتجاوز بكثير دوره في عملية التحرير أو التغيير السياسي. وبناء على ذلك فإن وجود مدنيين على رأس وزارات الدفاع والذي يعتبر من معايير سيطرة النخبة المدنية على العسكريين يبدو غير ذي صلة بالنسبة إلى تلك المجتمعات. فعلى العكس من ذلك، هناك تزايد في وجود العسكريين سواء من الجيش النظامي أم المؤسسات الموازية على رأس الإدارات المدنية؛ ما يعكس درجة من «عسكرة» النظام في مقابل «مدنيته»، وهو الافتراض الذي تتبناه دراسات التحول الديمقراطي. كذلك يؤدي الجيش دوراً متزايداً في مجتمعات العالم الثالث في ما يخص عملية التنمية، وبخاصة في مجالات البنية الأساسية، فنظراً إلى الموارد المتاحة للجيش سواء من حيث الأفراد أم العتاد، وكذلك القيم العسكرية المرتبطة بالإنجاز، فإن القوات المسلحة تبدو مؤهلة أكثر من غيرها في داخل تلك المجتمعات للقيام بمهام التنمية؛ وبخاصة شق الطرق والكباري أو استصلاح الأراضي أو محو الأمية، وخصوصاً في داخل المجتمعات التي لا تواجه خطراً عسكرياً آنياً، أو حتى تلك التي خرجت من مواجهات عسكرية وتحتاج إلى جهود كبيرة في مجال إعادة الإعمار[٣٩]. وعلى الرغم من ذلك يمكننا القول إن زيادة انسحاب الجيش من الحياة العامة واقتصاره على مهامه الدفاعية يعكس بشكل أو آخر مدى استقرار النظام وتحوله إلى الطابع المدني[٤٠].

من السمات المهمة لتلك الفترة عمومية أهداف الثورة التي تبدأ بتحالف بين جماعات سياسية مختلفة المشارب ومتفقة من حيث المبدأ على هدف

(٣٩) لاحظ الدور الذي قام به الباسيج والحرس الثوري الإيراني في مهام إعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب مع العراق.

(٤٠) بعبارة أخرى فإن مزيداً من تجذّر مفهوم الحرفية (Professionalism) لدى الجيش سيزيد من استقرار مؤسسات الدولة، ويجعل احتمالات التغيير السياسي تمر من خلال إجراءات العملية الديمقراطية. وإن كان هناك العديد من الانتقادات الموجهة لمفهوم الاحتراف في دراسة العلاقات المدنية العسكرية في المجتمعات غير الغربية على اعتبار أن هذا المفهوم ارتبط بخبرة الدول الأوروبية ويتجاهل البعد الثقافي بالكامل، بالإضافة إلى غموض المفاهيم الإجرائية المرتبطة بمفهوم الاحتراف. لمزيد من التفاصيل حول الاتجاهات النظرية الحديثة في العلاقات المدنية العسكرية وتأثيرها في التحول الديمقراطي، انظر: شادية فتحي إبراهيم، «العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة،» **النهضة** (جامعة القاهرة)، السنة ٧، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ١ ـ ٢٠.

الإطاحة بالنظام القديم، وتتبنى طريق العنف سبيلاً للتغيير. فبعد تحقق الهدف تبدأ الاختلافات حول حدود التغيير ومداه وشكله؛ ما يوجد الازدواجية التي سبقت الإشارة إليها، وبخاصة في ظل ارتباط هذه المرحلة بأحكام قيمية تتعلق بإيجابية المجتمع الجديد المستقبلي في مقابل سلبية المجتمع المنتقل منه.

وكذلك فإن تطورات الوضع الداخلي وتوازنات القوى المحلية والإقليمية والدولية تؤدي إلى حسم الصراع في داخل التحالف لصالح قوة معينة أو عدد محدود من القوى السياسية الأكثر تشابهاً من حيث الأهداف والأيديولوجيا والسياسات. هذه القوة/ القوى السياسية التي استطاعت حسم التنافس في داخل التحالف لصالحها عادة ما تكون القوى ذات السيطرة الأكبر على وسائل القمع، أو الأكثر تنظيماً، ولكن الأهم أنها القوى الأكثر اتساقاً مع الثقافة العامة لمجتمعها، وهو الأمر الذي يحقق شرعية أكبر للنظام الجديد ويمكنه من الاستقرار والاستمرار من دون وجود تهديدات داخلية أو خارجية تذكر. ولكن يجب أن نذكر أن هذا التعدد في القوى السياسية ذات الأيديولوجيات المختلفة وعمومية أهداف الثورة قد يؤديان في بعض الأحيان إلى زيادة الشعور بوجود أزمة هوية. فكل من تلك القوى تحاول ربط مجتمعها بالأيديولوجية التي تتبناها وتُعلي منها على اعتبار أنها تمثل الهوية الحقيقية للمجتمع، وبطبيعة الحال فإن القوة السياسية التي استطاعت حسم الصراع في داخل التحالف لصالحها لا بد أن تحاول تطبيق سياسات تترجم هذا التوجه الأيديولوجي الذي قد يختلف في كثير أو قليل مع تلك التي سادت في العهد القديم[٤١].

يحاول النظام الجديد تحقيق عدد من الأهداف بعضها ذات طابع سياسي والآخر ذات طابع اقتصادي. من أهم الأهداف السياسية تحقيق مزيد من الديمقراطية، وهو الأمر الذي يثير كثيراً من الجدل سواء على مستوى الأدبيات أم على مستوى الممارسة السياسية. فعلى مستوى الأدبيات هناك العديد من الجدل حول ماهية الإجراءات التي تحدد انتقال المجتمع إلى الديمقراطية، هل هي الانتخابات الدورية للمؤسسات التشريعية والتنفيذية؟ أم هي انتشار مؤسسات المجتمع المدني؟ أم ارتفاع نسب المشاركة السياسية في

---

(٤١) Mehran Kamrava, «The Civil Society Discourse in Iran,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (November 2001), p. 185.

الانتخابات وفي مؤسسات صنع القرار؟ وهل الديمقراطية تتناسب مع كل الثقافات والخبرات المجتمعية؟ هل هناك مجموعة إجراءات يكفي تحققها في المجتمع للحكم عليه بأنه مجتمع ديمقراطي؟ أم أنها مجموعة من القيم التي تترجم إلى مجموعة من الإجراءات تختلف باختلاف الثقافة المجتمعية والسياسية؟ وقد ترجم هذا الجدل نفسه في عدد من الدراسات التي ميزت بين محاولات الانتقال الديمقراطي ومرحلة تثبيت دعائم الديمقراطية في المجتمعات المعنية. وتمايزت في هذا الصدد الديمقراطيات الشكلية عن الديمقراطيات الكاملة، وذلك بحسب تبني النظام السياسي وقدرته على الالتزام بالإجراءات التي اتفق على اعتبارها مؤشرات لديمقراطية النظام السياسي[٤٢]. ومن جانبها طرحت دول العالم الثالث فكرة تمايزها الثقافي والذي يبرر اختلاف تجربتها الديمقراطية عن النموذج الغربي، ولذلك بدأ الحديث عن تطبيقات ديمقراطية آسيوية أو إسلامية أو لاتينية تتوافق مع ثقافة هذه المجتمعات وتحقق جوهر الديمقراطية الذي هو المشاركة الشعبية في الشأن العام، وإن اختلفت أشكال هذه المشاركة[٤٣].

في أثناء المرحلة الانتقالية تحدث تغييرات مؤسسية مع عدم استقرار قواعد حاكمة للتفاعل السياسي. وفي هذا الإطار يتم تشكيل القواعد المختلفة التي تحكم العلاقات بين الفاعلين السياسيين تباعاً، وتتغير من فترة إلى أخرى بحسب الاختلاف والخلاف بين القوى السياسية المتعددة، ولكن المهم في هذا الإطار هو مرونة القواعد الحاكمة للتفاعل السياسي[٤٤]. وترتفع درجة الاستقطاب السياسي في داخل المجتمع مع تناقص فرص تيار الوسط، بعبارة أخرى: تميل المجتمعات في تلك المرحلة، وبخاصة في حالة ما بعد الثورات، إلى فرز نشطاء الحركة السياسية في معسكرات تقف ضد بعضها ـ

---

(٤٢) Jeff Hayens, *Democracy and Political Change in the Third World* (London: Routledge, 2001), pp. 1-21.

(٤٣) قام مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة بإجراء دراسة حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا بعد نجاح دول جنوب شرق آسيا في تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية من دون الالتزام الحرفي بالتجربة الديمقراطية الغربية. لمزيد من التفاصيل حول هذه التجارب، انظر: **التنمية والديمقراطية في آسيا: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب**، تحرير نيفين عبد المنعم مسعد (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٦).

(٤٤) Vladimira Dvorakova, «Phases of Transition to Democracy,» <http://fmv.vse.cz/depts/kpol/dvorak.htm>, p. 2.

يمين/يسار، محافظ/راديكالي، تقليدي/حداثي ـ وتقل فرصة الانتماء إلى تيارات الوسط، بحيث يصبح غير المنتمين لتيار سياسي معين محسوبين بالضرورة على التيار السياسي المضاد أو المنافس، وفي التحليل الأخير من «الأعداء» مثل هذا الأمر يغفل بطبيعة الحال الفروق والاختلافات في داخل التيارات المختلفة واحتمالات انكسارها في لحظة تاريخية تالية.

يسود في داخل مجتمع ما بعد الثورة في بعض الأحيان صراع بين كل من مبدئي ديمقراطية التوافق وديمقراطية الأغلبية؛ حيث تفترض الأولى فرصاً أفضل لكافة القوى السياسية التي يصبح من حقها التفاعل من أجل إنتاج قواعد جديدة للتحاكم السياسي، بالإضافة إلى أن علاقاتها في داخل النظام الجديد تدار من خلال مباراة غير صفرية تهتم بالبحث عن حلول وسط تضمن بقاء القوى جميعاً، والتوسط بينها في مختلف الصراعات والمشكلات. أما الأخيرة (ديمقراطية الأغلبية) فهي تتضمن احتمالات أكبر لتضييق الفرص أمام القوى السياسية من خارج النخبة الحاكمة. ويتم استغلال الأغلبية البرلمانية لوضع قواعد التحاكم السياسي، وتقل فرص الوساطة بين النخبة والقوى السياسية، ما قد يؤدي في النهاية إلى ظهور نظام سلطوي أو ديمقراطي مقيد[٤٥].

هذه المرحلة الانتقالية يجب أن تنتهي باستقرار الدولة من حيث المؤسسات والسياسات والعلاقات بين الفواعل السياسية المختلفة. ويجب ملاحظة أن حالة الانتقال هذه ترد عليها ملاحظتان رئيستان: **الأولى** أن قطاعات المجتمع المختلفة من مؤسسات وسياسات وجماعات لا تمر بالنقطة نفسها في المرحلة الانتقالية في الوقت نفسه؛ بمعنى أن كلاً منها يوجد على منحنى الانتقال ولكن في نقطة مستقلة، وذلك تبعاً لاعتبارات مختلفة تتعلق بنوع المؤسسة وحيويتها، ودرجة التنافس السياسي المرتبطة بوجودها، وعلاقتها بالموارد المتاحة أو المحتمل توزيعها والنخبة السياسية المرتبطة بها. الملاحظة **الثانية** تتلخص في أن المجتمع ككل، أو قطاعات معينة منه، معرضة لحالة أو حالات من الارتداد تجاه الثورة، فلو تصورنا الحال بين الثورة والدولة على أنها مستقيم ويمر المجتمع بالمرحلة الانتقالية بين الاثنين، وأن المجتمع المعني ينتقل بشكل تدريجي خلال هذه المرحلة من الثورة براديكاليتها إلى الدولة باستقرارها، فإنه من المتصور أنه في لحظة ما قد يحدث ارتداد

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

للمجتمع ككل أو لبعض مؤسساته أو خطابه أو تفاعلاته أو سياساته إلى نقطة سابقة على منحنى الانتقال من الثورة إلى الدولة نتيجة لحالة السيولة والتخبط والتداخل التي سبقت الإشارة إليها في نقطة سابقة[٤٦].

السمات السابقة تميز مرحلة الانتقال من الثورة، والتي هي لحظة استثنائية إلى الدولة/ النظام السياسي، والذي هو عودة إلى الاستقرار السياسي للنظام. وهو ما ينقلنا إلى القسم التالي حول الدولة.

ثالثاً: الدولة

تعتبر الدولة من أقدم المفاهيم في العلوم السياسية. وقد ارتبطت غالبية البحوث في علم السياسة بتعريفها وتحديد نطاقها ووظائفها ودورة حياتها والدور الذي يجب أن تؤديه أو لا تؤديه الدولة في حياة الأفراد[٤٧]. وعلى الرغم من كثرة الدراسات إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف موحد لماهية الدولة، فبعضهم ينظر إليها على أنها كيان إقليمي محدد تسكنه مجموعة من السكان، ويحكم بسلطة سياسية واحدة ذات سيادة على هذا الإقليم. وآخرون ينظرون إلى الدولة على أنها المنظمة التي تحتكر العنف المشروع في إقليم معين. ما يهمنا في هذا الإطار ليس الحديث عن تعريفات الدولة وغير ذلك من القضايا التي تثيرها الدولة بمفهومها التقليدي كالسيادة وتأثير العولمة في دور الدولة القومية[٤٨]،

---

(٤٦) وهو ما عبّرت عنه بعض دراسات التحول الديمقراطي بالقول: «إن التحول لا يكون في شكل خطي وإنما هو عملية مضطربة». انظر: Hayens, *Democracy and Political Change in the Third World*, pp. 3-4.

(٤٧) هناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة ومختلف النظريات التي تعاملت معها. كذلك ناقشت بعض الدراسات ما عرف باسم ظاهرة انسحاب الدولة وعودتها في داخل مناقشات الأكاديمية في العلوم السياسية انطلاقاً من التطورات المتسارعة التي يمر بها كل من علم السياسة والظواهر الإنسانية المرتبطة به. انظر على سبيل المثال: Jens Bartelson, *The Critique of the State* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001), and Murray Knuttila and Wendee Kubik, *State Theories: Classical, Global, and Feminist Perspectives*, 3rd ed. ([n. p.]: Zed Books, 2001).

(٤٨) جودة عبد الخالق، «العولمة والاقتصاد السياسي،» (محاضرة غير منشورة ألقيت في السيمنار العلمي لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الموسم الثقافي ٩٩/ ٢٠٠٠، ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، وإبراهيم عرفات، «السياسة المقارنة في إطار العولمة،» في: حسن نافعة وسيف الدين عبد الفتاح، محرران، **العولمة والعلوم السياسية**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي؛ ١ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، [١٩٩٩])، ص ١٤٩ ـ ١٦٠.

ولكن تهتم الدراسة في هذا الجزء بالدولة باعتبارها استكمالاً أو رجوعاً للنمط الذي سبق الثورة، بمعنى: النظام السياسي، وإن تغيرت أسس شرعيته وطبيعة العلاقات التي تحكم أطرافه الداخلية والخارجية. فالجزء السابق عرض دراسة المرحلة الانتقالية كمرحلة موقتة بين اللحظة الثورية التي انهار فيها النظام القديم وتولّت فيها نخبة سياسية جديدة مقاليد الحكم، وبين الدولة بما هو معروف عنها من استقرار للمؤسسات والسياسات والعلاقات بين مختلف القوى السياسية المتفاعلة بداخلها. الملاحظ أنه من الصعوبة بمكان تحديد نقاط زمنية محددة بعينها للقول إن هذه المرحلة الانتقالية قد انتهت، وإن الدولة بالمقابل قد استقرت سياساتها وعلاقاتها وتفاعلاتها؛ فبينما يمكننا بكثير من السهولة تحديد اللحظة الزمنية التي انهار عندها النظام القديم فإنه لا يمكننا القول بعكس ذلك بالسهولة نفسها. من ثم هل يمكننا اعتبار دورية الانتخابات مؤشراً على استقرار الدولة؟ أم هل ننظر في الطريقة التي تحل بها الخلافات السياسية بين أعضاء النخبة وكيفية تدوير السلطة بينهم؟ هل نعوّل على ثبات التحالفات الخارجية للدولة أم على درجة نمو المجتمع المدني؟ أم غير ذلك من المؤشرات؟ وأين موضع ما سبقت الإشارة إليه من احتمال ارتداد المجتمع ككل أو أجزاء منه لمراحل سابقة على متصل الانتقال من الثورة إلى الدولة[٤٩].

الواقع أن مؤشرات التحول إلى الدولة على مستمر الانتقال يمكننا أن نرصدها من خلال التالي:

ـ المؤشر **الأول**: **المؤسسات** التي تتخذ فيها القرارات السيادية للدولة. نحن في هذا الإطار لا نحكم على نوعية المؤسسات ولكن نحكم على مدى التزام النظام الجديد بالإطار المؤسسي الذي ارتضاه لنفسه لكي تتم إدارة العملية السياسية من خلاله؛ فالنظام الجديد في لحظة ما لا بد أن يعمل على إرساء مجموعة من القواعد القانونية الحاكمة للتفاعلات بين مختلف الأطراف في داخله. تنتظم هذه القواعد الحاكمة من خلال وجود مؤسسات معينة ومن خلال وجود تراتبية معينة تحكم التفاعلات بين هذه المؤسسات. ولذلك فكلما

---

(٤٩) يجب أن نلاحظ أننا في هذا الإطار لا نتحدث على دولة ديمقراطية أو غير ذلك، فالحكم على نوعية النظام السياسي ليست محل اهتمامنا في هذه اللحظة، ولكننا بشكل أساسي نناقش مسألة وجود نظام سياسي مستقر من عدمه.

زاد التزام النظام بهذه المؤسسات وبتراتبيتها عنى هذا مراحل متقدمة على متصل الانتقال إلى الدولة.

ـ المؤشر **الثاني**: **الآليات** التي يتم من خلالها حل المشكلات والأزمات الداخلية في النظام. فالدولة، في مقابل المرحلة الانتقالية، لا بد أن تكون لها مجموعة مستقرة، وليست استثنائية، من القواعد والإجراءات التي يتم من خلالها حل الأزمات السياسية، سواء بين المؤسسات أم النخب السياسية. من ثم فكلما كانت هذه الآليات محددة سلفاً ومعروفة لأطراف التفاعل السياسي كافة في داخل الدولة كان هذا مؤشراً على ترسخ مفهوم الدولة. وكذلك يساعد على هذا الترسخ وجود إطار دستوري يحدد مراكز القوة في المجتمع وشكل التفاعلات بينها، بالإضافة إلى وجود مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم دوران النخبة ووسائل انتقال السلطة بحيث تكون معلومة للقوى كافة في داخل المجتمع المعني، ويتم التحاكم على أساسها.

ـ المؤشر **الثالث**: **الخطاب السياسي** الذي تتبناه النخبة السياسية الحاكمة والفاعلة في داخل النظام. فحينما تتبنى النخبة السياسية خطاباً يصدر من جانب المؤسسات السياسية الرسمية وليس المؤسسات الموازية يمكننا أن نعتبر هذا تحولاً لصالح الدولة. بعبارة أخرى: فإن مما يميز المرحلة الانتقالية، والذي سبقت الإشارة إليه، صدور خطابات سياسية من جانب العديد من القوى السياسية والمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، وهو ما أشير إليه بظاهرة الازدواجية، من ثم فحينما يستقر النظام على عدد من المؤسسات السياسية المترابطة، والمتوقع منها القيام بعدد من الوظائف والأدوار، وأن يصدر الخطاب السياسي عن هذه المؤسسات دون غيرها؛ فإن هذا يعتبر مؤشراً على انتقال تدريجي للدولة.

وفي ما يخص إيران فإن هناك عدداً من القضايا ذات الأهمية التي تجب مناقشتها في إطار دراستنا الانتقال من الثورة إلى الدولة. إيران دولة تنتمي إلى العالم الثالث من حيث الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد، فهي تقع في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتتاخم حدودها حدود الوطن العربي، وتشترك مع دول الخليج العربي في أن النفط هو السلعة الاقتصادية الأولى التي تنتجها وتصدرها إلى العالم الخارجي، بالإضافة إلى اشتراكها في تراث الإسلام الطويل سياسياً وثقافياً واجتماعياً. من ثم فالخبرة الإيرانية تمتلك كثيراً من السمات المشتركة مع خبرة الدول العربية، وإن افترقت عنها في نقطتين أساسيتين، **الأولى**: تتعلق

بالمذهب الشيعي، وهو المذهب الرسمي لإيران الذي يتمايز عن المذهب السني، والذي هو مذهب الدول العربية. والنقطة **الثانية**: تتعلق بشكل التغيير السياسي الذي مرت به إيران مقارنة بالدول العربية الأخرى. فالدول العربية مرت خلال عقود الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بتجربة تحرر وطني من الاستعمار الأوروبي جاءت بنخب وطنية للحكم محل النخب القديمة الاستعمارية أو المرتبطة بالاستعمار فكراً ومصلحةً. في الوقت الذي حكمت إيران فيه نخبة سياسية رأت في الارتباط بالغرب من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية طريقاً للانتقال إلى الحضارة العظيمة(٥٠). وحملت نهايات القرن العشرين خبرة مخالفة للتغيير السياسي ارتبطت بتجربة ثورية تُعدّ من الثورات الكبرى في التاريخ البشري نظراً إلى حجم التغيير والتأثير الذي أحدثته في نظامها وفي التجارب المحيطة بها، ولذلك هناك عدد من الملاحظات التي تتعلق بالدولة العربية بشكل عام، وأخرى تتعلق بالخبرة الإيرانية بشكل خاص.

الملاحظة الأولى تتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة في الوطن العربي والعالم الإسلامي. فقد تعامل الفكر الإسلامي مع الدولة من منظور أن الإسلام دين ودولة، عقيدة ومنهاج حياة. وعلى الرغم من هذا المبدأ العام فقد انقسم الفكر السياسي الإسلامي إلى معسكرين في ما يخص موضوع الدولة باعتبارها «الحكومة»، أو السلطة القائمة على رعاية شؤون الأفراد في كافة المجالات الحياتية. أحد المعسكرين كان يتزعمه الشيخ علي عبد الرازق الذي أطلق مقولته الشهيرة في بدايات القرن العشرين التي تقضى بالفصل بين الدين والدولة، وترى أن الإسلام كدين لا علاقة له بنظام الحكم الذي ترك شأن تقريره وتنظيمه للمسلمين بحسب الظرف المكاني والزماني الذي يعيشون فيه. وقد رأى هذا التيار أن الخبرة التي ارتبطت بتجربة الحكم الإسلامي بدءاً باجتماع السقيفة إنما تمت بالاعتماد على اجتهاد الصحابة في فهم كل من النص القرآني والتوجيه النبوي ومراعاة الظرف السياسي وتوازنات القوى التي كانت سائدة في عصرهم؛ حيث إن النبي (ﷺ) لم يعين خليفة له، ولم يحدد مدة ولايته أو اختصاصاته، وإنما ترك الأمر للمسلمين ليقرروه في إطار مبدأ

---

(٥٠) ما عدا بطبيعة الحال تجربة مصدق الوطنية والتي لم تستمر إلا لسنوات قصيرة في منتصف الخمسينيات وتم إجهاضها بتحالف الشاه مع الولايات المتحدة الأمريكية والانقلاب المدبر الذي أعاد الأول إلى سدة الحكم.

«أنتم أعلم بشؤون دنياكم»[51]. من ثم فإن الرابط الأساسي بين المسلمين في مختلف بقاع الأرض هو انتماؤهم لأمة واحدة، وليس لدولة واحدة، بل اعتبر البعض أن السلطة، وهي الخصيصة المميزة للدولة، هي مفسدة بطبيعتها، وستؤدي إلى إفساد العقيدة، وبالتالي رفضوا أن يتحول الإسلام إلى دولة سياسية[52]. هذا المعسكر ـ على الرغم من الضجة الكبرى التي أحدثها ـ لا يستقطب غالبية المفكرين الإسلاميين الذين يعتبرون أن الإسلام هو دين ودولة، وأنه كما يختص بتنظيم حياة الأفراد الروحية يهتم أيضاً بتنظيم مضمون السلطة السياسية، وإن اختلفوا في ما بينهم على الشكل الذي ستتخذه هذه السلطة ما بين مطالب بإعادة الخلافة الإسلامية من منطلق أنها الشكل الأمثل للحكم في المجتمعات الإسلامية، وبين معترف بأن شكل السلطة الحاكمة في المجتمعات الإسلامية ليس مهماً (أكان جمهورياً أم ملكياً أم برلمانياً أم رئاسياً) ما دام شخص الحاكم والمحيطون به ملتزمين بجوهر إقامة العدل والشريعة[53].

على مستوى آخر عانت الدولة كتنظيم سياسي معضلة أخرى تتعلق بالولاء، أي لمن يجب أن يعطي الفرد ولاءه؟ هل للدولة القومية التي تقصر حدودها كثيراً عن حدود الأمة الإسلامية الأكثر اتساعاً؟ أم أن ولاء الأفراد يجب أن يكون للإسلام في المقام الأول وللجماعة الإسلامية ككل بغض النظر عن التطابق مع حدود الدولة القومية؟ وفي هذه الحالة إذا تعارضت مصالح الدولة القومية مع مصالح الجماعة الإسلامية ككل؛ فإن الفرد في تلك الحالة مكلف باتباع الولاء الأسمى وهو الجماعة. وفي مقابل هذا المعسكر يوجد تيار آخر يرى أن الانتماء لوطن محدد هو جزء من أرض الأمة الإسلامية هو أمر محمود، والرسول (ﷺ) كان يعترف بعاطفته تجاه مكة موطنه الأصلي

---

(٥١) ولذلك فإن القضية الكبرى التي شغلت المسلمين وفقاً لهذا التوجه كانت «من سيحكم المسلمين» وليس الكيفية التي سيحكمون بها من حيث شكل الدولة أو طريقة تنظيمها، حيث إن هذا الأمر ترك تنظيمه لحاجتهم المتغيرة زماناً ومكاناً. لمزيد من التفاصيل حول هذا التوجه، انظر: محمد عابد الجابري، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٩، قضايا الفكر العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

(٥٢) جمال البنا، **الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة** (القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ٢٠٠٣)، ص ١١١ ـ ٢٠٥. حيث يستعرض الكاتب في هذا الفصل على سبيل التحديد الدور السلبي الذي أدّته السلطة في تحويل العقائد السماوية والسامية إلى أنظمة مستبدة.

(٥٣) حول استعراض جهود بعض رموز الفكر الإسلامي (الشيعي والسني) في هذا الاتجاه، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٢ ـ ٣٠٦.

ومسقط رأسه من دون أن يعني ذلك تخلّيه عن عالمية الدعوة[٥٤].

الدولة في الفكر الشيعي ذات وضع مختلف، وتنظير على مستوى آخر[٥٥]. فبعد دخول الإمام الثاني عشر في الغيبة الكبرى عام ٣٢٩هـ[٥٦] عانى الشيعة غياب «الولي» المعصوم الذي يملك وحده الحق الشرعي في إقامة دولة الإسلام. وخلال أربعة عشر قرناً من الزمان عاش الشيعة في ظل دولة لا يرتبطون بها عضوياً، وإن كانوا يعيشون تحت سلطتها السياسية، ويخضعون لأوامرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد طور فقهاء الشيعة عدداً من المفاهيم والممارسات التي مكّنتهم من الاستمرار في ظل الدولة «غير الشرعية» مع المحافظة على هويتهم الدينية متمايزة ومخفية عن العيون وسط الأغلبية السُنّية التي يعيشون معها. بعض من هذه المفاهيم يشترك مع التيار العام السُنّي (كالخُمس) وبعضها يخص التراث الشيعي بالذات (كالتقية والتقليد).

أما الخُمس، فالمقصود به: إعطاء الرسول خمس الغنائم التي غنمها المسلمون في غزواتهم. وبينما توصل الفقهاء السنة إلى أن إعطاء سهم الخمس قد توقف بعد وفاة الرسول (ﷺ)، خلص فقهاء الشيعة لنتيجة مختلفة؛ انطلاقاً من قناعتهم بوجود نسل للنبي (ﷺ) ـ الأئمة ـ يجب أن يتولى حكم المسلمين.

---

(٥٤) لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع وموضوع الدولة بصفة عامة في الفكر السياسي الإسلامي، انظر على سبيل المثال: فهمي جدعان، «نظريات الدولة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي** (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ١٠٧ ـ ١٣٨.

(٥٥) نقتصر في هذا الجزء على التعامل مع الشيعة الإثني عشرية فقط مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أكثر من طائفة تحت المذهب الشيعي. هذا الاقتصار له ما يبرره؛ فمن **ناحية** فإن المذهب الإثني عشري هو المذهب الرسمي في إيران وهي موضع الدراسة. ومن **ناحية ثانية** فإنه، أي المذهب الإثني عشري، اعترف به من قبل شيخ الأزهر في عام ١٩٢٤ على أنه المذهب الخامس، إضافة إلى مذاهب السُنّة الأربعة، ويجوز التعبد عليه. ومن **ناحية ثالثة** فإنه أكبر الطوائف الشيعية عدداً وانتشاراً. لمزيد من التفاصيل حول التقسيمات الداخلية للشيعة، انظر على سبيل المثال: محمود إسماعيل، **فرق الشيعة: بين التفكير السياسي والنفي الديني** (القاهرة: دار سينا، ١٩٩٥).

(٥٦) الإمام الثاني عشر: هو محمد بن حسن العسكري، وقد اختفي في كهف بعد سنوات من مولده ليدخل في ما عرف بالغيبة الصغرى عام ٢٥٦ هجرية، والتي استمرت ما يزيد على ستين عاماً كان يتصل فيها بأتباعه عن طريق أربعة وكلاء، هم: أبو عمر عثمان بن سعيد بن عمرو العمري، وأبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد، وأبو القاسم الحسين بن روح النوبختي، والوكيل الأخير أبو الحسن علي بن محمد السمري. وبوفاة الوكيل الأخير دخل الإمام في ما عرف بالغيبة الكبرى عام ٣٢٩ هجرية، والتي ستستمر حتى يعود الإمام في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً.

الأزمة بدأت بعد اختفاء الإمام الثاني عشر ودخوله في الغيبة الكبرى؛ وقد قام الفقهاء بحل هذه الأزمة عن طريق إعطاء الخمس للفقهاء الذين ينوبون عن الإمام في حماية جماعة المؤمنين. ومع تزايد أعداد الشيعة عقب إعلان الدولة الصفوية تشيّعها(٥٧)، زادت موارد المؤسسة الدينية من خلال الخمس، والذي كان يتم جمعه بشكل منفصل عن سلطة الدولة المدنية. هذه الموارد تم استخدامها من قبل الفقهاء للإنفاق على أمور المسلمين وفقرائهم، بالإضافة إلى تدعيم قوة المؤسسة الدينية واستقلاليتها في مواجهة الدولة.

الجدير بالذكر أن قوة المؤسسة الدينية قد تدعمت من خلال مبدئي التقية والتقليد. التقية، وتعني أن يظهر الفرد الشيعي غير ما يبطن، وكانت وسيلة الشيعة لحماية أنفسهم من الاضطهاد الذي كانوا يلاقونه في ظل الدول الغاصبة. أما التقليد، فهو اتباع الشيعي الفرد لعالم من علماء المذهب داخل الأراضي الإيرانية أو خارجها يستفتيه في كل أموره الحياتية والدينية، حتى إن الإمام الخميني نُقِل عنه أن «يبطل عمل العامي في غير الضروريات، إذا صدر من غير تقليد»(٥٨).

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت سيطرة المؤسسة الدينية على جمهور الشيعة قاصرة عن الإحاطة بكل جوانب حياة المسلم الشيعي في ظل انتظار الإمام المهدي، والذي لا تصح من دونه شرعية الدولة.

ظلت الدولة، كمؤسسة سياسية ونظام حكم، محل شك وريبة من جانب الفكر الشيعي حتى ظهرت فكرة ولاية الفقهاء. وتُعدّ نظرية «ولاية الفقيه» من أهم النظريات التي حكمت العلاقة بين الدين والدولة في الفكرالسياسي الشيعي؛ فجمهور الشيعة ـ كما سبقت الإشارة ـ يعاني عدم مشروعية النظام السياسي بسبب غياب الإمام المهدي، ولكنه في الوقت نفسه يتعامل مع واقع سياسي يفرض نفسه في كل المعاملات اليومية، سواء السياسية أم غير ذلك.

وإذا كانت الولاية الخاصة (أي في المجالات غير السياسية) قد استقرت على أسسها وقواعدها عبر التاريخ الشيعي وممارسات التقية والتقليد، فإن منطقة

---

(٥٧) الدولة الصفوية هي الدولة التي حكمت إيران منذ بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وسميت كذلك نسبة إلى الشاه إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة.

(٥٨) Manochehr Dorraj, *From Zarathustra to Khomeini: Populism and Dissent in Iran* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1990), p. 161.

السياسي خالية من أي دور يتولاه الفقهاء بالنيابة أو بالوكالة عن الإمام الغائب. أول من تحدث عن فكرة الولاية بشقها العام، كان صاحب **اللمعة الدمشقية** الشيخ العربي محمد الجزيني في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، حيث توصل إلى ضرورة ولاية الفقهاء أو نيابتهم عن الإمام الغائب في القضاء والحدود وإقامة صلاة الجمعة. ولكن هذا الكتاب لم يحظ بالشهرة الكافية، كما أنه لم يتعرض لفكرة الولاية في الشؤون السياسية. واحتاج الأمر إلى ما يزيد على أربعة قرون ميلادية حتى مجيء الإمام النراقي في بدايات القرن العشرين في كتابه الأشهر **عوائد الأيام**، والذي ناقش فيه البدايات الأولى لفكرة ولاية الفقيه، وبخاصة الولاية السياسية. وقد حظيت هذه الفكرة بالشهرة في النصف الثاني من القرن العشرين مع حديث الإمام الخميني في كتابه **الحكومة الإسلامية** عن الدور الذي يجب أن يؤديه الفقهاء في مختلف جوانب حياة الأفراد؛ لأنه لا يجوز تعطيل أحكام الشريعة إلى ما لا نهاية حتى يعود الإمام.

ولا يمكننا إغفال الدور الذي قام به نجاح الثورة الإيرانية في تدعيم هذه النظرية، فعقب نجاح الثورة تم توطيد أركان النظرية من خلال النص على الدور المحوري والمركزي للفقيه في داخل النظام السياسي الإيراني. وتحولت النظرية بهذا الشكل إلى مسألة تتعلق بالقيادة السياسية لمجتمع سياسي منظم أكثر من كونها مسألة تتعلق بقيادة جمهور المؤمنين خلال سنوات الغيبة. فقد كان المستقر عليه بين جمهور المؤمنين أن علاقتهم بالمرجع الذي يقلدونه لا ترتبط بحدود جغرافية أو إثنية معينة، ومن ثم كان من المقبول أن يقلد بعض شيعة إيران مرجعاً عربياً مقيماً في العراق أو الخليج أو حتى لبنان، والعكس صحيح. لكن الوضع اختلف بعد النص على مركزية الولي الفقيه في إيران، ووضعه على رأس السلطة السياسية[٥٩]، ما أدى إلى تمايز النظام السياسي الإيراني في مواجهة كل الأنظمة العربية والإسلامية، ليس فقط من حيث الدور الذي يؤديه الولي الفقيه، ولكن من حيث استحداث شكل معين للعلاقة بينه وبين كافة قوى النظام.

---

(٥٩) ظهرت هذه الحالة بالذات بعد وفاة الإمام الخميني، وتولى المرشد الحالي للثورة **علي الخامنئي** منصب المرشد مع وجود عدد من آيات الله خارج إيران يتقدمون عليه من حيث التراتبية في داخل المؤسسة الدينية الشيعية؛ ما أحدث أزمة عرفت بأزمة ولاية الفقيه، وهو الأمر الذي ستتم مناقشته في حينه. لمزيد من التفاصيل حول نظرية ولاية الفقيه، انظر: فؤاد إبراهيم، **الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٨٩)، ومحمد السعيد عبد المؤمن، **ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: زهدي للطباعة والنشر، ١٩٩١).

الملاحظة الثانية تتعلق بخبرة بناء الدولة في الوطن العربي في المراحل التي تلت التحرر من الاستعمار التقليدي، والتي يمكن أن نسحبها بقدر من التحفظ على الخبرة الإيرانية في ما بعد الثورة على نظام الشاه.

تتكون الدولة كما يرى برهان غليون من ثلاثة مستويات، المستوى **الأول**، هو وجود جهاز مركزي قانوني يتم توظيفه من خلال السلطة الموجودة في المجتمع بغض النظر عن شرعيتها وطريقة وصولها إلى الحكم. المستوى **الثاني** هو أكثر تقدماً من الأول؛ حيث يضيف بعداً سياسياً لممارسة القوة والسلطة من خلال استقرار مجموعة من القواعد العامة التي تمنع الاستئثار بالسلطة. أما المستوى **الثالث**، والذي يعكس أعلى درجات التطور السياسي، فيشير إلى العمق الأخلاقي الذي يعطي السياسة معناها ويرسم حدودها، بمعنى: القيم الإنسانية التي تتبناها الدولة كقيم الحرية والعدالة أو حتى تحقيق دولة الله في الأرض[٦٠]. وتتمثل أزمة الدولة في المنطقة العربية في أن النموذج الذي تبنته هذه الدول العربية (النموذج الحداثي) لم تعمد إليه الأنظمة الوطنية التي تولت مهمة الحكم بعد الاستقلال كاختيار حقيقي، ولكن كاختيار «حثالة الحداثة»، والتي تشبه الحداثة من حيث الشكل من دون المضمون الحقيقي لها، أو الدولة التحديثية، والتي تميزها أربع سمات أساسية: أنها دولة شديدة المركزية وسلطتها مطلقة، كما أنها دولة غير ديمقراطية وغير تمثيلية؛ حيث إنها لا تفترض وجود اختلاف بين مصالح الفئات المختلفة المكونة لها، كذلك هي دولة ذات نزعة قومية أو وطنية، بمعنى أنها تهدف إلى الحفاظ على ذاتها والتقاليد الموروثة، وأخيراً هي دولة استبدادية/ قانونية، بمعنى أنها تستخدم القانون والقواعد القانونية للحفاظ على سلطتها في مواجهة مواطنيها[٦١]. ولا يمكن اعتبار الدولة الإيرانية الحديثة والتي بدأت مع حكم رضا شاه في الربع الأول من القرن العشرين استثناء على هذه القاعدة العامة. فمؤسس الدولة البهلوية، الذي بدأ حياته السياسية جندياً ثم رئيساً للوزراء في الدولة القاجارية، سرعان ما انقلب على هذه الدولة ونصب نفسه امبراطوراً لدولة اختار اسمها من الماضي الفارسي السحيق تمييزاً له وللدولة عن ما سبقه من دول وحكام.

---

(٦٠) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

خطط رضا شاه لتحديث إيران كانت في جوهرها محاولة منه للسير على خطى تجربة كمال أتاتورك في تركيا، مع تركيز أكبر على ضرورة فصل إيران عن ماضيها الإسلامي والعودة به إلى خبرة الفرس القدامى. وقد أسفرت التطورات الدولية في المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية عن اضطرار الشاه إلى التنازل عن الحكم لابنه محمد رضا شاه في منتصف القرن العشرين؛ ليسجل المرحلة الثانية والأخيرة من الدولة البهلوية قصيرة العمر. تميزت الدولة الإيرانية في عهدي رضا شاه الأب والابن بخصائص التحديث من دون قيم الحداثة، هذه القيم التي لم يحاول الحاكم تجذيرها في الجماهير، كما أنها قوبلت بمقاومة من جانب القوى التقليدية التي لم تر فيها إلا تهديداً لسلطتها ومركزيتها في داخل المجتمع الإيراني، ومن ثم فقد تشابكت وتعقدت الأزمات التي عانى منها المجتمع الإيراني إلى أن نجح تحالف قوى المؤسسة الدينية مع غيرها من قوى المعارضة الإيرانية في الإطاحة به في عام ١٩٧٩.

الدولة الإيرانية بعد نظام الشاه عانت هي الأخرى المشكلات نفسها التي واجهت الدول العربية في ما بعد مرحلة التحرر من الاستعمار الأجنبي. **أولى** هذه المشكلات تتعلق بالشرعية، وهو الأمر الذي حسم منذ البداية بشرعية الكاريزما التي قادت هذه الحركات الثورية التحررية ضد الاستعمار، ولكن كان لا بد من تحول شرعية الكاريزما في مراحل تالية لشرعية الإنجاز، وكذلك الشرعية المؤسسة على القانون. وهو الأمر الذي أخفقت فيه، بدرجات متفاوتة، معظم هذه الأنظمة السياسية. فخيار التنمية والتقدم وتحقيق العدالة التوزيعية الذي رفعته معظم الأنظمة السياسية سرعان ما لم يثبت نجاحاً يغري باستمرار الوقوف إلى جانبه، بل على العكس، عانت قطاعات الشباب والمتعلمين الذين فتحت لهم الثورات آمالاً جديدة بالتقدم والعدالة والحراك الاجتماعي من مشاعر الإحباط المتزايد نتيجة فشل هذه الأنظمة الوطنية في تحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها[٦٢]. تشابهت هذه الأنظمة السياسية بعد

---

(٦٢) أجرى مركز دراسات الوحدة العربية مشروعاً بحثياً كبيراً حول العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي، ودرس من خلاله العلاقة بين المجتمع والدولة في كل من المشرق والمغرب. لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات، انظر: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ومحمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

عدد قليل من العقود الزمنية مع ما سبقها من أنظمة سياسية؛ من حيث غياب العدالة التوزيعية، وتناقص في شرعية النظام السياسي، ونقص المشاركة السياسية. وهو الأمر الذي دعا العديد من أدبيات الثورة، بل الجماهير نفسها، إلى التساؤل حول جدوى الثورات، والتي لا تؤدي إلى تحقيق تغيير جذري كما هو مأمول منها[٦٣].

المشكلة **الثانية** التي عانتها هذه الأنظمة السياسية هي مشكلة تتعلق بالمؤسسات السياسية، سواء المرتبطة بنظام الحكم بشكل عام، أم بالقيادة الحاكمة بشكل خاص، وترتبط هذه المشكلة بأكثر من بعد، الأول: نمط القيادة الكاريزمية التي قادت تلك المجتمعات في الثورة ضد الاستعمار وأنظمة الحكم التقليدية، التي لا تنجح في خلق مؤسسات سياسية مستقرة تتبنى مواقفها السياسية الداخلية والخارجية. هذا الفشل يعود في أحد أسبابه إلى خوف القيادة الكاريزمية من المنافسة السياسية التي يمكن أن تنتج من وجود صف ثان أو ثالث في القيادة، كما أن طبيعة التطورات السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولة تمنع استقرار المؤسسات؛ حيث إن النظام السياسي الجديد نظراً إلى افتقاره الخبرة السياسية اللازمة يغيّر في السياسات والمؤسسات والتحالفات بشكل يهدد استقرار المؤسسات، ويمنع ظهور قيادات من الصف الثاني.

البعد الثاني يتعلق بعلاقة المؤسسات الحاكمة بالثقافة السياسية الموجودة في الدولة ومدى تعبيرها عن عناصر هذه الثقافة وأطرافها. وهي المشكلة التي سبقت الإشارة إليها عند التعرض لمرحلة ما بعد الثورة. الواقع أن هذه المشكلة لا تتعلق فقط بتلك المجتمعات، ولكنها بشكل كبير تكاد تكون سمة عامة للدول العربية ودول العالم الثالث. فمعظم المؤسسات الموجودة في هذه المجتمعات إنما هي مؤسسات مستوردة عن مجتمعاتها لا تتوافق في كثير من الأحيان، إن لم تكن متعارضة، مع ثقافة مجتمعاتها. هذه المؤسسات المستحدثة المجلوبة نمت على حساب التكوينات التقليدية التي تطورت مع تطور المجتمعات وليس تطور الدولة التي ظلت رهينة بإرادة الحكام ومتطلبات الواقع الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى المشكلات الموروثة

---

(٦٣) محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطْرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٠ ـ ٣٢.

والمتعلقة ببناء الدولة، في مقابل تراث طويل من حالة اللادولة التي سادت المنطقة(٦٤).

خلاصة

مما سبق يمكننا القول إن الثورة هي حال الانتقال الراديكالي من وضع تعترض عليه قطاعات عريضة من الشعب إلى وضع مقابل يحظى بالقبول الجماهيري. هذه الحركة الجماهيرية الراديكالية تستدعي مجموعة من العناصر الأساسية: الأيديولوجيا، والجماعة الثورية، وتوظيف العنف. وعلى الرغم من تعدد المداخل التي حاولت التعرض لظاهرة الثورة إلا أن أياً منها لم يستطع الإلمام بكل جوانب الظاهرة؛ ما يجعلنا نعيد التأكيد على ضرورة الجمع بين أكثر من مدخل عند دراسة تجربة ثورية ما.

وتنتهي الثورة عند نجاحها في الإطاحة بالوضع والنظام غير الشرعي لتبدأ بعدها مرحلة الانتقال إلى الدولة، ويحاول فيها النظام الجديد والمجتمع تثبيت دعائم نظام سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف يعد ترجمة للبرنامج والأيديولوجيا التي تبنتها الثورة في مواجهة النظام البائد. هذه المرحلة الانتقالية تقع على مستقيم الانتقال من الثورة إلى الدولة؛ لذا فهي تحمل في داخلها بعض سمات الثورة؛ كالراديكالية، والعنف، والتحالفات الموقتة، وبعض سمات الدولة؛ كالمؤسسية، وواحدية الخطاب السياسي، ووجود برامج مستقرة نسبياً للعمل السياسي والاقتصادي. وخلال مراحل الانتقال تتجاذب المجتمع كل من سمات الثورة وسمات الدولة إلى أن تستطيع إحداهما السيطرة على الأخرى. المجتمعات المستقرة التي تعكس الثورة فيها رغبة شعبية حقيقية في التغيير بالإضافة إلى توافر الظرف الإقليمي والدولي المناسب، من المرجح أنها ستنتقل بشكل تدريجي وسلس إلى حالة الدولة من دون حدوث انتكاسات خطيرة. على العكس من ذلك، فإن المجتمعات التي لا تحظى فيها الجماعة الثورية المنتصرة بقبول جماهيري واسع، في الوقت نفسه الذي تتضافر فيه ضدها بعض القوى الإقليمية والدولية من المرجح أن تكون

---

(٦٤) بما يجعل العلاقة بين المجتمعات والحكومات في منطقة الشرق الأوسط تدور في الدائرة نفسها من عدم الثقة والممارسات السلطوية والفساد الذي يمكن النخب الحاكمة من الاستئثار بحوالى ٣٠ في المئة من الدخل. لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥، و Fred Halliday, *Nation and Religion in the Middle East* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000).

السمة الغالبة للمرحلة الانتقالية هي العنف بما يرشحها في لحظات معينة للارتداد من جديد إلى حالة الثورة، أو الثورة المضادة، حتى يستقر النظام على أسس مقبولة للشرعية.

من الواضح أن هناك مشكلة تعتري مسألة الدولة بشكل عام في دول العالم الثالث؛ فما زالت الدولة بمثابة الهاجس الأول الذي يشغل أذهان الساسة والمفكرين في تلك المنطقة من العالم بما تمثله من إمكانات أو معوقات لعملية التقدم والتطور اللازمة لمجتمعاتهم، وبينما يرى بعضهم أن الدولة في تلك المجتمعات ما زالت في طور التكوين والتطور اللازمين كشرط مسبق قبل الحديث عن تحديث أو تطوير أو حتى ثورة، يرى آخرون أن الدولة الحديثة في تلك المجتمعات إنما هي تعبير مشوه عن الحداثة، وستظل تعاني هذه التشوهات الهيكلية ما لم تحل علاقاتها المتشابكة مع العالم الخارجي بما يمليه من قيم الحداثة وسياسات العولمة.

السؤال هنا: كيف يمكننا أن نستفيد مما سبق في دراسة الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة؟ الواقع أن استعراض الأدبيات المختلفة التي تناولت الظاهرتين والمرحلة الانتقالية التي تفصل بينهما من الممكن أن تساعدنا على فهم التطورات الداخلية التي مرت بها التجربة الإيرانية، كما تمكننا من تحديد أين تقع «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» على خط الانتقال من الثورة إلى الدولة؛ بحيث يمكننا إعادة النظر في المقولات السائدة عن الصراع بين الثورة والدولة، وأن نعيد صياغتها لمناقشة الأسباب التي تؤدي إلى استمرار سمات المرحلة الانتقالية وعدم استقرار ورسوخ الدولة سواء أكانت ذات طبيعة داخلية أم خارجية.

الفصل الثاني

الثـورة والدولـة
في الفكـر السياسـي الإيرانـي

يركز هذا الفصل على دراسة المرحلة التي سبقت قيام الثورة الإيرانية من خلال مناقشة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حكمت التفاعلات في السنوات الأخيرة لنظام الشاه. ويتم الانتقال في مرحلة تالية إلى دراسة الفكر السياسي الإيراني في ما يتعلق بمسألتي الثورة والدولة انطلاقاً من اعتبار أن العوامل الثقافية والمجتمعية لها الدور الأكبر في قيام الثورة، وفي شكل القيادة السياسية التي ارتبطت بها.

أولاً: عوامل قيام الثورة الإيرانية

سبقت الإشارة عند الحديث عن الثورة إلى ضرورة وجود مجموعة من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى حدوث ثورة في مجتمع ما. هذه العوامل ـ وإن تشابهت بين عدد من المجتمعات ـ تختلف من مجتمع لآخر بحسب ثقافته وظروفه السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى الظرف التاريخي الذي قامت فيه الثورة. وفي هذا الإطار تمتعت الثورة الإيرانية بخصوصية معينة، فمن ناحية: فوجئ المراقبون والساسة، بل وبعض رجال الثورة أنفسهم بسرعة انهيار نظام الشاه، والذي كان يظن أنه محمي داخلياً وخارجياً إلى درجة كبيرة. ومن ناحية أخرى: تشابهت ظروف إيران السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع كثير من دول العالم الثالث، ولكن لم تواجه أي منها ثورة على شاكلة ما حدث في إيران، بل على العكس استمر بعضها ولعشرات السنوات بعدها. ومن ناحية ثالثة: لفتت التجربة الإيرانية الأنظار إلى تداعيات صعود التيار الإسلامي؛ هذا التيار الذي عاد للظهور بقوة في الساحة السياسية منذ بداية السبعينيات (ولظروف مختلفة في كل بلد)، ولكنه لم يشكل تهديداً حقيقياً للأنظمة السياسية آنذاك، ولكن بعد انتصار ثورة ١٩٧٩، وبالصبغة الإسلامية التي صبغت قادتها وبرنامجها السياسي، فإن التهديد أصبح أكثر إلحاحاً وجدية، بعد التشجيع، المعنوي والمادي، الذي قدمته التجربة الإيرانية الإسلامية للحركات الإسلامية في مختلف دول الجوار. وكذلك فإن نجاح

الثورة الإسلامية في إيران نبه كلاً من النظم الحاكمة المحلية والقوى الإقليمية والدولية إلى جدية البديل الإسلامي على المستوى السياسي، ومن ثم ضرورة تبني استراتيجيات جديدة في مواجهته. ولكن تجدر بنا ملاحظة أن الاختلافات على مستوى المذهب وعلى مستوى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تصعب من تبني وتكرار تجربة الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩. فالتجربة الإيرانية الشيعية تفترض درجات من الترابط بين الفرد العادي والعالم لا تتوافر في المذهب السُنّي كما سيتضح لاحقاً، بالإضافة إلى ذلك فإن الثقافة السياسية الإيرانية تختلف عن مثيلاتها في دول العالم الثالث. فالثقافة السياسية لشعب ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخبراته التاريخية وظروفه المعيشية ومفردات العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهذا كله من شأنه أن يفرز معطيات خاصة لإمكانية الخروج على الحكومة ولشكل هذا الخروج.

أما عن العوامل التي أدت إلى قيام الثورة الإسلامية في إيران، فيمكن إجمالها في ثلاث مجموعات: سياسية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية.

١ ـ العوامل السياسية

تولى محمد رضا شاه الحكم خلفاً لوالده مؤسس الأسرة البهلوية في بداية الأربعينيات من القرن العشرين، واستمر حكمه ما يزيد على ثلاثين عاماً. هذه السنوات الطويلة اتسمت بنظام ملكي أبوي تسلطي لا يختلف عن كثير من تجارب دول العالم الثالث، باستثناء سنوات قصار في خمسينيات القرن العشرين شهدت تجربة حكم الدكتور محمد مصدق، رئيس الوزراء، والتي قام فيها بتأميم شركة النفط الإنكليزية، ومارس ضغوطاً متعددة على النظام السياسي؛ ما أدى إلى خروج الشاه في إجازة مفتوحة خارج إيران، ثم عودته بعد ذلك بمساندة أمريكية، وفي انقلاب مصنوع ومدعوم من الغرب ضد مصدق[١]. ما يعنينا في هذا الأمر، وفي تلك الفترة أن النظام السياسي الإيراني اتسم بتركيز شديد للسلطة في يد الشاه[٢]، وبذراع قمعي قوي من خلال جهاز «السافاك»

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجربة مصدق وتداعياتها، انظر: Nikkie Keddie, *Roots of the Iranian Revolution: An Interpretative History of Modern Iran* (New Haven, CT: Yale University Press, 1981), pp. 132-141.

(٢) حاول الشاه إضفاء صبغة ديمقراطية على نظام الحكم من خلال إنشاء حزبين سياسيين، يقوم **أحدهما** بدور المعارضة **والثاني** بدور الحكومة، في مرحلة تالية تم دمج الحزبين في حزب واحد هو حزب النهضة (رستاخيز)، وبعد تزايد المعارضة تم إلغاء هذا الحزب.

الذي كانت له سمعة معروفة، سواء في عدد المتعاملين معه أم في الأساليب التي ينتجها عملاؤه لانتزاع الاعترافات من المواطنين. وقام الشاه باستخدم القوات المسلحة، والتي كانت مجهزة على أعلى مستوى، حتى إنها كانت تحتل المرتبة الرابعة عالمياً، في التعامل مع قوات المعارضة داخلياً[٣].

من ناحية أخرى أسهمت سياسات الشاه الخاصة بزيادة أعداد الجامعات والمدارس في زيادة أعداد المتعلمين، وبالتالي حدوث ثورة التوقعات المتزايدة التي لم يستطع النظام استيعابها سياسياً واقتصادياً؛ ما أشاع الإحباط، وأدى إلى انخراط الشباب الإيراني في حركة المعارضة بشقيها الديني وغير الديني[٤].

٢ ـ العوامل الاقتصادية

اتبع الشاه خلال فترة حكمه مجموعة من السياسات الاقتصادية التي أدت في النهاية إلى استعداء قوى مهمة عليه هي البازار والطبقة الوسطى ورجال الدين التي تحالفت في ما بينها ضده، وأسهمت في انهيار نظامه. فالاقتصاد الإيراني يتميز باعتماده بشكل كبير على العوائد المرتبطة بالنفط. ومنذ الستينيات عمد الشاه إلى مجموعة من القرارات التي هدف بها إلى إعادة توزيع الثروة في المجتمع الإيراني، والتي أثبتت فشلها في ما بعد، ولم يستفد منها إلا قطاع صغير للغاية، حيث شاب تطبيق هذه البرامج العديد من التجاوزات. وأسهم سوء الأحوال في الريف الإيراني بهجرة أعداد متزايدة من الفلاحين الإيرانيين إلى المدن الكبرى، ما أدى إلى انهيار متزايد في قطاعي الزراعة والخدمات في المدن الإيرانية التي عانت ضغط هذه الهجرات على المرافق العامة[٥].

من ناحية ثانية سعى الشاه إلى تدعيم وتشجيع المؤسسات المالية والبنوك

(٣) زهير مارديني، **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة** (بيروت: دار إقرأ، ١٩٨٦)، ص ٢٨ ـ ٣٦.

(٤) من المفيد في هذا الإطار تحليل مذكرات **إحسان نراقي**، والتي رصد فيها العام الأخير للشاه، وكيف تعامل مع الأزمة بشكل غير صحيح أدى إلى سرعة انهيار النظام، انظر: إحسان نراقي، **من بلاط الشاه إلى سجون الثورة**، تقديم محمد أركون؛ ترجمة ماري طوقان (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩)، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٥) Alfred Mananiam, «A Multi Perspective Approach to the Study of the Iranian Revolution of 1979,» (M. A. Thesis, Ohio State University, 1985), pp. 45-47.

الكبرى في ما عُدّ تهديداً مباشراً لسيطرة البازار ومكانته في السيطرة على التجارة الإيرانية، وبخاصة الداخلية منها[٦]. هذا الأمر دفع البازار في اتجاه حليفه التقليدي: المؤسسة الدينية. وقد حاول الشاه التأثير الاقتصادي في المؤسسة الأخيرة من خلال حرمانها من أعداد كبيرة من طلاب العلوم الدينية الذين أخذوا يتوجهون للتعليم المدني، وحرمانها من موارد هائلة كانت تأتي إليها من البازار الذي تمت السيطرة عليه من خلال قوانين التأميم، وتشجيع الشاه للمؤسسات المالية الغربية والحديثة المنافسة للبازار.

كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من السبعينيات إلى تشجيع الشاه على توجيه جزء كبير من استثمارات الدولة لهذا القطاع، واستغلال العائد في تمويل عدد من المشروعات الكبرى الصناعية الطموحة. لكن الحال اختلف مع النصف الثاني من السبعينيات حينما انهارت أسعار النفط وعانى النظام التضخم والكساد، كما سيتضح في الصفحات التالية. وقد ساعد على انهيار النظام اقتصادياً حادثتان على درجة كبيرة من الأهمية، **الأولى**: هي أحداث العنف التي سادت المدن الإيرانية، وتحطيم وحرق البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، بالإضافة إلى بعض دور السينما (على أنها رموز ليس فقط للسلطة ولكن أيضاً لتوجهات النظام السياسية والثقافية). **والثانية**: هي إضراب عمال النفط في ميناء عبدان، ما أثّر بشكل كبير في موارد الدولة، وأضعف النظام، وعجّل بانهياره الكامل في نهايات عام ١٩٧٨[٧]. كما لا يمكن إغفال التداعيات التي ارتبطت بتزايد الشكوى من الفساد المالي والإداري، وبخاصة ما ارتبط منها بالعائلة المالكة. فقد أنشأ الشاه مؤسسة بهلوي عام ١٩٥٨ لإدارة أملاك العائلة، وقام بمنح كل ثروته إلى المؤسسة تديرها، ويعود إليه ٢,٥ في المئة من الأرباح ليعيد توزيعها. ولكن هذه المؤسسة توسعت اقتصادياً ومالياً إلى الدرجة التي سيطرت فيها

---

(٦) Sharough Akhavi, «Shiism, Corporatism, and Rentier in the Iranian Revolution,» in: Juan R. I. Cole, ed., *Comparing Muslem Societies: Knowledge and the State in a World Civilization*, Comparative Studies in Society and History Book Series (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1992), pp. 266-267.

(٧) محمد حسنين هيكل، **مدافع آيات الله: قصة إيران والثورة**، ط ٤ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨)، ص ٢٠٩. وهناك بعض المصادر التي تعطي أهمية كبرى لإضراب عمال النفط ودرجة تأثيره في استمرارية النظام، ومنها: عمرو شافعي، «العمال والإسلام والثورة الإيرانية،» **قضايا فكرية** (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

على قطاعات الفندقة والبنوك والعقارات والسيارات وبعض شركات التأمين(٨).

أدت إذاً سياسات الشاه الخاصة بالسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية الإيرانية، بالإضافة إلى سياسات إعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية إلى استعداء كل من البازار التقليدي ورجال الدين، أما الطبقة الوسطى فقد تضررت من سياسات أخرى ارتبطت بالنصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. فقد أدى انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة (عقب أزمة النفطية العالمية التي صاحبت حرب ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل) إلى تخفيض استثمارات الدولة في عدد من القطاعات، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، وسيادة موجة من الكساد في الأسواق الإيرانية، وانهيار مستوى المرافق والخدمات، إضافة إلى ذلك فقد زادت الفجوة بين المدن الإيرانية، بل داخل المدينة الواحدة. فتذكر بعض المصادر أنه تم الاهتمام بمناطق شمال طهران الأغنى على حساب جنوبها الذي كان يعرف بمدينة الصفيح بسبب انتشار العشوائيات، كما انهارت الخدمات كالماء والكهرباء في طهران، ناهيك عن حال القرى والمناطق البعيدة(٩).

كذلك أسهم في إضعاف أداء النظام الإيراني اقتصادياً الضغط الذي شكلته مخصصات التسليح على باقي بنود الميزانية. فقد أدى اهتمام الشاه بأن تؤدي إيران دوراً إقليمياً متميزاً إلى إنفاق مبالغ طائلة ومتزايدة على تسليح الجيش الإيراني، حيث تذكر بعض المصادر أن حوالى ٩ في المئة من الناتج القومي الإجمالي كان يوجه لميزانية الدفاع(١٠).

الملاحظ أن كل العوامل التي سبق الحديث عنها توافرت في العديد من دول العالم الثالث، لكنها لم تواجه ثورات. من هنا ترى الدراسة أن العوامل الثقافية والمجتمعية شكلت العوامل الأكثر حسماً والأهم لأسباب سيأتي ذكرها في حينه.

---

(٨) نراقي، **من بلاط الشاه إلى سجون الثورة**، ص ٦٥ ـ ٦٨. للحصول على رصد لممتلكات مؤسسة بهلوي في نهايات عهد الشاه، انظر: Robert Graham, *Iran: The Illusion of Power* (London: Croom Helm, 1978), pp. 214-218.

(٩) السيد زهرة، **الثورة الإيرانية: الأبعاد الاجتماعية والسياسية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥)، ص ٦٠ ـ ٦٧.

(١٠) Fred Halliday, *Iran: Dictatorship and Development*, 2nd ed. (Harmondsworth; New York: Penguin Books, 1979), pp. 71-72.

٣ ـ العوامل الاجتماعية والثقافية

ارتبطت أسرة بهلوي منذ نشأتها في العشرينيات من القرن العشرين، ليس فقط بمجموعة من التوجهات الاقتصادية والسياسية التي هدفت إلى تركيز السلطة في يد رضا خان (مؤسس الأسرة) ومن بعده الشاه محمد رضا، ولكن أيضاً بتوجهات اقتصادية واجتماعية تعكس رؤية محددة للذات والآخر. فقد بدأ رضا خان، واستمر ابنه على النهج نفسه، ينظر إلى التاريخ الإيراني في شكل مراحل متعاقبة. ورأى أن المرحلة التي ارتبطت بالفتح (وفي وجهة نظره بالغزو) العربي الإسلامي مرحلة يجب تجاوزها، والعودة إلى التاريخ الإيراني القديم. فبدأ في اتباع مجموعة من السياسات التي تعكس هذا التوجه، وقام بترجمة عدائه لرجال الدين ولمظاهر التدين كارتداء النساء الحجاب من خلال سياسات أصدرها في منتصف الثلاثينيات بمنع النساء من ارتداء الحجاب في الأماكن العامة. كذلك قام الشاه بتشجيع مؤسسات التعليم المدني على حساب المؤسسات التقليدية المرتبطة بالمؤسسة الدينية.

لم يختلف محمد رضا شاه عن والده كثيراً في هذا الأمر، بل تجاوزه بمراحل. واستطاع من خلال التوسع في أعداد المقبولين بالتعليم المدني تهديد مكانة المؤسسة الدينية في المجتمع الإيراني، وحرمانها من موارد كبيرة، ما أحدث انقطاعاً في النسيج الثقافي الاجتماعي الإيراني بين الماضي والحاضر. هذا الانقطاع أدى إلى أزمة هوية لدى الشباب الإيراني[١١]. فقد حاول الشاه رسم طريق لمستقبل إيران لا يمر بالضرورة عبر طبيعتها الإسلامية بما يفرضه هذا من علاقات داخلية وخارجية. ولم يكن مثل هذا المشروع ممكناً من دون خطوة ضرورية تتمثل في إعادة إحياء تراث إيران السابق للإسلام، والتأكيد المتواصل على حضارة فارس وإسهامها في الحضارة العالمية. بل إن جهوداً بذلت من أجل ما عرف بتنقية اللغة الفارسية من الألفاظ العربية التي دخلتها.

إيران بهذا الشكل ينتمي ماضيها إلى حضارة فارسية قديمة، وحاضرها ومستقبلها مرتبطان بالغرب. تبلور هذا التوجه في ما عرف باحتفالات برسيبوليس في بداية السبعينيات، وهي الاحتفالات التي أثير حولها كثير من

---

(١١) فقد زادت أعداد المقبولين من الطلاب إلى حوالى ١٠ مليون طالب منهم مئة ألف طالب جامعي، انظر: Cheryl Bernard and Zalmay Khalilzad, *The Government of God: Iran's Islamic Republic* (New York: Columbia University Press, 1984), p. 12.

الجدل في ذلك الوقت. فقد قام الشاه بإنفاق الملايين لإعادة إحياء ذكرى برسيبوليس في إجراء رمزي لتأكيد عراقة الأسرة البهلوية وارتباطها بتاريخ إيران الفارسي دون العربي. وقام بدعوة الملوك ورؤساء الدول من أنحاء العالم لحضور حفلات باذخة دامت أياماً. هذه الاحتفالات لم تُهاجم فقط من زاوية الرمز الثقافي الذي تقدمه (وهو البند الرئيس في هجوم المعارضة الدينية وغير الدينية)، ولكن من حيث البعد الاقتصادي، حيث تكلفت الملايين في ظل ظروف اقتصادية لا تتناسب مع هذا الإنفاق[١٢].

من المهم الإشارة إلى أن هذا التوجه الغربي ليس مرتبطاً بشكل مطلق بالسلطة السياسية الحاكمة، وإنما ارتبط أيضاً بمجموعة من المفكرين الإيرانيين الذين تبنوا دعوة لتقليل الاعتماد على الترابط بين الدين والسياسة، والدور الذي يجب أن يقوم به الدين وعلماؤه في الحياة الاجتماعية الإيرانية.. ومن أشهر هؤلاء المفكرين أحمد كسروي الذي ذاع صيته في أربعينيات القرن العشرين بسبب دعوته لمزيد من العلمانية داخل المجتمع الإيراني. في مقابل هذا تصاعدت حركة معارضة تغريب المجتمع الإيراني من ثلاث قوى رئيسة:

القوى الأولى: هي قوى المعارضة المرتبطة بشكل ما بالتيار الليبرالي، هذه القوى التي كانت قد تبلورت في مرحلة تاريخية معينة مع فكرة مصدق، رئيس وزراء إيران في خمسينيات القرن العشرين. فقد ارتبط مصدق بالفكر الوطني وبحركة تأميم النفط، والتي سرعان ما تم كسرها والانقلاب عليها ـ كما سبقت الإشارة ـ في الانقلاب الممول من المخابرات المركزية الأمريكية. وقد عانت هذه الحركة انقسام أعضائها وتشرذمهم بعد عودة الشاه وإعدام مصدق. وهي وإن استمرت بعد ذلك لسنوات إلا أنها فقدت تأثيرها في مجمل الحياة السياسية في إيران. هذا التيار، وإن كان معارضاً لسياسات الشاه وتوجهاته التغريبية، إلا أن معارضته الأساسية كانت تدور حول غياب الحريات، وتزايد القمع السياسي، وسطوة السافاك.

أسهم الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، وهي رمز النموذج الليبرالي، ضد تجربة مصدق الوطنية في فقدان التيار الليبرالي الثقة

---

(١٢) هذه الانتقادات لم تكن فقط من خارج القصر ولكن أيضاً من داخله، فقد انتقدت زوجة الشاه نفسه «فرح ديبا» هذه الاحتفالات. لمزيد من التفاصيل، انظر: Ehsan Naraghi, *From Palace to Prison: Inside the Iranian Revolution* (London: I. B. Tauris, 1994), pp. 23-56.

في سياسات الدول الغربية وإمكانية حصوله على مساعدة منها ضد نظام الشاه. وعلى الرغم من وجود بعض التأثير للتيار الليبرالي في أوساط المثقفين الإيرانيين، إلا أنهم كانوا على وعي بأنهم لا يملكون مفاتيح اللعبة السياسية منفردين، بل لا بد لهم من التحالف مع قوة أخرى حتى يمكن إحداث التغيير[١٣].

القوى الثانية التي عارضت مشروع الشاه التغريبي هي قوى اليسار التي ارتبطت بشكل كبير بجماعة «مجاهدي خلق»، ومن قبلها جماعة «فدائيان إسلام»، والى حد أقل بحزب «تودة» الشيوعي. هذه الجماعات اليسارية ـ وإن كان هناك كثير من القيود على حركتها من الناحية السياسية، بالإضافة إلى القيود المجتمعية[١٤] ـ تبنت هي الأخرى مشروعاً معارضاً للتوجه الغربي للشاه من منطلق أيديولوجي معاد للرأسمالية. ومع أنها حققت نجاحات ملحوظة وسط الشباب المتعلم الجامعي في المدن الكبرى الإيرانية، لم تستطع منافسة القوى الدينية، على الرغم من سياسات الشاه التحديثية، والتي ارتبطت بفترة الستينيات وما بعدها، هذه السياسات التي تتضمن في أحد أبعادها الفصل بين الدين والسياسة، والتقليل من دور رجال الدين على المستوى الاجتماعي والسياسي، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح نتيجة الارتباط بين رجل الشارع العادي والعلماء في الخبرة الإيرانية الشيعية، وهو الأمر الذي ينقلنا إلى **القوى الثالثة**: المؤسسة الدينية.

يعتبر المذهب الشيعي المذهب الثاني في الإسلام من حيث عدد أتباعه بعد المذهب السُنّي. وبعيداً عن تعقيدات نشأته وارتباطه بفكرة سياسية في البداية ثم تحوّلها لتأخذ شكلاً دينياً، فإن ما يعنينا في هذا الإطار هو شكل العلاقة بين الفرد والعالم، وهو ما يختلف بشكل كبير عن مثيله في المذهب السُنّي. فوفقاً لهذا المذهب، هناك مكانة متمايزة ومهمة للإمام (فهو من

---

(١٣) يجب ملاحظة أن التيار الليبرالي لم يكن يخطط لقلب النظام بالكامل، وإنما كان هدفه تأكيد ضرورة العمل بالدستور وإطلاق الحريات السياسية وحرية التعبير. والدليل على ذلك الخطابات المفتوحة التي كان يكتبها المثقفون الإيرانيون إلى الشاه في العامين الأخيرين قبل الثورة.

(١٤) يعاني اليسار في معظم الدول الشرقية الإسلامية من قيود على حركة اليسار بصفة عامة؛ نتيجة ارتباط اليسار بفكر الشيوعية والتداعيات التي تحملها حول نظرتها إلى الدين ودوره في تلك المجتمعات. ومن ثم فإن معظم حركات اليسار التي تلقى نجاحاً ما في مجتمعاتها لا بد أن تحدث نوعاً من التوافق بين الإسلام والشيوعية حتى يمكن أن تنتشر جماهيرياً.

نسل النبي (ﷺ) عبر السيدة فاطمة وزوجها علي بن أبي طالب) الذي لا بد أن يتولى شؤون المسلمين الخاصة والعامة؛ ولكن نتيجة أوضاع سياسية متشابكة تم تعقب أئمة الشيعة وقتلهم حتى الإمام الثاني عشر (محمد الهادي). وقد مرت المؤسسة الدينية بعدد من التطورات الداخلية التي سبقت الإشارة إليها أدت إلى تقويتها، ومن ثم فهي لم تعارض فقط مشروع الشاه التغريبي، وإنما استطاعت تقديم البديل والملاذ لقطاعات متزايدة من الشعب الذي عانى انخفاض وتدهور مستوى المعيشة؛ نتيجة لسياسات الشاه الاقتصادية، وبسبب توجهاته السياسية. فقد عانى ضعف بل انعدام المشاركة السياسية مع تزايد مستوى القمع. أما سياساته الاجتماعية والثقافية فقد بلورت إحساسه بوجود أزمة على مستوى الهوية. واستطاعت القوى الدينية بما لها من قدرة مالية وتنظيمية أن تستوعب هؤلاء المنفصلين عن النظام، وأن تعبئهم في مرحلة تالية ضده حتى انهار في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ونجحت الثورة الإسلامية.

تجمعت إذاً بيئة داخلية على كل من المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي رافضة لنظام الشاه، وانتظمت المعارضة الإيرانية تدريجياً تحت لواء القوى الدينية بزعامة الإمام الخميني، طارحة محاولات الإصلاح في البداية، والتي تصاعدت إلى الإطاحة بالنظام ككل.

أما على المستوى الخارجي فقد توافرت بيئة دولية غير مساندة للنظام الإيراني، على عكس ما حدث في أزمة مصدق. فعلى المستوى الإقليمي شهدت السنوات الأخيرة من السبعينيات الصلح المصري ـ الإسرائيلي المنفرد، ومفاوضات كامب ديفيد، انتهاءً باتفاقية الصلح في ١٩٧٩. هذا التطور المهم على مستوى واحدة من أهم قضايا الصراع في المنطقة، الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أحدث انشقاقاً داخلياً في الوطن العربي. فقد انشغلت القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة ـ العراق وسوريا والسعودية من جانب ومصر من جانب آخر ـ بالهجوم بعضها على بعض، ما أسفر في النهاية عن تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وانفصالها عن العمل العربي العام. هذا الجو الإقليمي المنشغل بقضاياه الداخلية لم يكن يسمح بمراقبة الأوضاع داخل إيران لتنبيه الشاه، ولا بالتدخل العلني أو غير العلني لصالح تيار دون آخر. وعلى ذلك فقد تطورت أزمة النظام الإيراني داخلياً، وجاءت نتائجها بعيدة كل البعد عن أي تأثيرات إقليمية خارجية، بل على العكس،

أحدثت الثورة بعد نجاحها تأثيرات متعددة في الدول العربية المختلفة[١٥].

أما البيئة الدولية فقد قدمت على العكس من هذا تأثيرات متضادة. وما يعنينا في هذا الإطار هو موقف ثلاث دول رئيسة: الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا.

لم ينجح الاتحاد السوفياتي في فرض سيطرته على إيران كأحد مداخله إلى المياه الدفيئة؛ نتيجة العلاقات الوثيقة التي تربط إيران بالغرب بصفة عامة، وبالولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. وباستثناء تجربة قصيرة في أربعينيات القرن العشرين حينما استقل جزء شمالي في إيران بمساعدة سوفياتية، تحت اسم «جمهورية مهرباد» التي لم تعش إلا أشهراً قصيرة استطاع بعدها النظام الإيراني قمعها والقضاء على هذا التمرد، فإن الاتحاد السوفياتي لم يتمتع بتأثير داخل إيران إلا من خلال حزب «تودة» الشيوعي. هذا الحزب الذي عانى ضربات كثيرة من جانب النظام الإيراني، ولم يستطع توسيع قاعدته الجماهيرية نتيجة ارتباطه بالنظام السوفياتي. وبالتالي فإن الأخير لم يكن يملك القدرة على التأثير داخل إيران سواء في المعارضة أم النظام السياسي الذي لم يكن يتمتع بعلاقات قوية معه.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فعلى الرغم من العلاقات الوثيقة التي ربطتها بالنظام الإيراني على المستوى الاقتصادي والتسليح والتنسيق الأمني والسياسي، إلا أن النصف الثاني من السبعينيات شهد صعود إدارة جديدة؛ إدارة كارتر. حملت هذه الإدارة أجندة جديدة في التعامل الدولي تركز على قضايا حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، كما قامت بتقديم توجيهات وانتقادات كثيرة لسجل إيران في هاتين المسألتين، ما أحدث تأثيرين: **الأول**، توتر العلاقات بين النظامين بما لم يسمح بالتنسيق بينهما في مواجهة الأزمة، بل ذكرت بعض المصادر أن الإدارة الأمريكية بدأت في فتح قنوات اتصال مع المعارضة الإيرانية (من خارج التيار الديني بالطبع)، ولكن بعد انفجار الأزمة بشكل كبير، في ظل غياب الاتفاق بين مختلف مؤسسات الإدارة الأمريكية حول أفضل الطرق لمواجهة هذه الأزمة.

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول تأثير الثورة الإيرانية في الدول العربية المختلفة من زاوية الشرعية، انظر: خالد العواملة، «الثورة الإيرانية وشرعية النظم العربية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).

التأثير **الثاني** تمثل في التوقيت غير المناسب لنصائح تخفيف قيود النظام على الحياة السياسية الإيرانية. فبدلاً من أن تحدث تأثيرها المطلوب، وهو استيعاب قوى المعارضة داخل النظام واحتواء الأزمة السياسية، أعطت قرارات الشاه بفتح النظام سياسياً انطباعاً بضعفه وعدم قدرته على السيطرة على تفاعلات النظام داخلياً، ما دفع قوى المعارضة بقوة للاستمرار في تحديها للنظام بالكامل. بعبارة أخرى؛ فقد أعطت تصرفات الإدارة الأمريكية إشارات متضادة في الشهور الأخيرة للثورة، فمن ناحية أعلن كارتر أن ما يجري في إيران هو تحرك نحو الديمقراطية، ومن ناحية أخرى نصح الشاه بإعطاء مزيد من الحريات لقوى المعارضة حتى يخرج النظام من أزمته، ثم بدأت اتصالاتها مع بعض رموز المعارضة الإيرانية كإبراهيم يزدي(١٦).

أما فرنسا، وهي التي كان لها التأثير الأكبر في الشهور الأخيرة، فقد أعقب اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران اتفاق على أن تقوم العراق بطرد الإمام الخميني من أراضيها التي كان منفياً فيها منذ الستينيات. وبعد خروج الإمام الخميني من العراق وذهابه إلى الكويت لفترة قصيرة، استقر في «نوفل شاتو» بفرنسا في الشهور الأخيرة لنظام الشاه. وقد وفرت هذه الإقامة للإمام الخميني أكثر من فرصة، فمن جانب سلطت عليه وسائل الإعلام الغربية فأصبح وجهاً معروفاً ومتكرراً في الصحافة العالمية، ما أحدث دعاية للقضية الإيرانية، ومن جانب آخر سهلت الاتصال بينه وبين قوى المعارضة الإيرانية من التيارات المختلفة، وبينه وبين مختلف فئات الشعب الإيراني الذي كان يتلقى تصريحات وتوجيهات الإمام الخميني عبر شرائط الكاسيت التي كان يتم تهريبها من الخارج. فرنسا إذاً، وإن لم تتدخل بشكل مباشر لدعم تيار ضد آخر إلا أنها بتقديمها الملاذ الآمن والأسهل اتصالاً بالغرب وبإيران مكنت المعارضة الإيرانية من التنسيق والاتصال والنجاح في مرحلة تالية.

يتضح لنا من دراسة العوامل المختلفة التي أدت إلى قيام الثورة أن العوامل الثقافية والاجتماعية كان لها التاثير الأكبر فيها، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب:

السبب الأول، يتعلق بشكل القيادة التي تولت مهمة توجيه الجماهير. فالتحالف الذي قاد الثورة كان الوزن الأكبر فيه للتيار الديني بزعامة الإمام

---

(١٦) هيكل، **مدافع آيات الله: قصة إيران والثورة**، ص ٢٠٩.

الخميني. هذا التيار ـ وإن كانت له مآخذه على الأداء السياسي والاقتصادي لنظام الشاه ـ كان انتقاده الأكبر والأهم لتوجهات الشاه الثقافية والمجتمعية داخلياً، وشكل تحالفاته الخارجية مع كل من أمريكا وإسرائيل، وهو الأمر الذي يحمل إشارات ثقافية أكثر من غيره.

السبب الثاني لترجيح أهمية العوامل الثقافية والمجتمعية على غيرها هو شكل البديل الذي طرح لنظام الشاه. فالبرنامج الذي انخرط تحته معظم، إن لم يكن كل، التيارات السياسية وفصائل المجتمع كان بديلاً إسلامياً ثقافياً. فعلى عكس معظم التجارب الثورية في العالم الثالث ـ كمصر وغيرها ـ لم يكن البديل يتعلق بشكل اقتصادي مختلف عن النظام السابق، ولكن كان البديل خياراً ثقافياً وحضارياً بالدرجة الأولى، وإن كان هذا لا ينفي بطبيعة الحال تداعيات اقتصادية وسياسية معينة صاحبته.

أما **السبب الثالث** فيتعلق بتاريخ إيران السياسي خلال القرن العشرين. ففضلاً عن ضرورة الارتباط بين القوى الدينية وغيرها من القوى لإحداث أي تغيير سياسي، وهو ما أثبتته التجارب الإيرانية المختلفة في التغيير السياسي، سواء في تجربة الثورة الدستورية أم حركة مصدق لتأميم النفط، وأن الانفصال بين الاثنين يؤدي إلى فشل التجربة وانكسارها، فإن الظروف السياسية والاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها لا يمكن القول إنها مرتبطة بشكل مطلق بنظام الشاه، ولكنها تكررت وبأشكال مختلفة عبر القرن العشرين إن لم يكن في ما قبله. ولا يمكن أيضاً إغفال أن الظروف الثقافية ومحاولات تغريب النظام وفصله عن هويته الإسلامية قد حدثت في فترات سابقة، ولكن حجم التهديد للمكون الثقافي في الشخصية الإيرانية والذي ارتبط بسياسات الشاه كان أكبر. ومن ناحية أخرى حجم ودرجة التنظيم الذي وصلت إليه المؤسسة الدينية كان أعقد؛ ما سمح لها بإدراك حجم التهديد والقدرة على بلورة عمل جماعي مناهض لتلك السياسات.

وبعبارة أخرى؛ فإن النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين ارتبط بتهديدات أكثر جدية للشخصية القومية الإيرانية، وبقوة أكثر لمؤسسة قادت تاريخياً العمل العام واشتركت فيه بشكل مؤثر وفعال. هذا الأمر يفسر إلى حد كبير سبب إعلاء الدراسة من أهمية العوامل الثقافية على غيرها.

السبب الرابع، وهو الذي أشارت إليه العديد من الدراسات، وهو يرتبط

بتكرار الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها إيران في النصف الثاني من السبعينيات في غيرها من دول العالم الثالث، بل إن بعضَ هذه الدول شهدت أوضاعاً اقتصادية وسياسية أسوأ؛ ما يؤهلها لحدوث ثورة بحجم الثورة الإيرانية نفسه إن لم يكن بالضرورة ببرنامجها الأيديولوجي نفسه. ما افتقدته هذه التجارب هو ما يمكن أن نطلق عليه «البوتقة». هذه البوتقة التي تصهر كل تلك العوامل وتبلورها، ومن ناحية أخرى تحفز وعي الجماهير بوجود مشكلة، ومن ناحية ثالثة تقدر على مهمة تعبئة الجماهير وراء هدف سياسي لتغيير النظام، ومن ناحية رابعة تقدم البديل حتى ولو كان غير متبلور بشكل كامل[١٧].

هذه البوتقة ليست فقط العوامل الثقافية والمجتمعية، ولكن مجموعة الأفكار المرتبطة بالثورة. لذا يبدو منطقياً ضرورة التعرض لجهود المفكرين الشيعة من داخل التيار الديني، ومن خارجه حول فكرة الثورة. وهذا هو موضوع المبحث التالي.

ثانياً: مفكرو الثورة

يهتم هذا المبحث بدراسة فكرة الثورة عند عدد من مفكري إيران المحدثين من داخل المؤسسة الدينية ومن خارجها. ولأسباب تتعلق بتسهيل الدراسة، فقد تم تقسيمهم إلى قسمين رئيسين:

القسم **الأول**: هم المفكرون الذين أسهموا في تطوير الفكر السياسي الإيراني بما سهل الثورة، ولكن لم تتح لهم فرصة الاشتراك في التغيير الثوري الذي حدث عام ١٩٧٩، ونموذجهم علي شريعتي ونواب صفوي.

القسم **الثاني**: هم المفكرون الذي أسهموا في كل من الفكر والحركة السياسية (الخميني وطالقاني).

ويرد على هذا التقسيم عدد من الملاحظات، **الأولى**: تتعلق بدور الأشخاص في صنع توجه عام لمجتمعهم، فعلى الرغم من القناعة العامة بضرورة الربط بين درجة تقدم المجتمعات وتقبلها لفكرة الحداثة والمدنية

---

(١٧) حول الأيام الأخيرة لنظام الشاه، انظر: Tim McDaniel, *Autocracy, Modernization and Revolution in Russia and Iran* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), pp. 218-232.

ووجود المؤسسات التي تحدد من خلالها وتمارس بواسطتها السياسات العامة لهذه المجتمعات، إلا أن تاريخ المجتمعات البشرية بصفة عامة يكشف عن الدور الاستثنائي الذي يقوم به القادة في لحظات بعينها من تاريخ مجتمعاتهم؛ فالتاريخ لا تصنعه المؤسسات، ولكن يصنعه الأشخاص الاستثنائيون أو القادة، وتكون مهمة المؤسسات في مراحل تالية الحفاظ على استمرار واستقرار هذا التاريخ. بطبيعة الحال تؤثر الثقافة السياسية وهيكل البنى الاجتماعية في دور الأفراد الذي يزيد في حالة المجتمعات التقليدية مقارنة بغيرها من المجتمعات. من ثم يبدو مهماً دراسة الأفكار السياسية، وبخاصة في لحظات الثورة وبناء الدولة، وهي اللحظات الاستثنائية بحكم تعريفها.

الملاحظة **الثانية** تتعلق بتحديد المفكرين الذين ستتناولهم الدراسة دون غيرهم، وإسقاط دور رفسنجاني والمرشد الحالي الخامنئي من هذا الجزء. الواقع أن الدراسة في هذا الجزء تهتم بتعقب الأفكار التي كان لها أكبر الأثر، أو من المحتمل أن تؤثر في القريب المنظور، في تطور الحياة السياسية الإيرانية. من هنا اهتمت الدراسة بالمفكرين الذين أسهموا في إعداد التربة للثورة ثم من قادوها بالفعل، وانتهاء بمن حاولوا التفكير من خلال الثورة كحدث واقعي لضبط أو إعادة تشكيل العلاقات في داخلها للحفاظ على النموذج أو تعديل مساره. من ثم فلم نحدد رفسنجاني أو المرشد الحالي الخامنئي نظراً إلى طبيعة الحركية التي ارتبطت بكل منهما وعدم وجود كتابات أصلية لهما تتناول بالتنظير الثورة أو الدولة. هذا لا يقلل بالطبع من الدور الذي قام به كل منهما في الحياة السياسية الإيرانية المعاصرة، ومن ثم فسيتم تناولهما من خلال السياسات والعلاقات، وهما موضوعان للمناقشة في فصول قادمة.

الملاحظة **الثالثة**: تتعلق بمسألة الفصل بين من هم داخل المؤسسة الدينية ومن هم خارجها، وهو الأمر الذي قد يسبب بعضَ الخلط. الواقع أنه لا يمكننا تحديد خط فاصل بين أفكار كل توجه، فكما سيتضح من الصفحات القادمة، هناك العديد من النقاط المشتركة بين أفراد لا ينتمون للتيار نفسه، كما يختلف أفراد التيار الواحد على نقاط تبدو جوهرية. ومن السهل تفسير هذا التداخل بتضافر العامل الديني والعامل الثقافي «غير الديني» في الشخصية الإيرانية. بعبارة أخرى؛ فقد أدّى الإسلام الشيعي دوراً في بلورة الشخصية القومية الإيرانية، في الوقت الذي أدّت فيه القومية الإيرانية دوراً في تحديد فواصل للتشيّع جعلت من السهل القول إن هناك تشيعاً إيرانياً يختلف بشكل

واضح عن التشيّع في لبنان أو في الخليج أو غيرهما من الأماكن.

من ناحية أخرى، فإن معظم، إن لم يكن جميع مفكري إيران الذين ساهموا في التغيير السياسي في ثورة ١٩٧٩، أو الذين عملوا من داخل الدولة الإيرانية منذ نجاح الثورة وحتى يومنا هذا، ينتمون بشكل أو بآخر إلى الاتجاه الإسلامي. فقد قاد الثورة ضد الشاه تحالف مكون من رجال الدين والقوى السياسية الإيرانية المختلفة سواء القومية الليبرالية أم الماركسية الإسلامية. وعلى الرغم من تباين أيديولوجيات الشعارات السياسية التي تنضوي تحتها كل جماعة، إلا إن أياً منها لم تحاول إغفال العنصر الديني المندمج في أيديولوجيتها. واستمر هذا الأمر بعد الثورة، فقد حدد الإسلام سقف المناقشات التي تدور في داخل المجتمع الإيراني حتى بين من ينكرون على الفقهاء حقهم في حكم جماعة المسلمين، بحيث أصبح تعريف العلمانية ليس إنكار الدين، بل قبول منطق الفصل بين الدين والسياسة، مع الاعتراف بالدور المتميز الذي يمكن أن يقوم به الدين والفقهاء في توفير الإطار المرجعي وقواعد الحركة في المجتمع، سواء على المستوى الأخلاقي أم الاجتماعي أم حتى السياسي.

وأخيراً، يجب أن نؤكد أن النماذج التي سيتم التعامل معها في هذا الجزء لا تنفي وجود آخرين على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي كان لهم تأثير في نجاح الثورة أو في تطوير فكرة الدولة وتقويمها، ولكن تم الاقتصار على هذه النماذج لأسباب تتعلق بوجود إسهام فكري مكتوب يتعلق بالتأصيل للثورة. ومن ثم فقد تم اختيار فكر كل من الإمام الخميني وآية الله طالقاني كنموذجين للفكر من داخل المؤسسة الدينية، واختيار دكتور علي شريعتي ونواب صفوي من خارج المؤسسة الدينية.

وفي الوقت الذي يبدو اختيار فكر وإسهام الإمام الخميني في الثورة والدولة مبرراً؛ حيث إنه قاد تحالف المعارضة ضد الشاه وصولاً إلى المراحل الأخيرة من الثورة، وبعدها قاد الدولة الجديدة عبر سنوات عشر. لا بد أن نفسّر لماذا تم اختيار كل من آية الله طالقاني وعلي شريعتي ونواب صفوي.

فأما آية الله طالقاني فقد ارتبط دوره بحركة المعارضة ضد الشاه لفترة طويلة قبل نجاح ثورة ١٩٧٩. واختلف عن الإمام الخميني بتعاونه حركياً مع جماعة من خارج المؤسسة الدينية (جماعة مجاهدي خلق)، بالإضافة إلى الدور الذي قام به في إنشاء مؤسسات تعليمية أسهمت في تعبئة أعداد من

الشباب الإيراني المتعلم تعليماً مدنياً غير منفصل بشكل مطلق عن التعليم الديني. فعن طريق حسينية إرشاد، والتي كان له دور كبير في إنشائها والمحاضرات التي كان يلقيها فيها علي شريعتي، أعاد عدد كبير من الطبقة الوسطى النظر في هويتهم ومستقبلهم، وعقدوا العديد من المقارنات والمطابقات بين نظام الشاه وتجارب تاريخية أخرى. وأسهم هذا كله في تعبئة هؤلاء الشباب، كما سيتضح في حينه.

وحظي علي شريعتي باهتمام المراقبين والمهتمين بدراسة الثورة الإيرانية، ما قد يغني عن المزيد في هذا الإطار. ولكن من المهم الإشارة إلى أن كتابات شريعتي الغنية، وكما سيتضح، أسهمت بدور كبير في تهيئة التربة الخصبة لتلقي بذور الثورة من خلال خطب الإمام الخميني وتوجيهاته. كما أن فكر شريعتي ارتبط في بعض اللحظات بالتوجه الأيديولوجي لجماعة مجاهدي خلق، وهي إحدى الجماعات اليسارية المسلحة المعارضة لنظام الشاه. هذه الجماعة، وإن اشتركت في التحالف الذي قاد الثورة، إلا أن تطورات الأحداث السياسية بعد الثورة أدت إلى تحجيم دورها، ثم الانقضاض عليها في مراحل تالية تمهيداً لتصفيتها واعتبارها من الجماعات الخارجة، وأن أعضاءها من «المنافقين»[١٨].

أما نواب صفوي الذي لم يحظ بكثير من الاهتمام في الكتابات عن الإعداد الفكري للثورة فقد استحق بعض الاهتمام للعوامل التالية: فعلى الرغم من اختفاء نواب صفوي وحركته «فدائيان إسلام» من مسرح الأحداث السياسية قبل ثورة ١٩٧٩ بسنوات طويلة إلا أن تأثيرهما الفكري في بعض قادة هذه الثورة وبعض جماهيرها لم يختف، واستمر حتى بعد نجاح الثورة. فعلى سبيل المثال أعلن آية الله خلخالي، قاضي المحاكم الثورية التي أصدرت أحكاماً بالإعدام على الكثيرين في سنوات الثورة الأولى، أنه تأثر بأفكار نواب صفوي، واستبطن كثيراً من أفكاره حول ضرورة تطهير المجتمع الإسلامي من الشرور.

وقد ارتبط نواب صفوي بالمؤسسة الحاكمة الإيرانية ونظام الشاه في أحد مراحل تطوره الفكري وانقلب عليه في مرحلة تالية، وهو بهذا يقدم طرحاً ونموذجاً مختلفاً عن شريعتي والخميني وآيه الله طالقاني. فكل منهم لم يتم

(١٨) وهو اللقب الذي أطلقه عليهم الإمام الخميني عقب التحالف بينهم وبين بني صدر إبان أزمة الأخير والتي انتهت بهروبه مع مسعود رجوي زعيم الجماعة إلى فرنسا في صيف ١٩٨٢.

استيعابه أو محاولة التوفيق بينه وبين النظام السياسي، على العكس من ذلك كانت المعارضة والعداء بين الطرفين مستمرة. وتم نفي كل من الخميني وشريعتي إلى الخارج حتى انتهى الأمر بمقتل شريعتي في نهايات السبعينيات من القرن العشرين، وانتصار حركة الخميني، في حين أن نواب صفوي، وكما سيتضح في ما بعد، هاجم النظام السياسي وأفراده، واغتال بعضهم في فترة، بينما تحالف معه في فترة أخرى. وهو في كل مرحلة آمن بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لإحداث التغيير المطلوب. وأخيراً فقد ترك نواب صفوي وثيقة مكتوبة عنوانها **برنامج الثورة** رسم فيها صورة شبه كاملة لرؤيته حول المجتمع الإسلامي على مستوى المؤسسات والعلاقات.. إلخ. هذه الوثيقة تحتاج لإلقاء الضوء عليها لتضمنها أفكاراً متعددة حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي ترتبط بحركة «فدائيان إسلام» خلال الأربعينيات والخمسينيات في إيران. تلك الفترة التي عاصرت صعود حركة مصدق وتأميم النفط ثم الانقلاب عليه بعد ذلك وعودة الشاه إلى إيران في عام ١٩٥٣ عقب الانقلاب العسكري الذي قادته ونظّمته القوى المؤيدة للشاه بمساندة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

ومن ناحية ثانية، فإن المفكرين التي سبقت الإشارة إليهم سنحت لهم فرصة محاولة تطبيق أفكارهم على الواقع العملي سواء عندما نجحوا في قيادة حركة مجتمعية تهدف إلى التغيير السياسي (الخميني وطالقاني)، أم عندما تبنى آخرون قادرون على التأثير هذه الأفكار (شريعتي ونواب صفوي)، وإن كان من الضروري أن نشير إلى البعد الزمني، حيث أعدم نواب صفوي من جانب نظام الشاه قبل تفجر الثورة بسنوات طويلة، وأغتيل شريعتي في النصف الثاني من السبعينيات، وتوفي آية الله طالقاني بعد نجاح الثورة بسنوات قليلة، بينما شهد الإمام الخميني العقد الأول من عمر النظام الجديد بكل ما حملته هذه السنوات من تحديات وفرص.

١ ـ الإمام الخميني

ولد روح الله الموسوي في بدايات القرن العشرين في مدينة خمين جنوب غرب مدينة قُم، ومنها استقى نسبه لأسرة دينية. تلقى تعليمه الديني الأولي في حوزة آية الله عبد الكريم الحائري في مدين آراك إلى أن قرر الأخير نقلها إلى مدينة قُم، المعقل التاريخي للتعليم الديني في إيران. وقد انتقل الإمام الخميني

مع حوزة أستاذه إلى تلك المدينة العتيقة، وبقي بها لسنوات طوال إلى أن أنهى تعليمه وعمل بالتدريس في داخل حوزاتها. ولكن نتيجة اهتمام الإمام الخميني ببعض المسائل السياسية وتضمينها في دروسه، فقد تم منعه من التدريس في الحوزة. وأدت تطورات المعارضة لنظام الشاه إلى نفي الخميني إلى خارج الأراضي الإيرانية في بدايات الستينيات من القرن العشرين، حيث قاد الثورة من الأراضي العراقية، ثم من فرنسا إلى أن عاد في عام ١٩٧٩[١٩].

ارتبط اسم الإمام الخميني بالثورة الإسلامية منذ اندلاع بداياتها الأولى وانهيار نظام الشاه في الأعوام الأخيرة لحكمه ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. ولم يكن هذا الارتباط على المستوى الحركي فقط، بل سبقت ذلك وبسنوات طويلة جهود فكرية بذلها الخميني في داخل المؤسسة الدينية (الحوزة العلمية) الإيرانية. هذه الجهود مكنته من اجتذاب أعداد متزايدة من طلاب العلوم الدينية، ثم يسّرت له بعدها مهمة نشر أفكاره بين أوساط أخرى تمت تعبئتها في مراحل تالية ضد الشاه حتى انتصرت الثورة في عام ١٩٧٩[٢٠].

جهود الخميني الفكرية هي ما يهمنا هنا بالأساس، وأكثر ما يعنينا فكرة الثورة ومكانتها. ولكن قبل التعرض إلى هذا يجب أن نشير إلى أن الثورة كمفهوم قد لا تكون واضحة في فكر الخميني كفقيه شيعي، حيث إن الثورة كحق للخروج على الحاكم مرتبطة بأكثر من مسألة. المسألة **الأولى** تتعلق بشرعية الحاكم من الأصل في الفكر الشيعي؛ فنتيجة غيبة الإمام ينظر العديد من مفكري الشيعة وفقهائها إلى الدولة نظرة شك وريبة على اعتبار أن الوحيد المخوّل شرعاً بحكم جماعة المسلمين هو الإمام المعصوم، وفي غيبته تسحب الشرعية عن النظام السياسي والحاكم الذي يعتبر في هذه الحالة مغتصباً لحق ليس له. ومن ثم كيف يمكننا الحديث عن خروج على حاكم لا نعترف بشرعية وجوده أصلاً. وقد استمرت نظرة الشك هذه في النظر إلى الحاكم خلال سنوات الخبرة الشيعية منذ اختفاء الإمام الثاني عشر، ولكن جهود الفقهاء الذين تولوا مهمة حماية جماعة الشيعة في عصر الغيبة توصلت إلى مخرج فقهي يتقبل حال الضرورة التي يعيشون فيها إلى أن جاءت الدولة الصفوية

---

(١٩) هيكل، **مدافع آيات الله: قصة إيران والثورة**، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢٠) حول حياة الإمام الخميني هناك العديد من الكتابات. انظر على سبيل المثال: Hossein Musavian, *Imam Khomeini: His Life and Leadership* (London: Saffron Books, 1990).

وأعلنت المذهب الشيعي مذهباً رسمياً، وحلّت بشكل جزئي هذا التناقض بين السلطة السياسية الزمنية والشرعية. ومن ثم ظهرت توجهات جديدة ترى أن الخروج على الحاكم هو أمر لا يجوز؛ لأن فيه تخريباً للدولة[٢١]. ومن ثم فإنه يجب الانتظار حتى يعود الإمام الغائب ويعيد الحق لأصحابه؛ لذا فقد ذهب البعض إلى اعتبار المذهب الشيعي هو مذهب السكون وعدم الثورة.

المسألة **الثانية** تطرح نفسها على الناحية المقابلة، وترتبط بالإسهام الفكري للخميني، فعبر سنوات طويلة من معارضة الشاه بدءاً من أوائل الستينيات وثورة الشاه «البيضاء» والامتيازات التي منحت للأمريكيين داخل إيران. هذه السنوات اتسم فكر الخميني فيها بالمعارضة وليس بالثورة، بمعنى أن فكرة الإطاحة بالشاه وإقامة نظام بديل لا يبدو أن عليها دليلاً في خطب الخميني وكتاباته في تلك الفترة المبكرة؛ ففي كتابه **كشف الأسرار** الذي كتبه في بداية الأربعينيات دافع عن فكرة الملكية وعن وجود الحكومة، حتى وإن كانت ظالمة؛ لأن وجودها وهي ظالمة أفضل من غيابها بالكامل[٢٢]. إلا أن أفكاره حول الدور السياسي للعلماء لم تظهر إلا بعد سنوات طويلة قد تمتد حتى أوائل السبعينيات وتطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل إيران؛ بحيث أصبحت البيئة أكثر مناسبة للحديث عن ثورة ونظام بديل. هذا النظام البديل يتولى الفقهاء فيه مسؤولية الحكم بشكل مباشر، وبخاصة بعد أن طور الخميني فكرة ولاية الفقيه في كتابه **الحكومة الإسلامية**[٢٣].

أما المسألة الأخيرة فتعنى بالهيكل الداخلي للفكر الشيعي ومكانة «التقية» كممارسة ارتبطت بتراث طويل من السلوك السياسي من موقع من هم خارج منظومة السلطة والسلطان (ونقصد بهم علماء وجمهور الشيعة). هذا الإقصاء من جانب السلطة والابتعاد من جانب الفقهاء، لاعتبارات حماية المذهب

---

(٢١) عبد الكريم آل نجف، «الأبعاد العالمية للنظرية السياسية الإسلامية،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ١٣٧.

(٢٢) مهدي نوربخش، «الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية،» في: جمال السويدي، معد، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣٩ ـ ٤١.

(٢٣) حول قائمة مفصلة لكتب الإمام الخميني، والتي تبلغ حوالى أربعين كتاب، انظر: مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦)، ص ١٠٦ ـ ١١٣.

وانتظار المهدي وغيرها، أورث الشيعة سمعة غير ثورية تقوية[٢٤] (وإن كانت معارضةً) تجاه السلطة السياسية. احتاج هذا السلوك إلى هجوم عنيف من جانب الخميني الذي أعلن في أواخر السبعينيات «أن ممارسة التقية حرام»، وأنه حان الوقت لكي تتحول المعارضة إلى ثورة. في ضوء هذه المسائل كلها تصبح فكرة الثورة عند الخميني ذات خصوصية معينة.

يعتبر مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحد أبعاد فكرة الثورة عند الخميني، «فهما من أسمى الفرائض وأشرفها وبهما تقام الفرائض». ولكن هذه المهمة يجب أن تناط بالبعض دون العموم ضماناً لحفظ النظام الاجتماعي، ولا بد أن تمارس من خلال التدرج في المراحل. المرحلة الأولى فيها هي إعلان المعارضة بالقلب، والثانية هي الأمر باللسان، والمرحلة الأخيرة (وهي الأقرب لحال الثورة) هي الأمر والنهي العملي، أي استخدام القوة. ويمكن لأفراد عاديين ممارسة المرحلتين الأوليين من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من دون استئذان الولي الفقيه، أما المرحلة الثالثة؛ أي استخدام القوة فلا بد من استئذان الولي الفقيه. وكأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو حق يستخدم أحياناً لتقويم النظام من الداخل وأحياناً أخرى للانقلاب عليه، وهو الأمر الذي يحتاج إلى بعض التوضيح:

في أواخر الستينيات قام الخميني بكتابة **الحكومة الإسلامية**، والذي يُعدّ وثيقة رسم فيها الأبعاد المختلفة لأفكاره السياسية والمجتمعية، والتي حاول

---

(٢٤) هناك جدل بين عدد من المهتمين بالشأن الشيعي حول ثورية المذهب من عدمه، فبينما أكد بعضهم أن المذهب الشيعي منذ نشأته ومروراً بتاريخه الطويل جسد فكرة الثورة ضد الظلم، أكد آخرون بعض الممارسات التي ارتبطت بسلوك يومي معيشي للأفراد، مثل التقية؛ للتأكيد على أن المذهب الشيعي هو مذهب سكوني. ما يعنينا في هذا الشأن، وكما سيتضح في الصفحات التالية، أن جهود مفكري الشيعة سواء من داخل المؤسسة كالخميني وطالقاني أم من خارجها مثل شريعتي ونواب صفوي أكدوا ضرورة نفي الطبيعة السكونية للمذهب والتأكيد على مبادئه التي تدعو إلى عدم السكوت انتظاراً للمهدي، وهي الفكرة التي شاركهم في ما بعد عدد من الفقهاء مثل محسن كديور الذي يرى في ضرورة توفر القناعة بأن المهدي لن يعود في المستقبل المنظور، ومن ثم فعلى جماعة المؤمنين القيام بتدبير أمورهم اليومية بأنفسهم. لمزيد من التفاصيل حول ثورية المذهب الشيعي من عدمه، انظر على سبيل المثال: Nikki Keddie, «Is Shiism Revolutionary?,» paper presented at: *The Iranian Revolution and the Islamic Republic: Proceedings of a Conference*, edited by Nikki R. Keddie and Eric Hooglund ([Washington, DC]: Middle East Institute in Cooperation with Woodrow Wilson International Center for Scholars, 1982), pp. 88-100, and

محمد عمارة، **الإسلام والثورة**، ط ٣ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨).

تطبيقها في ما بعد عقب انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. ومن ثم فإن هذا الكتاب يكاد يشكل الوثيقة المباشرة التي كتبها الإمام الخميني قبل الثورة وتتعلق بالمسائل السياسية. ففي ما عدا هذا الكتاب، كتب الإمام الخميني كتاباً عنوانه **كشف الأسرار** حول الرد على ادعاءات بعض العلمانيين داخل إيران، وعلى رأسهم أحمد كسروي، بالإضافة إلى **كتاب البيع**، وكذلك **تحرير الوسيلة**، وهي الدراسة التي حصل بها الخميني على إجازة الاجتهاد. وكذلك هناك عدد من الخطب والتصريحات ضد ثورة الشاه ١٩٦٣، وضد امتيازات الأجانب (وبخاصة الأمريكيون) في إيران، وهي التصريحات التي نفي على إثرها خارج إيران، بالإضافة إلى عدد كبير من الكتب التي تعلقت بالمسائل الفقهية والصوفية[٢٥].

في البداية من المهم ملاحظة أن الخميني في كتاب **الحكومة الإسلامية** اعترف بإمكانية إصلاح النظام من الداخل، حيث طالب الفقهاء بشرح الإسلام وبرامجه في الحكم للعالم، «فلعل حكام ورؤساء المسلمين يقتنعون بصحة هذا ويتبعونه، ونحن لا ننافسهم على الكراسي، بل نترك من كان منهم تابعاً وأميناً على التنفيذ في مكانه»[٢٦]. هذا القبول ليس نهائياً وإنما مرحلياً، كما سيتضح لاحقاً.

اعتبر الخميني أن عملية إقامة الحكومة الإسلامية، وهي الهدف من عملية الإصلاح من الداخل أو الثورة من الخارج، لها مراحل ثلاث؛ المرحلة الأولى تبدأ بممارسة النشاط الدعائي الذي يعمل على نشر الأفكار والقيم الإسلامية في المجتمع بكل فئاته، ويليها العمل من خلال الحكومة وممارسة وسائل الضغط الممكنة حتى يتبنى أفراد الحكومة أنفسهم هذه القيم، وبالتالي يتم التغيير من الداخل. وإذا فشلت المرحلتان الأولييان، أو لم تأتيا بثمارهما

---

(٢٥) يمكن تتبع بعض أفكار الخميني حول الحكم الإسلامي ودور الفقهاء فيه من خلال كتاباته الأخرى، والتي لا تحمل عناوينها إيحاءات سياسية، مثل كتبه: **كتاب البيع وتحرير الوسيلة.** ويمكن تفسير هذا التوجه بغياب بعد التنظير السياسي عن كتب فقهاء الشيعة في العصور المتقدمة ومعالجة المسائل السياسية ضمن موضوعات أخرى من دون فرد أجزاء خاصة لها، وذلك حتى وقت متأخر بعد ظهور كتاب **الحكومة الإسلامية** في ما بعد محاولة لبلورة نظرية سياسية شيعية بشكل واضح. لمزيد من التفاصيل، انظر: محسن كديور، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٩).

(٢٦) روح الله الموسوي الخميني، **الحكومة الإسلامية**، ترجمة وتقديم حسن حنفي ([القاهرة: د. ن.، ١٩٧٩])، ص ١٣٥.

المرجوة، فلم يستبعد الإمام الخميني القيام بثورة لتغيير النظام بالكامل وإقامة الحكومة الإسلامية[٢٧].

وتقع مسؤولية الإصلاح على عاتق الفقهاء، ولا بد من أن تستغرق الكثير من الوقت والكفاح، وعليهم أن يستمروا في نشر دعواهم وأفكارهم بين العديد من فئات المجتمع الإيراني، وبخاصة بين الجامعيين الذين اعتبرهم الخميني متعطشين لمعرفة وتقبل تعاليم الإسلام الصحيح وليس إسلام فقهاء السلاطين.

السؤال هنا: هل المؤسسة الدينية بالشكل الذي كانت عليه مؤهلة للقيام بعملية الإصلاح؟ الواقع أن الإمام الخميني كان يرى أن المؤسسة مليئة بالفساد وبالفقهاء الذين تخلوا عن دورهم في قيادة الأمة، وانصرفوا إلى تثبيت مواقعهم وتبرير سياسات السلطان. ومن ثم فعملية الإصلاح كانت لا بد أن تبدأ من داخل المؤسسة عن طريق توسيع المدارك العلمية لطلاب العلوم الدينية وتكاملها، ونشر الوعي الصحيح بين صفوفهم. ويستكمل هذا الجهد من خلال العمل على مجابهة الغزو الفكري القادم من الغرب إلى المجتمع بصفة عامة، وإلى الفقهاء والمؤسسة الدينية بصفة خاصة. فالغرب قدم خدعة للعالم الإسلامي تقوم على خبرة الأول في التطور السياسي الفكري والحركي منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث. هذه الفكرة تقوم على وجوب الفصل بين الدين والسياسة وأهميته، وهي الفكرة التي تكرست غربياً بعد عهود طويلة من الصراع بين الكنيسة والدولة، وانتهت بانتصار الأخيرة وإزاحتها للأولى من المجال العام إلى المجال الخاص. وقد حاول الغرب عبر سنوات طويلة من الاستعمار تصدير هذا الفصل إلى العالم الإسلامي، ونجح إلى حد كبير على الأقل في أوساط الساسة «العلمانيين» وبعض أوساط علماء الدين الذين نظروا إلى السياسة على أنها ممارسات كلها مكر وخبث ودهاء، ومن ثم فضلوا الانشغال بشؤون الدرس والتحصيل.

وقد هاجم الخميني في كتاب **الحكومة الإسلامية** هذا الفصل، واعتبر أن من أهم دعائم إصلاح المؤسسة الدينية إثبات عدم صحته. من ثم استخدم الخميني الأدلة التاريخية التي توضح انشغال النبي (ﷺ) ومن بعده الأئمة الطاهرين بشؤون الدين والدنيا، بالإضافة إلى الجدال العقلي الذي يوضح

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١١٩.

الإمام الخميني من خلاله خطورة هذا الفصل وأهمية أن يتم بناء منظومة مقابلة لا ينفصل فيها الدين عن السياسة، بل يتكاملان.

أما الخطوة الأخيرة في إصلاح المؤسسة الدينية فهي ما أطلق عليه الخميني «إصلاح المتقدسين»؛ هؤلاء المتقدسون منتسبون للمؤسسة الدينية والحوزة العلمية، ولكنهم ليسوا متقدسين بالفعل، بل «متقدسين يتكلفون التقدس»[٢٨]. فهؤلاء العلماء إنما يساهمون في تدعيم غيبة وتغييب بسطاء المسلمين عما يحدث من حولهم، والواجب على كبار مراجع الشيعة في البداية أن ينصحوا هؤلاء المتقدسين حتى يراجعوا مواقفهم، وينتبهوا إلى الخطر المحدق بالإسلام والمسلمين بدلاً من الانخراط في ما لا يهم من الأمور السطحية وغير المهمة. أما إذا لم يستجب هؤلاء للنصح «فإن نفعت الذكرى فذاك ما نريد، وإلا كان لنا معهم حساب آخر وموقف آخر»[٢٩]. بعبارة أخرى: لم يستبعد الإمام الخميني أن يتم طرد هؤلاء العلماء الذين لا يستحقون الانتماء لهذه المؤسسة التي حملت راية الدفاع عن الإسلام والمسلمين[٣٠]. أما على مستوى الأفراد فيجب على الفقهاء توضيح الهدف الحقيقي من ممارسة التقية التي أسيء استخدامها من قبل ضعاف النفوس. فالتقية شرعت لحفظ الدين أو النفس أو الغير من الضرر في المسائل الفرعية، ولكن إذا أصبحت العقيدة كلها في خطر؛ فإنه لا مجال لممارسة التقية[٣١].

بالإضافة إلى ما سبق، فإن إصلاح المؤسسة الدينية كان يحتاج إلى البحث عن أسس جديدة للعلاقة بين الفقهاء وجماهير الشيعة تتجاوز ولايتهم على القصّر والأرامل، ومن ثم فقد بذل الخميني جهداً فكرياً لإعادة بعث فكرة ولاية الفقهاء العامة، وهو ما يحتاج إلى بعض التفصيل.

احتلت «ولاية الفقيه» مكانة مهمة في فكر الإمام الخميني في مراحل ما قبل الثورة؛ إذ ناقش في كتاب **الحكومة الإسلامية** مقولات الغرب التي تدعي عدم وجود أسس نظرية في الإسلام تنظم الحكم، وانتقل بعدها لمناقشة خبرة المسلمين التاريخية التي لم تستمر طويلاً بحسب الفقه الشيعي، وانتهت

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

باختفاء الإمام الثاني عشر منذ أكثر من ألف عام. وخلال هذه السنوات الطوال لم يعترف خلالها بشرعية الدولة، وإنما ظل يُنظر إليها وإلى حكامها على أنهم مغتصبون لحق الإمام الغائب.

وبعد أكثر من ألف عام جاء الإمام الخميني ليعيد إلى الساحة مناقشة قديمة ـ ولكنها طمست لأسباب كثيرة ـ حول إعادة الاعتبار لدور الفقهاء بصفتهم نواباً عن الإمام الغائب؛ ففي ظل غيبة الإمام التي طالت، ولا يعرف متى ستنتهي، لا يجوز تعطيل أحكام الشريعة، ومن ثم فإنه يجب على بعضهم أن ينهضوا لمهمة قيادة الدولة. وهم من العلماء الذين يمتلكون من الصفات والخصائص ما يمكنهم من تولي مهمة الإمام الغائب نيابة عنه، سواء في الولاية العامة أم الولاية الخاصة. فالعلماء الذين هم ورثة الأنبياء يمتلكون خصائص ما أسماه بـ «الولاية الاعتبارية»، والتي تشمل كل الاختصاصات التي شملتها «الولاية التكوينية» (التأسيسية) التي كفلها الشارع سبحانه وتعالى للنبي المعصوم وآل بيته الأطهار. وانطلاقاً من الولاية الاعتبارية انطلق الخميني لتأسيس سلطة للفقهاء على جمهور المسلمين تتجاوز ولايتهم التقليدية على أمور الحسبة والقضاء وولايتهم على القُصّر والأرامل(٣٢). هذه الفكرة القديمة/ الجديدة إنما كان لها أعظم الأثر في تدعيم مكانة الفقهاء في منظومة المعارضة لنظام الشاه ومكانتهم في منظومة الحكم في ما بعد. ما يهمنا الآن في مرحلة ما قبل نجاح الثورة أن علماء الشيعة بصفة عامة، والإمام الخميني بصفة خاصة استطاع عن طريق إعادة إحياء فكرة ولاية الفقيه تدعيم الأساس السياسي لحركة العلماء في رسم مستقبل إيران بعد نجاح الثورة. هذا الدور السياسي للفقهاء كان الحلقة الناقصة في تدعيم العلاقة الهيكلية بين المجتمع الإيراني وجماعة العلماء بعد الحلقة المالية (الخُمْس) والحلقة النفسية/ الاجتماعية (التقليد والفتيا). من ثم شهدت السنوات الأخيرة استخداماً مكثفاً للمساجد والحسينيات ومجالس العزاء والحوزات كمنابر لمخاطبة الجماهير وتوعيتهم بمثالب نظام الشاه، ومن ثم تعبئتهم ضده في مراحل متتالية أدت في النهاية إلى انهياره. فقد استعملت هذه المنابر في السنين الأخيرة قبل الثورة كمناطق للتجمع والخروج في مظاهرة ضد النظام، وحينما تقمع ويسقط فيها شهداء تكون مواعيد التعازي والأربعين مناسبات متجددة لتعبئة متزايدة، وخروج مظاهرات أشد من الأولى.

---

(٣٢) توفيق محمد الشاوي، **فقه الحكومة الإسلامية (بين السنة والشيعة) وقراءة في فكر الثورة الإيرانية** (القاهرة: منشورات العصر الحديث، ١٩٩٥)، ص ٣٦ ـ ٣٩.

بعد تدعيم مكانة الفقهاء كان لا بد للإمام الخميني من رسم طريق تدمير الحكومات الجائرة، وهي الطريق التي يُنتقل إليها عقب فشل النصح من الداخل، وهو الأسلوب الذي اقترحه الخميني في بدايات المعارضة. ولكن إذا لم يستجب النظام، أو بمعنى أدق: إذا استطاعت حركة المعارضة تدعيم مراكزها وسط الجماهير، عن طريق الدعاية والتوعية والتعبئة وإصلاح المؤسسة الدينية من الداخل، فإنه في هذه الحالة يمكننا أن ننتقل إلى مرحلة التدمير الفعلي للحكومة الجائرة. هذه الحكومة ستنهار إذا طبقنا استراتيجية ذات خطوات ثلاث، **الأولى**: مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومات الجائرة وترك التعاون معها. الخطوة **الثانية**: تتمثل في الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه على الحكومة. **وأخيراً**، تأسيس مؤسسات قضائية ومالية واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة[٣٣].

ولنا بعض الملاحظات في هذا الإطار:

ـ هذه الاستراتيجية يمكن اختصارها إلى خطوتين رئيستين، **الأولى**: تتعلق بالهدم و**الثانية** تتعلق بالبناء.

ـ ما يتعلق بالهدم في هذه الاستراتيجية هو ما يتعلق بالثورة ضد النظام الجائر، فمقاطعة مؤسسات الدولة وعدم التعاون معها، بالإضافة إلى الابتعاد عن الأعمال التي يمكن أن تفيد الدولة، من شأنها أن تخلخل الدولة من الداخل ما يسهل عملية الثورة ضدها.

ـ الخطوة الأخيرة هي ما تتعلق ببناء نظام بديل يحل محل ما تم هدمه من خلال الثورة، وهو بناء مؤسسات جديدة في كافة المجالات تكون مسؤولة عن تطبيق الحكومة الإسلامية كما يراها الخميني، هذه الخطوة مرتبطة أكثر بفكر الدولة وهو ما سيناقش في حينه. ما يجب التركيز عليه في هذه المرحلة هو استقراء لفكر الخميني في ما يتعلق بالثورة من حيث البرنامج، والقائد، والعدو.

العدو عند الخميني من الممكن أن يأخذ ثلاثة أشكال، **الأول**: من أسماهم «فقهاء السلاطين»، وهم علماء الشيعة الذين خانوا مسؤوليتهم في قيادة الأمة، وتفرغوا للتوافه من الأمور لتبعية الحاكم الظالم. **الثاني**: الحاكم الجائر الذي خالف تعاليم الإسلام، وعمد إلى اضطهاد العلماء وأفراد

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

الشعب، وأبعدهم عن الشريعة وحكم الإسلام. الشكل **الثالث**: الأعداء الخارجيون، وعلى رأسهم يقف الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة الأمريكية) وإسرائيل، والذين تصبح الثورة عليهم ومهاجمة مصالحهم واجباً قومياً ودينياً لا بد أن تنهض به إيران لنصرة مستضعفي الأرض، في ما عرف بعد الثورة بمبدأ «تصدير الثورة»، والذي أوجد تداعيات كثيرة سترد مناقشتها في حينها.

حدد إذاً الإمام الخميني العدو، ومن ثم من الذي يمكنه قيادة الجماهير ضد هذا العدو. المرشح دائماً هم الفقهاء الذين امتدت ولايتهم الخاصة إلى الولاية العامة (السياسية) بعد تدعيم مبدأ «ولاية الفقيه» الذي أحياه الإمام الخميني على المستوى الفكري والمستوى العملي. فالفقهاء هم الذين يقومون بدور التوعية للجماهير وللمثقفين الذين لا يعلمون عن الدين شيئاً، ولكنهم متعطشون للمعرفة. هذه التوعية تأتي على وجهين: **الأول** هو كشف عورات النظام الحاكم والدعوة إلى مقاطعة مؤسساته وأفكاره وسياساته. **والثاني**: تقديم البديل الإسلامي (الحكومة الإسلامية)[٣٤]. كذلك سيقوم الفقهاء ببناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على النمط الإسلامي، وفي مراحل ما بعد نجاح الثورة سيكونون مكوناً أساسياً من معادلة الحكم.

لا يختلف برنامج الثورة كثيراً عما سبق، بل هو ترجمة لخلفية الخميني الفكرية والعلمية، ولتراث إيران الشيعي، ولانعكاس خبرات إيران في التغيير السياسي منذ بدايات القرن العشرين (الثورة الدستورية وحركة تأميم النفط). فالاستعراض التاريخي للتطور السياسي الإيراني خلال القرن العشرين يوضح حتمية وجود ارتباط وتلازم دائم بين القوى الدينية والقوى الوطنية. فنجاح الحركة الدستورية ارتبط بتحالف آية الله كاشاني مع القوى الوطنية، كما ارتبط نجاح حركة تأميم النفط بتعاون آية الله طالقاني مع مصدق، بل إن انكسار هذه الحركات وهزيمتها ارتبط بانكسار هذا التحالف وإزاحة التيار

---

(٣٤) هذه الحكومة الإسلامية تترادف عند الخميني مع الحكومة العادلة التي تختلف عن غيرها من الملكيات الدستورية أو الجمهوريات التي تعتمد على مصادر غير التشريعات الإلهية لسن القوانين المنظمة لحياة مجتمعاتها. بينما الحكومة الإسلامية تعتمد بشكل كلي على التشريعات الإلهية التي يقننها العلماء والفقهاء في قوانين مكتوبة. بعبارة أخرى: إن المصدر الوحيد للتشريع بالنسبة إلى الخميني هو القانون الإلهي الذي يصيغه الفقهاء في قواعد مكتوبة. انظر: Roxanne L. Euben, *Enemy in the Mirror: Islamic Fundamentalism and the Limits of Modern Rationalism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), pp. 117-119.

الديني عن السلطة. هذا التراث الطويل من التحالف بين العلماء والقوى الوطنية العلمانية أورث الجميع قناعة أن البرنامج الذي يمكن أن تنجح الثورة من خلاله لا بد أن يكون مرتبطاً بالإسلام بشكل ما، وإن كان الاتفاق أقل حول درجة إسلامية هذا البرنامج، وهو الأمر الذي سيتضح في تطورات الصراع داخل النخبة الحاكمة بعد الثورة.

الواقع أن ما طبق بعد نجاح ثورة ١٩٧٩ كان ترجمة عملية لفكرة الإمام الخميني حول شكل الحكومة ودور الفقهاء فيها، وإن كان يؤخذ على هذه النظرة ـ من جانب بعض المراقبين ـ أن تفاصيل برنامج الحكومة الإسلامية لم يكن واضحاً في فكر الإمام الخميني الذي اكتفى بالقول إن الحلول لكل المشاكل موجودة في الإسلام، ولا حاجة بنا لتشريع جديد؛ فنحن فقط نحتاج لتطبيق الشريعة. وقد سمح هذا الموقف الفضفاض للخميني في حقيقة الأمر بتجربة ساسة وسياسات في بدايات الثورة من دون أن يلحق فشلهم بالفكرة الرئيسة (الحكومة الإسلامية)، كما سيتضح في ما بعد.

٢ ـ آية الله طالقاني

يُعدّ آية الله طالقاني من آباء الثورة الإيرانية الذين تولوا مهمة قيادة الجماهير وتعبئتها وترتيب صفوفها في أثناء فترة غياب الإمام الخميني منفياً، سواء في العراق أم فرنسا. وحينما عاد الإمام إلى طهران في شباط/ فبراير ١٩٧٩ كان آية الله طالقاني أول مستقبليه في الطائرة في إشارة لقربه من الزعيم الكاريزمي، وتقديراً للدور الذي قام به في إنجاح الثورة.

ولد آية الله طالقاني عام ١٩١٠، واستكمل تعليمه الديني في مدينة قُم حتى وصل إلى مقام الاجتهاد ولقّب آية الله، وانتقل إلى طهران في الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث قام بالتدريس في جامعة سباهسالار. انخرط آية الله طالقاني في الحركات المعارضة للشاه، سواء بالتعاون مع جبهة مصدق أم حتى جماعة «فدائيان إسلام»، وسجن مرات عدة كان آخرها في منتصف السبعينيات. ولم يفرج عنه إلا بعد ضغوط شعبية عديدة[٣٥]. ومع هذا الانتماء الرسمي للمؤسسة الدينية فإن طالقاني لم ير أن العلماء يشكلون طبقة متمايزة ومختلفة عن باقي جمهور المؤمنين بشكل يسمح لهم بالتمتع

(٣٥) Keddie, *Roots of the Iranian Revolution: An Interpretative History of Modern Iran*, p. 211.

بمزايا وحقوق خاصة، ومن ثم هاجم هذا الوضع، ولم يتفق مع الإمام الخميني في الدور الذي يجب أن يعطى للفقهاء[٣٦]. وكعادة بعض فقهاء الشيعة الإيرانيين في النصف الثاني من القرن العشرين انخرط آية الله طالقاني في العمل السياسي ضد نظام الشاه، ما أدى إلى سجنه مرات عدة. وقد أفادته هذه السنوات حيث تعرف خلالها إلى خبرات العمل السياسي عند عدد من الجماعات المعارضة الإيرانية، وبخاصة مجاهدي خلق؛ فقد أتاحت سنوات السجن الطويلة وساعات المناقشات المطولة لآية الله طالقاني معرفة الإمكانات التي تتمتع بها هذه الجماعة والشباب المنتمي إليها، ومن ثم آمن بضرورة التعاون مع كافة التيارات من خارج المؤسسة الدينية، وعدم إقصاء أي طرف في عملية التغيير السياسي المأمولة في إيران. لذا قام بالتنسيق مع هذه الجماعات في السنوات الأخيرة لنظام الشاه[٣٧].

أدرك آية الله طالقاني المساؤى المرتبطة بسياسات الشاه وتوجهاته في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورأى أنه يجب على الأمة أن تقوم بتوجيه النصيحة للحاكم حينما تبدو هناك حاجة لها، ولكن إذا لم يستجب الحاكم فهنا يصح الجهاد ضد الاستبداد، ولكن هناك شرطاً أساسياً لصحة الجهاد، وحتى لا تكون المضار المرتبطة بالجهاد أكثر من المنفعة المرتبطة بمقاومة الحاكم الظالم. هذا الشرط هو ضرورة توافر سلطة عادلة لإعلانها حتى لا تتحول الأمور إلى فوضى[٣٨]. هذا الموقف لطالقاني يتشابه كثيراً مع الموقف العام لجمهور فقهاء الشيعة الذين ربطوا إمكانات الحركة السياسية بضرورة وجود السلطة العادلة، والإمام الغائب هو تجسيد هذه السلطة. ولكن ما هو الحل في غياب الإمام وتفاعلات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي يصبح معها من الضروري التحرك لحماية جمهور المؤمنين؟ يبدو من الواضح أن آية الله طالقاني ارتأى دوراً يمكن أن يؤديه الفقهاء في مسألة إعلان الجهاد ضد الحاكم المستبد، ولكنه لم يتفق مع الإمام الخميني في تفاصيل الدور الذي يمكن أن يقوم به الفقهاء في تفاصيل

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٣٧) وليد عبد الناصر، **إيران.. وللثورة وجوه متعددة: قصة صعود وسقوط التيار الإسلامي التقدمي في إيران ١٩٦٥ ـ ١٩٨١** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣)، ص ٥٠.

(٣٨) وليد عبد الناصر، **إيران: دراسة عن الثورة والدولة** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

الحياة اليومية بعد نجاح الثورة. ولكن وفاة آية الله طالقاني بشكل مفاجئ بعد شهور قليلة من نجاح الثورة لم تمكنه من تطوير موقف مضاد لفكرة ولاية الفقيه، كما طرحها الإمام الخميني، وكما ترجمت في الدستور الجديد.

ما يعنينا في هذا الإطار هي فكرة الثورة عند آية الله طالقاني. فكما سبق القول: نادى طالقاني بضمان حق جهاد الاستبداد إذا استُنفِدت طريق النصح. وربط هذا الحق بوجود سلطة عادلة (الإمام أو الفقهاء الذين يملكون حق الفتوى في هذا الأمر). وأشار طالقاني إلى الدور الذي قام به الأئمة الأطهار في التغيير الاجتماعي عبر التاريخ، هذا الدور الذي يعطي مثالاً لكل فرد للسعي نحو الكمال، ويتمتع كل فرد بالرغبة في هذا السعي نحو الكمال، وإن كان يحتاج إلى قوة كبيرة تعينه، هذه القوة تتجاوز مجموع قوى أفراد المجتمع، وتمكن المجتمع ككل من بلوغ غايته. وكأن طالقاني يقارن بين دور أئمة الشيعة وفكرة الإرادة الجمعية عند روسّو، والتي تمثل جوهر المجتمع وحقيقته[٣٩]. وفي غياب الإمام أكد طالقاني الدور الإشرافي للفقهاء على العملية السياسية، وهو الدور الذي كان مكفولاً في ظل دستور ١٩٠٥، والذي جاء بعد كفاح طويل وتعاون وثيق بين مختلف القوى الإيرانية ضد دولة القاجار، في الوقت نفسه الذي أكد فيه الدور الذي يقوم به الأفراد في صناعة التاريخ والاقتصاد، وكذلك صياغة المجتمع بالشكل الذي يعبّر عن تفاعلاتهم الداخلية[٤٠].

ولكن كما تحوّل الإمام الخميني إلى المطالبة بإسقاط نظام الشاه بالكامل، فقد أدت تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران وتصاعد وتكثف حركة المعارضة ضد الشاه إلى أن يتحول آية الله طالقاني مع كثيرين غيره إلى المطالبة بإسقاط النظام السياسي برمته.

ومن أهم كتابات طالقاني شرحه الذي نشره في الخمسينيات من القرن العشرين تعليقاً على كتاب آية الله نائيني **تنبيه الأمة وتنزيه الملّة**[٤١]، في

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٤٠) Shahrough Akhavi, «Islam, Politics, and Society in the Thought of Ayatullah Khomeini, Ayatullah Taliqani, and Ali Shariati,» *Middle Eastern Studies*, vol. 24, no. 4 (October 1988), p. 409.

(٤١) نشر العلامة نائيني (١٨٦٠ ـ ١٩٣٦) هذا الكتاب في بدايات القرن العشرين، وقت الثورة الدستورية في إيران، وناقش فيه علاقة الفقهاء بالأحوال السياسية لمجتمعاتهم في ظل غيبة الإمام حيث توصل إلى ضرورة أن يؤدي الفقهاء دوراً في الإشراف على الحياة السياسية لمجتمعهم =

شرحه لهذا الكتاب ركز آية الله طالقاني على ضرورة ضمان الدور الذي يجب أن يقوم به الشعب في تسيير أموره الحياتية من خلال التأكيد على مبدأ الشورى. وفي مقابل الدور المتعاظم للفقهاء في الحياة السياسية والذي أكده الإمام الخميني في كتابه **الحكومة الإسلامية**، أكد طالقاني دور الشعب من خلال مشاركته في الحكم، واعتبر أنه لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية؛ حيث إن الحكومة الإسلامية غير القائمة على الشورى لا تختلف عن الديكتاتورية، بل إنها تتعارض مع الإسلام. فمبدأ الشورى «يعد من أهم المفاهيم المميزة للإسلام»[٤٢]. ولم يؤثر نجاح الثورة في موقف طالقاني الذي استمر مؤيداً لمفاهيم الشورى والديمقراطية، ومعارضاً للاهتمام الذي أولاه النظام الجديد لمبدأ ولاية الفقيه كما قدمه الإمام الخميني.

ويُعدّ كتاب **الإسلام والملكية** الذي أصدره في الفترة نفسها من كتابات طالقاني المهمة. وتنبع أهميته من أنه قدم فيه نقداً متكاملاً لكل من الرأسمالية والشيوعية، ومن ناحية أخرى رسم فيه معالم ما يمكن أن نطلق عليه نظرية للاقتصاد في الإسلام. فقد اعتبر طالقاني أن الملكية لله وحده، وأن الإنسان مستخلف على هذه الثروات، وحسن استخدام الإنسان لملكيته يمكنه من الاحتفاظ بها، أما إذا أساء استخدامها فللدولة أن تنتزعها منه[٤٣].

أساس الملكية هو العمل، وانطلاقاً من القاعدة الفقهية التي تعتبر جهد الإنسان في الأرض الموات مبرراً لتملكها، يرى آية الله طالقاني أن هذا الحق مكفول في الحدود التي تفرضها الدولة[٤٤]. هذا الجهد التنظيري على المستوى الاقتصادي قابله جهد حركي مماثل. ففي بداية الستينيات ـ في رد فعل على سياسات الشاه التي تخص الإصلاح الزراعي ـ لم يكتف طالقاني بالاعتراض على تلك القوانين، وإنما قدم بدائل تراعي مصالح الفلاحين، بالإضافة إلى مصالح الأوقاف الدينية التي كانت تنفق على فقراء الريف وفقراء الطلبة[٤٥].

= من دون أن يعني هذا بسط سيطرتهم وسلطتهم الكاملة على جمهور المؤمنين. كذلك أيد العلامة نائيني مبدأ الحكومة الدستورية والتي يقوم فيها الفقهاء بدور إشرافي وليس انفرادهم بالحكم.

(٤٢) نوربخش، «الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية،» ص ٥٣ ـ ٥٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٤٤) Keddie, *Roots of the Iranian Revolution: An Interpretative History of Modern Iran*, p. 212.

(٤٥) عبد الناصر، **إيران: دراسة عن الثورة والدولة**، ص ٥١.

سبقت الإشارة إلى الدور الذي قام به طالقاني في التقريب بين مختلف تيارات الشباب الإيراني في السنوات التي سبقت الثورة، وبخاصة بين صفوف التيارات الماركسية؛ ما يحتاج لبعض التفصيل. فقد رأى طالقاني ضرورة الانفتاح على هذه التيارات، ومن أهمها منظمة مجاهدي خلق، وهي إحدى أشهر منظمات المعارضة المسلحة في إيران في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد أدّت هذه المنظمة دوراً متمايزاً داخل التحالف الذي قاده في عام ١٩٧٩ على المستوى النضالي، واستمرت تؤدي دوراً داخل منظومة السياسة الإيرانية بعد نجاح الثورة. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً حيث تمت الإطاحة برموزها وتجريم وتحريم نشاطها في ظل تصاعد عمليات العنف ضد النظام الحاكم من قبل هذه الجماعة، حتى أطلق عليهم «المنافقين» بدلاً من «المجاهدين»[٤٦].

ما يهمنا هنا هو العلاقة بين آية الله طالقاني والمجاهدين، فقد التقى طالقاني ببعض قادتهم في السجن وعلى الرغم من انتقاده لهم بسبب إعلائهم لأهمية العامل الاقتصادي وتبنيهم التحليل الماركسي، إلا أنه من الثابت أن طالقاني أيد كثيراً من أنشطتهم، واشترك في جمع أموال لصالح عائلات شهدائهم. وفي مرحلة تالية عمل على تقريب وجهات نظرهم مع الخميني[٤٧]. ومن ناحية المنظمة فقد كانوا يعتبرون طالقاني أباً روحياً لحركتهم، وساهموا في دعم أنشطة «حسينية إرشاد» التي أنشأها طالقاني لنشر التجديد في الفكر الشيعي[٤٨].

من ناحية أخرى شكل نمط العلاقات والتحالفات الخارجية لنظام الشاه نقطة ضعف هاجم من خلالها آية الله طالقاني نظام الشاه. فقد كان طالقاني واعياً بالدور الذي قام به الاستعمار في تدعيم تبعية الدول المستعمَرة (بفتح

---

(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول تطورات موقف المنظمة من النظام الإيراني بعد نجاح الثورة والتحالف بينها وبين أول رئيس منتخب لإيران أبو الحسن بني صدر، انظر: أمل كامل حمادة، «دور رجال الدين في الثورة الإيرانية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥)، و David Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution* (London: Holmes and Meier, 1990).

(٤٧) Akhavi, «Islam, Politics, and Society in the Thought of Ayatullah Khomeini, Ayatullah Taliqani, and Ali Shariati,» p. 415.

(٤٨) Abdollah Vakily, «In Search of «Revolutionary Islam»: The Case of Taleqani and Mojahedin,» *Muslim World*, vol. 88, no. 1 (January 1998), pp. 27-29.

العين) للدول المستعمرة عن طريق خلق أنماط إنتاجية وشرائح اجتماعية مرتبطة بهم، ما دعاه إلى التأكيد على طريق مصدق الذي أصبح رمزاً للاستقلال الوطني[٤٩]. واعتبر طالقاني أن التعاون مع الإمبريالية تجسد أيضاً في الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في حربها ضد مسلمي فلسطين. هذا الدعم الذي كان يقابل باستحسان من جانب نظام الشاه الذي كان مرتبطاً بشبكة من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية مع النظام الصهيوني، لذا فقد دعا طالقاني إلى الربط بين نظام الشاه البهلوي والاستعمار والصهيونية، وهاجمها في نهايات حكم الشاه. واعتبر أن قوى الجيش التي تطلق النار على المتظاهرين ليست إيرانية، بل هي إسرائيلية في زي إيراني مسلحة ومدربة بواسطة الولايات المتحدة والغرب. هذا الهجوم على السياسات الغربية لم يكن يعني أن العلاقة بين الإسلام والغرب هي علاقة عدائية بشكل مطلق، ولكنها محاولات دائمة «لإخراج البشر من العبودية للقوانين البشرية إلى العبودية لله»، وعندما يتحقق أمن الدول الإسلامية فإنه يمكن عقد معاهدات سلام مع الدول غير الإسلامية[٥٠].

لا يختلف العدو عند طالقاني عن مثيله عند الخميني، فهو عدو داخلي وخارجي، ولكن يذكر لطالقاني قدرته على الانفتاح على القوى السياسية من خارج التيار الديني سواء من القوى الماركسية أم القوى الليبرالية. وهي القدرة التي مكّنته في مرحلة تالية من التنسيق بين هذه القوى والتيار الديني بزعامة الإمام الخميني الذي لم يبحث بالضرورة عن نقاط التقاء معها، بل تمسك دائماً بما كان يراه الصورة التي يجب أن يكون عليها شكل الكفاح ضد نظام الشاه، والتي تضمن دوراً متمايزاً، بل يكاد يكون منفرداً للفقهاء.

القائد عند طالقاني يستلهم مَثَله من أئمة الشيعة الأطهار الذين تحملوا كثيراً من أجل إحقاق العدل والسلام. كذلك لم يستبعد طالقاني إمكانية أن تتم تربية مجموعة صغيرة من الأفراد على قيم التحرر من العبودية للسلطة أو الثروة أو أي شيء غير الله، عن طريق تطهير التعليم ليكون الهدف منه هو تقوية إرادة مقاومة القهر وتنمية الإحساس بالمسؤولية. أما البرنامج بطبيعة الحال فهو الإسلام. ولكنه يذكر في هذا الإطار ملاحظتين، **الأولى**: هي في

---

(٤٩) عبد الناصر، **إيران: دراسة عن الثورة والدولة**، ص ٤٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

الإسلام الشيعي الذي يقدمه طالقاني، **والثانية**: في تفصيل البرنامج. فآية الله طالقاني يُعدّ من ضمن علماء الشيعة الذين تبنوا تفسيراً ثورياً وحركياً للإسلام الشيعي. هذا التفسير الثوري قارب في لحظات كثيرة بينه وبين رموز للمعارضة لا تنتمي بالضرورة للتيار الديني، مثل علي شريعتي. فطالقاني رأى أن الإسلام يحرّض على الجهاد حتى تعلو كلمة الله، وأنه تجب الثورة على الاستبداد إذا لم تنفع الطرق السلمية في نصح أولي الأمر. هذا التوجه لا يمكن أن نتركه على إطلاقه، حيث إن طالقاني لم يغفل أهمية دور القائد الذي هو الإمام في قيادة هذا الجهاد، وهذه الثورة على الاستبداد، فهو وإن بدأ في بعض الأحيان منتمياً لمدرسة الخروج، إلا أنه وفي أحيان كثيرة كان يعود لمدرسة التمكّن.

أما في ما يتعلق بتفصيل البرنامج، فيلاحظ أن طالقاني لم يقف فقط عند حد انتقاد الفكر الرأسمالي والاشتراكي، والقول إن الإسلام قدم الحل، بل تعدى ذلك إلى خطوتين؛ **الأولى**: الانفتاح على باقي القوى السياسية، والاستعداد الفعلي، بل المشاركة في التنسيق بين مختلف الجهود في معارضة الشاه. والخطوة **الثانية**: هي في تقديم تصور تفصيلي، قد نختلف أو نتفق معه، ولكن هذا أمر آخر في دراسة العلاقة بين الإسلام والنظام الاقتصادي، وهو الأمر الذي افتقده طرح الخميني. فالخميني الذي كتب دراسته بعنوان **الحكومة الإسلامية** اكتفى في معظم الأحوال بالقول إن الإسلام والشريعة يقدمان الحلول لكل المشكلات الاقتصادية، كما سبقت الإشارة.

لقد قدم إذاً كلٌّ من آيه الله الخميني وآيه الله طالقاني نموذجاً لفكر الثورة من داخل المؤسسة الدينية. ولا يمكن القول بطبيعة الحال إنهما ينفيان وجود أي تيارات أخرى داخل المؤسسة الدينية، سواء أكانت مدعمة لفكرة الثورة أم ناقضة لها. ولكن على مستوى الفكر المدعم للثورة فإن كلاً من الخميني وطالقاني ارتبط ببرنامج تنفيذي لمعارضة نظام الشاه حتى استطاعا معاً القضاء عليه في عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. ومن ثم كانا هما النموذجين الأكثر ارتباطاً بهذه الحركة السياسية الاجتماعية.

٣ ـ علي شريعتي

هو ابن محمد تقي شريعتي، أحد علماء الدين الإيرانيين الذي كان مفسراً للقرآن، وكاتباً معروفاً، ومناضلاً في الحركة الوطنية، ومؤسساً لمركز نشر

الحقائق الإسلامية. ولد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٣ بالقرب من مدينة مشهد، وبدأ اهتمامه بالعمل العام منذ سنوات دراسته الثانوية، حيث انخرط في الحركة الوطنية التي ساندت مصدق. خلفيته التعليمية مزج فيها بين الخلفية الدينية والتعليم المدني الذي أخذه لدراسة علم الاجتماع، حيث سافر إلى فرنسا للحصول على شهادة الدكتوراه في تأريخ الإسلام وعلم الاجتماع من جامعة السوربون في أوائل الستينيات. وعاد بعدها إلى إيران ليرتبط اسمه بحوالى عشرين عاماً من الجهود في التدريس والمعارضة على المستوى الفكري لنظام الشاه[٥١].

تُعدّ الفترة التي قضاها شريعتي في فرنسا من أهم السنوات التي ساهمت في تشكيل فكره، فقد تأثر في تلك الفترة بالعديد من الأفكار الاشتراكية التي كانت منتشرة في أوروبا آنذاك، بالإضافة إلى تأثره بالعديد من رموز ثورات العالم الثالث التي كانت تعيش في فرنسا في تلك الفترة، وبخاصة فرانز فانون. من ثم يمكن القول إن أحد أهم الروافد في فكر شريعتي هو التفكير الماركسي. لذا نجد في تحليله للمجتمع الإيراني كثيراً من المفردات الماركسية، وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين نمط الإنتاج والنظام السياسي، وكذلك بدور الطليعة الملتزمة في التغيير السياسي[٥٢].

وقد قرأ شريعتي الإسلام على أنه دين الرفض، فقد بدأ «بلا . . . (كما) وبدأ التشيّع أيضاً بلا»[٥٣]. فمن موقف رافض لنسخة ما أسماه بـ «التشيع

---

(٥١) لمزيد من التفاصيل حول حياة شريعتي، انظر: فاضل رسول، **هكذا تكلم علي شريعتي: فكره ودوره في نهوض الحركة الإسلامية مع نصوص مختارة من كتاباته**، ط ٣ (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٧)، ص ٧ ـ ٩.

(٥٢) يظهر هذا واضحاً، وبخاصة في كتابه **فاطمة هي فاطمة**. ولكن الأهم أن هذه المفردات الماركسية جعلت الحركات اليسارية داخل إيران سواء قبل الثورة أم بعدها تدعي الانتماء الفكري لشريعتي وهو ما أطلق عليه عبد الكريم سروش «نكد حظ شريعتي الذي حجب رسالته وقضيته الحقيقية عن الأنظار»، انظر: عبد الكريم سروش، «الدكتور علي شريعتي وتجديد الفكر الديني،» **المشهد الثقافي في إيران: ملف يعني برصد الاتجاهات الفكرية والثقافية المعاصرة في إيران** (مؤسسة إيران والإسلام للدراسات الثقافية)، العدد ٦ (محرم ١٤١٧هـ (أيار/ مايو ١٩٩٦))، ص ٤٣.

(٥٣) بمعنى أن الدين الإسلامي بدأ برفض الأمر الواقع الذي كان سائداً في الجزيرة العربية آنذاك، وكان على الرسول أن يُرسي قواعد جديدة مغايرة لما كان موجوداً. كما أن التشيع بدأ برفض مخالفة وصية الرسول (ﷺ) بتولية علي بن أبي طالب، واستمر رافضاً لتحول الخلافة إلى ملك عضود مع تطورات الدولة الأموية. انظر: علي شريعتي، **عن التشيع والثورة**، ترجمة وتقديم ودراسة إبراهيم الدسوقي شتا (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٦)، ص ٢٦٦.

الصفوي» (نسبة إلى الدولة الصفوية) بدأ شريعتي بتفكيك الإسلام ثم إعادة تركيبه وإعادة قراءته في ضوء «التشيع العلوي» (نسبة إلى الإمام علي بن أبي طالب الذي اعتبره شريعتي مرادفاً للإسلام الصحيح الحقيقي).

ارتبط شريعتي بالمؤسسة الدينية على غير مستوى، على الرغم من عدم انتمائه الرسمي إليها. فتحدّره من أسرة دينية، وتعليمه الأولي مهّدا له العمل في «حسينية إرشاد» لفترة طويلة. هذه المؤسسة الدينية التي ارتبطت باسم آية الله طالقاني، والتي أقامها كرد فعل على انغلاق المؤسسة الدينية على المستوى الفكري، وتزايد الإحساس بالحاجة إلى تطوير الخطاب الديني وتطوير موضوعات الدراسة. والواقع أن تجربة الحسينية لم يقدّر لها الاستمرار لفترة طويلة، إذ أغلقها الشاه بعد سنوات قصار، ولكنها استطاعت في هذه السنوات القصار، عن طريق خطب شريعتي ودروسه فيها، استقطاب أعداد متزايدة من الشباب كانوا بعد ذلك الوقود الحي لثورة ١٩٧٩.

على مستوى الجهد الفكري ارتبط شريعتي أيضاً بالمؤسسة الدينية، فعلى الرغم من خلفيته الفكرية التي هي مزيج من العلوم الدينية وعلم الاجتماع وعلم التاريخ إلا أن همه الأساسي كان منصباً على القضايا المعنية بالإسلام والمسلمين، فهو وإن لم يناقش مسائل تخص العقيدة من الناحية الفقهية، إلا أنه ظل دائماً وأبداً مهتماً بمسائل تخص سلوك المسلم كما يتصوره شريعتي نفسه، ومن ثم فإن عناوين اهتماماته ـ وإن كانت تبدو دينية فقهية، إلا إنها عبر تناوله لها تتحول إلى مسائل دينية سلوكية حياتية مرتبطة بالتفاعلات اليومية للأفراد في ما بينهم البعض وفي ما بينهم وبين السلطات.

الجدير بالملاحظة أن شريعتي المهتم لهذا الحد بسلوك المسلمين الشيعة (يجب دائماً أن نعي أن شريعتي يعتبر أن هناك ترادفاً بين الإسلام والتشيع الذي هو الترجمة الحق للدين الإسلامي)، والمهاجم دائماً لثلاثية الفساد القائمة على التحالف بين (القصر والسوق والمعبد)، (السلطة ـ الثروة ـ الدين)، أو ما أسماه في مناسبات أخرى بالاستبداد والاستغلال والاستحمار[٥٤]. ومع ذلك لم يتعرض للنظام الحاكم في إيران (النظام الشاهنشاهي) بشكل مباشر، فكأنما

(٥٤) علي شريعتي، **النباهة والاستحمار** (بيروت: الدار العالمية للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٤).

كانت رؤيته إن إصلاح الأفراد لذواتهم وإصلاح مثالب المؤسسة الدينية كفيل بعد ذلك بإصلاح النظام السياسي نفسه.

وفي مقابل طرح الخميني المعارض، والذي تطور للثورة الشاملة في ما بعد، طرح شريعتي نفسه دائماً كإصلاحي يقف في الوسط بين المحافظة والثورة، أو كما يراه الدسوقي شتا أنه «.. يقف موقفاً وسطاً فهو يرى أنه ينبغي أن تمهد الأرضية الاجتماعية للتطور التدريجي... وهو يأتي إلى التقليد الراسخ فيأخذ شكله ويحافظ عليه، ولكنه يمنحه مفهوماً ثورياً»[٥٥].

طرح شريعتي رؤيته الإصلاحية/ الثورية من خلال عدد من المفاهيم: الذات، وفكرة المسؤولية، والحج، والشهادة، والإمامة والمؤسسة الدينية. هذه المفاهيم يجب أن ننظر إليها على أنها أجزاء من منظومة أكبر تشكل نظرة شريعتي إلى الإسلام وقدرته التثويرية. فالإسلام «طوال وجوده التاريخي قد بيّن أن لديه الاستعداد لإيقاظ المجتمع الراكد، ومنحه الحركة، وتزويده الأمم التي اعتادت الضعف والمسكنة بالعزة والقوة. وهو أعظم عقبة أمام تنفيذ مشروع الاستعمار الثقافي»[٥٦]. ما أثار حفيظة شريعتي هو النظرة التي تم تثبيتها عبر سنوات طويلة من أن الإسلام، وبخاصة التشيّع، هو دين الانتظار السلبي لقدوم المهدي، ودين السكون والصبر الدنيوي على الظلم في انتظار جزاء الآخرة.

ألهمت هذه النظرة الخاطئة إلى الإسلام شريعتي أن طريقة الإصلاح يجب أن تبدأ أولاً بالذات (ذات العوام وذات المثقفين وذات العلماء) هذه الذوات حين تنصلح نظرتها لنفسها، سيعاد تشكيل وإعادة قراءة ظواهر جديدة/ قديمة. بعض هذه الظواهر فكري، كالمسؤولية الفردية والجماعية ودور المثقفين ورجال الدين. وبعضها سلوكي شعائري كالحج والانتظار والشهادة. الذات هي أول ما شغل شريعتي؛ فالاستعمار من ناحية، وتحالف الفساد الثلاثي (القصر/ السلطة ـ السوق/ الثروة ـ المعبد/ المؤسسة الدينية) من ناحية أخرى أسهما في تغييب ذات الإيراني المسلم عن نفسه. فالإيراني الشيعي أصبح لا يعرف هويته الحقيقية، وإنما تم تشويهها والسيطرة عليها في مرحلة تالية، عبر سياسات وبرامج طويلة رسمها الاستعمار وتبناها رجال

---

(٥٥) شريعتي، **عن التشيع والثورة**، ص ١٦.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الحكم في ظل غيبة كل من رجال الدين والمثقفين عن دورهم الحقيقي. هذا البرنامج أسماه شريعتي تغريباً حيناً، واستحماراً حيناً آخر[٥٧]. ولكنه في الحالتين كان يقصد ظاهرة واحدة، وهي قدرة الغرب على تشكيل المجتمعات الشرقية بشكل موجه غربياً، وقائم على استلاب ثرواتها وتغييب هممها بما يحقق مصالح الغرب بالأساس، ثم في درجة تالية مصالح تحالف الفساد التي سبقت الإشارة إليه.

شريعتي الذي درس في الغرب للحصول على درجة الدكتوراه، وتأثر طويلاً بثورة الجزائر، وبمفكرين فرنسيين من أمثال فرانز فانون، وصل إلى قناعة أن الصراع الدائر آنذاك بين مالكي حضارة التقدم العلمي والتكنولوجي (الغرب) وحفاة العالم وفقرائه (الشرق) سينتهي بانهزام الأوائل إن عاجلاً أو آجلاً. وسيتحقق انتصار حفاة العالم وعراته نتيجة تسلحهم بالإيمان والعقيدة، وعبر تفعيل «نباهتهم» (وهو المصطلح المقابل لمصطلح «الاستحمار») سيتمكنون من التغلب على أعدائهم[٥٨].

وبالنسبة إلى شريعتي فإن النباهة تعني، التي هي في أحد جوانبها نباهة فردية وفي جانب آخر نباهة اجتماعية، الوعيَ للزمان والمكان، وهو ما استلبه الغرب منا عبر فرض نماذجه المعيشية والفكرية، والتي تم تبنيها من جانب المثقفين وعلماء الاجتماع والاقتصاد. كما قام الغرب بتحقير «ديننا وأدبنا وفكرنا وماضينا وتاريخنا وأصالتنا. لقد استصغر كل شيء لنا إلى حد أخذنا معه نهزأ بأنفسنا»[٥٩]، ما أفسح في المجال أمام الاستعمار ليمارس استغلاله على شعوب العالم الثالث.

---

(٥٧) تجدر ملاحظة أن شريعتي ليس أول من تكلم عن ظاهرة التغريب، وإنما سبقه إليها مفكر إيراني آخر هو جلال آل أحمد الذي كتب في أوائل السبعينيات كتابه **غرب زادجي** وأشار فيه إلى فكرة تشكيل المجتمع بشكل موجه غرباً حتى ترضخ وتستسلم لفكر السيطرة، لمزيد من التفاصيل حول الكتاب، انظر النسخة المترجمة إلى الإنكليزية: Jalal Al-e Ahmad, *Plagued by the West: Gharbzadegi*, translated from Persian by Paul Sprachman (Delmer: Caravan Books, 1982).

وأما فكرة الاستحمار فهي مصطلح يخص شريعتي بالأساس، وقصد به نجاح الاستعمار الجديد في استغلال الشعوب بشكل يختلف عن التجارب السابقة؛ فالاستعمار الحديث لا يقوم على الغزو العسكري، بل على الغزو الفكري والاستلاب الاقتصادي والاستحمار بما فيه من التقليل من شأن هذه الشعوب. لمزيد من التفاصيل حول مفهومي النباهة والاستحمار، انظر: شريعتي، **النباهة والاستحمار**.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٠.

هذه السياسات التي تتبناها النخب الحاكمة مفادها في حقيقة الأمر نجاح الاستعمار في تزييف ذهن الإنسان وانحرافه وصرفه إلى قضايا يبدو ظاهرها أمراً جيداً، ولكنها في حقيقة الأمر انشغال بقضايا ثانوية أقل أهمية. والقائمون على هذا التغييب ليسوا دائماً قوى الاستعمار الخارجي، ولكنهم أحياناً يرتبطون بشكل غير مباشر بقوى داخلية تنتمي لدين السلطان أو ذراعه الاقتصادية، أو «شريك المال والقوة». فرجال الدين التابعون للسلطان يعملون على نقض المسؤوليات الاجتماعية عن كاهل الأفراد بما يساهم في زيادة تغييبهم. ويتمثل الحل في العودة إلى الذات الحقيقية المرتبطة بإسلام الإمام علي (الإسلام العلوي) في مقابل الإسلام الصفوي الذي رفضه شريعتي(٦٠)، هذه العودة كما سبقت الإشارة تتضمن إدراك العوام لأنفسهم وإدراك المثقفين ورجال الدين لدورهم الحقيقي في توعية الجماهير وقيادتها ومواجهة قضاياها الحقيقية والملحة، وليس القضايا التي يريد الفساد الداخلي والخارجي شغلنا بها. وتنقلنا فكرة النباهة (الفردية والجماعية) إلى ضرورة اكتشاف جوهر عدد من المفاهيم والممارسات التي رأى شريعتي أنه تم تغييب حقيقتها وتقديمها للجماهير على أنها تدعو للصبر والسكون، في حين أنها تحمل بداخلها قدرات وإمكانات هائلة للتثوير. من أهم هذه المفاهيم: المسؤولية، والشهادة، والإمامة (المؤسسة الدينية).

تقع فكرة المسؤولية في قلب منظومة شريعتي؛ ففي محاضرة عنوانها «مسؤولية أن تكون شيعياً»، ناقش شريعتي مسؤولية الإنسان بصفة عامة، والمفكر بصفة خاصة الذي إن تنصل من مسؤوليته الاجتماعية تساوى في ذلك في قيمة وجوده مع المفكر الذي لا يدري أصلاً ما هو المجتمع. فالإنسان حمل أمانة الله التي عرضها على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان، أي أنه قبل المسؤولية، وهي ليست حكراً فقط على القائد أو رجل الدين المستنير، ولكنها مسؤولية كل فرد داخل المجتمع، «فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». ولكن هذا أيضاً يحمل تكليفاً أكبر لأولي الأمر في المجتمع، فالعلماء والمفكرون أكثر مسؤولية من غيرهم، فهم الذين يرسمون

---

(٦٠) لمزيد من التفاصيل حول فكرة العودة إلى الذات كما يراها شريعتي، انظر: علي شريعتي، **العودة إلى الذات**، ترجمة إبراهيم الدسوقي شتا (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي ١٩٨٦)، ورسول، **هكذا تكلم علي شريعتي: فكره ودوره في نهوض الحركة الإسلامية مع نصوص مختارة من كتاباته.**

للمجتمع حركته، ويحددون اتجاهه كما أن الجماهير تتبعهم ثقة فيهم(٦١).

الملاحظ أن شريعتي في كثير من الأحيان تعامل مع كل من المفكر الواعي والعالم المستنير على أنهما مترادفان، وميّزهما عن غيرهما من أبناء طبقتهما الذين لا يملكون أي وعي بالمكان والزمان، ولا يتقدمون لتحمل مسؤوليتهم التاريخية. فالعالم الشيعي ـ وفقاً لشريعتي ـ عليه أن يحدث ثورة في طريقة التفكير والتفسير للظواهر الدينية التي طال تقديمها على أنها سكونية، ولا تدعو للثورة على الظلم والباطل انتظاراً للمهدي. فعلى العالم والمفكر أن يكون «جريئاً في وجه المصالح، في وجه العوام وما يقبله العوام. وأن يقوم بفرض قيادة الاجتهاد والعلم. وأن يطرح القرائن في الساحة»(٦٢).

هذا الطرح التثويري انتقل منه إلى طرح إصلاحي لمؤسسة مهمة ـ هي المؤسسة الدينية التي احتلت مكانة مهمة ومتميزة في الفكر والتراث الإسلامي بصفة عامة، والتراث الشيعي بصفة خاصة لأسباب لا مجال لذكرها هنا (تعاني الجمود والتصلب حول قضايا ورثتها عن الماضي، هذه القضايا وإن كان بعضها مهماً إلا أنها ليست الأهم في عصرنا هذا)، فكما هاجم الخميني فقهاء السلاطين، هاجم شريعتي الرسائل الفقهية التي ما زالت تدور حول كتب الشيخ بهاء الدين العاملي وعصر الشاه عباس(٦٣). فرجال المؤسسة الدينية لديهم حلول بسيطة وموروثة لكل القضايا الملحة، ولكن هذه الحلول إنما تسهم في تغييب فكرة المسؤولية والحركة وتترك كل شيء لكتب الدعاة، وللإمام الغائب حين يعود. فمسؤوليتنا كمسلمين وكشيعة هي إذاً أن نعرف،

---

(٦١) Ali Shariati, *What is to Be Done: The Enlightened Thinkers and an Islamic Renaissance* ([n. p.]: Institute for Research and Islamic Studies, 1986), pp. 47-57, and

رسول، المصدر نفسه.

(٦٢) حول بنود مسؤولية الشيعي بصفة عامة والعالِم بصفة خاصة، انظر: شريعتي، **عن التشيع والثورة**، وخصوصاً الجزء المعنون «المسؤولية»، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٦٣) الشاه عباس هو أحد ملوك الأسرة الصفوية الأوائل، وهي الأسرة التي اعترفت في عام ٩٠٧ هجرية بالمذهب الشيعي مذهباً رسمياً لها. أما الشيخ العاملي فهو شيخ عربي من لبنان وفد إلى إيران وتقلد منصب شيخ الإسلام في عهد الشاه عباس. ولكن بعد فترة خرج من إيران سائحاً ومؤلفاً باللغة العربية العديد من الكتب. ودفن بجوار ضريح الإمام الرضا ثامن الأئمة الشيعة بأمر من الشاه عباس. لمزيد من التفاصيل حول الأسر الصفوية ودورها في نشر الثقافة الإسلامية بعامة والشيعية بخاصة، انظر: بديع محمد جمعة، «العلاقات الثقافية بين العرب وإيران في العصر الحديث،» في: **العلاقات العربية ـ الإيرانية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٩.

وأن نعيد اكتشاف ما طال تقديمه بشكل سلبي لنعرف وجهه الحقيقي[٦٤].

يطرح الانتظار[٦٥] نفسه في هذا الإطار كأحد أهم مفاهيم الشيعة المرتبطة بالسلبية، ولكن شريعتي يعيد قراءته بطريقة مختلفة. فالانتظار هو «موقف التضاد بين مبدأين متناقضين أحدهما الحقيقة والآخر الواقعية». فالحقيقة تعلمنا أن ديننا دين الحق ودين الخلاص البشري، ولكن الواقع يعلمنا أن بعد وفاة الرسول (ﷺ) عاد النظام الذي كان مسيطراً على التاريخ، وممارساً لكل أنواع الظلم والفساد، هذا التناقض بين الحقيقة/ المثال والواقع/ الباطل لا يستطيع أن يحله إلا «الانتظار الحاسم الحتمي للحقيقة». وهو ليس سلوكاً سلبياً، ولكنه يعني أن نقول لا، ونرفض الواقع المعاش ونعترض عليه ونتأهب ونستعد للمشاركة في الجهاد. وفي إطار هذا الاستعداد والتأهب والانتظار الإيجابي، وليس السلبي العبثي، قد «يسقط منا شهداء».

وهنا تأتي فكرة الشهادة التي تميز الفكر الإسلامي، والفكر الشيعي بخاصة. فالحسين سقط شهيداً، وسقط بعده كثيرون دفاعاً عن الحق والعدل. الشهادة في هذه الحالة ليست حادثة موت عرضية في تاريخ الأفراد والأمم، ولكنها اختيار يعكس موقف توحد ومناصرة للحق حتى وإن لم تتوافر الشروط المنطقية لهذا الاختيار. فالشهادة هي ثروة، وسلاح الشيعي في مواجهة الحكم الجائر، حتى وإن كانت وفاة هذا الشخص لن تحدث أثراً ثورياً مباشراً، ولكنها بالتأكيد تبقي قضية الحق حية لا تموت[٦٦].

وحينما أعاد شريعتي قراءة الإسلام والتشيع وكثير من ممارسات الشيعة كان أمامه هدف واحد؛ هو إعادة اكتشاف الذات الحقيقية للإيراني عن طريق التأكيد على الرابطة العضوية بين الدين والأفراد، بين رجال الدين والعوام، بين المفكرين المتنورين والعوام. ما هي إذاً نظرة ونظرية شريعتي للثورة،

---

(٦٤) Shariati, *What is to Be Done: The Enlightened Thinkers and an Islamic Renaissance*, pp. 265-266.

(٦٥) الانتظار هو مفهوم شيعي يرتبط بموقف المؤمنين في انتظار عودة الإمام من غيبته الكبرى في آخر الزمان «ليملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت جوراً» (حديث شريف).

(٦٦) حول فكرة شريعتي ونظرته إلى الشهادة والشهيد والتي لا يمكن إغفال النظرة الرومانسية فيها انظر: «محاضرة الشهادة ومحاضرة من قتل الحسين،» في: شريعتي، **عن التشيع والثورة**، ص ١٥٩ ـ ٢٤٣، و Mehdi Abeii and Gary Legenhausen, eds., *Jihad and Shahadate, Struggle and Martyrdom in Islam: Essays and Addresses by Mahmud Taleqani, Murtada Mutahhari and Ali Shari'ati* (Houston, TX: Institute for Research and Islamic Studies, 1986).

وهل هي نظرية شيعية، أم إيرانية ضد حاكم مغتصب لحق ديني، أم ضد حاكم أساء استخدام سلطته المدنية؟

لا ينتمي شريعتي إلى التيار الديني الرسمي كما سبق القول، ولكنه في الوقت نفسه كان واعياً بتركيبة المجتمع الإيراني المعقدة على مستوى الأفراد كما على مستوى المؤسسات. المجتمع الإيراني الذي صبغ التشيع بصبغة إيرانية جعلته مختلفاً بشكل قومي عن التجمعات الشيعية الأخرى في العالم الإسلامي. ويعود هذا الأمر في أحد أبعاده للارتباط الوحيد تاريخياً في العصر الحديث بين المذهب الشيعي وبين نظام سياسي؛ فإيران التي بدأت مع الإسلام سُنّية، تحولت مع الدولة الصفوية في القرن السادس عشر ـ لأسباب عديدة لا مجال هنا لذكرها ـ إلى دولة شيعية على المستوى الرسمي[٦٧]. ولم تتكرر هذه التجربة مع أي من المجتمعات المسلمة الشيعية الأخرى سواء داخل العالم العربي أم خارجه. كان شريعتي واعياً بهذه التركيبة المتمايزة التي جعلت الشخصية الإيرانية تستمد تكوينها من هذين الرافدين على الدرجة نفسها (التشيع ـ القومية الإيرانية)؛ بحيث جعلت نجاح أي حركة سياسية مرتبطاً بالتعاون والترابط بين قوى يجمع بينها هذان البعدان. ومن ثم أقام فكرته للثورة على ضرورة تفعيل هذين الجانبين في الشخصية الإيرانية وفي القيادة المرشحة والتي حددها بأنها واعية بالذات، وإن لم يستثن منها التيار الديني أو غيره.

من ناحية أخرى لم يهاجم شريعتي نظام الشاه بشكل مباشر وصريح، وإنما هاجمه وانتقده بشكل رمزي من خلال التأكيد على رموز تاريخ التشيع من الأئمة الأبرار. ومن ثم فلا يمكننا أن نرصد بوضوح خطة ثورية للحركة، باستثناء ادعاء حركة مجاهدي خلق تبنيها لأفكار شريعتي وطريقه. كذلك كان يغلب عليه أحياناً تركيبته كعالم اجتماع. فقد كان يحلل النظام السياسي من

---

(٦٧) يذكر بعضهم أن أحد أسباب تحول إيران إلى المذهب الشيعي كان في إطار تنافس سياسي أكبر بين الدولة العثمانية السنية والدولة الصفوية الجديدة. وكان اتخاذ الأخيرة المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لها هو أحد محاولاتها التمايز من الأولى. لمزيد من التفاصيل حول تحول إيران إلى المذهب الشيعي، انظر: سعد الأنصاري، **الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي، ١٥٠٠ ـ ١٩٧٩** (بيروت: دار الهدى، ١٩٨٦)، ووجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجاريّة** (القاهرة: المركز العربي الدولي للترجمة والنشر، ١٩٩٠).

وجهة علم الاجتماع، ومن ثم فإن تركيزه على الظلم السياسي والتغييب والتغريب إنما كان يمر خارج فكرة اغتصاب الحكم من جانب حاكم مدني غير شرعي، وهي الفكرة التي ظلت مسيطرة على الفكر الشيعي لفترات طويلة. واحتفظت بشرعية النظام السياسي والدولة للإمام الغائب؛ ففي معظم كتابات شريعتي لم يتعرض لهذه النقطة، وإنما كان تركيزه أساساً على إعادة اكتشاف الذات واكتشاف دور العلماء والمفكرين تاريخياً، ولذلك اعتبر بعضهم شريعتي مفكراً إصلاحياً وليس ثورياً منقلباً بالكامل على ما هو موجود بالفعل.

من اللافت للنظر أنه على الرغم من عدم مهاجمة شريعتي لنظام الشاهنشاهي بالاسم، إلا أن تقارير عديدة أشارت إلى الدور الذي أدّاه نظام الشاه في اغتياله في لندن عام ١٩٧٧، بينما لم يحاول مثل هذا الإجراء مع الخميني، مع أن الأخير طرح نفسه وبرنامجه كبديل لنظام الشاه. وعلى الرغم من الشهرة التي حازها شريعتي بين أوساط الشباب، إلا أنه لا يمكن أن نتصور أن الشاه اعتبره خطراً على النظام إلى الحد الذي قد يتورط في عملية الاغتيال على ما تذكر التقارير؛ حيث إن تأثير شريعتي كان محدوداً بين أوساط المتعلمين، كما أن المؤسسة الدينية بشكل عام كانت تهاجم شريعتي ومنهجه في التفكير، على اعتبار أنه من خارج المؤسسة الدينية التقليدية، ولا يجوز له أن يتحدث بأمور الدين. في مقابل هذا فإن الخميني كان يتمتع بشعبية جارفة بين أوساط الجماهير الإيرانية المتعلمة والأمية المتدينة وغير المتدينة، بالإضافة إلى تأييد المؤسسة الدينية التي وإن اختلفت مع الإمام الخميني في بعض التفاصيل الفنية الدقيقة في ما يتعلق بمبدأ ولاية الفقيه إلا إنها قبلت ريادته لتيار المعارضة ضد الشاه. ولم يختلف موقف قوى المعارضة الأخرى من الخميني، حيث تمتع بتأييد وتفويض يكادان يكونان مطلقين من جانب هذه القوى في معارضته للشاه. وعلى الرغم من ذلك فلم يحاول نظام الشاه منع عودة الإمام إلى طهران على متن طائرة أيرفرانس في بدايات ١٩٧٩.

وهناك تفسيران لهذا الأمر، **الأول** يتعلق بالظرف الزمني. فعام ١٩٧٧ كانت ثقة النظام في نفسه وفي قدرته على التحكم بمسارات الأحداث في إيران ما زالت مرتفعة. فالنظام الذي اعتاد على درجات مختلفة من القمع والعنف ضد رموز المعارضة كان متأكداً من أن عملية اغتيال أحد معارضيه من الممكن أن تمر دون حساب أو اعتراض، كذلك فإن هذه الأعوام كانت تعكس مستوى من التعاون بين نظام الشاه وبين القوى الكبرى، وبخاصة نظام الولايات

المتحدة الذي وإن بدأ ينتقد سجل انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وبخاصة مع مجيء إدارة كارتر، إلا أنه كان ما زال يعتبر حليفاً رئيساً مهماً لنظام الشاه، ما يعني أنه قد يغض الطرف عن بعض الممارسات دون الأخرى.

ولكن الحال في عام ١٩٧٩ كان قد اختلف، فبعد سنتين من انهيارات متتالية ومتتابعة لنظام الشاه أصبح النظام السياسي كله على شفا الانهيار، وهذا بعد أن انهار اقتصادياً واجتماعياً (وإن لم يختبر عسكرياً). نظام متآكل بهذا الشكل، كان قد أفقده ثقته بنفسه وبإمكانية تنفيذ عمل مضاد لرغبة الشعب، بل يمكن القول إن النظام حاول في العام الأخير استرضاء جماهير المعارضة عن طريق تقديم الوعود بفتح النظام سياسياً للمعارضة، هذه الإجراءات لم تفد كثيراً، بل على العكس، أعطت انطباعاً بتخبط النظام وانهياره؛ ما عجل بسقوطه في شهور قليلة أذهلت كلاً من المراقبين وقوى المعارضة نفسها. وكما فقد النظام أنصاره داخلياً، فقد حلفاءه خارجياً، فالولايات المتحدة الأمريكية قدّرت أن نظام الشاه قد فقد إمكانات وقدرات بقائه، ومن ثم رفعت يدها عنه وتركت النظام بكامله ليواجه تطورات الأحداث، بل تذكر بعض التقارير أن الولايات المتحدة بدأت في استكشاف سبل التعاون وفتح قنوات اتصال مع قوى المعارضة بغرض تأمين مصالحها في المنطقة.

التفسير **الثاني**: وإن كان أقل موضوعية، يتعلق بشخص شريعتي نفسه فعلى الرغم من شعبية شريعتي ومكانته عند الجماهير إلا أن مسألة قتله ما كانت لتتعدى اعتراضات المثقفين وبعض الجماهير، بينما اغتيال رجل دين وسيد من الأشراف بشعبية وشهرة الإمام مسألة مختلفة تماماً، فما زال المجتمع الإسلامي بصفة عامة، والشيعي بصفة خاصة مرتبطاً بشكل عضوي برجال الدين، حتى وإن لم يكن الأشخاص متدينين بشكل ظاهر.

يتبقي لنا في الحديث عن شريعتي الحديث عن عناصر الثورة الثلاثة: البرنامج والقائد والعدو. وأما العدو عند شريعتي فهو كل القوى التي تحاول استلاب الإيراني المسلم الشيعي عن ذاته الحقيقية. العدو هو جميع المستغربين داخلياً والغرب خارجياً. كذلك يضم العدو بعض فقهاء الشيعة الصفويين الذين شغلوا الناس بالتوافه من الأمور، وانصرفوا عن توعيتهم، وشرح معاني الدين الحقيقة لهم. هذه المعاني الثورية في الأساس تم تقديمها للعوام على أنها ممارسات سلبية عبثية منتظرة إلى الأبد.

القائد هو ـ عند شريعتي ـ من أطلق عليهم «المفكرين المتنورين». هؤلاء المفكرون المتنورون، وإن لم يستثن منهم رجال الدين، إلا أنه كان بالأساس يعني المثقفين الواعين بحدود الزمان والمكان، الملتزمين بقضايا شعوبهم على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويتشابه شريعتي في هذا الإطار مع ماركس في طبيعة القيادة التي ستتولى قيادة شعوبها ضد الاستغلال والتبعية والاستلاب، ولكن هذا لا يعني تطابقاً بين الاثنين، حيث إن هناك بعداً عقيدياً إسلامياً شيعياً في فكر شريعتي لا يمكن إغفاله أو الاستهانة به[٦٨].

لا يختلف برنامج شريعتي كثيراً عن برنامج الخميني إلا من حيث الزاوية. فشريعتي كان يرى أيضاً أن الحل هو الرجوع إلى الإسلام الذي يقدم حلاً لاغتراب الذات عن نفسها، ومن ثم فإنه يقدم حلولاً للمشكلات الأخرى. لكن على الناحية الأخرى لا يمكننا أن نجزم أن رؤية شريعتي للإسلام كحل تعني مفتاحاً للحل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فشريعتي نظر إلى الإسلام على أنه مظلة فكرية وثقافية، ومسألة تتعلق بالهوية أكثر من تحليله للجانب الاقتصادي أو السياسي التفصيلي. وبعبارة أخرى، فإن شريعتي حينما طالب بالعودة إلى الذات الإسلامية اعتبر أن هذا يكفي لحل مشكلات إيران، في حين أنه لم يشترك مع غيره من المفكرين «الإسلاميين» الذين قاموا بتقديم، أو اقتراح، حلول اقتصادية «إسلامية» لمشكلات مجتمعاتهم.

٤ ـ نواب صفوي

هو مؤسس حركة «فدائيان إسلام» التي نشطت في منتصف القرن العشرين في معارضة الشاه، وارتبط اسمها بعدد من الاغتيالات السياسية في تلك الفترة. وقد عانت الحركة كثيراً بعد إعدام مؤسسها نواب صفوي في أوائل الخمسينيات، وتقلص دورها في المسرح السياسي الإيراني نتيجة لسياسات الشاه القمعية التي أثرت بشكل سلبي في حركات المعارضة بشكل عام[٦٩].

ولد نواب صفوي عام ١٩٢٤ في أسرة دينية. وكان والده أحد رجال

---

(٦٨) حيث تكثر الاستعارات والمفاهيم الشيعية في تحليل شريعتي سواء لمجتمعه أم سبل الحل. انظر على سبيل المثال: عبد الناصر، **إيران: دراسة عن الثورة والدولة**، ص ١١ ـ ٣٠.

(٦٩) Nikola B. Schahgaldian, *The Clerical Establishment in Iran* (Santa Monica, CA: RAND Corp., [1989]), pp. 65-67.

الدين الذين قرروا، نتيجة لضغوط نظام رضا شاه (١٩٢٤ ـ ١٩٤١) على رجال الدين، خلع عباءة الفقيه والاشتغال بالقانون. تلك الفترة تميزت بجهود متواصلة من جانب الشاه البهلوي لتحديث إيران وفق النموذج الغربي في الوقت نفسه الذي عمل فيه على محاربة رجال الدين. وفي النصف الثاني من الثلاثينيات سجن والده نتيجة صدام مع أحد وزراء الشاه، وتولى بعدها خاله تربيته، وهو الذي وفر له تعليماً مدنياً ومهنياً بعد سنوات قصار أمضاها في التعليم الديني[٧٠].

بدأ انخراط صفوي في العمل السياسي في فترة مبكرة؛ حيث اشترك وشارك في تنظيم عدد من الإضرابات العمالية في عبدان في بدايات الأربعينيات. وقد غادر إيران بعد ذلك إلى النجف في العراق حيث تلقى بعض الدروس الدينية وتعرف فيها إلى أفكار الخميني[٧١]. في تلك الفترة كان الخميني منشغلاً بالهجوم على تيارات التغريب والعلمانية التي بدأت تتصاعد في إيران على يد أحمد كسروي، أحد رموز النظام الإيراني الفكرية، والذي كان يقود حملة تهاجم رجال الدين وسطوتهم على الجماهير، ويطالب بضرورة إصلاح الدين الإسلامي.

نواب صفوي الذي كان في العشرينيات من عمره، ومتأثراً بأفكار الخميني وغيره من مجتهدي الشيعة في النجف، قرر التصدي لأفكار كسروي التي رأى أنها تشكل تهديداً للإسلام. في البداية كان التصدي على المستوى الفكري، حيث قام بدعوة كسروي لإجراء مناظرات علنية، ولكن بعد فترة قرر صفوي عدم جدوى هذه الطريق، وقام بمحاولة لاغتيال كسروي في عام ١٩٤٥ ولكنها فشلت وسجن على إثرها لعدة شهور، خرج بعدها من السجن مصمماً على تكوين جماعة مسلحة للدفاع عن الإسلام. وقد انعكس هذا التصميم في البيان التأسيسي للجماعة، حيث هاجم من يسيئون إلى الدين وإلى المسلمين وتوعدهم بالقصاص[٧٢].

---

(٧٠) Sohrab Behdad, «Islamic Utopia in Pre-Revolutionary Iran: Navab Safavi and Fedaien Islam,» *Middle Eastern Studies*, vol. 33, no. 1 (January 1997), p. 41.

(٧١) تذكر بعض المصادر أن صفوي تعرف شخصياً إلى الإمام الخميني في تلك الفترة وتتلمذ عليه وتأثر بأفكاره. بينما تنفي مصادر أخرى تلك المعلومات اعتماداً على أن الخميني في تلك الفترة لم يغادر إيران إلى خارجها.

(٧٢) Behdad, Ibid., p. 54.

انخرطت جماعة «فدائيان إسلام» في عدد من محاولات الاغتيال الفاشلة والناجحة، والتي طالت عدداً من رموز النظام الحاكم. وقد استمرت الجماعة في محاولاتها للتغيير عن طريق القوة حتى منتصف الخمسينيات، حينما قبض على نواب صفوي وعدد من أتباعه، وبعد محاكمات سريعة حكم عليهم بالإعدام من دون معارضة تذكر من قبل أي من القوى السياسية الإيرانية، سواء من داخل المؤسسة الدينية أم من خارجها. ما يهمنا في هذا الإطار هي أفكار نواب صفوي التي سجلها في كتابه **برنامج الثورة**.

تضمنت هذه الوثيقة وصفاً كاملاً لما يجب أن تكون عليه المؤسسات والعلاقات داخل المجتمع الإسلامي. تجدر بنا ملاحظة أن صفوي ليس مفكراً أو فقيهاً، فتدريبه وخلفيته لم يمكّناه من التعمق في الفقه الإسلامي. لقد قضى حوالى عام أو عام ونصف في النجف في دراسات دينية بشكل غير متفرغ، أو في الأيديولوجيات العلمانية الأخرى كالماركسية والقومية والليبرالية(٧٣). كما أن برنامجه الثوري يفتقر إلى التماسك والاتساق، بل أحياناً لإمكانية التطبيق، ولكنه في التحليل الأخير يعكس نظرة مثالية معينة، كما سيتضح لاحقاً.

كان معيار صلاح وصلاحية النظام عند صفوي هو مدى تطابقه مع تعاليم الإسلام(٧٤). من ثم فإن برنامجه يمكن تقسيمه إلى عدد من الأبعاد التي ترسم شكل المجتمع الإسلامي:

أحد هذه الأبعاد هو البعد السياسي، حيث لم يختلف صفوي كثيراً مع التيار العام للفكر السياسي الإيراني في الأربعينيات. فهو لم يحبذ دولة ثيوقراطية، وإن دافع عن دولة تطبق شعائر وشريعة الإسلام بشكل كامل، فمسؤولية الحكومة الأساسية هي مراقبة التزام كل من المجتمع والأفراد بتعاليم وقوانين الإسلام، وهي في هذا الإطار ملزمة بتوفير فرص للعمل للفقراء والعاطلين.

---

(٧٣) Ali Rehnema and Farhad Noman, *The Secular Miracle: Religion, Politics and Economic Policy in Iran* (London: Zed Books, 1990), p. 75.

(٧٤) رصد نواب صفوي عدداً من المعايير لتقرير إسلامية الدولة من عدمها منها: تطبيق الشريعة بشكل كامل وتطبيق حدود القصاص، والإلغاء الفوري لكل القوانين غير الإسلامية التي أقرها البرلمان الإيراني وإلغاء التشريعات الوضعية والمنع الفوري للخمور والسجائر والقمار والدعارة والموسيقى والأفلام والنوادي الليلية وكذلك منع سفور النساء. انظر: المصدر نفسه، ص ٨١.

وينتخب أعضاء البرلمان من ضمن المسلمين الملتزمين، ومهمتهم الأساسية ليست التشريع، ولكن استنباط القوانين من الشريعة الإسلامية والتشاور حول أمور المسلمين. وتختص الوزارات بتنفيذ المهام الموكلة إليها في ضوء روح الإسلام. وتعتبر مسألة إحياء شعائر الإسلام من أهم وظائف الوزارات المختلفة، فكل وزارة يجب أن يوجد فيها مساجد لإقامة الصلوات في مواعيدها، وأن تلتزم بالفصل الكامل بين الجنسين. وقد طالب نواب صفوي بتطبيق واحد من أهم مبادئ الحكم الرشيد في العصر الحديث: المساواة القانونية. فقد اعتبر أن الجميع أمام القانون سواسية: «الشاه والوزراء وجامعو القمامة والقضاة ووزير الحربية، الجميع لا بد أن يعاملوا بشكل متساو أمام القانون». ولكن يجب أن نلاحظ أن صفوي لم يهاجم الملكية كشكل من أشكال الحكم، بل طالب الشاه بأن يحكم الجماهير بمنطق أبوي، ولا بد أن يضمن سعادتها، وأن يوفر الظروف التي تساعد على نشر التقوى والإيمان. من ثم فلم يهاجم نواب صفوي الشاه طالما كان الأخير على استعداد للقيام بدور الأب والقيام بحماية القيم الإسلامية والمظاهر الإسلامية كرفع «علم الإسلام الأخضر»، بحسب تعبيره إلى جانب العلم الإيراني في كافة المصالح الحكومية[٧٥].

أما بالنسبة إلى البعد الاقتصادي فقد اهتم نواب صفوي، على خلاف شريعتي والإمام الخميني، برسم تفاصيل أكثر لتنظيم المجتمع على المستوى الاقتصادي. فبينما تشابه مع الاثنين في إدانة كل من الرأسمالية والشيوعية، إلا أنه دفع التحليل لمستوى آخر حينما حاول رسم شكل للنظام الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، حيث يعيش الفقراء في هذا المجتمع جنباً إلى جنب مع الأغنياء من دون حقد. فالجميع يستطيعون سد احتياجاتهم من عملهم ومن الزكاة والصدقات التي يتطوع بتقديمها الأغنياء. وقد اعتبر صفوي أنه من الأفضل للمجتمع أن يعمل السواد الأعظم منه بالتجارة، ولكن في شكل مشروعات صغيرة غير احتكارية. فقد كان صفوي معجباً بالطريقة التي ينتظم بها عمل صغار التجار الإيرانيين في داخل البازار، ما جعله يطالب بأن يكون تنظيم الاقتصاد على مستوى الدولة شبيهاً به. من ناحية أخرى اعتبر صفوي أن هناك يداً خفية تقوم بمهمة تنظيم النشاط والتنافس الاقتصادي بشكل

---

(٧٥) Behdad, «Islamic Utopia in Pre-Revolutionary Iran: Navab Safavi and Fedaien Islam,» pp. 55-56.

جيد، ولكن يجب على الحكومة أن تقوم بواجبها الأساسي الذي يتمثل في إنشاء المؤسسات الإسلامية ومنع الغش وتوفير العمل للفقراء. وإن كان يفضل في معظم الأحوال العمل الحر على حساب العمل بأجر لصالح الغير. ويجب أن تكفي المرتبات التي تدفعها الحكومة للموظفين حاجياتهم الأساسية، وفي حال العجز فللموظف المدني أن يتلقى مساعدة من صندوق خيري ينشأ في كل وزارة لسد هذا العجز، ويكون تمويل الصندوق من تبرعات الأشخاص بالإضافة إلى الزكاة التي تصبح إجبارية ويتم جمعها تحت إشراف المرجع الأعلى[٧٦].

وعلى الرغم من هذه الأفكار فإنه لا يمكن القول إن صفوي جاء بتفكير ثوري حول الأوضاع الاقتصادية في إيران في تلك الفترة، فهو لم يقترح جديداً بشأن الفلاحين، وبخاصة في ما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية أو برامج الإصلاح الزراعي، اللهم بضعة اقتراحات تتعلق بنظام الري أو بضرورة تشجيع التعليم في المناطق الريفية[٧٧].

وقد أعطى نواب صفوي اهتماماً أكبر بالبعد الاجتماعي، حيث رأى أن المفاسد الأخلاقية تشكل الخطر الأكبر الذي يهدد إيران وشعبها المسلم يتمثل في المصدر الأول للخطر وهن النساء اللاتي يجب أن يفصل بينهن وبين الرجال بشكل كامل، فيجب أن يعملن في مصانع ومكاتب خاصة بهن وأن تكون الرئيسات من النساء. في الوقت نفسه شجع صفوي التزام المرأة بالدور التقليدي لها «إدارة العائلة» الذي اعتبره أفضل من ظهورها في المجتمعات بملابس لا تتناسب مع التقاليد الإسلامية. من ثم دافع صفوي عن الحجاب باعتباره من أهم الأمور التي تحمي المجتمع الإسلامي من الغواية التي تتسبب فيها النساء، بالإضافة إلى هذا يتكفل حق الرجل في الارتباط بأي عدد من النساء من خلال زواج المتعة، يتكفل هذا الحق بالقضاء على ما تبقى من مصادر للفتنة تتسبب فيها النساء. ويبدو هذا الأمر على النقيض من موقف شريعتي مثلاً، الذي وإن هاجم محاولات تغريب المرأة الإيرانية عن نفسها وذاتها الحقيقية، إلا أنه لم ينظر إلى المسألة من زاوية حسية جسدية، وإنما من ناحية خطورة هذا على الدور الحقيقي للمرأة

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

الإيرانية المسلمة في حفظ ذاكرة الأمة وتربية النشء بشكل ثوري يتناسب مع حقيقة الإسلام. وهنا تظهر أهمية ملاحظة الخلفية التعليمية وعمقها بين الاثنين في عمق الحلول التي اقترحاها وجدارتها.

هاجم صفوي الجرائم الأخلاقية وشرب الخمر باعتبارهما من أكبر الكبائر، وطالب الحكومة بتحمل مسؤوليتها في منع هذه الممارسات ومعاقبة مرتكبيها، حتى إن مطالب «فدائيان إسلام» إبان أزمة تأميم النفط الإيراني تلخصت في ثلاث نقاط؛ **الأولى** إغلاق المحلات التي تبيع الخمر. **والثانية والثالثة** تتعلقان بفرض الحجاب على النساء، وطردهن من مكاتب الحكومة(٧٨).

وحلم صفوي بمجتمع مثالي يقوم على الالتزام الكامل والحرفي بما رآه هو ترجمة للإسلام، وفي الوقت الذي آمن فيه بضرورة استخدام العنف لتغيير المجتمع، وقام مع جماعته بالعديد من الاغتيالات السياسية، إلا أنه اعتبر المجتمع الإسلامي المثالي قائماً على أسس التقوى الذاتية، ما يجعل الإيرانيين ينخرطون في السعي لتأمين حاجياتهم وحاجيات عائلاتهم، وليس في الرشوة والفساد. فالسبيل الوحيد لإنقاذ إيران هو في الالتزام بالقانون الإسلامي وبالتعليم الإسلامي.

ومن أجل السعي لإنشاء هذا المجتمع الإسلامي لم يغفل صفوي أهمية التعليم الذي طالب بأن يكون إجبارياً ولمدة خمس سنوات. وسيهتم التعليم الثانوي الاختياري بمواد مثل الفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية والرياضيات والمواد الأخرى المفيدة للمجتمع، مع ضرورة مراعاة أن يتم الفصل بين الجنسين على مستوى التلاميذ وطواقم التدريس. ويكون اليوم الدراسي مقسماً بين الدروس العلمية والصلاة والدروس الدينية وباقي الوقت يجب أن يقضيه الشباب في داخل العائلة، حيث رأى أن الأوقات التي لا يتم ملؤها بهذه الأنشطة المفيدة تحمل بذور الخطر على المجتمع الذي يبدأ أفراده في إثارة القضايا والمشاكل غير الإسلامية، من ثم فهناك ضرورة عملية لشغل

---

(٧٨) من المهم هنا أن نلاحظ الظرف التاريخي السياسي والاجتماعي الذي جاء فيه نواب صفوي. ففي تلك الفترة كانت سياسات الشاه الأب في تغريب المجتمع الإيراني قد بدأت تؤتي ثمارها، وبخاصة في ما يتعلق بالنساء وقرار منع حجابهن الذي صدر في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين.

أوقات فراغ الجماهير في أنشطة إسلامية حتى يتحقق توافق المجتمع مع تعاليم الدين[٧٩].

الشق الثاني من الإصلاح الثقافي يتعلق بإصلاح المؤسسة الدينية من الداخل، فيجب على مراجع التقليد أن يقوموا بتطهير الحوزة العلمية من الدخلاء غير المؤهلين لتأدية دور العلماء، كذلك يجب أن تراجع المقررات الدراسية وأن يتم تقسيم الطلاب داخلياً بحسب التخصصات[٨٠].

مراقبة الخطباء والوعاظ هي جانب مهم من العملية التعليمية والعملية داخل المؤسسة الدينية، ويجب أن تناط بمشرفين أكفاء من داخل المؤسسة يراقبون أداء الوعاظ ويصدرون التصاريح الخاصة بارتداء زي العلماء لأولئك الأكفاء والمؤهلين لذلك، حتى «لا يسمح لمن يفتقد المؤهلات الأخلاقية والعلمية أن يرتدي هذا الزي الشريف، كما يخلع من أولئك الذين افتقدوا المؤهلات المطلوبة»[٨١]. من ناحية أخرى طالب صفوي بضرورة تأسيس جهاز خاص يتم من خلاله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكرات العامة، وذلك بشكل اجتماعي عام وليس فردياً. في هذا الإطار اهتم صفوي أيضاً بالمطبوعات التي يجب أن تعتني بالشؤون الإسلامية والقضايا التي تهم المسلمين. المهم في مشروعه لإصلاح المؤسسة الدينية هو مطالبته بوجوب دور رقابي على كافة جوانب المؤسسة التعليمية والمالية وحتى القائمين عليها، بالإضافة إلى ضرورة أن تخصص الحكومة قوة تنفيذية تحت تصرف الحوزة العلمية حتى تستطيع تنفيذ قراراتها وإصلاحاتها[٨٢].

في مقابل هذا الجهد الفكري الذي قام به نواب صفوي، فقد شابت تحالفات صفوي الحركية تذبذبات كثيرة. ففي مرحلة تاريخية معينة هاجم النظام السياسي الحاكم، وتحالف مع قوة المعارضة إبان أزمة النفط، بالإضافة إلى عمليات الاغتيال السياسي التي قام بها ضد رموز النظام، وفي

---

(٧٩) Rehnema and Noman, *The Secular Miracle: Religion, Politics and Economic Policy in Iran*, pp. 79-80.

(٨٠) مجتبي نواب صفوي، «المؤسسة العلمائية (الحوزة العلمية)،» **قضايا إسلامية**، العدد ٤ (١٩٩٧)، ص ٤٠٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

(٨٢) ضياء عبد الصاحب، «الحكومة والمجتمع للشهيد نواب صفوي: نص تأسيسي مبكر في الفكر السياسي،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٥٦٤.

مرحلة ثانية تحالف مع النظام السياسي، وهو ما يحتاج لبعض التوضيح[(٨٣)].

شهد نواب صفوي أزمة مصدق مع تأميم النفط وما صاحب ذلك من تحالف مصدق مع آية الله كاشاني، وخروج الشاه في إجازة مفتوحة إلى روما. وقد أشير في موضع سابق إلى مطالب حركة «فدائيان إسلام» خلال تلك الأزمة، والتي كانت مطالب أخلاقية بالأساس. وقد أدت تطورات هذه الأزمة إلى انكسار التحالف بين مصدق وآية الله كاشاني مع ازدياد ميل الأول إلى إطلاق يد حزب توده الشيوعي في الحياة السياسية الإيرانية. هذا الأمر أدى إلى انقلاب آية الله كاشاني على مصدق ومساندته في ما بعد للانقلاب الذي نظمته القوى المعادية لمصدق، وانتهت الأزمة بعد ذلك بعودة الشاه إلى إيران وسجن مصدق. وبما أن نواب صفوي كان يحكم على الأشخاص والسياسات من منظاره الإسلامي، كان من الطبيعي أن ينحاز إلى آية الله كاشاني وأن يعارض مصدق ونفوذ حزب توده الشيوعي. بل تذكر بعض المصادر أنه أصدر بياناً يحتفل فيه بسقوط مصدق، ويحذر من الخطر الشيوعي الذي كان لا بد أن ينتشر في حال استمرار مصدق في الحكم.

هذا الموقف المعادي لحركة مصدق ونفوذ الاتحاد السوفياتي داخل إيران، كان لا بد أن يقابل برد فعل استيعابي من جانب النظام السياسي. ففي السنوات التالية تمتع صفوي بعلاقات قوية مع البلاط الملكي ورئيس الوزراء آنذاك الجنرال زاهدي. وعلى الرغم من سمعة الأخير في قمع المعارضين، إلا أن نواب صفوي كانت لديه آمال في أن يحدث تحولاً داخل النظام السياسي نحو مزيد من تطبيق الشريعة الإسلامية في سلوك البلاط وقوانينه. وكما سبق القول فإن صفوي لم يكن معارضاً للملكية كشكل من أشكال الحكم طالما التزمت بالإسلام، من ثم فلم ييأس صفوي من مخاطبة الشاه بضرورة الالتزام بالشريعة الإسلامية.

وقد حاول النظام السياسي ممثلاً بالشاه ورئيس الوزراء إغراء صفوي

---

(٨٣) هناك العديد من محاولات الاغتيال الفاشلة والناجحة التي قام بها أفراد ينتمون إلى حركة «فدائيان إسلام». من أشهر هذه العمليات محاولة صفوي نفسه اغتيال أحمد كسروي ومحاولة خليل طهماسبي الناجحة لاغتيال رئيس الوزراء علي رازمارا في عام ١٩٤٩. والمحاولة الأخيرة التي قبض بعدها على صفوي وعدد من أتباعه عقب محاولة مظفر ذو القدر اغتيال حسين علاء أحد رجال البلاط. لمزيد من التفاصيل، انظر: Behdad, «Islamic Utopia in Pre-Revolutionary Iran: Navab Safavi and Fedaien Islam,» pp. 44-51.

ببعض المناصب والمزايا على رغم من أنه لم يكن مستعداً للالتزام بالشريعة بالشكل الذي كان يطالب به نواب صفوي، من ثم قام الشاه بإيفاد صفوي في عام ١٩٥٤ إلى الأردن لحضور المؤتمر الإسلامي ممثلاً عن النظام الإيراني[٨٤]، إلا أن هذا الوفاق بين النظام السياسي ونواب صفوي لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما اكتشف صفوي زيف التوجهات الإسلامية للنظام، وأكد هذا الاعتقاد توجه نظام الشاه لعقد حلف بغداد، وهو الحلف الذي كان معروفاً بتوجهه غرباً مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. من ثم فقد قام أحد أعضاء حركة «فدائيان إسلام»، وبعد هدوء نسبي للحركة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ بمحاولة فاشلة لاغتيال حسين علاء، أحد رجال الشاه. وقد قبض على صفوي ومنفذ العملية وآخرين وبعد محاكمة سريعة حكم على صفوي بالإعدام. ونفذ الحكم في نهاية عام ١٩٥٥ من دون اعتراض يذكر من المؤسسة الدينية، وعلى رأسها أية الله البرجوردي[٨٥]. وبهذا أسدل الستار على واحدة من أنشط الحركات المعارضة في فترة خمسينيات القرن العشرين.

السؤال هنا: ماذا عن العناصر الثلاثة للثورة في فكر نواب صفوي، العدو والبرنامج والقائد؟

العدو عند صفوي هو كل ما يختلف مع نظرته إلى الإسلام. فالمثقفون والمستغربون والفقهاء غير الثوريين، بالإضافة إلى رجال الحكم والطبقات الاجتماعية التي «لُوِثَت» بالأفكار الغربية البعيدة عن الإسلام، جميع هؤلاء أعداء نواب صفوي وتجب محاربتهم. الملكية في حد ذاتها ليست عدواً، ولكن إذا ابتعدت عن صورة الإسلام كما رسمها صفوي فإنها تصبح كذلك. النساء أيضاً، وبشكل ما، هن عدو. فهن مصدر الشرور والغواية في المجتمع الإيراني، وكثيراً ما هاجم أشكال الحياة التي تبنتها أعداد متزايدة من النساء في إيران في تلك الفترة.

الآخر أيضاً هو عدو، هذا الآخر المتمثل بالغرب لا يتأسس العداء معه

---

(٨٤) يذكر كاتب السيرة الذاتية لصفوي حسين كوشنيات أنه عرض عليه منصب وزير التعليم وأمانة أوقاف الإمام الرضا، بل وحتى إمكانية الترشح للمجلس النيابي عن دائرة قم، انظر: المصدر نفسه، ص ٥١.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥١.

على أساس اقتصادي، ولكن على اعتبارات أخلاقية عقائدية بالدرجة الأولى، ومن ثم فإن من الأفضل تجنب أو تقليل الاحتكاك معه حتى على المستوى الثقافي الاجتماعي أو التعليمي. الدول الإسلامية يجب أن يتحالف بعضها مع بعض لحماية نفسها أولاً ثم للتعاون في ما بينها لنشر الإسلام. هذه الدول بدلاً من أن تتحالف عسكرياً مع قوى الغرب غير الإسلامية، من الأجدى أن تتعاون مع بعضها في إنشاء تحالف عسكري «لا شرقي ولا غربي»(٨٦).

البرنامج بطبيعة الحال، وكما اتضح من السطور السابقة هو الإسلام وشريعته، ولكن تجب ملاحظة أن إسلام نواب صفوي هو صورة معينة مرتبطة بخلفيته التعليمية والاجتماعية والحركية. وكما ذكر في موضع سابق، فإن صفوي لم ينته من دراسته في العلوم الدينية، ومن ثم فإن هناك تركيزاً كبيراً من ناحيته على النواحي الشكلية، كالالتزام بالحجاب والزيَ الإسلامي، ومراعاة أوقات الصلاة وأماكنها في الأماكن العامة والوزارات، ورفع راية الإسلام الخضراء إلى جانب علم إيران، إلى غيرها من النواحي السلوكية، في حين أنه لم يهتم كشريعتي بإعادة تفسير ظواهر وقيم شيعية إسلامية تم استخدامها لسنوات طوال في تسكين وعدم تثوير الجماهير الإسلامية، بل إنه أختلف مع أفكار الإمام الخميني الذي اهتم بشكل مكثف بإعادة إحياء الأفكار الخاصة بالولاية العامة للفقهاء، وبتفعيل دورهم الحركي في التغيير الثوري.

وقود حركة صفوي هم أولئك الذين لم تفسدهم مظاهر الحياة الغربية، أطهر الفئات الاجتماعية، الفلاحون والفقراء الذين لم يتعرضوا لإغراءات وغوايات الحياة الحديثة(٨٧) وعلى عكس شريعتي والخميني اللذين كانت لديهما فكرة شبه متكاملة عمن يمكن أن يقود حركة التغيير، فإن صفوي لم يشر إلى هذا بحسب ما توافر لدينا من مصادر. ولكن مع هذا فإننا يمكننا أن نستنتج أنه لم يمانع في أن يتم التغيير من الداخل، بمعنى أن يتولى الشاه في حال التزامه بالإسلام مهمة قيادة المجتمع. أما العلماء فيجب عليهم ممارسة دور رقابي على أداء مؤسسات وقطاعات المجتمع كافة، ولكن لا توجد إشارة على انفرادهم بعملية التغيير أو الحكم. يؤكد هذا الاستنتاج العلاقة التي

---

(٨٦) Rehnema and Noman, *The Secular Miracle: Religion, Politics and Economic Policy in Iran*, pp. 84-85.

(٨٧) لمزيد من التفاصيل حول الأصول الاجتماعية والطبقية لمؤيدي صفوي، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٩١.

ربطت بين صفوي والشاه عقب أزمة مصدق والتي سبقت مناقشتها في صفحات سابقة.

الملاحظة الأخيرة بهذا الصدد تتعلق بمسألة الدولة في فكر نواب صفوي، فكتيبه المعنون **برنامج الثورة والنصوص القصيرة** التي قام بكتاباتها، إنما في حقيقة الأمر تتعلق بمؤسسات الدولة والصورة المثلى التي يجب أن تكون عليها انطلاقاً من توافقها مع الإسلام، ومن ثم فإن جوهر فكر صفوي هو الدولة، وإن تبنّى طريق العنف وصولاً إليها. وهو بذلك يختلف عن الإمام الخميني، وعن علي شريعتي وآية الله طالقاني الذين انشغلوا أكثر بفكرة الثورة حتى تبدو الدولة ظاهرة غريبة عنهم انشغل بها مفكرون آخرون عاصروا تطورها، والقضايا التي ثارت من حولها.

ثالثاً: مفكرو الدولة

ونقصد بهذا التعبير المفكرين والمثقفين الإيرانيين الذين عاصروا دولة النظام الجديد الذي نجح في ثورته وبدأ يحاول تدعيم أسس جديدة للتفاعل داخل المجتمع على كل المستويات القانونية والحياتية. من ثم سيتم التركيز على كل من الرئيس خاتمي وعبد الكريم سروش.

حظي خاتمي باهتمام كبير من وسائل الإعلام والمراقبين منذ توليه الرئاسة في عام ١٩٩٧، واعتبر بعضهم أن توليه مقدمة لتحول دراماتيكي في السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية، وتمهيداً لمزيد من الديمقراطية والليبرالية وانحسار لسيطرة الفقهاء على النظام الإيراني. هذه التوقعات ـ وإن لم تصدق ـ إلا أنه لا يمكننا إهمال التأثير الذي أحدثته أفكار خاتمي في إيران من أكثر من ناحية، فقد أشر عهد خاتمي لمرحلة جديدة من الانفتاح الاجتماعي في مجال الحريات بعد أن ظل المجتمع منغلقاً طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات. وهو الأمر الذي ترجم نفسه في الشعبية الطاغية التي تمتع بها بين أوساط الشباب والنساء. ومن ناحية ثانية، فإن خاتمي، الذي بدأ حياته العملية من خلال إسهاماته في مجال الفكر، لديه العديد من الكتابات حول العلاقة بين الدين والحرية والدين والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مقولاته الأشهر حول حوار الحضارات. هذه الكتابات يمكننا اعتبارها بمثابة الفتيل الذي أطلق العديد من الكتابات حول الموضوعات نفسها وغيرها من القضايا التي لم يكن من المسموح تناولها، وإن كانت متداولة بشكل غير

معلن منذ أن انتهت حرب العراق. كذلك يمثل خاتمي حالة التداخل بين المؤسسة الدينية ومن هم خارجها، فهو السيد المتحدر من نسل الأشراف، والمعمم المنتمي تعليماً وثقافة إلى التعليم الديني التقليدي، ومن ناحية أخرى حصل على التعليم المدني في مجال علوم الاجتماع والفلسفة، وعاش في الغرب فترة طويلة بصفته مديراً للمركز الإسلامي في هامبورغ بألمانيا، ما أتاح له التعرض للأفكار والحضارة الغربية. السيد خاتمي، والذي أصبح بالفعل آخر رئيس معمم للجمهورية الإسلامية الإيرانية(٨٨)، أتاحت له خلفيته التعليمية الفلسفية تحليل الواقع السياسي الإيراني ومحاولة التعامل مع المشكلات الناتجة من تفاعلات السياسة اليومية، ومن ثم حول صياغة مجموعة من الأفكار في إطار الدولة الإسلامية تتمكن من مواجهة المشكلات والتحديات الجديدة، كما سيتضح في حينه.

أما المفكر الأخير في هذا الجزء فهو سروش، فتبدو أهميته من التحدي الذي يمثله للعلاقة الوثيقة بين الدين والسياسة، وهو ما حاولت الدولة الإيرانية مأسسته من خلال مبدأ ولاية الفقيه المنصوص عليها في الدستور الإيراني. سروش يمثل تياراً بدأ من داخل الثورة، كما سيتضح في الصفحات التالية، وتغير موقفه من الثورة من ابن لها ومدافع عن توجهها الأيديولوجي ضد الأفكار الماركسية، والتي اعتبرها أفكاراً جامدة لا تتناسب مع العصر الحديث، تحول بعدها نتيجة لعدد من الظروف إلى أن يكون من أكبر منتقدي دور الفقهاء السياسي، ومطالباً بتدعيم مناخ الحريات وحقوق الإنسان، انطلاقاً من عدم تعارض هذه الحقوق الإنسانية مع الدين الإسلامي. بطبيعة الحال لا يمكننا أن نقول إن أفكار سروش أحدثت أثراً مماثلاً لما أحدثته أفكار شريعتي أو الإمام الخميني أو آية الله طالقاني أو خاتمي. فقد مكن الظرف التاريخي الذي عاش فيه كل منهم من جذب قطاعات عريضة مؤيدة لأفكاره، وهو الأمر الذي لم

---

(٨٨) هذا التعبير استخدمه محمد صادق الحسيني في لقاء معه أجرته الباحثة في طهران أثناء انعقاد ندوة تطوير العلاقات العربية الإيرانية المقامة بالتعاون بين مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ووزارة الخارجية الإيرانية في [كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢]. وبطبيعة الحال لا يمكن قبوله على إطلاقه، فالمعركة الانتخابية لعام ٢٠٠٥ شهدت احتمالات عودة الشيخ الرئيس (رفسنجاني) والذي خاض جولة الإعادة ضد أحمدي نجاد والتي فاز فيها الأخير. كما أن تاريخ الحركات الوطنية الإيرانية والذي سبقت الإشارة إليه في مواضع سابقة يوضح وجود درجة من تأثير رجال الدين في المجال العام، وهو الأمر الذي تعزز بعد نجاح الثورة في عام ١٩٧٩ بما يعني عدم إمكانية نفي أن يصل إلى منصب الرئاسة في إيران رئيس معمم.

يتوافر لسروش. وعلى صعيد آخر، لا يمكننا إنكار الاثر السلبي الذي أحدثته حالة التشرذم التي عاناها التيار الإصلاحي (وهو التيار الأكبر الذي ينتمي إليه سروش، على انتشار أفكاره، وكذلك التعقب والمنع الذي مورس ضده من جانب التيار المحافظ، وهو الأمر الذي سيناقش في حينه.

١ ـ السيد محمد خاتمي

ولد السيد محمد خاتمي في عام ١٩٤٢ لأسرة معروفة بالتدين والورع الشديد. والده هو آيه الله خاتمي الذي عرف في مدينه أردكان بمحافظة يزد بالتقوى والاجتهاد. وقد أمضى السيد محمد خاتمي سنوات التعليم الأولى في أردكان التي رحل عنها في سن التاسعة عشرة إلى قم لاستكمال مراحل التعليم الديني بها. في عام ١٩٦٥ توجه السيد خاتمي إلى أصفهان ليلتحق بالجامعة لدراسة الفلسفة، واستكمل دراساته العليا بجامعة طهران ليعود بعدها إلى قم لاستكمال الدراسات العليا في العلوم الدينية، وهناك كانت بدايات الاشتراك في العمل السياسي.

يرتبط اسم السيد محمد خاتمي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ سنواتها الأولى؛ فقد اختير في عام ١٩٧٨ ليرأس المركز الإسلامي بمدينه هامبورغ الألمانية، وفي عام ١٩٨٢ شغل منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي حتى عام ١٩٩٢ حينما استقال[٨٩]. واختاره الرئيس رفسنجاني ليكون مديراً للمكتبة الوطنية في إيران، وهو المنصب الذي ظل فيه حتى عام ١٩٩٧، بالإضافة إلى هذا فقد شغل السيد خاتمي منصب عضو مجلس الثورة الثقافية، وتولى مسؤولية الدعاية الحربية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. وعلى الرغم من الشكل التقليدي في ملبسه، حيث يرتدي العباءة المميزة لرجال الدين والعمامة السوداء المميزة للسادة الأشراف، إلا أن أفكاره على كل من المستوى الاجتماعي والسياسي تعد متقدمة للغاية، وقد أثارت العديد من السجالات بين مختلف القوى السياسية داخل إيران، سواء إبان توليه حقيبة الثقافة والإرشاد أم في أثناء فترتي رئاسته.

---

(٨٩) انظر نص استقالة خاتمي المقدمة إلى الرئيس رفسنجاني في: محمد صادق الحسيني، **إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان** (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢١ ـ ٢٦.

وقد مكّنت الخلفية الاجتماعية والتعليمية للسيد محمد خاتمي من إنتاج عدد من الكتابات ذات الطابع الفلسفي عن الدين والحريات والسياسة والحوار بين الحضارات في مواجهة فكرة الصراع بين الحضارات التي طرحها المفكر الأمريكي صموئيل هانتنغتون في تسعينيات القرن العشرين. من ناحية أخرى فإن خاتمي عاصر وعمل من خلال أجهزة الدولة، سواء خلال عمله كوزير أم مستشار للرئيس أم مدير للمكتبة الوطنية أم حتى خلال مسؤوليته عن الدعاية خلال سنوات الحرب مع العراق. ومن ثم فقد دارت أفكاره الأساسية والتي سبقت الإشارة إليها من خلال مظلة الدولة التي تعامل معها بأدوات فلسفية وتحليلية. وبعبارة أخرى، يُعدّ خاتمي من مفكري الدولة باقتدار؛ فكما سيتضح من خلال الصفحات القليلة القادمة، إنه تقبّل الأساس القانوني الذي تنبني عليه الدولة، ويشكل دعائم شرعيتها (فكرة ولاية الفقيه) وتقبّل الدور الذي يقوم به الفقهاء في الحياة السياسية الإيرانية، وما أراد تحقيقه من خلال كتاباته وخطبه كان كما يعلن دائماً الحفاظ على الدستور والقانون. ومن ثم، فإنه حاول رسم حدود العلاقة بين الدين والحرية كمقدمة للحديث عن الإصلاح، والذي هو بالنسبة إليه إعادة ضبط العلاقة بين مختلف القوى والفئات الاجتماعية في إيران وفقاً للدستور، كما حاول نقل حدود الإصلاح إلى المجال الخارجي من خلال تبنّي حوار الحضارات، وهو ما سيتضح تالياً.

أشار العديد من الكتاب في داخل إيران وخارجها إلى خاتمي على أنه «الأفندي المعمم» في تلميح للمصدرين المتناقضين اللذين يحملهما شكل خاتمي وأفكاره. فلباسه التقليدي الذي يرمز إلى المؤسسة الدينية وإلى نسبه الشريف يتناقض شكلياً مع أفكاره عن الحريات والانفتاح، وهو عين الأمر الذي أراد خاتمي تحقيق التصالح بينهما.

اعترف خاتمي بالدور المحوري الذي يقوم به الدين في حياة المجتمعات والمجتمع الإيراني بشكل خاص، وأدرك أن جوهر المشكلات التي يعاني منها النظام السياسي الإيراني تتمحور حول التوفيق بين مبدأين أقرهما الدستور الإيراني، ويشكلان وجهي عملة الدين والحريات: ولاية الفقيه وسيادة الأمة. ففي الوقت الذي حرص فيه خاتمي دائماً على تأكيد التزامه بمبدأ ولاية الفقيه بالشكل المذكور في الدستور، فإنه حرص في الوقت نفسه على تأكيد أن «الحكومة أمر مفوض للناس، والدين قد رسم القواعد الكلية والضوابط

العامة للنظام السياسي»[٩٠]. هذا النظام السياسي المطبق في النظام الإيراني يقوم على تأسيس نظرية ولاية الفقيه من خلال الدستور الذي ضمن استمرارها وعدم تحولها إلى تراث مهجور؛ فكأن خاتمي من خلال تأكيده على علاقة الدستور باستمرار وبقاء نظرية ولاية الفقيه يعيد التركيز إلى المصدر القانوني الذي تقوم عليه شرعية الدولة، ما يضمن شرعية الدولة واستقرارها بالنسبة لخاتمي هو الديمقراطية التي تكفل حق المواطنين في الاشتراك في تقرير مصائرهم، وتضمن حرياتهم السياسية بأشكالها المختلفة من حريات التعبير والفكر والعقيدة والأهم حرية مساءلة الحكومة ومحاسبتها، وهي الحقوق التي لا تتعارض مع فهمه للدين. ففي خطاب له بعد انتخابه لفترة الرئاسة الأولى صرح خاتمي: «البعض يريد إيجاد تعارض بين الدين والحريات من خلال الإيحاء بأن الحريات تعني الفلتان والتسيب، ولما كان شعبنا متديناً بطبيعته، فإن النتيجة أن الحريات ستقمع. وأنا أقولها بصراحة بأن وضع الدين بوجه الحريات خسارة للدين والحريات معاً، وخدمة الدين هي أن نقول ونعتقد بأن الحريات والدين متلازمان»[٩١].

ركز خاتمي على أن فهم الدين هو مسألة نسبية ومرتبطة بالظرف التاريخي والزمني، لذا يقدم إجاباته عن العلاقة بين الدين والديمقراطية والدين والحريات بتساؤل حول أي إسلام نتحدث؟ هل هو إسلام الغزالي أم إسلام الشيعة أم إسلام المعتزلة؟ فالإنسان الموجود في هذا العالم «موجود تاريخي، وأسير الزمان والمكان، وقابل للتحول والتغير»، ومن ثم فإن معرفته ضئيلة ومتغيرة ونسبية وقابلة للخطأ[٩٢]. قبول هذا المنطق يجعلنا نصل مع خاتمي إلى النتيجة المنطقية القائلة إن المشكلة الأساسية في الفكر الديني المعاصر هي في اعتقاد بعضهم بقدسية تفسيرهم للدين بما يؤدي إلى نوع من

---

(٩٠) انظر الحوار الذي أجري مع محمد خاتمي بعنوان: «الدين والديمقراطية: أسئلة الواقع في الدولة الدينية،» **المنطلق** (بيروت)، العدد ١١٥ (صيف ١٩٩٦)، وأعيد نشره في: محمد خاتمي، **مطالعات في الدين والإسلام والعصر**، ط ٢ (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨)، ص ٨٥.

(٩١) محمد صادق الحسيني، **الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٩)، ص ١٨، و Amin Saikal, «Democracy and Peace in Iran and Iraq,» in: Amin Saikal and Albrecht Schnable, eds., *Democratization in the Middle East: Experiences, Struggles and Challenges* (Tokyo: United Nations University Press, 2003), pp. 173-174.

(٩٢) انظر: محمد خاتمي: «التدين في عالم اليوم،» (محاضرة ألقيت في دار الندوة، بيروت، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، و**مطالعات في الدين والإسلام والعصر**، ص ١٨ ـ ١٩.

الاستبداد الفكري الذي هو في حقيقة الأمر مقدمة للاستبداد السياسي.

يشدد خاتمي على ضرورة أن تتعدد الأصوات في داخل المجتمع الواحد، حيث إن أسوأ المجتمعات هي مجتمعات الصوت الواحد الذي يحاول فرض رؤيته على الآخرين باسم الدين. ويحاول خاتمي الغوص في أعماق الخبرة الفكرية الإسلامية للبحث عن أصول هذا الاستبداد وكيف يؤثر في مسيرة تقدم المجتمع الإيراني المبتلى بالاستبداد وبتآمر القوى العالمية المهيمنة[٩٣]. آفة المجتمع المعاصر هي نتيجة لتحالف المتدينين المتحجرين والمثقفين اللادينيين. وبينما يستعين خاتمي بالخطاب الخميني في هجومه على المتدينين المتحجرين في إشارة لا تخفى لاستقوائه بزعيم الثورة في وجه منتقديه من داخل التيار الديني يهاجم من ناحية أخرى من اعتبرهم أعواناً للاستعمار ومتحالفين مع توجهات الحكومة المستبدة البائدة والمتعاونة مع الحليف الأجنبي. فالمثقف اللاديني يفتقر إلى القاعدة وإلى المكانة في قلوب الناس، ولا يتجاوز تأثيره حدود المقاهي التي كان هؤلاء المثقفون يقيمون فيها ندواتهم وأمسياتهم، وهم في الحقيقة إنما يشنون حرباً على «ثقافة شعبنا الأصيلة، ودينه وحريته..» ويقدمون جسراً تنفذ منه الأعداء إلى المجتمع[٩٤].

يبدو من التتبع التاريخي لأفكار خاتمي أن الخبرة السياسية التي ارتبطت بتجربة الدولة وبخبرته كأحد المسؤولين عن تنفيذ سياسات ترسم من خلال منصب المرشد الأعلى الذي يقرر الخطوط العامة لسياسة الدولة، أن خاتمي قرر استخدام سلاح الفكر والقانون للرد على منتقديه والمعترضين على توجهه الانفتاحي في السياسات الثقافية.

أما عندما تحول السيد خاتمي لمنصب رئيس الجمهورية فقد بات الوقت مناسباً لمناقشة أفكار تتعلق بوظائف الدولة في مرحلة ما بعد الحرب، وبخاصة القضايا المتعلقة بالتنمية والعلاقة مع الغرب. فالرئيس الذي أصبح مسؤولاً عن توفير الاحتياجات الاقتصادية اليومية لمواطنيه تحول إلى التركيز

---

(٩٣) محمد خاتمي، «جدلية الاستبداد والحرية في المسار السياسي: إيران نموذجاً،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٥١٠ ـ ٥٢٤.

(٩٤) محمد خاتمي، **بيم موج: المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨)، ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

بشكل أكبر على تكييف العلاقة بين مراكز صنع القرار الإيراني بالشكل الذي يسمح له بتنفيذ أجندته الانتخابية. ومن ثم اختلط الفكر بالممارسة، واصطبغ فكر الرئيس خاتمي بالدفاع عن مقولاته النظرية الداعمة لفكرة الحريات والقانون والمجتمع المدني.

إن الدين الذي استخدم من قبل الجماعة الثورية للهجوم على نظام الشاه، وكمصدر لشرعية الثورة ووقودها المحرك، حاول خاتمي أن يخلق منه قوة دافعة لاستمرار الدولة بما يحمله هذا من قيم استقرار وانفتاح على الآخر في الداخل والخارج. ينطلق خاتمي مما اعتبره الوجه الإيجابي للثورة، وهو جهد البناء لإقامة النظام الديني المعتمد على قدرة الإسلام على تحقيق الحرية والعدالة للبشرية. ففي مقابل الأيديولوجيات البشرية كالماركسية والليبرالية التي لم تستطع أيهما تحقيق التوازن بين العدالة والحرية بل أعلت من أحدهما على حساب الأخر يستطيع الإسلام ـ متمثلاً في الثورة الإسلامية في إيران وقوده الحالي ـ تحقيق هذا التوازن المفقود.

وقد فرضت تحديات ما بعد الحرب نفسها على الرئيس خاتمي الذي وجد نفسه يتعامل مع تركة اقتصادية ثقيلة حاول الرئيس رفسنجاني التعامل معها من خلال محاولة كسر عزلة إيران الدولية وتشجيع التعاملات الاقتصادية المالية مع الغرب. فالوضع الداخلي يمثل أزمة لا بد من مواجهتها حتى لا يتهدد النظام كله بالانفجار. وتتجاوز هذه الأزمة مجرد الأبعاد الاقتصادية لها، بل تعني بحسب تعبيره «إرساء خيارات جوهرية بعيدة الأمد وتحديد قاعدة النظام وقدراته. . . ينبغي لنا أن نحدد مفهوم الإنسان والشؤون الإنسانية ومكانتهما في النظام»[٩٥]. فقد تبنى الرئيس خاتمي مفهوم التنمية الشاملة والتي تعني بضرورة النهوض بالإنسان في كافة مجالاته الحياتية، والتركيز على الأبعاد الاجتماعية والسياسية من دون إهمال الأبعاد الروحية للمجتمع الإيراني. فمع الاعتراف بتجربة الغرب في مجالات التنمية فإنه لا ينبغي علينا الاستسلام للمعايير التي تم تبنيها في داخل هذه المجتمعات، فهناك العديد من المثالب التي شابت هذه التجربة. وقد ركز الرئيس خاتمي على البعد الفكري الفلسفي الذي قاد عمليات التنمية والحداثة في الغرب لينطلق منها لإثبات فشل هذه الأيديولوجيات الغربية (الماركسية والليبرالية)

---

(٩٥) المصدر نفسه، «تألق الفكر وأصالة الديانة،» ص ٤٢ ـ ٤٣.

في التعامل مع مشكلات مجتمعاتهم، وجدارة الحل الإسلامي الذي تطرحه الثورة الإسلامية. ويركز الرئيس خاتمي على الاتصال بين التنمية كسياسات والفكر المرتبط بها؛ حيث إن التنمية الشاملة لن تتحقق من دون وجود مشروع فكري وراءها يقوم على نظرة متجددة إلى التراث، ويضمن تجددها وقدرتها على مواجهة التحديات والمشكلات(٩٦).

يرى الرئيس خاتمي أن التراث قد ظُلم من قبل التيار الذي تبناه من دون نظرة ناقدة وفاحصة، كما ظُلم من قبل التيار الذي رفضه جملة وتفصيلاً لصالح قبول أفكار الغرب. وبينما تبدو أفكاره منفتحة على التيارات المختلفة في الداخل الإيراني إلا أننا يجب أن نلاحظ الإقصاء الذي مارسه الرئيس خاتمي ضد المثقفين اللادينيين الذين اعتبرهم معاونين للاستعمار، وجسراً يعبر من فوقه الغرب.

يمكننا أن نربط هذا الموقف من جانب الرئيس برغبته الدائمة في التأكيد في كل مناسبة على التزامه خط الإمام الخميني الذي اعتبره رائد الإحياء الإسلامي المعاصر وفي دعوته لأن يفَعّل دور المثقف الديني «الذي يشعر بالمسؤولية تجاه مصيره ويحترم عقله وحريته»(٩٧)، ومن ثم طالب بالإصلاح ورفعه شعاراً له خلال حملتيه الانتخابيتين ١٩٩٧ و٢٠٠١. لا يمكننا اعتبار هذا الشعار من جانب الرئيس خاتمي مجرد تكتيك انتخابي لكسب المعركة، ولكنه عكس قناعته الفكرية التي حاول تنفيذها وقت توليه وزارة الإرشاد الإسلامي، وكلفته هذه السياسات منصبه في ذاك الوقت(٩٨).

الإصلاح بالنسبة إلى الرئيس خاتمي كان يعني حماية الثورة الإسلامية في إيران في الداخل من خلال تصويب العلاقة بين الدين والحريات واحترام

---

(٩٦) محمد خاتمي، «التراث، الحداثة، التنمية،» في: خاتمي، **مطالعات في الدين والإسلام والعصر**، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٩٧) محمد خاتمي، «ثورتنا ومستقبل الإسلام،» في: خاتمي، **بيم موج: المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال**، ص ١٧٠.

(٩٨) أدت التجاذبات السياسية التي سادت عهد رفسنجاني إلى اتهام محمد خاتمي «بالليبرالية» واستقالته في نهاية الأمر، حول الصراع في داخل الحركة الإسلامية الإيرانية والتجاذبات المختلفة حول العديد من القضايا، انظر: باكينام الشرقاوي، «الحركة الإسلامية في إيران،» في: علا أبو زيد، محرر، **الحركات الإسلامية في آسيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٩.

الدستور والقانون، بالإضافة إلى تدعيم المجتمع المدني. في الوقت نفسه اعتبر الرئيس خاتمي أنه من المهم تحسين ملف الأداء الخارجي للجمهورية الإيرانية من أجل حماية النظام ومن ثم تبني «الحوار بين الحضارات».

يرى السيد خاتمي أنه يجب ألا نتعامل مع الغرب على أنه كتلة واحدة؛ فهناك فرق بين الغرب السياسي الذي يحاول فرض سيطرته وقيمه على العالم الشرقي وبين الغرب الفكري الذي هو نظام فكر وقيم لا بد من معرفتها والتعامل معها من منطق الندية. فبينما تظل العلاقة مع الغرب السياسي في الإطار الذي رسمه الخميني للتفاعل مع قوى الاستكبار، فإن صراعنا معه «صراع موت أو حياة، فالغرب في وجهه السياسي لا يريد لنا، ولا لأية أمة أخرى أن نحيا أحراراً مستقلين ممسكين بمقاليد مصيرنا»[٩٩]. لكن العلاقة مع الغرب الفكري هي الأكثر انفتاحاً، وهي المنطقة التي حاول من خلالها الرئيس خاتمي كسر محظورات الحوار مع الغرب، سواء بشكل عام أم حتى الحوار مع الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة الأمريكية).

فقد قام الرئيس محمد خاتمي بطرح رؤيته للحوار بين الحضارات في خطاب علني ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، والتي صاغ فيها فهمه للفكرة والأسس المعرفية والفلسفية لها. في هذا الإطار شدد الرئيس خاتمي على عدد من المفاهيم المركزية التي تكون الدعائم الرئيسة لهذا الحوار: المساواة والاستماع والأخلاق والتسامح والقانون.

يرى خاتمي أن الحوار لا يقوم إلا بافتراض المساواة بين أطرافه، فالإنسان حينما يقيم حواراً، فإنه في اللحظة ذاتها يعترف بأن الطرف الآخر في الحوار له الحقوق والإمكانات نفسها التي تمكّنه من تبادل الأفكار مع نظيره. الشق الآخر في عملية الحوار هو الاستماع الذي ليس هو السكوت؛ «فالاستماع ليس عملاً انفعالياً محضاً بل إنه نشاط معين، نشاط من شأنه أن يجعل المستمع ينفتح على الآفاق أو الألم الذي يخلقه أو يكشفه له القائل، فمن دون الاستماع الحقيقي يصبح أي حوار محكوماً بالفشل سلفاً»[١٠٠].

---

(٩٩) خاتمي، «ثورتنا ومستقبل الإسلام،» ص ١٥٥.

(١٠٠) من كلمة الرئيس محمد خاتمي حول حوار الحضارات والثقافات التي ألقيت في اليونسكو في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٩.

هذا الحوار لا يفترض انتصار جانب على آخر، أو إلغاء ثقافة لحساب ثقافة أخرى، بل على العكس يقوم على الاستفادة من الإمكانات التي تقدمها الثقافات المختلفة لبعضها. من أجل تحقيق هذا الهدف لا بد لنا من أن نعلي منظومة جديدة من قيم التعامل الدولي، من أهمها: التسامح، وقيم القانون، والأخلاق القائمة على «التواضع والوفاء بالعهد والمشاركة».

اختلف كثيرون حول مضمون الحوار بين الحضارات والهدف منه وجدية الرئيس الإيراني في تبني هذه الفكرة، فبينما رأى بعضهم أن إيران أطلقت هذه الدعوة على لسان رئيسها رغبة منها في كسر حلقة الحصار الدولي المفروض عليها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدايات الثورة، رأى آخرون أن هذه الدعوة ترتبط بشدة بصاحبها الذي جاء حاملاً معه رايات الانفتاح على الآخر (والآخر هنا هو الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص). فخاتمي وفقاً لهذه الرؤية يمتلك تصوراً فلسفياً وسياسياً للكون يختلف بشكل كبير عن النخبة التي حكمت إيران منذ نجاح الثورة في عام ١٩٧٩. هذا التصور يحمل، وفقاً لهذه الرؤية، إمكانات للتعامل والتعاون، بل أحياناً التنازل بين إيران التي ما عادت إيران الثورة والقوى الدولية التي ما عادت قوى الاستكبار.

السؤال هنا: أين تقف أفكار خاتمي حول الإصلاح والحوار مع الآخر سواء أكان كياناً حضارياً أم قوى مخالفة في التوجه على المستوى الداخلي من مسألتي الثورة والدولة. وبعبارة أخرى، فإن الإسهام الذي قدمه آباء الثورة الإيرانية على كل من المستوى النظري والعملي كان يصب بشكل أكبر في منطق الثورة، وهو أمر مفهوم في ظل الظرف السياسي الذي كانت تعيشه هذه القوى، والذي سبق التعرض له بالتفصيل.

لم يتميز عهد الرئيس رفسنجاني بقدر كبير من الجهد الفكري بقدر ما تميز بجهود على مستوى تجديد البنية التحتية وتوسعة المؤسسات وتدعيمها، بمعنى آخر؛ شكّل عهد الرئيس رفسنجاني انتقالاً إلى مزيد من الدولة، مروراً بطبيعة الحال بسمات المجتمع الانتقالي التي سبقت الإشارة إليها.

أما أهمية أفكار الرئيس خاتمي فتكمن في توفيرها الأجواء الفكرية والسياسية المناسبة لمناقشة العديد من الأفكار ذات العلاقة بمفاصل الدولة، والعلاقات والتفاعلات بين القوى السياسية المختلفة.

٢ ـ عبد الكريم سروش

عبد الكريم سروش هو الاسم المستعار للدكتور حسين دباغ الصيدلي، والحائز على دكتوراه الفلسفة في فلسفة العلم. تلقى عبد الكريم سروش تعليمه الأولي في المدرسة العلوية بطهران، وهي إحدى المدارس التي أنشأها رجال البازار الإيراني لكي تحقق الموازنة بين رغبتهم في أن يحصل أولادهم تعليماً دينياً تقليدياً في الوقت الذي يحصلون فيه تعليماً مدنياً حديثاً. درس سروش علوم الصيدلة، ثم سافر في بدايات السبعينيات إلى لندن للدراسة والحصول على درجة الدكتوراه. أثناء سنوات دراسته في الغرب بدأ نشاطه السياسي في إطار حركة الطلاب الإيرانيين المقيمين بالخارج، وسجل شهرته الأولى من خلال المناقشات التي كان يقضيها في رفض ونقض الفكر الماركسي ومعتنقيه من الحركة اليسارية الإيرانية في الخارج، كما أسس مع بعض الطلبة الأفارقة مكاناً لإلقاء المحاضرات والبحث أطلق عليه «إمام باره». واختار لنفسه اسم عبد الكريم سروش منذ ذلك الحين. في تلك السنوات ألف سروش أول كتبه **نقد التضاد الديالكتيكي** الذي ترجم إلى الفارسية، واستخدم من قبل التيارات الإسلامية في داخل طهران لمهاجمة التيارات الماركسية التي رأى فيها سروش جموداً أيديولوجياً غير مقبول. كما تأثر بالخطاب الذي تبناه علي شريعتي والداعي إلى إعادة قراءة التراث الشيعي بشكل يسمح بتسليط الضوء على المفاهيم التثويرية في مقابل التراث الأشهر الداعي إلى انتظار المهدي. وقد شكلت أفكار شريعتي حول إعادة الاقتراب من النص الديني ومحاولة تجديد فهمه أحد الحوافز التي شجعت سروش في اتخاذ خطه الفكري الذي سيتضح من خلال الصفحات القليلة القادمة.

عاد سروش إلى طهران عقب نجاح الثورة في بدايات عام ١٩٧٩ حيث أصبح عضواً في لجنة الثورة الثقافية الإسلامية بكلية المعلمين، ثم عُيّن من قبل الإمام الخميني عضواً في مجلس الثورة الثقافية الذي كلف بإعادة النظر في كل من المناهج الدراسية وطواقم التدريس لتحقيق التوافق بينهما وبين توجه النظام الجديد. وعلى الرغم من السمعة السيئة التي ارتبطت بهذا المجلس نتيجة لعمليات التطهير الواسعة التي مارسها بين صفوف المدرسين سواء على مستوى التعليم الجامعي وما قبل الجامعي تحت دعوى معاداتهم للأفكار الإسلامية، إلا أن سروش دافع عن دوره داخل المجلس بأنه كان مكلفاً بإعادة فتح

الجامعات والمدارس الإيرانية التي كانت مغلقة منذ بدايات الثورة(١٠١).

استمر سروش في داخل هذا المجلس لمدة أربع سنوات، بعدها غادره نتيجة الخلاف في وجهات النظر بينه وبين باقي أعضاء المجلس. وعلى الرغم من هذا الخلاف فقد ظل سروش ولفترة نسبية بعد هذا التاريخ من أهم منظري النظام الإيراني. واستمرت علاقات سروش السلمية مع مؤسسات النظام الإيراني طوال فترة الثمانينيات؛ إذ استمر في التدريس والبحث في داخل جامعة طهران ومعهد بحوث العلوم الإنسانية في طهران، وإن أسهمت الحرب في إسكات العديد من الأصوات الداعية إلى مراجعات سياسية أو فكرية(١٠٢).

التطورات الداخلية للنظام الإيراني منذ انتهاء الحرب مع العراق وعملية انتقال السلطة التي أتت برفسنجاني إلى موقع الرئاسة والرئيس السابق خامنئي إلى موقع المرشد، بالإضافة إلى تفاعلات النظام الداخلية أسهمت كلها في دفع سروش للتصريح بتساؤلاته حول العديد من الأفكار الرئيسة التي حكمت النظام الإيراني وشكلته. من ثم فقد بدأ سروش منذ نهايات عهد رفسنجاني في إلقاء المحاضرات وإجراء العديد من البحوث حول تجديد الفكر الديني وإعادة النظر في العلاقة بين النص والواقع السياسي في إيران، أو بعبارة أخرى، حول العلاقة بين الدين والسياسة في إيران في ظل سيطرة للمؤسسة الدينية على المؤسسة الحاكمة عقب سنوات طوال من الانفصال بين السلطة الدينية وسلطة الدولة، والاتصال بين المؤسسات الدينية والمجتمع الإيراني. وقد أكسبت هذه المحاضرات سروش شهرة واسعة داخل إيران وخارجها، وأدت إلى استعداء العديد من رموز المؤسسة الدينية. وعلى الرغم من وجود المناخ الانفتاحي، الذي ارتبط بسنوات حكم الرئيس خاتمي خصوصاً خلال فترة

---

(١٠١) Valla Vakili, «Abdolkarim Soroush and Critical Discourse in Iran,» in: John L. Esposito and John O. Voll, eds., *Makers of Contemporary Islam* (London: Oxford University Press, 2001), pp. 153-154.

(١٠٢) فقد كانت هناك أصوات من جانب المثقفين الإيرانيين اليساريين وبخاصة في الشهور الأولى للثورة طالبت من خلال مقالات كتبت وخطابات مفتوحة أرسلت للإمام الخميني بضرورة مراجعة التوجه الأيديولوجي للنظام الجديد حتى لا يقصي تيارات معينة من العمل العام. كما حذر بعضهم من احتمالات الاستبداد التي يحملها تدخل الفقهاء في الحكم بشكل صريح. من أمثلة هؤلاء المثقفين مصطفى رحيمي وشهروخ مسكوب. حول دور المثقفين في التغيير في داخل المجتمع الإيراني وعلاقاتهم بالسلطة السياسية خلال القرن العشرين، انظر: Negin Nabavi, *Intellectuals and the State in Iran: Politics, Discourse and the Dilemma of Authenticity* (Gainesville, IL: University Press of Florida, 2003).

رئاسته الأولى، إلا أن سروش عانى من تضييق النظام عليه سواء على مستوى المحاضرات والكتابة والتدريس أم حتى السفر إلى الخارج[(١٠٣)].

استغرق سروش سنوات الحرب في كتابة المقالة الرئيسة بجريدة **كيهان**، والتي استغرقت النصف الأول من الثمانينيات، في نقد الحركات اليسارية الإيرانية، ليتحول بعدها إلى الكتابة عن التصوف والفلسفة والمسائل الإبستيمولوجية، وكذلك ترجمة العديد من الكتب الإنكليزية، بالإضافة إلى هذا قام بإلقاء عدد من المحاضرات في أحد مساجد طهران عن **نهج البلاغة** للإمام علي بن أبي طالب[(١٠٤)].

انتهى عقد الثمانينيات بوفاة الإمام الخميني، وانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وصعود رفسنجاني إلى سدة الرئاسة الإيرانية، وما حمله هذا من بشائر سيادة خطاب براغماتي يهدف إلى إعادة تكييف علاقة إيران مع الخارج بغرض الاستفادة من ذلك في إعادة إعمار ما دمرته الحرب وما فرضته العزلة الدولية منذ نجاح الثورة. من ناحية أخرى شكل صعود آية الله خامنئي إلى منصب المرشد فرصة تمكنه من مراجعة ثوابت النظام ومن الدخول إلى المناطق التي لا يجوز تخطيها في المناقشات العامة، والعلاقة المؤسسية بين الدين والدولة. فغياب الإمام الخميني بما كان يمثله من قيمة شخصية، وقيادته الكاريزمية للثورة، ومكانته الدينية، ومرجعيته ومكانته في داخل الحوزة العلمية داخل وخارج إيران، ومجيء المرشد الجديد الذي كان يفتقر لخصائص الكاريزما ومؤهلات المرجعية مكّنت سروش ـ وغيره ـ من فتح باب الحوار حول هذه القضايا الشائكة.

وعلى الرغم من كتابات سروش الغزيرة، والتي تعود إلى نهاية

(١٠٣) بدأت أولى المضايقات لسروش في منتصف التسعينيات حينما قام عدد من الطلاب المتشددين الذين أطلقوا على أنفسهم أنصار حزب الله بالهجوم على محاضرات سروش ومهاجمته بشكل شخصي بما شكل خطورة على حياته ودفعه لكتابة خطاب إلى الرئيس رفسنجاني يشكو من التهديدات التي يتلقاها ويتعجب من ضيق أفق النظام الذي لا يتحمل نقداً من جانب أحد المثقفين الذي لا يمتلك غير «قلم للكتابة ويخشى على حياته». الملاحظ أن أفكار سروش لم يتم التعامل معها على مستوى الأفكار، وإنما تم التعامل معها من خلال التهجم بالإنابة (تكليف بعض الأفراد بالتعامل معه بشكل مباشر). لمزيد من التفاصيل حول المضايقات التي تعرض لها سروش، انظر: Ziba Mir-Hosseini, «Challenges and Complicities: Abdolkarim Soroush and Gender,» in: LIoyd Ridgeon, ed., *Religion and Politics in Modern Iran: A Reader* (London: I. B. Tauris, 2005), pp. 222-249.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

السبعينيات، إلا أن كتاباته الأهم تعود إلى فترة التسعينيات[١٠٥]. والجدير بالملاحظة أن خلفية سروش المتعمقة في الأدب والشعر الفارسي والقرآن الكريم والتصوف وعلوم العرفان ألقت بظلالها على كتاباته التي لم تبدأ سياسية ولم تواجه بشكل واضح المؤسسة الدينية في إيران، وإنما استُغرِقَت في الكتابة عن التصوف وكتابات الإمام علي في **نهج البلاغة**، بالإضافة إلى الكتابة عن العلاقة بين الدين والمعرفة الدينية، وهي المنطلق الذي بدأ منه معالجته ونقده للأوضاع داخل إيران.

أهم مشكلة في إيران هي الأزمة التي تواجهها الهوية الإيرانية، هذه الأزمة يمكن ردها إلى التفاعل بين ثلاثة عناصر: العنصر الإيراني، والعنصر الإسلامي، والعنصر الغربي. فالتراث الإيراني يعاني، وبخاصة في مجال اللغة، قدراً كبيراً من الغموض وعدم الوضوح والضعف في ما يتعلق بالجوانب الفلسفية، أما التراث الإسلامي فيعاني من نواحي قصور نتيجة لسيطرة الاتجاهات التصوفية والفقهية على مراحل تطوره الأولي. وقد زاد العنصر الغربي من أزمة الهوية الإيرانية، فخبرة إيران مع الغرب كانت سلبية؛ حيث إن المؤسسات السياسية في إيران الحديثة استوردت من الغرب، وفرضت من أعلى من دون أن تتجذر في الثقافة والهوية الإيرانيتين، وعلى ذلك، فالهوية الإيرانية تعاني أزمة الوعي المختلط، ولا يمكن مواجهة هذه الأزمة إلا من خلال إدراكها والعمل على خلق أطروحات جديدة تحاول الموازنة بين العناصر الثلاثة المكونة للهوية الإيرانية[١٠٦]. وتختلف نظرة سروش عن نظرة شريعتي إلى أزمة الهوية الإيرانية التي يعللها شريعتي بإهمال العنصر الإسلامي في الوعي الإيراني، وغلبة الدور الذي يقوم به الغرب في إفساد الوعي الإيراني، وبالتالي فالحل عنده يتمثل في العودة إلى المصادر الإسلامية، أو ما أسماه العودة إلى الذات من أجل استعادة القدرة على الحركة التاريخية[١٠٧].

---

(١٠٥) للحصول على مزيد من المعلومات حول كتابات سروش، انظر: <http://drsoroush.com/Publications.htm>.

(١٠٦) Afshin Matin-Asgari, «Abdolkarim Soroush and the Secularization of Islamic Thought in Iran,» *Iranian Studies*, vol. 30, nos. 1-2 (Winter-Spring 1997), pp. 108-109.

(١٠٧) غلبت على لغة سروش خلفيته في علوم التصوف بشكل كبير وإن لم تؤد إلى صعوبة فهمه، بل على العكس، كان سروش يبدو ممسكاً بزمام الجمهور الذي كان يستقبل أفكاره من خلال قدرته على المزج شكل تلقائي بين أشعار حافظ والرومي والاقتباس من أفكار الإمام الغزالي مدعماً تلك الأفكار بآيات من القرآن الكريم. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

بدأ سروش بالتفرقة بين الدين والمعرفة الدينية. الأول هو ثابت وإلهي وغير متغير، بينما المعرفة الدينية شأنها شأن كل المعارف الإنسانية مرتبطة بالأشخاص الذين يقومون بإنتاجها وبالظرف السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشون فيه وبالخلفيات والفروض المسبقة التي يتبناها كل منهم. ومن ثم فالمعرفة الدينية متغيرة وغير ثابتة وتعتريها كل النقائص والمميزات التي تعتري المعارف الإنسانية بشكل عام من التحيز وعدم الدقة والنسبية إلى غير ذلك من مشكلات، أو بحسب تعبير سروش نفسه، المعرفة الدينية هي «فرع من فروع المعرفة لا أكثر ولا أقل»[١٠٨]. هذه الطبيعة المتغيرة للمعرفة الدينية تؤدي إلى وجود أكثر من فهم وأكثر من قراءة للنص الديني المقدس والثابت بحكم تعريفه.

السؤال هنا: هل هناك ما يجعلنا نقبل فهماً بعينه أو قراءة بذاتها للنص الديني؟. يرى سروش أن الشرط الأساسي لإيمان الفرد يتوقف على حق الفرد المبدئي في اختيار الإيمان من عدمه، وينبني عليه حق الفرد في فهم النص الديني والتعامل معه، فلا ينبغي أن يكون هناك إجبار من جانب سلطة ما أو هيئة ما لتبني تفسير أو قراءة معينة لذلك النص المقدس[١٠٩]، ولكن على الجانب الآخر ركز سروش على أن النص الديني هو نص صامت ولا يظهر إلا من خلال ما يخبرنا به الفهم التاريخي المتطور والمتغير له[١١٠]. خطأ الحكومة الدينية هي أنها تتبنى تعريفاً واحداً للدين وتفرضه من خلال سلطتها على الخاضعين لسلطتها بما يجعل محاولة الدمج بين الديمقراطية والحكومة الدينية مسألة غير قابلة للتحقق. ويرى سروش أنه يمكن تجاوز هذه المشكلة من خلال العمل على أن يكون الفهم الديني مرناً وفضفاضاً عن طريق إبراز دور العقل الجمعي والجماهيري لا العقل الفردي[١١١]. من الممكن أن يتحقق هذا

---

(١٠٨) Abdul-Karim Soroush, «The Evolution and Devolution of Religious Knowledge,» in: *Liberal Islam: A Source-Book*, Edited by Charles Kurzman (New York: Oxford University Press, 1998), p. 245, and Ali M. Ansari, *Iran, Islam, and Democracy: The Politics of Managing Change* (London: Royal Institute of International Affairs, Middle East Programme; Washington, DC: Brookings Institution, 2000), pp. 70-73.

(١٠٩) Robin Wright, «Iran's Greatest Political Challenge: Abdol Karim Soroush,» *World Policy Journal* (Summer 1997), p. 68.

(١١٠) Matin-Asgari, «Abdolkarim Soroush and the Secularization of Islamic Thought in Iran,» p. 104.

(١١١) عبد الكريم سروش، «الحكم الديمقراطي الديني،» **كيهان**، العدد ١١ (ربيع ١٩٩٣).

الفهم الديني المرن من خلال تدين المجتمع الذي سيصبغ سياسات حكومته بالصبغة الدينية، وهو الأمر الذي يختلف عن الحكومة الثيوقراطية التي تفرض على المجتمع فهمها للدين، وهو الأمر غير المقبول وغير الممكن أصلاً[١١٢].

المؤسسة الدينية هي إحدى القضايا المهمة التي يتعرض لها سروش، فبينما يرفض أدلجة الدين واستخدامه لتحقيق أغراض سياسية، فإنه يرفض فكرة احتراف رجال الدين؛ بمعنى أنه يرفض أن يكون مصدر دخل العالم الديني من خلال منصبه الديني. فالدين يجب أن لا يستخدم للحصول على الدخل أو القوة السياسية أو النفوذ، بل يجب على علماء الدين أن يضمنوا استقلالهم المادي بعيداً عن منصبهم الديني، فكأن الاستقلال المادي الذي مكن المؤسسة الدينية الشيعية من الاستقلال عن السلطة السياسية والقيام بمهام حماية الأفراد ضد عسفها أصبح بالنسبة إلى سروش مصدراً من مصادر ضعفها. فوفقاً لسروش فإن مفهوم الاحتراف بالنسبة للعلماء من شأنه أن يجعلهم منشغلين بالعمل على توسيع شعبيتهم لضمان الموارد المالية أو النفوذ أو القوة السياسية، ما يهدد الدين ككل؛ إذ سيضطر العالم في لحظة ما إلى التضحية أو القيام بتنازلات معينة لضمان هذه الشعبية. من ناحية أخرى فإن حق التعامل مع النص الديني ينبغي ألا يظل محصوراً داخل المؤسسة الدينية، بل يجب أن يظل مكفولاً للجميع. هذه النقطة بالذات هي ما استدعت الهجوم الذي تعرض له سروش من جانب كل من المرشد ومن أنصار حزب الله؛ فضرب الاستقلال المالي للمؤسسة الدينية، وضرب احتكار المؤسسة الدينية للمعرفة الدينية من شأنهما أن يقوضا الأساس الذي تعتمد عليه الدولة الإيرانية في ظل نظام الجمهورية الإسلامية.

ويبني سروش هجومه على الحكومة الدينية على أسس ثلاث: الشرعية والعدالة والقانون. فالحكومة الدينية التي تبني شرعيتها على أساس وجود تفويض إلهي بالحكم تقوم بتحديد أساس شرعيتها بشكل تحكمي؛ أي أن القواعد التي يعتمد عليها تعريف شرعية الحكومة من عدمه إنما تقوم الحكومة نفسها بتحديده، ما يؤدي إلى غياب العدالة وسيادة مفاهيم السلطوية. من ناحية أخرى يقوم الأساس الفكري لشرعية هذه الحكومة على أساس الفقه،

---

(١١٢) «The Ideal Islamic State: An Unattainable Quest,» (A Report Written by Masoud Behnoud for the BBC's Persian Service), in: <http://drsouroush.com/english/news_archives/E-NEWS-20060108-theIdealState>.

وهو العلم الذي يعتبره سروش علماً تابعاً ومستهلكاً للعلوم الأخرى، كعلوم الكلام والاقتصاد والفلسفة وعلوم العمران على سبيل المثال، والتي يمكنها تقديم إجابات وحلول أكثر اتساعاً من الفقه الذي ظل دائماً مقيَداً ومقيِداً للحركة الإنسانية(١١٣).

من ناحية أخرى، هناك ضرورة لتعريف القيم التي يتعامل بها الأفراد في داخل الدولة من خلال المزج بين الأطر المختلفة؛ كالإطار الديني والسياسي والفلسفي، بالإضافة إلى الإطار الفقهي الذي ينبغي ألا يكون وحده المعرف والمحدد للقيم المختلفة. من ثم فالحكومة الدينية حينما تقوم بتعريف العدالة، وهي المفهوم الغامض أصلاً بالاستعانة بالإطار الفقهي فقط؛ فإنها تعرض فكرة الحقوق الإنسانية للخطر، حيث إن هناك العديد من الحقوق التي يجب أن تعرف من خارج إطار الدين(١١٤).

يرى سروش، المدافع دائماً عن الديمقراطية والعدالة والعقل باعتبارها من القيم الأساسية، أنه لكي نصف نظاماً معيناً بأنه نظام ديمقراطي فإنه يجب أن تتوافر فيه ثلاثة مؤشرات أساسية: قدرة الأفراد على اختيار الحكومة وانتقادها وأخيراً قدرتهم على تغييرها(١١٥). من ثم فلا تناقض مبدئي بين الديمقراطية ووجود عالم أو فقيه على رأس هذه الحكومة ما دامت هذه المؤشرات الثلاثة متوافرة. ولكن الأزمة الحقيقية هي في توجه القيادة الدينية

---

(١١٣) Soroush, «The Evolution and Devolution of Religious Knowledge,» p. 250.

يرى كولين تيرنر أن الاهتمام بعلوم الفقه تم في إطار أوسع من الاهتمام بالجوانب الخارجية للدين، والتي تركز على مفهوم الإسلام وتهمل، جزئياً، مفهوم الإيمان، والذي يعتمد بشكل أكبر على فهم الذات وفهم الله والحكمة من الخلق. وقد ظهرت هذه التفرقة بشكل كبير خلال عصر الدولة الصفوية التي أعلنت تبنيها للمذهب الشيعي مذهباً رسمياً لها. لمزيد من التفاصيل، انظر: Colin Turner, *Islam Without Allah? The Rise of Religious Externalism in Safavid Iran* (London: Curzon Press, 2000).

(١١٤) هذه الفكرة تبدو أوضح عند المفكر الإيراني محسن كديور الذي يرى أن هناك مجموعة من القضايا الإنسانية المرتبطة بالزمن والظرف التاريخي، ومن ثم فالنص القرآني وكذلك السُنّة لم تتعامل معها من منطلق أنها لم تكن قضايا مثارة أو ذات أهمية في ذلك الوقت، ومن بينها التعريف الحديث لحقوق الإنسان، وسيتم مناقشة أفكار محسن كديور في ما بعد. لمزيد من التفاصيل حول قيمة العدالة وعلاقتها بالحكومة الدينية عند سروش، انظر: Vakili, «Abdolkarim Soroush and Critical Discourse in Iran,» pp. 158-159, and «Democracy, Justice, Fundamentalism and Religious Intellectualism,» An Interview with Abdolkarim Soroush by Ali Asghar Seyyedabadi, <http://drsotoush.com/English/INterviews/E-INT-Dmocracyjustice>.

(١١٥) «Democracy, Justice, Fundamentalism and Religious Intellectualism».

لفرض تعريف واحد ورسمي للدين يتوافق مع رؤيتها الفقهية. هذه العلاقة الهيكلية بين جماعة فقهية معينة والسلطة السياسية تؤدي لخلق طبقة مؤدلجة من رجال الدين تستفيد من وضعها وتضع نفسها فوق القانون الوضعي، وتقوم في الوقت نفسه بالتأثير سلباً في المعرفة الدينية التي يتم اختزالها في الفقه وحده. من ناحية ثانية يرى سروش أن نظرية ولاية الفقيه يجب أن تناقش من زاوية علوم الكلام وليس من الزوايا الفقهية؛ فهذه النظرية وفقاً له تقوم على أساس من الاعتقاد في الإمامة والنبوّة وعلاقة الفقيه بكليهما، وهو الأمر الذي يقع خارج نطاق علم الفقه الذي هو علم الحقوق الشرعية بالأساس(١١٦).

الواقع أن سروش وأفكاره سببا كثيراً من الجدل في داخل إيران وخارجها، كما حظي بكثير من الاهتمام في أوساط المهتمين بدراسة التطورات الإيرانية؛ بحيث اعتبره بعضهم من أخطر التحديات العلمانية التي توجه النظام الحاكم في إيران، واعتبره آخرون مؤشراً لحدوث تغيير سياسي أوسع في داخل إيران.

أفاد سروش من اهتمام الغرب به. فمن ناحية استفاد سروش من الضجة الإعلامية التي أثيرت في الغرب حول كتاباته عن الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكومة الدينية، لتوسيع دائرة حوارييه في داخل أوساط الجمهور الإيراني. كما أن الغرب استفاد من كتابات سروش لتدعيم فكرة الخطر الذي يتهدد الجمهورية الإسلامية من الداخل، وينذر بانفجار النظام الذي لم يحظ منذ إنشائه بدعم القوى الكبرى أو الإقليمية. فالمتابع للكتابات الغربية عن إيران يكتشف وجود خط عام من انتظار سقوط النظام الإيراني عند كل تغير كبير يطرأ على النظام. فقد توقع الكثيرون انهيار النظام بعد وفاة الإمام الخميني وانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية من دون أن يستطيع النظام الإيراني تحقيق ما وعد به شعبه، كما توقع الكثيرون أن يكون انتصار الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧ وفوزه بفترة رئاسية ثانية في عام ٢٠٠١ مقدمة لتحول إيران الكبير تجاه الليبرالية وانتهاء الشكل الأيديولوجي الذي يتحرك من خلاله النظام ككل. وتوقع آخرون أن تكون كتابات سروش مقدمة لتيار فكري عام يجتاح الساحة الثقافية الإيرانية، ويمهد لمزيد من تعبئة قطاعات مهمة من الشعب الإيراني، الشباب والطلبة بالأساس، بما يدفع النظام للتغيير. لكن الواقع الإيراني استعصى على كل هذه التوقعات، واستمر النظام خلال هذه

(١١٦) Vakili, Ibid., pp. 159-160.

الأزمات بالخطوط العامة نفسها التي حكمت حركته منذ نجاح الثورة.

وعلى الرغم من الشهرة التي حظيت بها أفكار سروش على مستوى المهتمين بالشأن الإيراني الداخلي، والتوقعات بمزيد من الانفتاح الليبرالي بعد فترتين رئاسيتين للرئيس خاتمي، إلا أن التيار الليبرالي الإصلاحي عانى عدم قدرته على الاستفادة من الانتصارات المبكرة التي أحرزها سواء في داخل البرلمان أم السلطة التنفيذية، وهو ما سيتم التعرض له في وقت لاحق. ولم تستطع أفكار سروش أن تتحول إلى قاعدة تنبني من حولها قواعد للحركة السياسية تستطيع الدفاع عن منجزات التيار الإصلاحي، وهو ما يستدعي البحث عن الأسباب، والمقارنة مع قدرة أفكار شريعتي والإمام الخميني على إحداث تغيير سياسي، أو بعبارة أخرى؛ العلاقة بين الفكر والحركة السياسية.

تطرح خبرة الفكر السياسي الإيراني علاقة متمايزة بين الدين والدولة؛ فالإسلام، والتشيع على وجه الخصوص يعد مكوناً أساسياً لدراسة علاقة الأفراد بالدولة، وبعضهم ببعض في المجال السياسي. ومع تعدد الإسهامات المتعلقة بتكييف العلاقة بين الدين والدولة قرباً أو بعداً ما بين مفكر وآخر فإن المفكرين موضع الدراسة قد انطلقوا جميعاً من نقطة واحدة؛ الإسلام كعقيدة سماوية، وإن اختلفت بهم السبل في لحظات تالية. تيار مفكري الثورة (إن جاز لنا أن نطلق هذا التعبير) رأى في الإسلام قدرة على التعبئة والتحريك الجماهيري ضد نظام غير عادل على العديد من الصعد. وكما استطاع الإسلام تحريك الجماهير في الثورة فكان لا بد له من قيادة المواطنين في ظل الدولة الجديدة من خلال رسم الخطوط العامة للسياسة والاقتصاد والاجتماع وتحديدها. وتؤدي الخلفية التي انطلق منها مفكرو الثورة دوراً مهماً في هذا الإطار؛ حيث ينتمي معظمهم إلى المؤسسة الدينية بشكل أو بآخر، كما أن الظرف التاريخي الذي تحركوا فيه دعم مثل هذا التوجه ـ ظرف ثوري قائم على درجة مرتفعة من التعبئة والتجنيد.

أما تيار مفكري الدولة، فيمكننا التمييز بين من فكر في الدولة من خلال المنصب السياسي، ومن فكر فيها من خلال موقع المعارضة. فكل من خاتمي وعبد الكريم سروش تعامل مع نظام سياسي موجود وفاعل وقائم على درجات مرتفعة من المزج بين الدين والدولة. وقد عاصر كل منهما المشكلات والأزمات التي مر بها النظام الجديد على المستوى الداخلي والخارجي الإقليمي والدولي. من ثم حاول كل منهما تحليل الأزمة وتبين السبل اللازمة

لمواجهتها. وبينما رأى خاتمي أن الحل يكمن في إعادة الاعتبار للدستور والقانون اللذين هما الضامن الرئيس لحريات المواطنين والقوى السياسية المختلفة، رأى سروش أن الحل يتمثل في إعادة قراءة العلاقة بين الدين والسياسة تكفل لكل منهما استقلاله وقدرته على التحرك لحل مشاكل الجماهير. ودافع سروش عن نسبية وتاريخانية الفهم البشري للنص الديني، وانطلق منه لضرورة تعدد هذا الفهم وعدم إلزامية أي منه بما يضمن التأكيد على استقلال المؤسسة الدينية في مواجهة الدولة، وهي التجربة التاريخية التي ارتبطت بدور المؤسسة الدينية في حماية جماهير المؤمنين من بطش السلطة السياسية. وقد دافع عدد من كبار مراجع الشيعة في داخل الحوزات العلمية الإيرانية وخارجها عن هذا الاستقلال، وعلى رأسهم آية الله منتظري، وإن ظل هذا الموقف لا يعبر عن أغلبية تسمح له بفرض نفسه على ساحة الفعل السياسي.

تؤدي الجماهير دوراً متمايزاً في الخطاب السياسي لكل من مفكري الثورة والدولة. وكان من الطبيعي لدى مفكري الثورة أن يكون خطابهم السياسي قائماً على درجات مرتفعة من التعبئة ومخاطبة الجماهير التي هي الوقود الرئيس للحركة السياسية ضد نظام الشاه. واستمر هذا الخطاب السياس لدى الإمام الخميني الذي جمع بين الفكر والحركة بعد توليه منصب الولي الفقيه في ظل الجمهورية الجديدة، ومن ثم اعتمد أسلوب الخطب الجماهيرية لشرح موقف أو لإبلاغ توجه معين إلى الجماهير التي ظلت على ولائها له طوال فترة وجوده على المسرح السياسي. واعتقد خاتمي أن الجماهير التي أتت به إلى سدة الرئاسة بعد حوالى عقدين من المظاهرات المليونية التي أطاحت بنظام الشاه، يمكنها أن تتولى مهمة حماية تيار الإصلاح ومنجزاته التي أحرزها في موقعي الرئاسة والبرلمان، ومن ثم حاول الرئيس خاتمي اعتماد أسلوب الإمام الخميني في توجيه الخطاب السياسي المباشر، ولكن هذا التوجه لم يؤت نتائجه المرجوة، كما سيتضح من الفصول القادمة.

ويتميز خطاب عبد الكريم سروش بدرجة من النخبوية، فعلى الرغم من الشهرة التي حازها في أوساط شباب الجامعات، إلا أن إيران، كدولة تنتمي إلى العالم لثالث، فإن قطاع الشباب المتعلم يُعدّ نسبة قليلة مقارنة بالقطاعات الأكبر عدداً غير المنخرطة في التعليم العالي، وليس لديها مصادر تمكنها من التفاعل مع أفكاره.ومن ثم تظل قدرة أفكار سروش والتيار الليبرالي بشكل

عام محدودة التأثير، وبخاصة في ظل ظروف اقتصادية معقدة تجعل ضمان الدخل اليومي هو المسألة الأكثر إلحاحاً على سلم أولويات قطاعات عريضة، مقارنة بقضايا أكثر تجريداً كالحرية وعلاقة الدين بالسياسة.

كذلك لا يمكننا إغفال البعد الزمني الذي يعمل من خلاله مفكرو الدولة؛ فقد مر المجتمع والدولة الإيرانية بقدر كبير من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العقود الثلاثة الماضية التي ارتبطت بمراحل الثورة المختلفة إعداداً وتنفيذاً. ويتميز الفكر السياسي في هذه الفترة بخصائص المجتمع الانتقالي من سيولة وخلط في الأهداف والتخبط في التحالفات حتى على المستوى الفكري. من ثم يجب وضع هذا التيار في داخل إطاره الزمني والموضوعي حتى نتمكن من فهمه وتحليله بشكل أفضل.

خلاصـة

اتفق معظم دارسي الدولة سواء من الناحية الفلسفية أم القانونية أم الاجتماعية أم السياسية على أنها فكرة مجردة اخترعها الإنسان ـ كما يقول بوردو ـ حتى «يتحول من ذل الخضوع إلى كرامة الطاعة»[١١٧]، وتتحول هذه الفكرة المجردة في بعض الحالات إلى أشخاص حكام لا يمكن فصلهم عن الدولة في ما عرف بظاهرة شخصنة السلطة، بينما في أحيان أخرى تتخذ هذه الفكرة المجردة شكل مؤسسات وعلاقات قانونية دائمة منفصلة عن اسم وشخصية القائمين على هذه المؤسسات. هذه المأسسة للسلطة السياسية هي التي تحفظ للدولة ديمومتها، وللأفراد إمكانية الحديث عن قواعد عامة ومستقرة يتم التعامل بها في ما يخص التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الدائرة داخل هذا الكيان المسمي بالدولة[١١٨]. الدولة موضع

(١١٧) نقلاً عن: عبد الله سعيد الذيحاني، **مأسسة السلطة السلطة السياسية أو فصل السلطة عن الحكام: دراسة قانونية في نظرية الدولة** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦)، [ص ١].

(١١٨) مسألة ديمومة الدولة يعتبرها البعض من أهم شروط الدولة وهو ما افتقرته التجربة العربية في الدولة حيث عاش العرب قبل الإسلام في حالة اللادولة وفي ظل التنظيمات القبلية وبعد الإسلام لم تستمر الدولة/ الإمبراطورية إلا فترة قصيرة نسبياً لتنهار وتنشأ من بعدها دولة جديدة. لمزيد من التفاصيل، انظر: برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ومحمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطْرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

دراستنا هنا لها خصوصية معينة نابعة من عاملين، **الأول**: أنها دولة ثورة، **والثاني**: أنها دولة شيعية. وفي الأمر بعض التفصيل.

كما سبق القول، فإن الثورة هي تغيير راديكالي من وضع يسبب إحساس بعدم الرضا لدى قطاعات عريضة في مجتمع ما إلى وضع آخر جديد، والذي يفرض منظومته القيمية والسياسية والاقتصادية بغرض تحسين الشعور بالرضا من جانب هذه القطاعات من الجماهير. وقد ارتبطت الثورة في العالم الثالث بصفة عامة وفي المنطقة الإسلامية العربية بصفة خاصة بظروف تاريخية تزامنت مع عقود الحرب الباردة، وترادفت هذه الثورات في أحيان معينة بالعسكر وفي أحيان أقل بحركات اجتماعية مدنية، ووضعت لنفسها عدداً من الأهداف التي تتعلق بتحقيق الاستقلال الوطني خارجياً وتحقيق عدالة توزيعية داخلية ومزيد من مشاركة الجماهير في الحكم[(١١٩)].

وقد تعرضت هذه الأهداف الطموحة لانتكاسات متعددة لا مجال هنا لمناقشتها، ولكن ما يهمنا هنا هو تأثيرها في الدولة؛ فالثورة التي بدأت ناقضة وناقدة لتفاعلات وعلاقات ومؤسسات الدولة «البرجوازية» السابقة عليها، انتهت إلى حد كبير بتفاعلات وعلاقات ومؤسسات لدولة «ثورية» لا تختلف عن سابقتها كثيراً[(١٢٠)].

الدولة الإيرانية (بعد نجاح ثورة ١٩٧٩ وإعلان الجمهورية الإسلامية في شباط/ فبراير ١٩٧٩) هي في أحد أبعادها استمرار لمنتظم تاريخي يتعلق بالدولة الإيرانية قديماً وحديثاً، وفي الوقت نفسه فإنها تمثل انقطاعاً سياسياً واقتصادياً والأهم ثقافياً عن سابقتها.

إذاً، دراسة هذا النموذج لا ترتبط بدراسة الدولة في حال الاستقرار ولكن في حال التغير، بعبارة أخرى بدراسة الدولة في حال البناء. هل نعني بهذا دراسة الدولة في حال مأسسة السلطة؟ أو في حال البحث عن هوية؟ أو الأمرين سوياً؟

---

(١١٩) محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(١٢٠) وهذا ما جعل البعض يتساءل عن جدوى الثورات. انظر: باكينام الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ٣٤ ـ ٣٦.

الواقع أن التجربة الإيرانية تتعلق جزئياً بفرض مؤسسات جديدة وتعديل بعض منها وقبول بعض آخر، كما تتعلق بإعادة التأكيد على هوية يرى القائمون على الثورة أنه تم طمسها وتغييبها من جانب النظام السابق. وفي جزء ثالث تتعلق بنظرة إلى كيفية إدارة العملية السياسية بين مختلف القوى السياسية، أو بعبارة أخرى حول الحدود المسموحة التي يتم التعامل والتفاعل حولها من جانب مختلف القوى السياسية (لعبة الإقصاء والاحتواء لمن هم خارج المنظومة ومن هم داخلها).

الخصوصية الثانية للدولة الإيرانية أنها دولة شيعية؛ فعلى الرغم من أن الشيعة هم ثاني أكبر المذاهب الإسلامية بعد السُنّة من ناحية العدد، وعلى الرغم من الانتشار الجغرافي للشيعة في أنحاء العالم (دول الخليج ولبنان واليمن والعراق وبعض دول آسيا الوسطى وبعض التجمعات الشيعية في أوروبا والأمريكيتين نتيجة حركة الهجرة) إلا أن إيران ومنذ عهد الدولة الصفوية تعد الدولة الوحيدة التي تتبنى المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لها، وهذا يعني واقعاً سياسياً. لكن على مستوى التنظير فالأمر مختلف؛ فالدولة فقهياً لا تقوم لدى الشيعة إلا بوجود الإمام العادل الذي اختفى منذ أكثر من ألف عام، وفي غياب هذا الإمام المعصوم لا يمكن الحديث عن وجود لدولة شرعية[١٢١]. من ثم فإن الحكام الذين تعاقبوا على حكم الشيعة من قبل أن توجد مثل هذه الدولة المرجوة هم مغتصبون لحق الإمام الغائب ولا يجوز الاعتراف بهم. ومكّنت التقية الأفراد من الحياة بشكل شبه متوازن والتعامل بشكل يومي مع مؤسسات وحكام دولة لا يعترفون بهم.

مع مجيء الدولة الصفوية في أوائل القرن السادس عشر وإعلانها تبني المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لها، تم حل جزء من معضلة عدم الشرعية.

---

(١٢١) انظر على سبيل المثال لا الحصر رؤية أحد الكتاب الشيعة لشرعية النظام السياسي: «إذا افترضنا أن النظام السياسي في عصر الغيبة يمكن أن يكون مشروعاً»، وذلك في: مهدي منتظر قائم، «الحقوق والحريات السياسية: المساحات والمحددات،» **التوحيد**، السنة ١٦، العدد ٩٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤، ومحسن كديور، «نظريات الدولة في الفقه الشيعي،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٥٦ ـ ١٠٩، حيث يبدأ كديور بالتساؤل حول تجاهل الفقه الشيعي حتى قرن ونصف مضى إجراء بحوث مستقلة عن الولاية والسياسة والإمارة. وحتى بعد ذلك والظهور الأول لفكرة ولاية الفقهاء في فصول مستقلة بذاتها على يد الملا النراقي ١٢٤٥هـ وبعده النجفي والنائيني والنوري وصولاً إلى الإمام الخميني، وتداعيات هذا على تبلور نظريات متعددة للدولة في الفقه الشيعي.

فالشاه إسماعيل قدم نفسه لجماهير إيران (التي لم تكن شيعية بالكامل في هذا الوقت) على أنه من سلالة الإمام موسى الكاظم، الإمام السابع، ومن ثم فإن له شرعية معينة في تولي السلطة[١٢٢]. دعم هذا التوجه ما يضفيه التشيع على الدولة الإيرانية الصفوية من تمايز على مستوى الهوية عن منافستها العثمانية السُنّية. وقد بدأ هذا التحول فوقياً سلطوياً، ثم انتشر عبر سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة الصفوية لاستكمال التحول إلى المذهب الشيعي، بعض هذه الإجراءات كان رمزياً كالتأكيد على نسب الشاه إسماعيل إلى الإمام الكاظم ومسيرة الشاه عباس الأول سيراً على الأقدام من أصفهان إلى مشهد حيث مرقد الإمام الرضا (ثامن أئمة الشيعة). وبعضها الآخر كان قسرياً ومادياً لإجبار السُنّة على التحول للتشيع. والبعض الثالث كان ثقافياً عن طريق استدعاء علماء الشيعة العرب، وبخاصة من البحرين والعراق، وبلاد الشام وبخاصة لبنان لنشر المذهب[١٢٣].

هذا الحل لجزء من مشكلة شرعية الحكم قابله على الناحية الأخرى تزايد في الدور الفعلي والواقعي الذي قام به العلماء والفقهاء مع كل من الحكام والمحكومين.

على مستوى الحكام احتاجت الدولة الصفوية لدعم دائم على كل من الناحية المادية والمعنوية من جانب الفقهاء وعلماء الشيعة؛ فخبرة الحكم كانت غير مكتملة لدى رجال الطريقة الصفوية التي تحولت نتيجة توازنات معينة إلى دولة. وعلى مستوى المحكومين الذين اعتادوا عبر سنوات طويلة وجود دور متمايز للدين في حياتهم، بعد التحول إلى التشيّع زاد دور الدين في حياة الأفراد، والدور الذي يقوم به الفقيه الشيعي في حياة الرجل العادي نتيجة للتقليد والخمس. الدولة المشروعة جزئياً، وفقاً للأمر الواقع، والمحجوب عنها الشرعية الكاملة دفعت الأفراد إلى مزيد من الارتباط بالفقهاء بحثاً عن الدور الذي كان محفوظاً للأئمة (الولاية العامة والخاصة) وقام به الفقهاء نيابة عنهم بعد اختفاء الإمام الثاني عشر.

---

(١٢٢) كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجاريّة**، ص ٤٧.

(١٢٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٢، والأنصاري، **الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي، ١٥٠٠ ـ ١٩٧٩**.

وقد فرض السلوك اليومي قدراً من التعامل والتفاعل بين مؤسسات الدولة والمؤسسة الدينية يسمح للاثنتين أن تتعايشاً سوياً بشكل يحفظ استقلال كل منهما حيناً (عدم اعتماد المؤسسة الدينية على الدولة في التمويل وعدم تدخل الدولة في التراتبية الداخلية للمؤسسة الدينية)، وبشكل متداخل حيناً آخر (احتياج الدولة والحكام لإضفاء صبغة شرعية دينية على حكمهم عن طريق الظهور بمظهر الورع والتقوى، وعدم قدرة الحكام على تحدي الفقهاء بشكل سافر، كما ظهر في تجربة امتياز التبغ في نهايات القرن التاسع عشر). على الرغم من هذا التوجه العام تجاه الدولة، إلا أن هناك عدداً من القضايا التي استرعت اهتماماً معيناً من الفقهاء كالإمامة (الحاكم) والشورى والبيعة وحدود التشريع، وشكلت خلفية مهمة لحدود تفكير المؤسسة الدينية في التغيير القادم، وهو الأمر الذي يحتاج لبعض التفصيل.

يرى أحد الكتاب أن فكرة الدولة الإسلامية «لا تخضع لحكم واحد يتفق عليه المسلمون كما يتفقون على حدود الصلاة والحج. . . بل هي قضية اجتهادية تتحدد حيالها الصيغ وتتنوع النماذج النظرية بتعدد المجتهدين»[١٢٤]. ويحتل الحاكم، وشروط اختياره وعزله والشروط الواجب توافرها فيه، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بينه وبين المحكومين، أهمية مركزية في داخل الفكر السياسي الإسلامي بشقيه السُنّي والشيعي، وعلى عكس الفكر السُنّي آمن الفكر الشيعي بالنص في اختيار الحاكم (الإمام) وبعصمة هذا الحاكم نظراً إلى انتسابه إلى أسرة النبي الشريفة، ولكن هذا النص وهذه العصمة لم تجب عن كل الأسئلة، فما هو دور عموم المسلمين في ظل وجود حاكم منصوص عليه مع ما يحمله هذا من شبهة استبداد؟ الواقع أنه تم التفريق بين أمرين في هذا الشأن، **الأول**: يتعلق بالخروج على الحاكم. **والثاني**: بالعلاقة بين رضا العامة وشرعية الحكم. فقد أُنكر حق الخروج على الحاكم/ الدولة، بينما اعترف بحق الاختلاف مع

(١٢٤) انظر: خالد توفيق، «العلمانيون والدولة الإسلامية: رؤية نقدية لموقف التيار العلماني من الإسلام السياسي،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٣١٨، وموقف الشيخ التسخيري من الحكم والدولة وضرورتها لاجتماع البشر في: محمد علي التسخيري، «الحكم والدولة،» **التوحيد**، السنة ٢، العدد ١٠ (١٤٠٤هـ/[١٩٨٣م])، ص ٨٣ ـ ١٠٢. وانظر أيضاً دراسة للدكتور بهشتي أجراها في الخمسينيات من القرن العشرين ونشرها بعد ذلك في مجلة **التوحيد**: محمد حسيني بهشتي (آية الله)، «الحكومة في الإسلام،» ترجمة ناظم شيرواني، **قضايا إسلامية**، السنة ٢ (١٤٠٤هـ/[١٩٨٣م])، ص ٧٥ ـ ٨٥.

الإمام؛ فتجريم فعل التمرد والثورة إنما يكون لتهديده سلامة الدولة وليس لمخالفة الإمام[١٢٥]. أما رضا العامة فهو وإن لم يكن شرطاً لشرعية الإمام إلا أن تحقيق رضا العامة هو أمر واجب، وإخفاق الإمام فيه يعد مثلباً في حكمه[١٢٦].

أحد مسالك تحقيق رضا العامة، أوما نطلق عليه بتعبيرات العصر الحديث: شرعية الحاكم تتحقق عن طريق الشورى. هذا الأسلوب وإن كان لا يستخدم لتعيين الحاكم، وفقاً للمذهب الشيعي، إلا أنه يفيده في تشخيص القضايا التي تهم الأمة وأسلوب التعامل معها[١٢٧]. من المسالك الأخرى «البيعة» والتي عدها الكثيرون من المفكرين الإسلاميين أسلوباً يتم من خلاله التأكيد على سلطة الأمة ودورها في اختيار الحاكم ومراقبته ثم في لحظة تاريخية معينة عزله[١٢٨]. وبما أن البيعة بهذا المعنى لا تتسق مع فكرة النص والعصمة فقد تحدث الفقه الشيعي عن دور البيعة في تسهيل مهمة الإمام في قيادة الجماهير؛ «لأنه من الواضح أن الأمة لو لم تستجب للإمام المعين والمنصوص عليه من قبل الله تعالى ولم تبايعه على السمع والطاعة وحسن الاتباع، فإن الإمام لا يتمكن من القيام بمهمته في توجيه الأمة وإرشادها وتوظيف كل طاقاتها وقدراتها»[١٢٩].

في هذا الإطار يجدر بنا إعادة التأكيد على أن حدود الشورى والبيعة والرضا وغيرها ترتبط بوجود قائد منصوص عليه ومعصوم، لكن ما هو الحال في غياب المعصوم؟ غياب الإمام يهبط بنا من سقف الأنبياء والأئمة، بما يمتلكونه من سمات وصفات خاصة، إلى مستوى الفقهاء والعلماء. في وجود الولي الفقيه

---

(١٢٥) آل نجف، «الأبعاد العالمية للنظرية السياسية الإسلامية،» ص ١٣٧؛ قائم، «الحقوق والحريات السياسية: المساحات والمحددات،» ص ١٠٢، وداوود فيرحي، «الفرد والدولة في الفكر السياسي: متابعة تحليلية لنشوء المفاهيم وتطورها تاريخيا،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٢٣٦.

(١٢٦) عباس علي عميد زنجاني ومحمد جواد اللاريجاني، «الإسلام والديموقراطية: مرافعات في الفكر السياسي للتجربة الإسلامية المعاصرة،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١٢٧) مهدي العطار، «الشورى في الإسلام: تأملات في النظرية والواقع التطبيقي،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٥.

(١٢٨) شهاب الدين الحسيني، «البيعة في النظام الإسلامي: الأسس والمبادئ،» **التوحيد**، السنة ١٦، العدد ٩٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ٧٧.

(١٢٩) كامل الهاشمي، «النظريات الإسلامية في شرعية السلطة السياسية،» **التوحيد**، السنة ١٥، العدد ٨٧، (آذار/ مارس ١٩٩٧)، ص ٣٨.

تظهر لنا أبعاد جديدة في البيعة والشورى وإمكانية التشريع بل وحتى قضية تعدد القيادة في ظل واقع سياسي مجزأ. تفويض الولي الفقيه سواء في الأمور العامة أم الخاصة إنما يتم في حال عدم التمكن من الرجوع إلى الشخص المعين من قبل الله، ويثبت هذا التفويض في هذه الحالة عن طريق البيعة والانتخاب(١٣٠).

يؤدي غياب المعصوم إلى وجود أكثر من ولي فقيه في أكثر من قطر من أرجاء المعمورة التي ترفع راية الإسلام، وهو الأمر الذي انقسم بشأنه فقهاء الشيعة بين مؤيد ومعترف بوجود تعدد للوحدات الإسلامية في إطار وحدة الأمة ككل، وهذا يستدعي ويستوجب وجود أكثر من ولي فقيه، على رأس هذا الفريق الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وبين فريق آخر يرى أنه طالما أن دولة الإمام عالمية واحدة لا تعدد فيها، فكذلك دولة نائبه يجب أن تكون واحدة ولا يقبل بالتعدد إلا في حال تعذر الوحدة الإسلامية(١٣١). ولقد فرض الواقع الفقهي حقيقة تعدد الولي الفقيه؛ فالتاريخ الشيعي شهد وجود أكثر من مرجع أعلى للشيعة في عصوره كافة ولم ينفرد بالمرجعية إلا في حالات نادرة للغاية، ولم تستمر لفترات طويلة، بل إن الإمام الخميني بثقله الكاريزماتي والديني في داخل المؤسسة الدينية الشيعية داخل إيران وخارجها لم تمكنه من تزعم المراجع الكبار إلى أن استقر مبدأ قبوله كقائد سياسي منفرد من دون أن يعني هذا قبول زعامته الدينية(١٣٢).

---

(١٣٠) هناك العديد من النظريات التي تعالج الأصل الشرعي لسلطة الولي الفقيه وحدود سلطاته والعلاقة بين الولي الفقيه والأمة. ولمزيد من التفاصيل، انظر: اللباد، **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه**، ص ٨٣ ـ ١٣٦، و«حوار مع الشيخ مرتضى البهشتي حول: الدولة الإسلامية والمشروعية،» حاوره رائد عبد الرحمن، **التوحيد**، السنة ١٦، العدد ٩٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ١٤٩ ـ ١٦٥.

(١٣١) آل نجف، «الأبعاد العالمية للنظرية السياسية الإسلامية،» ص ١٤١ ـ ١٤٦. يلاحظ أيضاً وجود اتجاه للقول بمركزية الدولة الإسلامية وتبلورها في الدولة الإيرانية بعد نجاح ثورة ١٩٧٩. انظر على سبيل المثال رؤية محمد جواد لاريجاني لأم القرى (إيران) ومركزيتها في العالم الإسلامي في: محمد جواد لاريجاني، «الحكومة الإسلامية والحدود السياسية،» **التوحيد**، السنة ١٦، العدد ٩٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)، ص ٦٥ ـ ٦٦. وانظر كذلك موقف الفقهاء الشيعة المعاصرين المؤيدين لفكرة ولاية الفقيه في داخل إيران وعلى رأسهم المرشد الحالي السيد خامنئي الذي عبر عن ضرورة أن تتحد الأمة الإسلامية تحت قيادة واحدة، هي قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبقيادة مرشدها. في: اللباد، المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(١٣٢) فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، ط ٤ (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، ١٩٩١)، ص ١٣٩ ـ ١٤٦.

الملاحظة الأخيرة في هذا الصدد تتعلق بحدود التشريع، فما زال الفكر الإسلامي بصفة عامة يواجه سؤالاً حول سقف التشريع في المجتمعات الإسلامية، فهل ما ورد في الشريعة هو الجواب النهائي والشافي لكل مشكلات المجتمع الإسلامي عبر الزمان والمكان؟ أم أنها، أي الشريعة، حددت خطوطاً عامة يسترشد بها فقهاء كل عصر في مواجهة التحديات المستجدة والمتغيرة التي تواجهها المجتمعات الإسلامية؟ هذا السؤال الذي يبدو ذا طبيعة عامة يكتسب تحديداً أكثر في ظل الفقه الشيعي ونظرية ولاية الفقيه، فمن البديهي القول إن مسألة حدود التشريع لم تظهر في عهد الأئمة لعصمتهم ونسبهم للنبي الأكرم. ولكن هذا السؤال في أحد أبعاده هو صياغة مختلفة لحدود ولاية الفقيه، وهو الجدل الذي ثار وما زال يثور بأشكال مختلفة: هل للفقيه ولاية عامة وخاصة على المسلمين وبالتالي يمتلك حق التشريع؟ أم أن ولايته خاصة فقط وتنصرف إلى تبيان أحكام الشريعة في ما يستفتيه فيه جمهور المقلدين؟

الواقع أن نجاح الثورة الإسلامية في إيران حسم الصراع ولو جزئياً ومرحلياً لأصحاب معسكر الولاية العامة والخاصة؛ حيث تم تكريس هذا الوضع دستورياً، ولكن يظل لنا في هذا الإطار أن بعض هذا الجدل وبخاصة في سنواته التي سبقت الثورة كان جدالاً فكرياً بالأساس حول وضع افتراضي «قيام الحكومة الإسلامية»، ولكن بعد نجاح الثورة فإن توازنات جديدة دخلت إلى المعادلة مكنت لفريق تقوية وتوسيع سلطات الولي الفقيه من اختبار مقولاتهم النظرية وإثبات صحتها[١٣٣]، وإن كان هناك بعض الملاحظات حول هذا الأمر.

إن كلاً من الإمام الخميني وآية الله طالقاني لم يتحدث عن الدولة بشكل مفصل، فالإمام الخميني اكتفي بالقول إن كل الحلول في الإسلام ويكفي أن نتبناه ونعلنه قانوننا الرسمي والوحيد حتى تحل كافة مشكلاتنا، فكأنه أجّل التعامل مع قضايا السياسة اليومية وإدارة الحياة المواطنين لما بعد نجاح الثورة وقيام الحكومة الإسلامية.

---

(١٣٣) كمثال على التوجهات الشيعية المختلفة حول حدود التشريع في الدولة الإسلامية، انظر: محمد مجتهد شبستري، «آراء الفقهاء في الدولة والنظام السياسي،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٤٤٢ - ٤٦٢، وأحمد جنتي (آية الله)، «الحكومة الإسلامية والتقنين،» **التوحيد**، السنة ٣، العدد ١٦ (١٤٠٠هـ/١٩٥٨م)، ص ٤١ - ٥٠.

المرجع الرئيس حول أفكار الخميني السياسية هو كتابه المعنون **الحكومة الإسلامية** بما يوحي بأنه كتاب حول الحكومة التي هي جزء لا يتجزأ من الدولة. ولكن واقع الأمر أن عرض هذا الكتاب يوضح لنا أنه تعلق بشكل أكبر بنقد المؤسسة الدينية وتأسيس فكرة ولاية الفقهاء التي لها الدور الأكبر في تأسيس شرعية حكم العلماء بعد نجاح ثورة ١٩٧٩، في الوقت نفسه الذي أعطى فيه أهمية كبرى للحكومة والتي اعتبرها «أحد أحكام الإسلام الأولية، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية، حتى الصلاة والصيام والحج». هذا الأمر الذي دعا أحد الكتاب إلى القول إن الإمام الخميني ينظر إلى الحكومة والدولة على أنها جوهر كل العملية السياسية ومصدر شرعية التصرفات والسياسات التي ينتهجها صاحب السلطة في الدولة. بعبارة أخرى: فإنه إذا كانت الدولة والحكومة شرعية من حيث منشؤها، ومن حيث من هم في السلطة فإن السياسات الناتجة من ذلك تصبح هي الأخرى شرعية ومشروعة[١٣٤].

أما طالقاني، الذي ارتبط بشكل مباشر وعضوي بالعديد من قوى المعارضة الإيرانية، فإن كتابه حول **الاقتصاد الإسلامي** يعد خطوة متقدمة على فكر الخميني في هذا المضمار؛ ففي هذا الكتاب تعرض بشكل أكثر تفصيلاً لشكل النظام الاقتصادي في الإسلام وموقف الإسلام منه في الاشتراكية. هذا الأمر يعد إسهاماً بارزاً في التنظير للحياة اليومية للأفراد في ظل ما يراه طالقاني سلطة شرعية، فعلى الرغم من انفتاح طالقاني على أفكار خارج المؤسسة الدينية، إلا أنه ظل وفياً لفكرة الإمام العادل الذي هو السلطة الشرعية الوحيدة التي يمكنها أن تحكم المسلمين. ومن ثم فقد اعترف طالقاني بجدارة الفكرة الشيعية بعدم جواز صلاة الجمعة في غيبة الإمام، فالسلطة الحاكمة في هذه الفترة هي سلطة غير شرعية ومغتصبة لحق الإمام، وصلاة الجمعة وراء إمام في هذه الحالة هي تجسيد لسلطة الدولة وقبول بها[١٣٥].

---

(١٣٤) انظر خطابات الإمام الخميني وأحاديثه في: صحيفة **النور**، ج ٢١، ص ٦١، نقلاً عن: توفيق، «العلمانيون والدولة الإسلامية: رؤية نقدية لموقف التيار العلماني من الإسلام السياسي،» ص ٣٥٥. ولكن هذا الإعلان يجب أن يوضع في إطاره الزمني الصحيح؛ وهو بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتبلور الحاجة إلى ضرورة وجود فقه للدولة الموجودة فعلياً وليس على المستوى النظري.

(١٣٥) عبد الناصر، **إيران: دراسة عن الثورة والدولة**، ص ٣٣.

كذلك رأى طالقاني ضرورة اشتراك الأفراد في إدارة شؤون المجتمع عن طريق المجالس المنتخبة، وضرورة ضمان حرية التعبير والتشكيلات السياسية التي يجب أن يكفل لها كافة الحريات؛ فالإسلام إطار أرحب يتسع لكل العقائد والنظم وليس لجماعة واحدة.

حال مفكري الشيعة من خارج المؤسسة الدينية تتشابه وتتقاطع في بعض الأحيان وتختلف في أحيان أخرى مع أولئك من داخلها؛ فشريعتي لم يكن منظراً سياسياً بالدرجة الأولى، وإنما كان مفكراً اجتماعياً منخرطاً في هموم المجتمع الإيراني المسلم، ولم يركز في كتاباته على الدولة. هذا الإهمال لا يعود بالضرورة لمحاذير فقهية كما هو الحال مع فقهاء الشيعة، وإن كان لا يمكن إغفال التأثير النفسي غير المحسوس لغموض وعدم شرعية فكرة الدولة في التكوين النفسي لمثقفي الشيعة، ولكن الملاحظ أن شريعتي لم ينشغل بفكرة الدولة بالمعنى المؤسساتي، فهو حين رفض الملكية لم يرفضها من حيث كونها مؤسسة غير صالحة على الإطلاق أو مؤسسة غير شرعية، ولكنه رفضها من حيث ارتباطها وانخراطها في مؤسسات استبدادية ومتغربة تضر بنسيج المجتمع الإيراني المسلم الشيعي، بل إن شريعتي حينما تحدث عن الثورة وعن دور القائد أو القيادة فإننا لا يمكننا أن نرصد إسهاماً حقيقياً قدمه شريعتي لآليات هذه القيادة والعلاقات التي تربط بينها وبين باقي القوى الاجتماعية السياسية، ناهيك عن وجود إسهام حول الدولة من حيث هي حكومة ومؤسسات وعلاقات تحكم الحياة اليومية للأفراد.

هذا الأمر اختلف قليلاً مع نواب صفوي، فكما سبقت الإشارة في موضع سابق، فإن نواب صفوي حينما كتب **برنامج الثورة** رصد فيه أفكاره حول ما يجب أن تكون عليه مؤسسات الدولة المثالية كما يراها، فلم يهاجم الملكية بشكل خاص وإنما طالب الشاه بأن يكون أباً بالنسبة للعائلة الكبيرة. في الوقت نفسه لم يهمل صفوي توصيف ما هو مطلوب من مختلف مؤسسات الدولة كالبرلمان والوزارة، بل رسم برامج للتعليم الإلزامي والجامعي، وعلى المستوى الخارجي رصد ـ أيضاً ـ صفوي ما يجب أن تكون عليه علاقات الدول الإسلامية مع بعضها في مواجهة الأخطار المشتركة.

السؤال هنا: إذا جاز لنا أن نسأل: لماذا اهتم صفوي بتقديم إسهام حول الدولة ومؤسساتها بينما لم يهتم شريعتي بمثل هذا الأمر؟ محاولة الإجابة عن هذا السؤال هي أمر ذو أبعاد منها، أن **الأول** يتعلق بالخلفية التعليمية لكل

منهما، فقد سبقت الإشارة أن تأهيل شريعتي كان بالأساس في علم الاجتماع السياسي وليس في علم السياسة أو العلوم الفقهية بالدرجة الأولى، هذا التأهيل جعل تركيزه واهتمامه ينصب على الجوانب المجتمعية الثقافية في عملية التغيير، وهو الأمر الذي تعرض له في كتاباته بشكل يكاد يكون مطلقاً. خلفية نواب صفوي على الجانب الآخر هي خلفية متعددة، فقد قضى سنيناً في التعليم الفني وسنوات أخرى في التعليم الديني، هذه الخلفية التعليمية لصفوي لا تقدم تفسيراً بذاتها، ولكن تفاعلها مع خبرته الحركية وطموحه قد يقدم مثل هذا التفسير، وهو البعد **الثاني**؛ فصفوي انخرط منذ سن مبكرة في العمل السياسي العنيف والمباشر وليس العمل «الدعوي» إذا جاز التعبير، وعقب سلسلة من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال لرموز من المنظومة الحاكمة الإيرانية قام بها صفوي مع جماعته، سنحت لصفوي فرصة لم تسنح لشريعتي وهي الارتباط بالسلطة الحاكمة، كما سبقت الإشارة في موضع آخر من هذه الدراسة. صفوي على المستوى نفسه كان لديه طموح بأن يقود عملية التغيير وأن يصبح أحد مفاتيحها، وهو مالم يتوافر عند شريعتي الذي وإن انخرط في العمل المعارض منذ سن مبكرة وتشابهت نهايته مع نهاية صفوي، إلا أنه لم يشترك في العمل السياسي المباشر، وإنما كانت نشاطاته تعليمية بالأساس، سواء في السنوات التي قام فيها بالتدريس في الجامعات الإيرانية أم في التجربة القصيرة لحسينية إرشاد. طموح شريعتي لم يكن اشتراكه في الحكم، ولكن في إحداث صحوة ووعي بالذات لدي جموع الشباب الإيراني الذي أقبل على دروسه. هذا الأمر جعله يركز بشكل مفصل على استقراء تاريخ الشيعة برؤية صحيحة تزيل الضباب عن مفاهيم الحركة التي غُيبت طويلاً لصالح مفاهيم السكون.

تكفلت إذاً اجتهادات الفقهاء بتجهيز التربة الفكرية لما هو بعد الإطاحة بنظام الشاه، ومع أن الشكل العام كان واضحاً، إلا أن العديد من التفاصيل ظل غائماً. وأدى الجهد الذي قام به الإمام الخميني وآية الله طالقاني وشريعتي ونواب صفوي إلى تجهيز قطاعات الشباب التي آمنت بضرورة تغيير النظام السياسي الذي لم يعد قادرا ً على الوفاء باحتياجاتهم الاقتصادية أو السياسية.

وأسهم تصاعد موجات الغضب الشعبي ضد سياسات الشاه وممارساته في اتخاذ الشاه لقراره بمغادرة طهران إلى الخارج في إجازة مفتوحة، بعدما عين

شهبور بختيار رئيساً للوزراء، آملاً في أن يسهم غيابه خارج البلاد في تهدئة الأوضاع، ولكن حدث العكس، فقد انفرط عقد النظام السياسي، وبخاصة بعد قرار الخميني بالعودة إلى إيران في بدايات عام ١٩٧٩، وإعلانه أن حكومة بختيار هي حكومة غير شرعية، ومن ثم أُعلن عن تكوين مجلس قيادة الثورة والحكومة الانتقالية التي ترأسها المهندس مهدي بازرجان، ثم أجرى الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية في شباط/ فبراير ١٩٧٩[١٣٦]. وتتابعت الأحداث بعد ذلك لترسم صورة جديدة لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي إيراني جديد، اختلف في معالم واتفق في أخرى مع سابقه. وإن كان هذا محل دراسة الفصول القادمة.

---

(١٣٦) لمزيد من التفاصيل حول الأيام الأخيرة للشاه والأيام الأولى للنظام الجديد، انظر: الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية»؛ Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution*, and Desmond Harney, *The Priest and the King: An Eyewitness Account of the Iranian Revolution* (London: I. B. Tauris Pub., 1998).

الفصل الثالث

الإطار الدستوري والمؤسسي
للجمهورية الإسلامية الإيرانية

انتهينا في الفصول السابقة إلى توافر الظروف الموضوعية والمادية للثورة ضد نظام الشاه. وقد ساهم الفكر السياسي الإيراني من داخل المؤسسة الدينية ومن خارجها في توفير بيئة الحركة اللازمة للثورة، بالإضافة إلى توفير القيادة السياسية، والتي انعقدت للتيار الديني برئاسة الإمام الخميني. ومن خلال دراسة أدبيات كل من الثورة والدولة اتضح لنا أهمية دراسة الفترة الانتقالية ما بين الظاهرتين، أو ما اصطلحت بعض الدراسات على تسميته بـ «المجتمع الانتقالي».

أولاً: الإطار الدستوري

أدرك الشاه في نهايات عام ١٩٧٨ أن تطورات الأوضاع السياسية لا تبشر بقدرة النظام على تجاوز هذه الأزمة، ولذلك قرر في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ تعيين شهبور بختيار، زعيم الجبهة الوطنية، رئيساً للوزراء. وقام بختيار من جانبه باشتراط مغادرة الشاه لإيران، وتعيين مجلس وصاية على العرش تكون مهمته استعادة العمل بالدستور، وتعميق العلاقات الإيرانية ـ العربية، وإلغاء حالة الأحكام العرفية، وحل السافاك. وقد أعلنت لجنة علماء الدين المكلفة بتنظيم حركة الجماهير في الداخل الإيراني عدم اعترافها بحكومة بختيار، وطالبت كلاً من أعضاء البرلمان والجيش والبوليس بالانضمام إلى الجماهير التي خرجت إلى الشوارع في تحدٍّ واضح لسلطة حكومة بختيار.

من جانبه أعلن الإمام الخميني عن عدم اعترافه بحكومة بختيار، وبخاصة بعد إعلان رئيس مجلس الوصاية أمامه عن عدم شرعية المجلس، واعترافه بسلطة الخميني. وتكفلت عودة الإمام الخميني إلى طهران في بدايات شهر شباط/ فبراير ١٩٧٩ والمواجهات بين الجماهير وما تبقى من قوات

الجيش والشرطة في حسم الصراع لصالح الثورة، واتخاذ شهبور بختيار قراره بمغادرة إيران[١].

وفي خطوة أولى أعلن الإمام الخميني عن تعيين مهدي بازرجان رئيساً للحكومة الانتقالية، كما أفصح عن تشكيل مجلس قيادة الثورة، والذي حافظ على سرية أسماء أعضائه إلى تلك اللحظة. وتزامن مع اللحظات الأولى للنظام الجديد تشكيل اللجان الثورية والحرس الثوري الذين أخذوا على عاتقهم مهمة جمع السلاح من داخل ثكنات الجيش والشرطة لاستخدامها في خدمة الثورة في مراحل تالية[٢]. وتذكر العديد من المصادر أن انهيار نظام الشاه بهذه السرعة لم يكن متوقعاً من جانب قوى التحالف الثوري، ومن ثم فقد ظهر على السطح العديد من المشكلات في داخل هذا التحالف، والتي نتجت من عدم الاتفاق بشكل نهائي على البديل الذي سيلي نظام الشاه. فقد تكون هذا التحالف الثوري نتيجة لتعاون القوى الإيرانية المعارضة لنظام الشاه بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية بينها. وضم هذا التحالف القوى الليبرالية القومية، كجبهة مصدق وجبهة تحرير إيران، وكذلك القوى اليسارية كجماعة مجاهدي خلق وفدائيان إسلام، وشكلت المؤسسة الدينية الجناح الأقوى داخله، وبخاصة مع قبول جميع القوى زعامة الإمام الخميني كقائد للثورة. وبرزت الخلافات في داخل هذا التحالف مع اسم النظام الجديد؛ فبعد انهيار النظام البهلوي كان لا بد من البحث عن اسم للنظام الجديد يعكس هويته المختلفة عما سبقه. وثارت المناقشات حوله باعتبار أن اسم النظام الجديد لا يمثل فقط انقطاعاً عن النظام السابق، ولكنه يحمل هوية وتوجهات سياسية داخلية وخارجية جديدة. وقد ساند بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة من داخل التيار القومي الليبرالي توجهاً يبغي التأكيد على الهوية الديمقراطية للنظام الجديد، في مقابل توجه رجال الدين للتأكيد على الهوية الإسلامية له. وانتصر تيار رجال الدين بعدما أعلن الإمام الخميني مساندته لصياغة سؤال الاستفتاء الجماهيري على الوجه التالي «هل توافق على الجمهورية الإسلامية؟» وأدت حالة التعبئة المرتفعة للجماهير الإيرانية نتيجة السرعة التي انتصرت بها الثورة، والزعامة الكاريزمية للإمام الخميني إلى الموافقة على الجمهورية الإسلامية

---

(١) إبراهيم الدسوقي شتا، **الثورة الإيرانية: الصراع، الملحمة، النصر** (القاهرة: دار الزهراء للإعلام، ١٩٨٨)، ج ٢، ص ٣٢٥ - ٣٣٦.

(٢) Prviz Daneshvar, *Revolution in Iran* (New York: St. Martin's Press, 1996), pp. 132-136.

بنسبة ٩٨ في المئة، بما شكل اللبنة الأولى للنظام السياسي الجديد[٣]. واستكملت عملية البناء من خلال الدستور وهو محل مناقشة الصفحات التالية.

تُعدّ مسألة إنهاء حالة الفراغ السياسي والدستوري التي تلي الثورة من أولى المهام التي يبدأ بها النظام الجديد. وتنتهي هذه الحالة مع نجاح التحالف الذي قاد الثورة في تشكيل حكومة جديدة لتولي الحكم، والتي تواجه عدداً من التحديات. التحدي **الأول** يتعلق بالتحالف الذي قاد الثورة والذي يعاني عملية إعادة فرز داخلية لصالح القوة السياسية الأقدر على حسم الصراعات الداخلية لصالحها. التحدي **الثاني** يتعلق بعمل التحالف، حيث تتميز الفترة الأولى بالسيولة وتقوم بعض القوى بإعادة تقييم لمواقفها وعلاقاتها بالأطراف الأخرى بشكل متغير بما يسمح لها بالتعاون أو كسر التعاون مع قوة ما لتحقيق أغراض معينة. التحدي **الثالث** يتعلق بالسياسات التي تتبناها النخبة الحاكمة الجديدة والتي تمارس من خلالها عمليات تطهير في داخل المؤسسات المهمة في المجتمع كالجيش والمؤسسات التعليمية والوزارات السيادية، بالإضافة إلى قيامها بتشكيل عدد جديد من المؤسسات التي يمكنها تبني السياسات الجديدة للنظام وتنفيذها.

١ ـ دستور ١٩٧٩

اهتم الإمام الخميني بتحديد الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله ضبط كل من الحكومة والمجتمع في ظل الأيديولوجيا الحاكمة الجديدة، ومن ثم قامت الحكومة الانتقالية بزعامة مهدي بازرجان بالدعوة لانتخاب مجلس الأوصياء (الخبراء) لصياغة الدستور الجديد في آب/ أغسطس ١٩٧٩. وقد سبق هذه الدعوة كثير من الجدل والمناقشات بين مختلف التيارات الفكرية في إيران حول شكل الدستور الجديد. وقدمت المسودة الأولى للنقاش العام خالية من النص على ولاية الفقيه بالشكل الذي اقترحه الإمام الخميني، وأقرب ما تكون إلى الدستور الفرنسي والدستور الإيراني ١٩٠٦. ولكن هذه النسخة لم تحظ بقبول عام نتيجة رغبة الأقليات الإثنية في ضمان حصة أكبر من الحقوق، بالإضافة إلى اعتراض بعض العلماء على الدور المقرر لهم في ضوء الدستور،

---

(٣) السيد زهرة، **الثورة الإيرانية: الأبعاد الاجتماعية والسياسية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥)، ص ١٦٣ ـ ١٦٤، و Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984), p. 73.

والذي لم يضمن لهم دوراً محورياً في الشأن السياسي. من ثم تم العمل على نسخة منقحة من الدستور قدمت للمجلس المنتخب في آب/ أغسطس للتداول بشأنها وتقديم الصياغة النهائية للدستور[٤]. وتكوّن هذا المجلس من ٧٣ عضواً من كافة القوى الوطنية الإيرانية للعمل على وضع مسودة للدستور الجديد تطرح للاستفتاء على الشعب في مرحلة لاحقة. ووجه الإمام الخميني خطاباً للمجلس بعد تكوينه كلفه فيه بالعمل على صياغة دستور يتوافق مئة بالمئة مع الإسلام، ويقنن مبدأ ولاية الفقيه[٥]. وقد ضم هذا المجلس في عضويته أبا الحسن بني صدر وآية الله طالقاني وآية الله بهشتي ومسعود رجوي (زعيم حركة مجاهدي خلق) وآية الله خلخالي، بالإضافة إلى سيدة واحدة منتخبة وهي السيدة منيرة جورجي والتي لم يقابل اشتراكها في هذا المجلس بارتياح،

---

(٤) Neil Shevlin, «Velayat-E Faqih in the Constitution of Iran: the Implementation of Theocracy,» *Journal of Constitutional Law* (University of Pennsylvania), vol. 1, no. 2 (Fall 1998), p. 6.

(٥) على الرغم من أن فكرة ولاية الفقيه، التي طورها الإمام الخميني نفسه، كانت تعني الانخراط الكامل في الشؤون العامة من جانب الفقهاء، إلا أن بعض المراقبين رصدوا تخوف الإمام الخميني في البدايات المبكرة للنظام الجديد من انخراط رجال الدين بشكل مباشر في الحكم، حيث رفض أن يترشح آية الله بهشتي لمنصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات تلت الثورة. فقد أدرك الإمام الخميني أن السرعة التي انهار بها النظام السابق وافتقار العلماء إلى كثير من الخبرات اللازمة لإدارة الحياة اليومية في الدولة الإيرانية من الممكن أن يضرا بعلماء الدين، وبالتالي بالمؤسسة الدينية ككل. ومن ثم عمد إلى اختيار رئيس الحكومة الانتقالية من الرموز الوطنية من خارج التيار الديني، كما شجع بني صدر وأيده في الانتخابات الرئاسية الأولى. ولكن في الوقت نفسه حرص الإمام على تقنين وضع المؤسسة الدينية في السياسة من خلال منصب الولي الفقيه وكذلك من خلال مجلس الأوصياء. وقد أيد هذا التوجه الداعم لتوسيع دور العلماء آية الله بهشتي ورجال حزب الجمهورية الإسلامية. في مقابل رفض بعض آيات الله الكبار انخراط العلماء في السياسة اليومية للأفراد مثل موقف آية الله شريعتمداري. لمزيد من التفاصيل حول تحليل رؤية الإمام الخميني وتطورها لدور الفقهاء في الثورة والحكم، انظر: مهدي نوربخش، «الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية،» في: جمال السويدي، معد، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٤٢ ـ ٤٥، و Dilip Hiro, *Iran Under the Ayatollahs* (London: Routledge, 1985), pp. 115-118.

وكذلك انظر تحليل للظروف والملابسات التي أحاطت بعملية وضع الدستور في: Bakhash, Ibid., pp. 75-88; Daneshvar, *Revolution in Iran*, pp. 143-145; Asghar Schirazi, *The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic*, Translated by John O'Kane (London: I. B. Tauris, 1998), and Mohsen Milani, «Shi'ism and the State in the Constitution of the Islamic Republic of Iran,» in: Samih K. Farsoun and Mehrdad Mashayekhi, eds., *Iran: Political Culture in the Islamic Republic* (London: Routledge, 1992), pp. 133-159,

ويناقش الكاتب في هذه الدراسة الصبغة الشيعية التي سادت في الدستور الجديد بما يعنى تميّزه عن غيره من التجارب الإسلامية السُنّية.

ولكنها أعلنت تصميمها على الاستمرار في اللجنة، وأداءها لواجبها في وضع دستور النظام الجديد بعد اشتراكها في الإطاحة بالنظام القديم[٦]. وتم تقسيم المجلس إلى سبع لجان يكون مهمة كل منها مناقشة جزء من الدستور المقترح قبل طرحه للتصويت على المجلس ككل.

ـ قراءة في فصول الدستور

صدر الدستور الإيراني في اثني عشر فصلاً، ويضم مئة وخمسة وسبعين مادة (وأزيد عليه فصلان في التعديلات الدستورية لعام ١٩٨٩ كما زادت مواده إلى مئة وسبعة وسبعين مادة)، واستهل بالتأكيد على أن سبب فشل الثورات الإيرانية السابقة كان «عدم عقائدية هذه الحركات»، لذلك تقوم الثورة الإسلامية على أكتاف علماء الإسلام المجاهدين ومعهم كافة فئات الشعب الإيراني الملتزم بالإسلام. كما تضمنت الديباجة التطورات السياسية التي عاشها الشعب الإيراني في ظل حكومة الشاه، والدور الذي قام به الإمام الخميني في قيادة الجماهير، وفي تأصيل الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه. وتحدد الديباجة عدداً من المسائل التمهيدية قبل الدخول في تفصيلات مواد الدستور؛ فالحكومة الإسلامية لا تنبني على الطبقية أو سلطة الفرد، ولكنها تشكل تجميعاً للأهداف السياسية لشعب متحد يهدف لنيل رضوان الله تعالى، ومن ثم فيجب أن يكون حكم هذا الشعب من خلال «الأشخاص الصالحين» الذين يعملون على تهيئة الظروف المناسبة ليتحقق مشاركة جميع الأفراد في مسؤوليات التنمية والرقي ومسؤوليات القيادة. وتحدد الديباجة مسؤولية الدستور لإعداد الظروف المناسبة لتحقق قيادة الفقيه جامع الشرائط والذي يعترف به الناس قائداً لهم حتى لا يحدث انحراف عن الوظائف الإسلامية للحكومة. وتحاول الحكومة الإسلامية من خلال كل مؤسساتها التنفيذية

---

(٦) انظر مقابلة أجرتها الباحثة مع السيدة منيرة جورجي في طهران يوم ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ ضمن فاعليات دورة حول دراسات المرأة عقدت في مركز بحوث ودراسات المرأة في طهران في الفترة من ٢٠ ـ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. وتجدر ملاحظة أن هناك العديد من النساء اللاتي ينتمين إلى المؤسسة الدينية بشكل أو بآخر ويقوم البعض منهن بالتدريس سواء داخل الحوزات أم داخل الكتاتيب المنتشرة في أنحاء إيران والتي تعتبر أهم مراكز التعليم الديني. على سبيل المثال فإن الكُتّاب الذي تلقى فيه هاشمي رفسنجاني تعليمه في قريته أدارته سيدة بعد وفاة زوجها. انظر: هاشمي رفسنجاني، **سنوات الكفاح**، ترجمة محمد السعيد عبد المؤمن (القاهرة: زهدي للطباعة والكمبيوتر، ١٩٩٩)، ص ١٩.

والتشريعية والقضائية تحقيق توافق المجتمع مع قيم الإسلام المتمايزة، لذا فالاقتصاد لا يصبح وسيلة لجمع الربح والثروات ولكن لسد حاجيات الإنسان الأساسية ولتشجيع ظهور المواهب المختلفة، ويتحول الجيش إلى جهاز يقوم على العقيدة الإسلامية والإيمان، وتتجاوز مهامه الحدود الوطنية ليقوم بمهام الجهاد ونشر أحكام الشريعة الإلهية في العالم[٧].

بعد هذه المقدمة التي يحدد فيها المشرّع الإيراني أهداف الحكم والخطوط العامة للمؤسسات الكبرى فيه، ينقسم الدستور إلى إثني عشر فصلاً. يحدد **الفصلان الأولان** فيه من خلال ثماني عشرة مادة الأصول العامة للدولة واللغة والعلم والكتابة. ويبدأ منذ الفصل الثالث وحتى الفصل الثاني عشر في الدخول في تفصيلات شكل وأسلوب الحكم. فيحدد **الفصل الثالث** حقوق الشعب من خلال ثلاث وعشرين مادة يؤكد فيها الحق في الاعتقاد والحق في التعبير والتجمع والحق في محاكمة عادلة تصان فيها كرامة وشرف المتهم الذي يعتبر بريئاً حتى يثبت العكس. وأكد الدستور واجب الحكومة في توفير السكن المناسب والضمان الاجتماعي ووسائل التربية والتعليم، كما كفل حق التظاهر من دون المساس بالقيم الإسلامية[٨].

يحدد **الفصل الرابع** المسائل المتعلقة بالاقتصاد والشؤون المالية من خلال المواد الثالثة والأربعين إلى الخامسة والخمسين. ويحدد الأقسام الرئيسة للاقتصاد الإيراني الذي يقوم على التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني، ويكفل حق العمل للمواطنين جميعاً من دون تمييز على أساس الدين أو العرق. كذلك يؤكد الدستور الإيراني عدم التمييز بين مختلف الأقاليم الإيرانية في الحصول على موارد الدولة اللازمة لعملية التنمية بحسب احتياجات هذه المنطقة واستعدادها للنمو. وينتهي هذا الفصل بالحديث عن الميزانية العامة للدولة والتي تقوم الحكومة بتنظيمها وتطبيقها بعد الحصول على موافقة مجلس الشورى الإسلامي وتحت إشراف ديوان عام المحاسبة الذي يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس الشورى عن الطريقة التي تم بها إنفاق بنود الميزانية[٩].

---

(٧) انظر مقدمة **الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩**، وقد نشرت الترجمة في: مجلة **الشهيد** (٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩).

(٨) المصدر نفسه، المواد ١٩ ـ ٤٢.

(٩) المصدر نفسه، الفصل ٤.

ويتأخر الحديث عن سلطات الشعب وسيادته إلى **الفصل الخامس** حيث يقرر الدستور في المادة السادسة والخمسين أن السيادة المطلقة على العالم والإنسان هي لله وهو الذي منح الإنسان حق السيطرة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلبه هذا الحق أو تسخيره في خدمة فرد أو فئة ما. ويمارس الشعب هذا الحق بحسب ما يبين القانون. ولكن سرعان ما يؤكد الدستور في المادة التالية أن السلطات الثلاث الحاكمة في إيران (التشريعية والتنفيذية والقضائية) إنما تمارس صلاحياتها بإشراف «ولي الأمر المطلق وإمام الأمة». ويقرر في المادة الستين أن مسؤولية السلطة التنفيذية هي من اختصاص رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء ما عدا الأمور التي تقع تحت سلطة القائد. وخلال المواد التالية يتحدث الدستور عن الخطوط العامة للسلطات الثلاث التي يتم تحديد سلطاتها وصلاحياتها بشكل أكثر توسعاً في الفصول التالية.

ويتناول **الفصلان السادس والسابع** الحديث عن مجلس الشورى الإسلامي ومجالس الشورى المحلية (المجالس المحلية). ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشورى مئتين وسبعين عضواً، ويتم مراجعة هذا العدد كل عشر سنوات لكي يتناسب مع عدد السكان حيث وصل أعضاء البرلمان في انتخابات ٢٠٠٤ إلى مئتين وتسعين عضواً. كذلك حدد الدستور للأقليات غير الإسلامية تمثيلاً داخل البرلمان، حيث ينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون نائباً واحداً، وينتخب اليهود والزرادشت ومسيحيو الأرمن الشماليون ومسيحيو الأرمن في الجنوب نائباً واحداً لكل منهم.

يختص مجلس الشورى بسن القوانين المتوافقة مع الدستور والمذهب الرسمي للبلاد، وبالمصادقة على كافة المعاهدات والمواثيق الدولية، وكذلك الموافقة على اتفاقيات الاقتراض من الخارج. ولا تختلف باقي اختصاصات المجلس عن اختصاصات المجالس التشريعية في العالم من مسؤولية الحكومة أمامها وحق أعضاء المجلس في المناقشة بحرية ومساءلة الحكومة حول كافة الأمور. أما مجالس الشورى المحلية فتختص بإعداد المشروعات ذات الصلة بمناطقها ويتم تقديمها إلى مجلس الشورى للحصول على موافقته عليها. ويحدد القانون شروط الناخبين وعددهم وحدود وظائف المجلس ولا يجوز حلّها إلا إذا ثبت انحرافها عن وظائفها القانونية، كما يحدد الجهة التي تملك حق تقرير هذا الانحراف، والآلية التي يتم التصرف بها حينذاك.

وأوجد الدستور مجلساً فوق المجلس التشريعي أطلق عليه مجلس صيانة الدستور (ويعرف أحياناً بمجلس الرقابة على القوانين) الذي يختص بضمان توافق القوانين التي صدق عليها المجلس مع كل من الدستور والأحكام الإسلامية. مدة هذا المجلس ست سنوات، ويتكون من اثني عشر عضواً نصفهم من الفقهاء العدول والنصف الآخر من رجال القانون. ويختار المرشد الأعلى الفقهاء الستة على أن يقوم البرلمان بالموافقة على ترشيح الأعضاء الستة الآخرين الذين يرشحهم الجهاز القضائي من بين رجال القانون. يقوم أعضاء المجلس بمراجعة كل ما صادق عليه مجلس الشورى في خلال عشرة أيام. ويكون تقرير توافق هذه القوانين مع أحكام الإسلام بأغلبية أعضائه من الفقهاء، بينما يكون تقرير توافقها مع الدستور بأغلبية جميع أعضائه. من المهام الأخرى للمجلس قدرته على تفسير مواد الدستور والإشراف على جميع الانتخابات التي تتم داخل الجمهورية سواء أكانت انتخابات تشريعية أم تنفيذية أم الاستفتاء العام[١٠].

يُعدّ **الفصل الثامن** من الدستور الإيراني هو الفصل الأشهر، حيث يعالج مسألة القيادة وحدود وصلاحيات القائد في ست مواد من المادة ١٠٧ إلى المادة ١١٢[١١]. يقرر الدستور أن مجلس الخبراء المنتخب من الشعب هو الجهة المخولة باختيار القائد ومراقبة تصرفاته وعزله حين الحاجة. ويحدد الصفات الواجب توافرها في القائد من ضرورة العلم والكفاية اللازمة في كافة مناحي الفقه حتى يكون مؤهلاً للإفتاء والمرجعية والعدالة والتقوى، بالإضافة إلى ضرورة تمتعه ببعض الصفات الإدارية التي تمكنه من قيادة الدولة. وتتعدد وظائف القائد وصلاحياته باعتبار أنه رأس الدولة؛ فهو المسؤول عن تعيين السياسات العامة للنظام، وهو القائد العام للقوات المسلحة، ويمكنه نصب وعزل وقبول استقالة كل من أعضاء مجلس صيانة

---

(١٠) ويُعدّ هذا المجلس امتداداً لمجلس الفقهاء الذي استن في ظل دستور ١٩٠٦ والذي أعطى الفقهاء سلطة الإشراف على القوانين للتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية. انظر: المصدر نفسه، الفصل ٧.

(١١) مبدأ ولاية الفقيه، وكما سيتضح في مواضع عديدة لاحقة، يكاد يكون السمة الإسلامية الأكثر وضوحاً في الدستور الذي لا يتميز في عديد من مواده عن غيره من الدساتير المدنية في غيره من الدول أو حتى في إيران في ما قبل الثورة، انظر: Sami Zubaida, «Is Iran an Islamic State,» in: Joel Beinin and Joe Stork, eds., *Political Islam: Essays from Middle East Report* (London: I. B. Tauris, 1997), pp. 106-108.

الدستور ورئيس السلطة القضائية ورئيس الجمهورية ورئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة والحرس الثوري وقوى الأمن الداخلي ورئيس الإذاعة والتليفزيون، بالإضافة إلى صلاحياته في حل المشكلات التي تنشب بين السلطات الثلاث، والتي لا يمكن حلها بالطرق العادية. ويقرر الدستور أنه في حالة عجز مجلس الخبراء عن تحديد شخص القائد، فإنه يعين مجلساً مكوناً من ثلاثة أو خمسة مراجع جامعي الشرائط باعتبارهم أعضاء في مجلس القيادة، ويعلن عنهم لأفراد الشعب[١٢].

ويختص **الفصل التاسع** بالحديث عن السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وتحدد المادة ١١٣ رئيس الجمهورية باعتباره أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور لكونه على رأس السلطة التنفيذية. وينتخب الرئيس لدورتين متتاليتين مدة كل منهما أربع سنوات. ولا بد لكل مرشحي منصب الرئاسة من الحصول على موافقة مجلس صيانة الدستور، كحال أي مرشح في أي انتخابات تجري في إيران، وأن يتمتعوا بسمعة طيبة، وأن يكونوا مؤمنين ومعتقدين بمبادئ الجمهورية الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد. وتتحدد اختصاصات رئيس الجمهورية في تنفيذ السياسات والقوانين التي يتم إقرارها داخل مجلس الشورى الإسلامي، بالإضافة إلى التوقيع على كافة التعهدات الدولية الإيرانية. ويقوم رئيس الجمهورية باختيار رئيس للوزراء، والذي يقوم بدوره باقتراح أسماء الوزراء للحصول على موافقة البرلمان. كذلك يقوم رئيس الوزراء بالتنسيق بين قرارات الحكومة والتعاون مع الوزراء في تحديد برنامج الحكومة وتنفيذ القوانين. ويخضع كل من الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء لتحقيق من جانب المحكمة العليا للتأكد من أن أموالهم لم تزد خلال فترة توليهم المنصب بشكل غير مشروع[١٣].

من اللافت للنظر أن الدستور الإيراني ضم الجزء الخاص بالجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية في الفصل الخاص بالسلطة التنفيذية على غير ما جرت به الدساتير في الدول الأخرى. وفي هذا الجزء يحدد الدستور الأساس العقائدي لتكوين الجيش والحرس الثوري، ويقرر عدم جواز إقامة أي

---

(١٢) **الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩**، الفصل ٨.

(١٣) المصدر نفسه، الفصل ٩.

قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الإيرانية، ويوصي الدستور بأن تستفيد الحكومة من أفراد الجيش في إنجاز بعض المهام ذات الطبيعة المدنية كأعمال الإغاثة والتعليم والبناء وما إلى ذلك بما لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش. كذلك يؤكد الدستور الدور الذي قامت به قوات حرس الثورة في حمايتها، ويؤكد ضرورة استمرارها في القيام بهذا الدور.

يتناول **الفصل العاشر** تحديد الخطوط العامة للسياسة الخارجية للجمهورية التي لا بد أن تحافظ على الاستقلال الكامل للبلاد ووحدة أراضيها وعدم الخضوع لأي قوة أجنبية. ويؤكد الدستور الإيراني الدور الذي يجب أن تقوم به الجمهورية الإسلامية في دعم النضال المشروع للمستضعفين في أي بقعة من الأرض، في الوقت الذي يجب ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

وينتقل بعد ذلك للسلطة القضائية التي يخصص لها **الفصل الحادي عشر**؛ فيقرر استقلالها وأن السلطة الأعلى في الهيئة القضائية هي لمجلس مكون من خمسة أعضاء: رئيس المحكمة العليا والمدعي العام للدولة وثلاثة قضاة مجتهدون عدول تكون لهم كل الصلاحيات في تعيين وعزل القضاة وإعداد اللوائح اللازمة لإدارة الشؤون القضائية بما يتناسب مع نظام الجمهورية الإسلامية. ويُخضع الدستور الادعاء العسكري والمحاكم العسكرية للسلطة القضائية، ويحاكم أفراد الجيش والشرطة والحرس الثوري في الجرائم العادية أمام المحاكم العادية، ويخضعون للقواعد القانونية التي تحكم عمل المواطنين[١٤].

وينهي الدستور فصوله (**الفصل الثاني عشر**) بالحديث عن الإذاعة والتليفزيون حيث يقرر ضرورة تأمين حرية النشر والإعلام طبقاً للمعايير الإسلامية ومصالح البلاد. وتدار هذه المؤسسة تحت إشراف السلطات الثلاث: القضائية (المجلس الأعلى للقضاء) والتشريعية والتنفيذية وبمجلس مكون من ممثلي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ورئيس البرلمان الذي يتولى الإشراف عليها[١٥].

وقد طرح الدستور للاستفتاء حيث حصل على أغلبية ساحقة من جانب الجماهير الإيرانية. واستمر العمل به طوال سنوات الحرب مع العراق، والتي

---

(١٤) المصدر نفسه، الفصل ١١.

(١٥) المصدر نفسه،، الفصل ١٢، المادة ١٧٥.

شغلت عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ولكن تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران أدت إلى ضرورة مراجعة الدستور، وبخاصة مع المشكلات التي ظهرت نتيجة التضارب في الاختصاصات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. كذلك أوجدت واقعة عزل آية الله منتظري من منصب نائب الإمام الخميني حاجة لمراجعة وتعديل مواصفات القائد الذي سيخلف الإمام الخميني في ظل تدهور صحته. وكذلك تزايدت الحاجة لتغيير الدستور مع تزايد الشعور لدى النخبة الإيرانية بقرب انتهاء الحرب مع العراق ونجاح النظام في فرض قواعد معينة للتعامل السياسي مع قوى المعارضة التي تم تصفية معظمها على المستوى الداخلي كحزب تودة وجماعة مجاهدي خلق التي هرب ما تبقى من قيادتها وصفوفها إلى الخارج في محاولة لتنظيم صفوفها. كان هذا يعني أن النظام الإيراني مقبل على مرحلة جديدة يحتاج فيها لتعديل الدستور[١٦].

٢ ـ التعديلات الدستورية ١٩٨٩

توافقت رغبة الإمام الخميني مع المجلس (البرلمان الإيراني) في ضرورة مراجعة الدستور في عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، ومن ثم تشكلت لجنة من خمسة وعشرين شخصاً اختار الإمام الخميني عشرين منهم. وضمت قائمة الإمام رؤوس النظام في السلطة التشريعية (رفسنجاني) والتنفيذية (رئيس الوزراء مير موسوي ورئيس الجمهورية خامنئي) وآية الله مشكيني رئيس مجلس الخبراء، وانتخب مجلس الشورى الخمسة الباقين. وقد اجتمعت هذه اللجنة لمناقشة القضايا محل النظر في الدستور الجديد. وعلى الرغم من أن الإمام الخميني كان هو القوة الدافعة وراء مسألة تغيير الدستور إلا أنه لم يعش ليشهد صدور هذا الدستور الجديد، وإن كان أصدر توجيهاته إلى اللجنة للبحث في عدد من المسائل التي

---

(١٦) يرى بعض الباحثين أن تعديل الدستور الإيراني في ذلك الوقت كان محاولة لتسهيل تحقيق ثلاثة أهداف احتلت الأولوية في ذلك الوقت وهي إعادة تنظيم الجيش الإيراني وتنظيم التفاعلات بين القوى المختلفة في النخبة الحاكمة، بالإضافة إلى حل الأزمة الناتجة من التعارض الذي حدث بين كون الثورة قامت بدعم ومشاركة شعبية لا يمكن إنكارها ثم تحولت لإقصاء قطاعات متعددة من الجماهير الإيرانية وبخاصة المنتمية للتيارات اليسارية. لمزيد من التفاصيل، انظر: Nader Entessar, « The Challenge of Political Reconstruction in Iran,» in: Cyrus Bina and Hamid Zangeneh, eds., *Modern Capitalism and Islamic Ideology in Iran* (New York: St. Martin's Press, 1992), pp. 217-233.

تحتاج إلى مراجعة[١٧]؛ على رأس هذه المسائل جاءت مسألة ولاية الفقيه من حيث المواصفات التي يجب أن تتوافر في القائد، وكذلك الآلية التي يجب التصرف من خلالها في حال تعدد الفقهاء حائزي الشرائط اللازمة للقيادة. المسألة الثانية تعلقت بإنهاء حالة الثنائية في الاختصاصات بين منصب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وكذلك مراجعة عدد أعضاء مجلس الشورى الإسلامي بناء على التغيرات الديمغرافية التي حدثت في إيران خلال الأعوام العشرة المنصرمة. وفي تموز/ يوليو ١٩٨٩ وبعد وفاة الإمام الخميني طرح الدستور للتصويت حيث حصل على ٩٧,٣ في المئة من أصوات الناخبين الإيرانيين[١٨]. وفي هذا الإطار هناك عدد من الملاحظات حول الدستور الجديد:

الملاحظة الأولى تتعلق بالهدف من التغيير، فقد طال التغيير ما يقرب من خمسين مادة، أي ثلث مواد الدستور القديم، وكان أحد أهداف التغيير هو إلغاء الثنائية في المؤسسة التنفيذية بين منصب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وبخاصة بعد خبرة السنوات العشر الأولى التي رمت بظلالها السلبية على العلاقة بين رئيس الجمهورية خامنئي ورئيس الوزراء موسوي[١٩]. وإن كان الدستور قد نجح في إلغاء ثنائية المؤسسة التنفيذية، إلا أنه لم يُنه كثيراً من مظاهر التعدد في مؤسسات صنع القرار سواء على المستوى التشريعي أم التنفيذي أم حتى المؤسسات الأمنية الموزاية للجيش، وهو الأمر

(١٧) بالإضافة إلى مسألة الزعامة فقد أصدر الإمام الخميني توجيهاته إلى اللجنة بضرورة مراجعة المواد المتعلقة بالمركزية في السلطة التنفيذية والقضائية والإذاعة والتليفزيون وتغيير اسم مجلس الشورى الوطني إلى مجلس الشورى الإسلامي، وزيادة عدد أعضائه إلى ٢٩٠ عضواً، بالإضافة إلى البحث في مجلس تشخيص مصلحة النظام وأسلوب إعادة النظر في الدستور. لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد السعيد عبد المؤمن، **ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: زهدي للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٤٥ ـ ٢٣٦، و Anoushiravan Ehteshami, *After Khomeini: The Iranian Second Republic* (London; New York: Routledge, 1995), p. 38.

(١٨) *Ehteshami*, Ibid., pp. 34-41.

(١٩) وهي الرغبة التي أشار إليها ضمناً حجة الإسلام علي خامنئي، رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، إبان ترشحه في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٥. حيث عبر عن رغبته في تحقيق عدد من التعديلات الدستورية التي تعيد ضبط العلاقة بينه وبين رئيس الوزراء لصالح الأول. فوجود منصب رئيس الوزراء أدى إلى تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يعتبره الدستور الشخص الثاني في سلم القيادة عقب المرشد، إلى مجرد التنسيق بين السلطات الثلاث. لمزيد من التفاصيل حول موقف حجة الإسلام خامنئي من الدستور القديم، انظر: Bahman Baktiari, *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1996), pp. 124-125.

الذي كان له تأثير كبير في تفاعلات القوى السياسية في إيران سواء على مستوى السياسات الخارجية أم الداخلية. كذلك أُستهدف من خلال التغيير الدستوري تجاوز الأزمة التي يمكن أن تحدث في حال اختفاء الإمام الخميني من الساحة السياسية، وهو ما حدث بالفعل قبيل إقرار هذه التعديلات. وقد نجحت التعديلات الدستورية في ما يخص مواصفات القائد وآليات التحرك في حال عدم وجوده في استباق مثل هذه الأزمة. فمن ناحية ألغت التعديلات الدستورية الجديدة ما كان قائماً من مبدأ القيادة الجماعية في حال وفاة القائد وعدم وجود مرشح واحد يمتلك الصفات اللازمة للمرجعية. وأصبح لزاماً على مجلس الخبراء، المخوّل بعملية الاختيار والعزل، الاختيار بين أحد المرشحين. وفي حال عدم الاتفاق يختار شخصاً من بين أعضاء المجلس لتبوء هذا المنصب. ومن ناحية أخرى تم التخفيف من الصفات الواجب توافرها في القائد والفصل بين المرجعية الدينية والمرجعية السياسية؛ حيث لم يصبح من اللازم أن يكون القائد حائزاً لشروط المرجعية الدينية، وأصبح من الكافي أن يكون قادراً على الاجتهاد. فقد كان المشرع الإيراني واعياً بصعوبة تكرار تجربة الإمام الخميني بالتفاصيل والمؤهلات نفسها، وهو ما حدث بالفعل مع خليفته المرشد الحالي علي خامنئي.

وكان الإمام الخميني قد اختار، في منتصف الثمانينيات، آية الله منتظري ليكون نائباً له. وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة التي ربطت بين الرجلين في البداية؛ إلا أن الانتقادات التي دأب آية الله منتظري على توجيهها إلى النظام الإيراني ككل، وإلى تدخل الفقهاء المتزايد في الأمور السياسية اليومية أدت إلى تصاعد الخلاف بينهما. وشكلت نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية فرصة لإجراء عدد من المراجعات في داخل النظام، ومنها مسألة خلافة الإمام الخميني. وعقب مجموعة من المراسلات بين كل من آية الله منتظري والإمام الخميني، تقدم الأول بما يشبه الاستقالة التي سرعان ما قبلت. وعقب ذلك بشهور قليلة توفي الإمام الخميني. واجتمع مجلس الخبراء لاختيار المرشد الجديد؛ وانتهى الاجتماع باختيار حجة الإسلام خامنئي للمنصب الشاغر، ما عكس تخلياً من جانب مجلس الخبراء ومن ثم من جانب الدستور الإيراني عن شروط حصوله على لقب المرجعية[٢٠]. ولكن هذا لم يثن خامنئي عن محاولات

(٢٠) مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

الحصول على لقب المرجعية في محاولة منه لتقوية مركزه ونفوذه سواء في داخل المؤسسة الدينية أم داخل مؤسسة الحكم في مواجهة تصاعد نفوذ الرئيس رفسنجاني، وبخاصة مع كونه يحمل لقب حجة الإسلام وليس آية الله.

وتكررت محاولات خامنئي في كل من عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، عقب وفاة آية الله كلبايكاني وآية الله آراكي، على التوالي، للحصول على تأييد الأغلبية من داخل المؤسسة الدينية لتوليه هذا المنصب[٢١]. فبعد وفاة الإمام الخميني كان هناك عدد من مراجع الشيعة الكبار الذين لم يكن لخامنئي أن ينافسهم من الناحية الفقهية مثل آية الله كلبايكاني وآية الله آراكي وآية الله أبو القاسم الخوئي وسيد شهاب الدين مرعشي نجفي. ولكن بوفاة آية الله كلبايكاني تصاعدت نغمة في وسائل الإعلام الإيرانية تطالب بأن يتولى خامنئي منصب المرجعية، وذلك لافتقار آية الله آراكي إلى العلم بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإيراني، وهي المواصفات اللازمة لكي يستطيع المرجع تسيير أمور المسلمين، وأضاف آية الله يزدي بأنه منذ أصبحت الحكومة في إيران حكومة إسلامية فقد انتفت الحاجة إلى وجود أكثر من مرجع، كما أن المرجع يجب أن يكون جامعاً بين السياسة والدين، أو بعبارة أخرى أن يكون جامعاً لمنصب الولي القائد والمرشد الديني في محاولة لإعادة الدمج بين المرجعية الدينية والسياسية[٢٢].

وتجددت المطالبات مرة أخرى بعد وفاة آية الله آراكي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، ولكن في هذه المرة تبنى كل من مدرسي حوزة قم ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، بالإضافة إلى الصحافة الرسمية للجمهورية

---

(٢١) موقع المرجعية هو منصب لا يتم الاختيار فيه عبر عملية زمنية محددة وإنما يتم من خلال اعتراف جماهير الشيعة ورجال المؤسسة الدينية بالمكانة العلمية المتمايزة للشخص والتي يحصل عليها عبر سنوات طويلة (تصل أحياناً إلى ٣٠ عاماً من البحث والدراسة) هذا الاعتراف بالمكانة يتم من خلال أسلوبين: **الأول** تعزيته في المرجع المتوفى **والثاني** قبول شخصه لتولي الخمس. لمزيد من التفاصيل حول الهيراركية الداخلية وسبل الترقي داخل المؤسسة الدينية، انظر على سبيل المثال: **فهمي هويدي، إيران من الداخل** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧)، ص ١٠٩ ـ ١٣٣. وحول محاولات إيران لتثبيت خامنئي في منصب المرجع، انظر: «إيران تتحرك لإختيار خليفة للخوئي،» دراسة خاصة من إعداد مركز الدراسات العربية الإيرانية في لندن، منشور في: **الوسط**، ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٢، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢٢) Saskia Gieling, «The Marja'iya in Iran and the Nomination of Khameini in December 1994,» *Middle Eastern Studies*, vol. 33, no. 4 (October 1997), pp. 779-780.

الإسلامية الدعوة لأن يصبح خامنئي هو المرجع الأعلى. وأخذت الصحافة الرسمية في الإشارة إليه على أنه آية الله العظمى على الرغم من عدم حصوله رسمياً على هذا اللقب. ولكن هذه الجهود لتدعيم مكانته لم تفلح في حسم المسألة لصالحه، وانتهت بإعلانه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ أنه لا يسعى للحصول على هذا اللقب(٢٣). هذا الفشل يمكن أن نعزوه لغير سبب؛ **الأول** المعارضة الشديدة التي ظهرت في أوساط المؤسسة الدينية في إيران بين العديد من رجال الدين الذين رفضوا هذا الأمر لغير اعتبار. فلطالما اعتبر تدخل الدولة بمؤسساتها في مثل هذه الأمور من المناطق المحظورة. وكانت قد قوبلت جهود مماثلة إبان عهد الشاه محمد رضا بهلوي بمعارضة شديدة. وقد يجادل البعض أن الدولة محل المناقشة هي دولة إسلامية ومن ثم فإن اعتراض المؤسسة بعضها أو كلها على هذا التدخل قد يبدو غير مبرر. ولكن الملاحظ أن المؤسسة الدينية الشيعية وعلى الرغم من التطابق بين الدولة وبعض رموزها بعد نجاح الثورة إلا أنها حرصت على الإبقاء على بعض مناطق نفوذها خارج سيطرة الدولة، وهو الأمر الذي طالما أبقى للمؤسسة الشيعية فاعليتها وحرية حركتها. فالتطابق الكامل بين الدولة والمؤسسة الدينية (باستثناء ظرف الإمام الخميني) يحرم المؤسسة كثيراً من حرية حركتها بالتنصل من بعض تصرفات رموزها داخل جهاز الحكم بما يبقيها في التحليل الأخير ملاذاً لكل من الشعب وبعض القوى المجتمعية الأخرى مثل البازار، وهو الدور الذي قامت به تاريخياً. الاعتبار الثاني لرفض المؤسسة الدينية هو شخص خامنئي الذي، وإن ارتبط بتاريخ نضالي طويل سواء إبان عهد الشاه أم بعد ذلك خلال العقد الأول للثورة، إلا أنه افتقر لكثير من المؤهلات الفقهية اللازمة لتولي هذا المنصب، ومن ثم فإن قبول وجوده في هذا المنصب من الممكن أن يسبب إحراجاً لكثير من العلماء في داخل المؤسسة، وبخاصة في ظل وجود عدد من آيات الله المعتبرين خارج الأراضي الإيرانية، والذين يعيشون في العتبات المقدسة في العراق.

---

(٢٣) رصدت مجلة **الوسط** في أكثر من عدد تطور مسألة الخلافة في المرجعية وكذلك مختلف الأسماء المرشحة لها من بعد وفاة الخوئي إلى ما بعد اختيار آيه الله الآراكي. ويتضح من هذه التقارير مواقف شخصيات شيعية عديدة من مسألة الترشح غياب يكاد يكون كاملاً لأي ذكر لاحتمال أن يترشح خامنئي لهذا المنصب اللهم إلا في نهايات عام ١٩٩٣ مع غياب المراجع الكبار. لمزيد من التفاصيل، انظر: «المرجعية الشيعية صراع بين قم والنجف وتلامذة الخوئي،» **الوسط**، ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣، و«مراجع الشيعة يتتصرون للنجف،» **الوسط**، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

السبب **الثاني** الذي أسهم في عدم حسم المعركة لصالح خامنئي كان موقف الرئيس رفسنجاني. هذا الموقف، الذي وإن كان لا يمكن وصفه بالمعارضة، إلا أنه لم يكن بالتأكيد موقفاً داعماً بشكل حقيقي لهذا المطلب. فالملاحظ أنه لم يرد عن رفسنجاني أي تصريحات يفهم منها تأييده لطموح خامنئي بالوصول إلى المرجعية. بل إن بعض المصادر تقرر أن تصريحاته الإيجابية بهذا الشأن إنما صدرت بعدما أعلن خامنئي عزوفه عن المنصب[٢٤]. وضع الرئيس رفسنجاني ونفوذه داخل النظام الإيراني كانا يمكنانه من تغيير المعادلات التي صاحبت هذه الأزمة، ولكنه اتخذ موقفاً سلبياً ولم يتدخل إلا بعد انتهاء الاحتمالات بأن يتمكن المرشد من حشد التأييد المطلوب لمثل هذا المنصب. بطبيعة الحال يمكن فهم هذا الموقف في ضوء تطور العلاقات بين رئيس الجمهورية والمرشد في الفترة منذ ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٤؛ وهي الفترة التي تغطي رئاسة رفسنجاني الأولى وتتجاوزها للفترة الثانية التي بدأت عام ١٩٩٣. فقد شهدت هذه الفترة محاولات المرشد تقوية مركزه على حساب رفسنجاني ما أدى إلى اختلافهما في العديد من القضايا وعطل كثيراً من سياسات رفسنجاني وبخاصة ذات الأبعاد الاقتصادية منها، كما سيتضح تالياً.

الملاحظة الثانية تتعلق بالمؤسسات الجديدة التي استحدثها الدستور الإيراني، وهي بالأساس المجلس الأعلى للأمن القومي، وكذلك مجلس إعادة النظر في الدستور، بالإضافة إلى تقنين وضع مجلس تشخيص مصلحة النظام. المؤسسة الأولى هي تعديل للمجلس الأعلى للدفاع الوطني والذي انتهى منطق وجوده بانتهاء الحرب مع العراق. يتكون هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، بالإضافة إلى رئيس هيئة أركان القيادة العامة ومسؤول التخطيط والميزانية ومندوبين يعينهما القائد وكل من وزير الداخلية والخارجية والأمن وأعلى رتب في الجيش والحرس، بالإضافة إلى الوزير المعني بالمسألة المطروحة أمام المجلس[٢٥]. مجال عمل هذا المجلس هو التنسيق بين الهيئات المختلفة حول مختلف السياسات العامة التي يحددها القائد. وتعتبر قرارات هذا المجلس بمثابة توصيات تحتاج لموافقة المرشد حتى يتم تنفيذها، بالإضافة إلى أن معظم مهامه تتداخل مع مهام مجمع تشخيص

---

(٢٤) Gieling, Ibid., p. 784.

(٢٥) انظر: **دستور إيران المعدل**، الفصل ١٣، المادة ١٧٧.

مصلحة النظام وإن تمايزت عنه بطابعها القانوني أكثر من الجانب السياسي[٢٦].

المؤسسة الثانية هي مجلس إعادة النظر في الدستور، والذي يتكون من أعضاء مجلس صيانة الدستور ورؤساء السلطات الثلاث والأعضاء الدائمين في مجمع تشخيص مصلحة النظام وخمسة أعضاء من مجلس خبراء القيادة وعشرة أشخاص يعينهم القائد بالإضافة إلى ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء ومثلهم من السلطة القضائية وعشرة آخرين من أعضاء البرلمان وثلاثة من الجامعيين[٢٧]. قرارات هذا المجلس لا بد أن تطرح للاستفتاء العام ـ بعد موافقة القائد ـ وتصبح نافذة بعد حصولها على الأكثرية المطلقة للمشاركين في الاستفتاء. ويحظر على هذا المجلس تغيير المواد الدستورية المتعلقة بأعمدة النظام كإسلاميته أو مذهبيته أو الإمامة أو غيرها من الأمور التي تعتبر مفتاحية للنظام[٢٨].

كذلك أضيف إلى الفصل الثامن مادة أريد بها تقنين وضع مجلس تشخيص مصلحة النظام وهو المجلس الذي أنشأه الخميني عام ١٩٨٨ للفصل في المشكلات التي تنشب بين سلطات الدولة. فتقرر المادة ١١٢ تشكيل مجلس تشخيص مصلحة النظام بأمر مباشر من القائد الذي يعين كافة الأعضاء الدائمين والموقتين في هذا المجلس. يقوم الأعضاء بتحديد مصلحة النظام في الخلافات بين مجلس صيانة الدستور (مجلس الرقابة على القوانين) ومجلس الشورى الإسلامي، بالإضافة إلى قيامهم بالتشاور في كافة الأمور التي يكلها إليهم القائد. كما طال التغيير السلطة القضائية؛ فقد تقرر استبدال المجلس الأعلى للقضاء بأعضائه الخمسة لصالح رئيس أعلى للهيئة القضائية يختار من قبل المرشد وتصبح لديه كافة الصلاحيات في تعيين القضاة وعزلهم ونقلهم، بالإضافة إلى صلاحياته في اختيار الادعاء العام ورئيس المحكمة العليا.

الملاحظة الثالثة تتعلق بحدود هذا التغيير، فالعديد من الأدبيات ناقشت هذا التعديل الدستوري من منطلق أنه هدف إلى خلق صلاحيات أكثر لرئيس الجمهورية، وبخاصة بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء الذي كان سمة مميزة

---

(٢٦) نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٣٠.

(٢٧) انظر **دستور إيران المعدل لعام ١٩٨٩**، الفصل ١٤، المادة ١٧٧، تحت عنوان «إعادة النظر في الدستور».

(٢٨) Milani, «Shi'ism and the State in the Constitution of the Islamic Republic of Iran,» p. 153.

لثنائية الجهاز التنفيذي، وتسبب في عدد من الأزمات بين رئيس الجمهورية آنذاك (خامنئي) ورئيس وزرائه (مير حسين موسوي) وأعطى انطباعاً بعدم إمكانية استمرار الوضع على ما كان عليه. وعزز هذا التصور لدى البعض أن مواصفات الولي الفقيه قد تم التخفف منها أو ما أطلق عليه البعض، وسيناقش في مراحل لاحقة، بالفصل بين منصب الولاية ذي الطابع السياسي والمرجعية ذات الطابع الديني. وهذا كان يعني منطقياً أن المرشد القادم سيكون أضعف من الإمام الخميني بمواصفاته الاستثنائية. هذا الأمر وإن صح في جزء منه إلا أنه ليس صحيحاً كلياً. فشروط المرشد الجديد عكست قناعة أن تجربة الإمام الخميني لا يمكن أن تتكرر لارتباطها بظرف تاريخي وإنساني شديد الخصوصية.

ولكن من الناحية الأخرى ضمنت هذه المتطلبات الجديدة والأقرب إلى الواقع المعاش إمكانية استمرار المنصب الذي هو الضامن لاستمرار النظام بالشكل الذي أراده الإمام الخميني. كما أن الصلاحيات المخولة للمرشد قد زادت لتشمل قطاعات جديدة كالإذاعة والتليفزيون وسيطرته على اختيار رئيس الجهاز القضائي، كما أن تفصيلات المادة ١١٢ والتي تحدد صلاحيات القائد قد زادت من حيث التفاصيل عن المادة الأصلية في دستور ١٩٧٩. والواقع أنه لا يمكننا الجزم ما إذا كانت صلاحيات رئيس الجمهورية في ظل الدستور الجديد قد تغيرت بشكل إيجابي أو سلبي؛ إذ إن مسؤوليته أصبحت في مواجهة كل من الشعب والقائد ومجلس الشورى الإسلامي ـ بالترتيب نفسه ـ بعد أن كان مسؤولاً أمام الشعب فقط وفقاً للدستور القديم[٢٩]. كما ألغي منصب رئيس الوزراء وأصبحت صلاحياته في اختيار معاونيه من الوزراء مشروطة بالحصول على موافقة مجلس الشورى الإسلامي وهو الإجراء المعمول به في معظم النظم السياسية. كذلك أصبح الرئيس مسؤولاً عن وضع الميزانية والخطط القومية في ضوء موافقة البرلمان. ولكن متابعة التطورات المرتبطة بعلاقة الرئيس بالمفاصل المختلفة للنظام السياسي الإيراني تكشف لنا أن قوة الرئيس باعتباره رأساً للسلطة التنفيذية لم ترتبط فقط بالقواعد القانونية ولكن أحياناً، وهذا هو الأهم، بشكل العلاقة بينه وبين رأس النظام الإيراني؛ القائد. ففي اللحظات التي كان التنسيق والتناغم فيها عالياً بين القائد والرئيس كان الأخير يتمتع بمصادر قوة تمكنه من اتخاذ قرارات وسياسات لا تتوافر له في حال افتقد هذا التناغم. وقد زادت أهمية هذا البعد في ظل الاستقطاب السياسي

(٢٩) **دستور إيران المعدل ١٩٨٩**، الفصل ٩، المادة ١٢٢.

الذي زادت حدته مع تولي الرئيس خاتمي السلطة في انتخابات ١٩٩٧. فقد تبلور الصراع السياسي في الحياة السياسية الإيرانية بين ما عرف بتيار الإصلاح الذي التف حول الرئيس خاتمي والتيار المحافظ الذي وجد في المرشد وغالبية المؤسسة الدينية فريقاً تخندق معه. في هذا الإطار يبدو من المناسب الإشارة إلى السجال الذي دار في أثناء فترة الرئيس خاتمي حول صلاحيات الرئيس ليس في مواجهة المرشد ولكن في مواجهة باقي السلطات في الدولة.

أدرك الرئيس خاتمي منذ بدايات فترته الرئاسية الأولى أن منصب رئيس الجمهورية لا يتمتع بصلاحيات تمكنه من تنفيذ برنامجه الذي فاز على أساسه بالانتخابات الرئاسية في مواجهة خصمه المحافظ ناطق نوري. وبدا للرئيس الذي أنتخب بأصوات شعبية غالبيتها من النساء والشباب أنه سيتمكن من تعديل موازين القوى في داخل منظومة الحكم الإيراني، ومن ثم بدأ في المطالبة بتعديل صلاحياته بما يمكنه من حماية الدستور ضد كل الانتهاكات التي يتعرض لها. ولكن سرعان ما قوبل الرئيس الجديد بصعوبة تغيير توازنات القوى في الداخل لصالح تياره السياسي الجديد الذي بدلاً من أن يستقطب أنصاراً في داخل النخبة الإيرانية الحاكمة، سرعان ما زاد في عدد من يعارضونه أو على الأقل يحرصون على ألا يحسبوا في الخندق نفسه معه. فقد نجح التيار المحافظ في إدارة معركته معه من خلال الهجوم المنظم الذي فرض على أنصار الرئيس خاتمي من الصحافيين والمثقفين بالقمع والمنع وإغلاق عدد من الصحف المستقلة المحسوبة على تيار الإصلاحيين. ومن ناحية أخرى افتقر التيار الإصلاحي للتناغم الداخلي بسبب اتساع مقولاته لتضم كافة ألوان الطيف السياسي الذين لم يمكن حسابهم على قوة التيار المحافظ[٣٠]. من ثم حاول الرئيس خاتمي اللجوء إلى الدستور باعتباره الإطار الحاكم للتفاعل السياسي بين كافة أطراف النخبة الإيرانية لكي يتمكن من تحديد صلاحياته بشكل أفضل في مواجهة خصومه. ولكن الطريقة التي أديرت بها هذه الحملة والنهاية التي انتهت إليها أدتا إلى مزيد من إضعاف الرئيس في مواجهة كل من التيار المحافظ والمرشد، كما سيتضح عند مناقشة لائحتي صلاحيات رئيس

---

(٣٠) تذكر إحدى الدراسات أن القوى التي انضمت للرئيس خاتمي ضمت التيار اليساري الجديد بالإضافة إلى تيار اليمين المعتدل في مواجهة التيارات التقليدية والأكثر راديكالية في داخل التيار المحافظ. انظر: Sohrab Behdad, «Khatami and His «Reformist» Economic (Non-) Agenda,» *Middle East Report Online* (MERIP), 21/5/2001, p. 1.

الجمهورية في إطار مناقشة العلاقة بين الرئيس خاتمي والمرشد.

الملاحظة الرابعة تتعلق بقدرة الإمام الخميني على تحقيق استقرار واستمرار أفضل لمنصب الفقيه القائد بعد اختفائه؛ فقد كان الإمام الخميني واعياً من اللحظة الأولى للثورة بأهمية البعد المؤسسي لاستمرار الثورة بالشكل الذي يريده، ومن ثم سعى إلى تقنين وضع الولي الفقيه على رأس النظام السياسي من خلال التعديلات التي سبقت الإشارة إليها. كذلك عمل على تغلغل وجود الفقيه في كافة أجهزة ومفاصل النظام السياسي من خلال ثلاثة أساليب؛ **الأول** كان عن طريق تعيين ممثلين له في كافة أجهزة الدولة والجيش وكافة المناطق الجغرافية، والذين كانوا يعرفون بممثلي الإمام، وكانوا مسؤولين بشكل مباشر أمامه شخصياً، وكان لهم دور كبير في بدايات الثورة من خلال عمليات التطهير في داخل مؤسسات الدولة.

الأسلوب **الثاني** كان عن طريق خلق مؤسسات موازية للمؤسسات القديمة في الدولة مثل الجيش النظامي وبعض أفرع الشرطة. ومن ثم فقد قام الإمام الخميني بتشكيل الحرس الثوري واللجان الثورية. هذه المؤسسات حققت غير فائدة للإمام الخميني وللنظام السياسي الجديد. فمن ناحية ضمن ولاء قطاعات متزايدة من الشعب أصبحت مصالحها مرتبطة بالنظام الجديد. ومن ناحية أخرى أضعف المؤسسات القديمة، وبالتالي قلل فرص الهجوم على النظام الجديد. ومن ناحية ثالثة ضمن ليس فقط وصول أنصار النظام الجديد إلى المراكز المختلفة في الدولة ولكن أيضاً الاستمرار في هذه المناصب. وأما الأسلوب **الثالث** فكان تقوية الشبكات التي كانت تربط طلاب العلوم الدينية سواء في ما بينهم أم مع المؤسسة الدينية بشكل عام. فقد قام بعد الثورة بتعيين طلابه في المناصب الدينية المهمة كأئمة المساجد، وربط بينهم عن طريق التنظيم الإقليمي لأئمة الجمعة والذي أنشئ في ما بعد لضمان التنسيق بين المناطق المختلفة ومختلف أئمة الجمعة[٣١].

وتطرح أدبيات دراسة الثورة الإيرانية فرضية مؤداها أن الثورة انتصرت بشكل فجائي، ولم يكن حتى قادتها مستعدون لمواجهة ما بعد انتصار الثورة،

---

(٣١) بهمان بختياري، «المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى،» في: السويدي، معد، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، ص ٧٦ - ٧٧، و Mohsen Milani, «The Transformation of the Velayat-E Faqih Institution: From Khomeini to Khamenei,» *Muslim World*, vol. 82, nos. 3-4 (July-October 1992), pp. 179-180.

ولم يكن لديهم تصور واضح لشكل البديل الذي يمكن أن يلي نظام الشاه. الواقع السياسي الذي تلا الثورة يوضح لنا أن التيار الديني تحت زعامة الإمام الخميني استطاع تجاوز المفاجأة التي أحدثتها سرعة انهيار نظام الشاه، وعمد بشكل فوري إلى إعادة صياغة المجتمع الإيراني وفق الرؤية التي امتلكها الإمام الخميني لشكل الحكومة الجديدة. وتوضح لنا الملابسات التي صاحبت عملية صناعة الدستور الإيراني في نسخته الأولى ١٩٧٩ أن التيار الديني كان واعياً لأهمية تقنين وضع المؤسسة الدينية وتضمينها داخل مؤسسة الحكم الجديدة بشكل لا يسمح لتيار ما في المستقبل أن ينقلب على هذا التوجه. وقد شكلت الخبرة السلبية التي تمتلكها المؤسسة الدينية عن التحالف مع القوى الوطنية الإيرانية عاملاً أساسياً في تخوف هذه المؤسسة من انقلاب التيارات الأخرى في التحالف عليها. فالثورة الدستورية الأولى في بدايات القرن العشرين وحركة مصدق لتأميم النفط في منتصف القرن العشرين، هاتان الحركتان بدأتا بالتحالف بين التيار الديني وبين التيارات الأخرى، ولكن سرعان ما انقلبت هذه التيارات على التيار الديني وأزاحته من السلطة. وعلى الرغم من أن هذه الخبرات بالذات أورثت القوى الوطنية الإيرانية قناعة بأنه لا مجال لنجاح أي حركة سياسية من دون التحالف القوي مع التيار الديني، إلا أن هذا لم يكف القوى الدينية التي لم تكن لتقنع بدور في التحالف، وإنما كانت تهدف لقيادته ثم الانفراد به في مراحل تالية.

وتكشف لنا خبرة وضع الدستور الإيراني وحتى التعديلات التي أدخلت عليه بعد نهاية الحرب مع العراق ووفاة الإمام الخميني قدرة عالية للتيار الديني على ترجمة تصوره للدور الذي يجب أن يقوم به كل من الفقيه، على رأس الدولة، والمؤسسة الدينية، بتغلغلها في كل مؤسسات الدولة، في مقابل عجز باقي القوى عن ترجمة أفكارها عن المجتمع المدني أو ضرورة صيانة الحريات العامة والحريات السياسية سواء في داخل الدستور أم حتى المؤسسات الإيرانية الفاعلة في داخل النظام. وسيتناول الجزء التالي جهود بناء المؤسسات بعد الثورة.

ثانياً: الإطار المؤسسي

الواقع أن عملية بناء المؤسسات التي ارتبطت بالثورة تُعدّ من أهم الإجراءات التي قامت هذه الأخيرة باتخاذها منذ الأيام الأولى. فقد بدأ مؤسسو النظام الجديد قبل سنوات طويلة من نجاح الثورة في عملية هدم لشرعية النظام البهلوي عبر مقاطعات واعتصامات وهروب من التجنيد

ومظاهرات وصدامات مع قوات الأمن. في الوقت نفسه كانوا واعين، وعلى رأسهم الإمام الخميني، بأن الأساس الديني لشرعية النظام الجديد لا يكفي لاستمرار النظام وأنه لا بد من تدعيم شرعية النظام الجديد من خلال إنشاء وتدعيم بناء مؤسسات جديدة تتوافق مع الأيديولوجية الجديدة للنظام السياسي وفي قلبه تقع فكرة ولاية الفقيه. ولم يكن هذا التوجه يعني أن تتم الإطاحة بكل المؤسسات القديمة الموروثة من عهد الشاه، لذا تمت عملية مراجعة لكافة المؤسسات القديمة والتي استقر على الإبقاء على بعضها بشكله القديم وتعديل بعضها الآخر. وأسهم نجاح التيار الديني في إدارة أزمة التحالف الذي قاد الثورة في مزيد من تقويته وقدرته على فرض رؤيته لشكل المؤسسات التي يتم من خلالها إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الجديد. فقد قام النظام الجديد بعمليات منظمة في مسارين متوازيين؛ **الأول** كان عن طريق تدعيم مبدأ ولاية الفقيه كما رآها الإمام الخميني وتقوية منصب الولي الفقيه كما قننها الدستور الإيراني. وتم هذا من خلال وسائل الإعلام وخطب الجمعة والمؤسسات المختلفة للدولة، بالإضافة إلى تدريسها في المدارس واعتبار الالتزام بها من متطلبات التعيين في الوظائف العامة أو الجيش أو البوليس أو حتى الدخول إلى الجامعة[٣٢].

أما المسار **الثاني** فتمثل في عملية بناء وتعديل وهدم المؤسسات الكبرى في المجتمع. من ثم يمكننا الحديث عن أنواع ثلاثة للمؤسسات الإيرانية:

مؤسسات مستحدثة بالكامل: بمعنى أنها مؤسسات لم تكن موجودة في نظام الشاه بهلوي، وإنما تم استحداثها مثل منصب الولي الفقيه، والرئيس، والمؤسسات العسكرية شبه النظامية، والمؤسسات الاقتصادية المرتبطة بفلسفة الثورة، والوزارات الجديدة كوزارة الحرس، بالإضافة إلى الأجهزة التشريعية الموازية أو المكملة لدور البرلمان كمجلس الرقابة على القوانين (مجلس صيانة الدستور) ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة[٣٣].

---

(٣٢) Said Amir Arjomand, *The Turban For the Crown: The Islamic Revolution in Iran* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 147-152.

(٣٣) تم التعرض سابقاً لكل من منصب الرئيس ومنصب الولي الفقيه ومجلس الرقابة على القوانين ومجمع تشخيص مصلحة النظام في إطار دراسة الدستور الإيراني والتعديلات التي أدخلت عليه، لذا سيتم الاقتصار في هذا الجزء على دراسة ما لم يتعرض له من قبل مثل المؤسسات الاقتصادية والحرس الثوري. وفي مراحل لاحقة من الدراسة (هذا الكتاب) ستتم مناقشة التفاعلات المختلفة التي دارت بين الرئيس والفقيه وغيرها من المؤسسات.

مؤسسات موروثة: وهي المؤسسات الموروثة من عهد الشاه، وإن اختلفت طريقة عملها أو الجهاز الإداري فيها مثل البرلمان ووزارات السيادة كوزارة الخارجية ووزارات الخدمات والهيئات القضائية.

مؤسسات معدلة: وهي المؤسسات التي تغير دورها من حيث الطبيعة والحدود مثل منصب رئيس الوزراء، وكذلك المؤسسة الدينية التي تحولت من موقف المعارضة للسلطة الحاكمة وحامية لمصالح جماعة المؤمنين حتى يعود الإمام المهدي، إلى موقف المشارك في السلطة السياسية.

هناك عدد من الملاحظات على هذا التقسيم:

أولاً، إن هناك نوعاً من التداخل بين المؤسسات المعدلة والمؤسسات الموروثة؛ فالأخيرة وإن استمرت كشكل موروث من النظام السابق إلا أنها شهدت تغيرات معينة إما حول الاسم (مثل البرلمان الذي تغير اسمه إلى مجلس الشورى الوطني ثم استقر كمجلس الشورى الإسلامي، أو وزارة المخابرات والأمن) أو في التنظيم الإداري الداخلي وإعطاء دور متمايز للفقهاء في داخل هذه المؤسسات من خلال منصب نائب الإمام الموجود في كل الوزارات. ومن ثم سنناقش كلاً من المؤسسات الموروثة والمؤسسات المعدلة في إطار واحد مع الوعي بالتمايز بينهما.

ثانياً، إن النظام الجديد في إيران عمد إلى خلق بعض المؤسسات الجديدة لكي توازن بعض المؤسسات الموروثة وتقلل من خطورتها على النظام الوليد. فقد سعى الإمام الخميني منذ الأيام الأولى للثورة إلى تشجيع تكوين اللجان الثورية، والتي تطورت في ما بعد لتكون النواة الأولى للباسيج وقوات الحرس الثوري، رغبة منه في تحييد الجيش النظامي والذي كان ولاء قادته وانتماؤهم الأيديولوجي للنظام الجديد محل شك. كذلك تم تشكيل بعض المؤسسات ذات الطبيعة الاقتصادية المرتبطة بأيديولوجية الثورة لكي تضمن عملية إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل يحقق تعبئة أعلى وتأييداً أوسع من جانب الجماهير. ولم يستثن الجهاز التشريعي، بل على العكس كان له نصيب كبير من إيجاد الأجهزة الموازية وأحياناً المنافسة لدوره. فقد عمد النظام إلى تشكيل مجلس الرقابة على القوانين الذي يؤدي دوراً إشرافياً على الدور التشريعي الذي يقوم به البرلمان. بل ويتجاوز دوره ذلك إلى حق مراجعة تطابق القوانين مع كل من الدستور والشريعة بما يضعه في حقيقة الأمر فوق البرلمان. ويقوم مجلس

تشخيص مصلحة النظام بدور آخر في داخل الجهاز التشريعي؛ حيث عهد إليه بحل المشكلات التي تنشأ من الخلاف بين السلطة التنفيذية والتشريعية أو بين البرلمان ومجلس الرقابة على القوانين، بحيث يصبح رأيه نافذاً في الموضوعات التي تعرض عليه. واقع الأمر أن وجود هذه المؤسسات قد ساهم بشكل كبير في إزدواجية النظام الإيراني وزادت الطبيعة المحافظة التي غلبت على معظم أعضائه في زيادة حدة الصراع والاستقطاب السياسي، كما سيظهر في ما بعد.

ثالثاً، تركز جهد النظام الجديد في ما يخص البناء والتعديل على المؤسسات ذات الطبيعة الأيديولوجية والمؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى المؤسسات الأمنية وهو الأمر الطبيعي في ظل الطبيعة الأيديولوجية للنظام، بينما ظلت مؤسسات أخرى كالبرلمان والأحزاب السياسية قريبة من شكلها إبان النظام السابق وإن اختلف مضمون تفاعلاتها مع غيرها من المؤسسات أو حتى التفاعلات الداخلية فيها. أما جهد الهدم فقد تركز بالأساس على المؤسسات الاقتصادية ذات الصلة الوثيقة بنظام الشاه، ونعني بها مؤسسة بهلوي التي أشير إلى دورها في الاقتصاد الإيراني وتهم الفساد التي طالت عدداً من العاملين بها والمستفيدين منها. كذلك ألغيت الأحزاب السياسية الشرعية التي كانت عملت في ظل نظام الشاه؛ والواقع أن هذه الأحزاب، ونعني بها على وجه الخصوص حزبي النهضة والشعب اللذين عانا من ارتباط نشأتهما وعملهما بشخص الشاه ومن ثم افتقرا في واقع الأمر لمسوغات استمرارهما في ظل النظام الجديد. هذا، على عكس باقي الأحزاب السياسية الإيرانية كحركة مصدق والجبهة القومية وحركة تحرير إيران، والتي اشتركت بالفعل في قيام الثورة، ولكن تم التضييق عليها ومنعها من العمل العام بعد استقرار الأوضاع للنظام الجديد. ولكن ما يجب تأكيده في هذا الإطار أن الدراسة تركز على البعد الرسمي المؤسسي من دون بعد المجتمع المدني، على اعتبار أن هذا البعد الأخير يجيء في مرحلة تالية على استقرار النظام السياسي وتحوله إلى الدولة.

١ ـ المؤسسات المستحدثة

أ ـ المؤسسات الاقتصادية

نص الدستور الإيراني على أن الاقتصاد الإيراني يتكون من ثلاثة مكونات رئيسة: **القطاع الحكومي والقطاع التعاوني والقطاع الخاص**. أُعطي الوزن الأكبر للقطاع العام داخل الاقتصاد، وأعطي السيطرة أو الاحتكار في غير

مجال كالصناعات الرئيسة والتجارة الخارجية والمناجم الكبرى والبنوك والتأمين والسدود والراديو التليفزيون والبريد والتليفون ووسائل النقل في البر والبحر والجو. أما القطاع التعاوني فيشمل الشركات والمؤسسات التعاونية للإنتاج والتوزيع، والتي تؤسس في القرى والمدن وفق القواعد الإسلامية. وترك للقطاع الخاص أنشطة تشمل جزءاً من الزراعة والتربية الحيوانية والصناعة والتجارة والخدمات «مما يعد متمماً للنشاط الاقتصادي الحكومي والتعاوني»(٣٤).

وقد أنشئ القطاع التعاوني بغرض التغلب على محاولات التجار الإيرانيين بعد الثورة والحرب مع العراق للاستفادة من رفع الأسعار. بعبارة أخرى؛ فقد أنشئت التعاونيات لتحقيق أهداف تتعلق بالعدالة التوزيعية في داخل النظام الإيراني. فالثورة لم تقم من أجل تحديد أسعار بعض أسعار السلع الرئيسة للحياة اليومية للأفراد العاديين إلا أنها لم يكن من الممكن أن تتجاهل مطالب قطاعات عريضة من الشعب بتحقيق مزيد من العدالة التوزيعية. من ثم أخذ النظام الإيراني على عاتقه مهمة إنشاء مؤسسات «تعاونية» تهدف إلى إيصال خدمات إلى المواطنين في أماكن بعيدة عن العاصمة طهران. وقد هوجمت هذه التعاونيات من قبل البازار الذي يُعِدّ القوة الاقتصادية التقليدية، فقد اعتبرت هذه التعاونيات بمثابة تهديد للتجار التقليديين. وبما أن البازار التقليدي يشكل أحد أعصاب الاقتصاد الإيراني، ويعتبر التحالف التقليدي بين البازار والمؤسسة الدينية من أهم عناصر قوة كل منهما، كان من الطبيعي أن يحاول النظام الإيراني ألا يستعدي صغار التجار فضلاً عن كبارهم، لذا قامت الحكومة في غير مناسبة بتأكيد ثقتها في البازار التقليدي، واعتبرت أن دور التعاونيات إنما هو مكمل له، وليس نافياً لوجوده(٣٥).

تجب الإشارة إلى أن التعاملات البنكية تحظى بكثير من الدراسات لدى المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي، سواء في داخل المناطق ذات الأغلبية السنية أم ذات الأغلبية الشيعية. وبطبيعة الحال لم يكن النظام الإيراني الجديد القائم على المبادئ الإسلامية ليستطيع أن يقبل القواعد البنكية المتعارف عليها عالمياً، ومن ثم فقد أصدر المجلس في منتصف عام ١٩٨٣ قانون البنوك،

---

(٣٤) **الدستور الإيراني**، المادة ٤٤.

(٣٥) أكد هذا المعنى رئيس الوزراء موسوي خلال لقاء مع الصحافة عام ١٩٨٣ في: Hiro, ***Iran Under the Ayatollahs***, pp. 245-246.

والذي استبدل منطق الفوائد البنكية المحددة سلفاً في علاقات الدائن والمدين بفائدة متغيرة تقوم على اعتبار المدين والدائن (البنك والعميل) شركاء في التجارة بما يعنيه هذا من تشاركهم في عوائد الأموال المستثمرة سواء بالربح أم الخسارة[٣٦]. من ناحية أخرى حاولت الثورة من خلال إجراءات المصادرة والتأميم تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، من ثم أصدر المجلس قانوناً يقضي بحق الدولة في مصادرة أملاك الإيرانيين الموجودين في الخارج ما لم يعودوا إلى إيران في خلال شهرين، كما قام العمال والموظفون بالتعاون مع العلماء في المدن البعيدة عن العاصمة طهران بالعمل على السيطرة على مواقع الإنتاج بأنفسهم تمهيداً لنقل ملكيتها وإدارتها إلى الدولة أو إلى المؤسسات الاقتصادية الجديدة[٣٧].

وقام النظام الإيراني بعد نجاح الثورة باللجوء إلى إنشاء عدد من المؤسسات ذات الطابع الخيري والتي هدفت لإعادة توزيع العوائد الاقتصادية على قطاعات أعرض من الجماهير، وبخاصة بعد نشوب الحرب مع العراق. وقد ارتبط بعض هذه المؤسسات بالأهداف الاقتصادية بشكل مباشر مثل **مؤسسة المستضعفين** و**مؤسسة الشهيد** و**مؤسسة ١٥ خرداد** و**مؤسسة إمداد الإمام**، بينما ارتبط بعضها الآخر بتحقيق أهداف ثقافية وعقائدية مثل مؤسسة الفارابي للإنتاج السينمائي ومؤسسة التبليغ الإسلامي، وكذلك مؤسسة رسالات والتي تنشر جريدة **رسالات** المحافظة[٣٨]. الجدير بالذكر في ما يخص هذه المؤسسات هو الميزانيات الضخمة التي تمتلكها كل منها نتيجة الخُمس والتبرعات المختلفة، بالإضافة إلى الموارد التي تحصل عليها من الدولة في الوقت الذي لا تخضع فيه أي من هذه المؤسسات لأي رقابة من جانب مؤسسات الدولة، فهي تخضع بشكل مباشر لمكتب المرشد الذي يقوم بتوجيه الإنفاق فيها بحسب ما يراه، وهو المسؤول عن تعيين المسؤولين عنها. هذا بالطبع يضع تحت تصرف المرشد موارد ضخمة تمكنه من الإنفاق على أجندته، والتي ليست بالضرورة متطابقة مع أجندة الحكومة المسؤولة. فعلى

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٣٨) Suzanne Maloney, «Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development,» in: Parvin Alizadeh, ed., *The Economy of Iran: The Dilemmas of an Islamic State* (London: I. B. Tauris, 2000), pp. 151-152.

سبيل المثال أعلنت مؤسسة ١٥ خرداد عن جائزة مالية ضخمة لمن يقوم باغتيال سلمان رشدي مؤلف كتاب **آيات شيطانية**، وتجدد المؤسسة في كل عام تعهدها بدفع هذا المبلغ بناء على الفتوى التي أصدرها الإمام الخميني في عام ١٩٨٩ بإهدار دم مؤلف الكتاب. بطبيعة الحال فإن هذا الإعلان السنوي يحرج الدولة الإيرانية التي تحاول كسر عزلتها الدولية، ولكن اعتبار هذه المؤسسة خارج سلطة الدولة يمكّن الحكومة من التنصل من تبعات هذه الفتوى[٣٩]. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يمكننا اعتبار هذه المؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات غير الحكومية نتيجة ارتباطها المباشر بالمرشد تكويناً وإدارة وتنفيذاً لبعض بنود من أجندته.

ومن أهم المؤسسات التي أنشأتها الثورة بعد نجاحها، واعتبرت من أبرز الدعائم التي ارتكز عليها النظام مؤسستا المستضعفين والشهيد. وقد أنشئت **مؤسسة المستضعفين** في آذار/ مارس ١٩٧٩ لكي تحل محل مؤسسة بهلوي، وهي المؤسسة الاقتصادية التي ارتبطت بإدارة أملاك الشاه، واحتكرت عدداً من القطاعات المهمة في الاقتصاد الإيراني إبان عهده، وارتبط بها العديد من الشائعات والحقائق عن الفساد المالي والإداري. من ثم ارتبطت نشأة هذه المؤسسة بقدرات مالية تتجاوز ٣ بليون دولار، وأضيفت إليها إدارة ممتلكات عدد من العائلات الإيرانية الثرية التي تم مصادرة ممتلكاتها وتأميمها نتيجة لقوانين التأميم والمصادرة التي صدرت في عام الثورة نفسه[٤٠]. وتكونت اللجنة التي تولت الإشراف على أعمال هذه المؤسسة من الرئيس أبو الحسن بني صدر وعباس شيباني وآية الله طالقاني، ثم استقلت هذه المؤسسة عن مكتب رئيس الوزراء وخضعت للإشراف المباشر من جانب الإمام الخميني، ومن بعده المرشد علي خامنئي[٤١]. وأضيفت إلى مهامها المبدئية مهمة رعاية معوقي الحرب وأسرهم بعد اندلاع الحرب مع العراق. وقد تضاعفت ميزانية مؤسسة المستضعفين وممتلكاتها لكي تشمل أعداداً متزايدة من الشركات في قطاعات التجارة والزراعة والصناعة بشكل يضعها في المرتبة الثانية بعد شركة النفط الوطنية. فهناك تقديرات بشأن إسهامها في الدخل القومي تتراوح ما بين

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٤١) Hiro, *Iran Under the Ayatollahs*, p. 253, and Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution*, pp. 181-185.

١,٥ في المئة و٨ في المئة، كما أن المشروعات التابعة لها تقوم بتشغيل حوالى ٥ في المئة من العمالة الإيرانية[٤٢].

في عام ١٩٨٩ أسندت رئاسة هذه المؤسسة لمحسن رفيق دوست[٤٣] المعروف في الداخل الإيراني بتوجهاته الراديكالية، ومن ثم ارتبط أداء المؤسسة في تلك الفترة بالتعاون مع الحرس الثوري في ما اعتبره البعض محاولة من المؤسسة للتغطية على الأنشطة العسكرية للحرس سواء في مجال تطوير البحوث العسكرية أم في تطوير علاقاته الخارجية مع حزب الله في لبنان. كما أسندت لهذه المؤسسة مهام تتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية، وبخاصة في مجال تصفية المعارضين للثورة، أو المساهمة في نشر النفوذ الإيراني عن طريق مساعدة المستضعفين من الشيعة في الدول المختلفة سواء الإفريقية أم العربية، وكذلك قيامها بالاستثمار في تلك الدول[٤٤].

المؤسسة الثانية المهمة في هذا الإطار هي **مؤسسة الشهيد**، والتي أنشئت عام ١٩٨٠ لكي تتكفل بعوائل الشهداء الذين سقطوا في أثناء سنوات الثورة ضد الشاه، ثم تطور الأمر لتتولى شؤون شهداء الحرب مع العراق. هذه المؤسسة زادت أهميتها بعد تزايد أعداد الشهداء والجرحى، وكان لموقفها الرافض لإنهاء الحرب تأثير كبير في موقف بعض أطراف النخبة الإيرانية. فإنهاء الحرب كان معناه فقدان هذه المؤسسة لكثير من النفوذ الذي اكتسبته من خلال الخدمات التي قدمتها للعائلات الإيرانية المرتبطة بماكينة الحرب، ما مكنها من تعبئتهم في مراحل تالية وتجنيد أعداد متزايدة من الشباب الإيراني سواء للجيش أم للحرس الثوري. وقد تولى قيادة هذه المؤسسة في السنوات الأولى مهدي كروبي الذي أسهم في توسيع نشاطها ليتداخل في كثير من المجالات مع مؤسسة المستضعفين، وبخاصة على المستوى الخارجي، كونها تمتلك عدداً من المدارس والمراكز الطبية في المناطق الفقيرة من الوطن العربي[٤٥].

---

(٤٢) Maloney, «Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development,» p. 155.

(٤٣) في عام ١٩٩٩ تم تغيير محسن رفيق دوست بعد اتهامات بالفساد المالي والإداري في داخل مؤسسة المستضعفين وحل محله وزير الدفاع السابق محمد فروزانده الذي تعهد بالتعاون مع حكومة خاتمي الجديدة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٤٤) مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

بالإضافة إلى هاتين المؤسستين قام الإمام الخميني بإنشاء مؤسسة **إمداد الإمام** وهي المخولة بأعمال الإغاثة ومساعدة المحتاجين داخل إيران، و**مؤسسة ١٥ خرداد** وهي المؤسسة التي أنشئت لتخليد ذكرى انتفاضة الخميني الأولى ضد نظام الشاه في الستينيات من القرن العشرين والتي تم تحويل جزء من زكاة الخُمس التي يدفعها مقلدو الإمام الخميني إليها. هاتان المؤسستان لهما دورهما في تمويل أعمال البنية التحتية في الداخل الإيراني، بالإضافة إلى تمويل بعض أنشطة الدعاية الإيرانية في الخارج[٤٦].

كذلك لا يمكن إغفال الدور المهم الذي قامت به **مؤسسة جهاد البناء** والتي أنشئت أساساً من أجل ضمان امتداد سلطة النظام الجديد إلى الريف وتعبئة الفلاحين. ولكن بعد نشوب الحرب تحولت مهامها إلى المساعدة في بناء الجسور والطرق في العمليات العسكرية وتطوير الصناعات الهندسية الحربية الإيرانية من أجل التغلب على الحصار الدولي. وقد ضمت هذه المؤسسة بين صفوفها شباب المهندسين والفنيين المهرة الذين كانوا محسوبين على تيارات الثورة، وبخاصة بعد نجاحها في الإطاحة بنظام الشاه[٤٧]. وقد حققت هذه المؤسسات الاقتصادية هدفين مهمين للنظام؛ **الأول** أنها كسرت ما يحتمل أن يكون قاعدة تأييد اقتصادية للنظام السابق بين كبار التجار والعائلات الإيرانية الثرية والمحتكرة لبعض القطاعات الاقتصادية التي سرعان ما غادر أفرادها الأراضي الإيرانية. كما أنها من ناحية **ثانية** أسهمت في تدعيم أسس الولاء للنظام الجديد من خلال توسيع قاعدة المستفيدين منه بصفة عامة، بالإضافة إلى سيطرة العلماء الذين تولوا مهام الإشراف على هذه المؤسسات وكان لهم دور مهم في تنفيذ عمليات التأميم والمصادرة. فقد أدّى العلماء أدواراً حامية ضد تأميم صناعات بعينها نتيجة الصلات الطيبة التي كانت لمالكي هذه المصانع مهم، وإن لم يستمر هذا الدور فترة طويلة. واستطاعت الدولة إحكام سيطرتها على هذه القطاعات[٤٨].

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٤٧) كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٦٣ ـ ٦٥.

(٤٨) Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution*, pp. 181-185, and Farhad Kazemi, «Civil Society and Iranian Politics,» in: Jillian Schwedler, ed., *Toward Civil Society in the Middle East: A Primer* (London: Lynne Rienner Publishers, 1995), pp. 48-50.

ب ـ مؤسسات سياسية وأمنية

وكما سبقت الإشارة أوجد الدستور الإيراني الجديد عدداً من المؤسسات والمناصب الجديدة التي ارتبطت بالشكل الجديد للنظام السياسي. ويعتبر منصب الولي الفقيه ورئيس الجمهورية من أهم تلك المناصب الجديدة التي تمت مأسستها. وبما أننا تعرضنا لكل من المنصبين في ضوء الدستور، فإننا سنقتصر في هذا الجزء على بعض المؤسسات الجديدة الأخرى كالحرس الثوري والأحزاب السياسية.

(١) الحرس الثوري

تشكلت النواة الأولى للحرس الثوري من اللجان التي تكونت في مختلف المناطق الإيرانية للتنسيق والتعبئة بين القطاعات المختلفة المعارضة للشاه. واستطاعت هذه اللجان الحصول على الأسلحة من مخازن الشرطة والجيش التي انهارت قبيل انتصار الثورة. وعقب وصول الإمام الخميني إلى طهران ونجاح الثورة في إنهاء نظام الشاه بشكل رسمي أعلن عن تكوين الحرس الثوري وتبعيته المباشرة لمجلس قيادة الثورة[٤٩].

ونص الدستور الإيراني في مقدمته على الطبيعة العقائدية للقوات المسلحة الإيرانية وللحرس الثوري، واعتبر أن لهذه القوات مهمة تتجاوز مسألة حماية الحدود الجغرافية للدولة، إلى مهام تتعلق بالجهاد في سبيل الله وبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم. وتغطي المواد من المادة ١٤٣ إلى المادة ١٥١ مختلف الجوانب المتعلقة بالقوات المسلحة النظامية. الجدير بالذكر أن الدستور لا يتعرض لمناقشة الحرس الثوري إلا في مادتين فقط؛ المادة العاشرة بعد المئة والتي تقرر وظائف القائد وصلاحياته. فتقرر صلاحيته في نصب وعزل وقبول استقالة القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية. والمادة الخمسون بعد المئة والتي تؤكد بقاء قوات حرس الثورة الإسلامية من أجل أداء دورها في حماية الثورة، ومكاسبها. وترك للقانون تحديد وظائف هذه القوات ونطاق مسؤولياتها في إطار علاقاتها مع القوات المسلحة الأخرى[٥٠]. ولكن سرعان ما تطور دور الحرس الثوري في السنوات التالية

---

(٤٩) David Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution* (London: Holmes and Meier, 1990), pp. 82-83.

(٥٠) **الدستور الإيراني**، المادتان ١١٠ و١٥١.

لكي يصبح مؤسسة مستقلة بذاتها، تمتلك أجندتها التي قد تتفق في بعض نقاطها وتختلف في نقاط أخرى مع بعض رموز النخبة الحاكمة الإيرانية، وبخاصة بعد غياب القيادة الكاريزمية للإمام الخميني، وهو ما ستتم مناقشته في الفصل التالي في إطار رصد تطور دور مؤسسات الثورة والدولة.

(٢) الأحزاب السياسية

على الرغم من أن الدستور الإيراني يشجع قيام الاحزاب السياسية إلا أنه لا تجد تجربة حزبية بالمعنى المتعارف عليه. ولذلك سنقتصر في هذا الجزء على دراسة الحزب الجمهوري الإسلامي وحزب كوادر الإعمار وحزب جبهة المشاركة[٥١].

ـ الحزب الجمهوري الإسلامي

أنشئ هذا الحزب بعد أسبوع واحد من نجاح الثورة بهدف المساعدة في إنشاء دولة إسلامية تقوم على مبادئ الإمام الخميني بشأن الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه. ويعود الفضل في إنشائه إلى آية الله بهشتي وحجة الإسلام رفسنجاني وحجة الإسلام باهونار وحجة الإسلام خامنئي وآية الله موسوي أردبيلي وآية الله حسن آيات. ويعتبر الحزب تطويراً لهيئة جماعة العلماء المناضلين التي أنشأها بهشتي في عام ١٩٧٦. وتمتع بتأييد شبكة كبيرة من المساجد والعلماء في أنحاء إيران، وشكلت جماعة أنصار حزب الله، الذراع العسكري له، مصدر قوة إضافية[٥٢]. وعلى عكس الأحزاب السياسية في التجربة الغربية التي تفترض توافقاً فكرياً ومصلحياً وأيديولوجياً بين أعضاء الحزب، فإن الحزب الجمهوري الإسلامي عكس مزيجاً من الأفكار والمصالح والرؤى المتعددة بحيث يمكننا القول إنه ضم في داخله تيارات مختلفة يتجمع كل منها حول شخص معين، وتعكس قناعته الفكرية والاقتصادية والسياسية التي قد تتعارض أو تتناقض أحياناً مع التجمعات الأخرى في داخل الحزب نفسه.

---

(٥١) هناك عدد من الأحزاب السياسية ذات التاريخ الطويل في الحياة السياسية الإيرانية والذي يتجاوز الثورة نفسه كجبهة مصدق وحركة تحرير إيران بل وجماعة مجاهدي خلق وحزب تودة. ولكننا في هذا الجزء سنركز على تلك التكوينات التي ارتبطت نشأةً وتطوراً بالجمهورية الإسلامية، وبخاصة في ظل القمع الرسمي والتضييق الفعلي على باقي القوى السياسية.

(٥٢) Daneshvar, *Revolution in Iran*, p. 137.

في هذا الإطار يمكن الحديث عن أربعة تيارات رئيسة داخل الحزب: المكتبية والحجتية وجمعية روحانيات مبارز (العلماء المجاهدون) ومجمع روحانيون مبارز (العلماء المناضلون). هذه الاتجاهات الأربعة يمكن التمييز بينها على أساس توجهاتها الاقتصادية والسياسية وتوجهاتها الخارجية. فتيار **المكتبية** يضم بعض رموز المؤسسة الدينية كخامنئي ومشكيني وموسوي أردبيلي. ويعلي هذا التيار من قيمة التوجه الأممي على حساب التوجه القومي. وتصاحب هذا التوجه الخارجي رغبة في تقوية دور الحكومة المركزية في المجالات الاقتصادية كالصناعة والبنوك. وعلى مستوى آخر فإن تيار **المكتبية** بتفضيله دور الدولة إنما ينحاز إلى جانب الفقراء والمستضعفين في داخل المجتمع الإيراني ويترجم هذا الانحياز من خلال دعوته لمصادرة الأراضي الزراعية وإعادة توزيعها على صغار الفلاحين[٥٣].

التيار الثاني هو تيار **الحجتية** هو التيار الأضعف في داخل الحزب، وبخاصة بعد اغتيال رموزه الرئيسة كآية الله بهشتي وباهونار (رئيس وزراء ثاني رئيس منتخب رجائي). هذا التيار تعود جذوره إلى جماعات مناهضة النفوذ البهائي في إيران خلال فترة الخمسينيات، والتي قامت بعدد من الاغتيالات السياسية.

التيار الثالث هو **جمعية روحانيات مبارز** أو جمعية العلماء المجاهدين والتي كان يتزعمها هاشمي رفسنجاني، وتضم عدداً من ممثلي الإمام في مختلف المؤسسات، وكذلك عدداً من أئمة الجمعة وشخصيات مثل علي أكبر ناطق نوري ومحمد يزدي. وبحكم ارتباط هذا التيار بعدد من رموز البازار؛ فإنه يدعم تقليص نفوذ الدولة في المجال التجاري بصفة خاصة والمجال الاقتصادي بصفة عامة، بالإضافة إلى مواقفهم المتعاطفة مع كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين صودرت أملاكهم من دون تعويض. وقد استمر هذا التيار في الوجود بعد حل الحزب في عام ١٩٨٧ وأصبح هو التيار الجامع لقوى الإصلاح في مراحلها الأولى قبل أن تتشعب مشاربها في النصف الثاني من التسعينيات.

---

(٥٣) مسألة توزيع الأراضي الزراعية كانت دائماً إحدى نقاط الخلاف داخل النخبة الإيرانية، والتي طالما أدت إلى تعطيل وأحياناً إلى إيقاف السياسات التي اتخذها النظام الجديد بشأن توزيع الأراضي. لمزيد من التفاصيل حول الانقسامات داخل النخبة الإيرانية، انظر: Ali A. Kiafar, «Urban Land Policies in Post Revolutionary Iran,» in: Bina and Zangeneh, eds., *Modern Capitalism and Islamic Ideology in Iran*, pp. 235-256.

التيار الرابع هو **مجمع روحانيون مبارز**، وهو التيار الذي تطور بعد ذلك داخل النظام الإيراني ليضم رموز من عرفوا بالتشدد وأطلق عليهم أحياناً أتباع خط الإمام. هذا اللقب يلخص موقفهم من مختلف الحكومات المتعاقبة، فهم يعارضون أي توجه سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي يشتم منه تخلياً عما يرون أنه ثوابت الثورة التي أرساها الإمام الخميني. من ثم فهم يؤيدون كل المحاولات لتقوية دور المؤسسات الثورية في الوقت نفسه الذي يدعمون فيه دوراً متعاظماً للدولة في المجال الاقتصادي. على مستوى السياسات الخارجية فإن هذا التيار سواء من خلال الحزب أم حتى في الفترة التي أعقبت حل الحزب يدعمون سياسة خارجية متشددة تقوم على دعامتين: **الأولى** تصدير الثورة و**الثانية** رفض أي محاولات للتقارب مع الشيطان الأكبر على اعتبار أنها خيانة لمبادىء الإمام. من رموز هذا التيار علي أكبر محتشمي ومحمد موسوي خونيئيه ومير حسين موسوي (رئيس وزراء عهد الرئيس خامنئي).

وعلى الرغم من تعدد التيارات في داخل الحزب إلا أنه لا يمكن إنكار الدور الذي يقوم به الحزب كمؤسسة في تعبئة الجماهير وراء مبادىء الثورة وقيمها، فالانضمام للحزب اعتبر إعلان الولاء للثورة ومقدمة للترقي في داخل المؤسسات الجديدة. كما استطاع الحزب من ناحية أخرى تأدية دور البديل للتيارات السياسية الليبرالية واليسارية داخل المجتمع الإيراني، والتي ظنت أن النظام الجديد سيعطيها الفرصة التي حرمت منها في ظل نظام الشاه، ولكن هذه التيارات تمت تصفيتها سواء على المستوى السياسي من خلال حزب الجمهوري الإسلامي أم على المستوى القمعي من خلال التصفية الجسدية والسجن.

ولكن بسبب تورط عدد من رموز الحزب في ما عرف باسم «إيران غيت» ـ وهي المفاوضات السرية التي جرت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية واستهدفت تزويد إيران بالأسلحة من خلال وسيط مقابل توسط إيران في الإفراج عن عدد من الرهائن الغربيين في لبنان[٥٤] ـ بالإضافة إلى الدور المتزايد الذي أنيط بالمسجد، والذي أضعف بدوره من الدور التعبوي الذي

---

(٥٤) وهو الدور الذي مثل أحد أبعاد نظرية تصدير الثورة والتي تبناها الحزب واعتبرها من المهام الأساسية له على اعتبار أنه حزب المسلمين في كافة أنحاء العالم كافة وليس داخل إيران فقط. لمزيد من التفاصيل حول النفوذ الإيراني في مناطق الشام، وبخاصة بين الحركات الإسلامية في مناطق العالم العربي، انظر: وليد عبد الناصر، «إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٣ (تموز/ يوليو ١٩٩٣)، ص ٩٨ ـ ٩٩، وباكينام =

يمكن أن يؤديه الحزب، وأخيراً الاستقرار النسبي الذي عاشه النظام بعد تصفية التيارات الليبرالية واليسارية. هذه العوامل كلها أدت إلى أن يستنفد الحزب الغرض من وجوده. ومن ثم أعلن الإمام الخميني في حزيران/ يونيو ١٩٨٧ حل الحزب، منهياً بذلك الكيان الحزبي الوحيد الذي تمتع بالمشروعية في النظام الإيراني ما بعد عام ١٩٧٩[٥٥]. الجدير بالذكر أنه على الرغم من انتهاء الحزب بشكل رسمي من الحياة السياسية الإيرانية إلا أن نفوذ حزب الله وهو الذراع العسكري له قد استمر.

هذا التكوين السياسي الحركي الذي لا يمتلك من مواصفات الحزب المؤسسية سوى الاسم يمتلك قدرة على التعبئة السياسية والنفاذ داخل دوائر صنع القرار من الصعب على غيره من القوى السياسية التنافس معها. فهو يمتلك موارد مالية يحصل عليها من النشاطات الاقتصادية الداخلية والخارجية له تمكنه من تنفيذ سياساته وتجنيد مزيد من الأتباع. وينتمي أعضاؤه إلى الطبقات الدنيا في المجتمع، وولاؤهم الأول للإمام الخميني وأفكاره في ما يتعلق بشكل إدارة الدولة والمجتمع، ويتبنون العنف طريقاً للتغيير المجتمعي. وكثيراً ما اتهم أعضاء الحزب بأنهم وراء حوادث تدمير محال بيع الشرائط الموسيقية والكتب الغربية، بالإضافة إلى مهاجمته الفتيات والسيدات اللاتي لا يلتزمن بالحجاب بالشكل المطلوب. بالإضافة إلى الدور الذي قام به في قمع مظاهرات الطلبة عام ١٩٩٩ ومهاجمتهم لرموز فكرية معارضة مثل عبد الكريم سروش ومحسن كديور[٥٦].

ـ حزب كوادر الإعمار

ارتبط هذا التكوين بالرئيس رفسنجاني ومجموعة السياسات الاقتصادية التي انتهجها بعد انتهاء الحرب مع العراق بغرض إعادة إعمار إيران. فقد رأى رفسنجاني أن التطور الاقتصادي وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة من شأنه أن يحقق صورة أفضل للثورة الإيرانية، ويضمن انتشارها في غيرها من

= الشرقاوي، «الحركة الإسلامية في إيران،» في: علا أبو زيد، محرر، **الحركات الإسلامية في آسيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٨.

(٥٥) Cyrus Vakili-Zad, «Continuity and Change: The Structure of Power in Iran,» in: Bina and Zangeneh, eds., Ibid., pp. 32-33.

(٥٦) مهدي شحادة وجواد بشارة، **إيران: تحديات العقيدة والثورة** ([د. م.]: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٩)، ص ٩١ ـ ٩٣.

المجتمعات والدول، كما أن هذا التطور من شأنه أن يستتبع تطورات سياسية تفتح مزيداً من الحقوق السياسية للأفراد. وقد أعلن عن هذا التيار قبيل انتخابات البرلمان لعام ١٩٩٦ من جانب عدد من أعضاء الوزارة والبيروقراطية الإيرانية الذين تميزت توجهاتهم عن توجهات اليمين الفائز في انتخابات ١٩٩٢ البرلمانية. وكان من أبرز رموز هذا التيار عمدة طهران في ذاك الوقت كرباستشي والذي استطاع خلال فترة ولايته على طهران تحقيق إنجازات ملموسة في العاصمة وتحسين الخدمات فيها. وقد استطاع كرباستشي بالاعتماد على قربه من الرئيس رفسنجاني تطبيق عدد من السياسات التي هدفت لتحقيق سيطرة أكبر على البازار التقليدي في طهران[٥٧]. وقد ضم هذا التجمع بين صفوفه البشائر الأولى لتيار الإصلاحيين، والذي تمايز عنه في مراحل تالية بما يمثل وبحق إشكالية التمييز بين التيارات السياسية المختلفة في إيران على أساس موقعها من المحافظة والليبرالية. فقد درجت الكتابات عن إيران على التمييز بين تيارين رئيسين؛ أحدهما وصفته بالمحافظة والتشدد، والآخر اعتبرته أكثر انفتاحاً على كل من الداخل والخارج. وقد حسب حزب كوادر إعمار البناء على قوة التيار المنفتح نسبياً والذي بدأ بتوجه اقتصادي مع رغبة الرئيس رفسنجاني في تجاوز الآثار المدمرة للحرب مع العراق.

ولكن تطورات السياسة الداخلية الإيرانية، وكما سيتضح في أجزاء تالية، سرعان ما أدت إلى اعتباره من ضمن تيار المحافظين الذي كثيراً ما أعاق سياسات الرئيس خاتمي الإصلاحية. هذا التناقض المربك للمحللين سرعان ما يتم فك تشابكه إذا أخذنا في الاعتبار مسألتين، **الأولى** تتعلق بسمات المجتمع الانتقالي الذي يعقب التغيير العنيف والذي تتميز التحالفات فيه بسيولتها ما يسهل عملية الانتقال من معسكر إلى آخر. المسألة **الثانية** تتعلق بطبيعة الثقافة السياسية الإيرانية والتي احتلت الثنائيات فيها مكانة متمايزة، وكذلك الخطاب السياسي المليء بالمفردات والمصطلحات التي يمكن أن تُفهم على غير وجه بما يجعل حسم الانتماء إلى معسكر دون غيره مسألة ليست بالسهلة وغير مرغوب فيها في الأساس.

---

(٥٧) Ali M. Ansari, *Iran, Islam, and Democracy: The Politics of Managing Change* (London: Royal Institute of International Affairs, Middle East Programme; Washington, DC: Brookings Institution, 2000), pp. 84-85.

ـ حزب جبهة المشاركة

تكون هذا الحزب من التيار الإصلاحي الذي ساند الرئيس خاتمي في الانتخابات الرئاسية ١٩٩٧ وعرف بـ «جبهة الثاني من خرداد». ويضم بين صفوفه عدداً من رجال الفكر والسياسة الإيرانيين الذين كانوا في ما قبل محسوبين على تيار كوادر الإعمار، ومنهم عمدة طهران نفسه كرباستشي الذي أدت مواقفه المساندة لسياسات الرئيس خاتمي الإصلاحية إلى مواجهته عقوبة السجن في تهم تتعلق بالفساد[٥٨]. وقد استطاع هذا التكتل تغيير معادلات القوة في الداخل الإيراني من خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تلت نجاح الرئيس خاتمي في عام ١٩٩٧ وإن لم يستطع في كل مرة تحقيق فوز انتخابي يضمن له القرب والتأثير في مراكز صنع القرار، كما سيتضح في ما بعد[٥٩].

٢ ـ مؤسسات موروثة ومعدلة

ونقصد بها المؤسسات التي استمرت في النظام الإيراني، وإن حظيت بقدر من التغيير في الشكل أو المضمون.

أ ـ مؤسسات اقتصادية

المؤسسات القديمة والتي ارتبطت بالنظام السابق لا تعتبر ذراعاً له، بل امتداداً تاريخياً لما كان موجوداً قبل ذلك؛ ومنها المؤسسات البنكية والتي أمم معظمها، وعملت تحت أسماء جديدة، ووفق قواعد جديدة تتفق مع الشريعة الإسلامية في ما يخص الفوائد البنكية والربا.

الأهم هي المؤسسات التي ارتبطت بالمؤسسة الدينية منذ مراحل ما قبل نجاح الثورة، والتي استمرت بعدها. هذه المؤسسات ارتبطت بالمؤسسة الدينية من ناحيتين؛ **الأولى** الخُمس الذي كان يدفعه المقلدون للعلماء لكي يتم الإنفاق منه على أمور المسلمين، وهو الأمر الذي استمر خارج سيطرة

---

(٥٨) محمد صادق الحسيني، **إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان** (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٤٧ ـ ٥٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص٢٨١ ـ ٢٩٤، ومسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، ص ١٥٩.

الدولة حتى بعد نجاح الفقيه في الوصول للحكم. وقد كفل هذا المصدر استقلال المؤسسة الدينية، ومكنها من استمرار قدرتها على الحركة السياسية ضد السلطة الحاكمة في بعض الأحيان. من ناحية **ثانية** أخرى هناك مؤسسات الأوقاف الإيرانية والتي تسيطر على قطاع كبير داخل الاقتصاد الإيراني وترتبط بالمشاهد والعتبات المقدسة مثل الوقف الرضوي المنوط به إدارة شؤون ضريح الإمام الرضا في مشهد، والذي تتجاوز ميزانيته السنوية بليونَي دولار، وتنتشر الممتلكات التابعة لهذا الوقف في مدينة مشهد وغيرها من المدن الإيرانية(٦٠).

ب ـ مؤسسات سياسية وأمنية

المقصود من هذا الجزء هو تحليل المؤسسات التي تعاملت معها الثورة كمرحلة للانتقال إلى الدولة، ومن ثم سيتم التعرض للمؤسسات السياسية القديمة كوزارة الخارجية ووزارة المخابرات والأمن كالجيش وبعض الوزارات في إطار كيفية تعامل النظام السياسي معها في أثناء تحوله للدولة.

(١) المؤسسة القضائية

كان رضا شاه مؤسس الأسرة البهلوية واعياً للدور الذي يقوم به القضاة في المجتمع التقليدي الإيراني، كما كان واعياً بالتأثير الذي تملكه المؤسسة الدينية في الجهاز القضائي الإيراني من خلال كونها المصدر الرئيس للقضاة في داخل إيران، لذا عمد في منتصف العشرينيات من القرن العشرين إلى إصدار قانون ينهي سيطرة الشريعة على القوانين، ويلزم أعضاء الجهاز القضائي بالحصول على إجازة جامعية في القانون، منهياً بذلك سيطرة المؤسسة الدينية على الجهاز القضائي(٦١). وقد نص الدستور الإيراني على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع وضرورة أن يلتزم القضاة في إيران المبادئ الرئيسة للشريعة.

واتسمت الأيام الأولى للثورة الإيرانية بانتشار المحاكم الثورية والتي

---

(٦٠) Maloney, «Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development,» p. 149.

(٦١) Homa Omid, *Islam and the Post Revolutionary State in Iran* (New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 21-22.

عملت بالتعاون مع اللجان الثورية والحرس الثوري (وهي المؤسسات التي تولت الحكم بشكل فعلي في الفترة التي أعقبت انهيار نظام الشاه وأثناء عمل حكومة بازرجان). تولت هذه المحاكم مهمة تعقب ومعاقبة أنصار النظام السابق ككبار القادة في الجيش والسافاك ورجال الدولة وحتى من بين الصحافيين ورجال الأعمال وغيرهم. وتمتعت هذه المحاكم بحرية حركة كبيرة مكنتها من تنفيذ عدد كبير من الإعدامات، ما أدى إلى تصاعد الانتقادات من داخل حكومة بازرجان والرئيس بني صدر وبعض رجال الدين. والواقع أن هذه المحاكم الثورية حاولت، بالإضافة إلى تحقيق أهداف تطهير المجتمع النظام الإيراني من أنصار النظام السابق، إلا أنها من ناحية أخرى حاولت بث مشاعر الخوف كأحد أساليب وتكتيكات تثبيت النظام الجديد في مواجهة معارضيه، وبخاصة في صفوف الأقليات الإثنية[٦٢]. ونتيجة لهذه الانتقادات المتصاعدة أصدر الإمام الخميني قراراً في تموز/ يوليو ١٩٧٩ بضرورة عدم فرض أحكام بالإعدام إلا على أولئك الذين ثبت تورطهم في إصدار أوامر بالقتل أو بالتعذيب ضد مواطنين إيرانيين أو تورطوا في اختلاسات مالية[٦٣].

في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ أعلن الخميني عن قيام «الثورة القضائية»، وأصدر مرسوماً من ثماني نقاط تضمن توجيهات للجهاز القضائي بضرورة الالتزام بتعاليم الإسلام والشريعة في الأحكام القضائية التي تصدرها، وكذلك الالتزام بتطبيق الاحترام لحقوق المواطنين عند التحقيق معهم أو اتهامهم (بمعنى عدم مراقبتهم أو التنصت على مكالماتهم أو القبض عليهم أو تفتيش منازلهم من دون إذن قضائي مسبق). وترتب على هذا المرسوم الذي حظي باهتمام من كافة المسؤولين الإيرانيين الذين حرصوا على تبرئة ساحاتهم وساحة الأجهزة التي يرئسونها، ترتب عليه تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ هذا المرسوم (كان من أعضاء هذه اللجنة ناطق نوري وزير الداخلية وحجة الإسلام محمد آقا إمامي كاشاني رئيس المحكمة الإدارية وآقا زاده وزير الشؤون التنفيذية) وقامت هذه اللجنة بتشكيل لجان فرعية في مختلف المناطق الإيرانية لمتابعة تنفيذ المرسوم وتلقي شكاوى المواطنين بخصوص أي انتهاكات لحقوقهم. كما قامت هذه اللجنة بتحديد اختصاصات المحاكم المختلفة؛ فقررت اختصاص المحاكم الثورية بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضد النظام،

---

(٦٢) Musa Al Mousawi, *The Miserable Revolution* ([n. p.]: Dar Al-Ma'moun, 1987), pp. 175-188.

(٦٣) Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution*, p. 83.

بما في ذلك الجرائم الاقتصادية الكبرى، وتحدد اختصاص محاكم الحرس الثوري والباسيج واللجان الثورية بالنظر في الجرائم التي يرتكبها أعضاء هذه الأجهزة في ما يخص مهامهم، وتم تحويل القضايا ذات الصلة بالأمور الأخلاقية والقضايا الاقتصادية من المحاكم الثورية إلى المحاكم العادية[٦٤].

وبحلول عام ١٩٨٤ استكملت مهمة تقنين الشريعة الإسلامية وإلغاء كافة القوانين غير الإسلامية انسجاماً مع المرسوم التي سبقت الإشارة إليه. السؤال في هذا الإطار يدور حول طول الفترة التي استغرقها التحول من المحاكم الثورية إلى المحاكم العادية.كان لطول المدة أكثر من سبب؛ فقد قوبلت هذه العملية بعدد من الصعوبات على رأسها غياب خبرة تقنين القواعد الفقهية الشيعية والتي كانت عملية غير مسبوقة في التاريخ الشيعي. فقد واجه الفقهاء تحدي إدارة الدولة بعد سنوات من انتظار الإمام الغائب ليعود ويتولى قيادتها بما يتضمنه هذا من مسؤوليات وتبعات. من ناحية أخرى فقد عانى النظام القضائي في بداية هذه التجربة نقصاً في الكوادر الفقهية المدربة على القيام بمثل هذا العمل. واستغرقت عملية تدريب الكوادر الفقهية ما يقرب من خمس سنوات، ولكنها أسفرت عن تدريب ٥٠٠ فقيه في الأمور القضائية، وعن استعداد النظام لاستيعاب ٥٠٠ فقيه آخر بحسب تصريح آية الله موسى أردبيللي، رئيس مجلس القضاء الأعلى[٦٥]. كذلك كان النظام بحاجة لهذه السنوات حتى يستقر ويحكم سيطرته على المؤسسات والقطاعات المعارضة سواء من داخل الأقليات الإثنية أم غيرها، ومن ثم فقد أعلن المدعي العام الإيراني في بدايات عام ١٩٨٤ عن دمج المحاكم الثورية في داخل وزارة العدل، وقام بتقديم استقالته[٦٦].

(٢) وزارة الخارجية

شهدت السنوات الأولى للثورة حملات متعددة لطرد العديد من الدبلوماسيين أصحاب الخبرة لصالح أهل الثقة بحجة انتماء هؤلاء إلى النظام السابق وارتباطهم بشبكة علاقاته. ولكن افتقار أهل الثقة للمقومات اللازمة للعمل الدبلوماسي وتبنيهم أسلوب العنف لتصدير الثورة في دول الخليج أديا

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٧١ ـ ٢٧٤.

(٦٥) انظر: Arjomand, *The Turban For the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 166-167.

(٦٦) Said Amir Arjomand [et al.], *The Iranian Islamic Clergy: Governmental Politics and Theocracy* (Washington, DC: Middle East Institute, 1984), pp. 73-76.

إلى عزل إيران دولياً وإقليمياً. وتكفلت الحرب مع العراق وأزمة الرهائن الأمريكيين في استكمال حلقات العزلة الدولية. ويذكر أول رئيس إيراني منتخب أبو الحسن بني صدر أن التعامل في القضايا المهمة والمصيرية مثل أزمة رهائن السفارة الأمريكية كان يتم بمعزل عن الحكومة أو الرئيس، ومن خلال مكتب المرشد شخصياً الذي حظر على المسؤولين الإيرانيين الرسميين مقابلة الوفود الأجنبية التي كانت تأتي لمحاولة حل هذه الأزمة، وعهد بها إلى البرلمان الإيراني[٦٧]. كما عانت وزارة الخارجية من تضارب دورها مع عدد من المؤسسات الجديدة التي ارتبطت بمكتب الولي الفقيه، وأسندت إليها أدوار على الساحة الخارجية مثل مؤسسة خرداد ومؤسسة الشهيد. بالإضافة إلى الدور الذي قام به ممثلو الإمام في السفارات الإيرانية المختلفة، والذي لم يكن بالضرورة متوافقاً في كل الأوقات مع الخط المعلن لتوجهات إيران الخارجية.

وقد تغيرت أوضاع وزارة الخارجية بعد نهاية الحرب مع العراق، أو ما اصطلح على تسميته بالجمهورية الثانية. وأدت سياسات رفسنجاني الهادفة إلى تحسين علاقات إيران الخارجية للاستفادة منها في جهود إعادة إعمار ما دمرته الحرب إلى محاولة إعطاء وزارة الخارجية دوراً أكبر في تنفيذ السياسة الخارجية. وفي هذا الإطار يظهر دور ولايتي الذي تولى وزارة الخارجية منذ عام ١٩٨١وحتى عام ١٩٩٧ واستطاع تحقيق قدر من الاستقرار في السياسة الخارجية الإيرانية. فقد قام بعمليات تطهير داخل الوزارة لصالح أهل الخبرة، وحسّن من قدرات الوزارة العلمية عن طريق إنشاء مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية، وحسّن من وضع الوزارة خارجياً عن طريق حضوره المحافل الدولية. وعلى الرغم من أن ولايتي فقد منصبه كوزير خارجية مع مجيء حكومة خاتمي في عام ١٩٩٧، إلا أنه لم يفقد قربه من مراكز التأثير في القرار في مجال السياسة الخارجية من خلال عمله كمساعد للمرشد في قضايا السياسة الخارجية[٦٨] واستمر هذا التوجه مع وزارة كمال خرازي الذي حاول

---

(٦٧) انظر نص خطاب الإمام الخميني لمجلس الثورة بشأن مقابلة المسؤولين الأمريكيين في: اللباد، **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه**، ص ٢٠٢، و Bani Sadr, *My Turn to Speak: Iran, the Revolution and the Secret Deals with the U. S.* (Washington, DC: Brassey's, 1991), pp. 26-32.

(٦٨) Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States*, Middle East in the International System (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002), p. 294.

تحقيق درجات من انفتاح إيران على جاراتها العربيات، ولكن يلاحظ أن الملفات المهمة في السياسة الخارجية مازالت تدار من خارج الوزارة. فالملف النووي الإيراني يدار من داخل مجلس الأمن القومي، والملف العراقي بما يحمله من أهمية استراتيجية يدار من جانب الحرس الثوري[٦٩].

(٣) وزارة المخابرات والأمن

احتل جهاز المخابرات التابع للشاه، والذي كان معروفاً باسم «السافاك» مكانة متمايزة لدى كل من الجماهير الإيرانية والنخبة الإيرانية الجديدة، وذلك بسبب السمعة التي اكتسبها هذا الجهاز عبر سنوات من القمع والتعذيب والاغتيالات التي مورست طوال سنين حكم الشاه. لذا كان من المنطقي أن يتم التخلص من هذه المؤسسة السيئة السمعة ليحل محلها «منظمة المعلومات والوثائق الوطنية» التي كانت تابعة شكلياً لرئيس الوزراء مهدي بازرجان. ولكن في ظل ازدواجية المؤسسات وتبعثر الاختصاصات الذي وسم الثورة في بداياتها الأولى فقد ظل جزء من الصلاحيات التي يجب أن تكون خاضعة لهذه المنظمة خارج إطار سيطرتها. وكان موقف الإمام الخميني رافضاً لمحاولات مأسسة هذه المنظمة نتيجة الخبرات السلبية التي ارتبطت بسالفتها، ولكن أدت العمليات المسلحة التي قامت بها منظمة مجاهدي خلق في داخل الأراضي الإيرانية وكذلك تصاعد العمليات العسكرية على جبهات القتال إلى إنشاء وزارة للمخابرات والأمن في عهد الرئيس خامنئي (١٩٨١ ـ ١٩٨٩). وقد ارتبطت هذه الوزارة بالمرشد بشكل مباشر، والذي أصبح من حقه تعيين رئيسها الذي لا بد أن يكون من رجال الدين بحسب فتوى الإمام الخميني. وقد تحولت هذه الوزارة بشكل تدريجي لأداة تستخدم لتصفية الصراعات الداخلية ومحاولات مد النفوذ الإيراني في الخارج من خلال الإشراف على المكاتب الثقافية الإيرانية في سفاراتها العاملة في مختلف دول العالم، ما أدى في مراحل تالية إلى محاولات البرلمان الإيراني فرض نوع من الرقابة على أدائها[٧٠].

---

(٦٩) هناك درجة من التداخل بين العاملين في بعض الأجهزة الثورية الذين انتقلوا للعمل في داخل وزارة الخارجية مثل وزير الخارجية الحالي منوشهر متقي الذي كان عضواً في الحرس الثوري قبل انضمامه للوزارة. انظر: Mohammad Mohaddessin, *Islamic Fundamentalism: The New Global Threat* (Washington, DC: Seven Locks Press, 1993), pp. 99-101.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل حول تكوين هذه الوزراة ومصادر قوتها، انظر: مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٤) الجيش

تعود نشأة الجيش الإيراني الحديث إلى الدولة البهلوية في أوائل القرن العشرين. وكان رضا بهلوي جندياً عادياً في الجيش، واستطاع عبر الترقي في مناصب الجيش الإطاحة بالحكم القاجاري، والسيطرة على مقاليد السلطة، وإعلان الامبراطورية البهلوية. وقد استغل الشاه المخاوف الإيرانية من المطامع الروسية التاريخية في المياه الدفيئة، والتي تسببت في انفصال جزء من الأراضي الإيرانية في جمهورية لم تعش إلا فترة قصيرة، وكذلك الخشية من الجار العراقي، وبخاصة منذ بداية السبعينيات، بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة في ضمان تحجيم النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط. سعى الشاه، ولأغراض تثبيت النفوذ الإقليمي، إلى تقوية قواته العسكرية حتى أصبحت سادس قوة عسكرية على مستوى العالم في النصف الثاني من السبعينيات. إلا أن هذا لم يكن يعني ثقة الشاه في قواده العسكريين، ومن ثم عمل على ربط كل أفرع الجيش وكل قياداته العليا مباشرة به[٧١]. هذه الطريقة وإن أسهمت في الأوقات العادية في إحكام قبضة الشاه على الجيش ومنع حدوث محاولات انقلابية، إلا أنها في الشهور الأخيرة لحكم الشاه جعلت إمكانات التعاون بين أفرع الجيش المختلفة لمقاومة الثوار تكاد تكون مستحيلة. ومن ثم سهلت على الإمام الخميني القيام بالاستراتيجية المضادة التي تلخصت في مقابلة عنف الجنود تجاه المتظاهرين بالورود وعدم الاصطدام بالجيش. هذا التكتيك أدى إلى انهيار معنويات الجنود وضعف مقاومة الجيش لقوى الثورة. بعبارة أخرى، لم يستطع الجيش التقليدي أن يحافظ على النظام البهلوي الذي انهار كلياً، وساهم في سرعة هذا الانهيار مغادرة الشاه لإيران في ما أعلن عنه أنه إجازة مفتوحة خارج البلاد.

---

(٧١) يذكر أبو الحسن بني صدر، وهو أول رئيس لإيران بعد نجاح الثورة، أن الجيش إبان عهد الشاه كان مرتبطاً أو ملحقاً بالجيش الأمريكي على مستوى التدريب والتسليح بل الارتباط الفكري، ما أسهم مع عوامل أخرى في زيادة تغريبه عن الأمة الإيرانية. بالإضافة إلى ذلك فإن الجيش كان هو التجمع الوحيد المنظم جيداً والذي كان يمتلك «عدداً من المؤسسات الخاصة التابعة له كالمؤسسات التربوية (جيش المعرفة) والصحية (جيش الصحة) وجيش المؤسسات الدينية (جيش الدين) وهو يطور مراقبته للمجتمع . .». اللافت للنظر أن هذه المؤسسات الخاصة للجيش ضعفت بضعف النظام السياسي، كما أنها في الوقت نفسه أسهمت في هذا الإضعاف. بالإضافة إلى هذا فإن المقارنة تفرض نفسها بين الدور السلبي الذي قامت به هذه المؤسسات في الحفاظ على نظام الشاه، والدور الذي ستقوم به مؤسسات شبيهة للحفاظ على نظام الثورة الجديد. انظر: أبو الحسن بني صدر، **إيران: غربة السياسة والثروة، دراسة معمقة للمجتمع الإيراني عشية الثورة** (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٩)، ص ١٥ ـ ٢٨.

استلزمت الطبيعة الجديدة للدولة الإيرانية شكلاً جديداً للجيش وللعلاقة بين القيادة السياسية والقيادات العسكرية. ومن ثم، يمكن التمييز بين ثلاثة محاور شكلت وحددت العلاقة بين الجيش والنظام السياسي: المحور **الأول** عمليات التطهير داخل الجيش، **والثاني** خلق أجهزة منافسة وموازية للجيش، والمحور **الثالث** والأخير توزيع الأدوار والتنسيق بين الأفرع المختلفة للقوات المسلحة.

قبل الدخول في هذه المستويات يجب أن نوضح أن جل تحليلنا هذا ينصب على الدور الذي قام به، أو بالأحرى لم يقم به الجيش النظامي في الدولة الإسلامية في إيران في مواجهة الدور الذي تقوم به الجيوش عادة في دول العالم الثالث، والثورية منها بخاصة. بعبارة أخرى وهذا ما سيتضح من التحليل التالي أن الجيش كقوات نظامية عانى مرحلة طويلة من عدم الثقة أفقدته الدور التقليدي الذي يمكن أن تقوم به القوات المسلحة في تجارب ثورية مختلفة. وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب؛ أهمها الدور الذي لم يقم به الجيش في إنجاح الثورة. فالثورة الإسلامية الإيرانية في إيران كانت في جملتها حركة قائمة على تحالف رجال الدين والتجار والشعب ومجمل القوى المعارضة لنظام الشاه باستثناء الجيش الذي لم يؤدي دوراً إيجابياً، وإنما تم تحييده في الصراع إلى أن حسم تلقائياً لصالح القوى الثورية على ما تم بيانه في ما سبق. السبب الآخر لعدم الثقة هو طبيعة تكوين الجيش من الناحية العقائدية المرتبطة بالشاه إلى درجة كبيرة، والمرتبطة بالمعسكر الغربي على مستوى التسليح والتدريب؛ هذا الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أصبح رمزاً للشيطان الأكبر وقوى الاستكبار العالمي، والذي يجب على مستضعفي الأرض وثوار الدولة الإسلامية مقاومته وإضعافه في كل حين. في هذا الإطار أصبحت مسألة الثقة في قوات الجيش التقليدية محل شك ومراجعة، بل عدم تشجيع.

ولهذا فقد اعتبر الدستور الإيراني أن الإيمان والعقيدة هما القاعدة والأساس اللذان يحكمان تشكيل القوات المسلحة وتعبئتها. وتكفلت المواد ١٤٣ إلى ١٥١ بتحديد الخطوط الحاكمة لتكوين الجيش ومسؤولياته. فيقرر الدستور أن الولي الفقيه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة بأفرعها المختلفة. واعتبرت من ضمن مسؤوليات الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية ليس فقط صيانة حدود الجمهورية الإسلامية وحراستها ضد العدوان الخارجي، بل عليهما أيضاً مسؤولية أخلاقية وعقائدية؛ الجهاد في سبيل الله. وعلى الحكومة

أن توفر لجميع المواطنين البرامج والإمكانات اللازمة للتدريب العسكري بشكل يمكّن جميع أفراد الشعب من الدفاع عن حدود الوطن.

من ثم يمكن فهم **المحور الأول** للعلاقة بين الثورة والجيش النظامي، فقد شهدت الشهور الأولى للثورة وعلى الرغم من إعلان قادة الجيش تأييدهم للثورة، مرحلة من عدم الثقة وموجات متتالية من التطهير شملت عدداً كبيراً من القادة في الأفرع الجوية والبرية والبحرية بحيث وصلت في بعض التقديرات إلى حوالى ٤٠ بالمئة من القيادات. وتكثفت هذه الجهود بعد عدد من المحاولات الانقلابية الفاشلة في السنوات الأولى للثورة[(٧٢)]. ولكن هذه الموجات التطهيرية لم تتطور إلى حد حل الجيش بالكامل وذلك استجابة لرغبة الإمام الخميني الذي أعلن في غير مناسبة ثقته الكاملة في الجيش. السبب الآخر الذي يمكن أن يفسر عدم حل الجيش أن القيادة الدينية للثورة كانت تعلم أنها تفتقر إلى الخبرات اللازمة لإدارة الدولة، وليس لقيادتها سياسياً، ومن ثم لم يكن هناك داع للإطاحة بكل الخبرات السياسية والعسكرية المنتمية للنظام السابق ما دام ظل في مقدرة النظام الجديد السيطرة عليها وتحييد خطرها. السبب الثالث كان قيام عدد من الاضطرابات العرقية والإثنية التي واجهت الثورة في بداياتها والتي نجح الجيش النظامي في التعامل معها وقمعها لصالح النظام الجديد. بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن إغفال عنصر الحرب مع العراق؛ هذه المواجهة العسكرية مع الجار الغربي المسلح تسليحاً جيداً والذي يمتلك ترسانة عسكرية متطورة ويتمتع بتأييد ضمني من جانب القوى الدولية لمواجهة النموذج الجديد المختلف. هذه المواجهة استلزمت الحفاظ على الجسم الأساسي للجيش النظامي، بل وتدعيم دوره على الأقل على المستوى اللفظي والسياسي لضمان الحفاظ على الجبهة الغربية، وتوحيد القوى السياسية الداخلية وراء قضية الدفاع عن وحدة الأراضي الإيرانية.

وعلى الرغم من هذا فقد استدعى هذا الشك في ولاء الجيش النظامي إنشاء إدارات سياسية وأيديولوجية داخل الوحدات المختلفة للجيش لغرس قيم النظام الجديد وتدعيمها. هذه الإدارات كانت تحت السيطرة المباشرة لأجيال

---

(٧٢) للمزيد من التفاصيل حول الرتب المختلفة التي تعرضت للتطهير أو للإعدام، انظر: Gregory F. Rose, «The Post-Revolutionary Purge of Iran's Armed Forces: A Revisionist Assessment,» *Iranian Studies*, vol. 17, nos. 2-3 (Spring-Summer 1984), pp. 153-194.

صغيرة السن من العلماء المتحمسين للثورة وللإسلام. وكانت مهمة العلماء تثقيف الضباط والجنود في التاريخ الإسلامي والأيديولوجيا الإسلامية، ومراقبة أي محاولات للخروج من جانب أعضاء المؤسسة العسكرية(٧٣).

المحور الثاني في التعامل بين النظام السياسي الجديد والجيش كان خلق جهاز عسكري منافس للجيش النظامي ومواز له، ومدين بالولاء الكامل والمطلق للثورة وقادتها وأيديولوجيتها. وكان هذا الجهاز هو الحرس الثوري الذي كان إفرازاً طبيعياً للميليشيات المسلحة الشعبية التي تكونت في المراحل الأخيرة للثورة بشكل طوعي من جانب كل من رجال الدين المحليين والشرائح الدنيا للطبقة الوسطى. وتولى هذا الجهاز الجديد مهمة التنسيق بين قوى الثورة المختلفة، بالإضافة إلى تنفيذ بعض العمليات العنيفة ضد بعض رموز النظام البهلوي كالمؤسسات المالية والإدارية المختلفة في الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٨ والشهور الأولى من عام ١٩٧٩ وقبيل وصول الإمام الخميني إلى إيران(٧٤). وبعد نجاح الثورة لم يكن من السهل التخلص من هذه الجماعات المسلحة، حيث إنها كانت معبأة ومسلحة ومستعدة للتضحية بحياتها في سبيل الثورة، ومن ثم فإن أي محاولة للانقلاب عليها من الممكن أن تهدد النظام ككل.

المحور الثالث هو التنسيق وتوزيع الأدوار بين الجيش والحرس الثوري. فعلى الرغم من المنافسة التي تم الحديث عنها إلا أنه يمكن الحديث عن بعض ملامح للتمايز بين الجيش والحرس الثوري. فمهام الحرس الثوري الأساسية تتعلق بالمجال الداخلي وتثبيت الثورة ضد أعدائها الداخليين. في مقابل هذا فإن مهام الجيش الأساسية تتعلق بالجانب الخارجي ودعم الدولة في أي مواجهة عسكرية تتعرض لها. بعبارة أخرى فإن أحدهما كان من مهامه الحفاظ على الثورة (الحرس الثوري) والآخر الحفاظ على الدولة (الجيش النظامي). كذلك تمتع الحرس الثوري بمصادر قوة لم تتوافر للعديد من المؤسسات الأخرى التي أنشأتها الثورة (باستثناء المؤسسات الاقتصادية الثورية). هذه القوة توافرت للحرس من خلال قدرته على التنوع في أداء المهام ذات الأبعاد الداخلية والخارجية والتي ارتبطت أيضاً بقدرته على تجنيد

---

(٧٣) Hiro, *Iran Under the Ayatollahs*, p. 250.

(٧٤) كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**، ص ٤٩.

وتعبئة مختلف شرائح المجتمع الإيراني. وقد عكس هذا قدرة الحرس الثوري على تجاوز القاعدة المبدئية للثورة والتي اقتصرت على رجال الدين، ما أسهم في تقليل الانطباع بأن الثورة تقتصر قواعدها الجماهيرية على أولئك المنتمين للمؤسسة الدينية سواء أكانوا طلاباً للعلوم الدينية أم من علماء الدين(٧٥). كذلك أسهم الدمج بين الحرس الثوري والجيش في وزارة واحدة في أواخر الثمانينيات في التقبل التدريجي بين الطرفين للتعاون في ما بينهما. هذا التقبل لا يرجع فقط إلى الدمج في حد ذاته ولكن إلى عامل انتهاء المواجهة المسلحة مع العراق، والذي أدى إلى تناقص مجالات التنافس بين الجيش والحرس. فالأول لا يستطيع ولا يقدر وقد لا يمكنه منافسة الحرس الثوري في مجالاته الداخلية (حفظ الأمن الداخلي والحفاظ على قيم ومنجزات الثورة) أو في مجال تصدير الثورة حتى لا يثير حفيظة المجتمع الدولي ضد الدولة الإسلامية في إيران. وبانتهاء مجال المنافسة تناقصت احتمالات التوتر العالية بين الجيش والحرس، وإن لم تنته بالكامل، حيث ظل للحرس دور في مجال السياسات الداخلية في السنوات التالية، وهو ما سيتضح في حينه.

ج ـ مؤسسات التنشئة

ونقصد بها تلك المؤسسات التي أنيط بها مهمة نقل الأفكار والقيم المرتبطة بالثورة إلى الأجيال الجديدة. من ثم سيركز هذا الجزء على المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام والمؤسسة الدينية. ولكن تجب الإشارة إلى أن هناك عدداً آخر من المؤسسات التي اشتركت في التنشئة السياسية والاجتماعية للنظام منها الحرس الثوري وقوات الباسيج وذلك بحكم امتلاكها أدوات للتأثير الثقافي مثل المطبوعات والحلقات العلمية، ما يؤكد الازدواجية التي شكلت السمة الأساسية للنظام الإيراني.

(١) المؤسسة التعليمية

أدت سياسات الشاه التحديثية إلى تزايد أعداد الطلبة الإيرانيين في مراحل التعليم المختلفة، وبخاصة في مراحل التعليم الجامعي. وشهدت الجامعات الإيرانية تصاعد حركة الطلبة المعارضة لسياسات الشاه في النصف الثاني من السبعينيات وخصوصاً مع تزايد شهرة مفكرين إيرانيين من أمثال

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

علي شريعتي. وتذكر بعض المصادر أن التأثير الأكبر في داخل الجامعات الإيرانية كان للأفكار الغربية بشكل عام وبخاصة الأفكار اليسارية، وأن تأثير العلماء في حركة الطلبة الإيرانيين زاد في السنوات الأخيرة لنظام الشاه وإن لم يكن هو التأثير الأكبر في مجمل الحركة الطلابية الإيرانية. بطبيعة الحال لم تستثن الحركة الطلابية الإيرانية من القمع والاعتقال والتعذيب الذي تعرضت له باقي فصائل المعارضة الإيرانية على يد جهاز البوليس السري التابع للشاه، وتعرضت مظاهرات الطلاب المعارضة سواء في داخل الحرم الجامعي أم خارجها للضرب والقمع[٧٦].

وبعد نجاح الثورة كان من الطبيعي أن يوجه النظام الإيراني الجديد اهتماماً للمؤسسات التعليمية بغرض إعادة تنظيمها وفق المعطيات الجديدة للنظام، وبخاصة مع تخوف النظام من نفوذ الجماعات اليسارية بين أوساط الطلبة في الجامعات. ومن ثم قام النظام بإغلاق الجامعات والمدارس الإيرانية عقب سلسلة من الاضطرابات التي عمت الجامعات الإيرانية في طهران وتبريز وغيرهما. وأعلن في أيار/ مايو ١٩٨٠ عن إنشاء لجنة الثورة الثقافية التي تكونت من سبعة أعضاء من العلماء يعاونهم عدد من الخبراء، وكان من أوائل القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة هو قرارها بعدم فتح الجامعات الإيرانية في العام الدراسي التالي حتى يتسنى القيام بعملية مراجعة شاملة للمناهج ولطواقم التدريس[٧٧]. وتولت اللجنة مهمة مراجعة المناهج التعليمية، بالإضافة إلى تشجيع وتمويل تأليف كتب دراسية جديدة، وتدريب عدد من الأساتذة على القيم والأفكار الإسلامية تمهيداً لاستبدال القيم الغربية في المناهج بالقيم الإسلامية. بطبيعة الحال كانت هناك حركة لترجمة كتب دراسية جديدة تتفق مع التوجهات الجديدة للنظام، وهو ما تم بصورة أفضل في العلوم الطبيعية عنها في العلوم الإنسانية المحملة قيمياً بشكل أكبر من العلوم الطبيعية. وكان لهذا تأثيره في عملية إعادة فتح الجامعات والمدارس الذي تم بشكل تدريجي من عام ١٩٨٢ بدءاً بكليات العلوم الطبيعية، وتلتها في مراحل تالية الكليات النظرية، وإن قلت أعداد الطلاب نتيجة لعمليات التطهير التي طالتهم مع كل من الأساتذة والمناهج.

مجال التعليم الابتدائي كان المجال الأسهل في هذه العملية. وفي خلال

(٧٦) Behzad Yaghmaian, *Social Change in Iran: An Eyewitness Account of Dissent, Defiance, and New Movements for Rigths* (New York: State University of New York Press, 2002), pp. 73-75.

(٧٧) Menashri, *Iran: A Decade of War and Revolution*, pp. 137-138.

سنوات قليلة من الثورة تم إلغاء المدارس المشتركة، وكذلك ألغيت بعض الموضوعات المرتبطة بنظريات التطور والعلوم البيولوجية، وأضيفت مجموعة من المناهج الفقهية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي. هذه العملية، وإن كانت الأسهل، إلا أنها الأهم، لأنها هدفت إلى خلق أجيال جديدة في خلال سنوات قليلة تتبنى قيم الثورة، وتتحول إلى وقود ومصدر قوة للنظام السياسي وللدولة الجديدة[٧٨].

أما على مستوى التعليم الجامعي فقد أضيفت شروط جديدة للالتحاق تتضمن ضرورة النجاح في امتحان، والحصول على شهادة بأن الطالب يؤمن بقيم الحكومة الإسلامية ومبادئها. وتم التضييق على كافة التيارات السياسية الفاعلة في داخل الجامعات في السنوات الأولى للثورة في إجراء استهدف منه حرمان كافة الأطراف السياسية التي شاركت في الثورة (التيارات القومية والليبرالية واليسارية) من قواعد تأييد محتملة بين أوساط الشباب. ولم يتم السماح بإعادة فتح الجامعات إلا بعد أن تأكد النظام من قدرته على إحكام سيطرته على معظم القطاعات المجتمعية، بما فيها الطلبة. واستكملت هذه السيطرة من خلال فرض قواعد معينة للسلوك منها الفصل بين الجنسين في قاعات الدراسة، وفرض قواعد لتحجب النساء في الأماكن العامة في عام ١٩٨١[٧٩].

(٢) وسائل الإعلام

اعتمد التحالف الثوري في الشهور القليلة التي سبقت انهيار نظام الشاه على شبكة ناجحة من وسائل الاتصال؛ نواتها الأولى كانت المساجد التي تم توظيفها لنقل رسائل قادة الحركة الوطنية إلى الجماهير، وخروج المظاهرات، ونقل أخبار وتطورات المواجهة مع النظام. واستطاعت شرائط الكاسيت التي تم تهريبها من فرنسا، حيث كان الإمام الخميني يقيم، أن تتحول لأداة تعبئة ذات قيمة عالية. فعن طريق تلك الشرائط كان الإمام الخميني يوجه الجماهير، ويحدد خطوط الحركة في المراحل التالية[٨٠]. وبعد نجاح الثورة، قرر النظام

---

(٧٨) Mansoor Moaddel, *Class, Politics, and Ideology in the Iranian Revolution* (New York: Columbia University Press, 1993), pp. 212-215.

(٧٩) Hiro, *Iran Under the Ayatollahs*, pp. 258-259.

(٨٠) Annabelle Sreberny-Mohammadi and Ali Mohammadi, *Small Media, Big Revolution: Communication, Culture, and the Iranian Revolution* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1994), pp. 26-27.

الجديد منع إذاعة الأغاني والأفلام الأجنبية، وصودر عدد من المطبوعات التي «تتنافى مع الطبيعة الإسلامية للنظام». وخضعت وسائل الإعلام المكتوبة لسيطرة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، كما أصبح جهاز الإذاعة والتليفزيون تابعاً للمرشد شخصياً، حيث أصبح من مهامه تعيين رئيسه ومراقبته وعزله وقبول استقالته؛ وهو الأمر المفهوم في ظل ثورة ذات طبيعة أيديولوجية كالثورة الإيرانية. وخلال سنوات الحرب مع العراق تولى السيد محمد خاتمي مهمة الدعاية الحربية، وبعدها مهام وزارة الثقافة والإرشاد حيث عمد إلى محاولة التقليل من الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام، وتحقيق مزيد من الإنفتاح على العالم الخارجي، وهو الأمر الذي أدى إلى الهجوم عليه من جانب أعضاء البرلمان، فاستقالته في بدايات التسعينيات[٨١].

وقد عمد النظام الجديد إلى استمرار إحكام سيطرته على الإذاعة والتليفزيون، وبخاصة في ظل معدلات الأمية، والأوضاع الاقتصادية التي تضع قيوداً على انتشار الصحافة والمطبوعات، من خلال اختيار شخصيات محافظة ومعروفة بانتمائها وتعاطفها مع المرشد والأسس الفكرية للنظام وعلى رأسها مبدأ ولاية الفقيه. واستخدمت قنوات التليفزيون في مختلف المراحل لنشر وتعميق مبادئ النظام عن طريق إذاعة خطب الجمعة وتصريحات قادة النظام مراراً وتكراراً، بالإضافة إلى إذاعة بعض المحاكمات التي تمت في صدر الثورة لقيادات حزب تودة، أو تلك التي حدثت في مراحل تالية وحوكم فيها بعض رموز التيار الإصلاحي[٨٢].

الواقع أن هذه السيطرة على الإذاعة والتليفزيون، لم تقابلها قدرة مماثلة على السيطرة على وسائل الإعلام المكتوبة؛ وبخاصة منذ النصف الثاني من التسعينيات. فقد زاد عدد المطبوعات، وتمكن كل من تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين من امتلاك عدد من الصحف والمجلات التي تعبر عن وجهة نظره وتتبنى موقفه في مختلف القضايا الداخلية والخارجية. واستخدم كل تيار منبر الصحافة في إدارة معركته مع التيار الآخر؛ لكن قدرة التيار المحافظ كانت أكبر من منافسه في السيطرة على مجريات الأحداث. فقد استطاع إزاحة عدد

---

(٨١) Nikkie Keddie, *Modern Iran: Roots and Results of Revolution* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2003), pp. 297-281.

(٨٢) David Menashri, *Post Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power* (London; Portland, OR: Frank Cass, 2001), pp. 60-62.

كبير من المطبوعات المنتمية إلى التيار الإصلاحي عن طريق منع صدورها، أو سحب رخصتها، أو القبض على صحفييها ورؤساء تحريرها، ما حدا بعض الباحثين على اعتبار هذه المواجهة أعنف ساحات المواجهة بين التيارين[٨٣].

(٣) المؤسسة الدينية

تعود نشأة المؤسسة الدينية في إيران إلى الدولة الصفوية في القرن السادس عشر حينما استقدمت العلماء من البحرين والجزيرة العربية وجبل عامل في لبنان من أجل إدخال التشيع وسط الجماهير الإيرانية السنية آنذاك. وعلى الرغم من موقف علماء الشيعة المبدئي بعد قبول شرعية السلطة السياسية في غياب الإمام، إلا إنهم تعاونوا بشكل ما مع ملوك الأسرة الصفوية التي ادعت نسبها إلى الأئمة الأطهار[٨٤]. وبانتصار المدرسة الأصولية[٨٥] في الفقه الشيعي تدعمت قوة المؤسسة الدينية التي اعتمدت على اتساع جماهيرها الذين أصبحوا مرتبطين بعلمائها من خلال التقليد والخمس، ما مكنها من تأدية دور مهم في حماية المذهب الشيعي والحفاظ عليه وعلى جماهير المؤمنين به ما يستلزم التعرض بقدر من التفصيل للهيكل العام الداخلي لها.

تعتمد المؤسسة الدينية على علماء الدين أو ما يعرفون بالمراجع، وطلبة العلوم الدينية الذين يقدر عددهم بالآلاف، ويعتبرون هم الوقود الحقيقي لقوة هذه المؤسسة. وينخرط الطالب في الحوزة العلمية في أي مدينة إيرانية في سن مبكرة بعد أن ينهي فترة في الكُتّاب يتم خلالها حفظ القرآن الكريم وتعلم بعض المبادئ الأساسية في الكتابة والقراءة والحساب. وتنقسم الدراسة داخل

---

(٨٣) Geneive Abdo and Jonathan Lyons, *Answering Only to God: Faith and Freedom in Twenty-First-Century Iran* (New York: Henry Holt and Company, 2003), pp. 151-195.

(٨٤) Nikkie Keddie, «The Roots of the Ulam's Power in Modern Iran,» *Studia islamica,* vol. 29 (1969), pp. 40-43.

(٨٥) المدرسة الأصولية والمدرسة الإخبارية هما المدرستان اللتان تنازعتا سوياً في تاريخ الشيعة، وتتعلقان بعلاقة الفرد بالنص المقدس هل تكون بشكل مباشر أم يجب أن تمر من خلال رجل الدين. وترى المدرسة الأصولية أن الدور الرئيس لتفسير النص الديني وكلام الأئمة الطهار لا بد أن يكون للمجتهد أو عالم الدين. ومن ثم فيجب على كل مؤمن أن يختار مرجعاً حياً ليقلده، بينما ترى المدرسة الإخبارية أن تراث النبي (ﷺ) والأئمة الأطهار لا يحتاج إلى وسيط أو مجتهد لشرحه أو مراقبة تطبيقه. للمزيد من التفاصيل حول الفروق بين المدرستين، انظر: هويدي، **إيران من الداخل،** ص ٨٤ ـ ٨٥، وسعد الأنصاري، **الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي، ١٥٠٠ ـ ١٩٧٩** (بيروت: دار الهدى، ١٩٨٦)، ص ٣٩ ـ ٤٥.

الحوزة العلمية إلى مراحل ثلاث؛ سطح المقدمات وسطح المتوسط وسطح الخارج، والتي تعكس التطور الذي يحصله الطالب في تحصيل علوم الدين. كما أدّى المسجد دوراً مهماً في قيام الثورة وتدعيمها؛ وكان الإمام الخميني واعياً بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المسجد في الحفاظ على النظام وضمان استمرار التعبئة السياسية للجماهير حول أفكار الثورة. من ثم فقد تحولت صلاة الجمعة منذ بداية الثورة إلى اجتماع سياسي يتم فيه توضيح سياسات الدولة سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. وقام الإمام الخميني بتعيين أئمة الجمعة في كل المدن الصغيرة والكبيرة وربطهم بتجمع إقليمي يكون مركزه مدينة قم، ويقوم بمهمة التنسيق والمتابعة والرقابة لأعمالهم في أنحاء إيران[٨٦]. وفي مراحل لاحقة قامت أمانة أئمة الجمعة بتوحيد موضوعات الخطبة في المدن الإيرانية حرصاً على توحيد الخطاب السياسي. وتولى مهمة إمامة الصلاة بعض رموز الدولة الذين تولوا مهمة تعبئة الجماهير وشرح سياسات الحكومة في الموضوعات المختلفة. كما استخدمت خطبة الجمعة في بعض الأحيان لإعلان موقف إيران من قضايا دولية بعينها[٨٧].

من ناحية أخرى أوكل للمسجد مهام جديدة تتجاوز مهامه التقليدية كمكان للعبادة. فقد اهتمت المساجد بأن تتوافر لديها قواعد بيانات حول المواطنين في الأماكن المجاورة، ومن خلال قواعد البيانات تلك كان يتم توزيع المواد الغذائية المدعومة في فترة الحرب مع العراق. من ناحية ثالثة قامت الصحافة الإيرانية بالتغطية الإعلامية المكثفة لخطب الجمعة في الصحف الرئيسة والتي تركزت بطبيعة الحال على تدعيم فكرة ولاية الفقيه في

---

(٨٦) من اللافت للنظر أن أمانة خطباء الجمعة أنشئت بتشجيع من آية الله منتظري بغرض تقوية العلاقة بين العلماء والجماهير وفي الوقت نفسه تدعيم فكرة ولاية الفقيه. ولكن آية الله منتظري قام بإعادة النظر في الدور الذي يجب أن يقوم به الفقهاء في الحياة السياسية، ورأى أنه يجب تقييده بما يتعارض مع نتائج ولاية الفقيه كما قدمها الإمام الخميني وكما قننها الدستور الإيراني. انظر: Arjomand [et al.], *The Iranian Islamic Clergy: Governmental Politics and Theocracy*, pp. 76-78.

(٨٧) وفق المذهب الشيعي فإنه لا يجوز إقامة صلاة الجمعة في غير مسجد في داخل المدينة الواحدة، ولذلك تختار ساحات واسعة وليست بالضرورة تابعة للمسجد لكي تقام فيها الصلاة مثل حرم جامعة طهران الذي تقوم به صلاة الجمعة لمدينة طهران. لمزيد من التفاصيل حول أهمية خطبة الجمعة والدور الذي تقوم به في التفاعلات السياسية الإيرانية، انظر: فتحي أبو بكر المراغي، «خطبة الجمعة في إيران المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية مع ترجمة نماذج من الخطب،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ٢٠٠٤)، واللباد، **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه**، ص ١٣١ ـ ١٣٥.

بدايات الثورة، ثم تدعيم الدولة في مواقفها الخارجية والداخلية. الواقع أن بعض الباحثين توصل إلى أن الدور التعبوي الذي أوكل إلى المسجد تقاطع في كثير من الأحيان مع الدور التعبوي الذي كان من مهام حزب الجمهورية الإسلامية. هذا التقاطع تم حسمه في نهاية الأمر لصالح المسجد، وأعلن عن إلغاء الحزب في عام ١٩٨٧ بعد انتهاء الغرض من إنشائه؛ بحسب ما أعلن رفسنجاني، رئيس البرلمان، وخامنئي، رئيس الجمهورية في ذلك الوقت. وقد عكس هذا التفضيل لدور المسجد في أحد أبعاده تصميم النظام الجديد في إيران على عدم تقليد النموذج الغربي ومحاولته إيجاد منظومة جديدة تخص مؤسسات الحكم والتفاعلات في ما بينها[٨٨].

وأما المرجعية فقد أدّت دوراً مهماً في التاريخ السياسي الإيراني وعبر الثورات المختلفة ضد القاجار ومن بعدهم ضد الدولة البهلوية حتى نجاح الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. هذا الدور الذي قامت به المؤسسة الدينية لم يتم بمعزل عن القوى المجتمعية، وإنما تم بالتعاون مع قوى التجارة التقليدية البازار. فقد قام تحالف تاريخي بين البازار والعلماء في داخل المؤسسة الدينية قائماً على بعدين أساسيين؛ **الأول** يتعلق بسهم الإمام[٨٩] أو الخمس. أما البعد **الثاني** فيقوم على علاقات المصاهرة التي قامت بين عدد من رجال الدين وكبار عائلات التجار الإيرانية، ما وثق علاقاتهم وربطها بشكل عضوي[٩٠]. كذلك

---

(٨٨) Arjomand, *The Turban For the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 167-169.

(٨٩) في بدايات الستينيات كتب آية الله مطهري مقالة حذّر فيها من خضوع العلماء لرغبة العوام الذين يشكلون المصدر الرئيس لمدخولاتهم، سهم الإمام، وقارن بين الفائدة التي جنتها المؤسسة الدينية باستقلالها المالي والإداري عن الدولة والمساوىء التي يمكن أن تنتج من خضوع البعض لأهواء العوام حيث يمكن للعالم أن «يكسب قوته ولكنه سيخسر حريته»، ومن ثم يجب تطبيق قواعد صارمة يثبت من خلالها المرجع أحقيته في جمع سهم الإمام وإنفاقه على الأمور الدينية. ولكن هذا التوجه من جانب آية الله مطهري لم يكن يعني تشجيعه أن يقوم العلماء بأنشطة أخرى بجانب اشتغالهم بأمور الدين لكي يؤمّنوا معاشهم. وهي الفكرة التي ناقشها بعد ذلك بسنوات طويلة المفكر الإيراني محسن كديور الذي ينتمي إلى المؤسسة الدينية، في إطار حركة أوسع لإصلاح العلاقة بين الدين والسياسة. لمزيد من التفاصيل حول دراسة آية الله مطهري، انظر: Mortaza Motahhari, «The Fundamental Problem in the Clerical Establishment,» Introduced by Hamid Dabashi, in: Linda Walbridge, *The Most Learned of the Shia: The Institution of Marja Taqlid* (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 161-182.

(٩٠) لمزيد من التفاصيل حول الشبكات العائلية والمصاهرة بين كبار رجال الدولة من داخل وخارج المؤسسة الدينية، انظر: ويلفريد بوختا، **من يحكم إيران: بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** ([أبو ظبي]: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠).

تدعم دور العلماء لدى جماهير الشيعة من خلال الأدوار التي قاموا بها في حفظ الأوقاف الإيرانية والإنفاق على جماهير الفقراء من خلال عوائد هذه الأوقاف وأموال الزكاة، بالإضافة إلى دورهم في المحاكم الشرعية والتي ظلت مستمرة بالتوازي مع جهاز القضاء المدني الذي أوجدته الدولة الصفوية[٩١].

وقد سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى نظرية ولاية الفقيه التي أحياها الإمام الخميني بعد سنوات طوال، والتي وسّعت من سلطة الفقهاء على جماهير المؤمنين لتشمل الولاية العامة بعد أن كانت مقتصرة على الولاية الخاصة. ولكن ما يعنينا في هذا الإطار هو التغير الذي طال الدور الذي قامت به المؤسسة الدينية تاريخياً، فمنذ نشأتها لم تقم المؤسسة الدينية الشيعية بالحكم بشكل مباشر، وإنما اقتصر الأمر في أفضل الأحوال على تنسيق ما بين السلطة الدينية والسلطة المدنية يبقي على مناطق نفوذ كل منهما مستقلة عن الأخرى. ومن ثم تحولت المؤسسة الدينية في إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية وتقنين ولاية الفقيه في الدستور الإيراني إلى موقع الحاكم، بل حدث شبه تطابق بينها وبين جهاز الدولة، ما استدعى درجات مختلفة من المعارضة في داخل المؤسسة نفسها. فعلى الرغم من تمتع الإمام الخميني بمكانة متمايزة في أوساط كل من الشيعة الإيرانيين ورفاقه في داخل المؤسسة الدينية، إلا أنه لم ينفرد بالمرجعية، وإنما شاركه في هذه المكانة عدد آخر من المراجع الكبار. وكان هذا يعني أن آراء الإمام الخميني من الناحية السياسية أو الفقهية لم تكن تحظى بالضرورة بإجماع داخل المؤسسة الدينية. على رأس أفكار الإمام الخميني تقف فكرة ولاية الفقيه، والتي كانت بمثابة العمود الفقري للنظام الجديد، وكما أن هذه الفكرة لم تكن ملكاً للخميني وحده (حيث نادى بها عدد من الفقهاء الشيعة في بدايات القرن العشرين) فقد كانت لا تحظى بقبول عام لدى عدد من كبار رجال المؤسسة الدينية الذين ارتأوا ضرورة ألا ينخرط رجال الدين في الأمور السياسية اليومية، وأن يقتصر دورهم على النصح والإرشاد (شريعتمداري وآخرون) وإن قبلوا الفكرة من حيث المبدأ إلا أنهم عارضوا الطريقة التي نفذت بها ولاية الفقيه، وأداء الحكومة السلبي في العديد من المناحي (منتظري)[٩٢].

---

(٩١) Hamid Algar, *Religion and State in Iran1785-1906: the Role of the Ulama in the Qajar Period* (Berkely, CA: University of California Press, 1969), pp. 10-13.

(٩٢) كما سبقت الإشارة في مواضع متعددة فان التطابق بين الدولة والمؤسسة الدينية كان يهدد الأخيرة بفقدان بعض من مصداقيتها التاريخية كملجأ لقطاعات جماهيرية متعددة. وتظل=

وعلى الرغم من حرص النظام الإيراني على عدم استعداء المؤسسة الدينية وعدم التعامل بشكل عنيف مع أولئك المعارضين للتوجه العام للدولة[٩٣]، إلا أنه وفي لحظات معينة ومخافة أن تتحول هذه المعارضة إلى فتنة تهدد النظام ككل، لم تتردد في استخدام قوتها بشكل كامل لضبط الأمور. ومن أمثلة ذلك الطريقة التي تمت بها مواجهة آية الله منتظري. فمن المعروف الدور الذي قام به آية الله منتظري في الإعداد للثورة، وكذلك قربه من الإمام الخميني. وقد تدعم هذا القرب بعد اختيار الإمام الخميني في عام ١٩٨٥ له ليكون نائبه يخلفه في حالة وفاته، على الرغم من رغبة منتظري في البعد عن السياسة ووسائل الإعلام، ما جعله يختار الإقامة في قم بعد فترة قصيرة من نجاح الثورة والإطاحة بنظام الشاه[٩٤]. وقد مكنت أجواء مدينة قم آية الله منتظري من البحث والدراسة وإعلان أفكاره عن الدور الذي يجب أن يقوم به الفقهاء في الحكم بحرية أكبر مقارنة بالعلماء الذين ظلوا في طهران وانخرطوا بشكل أكبر في تفاعلات السياسة اليومية في النظام السياسي. وقد تصاعدت حدة الانتقادات التي وجهها آية الله منتظري للنظام السياسي ككل ولأداء العلماء في داخل الحكومة حتى وصلت إلى قمتها في نهايات الثمانينيات واقتراب الحرب مع العراق من نهايتها[٩٥]. ولم تلق هذه

= أهمية المعارضة الفقهية أنها تكاد تكون المعارضة الوحيدة غير المقهورة بشكل عنيف، بالإضافة إلى إمكاناتها التنظيمية والاتصالية المتمايزة. انظر: الشرقاوي، «الحركة الإسلامية في إيران،» ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥.

(٩٣) من أمثلة ذلك تسامحها أحياناً مع مهاجمة بعض آيات الله الكبار للحرب مع العراق من أمثلة آيه الله حسين قمي طبطبائي وآيه الله شريعتمداري وآية الله خوئي الذين وصل انتقادهم للحرب إلى حد اعتبارها عملاً محرماً شرعياً لكونها تدور بين دولتين إسلاميتين، انظر: محمد السعيد إدريس، «القدرات الذاتية للعراق وإيران ومستقبل الحرب،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٩٤) على الرغم من اختيار آية الله منتظري في منصب النيابة عن الإمام الخميني إلا أنه كانت هناك مخاوف من افتقاره للمواصفات الكاريزمية التي تمتع بها الإمام الخميني، ما قد يهدد قدرته على ضبط العلاقة بين كبار المراجع في المؤسسة الدينية، وهو الأمر الذي استطاع الإمام الخميني تحقيقه على الرغم من كونهم جميعاً على الدرجة نفسها من المرجعية وعدم خضوع أحدهم للآخرين. هذه القدرة الاستثنائية التي تمتع بها الإمام الخميني لم يكن يتمتع بها آية الله منتظري الذي لم يستطع على سبيل المثال ضبط الأمور في الاجتماعات الأولى لمجلس الخبراء، ما جعل آية الله بهشتي يقوم بقيادة المجلس بشكل أكثر حزماً وحسماً. انظر: John W. Limbert, *Iran at War with History* (London: Westeview Press, 1987), p. 130.

(٩٥) Shahrough Akhavi, «Elite Factionalism in the Islamic Republic of Iran,» *Middle East Journal*, vol. 41, no. 2 (Spring 1987), pp. 194-198.

الانتقادات ترحيباً من النخبة الحاكمة في طهران ولا من الإمام الخميني الذي أرسل رسالة غاضبة إلى منتظري تحثه على الاستقالة من منصب نائب الولي الفقيه، وهو الأمر الذي استجاب له منتظري، فأرسل رسالة يطلب فيها إعفاءه من منصبه حتى يستطيع توجيه مزيد من الوقت للبحث والدراسة. وقبلت استقالته من جانب مجلس الخبراء بعد أن قبلها الإمام الخميني معتبراً أن «مصلحتك ومصلحة الجمهورية الإسلامية في أن تظل فقيهاً حتى يستفيد الناس والنظام من آرائك»[٩٦]. ومنذ ذلك التاريخ لم يتوقف آية الله منتظري عن توجيه الانتقادات للنظام الإيراني، وهو الأمر الذي وضعه رهن الإقامة الجبرية حتى بدايات القرن الواحد والعشرين.

وتطرح خبرة النظام السياسي الإيراني في التعامل مع كل من آية الله طالقاني وآية الله شريعتمداري شكلاً مختلفاً عن خبرة آية الله منتظري. فقد تعامل النظام مع معارضة آية الله طالقاني بشكل مختلف؛ فطالقاني يُعدّ أحد منظري الفكر الثوري الإيراني، والأب الروحي للتيارات اليسارية بشكل عام، وصاحب مدرسة حسينية إرشاد التي كان لها أثر كبير في تعبئة الجماهير الإيرانية، وبخاصة بين أوساط الشباب والمثقفين. وقد أعلن آية الله طالقاني اعتراضه على تدخل الفقهاء في الحكم بالصورة التي قررها الدستور الإيراني الجديد، ولكن الصراع معه اتخذ شكلاً غير مباشر، وضمن إطار الهجوم على تيارات اليسار بصفة عامة. فقد هوجم أبناؤه، وقبض عليهم من جانب رجال اللجان الثورية (شبه الرسمية) ولم يفرج عنهم إلا بعد تدخل من جانب الإمام الخميني شخصياً. وإثر هذه الصدامات أعلن طالقاني اعتزاله السياسة، وتركيزه على التدريس إلى أن توفي في عام ١٩٨٤. اللافت للنظر أن القوى التي ترك لها تصفية الموقف مع طالقاني وأنصاره هي من القوات الأمنية شبه النظامية، بمعنى أنها على الرغم من كونها محسوبة على قوى التيارات الإسلامية إلا أن الدولة تستطيع في أي لحظة التنصل من تصرفاتها على اعتبار المغالاة والتطرف، وذلك في حال ما إذا أثارت مواقفها ردود فعل شعبية غير محسوبة.

أما آية الله شريعتمداري فقد اتخذ الصراع معه شكلاً أكثر تعقيداً بسبب

---

(٩٦) روى متحدة، «الفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية،» في: السويدي، معد، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، ص ١٠٧ ـ ١٠٨، واللباد، **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه**، ص ١٨٢ ـ ١٩٥.

موقفه الرافض لولاية الفقيه، ولانخراط الفقهاء في السياسة، وارتباط قواعد شعبيته الدينية والسياسية بالأقليات الكردية والآذارية التي تسببت في العديد من المشكلات الانفصالية للدولة الإيرانية بعد نجاح الثورة وقبيل إقرار الدستور الجديد بسبب مطالباتهم بضرورة تضمين الدستور الجديد ضمانات ديمقراطية[٩٧]. هذه المواقف لم يكن للنظام الإيراني الجديد أن يتسامح بشأنها، لذا قوبلت هذه المطالب بكثير من العنف. وطال هذا العنف شريعتمداري الذي حرم من التدريس، وهاجمته وسائل الإعلام والصحافة إلى أن توفي في عام ١٩٨١[٩٨].

ولم تتوقف المعارضة في داخل المؤسسة الدينية عند حدود نظرية ولاية الفقيه كما قدمها الإمام الخميني، وإنما تطورت مع تطور التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية الإيرانية لتسجل معارضتها لبعض القضايا مثل موقفها من مرجعية مرشد الثورة الحالي علي خامنئي، وكذلك الانقسام في بعض الحوزات حول إعادة قراءة العلاقة بين الدين والدولة كما طرحها تيار اليسار الجديد، والذي ضم بعض رجال الحوزة بين صفوفه.

(٤) التكوينات السياسية السابقة على النظام الجديد

يتبقى لنا في هذا الإطار الحديث عن بعض التكوينات السياسية التي سبقت في وجودها الثورة الإسلامية، والتي اختلف موقف النظام الجديد منها بحسب قربها أو بعدها من الأيديولوجية الجديدة والتهديد الذي يمكن أن تشكله ضد النظام السياسي. وعلى الرغم من أن الدستور الإيراني حرص على التأكيد على الحريات العامة وصيانتها في المواد من ٢٤ ـ ٢٧، إلا أن السنوات الأولى كانت الأولوية فيها لتوحيد الصف الداخلي وتدعيم أركان النظام الجديد. ونتيجة للضغوط الإقليمية والدولية التي مورست على إيران في تلك الفترة فقد تعاملت الحكومة الإيرانية مع قوى المعارضة المختلفة بقدر كبير من العنف. بعبارة أخرى، فإن الحكومة الإيرانية لم يمكنها في ظل ظروف الحرب والحصار الدولي أن تتسامح مع تيارات المعارضة المختلفة.

---

(٩٧) Shahrough Akhavi, *Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period* (Albany, NY: Sate University of New York Press, 1980), pp. 173-179, and Hiro, *Iran Under the Ayatollahs*, pp. 139-144.

(٩٨) Ahmed Goreishi and Dariush Zahedi, «Prospects for Regime Change in Iran,» *Middle East Policy*, vol. 5, no. 1 (January 1997), p. 97.

كما أنه من ناحية أخرى فقد استغلت الحكومة الظروف الخارجية نفسها، أي الحرب والحصار، لكي تبرر قمعها لكل أصوات المعارضة سواء المنظمة أم غير المنظمة بدعوى أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

فحينما غادر الشاه إيران إلى الخارج في بدايات عام ١٩٧٩ رحل معه كثيرون من أفراد الأسرة البهلوية، ولحق بهم من تبقى بعد الشهور الأولى لنجاح الثورة الإسلامية. وقد حدد النظام الجديد في إيران مجموعات من الإيرانيين اعتبرهم أنصاراً للنظام السابق، وضمت هذه المجموعات عناصر من الجيش الإيراني، وبخاصة الرتب العليا والبيروقراطية في مختلف الوزارات وخصوصاً وزارة الخارجية. بالإضافة إلى هذا فقد اعتبرت الطبقة البرجوازية التي كانت تتبنى قيم الغرب في المعيشة وأسلوب الحياة ليس فقط من أنصار النظام السابق ولكن من أنصار الغرب المستكبر الذي أصبح التشبه به من الأمور السلبية التي يجب التخلي عنها لصالح القيم الجديدة التي ترسيها الثورة[٩٩]. وقد استخدم النظام الجديد خطاباً سياسياً داخل منابره الدعائية، وعلى رأسها المسجد وخطب الجمعة طابق من خلاله أنصار النظام السابق مع «المفسدين» الذين حاربوا الرسول والإسلام في بداية دعوته، ومن ثم يجب استئصالهم[١٠٠]. هذا التوجه من جانب النظام الإيراني لاستئصال وجود أنصار النظام السابق امتد ليشمل قوى المعارضة من داخل التيارات الليبرالية والماركسية، وإن توقف عند خط أحمر لم يتجاوزه مع المعارضة من داخل المؤسسة الدينية، كما سبقت الإشارة، وفي هذا بعض التفصيل.

بطبيعة الحال تختلف التيارات الليبرالية عن التيارات الماركسية سواء من حيث شكل التنظيم وطبيعته وتاريخه وبالتأكيد المنطلقات الفلسفية التي يعتمد عليها كل منها. ولكن على الرغم من هذه الاختلافات إلا أن كلاً منها عارض النظام الجديد في إيران بعد فترة من التنسيق ـ التيار الماركسي ـ أو حتى التعاون ـ التيارات الليبرالية ـ ولكن معارضة كل منها اتخذت شكلاً مختلفاً.

---

(٩٩) المراغي، «خطبة الجمعة في إيران المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية مع ترجمة نماذج من الخطب،» ص ١٥٦ ـ ١٦٠.

(١٠٠) بطبيعة الحال تعد المعارضة من جانب أنصار النظام السابق هي أضعفها بسبب وجود رموزها خارج الأراضي الإيرانية وافتقادها القواعد الشعبية التي يمكن أن تتعاطف معها إلى الدرجة التي تسبب قلقاً للنظام الحاكم في إيران. انظر: Haggy Ram, «Crushing the Opposition,: Adversaries of the Islamic Republic of Iran,» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 3 (Summer 1992), pp. 427-428.

بدأت معارضة التيار الماركسي على المستوى اللفظي في الشهور الأولى للثورة. وفي مقابل هذا أظهر النظام قدراً من التسامح والقبول لكافة التيار السياسية. ولكن مع تصاعد أزمة بني صدر مع التيار المتشدد داخل المؤسسة الدينية، والتي انتهت بهروب بني صدر إلى الخارج، أعقب ذلك انفجاران هزا واحدة من أهم مؤسسات النظام الجديد؛ مقر الحزب الجمهوري الإسلامي، وراح ضحيتهما مؤسس الحزب ثم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على التوالي. عقب هاتين الحادثتين اتخذت المواجهة بين النظام والتيار الماركسي، وعلى رأسه جماعة مجاهدي خلق أبعاداً جديدة. فعلى مستوى الخطاب السياسي تحولت جماعة «المجاهدين» إلى جماعة «المنافقين» في إشارة واضحة للتشابه بينهم وبين قوى النفاق التي حاربت الرسول والإمام علي في بدايات الدعوة. وتكفلت خطب الجمعة في طهران وغيرها من المدن الكبرى بحشد الجماهير ضد هذه الجماعة وأنصارها وتصرفاتها بحيث أصبحت مواقف النظام العنيفة ضدهم مبررة بشكل كامل. ومن ثم اتخذت الحكومة قراراً بالتعامل العنيف مع أنصار هذه الجماعة وأعضائها، ما أدى إلى هروب من تبقى منهم إلى خارج البلاد، وبخاصة إلى الأراضي العراقية، وتعاونهم مع نظام صدام حسين، ما اعتبر من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الحركة[١٠١]. ثم طالت هذه الحملة حزب تودة الشيوعي؛ فقد بدأ النظام الجديد بإقصاء أعضائه والمتعاطفين معه من المناصب الحكومية ومن داخل مؤسسات صنع القرار والتأثير فيه. ثم امتدت الحملة لتشمل إغلاق صحيفته الرئيسة **«اتحاد الشعب»** في منتصف عام ١٩٨٢ بعد نشرها مقالة تحذر من تداعيات نقل المعركة العسكرية إلى داخل الأراضي العراقية. وصعدت المواجهات إلى مرحلة جديدة عقب الإضراب في أحد مصانع السيارات في طهران والذي أنهته الحكومة واتخذته فرصة للقبض على أعضاء حزب توده داخل القاعدة الصناعية، والتي كانت معقلاً تقليدياً لنشاط الحزب. وأخيراً قررت الحكومة الإيرانية القبض على أعضاء لجنة الأربعة عشر بما فيهم كيانوري، زعيم الحزب، في بدايات عام ١٩٨٣، والذي ظهر بعد ذلك على شاشات التليفزيون الإيراني ليعلن توبته وندمه على أخطاء الحزب في حق الثورة

(١٠١) فقد سهل لجوء الجماعة إلى الأراضي العراقية في ظل الحرب المستمرة مع النظام العراقي، من اتهامات العمالة والخيانة التي كالها النظام الإيراني لهم. لمزيد من التفاصيل، انظر: الشرقاوي، «الحركة الإسلامية في إيران،» ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

الإسلامية. وفي أيار/ مايو ١٩٨٣ صدر قرار المدعي العام بحل الحزب، واتهامه رسمياً بالعمالة لموسكو والحزب الشيوعي السوفياتي(١٠٢).

أما التيارات الليبرالية، فقد قبُل بعضها مثل حركة تحرير إيران على أن تقوم بدور المعارضة غير الخطرة وغير المهددة للنظام السياسي، ولكن عومل بعضها الآخر، وبخاصة بني صدر وتيار مناصريه بكثير من العداء. وعلى الرغم من أن بني صدر لم يهاجم بالاسم طوال فترة تصعيد الأزمة مع التيار المتشدد داخل حزب الجمهورية الإسلامي، إلا أنه عقب قرار البرلمان الإيراني إقالته، واختفائه عن الأنظار كمقدمة لهروبه إلى الخارج، تحولت لغة الخطاب السياسي في وسائل الإعلام وخطب الجمعة إلى الهجوم الصريح عليه واعتباره من ضمن جماعة المنافقين الواجب تصفيتهم(١٠٣).

ـ أثر الحرب العراقية ـ الإيرانية في المؤسسات

يتبقى لنا في هذا الإطار الإشارة إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية. والواقع أن أسباب نشوب الحرب واستمرارها لا تعنينا في هذا المقام، بالقدر الذي يهمنا التعرض إليها من حيث كونها مسرحاً جيداً لتفاعلات الثورة الداخلية والخارجية سواء الإقليمية أم الدولية. ولكن قبل الدخول في تفاصيلها يجدر بنا التعرض للملابسات الداخلية والخارجية التي صاحبت قيامها(١٠٤). فقد استطاع

---

(١٠٢) Hafizullah Emadi, *Politics of the Dispossessed: Superpowers and Developments in the Middle East* (London: Praeger, 2001), p. 69.

(١٠٣) لمزيد من التفاصيل حول أزمة بني صدر وتداعياتها، انظر: أمل كامل حمادة، «دور رجال الدين في الثورة الإيرانية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).

(١٠٤) كثيرة هي الكتابات التي تناولت الحرب العراقية ـ الإيرانية من أكثر من منظور. ولكن يجب التأكيد في هذه المرحلة أن تناولنا للحرب لا يدور في إطار تحليل العمليات العسكرية التي جرت في أثناء الحرب ولا في تكييف الصراع بإعتباره صراعاً إقليمياً أو قومياً أو انعكاساً لتنافسات دولية كما تحب أن تكيّفه بعض الكتابات. ولكن الهدف من التعامل مع مسألة الحرب هو دراستها من حيث علاقتها بتفاعلات الداخل الإيراني وهو ما يهمنا في هذا الكتاب. على سبيل المثال للدراسات التي تناولت الحرب من مناظير مختلفة، انظر: جورج المصري، «الحرب العراقية الإيرانية: رؤية قومية،» **اليقظة العربية**، العدد ٤ (أيار/ مايو ١٩٨٨)، ص ٣٠ ـ ٤٢؛ محمد السعيد إدريس، «الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)،» في: ناصر الزمل، **موسوعة أحداث القرن العشرين ١٩٠٠ ـ ١٩١٠** (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥)، ص ٤٧٣ ـ ٥٢٣؛ مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، ص ٢١٠ ـ ٢٢٤؛ «الأبعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الإيرانية،» الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة بالتعاون مع مركز =

النظام العراقي في عام ١٩٧٥ التوصل إلى اتفاقية مع نظام الشاه عرفت باتفاقية الجزائر لتنظيم العلاقات الحدودية بين الدولتين، وقد أنهت هذه الاتفاقية صراعاً طويلاً بين الدولتين حول منطقة شط العرب[(١٠٥)]. وشكل انهيار نظام الشاه ونجاح الإمام الخميني في الوصول إلى السلطة فرصة للنظام العراقي لكي يعيد تقييم الموقف على الحدود العراقية ـ الإيرانية، هذا التقييم أوصل القيادة العراقية تحت قيادة صدام حسين إلى أن توجيه ضربة عسكرية مفاجئة للنظام الإيراني الجديد من شأنها أن تحقق أكثر من فائدة للعراقيين؛ الفائدة **الأولى** تحقيق مكاسب إقليمية على حساب النظام الجديد المنشغل بتوطيد دعائمه الداخلية، وبخاصة بعد عمليات التطهير التي تمت داخل الجيش الإيراني، وتوقف مبيعات السلاح الغربي، وبالذات الأمريكي إلى إيران. الفائدة **الثانية** إيقاف خطر تصدير الثورة الإسلامية الشيعية إلى الجوار العربي، وبخاصة العراق بتركيبته العرقية والمذهبية المتشابكة وأيديولوجيته العلمانية. الفائدة **الثالثة** تدعيم أركان الدور العراقي في داخل النظام العربي الذي عانى خلخلة في علاقاته البينية بعد تحييد الدور المصري عقب اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وتداعياتها التي أخرجت مصر موقتاً من الجامعة العربية، وحيّدت دورها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

= التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٩٨؛ فيصل شرهان العرس، **الحرب العراقية الإيرانية: يوميات ووقائع وأحداث**، ٣ ج (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)؛ حسن طوالبة، **المنازلة: انتصار الحق والسلام** (بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٠)؛ Sreeedhar Kapil Kaul, *Tanker War: Aspects of Iraq-Iran War 1980-1988* (New Delhi: ABC Pub. House, 1989); Christopher C. Joyner, ed., *The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law and Diplomacy* (New York: Greenwood Press, 1990), Saskia Gieling, *Religion and War in Revolutionary Iran* (London: I. B. Tauris, 1999).

(١٠٥) يقدم أحد الكتاب تفسيراً لأسباب قيام الحرب بصفة عامة ويحاول تطبيقها على الحالة العراقية ـ الإيرانية يمكن تلخيصها في ما يلي: **أولاً**، التجاور الجغرافي بين الدولتين الذي يزيد من احتمال نشوب صراعات مسلحة بن الدولتين. **ثانياً**، الاشتراك في غياب النظام الديمقراطي في الدولتين. **ثالثاً**، التشابه في الوضع الاقتصادي وانتماء الاثنتين إلى الدول النامية. **رابعاً**، عدم التوازن في القدرات العسكرية. بالإضافة إلى وجود تاريخ من التنافس الثنائي في ظل وجود خلافات لم تحل بين الاثنين. لمزيد من التفاصيل، انظر: Daniel S. Geller and J. David Singer, *Nations at War: A Scientific Study of International Conflict* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998), pp. 140-155.

ولكن بطبيعة الحال فإن الحرب بين الدولتين يمكن إرجاعها إلى مجموعة إضافية من الأسباب حيث إن هذه العوامل توافرت في العلاقات الثنائية بين الدولتين قبل الثورة بسنوات طويلة ولكن لم تنفجر الأوضاع على الرغم من وجود بعض المناوشات العسكرية المحدودة. ومن ثم يمكن القول إن هناك عوامل مساعدة أسهمت في اتخاذ القيادة العراقية قرار الحرب وهو ما تم الإشارة إليه في المتن.

من ثم قررت القيادة العراقية توجيه ضربة عسكرية مفاجئة في نهايات شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ عقب مجموعة من المناوشات على الحدود هدفت بها إلى إحداث مفاجأة تخلخل صفوف النظام الإيراني وتنهي المعركة بسرعة. وعلى الرغم من التوقعات بأن الحرب لن تستمر لمدة طويلة لاعتبارات الوضع الإيراني الداخلي ومراهنة العراق على انضمام عرب الأهواز إلى جانبهم، فإن الحرب استمرت لسنوات ثمان بعد هذا التاريخ. والواقع أن إطالة أمد الحرب عمل في صالح إيران وليس العراق، نتيجة التفوق السكاني الإيراني والتزام الجنود الإيرانيين(١٠٦). فقد شكلت الحرب مع العراق فرصة تاريخية لإيران لتحقيق أكثر من فائدة؛ فقد استطاع النظام الإيراني استغلال الحرب لتوحيد الجبهة الداخلية، وإطلاق يد النظام في التعامل مع فصائل المعارضة التي بدأت تتجمع سواء المعارضة القومية أم اليسارية. من ناحية أخرى استطاعت إيران توظيف الحرب مع العراق لإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة التي ارتبطت بالثورة، وقامت بأداء وظائف اقتصادية وتعبوية لصالح النظام، على رأس هذه المؤسسات مؤسسة الشهيد وهي المؤسسة التي أخذت على عاتقها مهمة توفير موارد اقتصادية وخدمات بأسعار منخفضة لعوائل الشهداء في مقابل قدرتها على تعبئتهم لصالح قضايا معينة كما سبقت الإشارة(١٠٧).

كذلك ساعدت الحرب إيران على تجاوز الآثار السلبية التي تلت الحصار الذي فرض عليها عقب أزمة احتجاز رهائن السفارة الأمريكية. فقد تدعم توجه الاعتماد على النفس في من الصناعات الاستراتيجية مثل النفط والصناعات الاستهلاكية. واستطاع عمال قطاع النفط الذي كان هدفاً لهجمات عراقية عليه أن يستعيد قدرته على الإنتاج والمنافسة في الأسواق الدولية، كما استطاع عدد

---

(١٠٦) Shahram Chubin, «Iran and the War: From Stalemate to Cease-Fire,» in: Miron Rezun, ed., *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), pp. 131-132.

(١٠٧) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين أفكار الإمام الخميني والمؤسسات التي خلقها في هذا الإطار، انظر: S. K. Anderson, «Iran: Terrorism and Islamic Fundamentalism,» in: E. G. Corr and S. Sloan, *Low-Intensity Conflict* (Boulder, CO: Westeview Press, 1991), p. 175.

بعبارة أخرى فإن خلق هذه المؤسسات أسهم في تبني ثوابت معينة للسياسة الخارجية الإيرانية استمرت حتى بعد غياب الإمام الخميني مثل العلاقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل أو حتى العلاقات مع مصر. وبطبيعة الحال فإن العلاقات مع تلك الدول مرت بدورات صعود وهبوط وجولات من وراء الكواليس، ولكن يجب التأكيد أنه لم يسهل في أي لحظة الانقلاب على الموقف المبدئي الذي خطه الإمام الخميني.

من المصانع الإيرانية التي أنشئت بعد الحرب أن تستفيد من إمكانات السوق الاستهلاكي الإيراني الذي كان يعاني الحصار الدولي[١٠٨].

من ناحية ثالثة قامت إيران باستغلال الحرب كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية. فإيران الثورة الإسلامية كان من مبادئها على مستوى السياسة الخارجية نصرة الشعوب المستضعفة ومقاومة قوى الاستكبار العالمي، وكانت النتيجة المنطقية لهذا المبدأ ما عرف بمبدأ «تصدير الثورة»، وهو الأمر الذي لاقى هوى لدى الشيعة في دول الخليج والمملكة العربية السعودية وبعض الجماعات السُنّية التي استبطنت النموذج الإيراني بغض النظر عن إمكانية تكراره في المجتمعات السُنّية. هذا الهوى سرعان ما ترجم نفسه في الهجوم على الحرم المكي خلال موسم الحج لعام ١٩٧٩ ومظاهرات الشيعة في كل من الكويت والبحرين خلال عامي ١٩٨٠و١٩٨١[١٠٩]. ولم يرتبط تصدير الثورة فقط بالتزام إيران بنصرة المقهورين، ولكن أيضاً بإحساس الإمام الخميني بواجب في قيادة الشعوب الإسلامية على اعتبار أن الثورة الإسلامية في إيران ليست ثورة محلية، ولكنها تتخطى الحدود الإيرانية ويجب أن تصل إلى كل بقاع الأرض. ومن ثم يمكن فهم دعوته التي أطلقها في الاحتفال بالعام الأول لنجاح الثورة ودعا فيها الشعوب الإسلامية المقهورة عبر العالم إلى الانتفاض على حكامهم[١١٠].

وقد أسهمت السنوات الثماني التي استغرقتها الحرب في حدوث نوع من التطابق بينها وبين الثورة، بحيث أصبح تأييد إحداهما يعني تأييد الأخرى بشكل لا يمكن الفصل فيه[١١١]. وقد أدت إطالة الحرب إلى تغيير بعض الحقائق على أرض الواقع؛ فمن ناحية زادت الفجوة بين قدرات إيران العسكرية وطموحاتها السياسية، وتزايدت التكلفة العسكرية للحرب. فقد زادت التكلفة السياسية والإقليمية بالنسبة إلى إيران، وزادت حدة الخسائر

---

(١٠٨) Hiro, *Iran Under the Ayatollahs*, p. 238, and

محسن ميلاني، «سياسة إيران في الخليج: من المثالية والمجابهة إلى البراجماتية والاعتدال،» في: السويدي، معد، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(١٠٩) Shireen Hunter, «Iran and the Arab World,» in: Rezun, ed., *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade*, pp. 104-105.

(١١٠) Roger M. Savory, «Religious Dogma and the Economic and Political Imperatives of Iranian Foreign Policy,» in: Ibid., p. 52.

(١١١) Chubin, «Iran and the War: From Stalemate to Cease-Fire,» p. 133.

التي تسببت فيها حرب الناقلات خلال عام ١٩٨٦ والتي طالت كل المنشآت النفطية الإيرانية، وأدى رد الفعل الإيراني في ضرب ناقلات نفط في الخليج لا تنتمي بالضرورة للعراق (مثل ناقلات النفط الكويتية) إلى الإضرار بالمصالح الإيرانية بالقدر نفسه الذي أفاد العراق. فقد أدى إلى تدويل الحرب العراقية ـ الإيرانية وتهديد مصالح الدول الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة التي كانت حريصة على احتواء خطر الحرب العراقية ـ الإيرانية في حدوده الجغرافية الدنيا. ولكن بدخول الحرب في هذه المرحلة من حرب الناقلات، أصبحت الحرب تهدد أمن دول الخليج ككل، وتهدد الإمدادات النفطية من هذه المنطقة، ما دعا القمة العربية في عمان إلى إدخال مسألة الحرب العراقية ـ الإيرانية لأول مرة في جدول أعمالها[١١٢].

ومن ناحية ثانية بدأت الآثار السلبية لطول الحرب تنعكس على الجبهة الداخلية التي بدأت تفقد حماستها لاستمرار الحرب. ولكن التراجع عن الحرب التي طال وصفها بأنها حرب الإسلام ضد الكفر، وحرب الحق ضد الباطل كان أمراً صعباً. وكان من الضروري تبريره لكل من الإمام الخميني والقوى الاجتماعية المرتبطة بالحرب. فعشرات الآلاف من الإيرانيين التي قبلت التضحيات المادية والمعنوية من أجل تحقيق انتصار الثورة الإسلامية على قوى الضلال كان لا بد من إقناعها بالتنازل، والتوقف عن الحرب من دون تحقيق نصر عسكري حاسم. ومن ثم تم استغلال التصعيد العراقي لما عرف بحرب المدن، والهجوم الذي تعرضت له طائرة مدنية إيرانية من جانب الأسطول الأمريكي المرابض في الخليج لكي يبرر إعلان القيادة الإيرانية لقبول وقف إطلاق النار وقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، وهو الأمر الذي أجاد رئيس البرلمان ونائب القائد العام هاشمي رفسنجاني استغلاله من أجل إقناع الإمام الخميني بقبول هذا القرار؛ معززاً فكرة الضحية الإيرانية التي لا تستطيع مواجهة قوى عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية التي قامت برفع الأعلام الأمريكية على الناقلات الكويتية لحمايتها[١١٣]. هذا بطبيعة الحال لا يقلل من الآثار السلبية المرتبطة بالجوانب الاقتصادية للحرب، والتي بدأت تتزايد مع نقص إمدادات الطاقة والنفط، واتباع سياسة البطاقات التموينية. فقد

---

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(١١٣) عبد المؤمن، **ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق**، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

قدرت الخسائر الاقتصادية للحرب بحوالى ٨٧١ بليون دولار. كما انخفضت الصادرات النفطية في سنوات الحرب الثماني إلى ١١٢ بليون دولار، أما على المستوى البشري فقد تسببت الحرب في تشريد ما يزيد على ٢,٥ مليون شخص، وتدمير ما يزيد على مدينة و٤٠٠ قرية[(١١٤)].

انتهت الحرب مع العراق بحلول العام ١٩٨٩ من دون أن يتمكن أي من الطرفين من تحقيق نصر أو إلحاق هزيمة بالطرف الآخر، ولكنها شكلت نوعاً من التحدي للانتقال من الثورة إلى الدولة. فعلى الرغم من أن الحرب تعد مسألة استثنائية في حياة الدول، وتتطلب في الكثير من الحالات اللجوء إلى إجراءات استثنائية وتخويل سلطات غير عادية لبعض أجهزة الحكم من أجل ضمان سرعة الاستجابة وسرية التحركات في ظل هذه الظروف، إلا أن الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت أكثر استثنائية. فقد نشبت الحرب على الجبهة بعد شهور قليلة من نجاح الثورة في إيران وقبل أن يستكمل النظام إرساء قواعده المؤسسية والقانونية، وكذلك شكل التفاعلات التي تحكم العلاقات بين مراكز القوة التي تحددت في الولي الفقيه والرئيس والبرلمان والحرس الثوري والحزب الجمهوري الإسلامي. ومن ثم فقد استغلت الحرب في بداياتها كساحة لإدارة الصراع والتنافس السياسي بين مختلف القوى، وبخاصة في الصراع الذي دار بين بني صدر كرئيس للجمهورية ومنافسيه سواء في داخل البرلمان أم في الحزب الجمهوري الإسلامي.

لقد تم استغلال عدم التوافق الذي زادت حدته بين البرلمان والرئيس بني صدر، وتجلى في رفض البرلمان لشخص مرشح الرئيس لرئاسة الوزراء وفرضه رجائي كرئيس للوزراء في مرحلة لاحقة، كما قرر الإمام الخميني في

---

(١١٤) K. L. Afrasiabi, *After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 36.

بطبيعة الحال تختلف التقديرات حول مقدار الخسائر البشرية والاقتصادية للحرب ومن هذه التقديرات المختلفة تلك الموجودة في دراسة هوشانج أمير أحمدي التي قدّر فيها تكاليف القطاع الاقتصادي في الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ إلى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ بحوالى ٣٠٩,١ بليون دولار وقدر عدد المدن التي تضررت بشكل جزئي أو بشكل كامل من الحرب بحوالى ٥٢ مدينة، بالإضافة إلى ما يقرب من ٤٠٠٠ مزرعة وقرية أو حوالى ٣٠ في المئة من القرى الواقعة في محافظات مناطق المواجهة العسكرية. لمزيد من التفاصيل حول تكاليف الحرب وإعادة البناء، انظر: Hooshang Amirahmedi, «Economic Costs of the War and the Reconstruction in Iran,» in: Bina and Zangeneh, eds., *Modern Capitalism and Islamic Ideology in Iran*, pp. 257-281.

بدايات صيف عام ١٩٨٠ تنحية الرئيس بني صدر عن منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتكوين مجلس أعلى تكون مهمته إدارة الشؤون المرتبطة بالحرب انعقدت رئاسته للجنرال فلاحي. كذلك أسهم موقف التيار المحافظ المتشدد في إطالة أمد الحرب ونقل جبهتها إلى داخل الأراضي العراقية، وذلك بعدما تغيرت موازين الحرب، واستطاع الجيش الإيراني في منتصف الثمانينيات طرد القوات العراقية من أراضيه(١١٥).

وقد أدى انتهاء الحرب بهذا الشكل إلى عدد من التداعيات الإقليمية والداخلية، ولكن ما يهمنا في هذا الإطار آثار الحرب في الداخل الإيراني، وبخاصة عملية تثبيت دعائم الدولة الجديدة. فقد كان من أهم تداعيات الحرب الآثار السلبية في مصداقية الثورة الإسلامية. فقد أدى عجز النظام الإيراني عن تحقيق نصر عسكري في مقابل التضحيات البشرية والمالية التي تحملها الشعب الإيراني إلى اهتزاز مصداقية النظام ككل داخلياً وخارجياً. فقد فشلت إيران ليس فقط في تحقيق نصر عسكري على العراق بل فشلت أيضاً في إسقاط النظام البعثي الذي طالما أعلنت إيران أن من أهداف الحرب إسقاطه. هذا الفشل دعا البعض إلى التنبؤ بنهاية قدرة إيران على تصدير ثورتها، ودعا البعض الآخر إلى توقع أن إيران ستطور من شكل تصدير الثورة ليشمل ما عرف بالدولة النموذج التي ستطرح نفسها على الساحة الدولية كنموذج يحتذى(١١٦).

من ناحية ثانية فإن انتهاء الحرب عنى من ضمن ما عنى أن الدولة الإيرانية عليها أن تواجه المشكلات السياسية والاقتصادية التي طال تأجيلها بحجة الحرب؛ من ثم كانت هناك مشكلتان على درجة كبيرة من الأهمية؛ **الأولى** مشكلة القيادة وصلاحيات الرئيس والمرشد، وبخاصة بعد وفاة الإمام الخميني بعد أقل من عام من وقف إطلاق النار، وهو ما تمت مواجهته من خلال تعديل الدستور، وعزل آية الله منتظري، وتولية حجة الإسلام علي خامنئي منصب نيابة الإمام الخميني تمهيداً لمنصب الولي الفقيه بعد وفاته.

---

(١١٥) Gary Sick, «Trial By Error: Reflections of the Iran-Iraq War,» in: R. K. Ramazani, ed., *Iran's Revolution: The Search for Consensus* ([Washington, DC]; Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990), pp. 112-114.

(١١٦) John Sigler, «The Legacy of the Iran-Iraq War,» in: Rezun, ed., *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade*, pp. 152-153.

المشكلة الثانية كانت ضرورة إدماج بعض المؤسسات التي ظهرت في ظل الحرب لتناسب فاعليات السياسة والاقتصاد بعد الحرب في ما عرف بجهود إعمار البلاد.

خلاصـة

استطاع النظام الجديد في إيران، وخلال الأعوام الثلاثة الأولى من عمره تثبيت دعائمه، وإرساء قواعد جديدة للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال الدستور والمؤسسات المستحدثة والموروثة والمعدلة، لكن هذه القواعد الجديدة يرد عليها أكثر من ملاحظة:

الملاحظة الأولى تتعلق بجدتها، فليس من الصحيح إطلاق القول إن كل المؤسسات والقوانين التي جاءت بها الثورة في إيران جديدة بشكل كامل، بل إن بعضها اعتبر استكمالاً لماضي هذه المؤسسات، على الأقل من ناحية الشكل والهيكل، وإن اختلف المضمون والهدف. فالمؤسسة التشريعية تشابهت مع سابقتها في نواح، واختلفت في نواح أخرى. وهكذا كانت الحال مع المؤسسة القضائية والتنفيذية. وقد أوضحت الصفحات السابقة أن شكل السلطة التشريعية القائم على وجود مجلس تشريعي واحد قد استمر، كما أن سلطاته وحدود اختصاصاته لا تختلف عن مثيلاتها في النظم التشريعية الأخرى؛ فهو مخوّل بالتصديق على المعاهدات والتصويت بالثقة على أعضاء الوزارة والتي يملك حق سحب الثقة منها بما يؤدي إلى استقالتها. ما اختلف في هذا الإطار هو مضمون حركة المجلس وحريته في إصدار عدد من القوانين التي هُدف بها إعادة تشكيل الجوانب المختلفة للنظام الجديد مثل قوانين التأميم والتجارة والبنوك. كذلك اختلف البرلمان الإيراني عن نظيره ما قبل الثورة في الدور الذي قام به في تقرير توجهات النظام. فعلى الرغم من وجود عدد من المؤسسات التشريعية الموازية له والتي تمتلك سلطة الاعتراض على ما يقرره المجلس (مجلس الرقابة على القوانين ومجلس تشخيص مصلحة النظام) إلا أنه لا يمكننا إنكار الحيوية التي تصف مناقشاته ومداولاته، وكذلك درجة الحرية النسبية المتوافرة لأعضائه، وهو ما سيتضح بشكل أفضل في الفصل القادم.

أما السلطة التنفيذية فقد استمر وجود منصب رئيس الوزراء لمدة عشر سنوات بعد نجاح الثورة، وإن كان هذا المنصب وشاغله قد عانا من

الازدواجية والتضارب في الاختصاصات مع منصب الرئيس الذي لم يكن موجوداً في ظل نظام الشاه. وعلى الرغم من ذلك فقد تمتع هذا المنصب طوال فترة وجوده (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) بأعلى معدلات الاستمرار والاستقرار. فقد تعاقب عليه المهندس مهدي بازرجان رئيس الحكومة الانتقالية، وأعقبه المهندس رجائي الذي اغتيل في التفجير الذي طال عدداً من رموز الحزب الجمهوري الإسلامي في بدايات الثمانينيات، ثم استقر مع وزارة حسين موسوي الذي ظل رئيساً لمجلس الوزراء حتى إلغاء المنصب كلية مع تعديلات عام ١٩٨٩. وقد أدت الطبيعة الأيديولوجية الغالبة على النظام الجديد إلى استحداث بعض الوزارات التي أدت مهام معينة للنظام الجديد مثل وزارة الحرس التي أدمجت في منتصف الثمانينيات مع وزارة الدفاع، وكذلك وزارة الإرشاد التي تولى رئاستها السيد خاتمي طوال فترة الحرب مع العراق، وتولت مهام الدعاية الحربية والحفاظ على معنويات الجبهة الداخلية. السمة المشتركة بين السلطة التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية في ظل النظام الجديد كانت في وجود المؤسسات الموازية والتي أصطلح على تسميتها بالمؤسسات الثورية. وقد أدت هذه المؤسسات مهام سياسية واقتصادية وأمنية للنظام الجديد بشكل هدف إلى ضمان إحكام سيطرة النخبة الجديدة الحاكمة على مقدرات التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في نظام ما بعد الثورة، وإن تسبب في العديد من المشكلات على الصعيد الداخلي والخارجي.

الملاحظة الثانية تتعلق بمصداقيتها، فعلى الرغم من التأكيد الدائم من جانب رجال الثورة وصانعي القرار فيها على الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسي الجديد، والتي كان لا بد من أن تنعكس على شكل المؤسسة وطريقة تفاعلها، إلا أنه في بعض الأحيان اقتصر الطابع الإسلامي على مجرد الاسم من دون أن ينسحب على حقيقة أسلوب العمل في داخل المؤسسة المعنية. فعلى سبيل المثال كان قطاع البنوك والتجارة والأنشطة الاقتصادية هو الأكثر تعرضاً لمحاولات صبغها بالصبغة الإسلامية شكلاً ومضموناً، لكن واقع التعاملات اليومية داخل البنوك الإيرانية استبدل أشكالاً وأسماء وليس مضامين. كما أن مجالات السياسة الخارجية والتي أعلنت الجمهورية الإسلامية من خلال الدستور التزامها بحماية المستضعفين في الأرض لم يتم ترجمة هذا المبدأ عبر سلوك إيراني دولي في علاقاتها الثنائية أو الجماعية،

وإنما ظل تحركها الخارجي محكوماً باعتبارات الأمن القومي الإيراني، وبأساليب الدولة، كما سيتضح في الفصل التالي.

و**الملاحظة الثالثة** تتعلق بالقضايا التي تبنتها مؤسسات معينة، فهناك بعض المجالات التي تحولت إلى مناطق وقضايا للصراع بين مختلف الأجنحة السياسية في فترة معينة ولكن سرعان ما اختلفت أجندة الصراع أو تغيرت. فالقضايا الاجتماعية على سبيل المثال كانت المجال الأقل صراعاً بين النخبة الإيرانية الجديدة مقارنة بالقضايا الاقتصادية، وهو أمر لافت في حد ذاته. فمن المتوقع في ثورة اجتماعية وأيديولوجية أن تحتل القضايا الاجتماعية الأهمية الأكبر في إدارة الصراع بين مختلف الأجنحة، لكن واقع التجربة الإيرانية اختلف. وهذا يمكن أن نعيده إلى أن الخلاف حول القضايا الاقتصادية عكس انقساماً ليس فقط النخبة السياسية ولكن أيضاً النخب الاقتصادية التي ارتبطت مصالحها بسياسات معينة دون غيرها[١١٧]، أما القضايا الاجتماعية فقد كان الزخم الثوري ودرجة التعبئة السياسية العالية تضمنان اتفاقاً حولها. ولكن في مرحلة تالية بدأت مع وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة احتلت القضايا الاجتماعية والحريات درجة أعلى على أجندة الصراع السياسي، وخفتت حدة الصراع على القضايا الاقتصادية. ويعود هذا بالأساس إلى التركيز الذي أولاه الرئيس خاتمي لمفهوم التنمية الشاملة الذي يركز على الأبعاد غير الاقتصادية في عملية التنمية.

وقد سجل منتصف عام ١٩٨٩ اختفاء الإمام الخميني من مسرح الحياة السياسية الإيرانية بعد قبوله لقرار وقف إطلاق النار بين العراق وإيران منهياً سنوات ثمانيَ من الحرب العنيفة التي استهلكت موارد كل من الدولتين، وإن لم تنته بتحقيق إحداهما النصر على الأخرى. وقد أدى هذا، إلى ظهور الانقسامات داخل النخبة والتي أجلت الحرب الإعلان عنها، إلا أنها أخذت في التبلور حول عدد من القضايا، ما جعل رفسنجاني يصرح قائلاً: «هناك معسكران قويان في بلادنا يختلفان في الآراء حول الطريقة المثلى لإدارة البلاد وحول دور الحكومة ودور القطاع الخاص. هذان المعسكران موجودان في

---

(١١٧) مثل سياسات التأميم والتجارة الخارجية والتي استعدت قوى البازار التقليدي المتحالف مع بعض القوى داخل النخبة السياسية الجديدة، انظر: Ansari, *Iran, Islam, and Democracy: The Politics of Managing Change*, and Miron Rezun, «The Pariah Syndrome: The Complexities of the Iranian Predicament,» in: Rezun, ed., *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade*, pp. 208-210.

المجلس وفي الحكومة في داخل المؤسسة الدينية وفي الجامعات والمجتمع كل. في الحقيقة يمكن النظر إليهما على أنهما حزبان من دون أسماء»[١١٨].

وعلى الرغم من هذا الانقسام إلا أن استمرار الدولة الجديدة لم يتعرض إلى خطر جدي، وهو الأمر الذي يمكن تبريره على غير مستوى. **التبرير الأول** يتعلق بقدرة النظام الإيراني على خلق مجموعة من المؤسسات المرتبطة بأيديولوجية الثورة والنسيج المجتمعي الإيراني، وليس فقط بقيادتها. بعبارة أخرى، فقد استطاع الإمام الخميني تجاوز واحدة من أهم المشكلات التي يتعرض لها نظام يرتبط بزعامة كاريزمية؛ مأسسة النظام الجديد. فقد تكفلت المؤسسات الجديدة التي أنشأتها الثورة، والتي عرفت في أدبيات دراسة النظام الإيراني بمؤسسات الثورة بعدد من المهام على رأسها مهمة نقل قيم الثورة إلى الأجيال الجديدة والحفاظ عليها، بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على توسيع قواعدها الاجتماعية بما يسمح لها بالتغلغل وسط المجتمع الإيراني ويمكنها من الاستمرار بعد غياب الإمام الخميني. كذلك تم التأكيد على دور هذه المؤسسات في إدارة الصراع السياسي سواء المؤسسات الدعائية (خطب الجمعة والإذاعة والتليفزيون والصحافة) أم القمعية (قوات البوليس والأمن النظامية وشبه النظامية) أم حتى التشريعية من خلال الإجراءات التي تمت في داخل البرلمان الإيراني لعزل أول رئيس منتخب للجمهورية الجديدة أبي الحسن بني صدر، وفي مجلس الخبراء لعزل منتظري من منصب نيابة الإمام الخميني. في الوقت نفسه لم تستغن الدولة عن سلاح أنصار حزب الله واللجان الثورية والباسيج في التعامل، حين الحاجة، مع التوجهات أو القوى المعارضة لها.

التبرير الثاني يرتبط بشخصية الإمام الخميني، فمن أهم الأسباب التي دعمت الدولة الإيرانية هي قدرة الإمام الخميني على حفظ التوازن الدقيق بين مختلف القوى المختلفة، وبالذات على المستوى الاقتصادي. فقد كان الإمام واعياً بأن الفقراء هم وقود الثورة، وأنه لا يمكن المجازفة بخسارة ولائهم. هذا الموقف تدعم بعد الدور الذي قامت به الجماهير في الحرب ضد العراق من خلال الموجات البشرية التي استخدمت لتطهير الجبهة قبيل دخول الجيش. ومن ثم كان لا بد من أن توجه سياسات الدولة لحماية مصالحهم ومكاسبهم

(١١٨) Rezun, Ibid., p. 21.

الاقتصادية التي حصلوا عليها عقب الثورة[١١٩]. على الجانب الآخر كان الخميني واعياً بالدعم الذي يقدمه التجار الإيرانيون لكل من المؤسسة الدينية على طول التاريخ الإيراني من خلال الخمس، والدعم الذي قدم للثورة الإسلامية بشكل خاص. ومن ثم لم يكن ليجازف باستعدائهم عن طريق تطبيق قوانين التأميم أو الإصلاح الزراعي والتي كان يشجعها أنصار التيار المتشدد داخل الثورة. ومن ثم وضع مجلس الأوصياء في المواجهة للاعتراض على قوانين الإصلاح الزراعي التي كان اقترحها المجلس. بعبارة أخرى فقد كان الإمام الخميني واعياً بلعبة التوازنات الدقيقة داخل النظام، وحافظاً ومحافظاً على استقرار هذه التوازنات[١٢٠]. بالإضافة إلى هذا فقد عمد الإمام الخميني طوال عقد الثمانينيات إلى عدم تأييد قوة معينة بشكل يسمح لها بإقصاء باقي القوى السياسية من اللعبة السياسية، في ما عدا التيار اليساري والماركسي لاعتبارات مختلفة. ومن ثم دعم صورته كزعيم لجميع الإيرانيين وليس مرجعاً دينياً فقط، ما أدى إلى مزيد من تدعيم شرعيته الكاريزمية[١٢١].

التبرير الثالث يرتبط بطبيعة النظام السياسي والتعبئة المكثفة والمستمرة التي مورست منذ الأيام الأولى للثورة واستمرت طوال تلك الفترة. هذه التعبئة تبدو مفهومة في نظام ثوري عانى الحرب والحصار الدولي طوال العقد الأول للثورة. ويساهم في تقوية الدولة أيضاً التاريخ الطويل للدولة الفارسية، «فقبول الناس للنظام يتطلب إلى جانب العدل تدريباً وتعوداً تحققه قرون متعاقبة من الممارسة ولخبرة»[١٢٢]. وبطبيعة الحال ما نعنيه بالدولة هو استقرار الحدود والانتماء السياسي دون أن يعني هذا بالضرورة استقرار النظام السياسي. كما استطاع النظام خلق كوادر من الصفوف الثانية والثالثة والتي

---

(١١٩) هذه الملاحظة تتطابق مع ما ذكره رضا خاتمي حول ولاء المؤسسات الاقتصادية الخيرية لقواعدها الاجتماعية وأولوياتها السياسية التي تتحكم في خططها الاقتصادية، انظر المقابلة التي أجرتها الباحثة مع رضا خاتمي، يوم ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ في طهران.

(١٢٠) Ahmed Hashim, *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post-Khomeini Iran*, Adelphi paper; no. 296 (Washington, DC: Oxford University Press, 1995), p. 9.

(١٢١) باكينام الشرقاوي، «قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي: دراسة للحالة التركية والإيرانية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

(١٢٢) عادل حسين، **إيران: الدولة الإسلامية ماذا تعني؟**، الإسلام وقضايا العصر (القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات، ١٩٩٧)، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

أعقبت عمليات التطهير سواء في الجهاز البيروقراطي أم الجيش والبوليس. وبعبارة أخرى، فقد استطاعت الثورة، وبعد طرد أعداد كبيرة من التكنوقراط ورجال البوليس والجيش بالإضافة إلى أساتذة الجامعة والمدارس، الحفاظ على القوة الضاربة لهذه المؤسسات من خلال استمرار الكوادر الأدنى في مواقعها مع تغذية هذه المؤسسات بأعداد كبيرة من أبناء الثورة الذين وإن لم يكونوا على الدرجة نفسها من الكفاءة الوظيفية لأولئك الذين تم استبعادهم إلا أنهم كانوا يتفوقون عليهم في نواحي الالتزام الأيديولوجي بقيم الثورة وأفكارها. فهؤلاء الشباب الذين انخرطوا في عمليات المقاومة لنظام الشاه السابق وتسلموا مهام جديدة بعد القضاء على النظام السابق كان لديهم قدر كبير من الإحساس بوجود مهمة تاريخية عليهم تنفيذها، وأن لا مجال أمامهم للفشل فيها[١٢٣]. وفي الوقت نفسه يلاحظ أن إغلاق المدارس والجامعات في بدايات الثورة كان له انعكاس سلبي على تعبئة الطلبة من خارج العلوم الدينية (طلبة الحوزات) على اعتبار أنهم لم يتعرضوا لمثل هذا الإيقاف (المدارس أغلقت لمدة تقرب من عامين بينما استغرقت عملية إعادة فتح الجامعات حوالى أربعة أعوام). وقد حقق إغلاق الجامعات في تلك الفترة فائدتين للنظام الجديد، فمن ناحية ضمن إعادة تأهيل المناهج التعليمية لتحقيق درجة أعلى من الاتساق بين مؤسسات النظام الجديدة، وبخاصة المسؤولة عن تشكيل قناعات الأجيال الجديدة. ومن ناحية ثانية وفر على النظام فرصة مواجهة هذه الأعداد الضخمة من الطلاب الذين تم تسييسهم وقد يشكلون تحدياً للنظام الجديد الراغب في تدعيم قواعد شرعيته[١٢٤].

وأخيراً ما يتعلق بطبيعة المذهب الشيعي، فالخلافات بين القوى السياسية في إيران هي اختلافات «ذات عمق محدود»، أو بعبارة أخرى خلاف حول أساليب العمل، وليس المنطلقات الفكرية التي تحكم عمل الدولة. من ناحية أخرى فإن هناك تراثاً طويلاً من التقاليد الشيعية التي تدعم فكرة الانضباط وراء مرجع شيعي يتم تقليده. هذا المنطق وإن استخدم في أحيان لتبرير السكون في المذهب، إلا أنه عنى في لحظات أخرى أن الانضباط والتوافق بين أئمة المذهب الشيعي في إطار الدولة الإسلامية في إيران يضمن الانضباط

---

(١٢٣) Arjomand, *The Turban For the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 162-165.

(١٢٤) Haleh Afshar, *Islam and Feminism: An Iranian Case Study* (London: Macmillan Press, 1998), p. 70.

الشعبي وراء الدولة ككل. كما أنه على الرغم من الاختلاف بين بعض مراجع الشيعة داخل الدولة الإسلامية في إيران إلا أنه تم تكريس تقاليد التعايش والوحدة في الموقف العام إذا تعرض الإسلام/ الدولة لخطر واضح(١٢٥). وكذلك سمحت التعديلات الدستورية التي فصلت بين المرجعية الدينية والولاية السياسية بقدر كبير من الحرية في داخل المؤسسة الدينية الإيرانية للاختلاف الفقهي مع مرشد الثورة من دون أن يمتد ذلك بتأثيره إلى تهديد الدولة، وإنما ظل هناك قدر من التمايز بين المؤسستين؛ الدولة والمؤسسة الدينية، حفظ لكل منهما مناطق النفوذ والتأثير.

ولكن هل استطاع الإطار الدستوري والقانوني الذي حكم شكل النظام الجديد في إيران تحقيق التحول من الثورة إلى الدولة وإنهاء المرحلة الانتقالية؟ هذا ما سيتضح في الفصل التالي.

---

(١٢٥) حسين، **إيران: الدولة الإسلامية ماذا تعني؟**، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

الفصل الرابع

تفاعلات الانتقال إلى الدولة

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف تطورات عملية التحول من الثورة إلى الدولة من خلال الكشف عن العلاقات التي حكمت التفاعلات والسياسات بغرض الإجابة عن السؤال: هل تشهد إيران تحولاً ناحية الدولة؟ وإلى أي درجة يمكن أن نقدّر أن إيران تقف عند نقطة محددة من مستمر الانتقال من الثورة إلى الدولة؟ ويأتي ذلك من خلال ثلاثة أقسام رئيسة. يناقش **الأول** مؤسسات الثورة: الحرس الثوري ومجلس صيانة الدستور. ويناقش **الثاني**: مؤسسات الدولة من خلال رصد التغير الذي طال كلاً من مؤسسة الرئاسة والبرلمان خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية. أما القسم **الأخير** فيركز على رصد تطور العلاقة بين المرشد باعتباره رأس النظام السياسي ورئيس الجمهورية المكلف بتنفيذ الدستور، والذي يعتبر الشخص الثاني في سلم القيادة بحسب نص الدستور. وينتهي الفصل بخلاصة.

يعكس هذا التقسيم في حقيقة الأمر ما سبق أن أشرنا إليه في الإطار النظري من أن تحليلنا للدولة في إطار التجربة الإيرانية إنما يتم من خلال التفاعل بين ثلاثة مؤشرات يمكن أن تكون دالة في استعادة استقرار النظام السياسي (الدولة). وهي المؤسسات التي يتم من خلالها صنع السياسات العامة للدولة وتنفيذها، وآليات إدارة الصراع السياسي، بالإضافة إلى الخطاب السياسي سواء من حيث منتج الخطاب أم مضمونه. وقد خلصنا في الفصول السابقة إلى أن الثورة الإيرانية استطاعت منذ اليوم الأول بناء إطار قانوني ودستوري يحكم حركتها، ويضمن استمرار النظام السياسي. وقد استكملت هذه العملية من خلال بناء المؤسسات التي انقسمت إما إلى مؤسسات جديدة بالكامل أو معدلة أو حتى مؤسسات قديمة موروثة من نظام الشاه. وقد عكست هاتان المسألتان (الإطار القانوني وبناء المؤسسات) رغبة في إحداث التحول من الثورة إلى الدولة. ورأينا أن تلك الجهود تميزت بسيادة مفاهيم المجتمع الانتقالي من السيولة والاضطراب في تكوين التحالفات، بالإضافة

إلى الازدواجية في بناء المؤسسات السياسية، وذلك لتحقيق أهداف متعددة أحياناً، وفي أحيان أخرى متعارضة. وأستغرقت السنوات التالية في ضبط حركة التفاعلات بين هذه المؤسسات المختلفة بغرض التحول إلى الدولة. وقد سبقت الإشارة إلى أن المجتمع والنظام الإيراني لم يتحركا بالسرعة نفسها على طريق الثورة إلى الدولة، فقد سبقت قطاعات مثيلاتها، وارتدت مجالات أخرى إلى الثورة محبطة التحول إلى الدولة في قضايا مرتبطة بها. ولكن الخط العام للنظام كان لصالح الدولة، وانعكس هذا في الإصرار على اتباع بعض الإجراءات المؤسسية على الرغم من ظروف الحرب والحصار والاضطرابات. فقد عقدت الانتخابات البرلمانية بشكل متواتر منذ نجاح الثورة، بمعدل مرة كل أربع سنوات، واستكملت كل الدورات البرلمانية مدتها بغض النظر عن شكل التفاعلات التي حكمت المداولات بداخلها. وباستثناء الأزمات التي تعرض لها منصب الرئيس في بدايات الثورة؛ جراء أزمة إقالة بني صدر، والانفجار الذي أودى بحياة رجائي، ثاني رئيس جمهورية منتخب، وكذلك وفاة الإمام الخميني في عام ١٩٨٩؛ والتي نقلت الرئيس خامنئي إلى منصب الفقيه، فقد انعقدت الانتخابات الرئاسية في مواقيتها الدستورية، واستكمل كل من رفسنجاني وخاتمي مدتهما الدستورية، مدتين متتاليتين كل منها أربع سنوات. ولم يتم تغيير نص الدستور ليسمح لرفسنجاني بالترشح لفترة ثالثة، على الرغم من وجود بعض الدعاوى في هذا الشأن.

وقد اتفقت أدبيات دراسة النظم السياسية على اعتبار الانتخابات الدورية من مؤشرات استقرار النظمن وعلامة على تحولها الديمقراطي. وعلى الرغم من عدم قبولنا لهذه المقولة بشكل مطلق، فانعقاد الانتخابات بشكل دوري مسألة لا تتطابق بالضرورة مع ديمقراطية النظام. فهناك عوامل أخرى تتعلق بطريقة إدارة الانتخابات، كعملية تبدأ منذ الترشح وتمر بالحملات الانتخابية والتصويت وتنتهي بإعلان النتائج، وهو الأمر الذي تثور حوله مجموعة من علامات الاستفهام في العديد من التجارب التي تشهد انتخابات دورية. ولكن على الرغم من هذا لا يمكننا إنكار أن قدرة النظام ورغبته في عقد انتخابات دورية لكل من الجهاز التشريعي والتنفيذي، إنما تعكس درجة معينة من الاستقرار السياسي، وتمهد لدرجات من الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية الإجرائية التي تضمن اشتراك الجماهير في صنع القرار، بالإضافة إلى ضمان أساليب سلمية لدوران النخبة وتجديدها. من ناحية أخرى، فالانتخابات تمثل

اللحظة التاريخية التي يمكن عندها قياس شرعية النظام وقدرته على التعبئة. فهي اللحظة التي يمارس فيها المواطن حقه في اختيار من يمثله سواء في الجهاز التشريعي أم الجهاز التنفيذي، أو يعلن فيها من خلال امتناعه عن التصويت عزوفه عن العملية السياسية؛ بما يفترض أن يرتب سلوكاً معيناً من جانب النظام السياسي يحاول فيه استعادة المواطنين إلى العملية السياسية باعتبارهم مشاركين في صنع القرار. وبالنظر إلى تاريخ الانتخابات التشريعية والرئاسية الإيرانية، وتطور موقف المرشحين والناخبين بالإضافة إلى موقف النظام السياسي منها؛ يمكننا أن نصل إلى فهم وتفسير ما إذا كان النظام الإيراني يتحرك إلى الدولة أم يرتد إلى الثورة.

والواقع أنه لا يمكننا تجاهل اللحظات التي ظهر فيها النظام الإيراني منحازاً أو أكثر قرباً من الثورة. وقد ظهر ذلك من خلال استمرار دور المؤسسات الثورية الموازية لمؤسسات الدولة التقليدية؛ سواء منها ما تعلق بالجانب الأمني كالحرس الثوري الإيراني أم تلك ذات الطبيعة التشريعية، ونقصد بها مجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس الرقابة على القوانين، والتي تمكنت من خلال القواعد القانونية وعلاقاتها بمراكز القوة في المجتمع من ضمان دور يفوق الدور التشريعي الذي يقوم به البرلمان الإيراني. كذلك حافظ النظام الإيراني على سمعته الثورية في مجال السياسة الخارجية؛ فقد ظلت إيران على مستوى الخطاب السياسي تعلن عن نفسها باعتبارها حامية المستضعفين في الأرض ضد قوى الاستكبار. وظلت على عدائها المعلن منذ اليوم الأول لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وسياساتهما في المنطقة. واتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفاً من الأزمات التي طالت المنطقة العربية في العقود الثلاثة الماضية، وهي ليست بالقليلة، وهو موقف دعم من هذه السمعة الثورية. وعلى الرغم من أن السياسات الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تخرج عن نطاق دراستنا، فإنه يجب أن نشير إلى أن النظام الإيراني استطاع استغلال هذه الملفات الخارجية والسمة الثورية التي صبغت سلوكه الدولي في تحقيق أهداف الدولة الداخلية (وحدة الصف الداخلي، وتحسين الظروف الاقتصادية)، والخارجية (ضمان النفوذ الإقليمي والدولي).

وفي ضوء هذا، سيركز الجزء **الأول** من هذا الفصل على دراسة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية باعتبارهما من مؤسسات الدولة؛ ولذلك فإن

دراسة لحظة اختيار، أو امتناع، الناخب لتكوين البرلمان أو لشخص الرئيس، وإن أشارت إلى مزاج الناخب وعلاقته بالقضايا والخطاب السياسي السائد، إلا أنها تتعلق في التحليل الأخير بمؤسسات الدولة. وإذا وضعنا في الاعتبار خبرة النظام الإيراني، والتي عملت على الحفاظ على آلية الانتخابات بغض النظر عن الظروف الداخلية والخارجية، فإن الاقتصار على هذا البعد قد يضع علامات استفهام على دلالتها بالنسبة إلى الانتقال من الثورة إلى الدولة.

ويتناول الجزء **الثاني** التطور الذي طال كلاً من الحرس الثوري ومجلس صيانة الدستور. فالأول يعتبره البعض أنقى مؤسسات الثورة التي استطاعت الحفاظ على طبيعتها ودورها وطورته بشكل ما. أما الأخير فقد حافظ على دوره الموازي للمؤسسة التشريعية التقليدية. كما تم توظيف كل منهما في لحظات معينة لإدارة الصراع السياسي الداخلي، كما سيتضح من الصفحات التالية.

كما تطرح ولاية الفقيه نفسها كإحدى أهم القضايا في الداخل الإيراني. فقد سبقت الإشارة في غير موضع إلى الدور المتمايز الذي يحتله الفقيه على رأس النظام الإيراني في موقع يتجاوز من حيث الأهمية والسلطات باقي مراكز صنع القرار، ما يرشح هذه الولاية لأن تكون نموذجاً يمكن من خلاله رصد تطور التحول إلى الدولة. انطلاقاً من قناعة بأن منصب المرشد الذي قننه الدستور، ووضعه فوق السلطات الثلاث لمعترف بها في داخل أي نظام لا يعني بالضرورة استمرار الثورة، ولكن ما يرتبط بهذا المنصب من سلطات، وعدم خضوعه للمساءلة المباشرة من الشعب أو نوابه إلا من خلال مجلس خبراء القيادة، وكذلك ارتباط عدد من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأمنية القوية بمكتب المرشد ـ بشكل مباشر ـ دون خضوعها للبرلمان المنتخب؛ هذه القضايا كلها تجعل الجدل السياسي والفكري حول المنصب وشاغله من القضايا التي يمكن مناقشتها في إطار التحول إلى الدولة. ومن ثم سنختم هذا الفصل بجزء ثالث في هذا الشأن.

أولاً: التغير في وضع مؤسسات الثورة

١ ـ الحرس الثوري

كنا في الفصل الثالث قد ناقشنا الإطار القانوني والدستوري الذي حكم نشأة الحرس الثوري بعد نجاح الثورة الإيرانية، ورأينا كيف تشكلت النواة

الأولى للحرس من اللجان الثورية التي تولت مهمة جمع الأسلحة من مخازن الشرطة في الأيام الأخيرة لنظام الشاه. ولكن نظرة فاحصة على أهم الشخصيات المؤثرة في نشأة الحرس الثوري وتطوره، توضح لنا أن تاريخه في العمل السياسي ضد نظام الشاه يعود إلى سنوات سبقت قيام الجمهورية الإسلامية في إيران. فالنخبة الأولى التي شاركت في تكوينه، كان لها تاريخ طويل مع المنظمات اليسارية العنيفة (كحركة مجاهدي خلق، وحزب الأمم الإسلامية) في سنوات معارضة الشاه. وأدى تشديد هذه المنظمات على الجانب الماركسي في عقيدتها السياسية، على حساب المكون الإسلامي، بالإضافة إلى تبلور قيادة الإمام الخميني للحركة الوطنية المعارضة للشاه، أدى هذا إلى انشقاق أضعف هذه الحركات، وحرمها من عدد من القيادات المؤثرة والتي تحولت إلى العمل العنيف تحت قيادة التيار الإسلامي وشكلت اللجان الثورية، ثم في مرحلة لاحقة الحرس الثوري، حيث تولت قيادته[١]. ونجا الحرس من محاولات لتصفيته بعد نجاح الثورة، فتم التأكيد على طبيعته الثورية النقية والمرتبطة بحركة العمل الوطني في مقابل مؤسسة الجيش النظامي الذي ارتبط بنظام الشاه. والواقع أن محاولات تصفية الحرس الثوري لم يكن ليكتب لها النجاح، في ظل حالة التعبئة العالية التي كانت موجودة بين أعداد كبيرة من الشباب المحسوبين على قوته، والذين امتلكوا كميات من الأسلحة والذخيرة. ولم يكن من السهل على النظام الجديد المجازفة بتسريحهم في ذلك الوقت[٢].

أدّى الحرس الثوري ثلاثة أدوار في التفاعلات السياسية الداخلية خلال السنوات الأولى الحاسمة. الدور **الأول** كان التدخل في لحظات معينة لحسم التنافسات السياسية داخل النخبة السياسية. الدور **الثاني** كان في حفظ ليس فقط أمن الثورة الداخلي ـ كالدور الذي قام به الحرس في قمع التظاهرات المعارضة والاضطرابات الإثنية ـ ولكن في تأدية دور المعبئ والضابط للسلوك

(١) من نماذج هذه القيادات التي كان لها تاريخ مع الحركات اليسارية: بهزاد نبوي، ومحسن رضائي، وجواد منصوري، وعباس زماني. لمزيد من التفاصيل، انظر: اللواء محسن رضائي، «أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام،» **مختارات إيرانية**، العدد ٥٩ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)، ص ٤٥، و «Autobiography of Behzad Nabavi,» *Iran Press Digest* (13 March 1984).

(٢) حوار نشر مع عباس زماني (أبو شريف) قائد العمليات في الحرس ونشر في جريدة **السفير** في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩. وهناك ترجمة لهذا الحوار في: *Middle East Report* (MERIP), no. 86 (March-April 1980).

الاجتماعي حتى يتفق مع قيم الثورة الجديدة، والتي بذلت جهود من جانب الحرس، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى لفرضها على المجتمع الإيراني. الدور **الثالث** الذي أسهم في زيادة قوة الحرس هو دور الموازن للجيش النظامي الموروث من نظام الشاه، كما سيتضح في ما بعد(٣).

أدّى الحرس أيضاً دوراً في الإطاحة ببني صدر، أول رئيس منتخب لإيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨١)، الأمر الذي يحتاج لبعض التفصيل. فقد تولى بني صدر مسؤولية أول رئيس لجمهورية إيران عقب انتخابات رئاسية أجريت في أوائل عام ١٩٨٠، وبعد استقالة مهدي بازرجان (أول رئيس للحكومة الانتقالية بعد نجاح الثورة) وبأغلبية أصوات تجاوزت ٧٠ بالمئة. هذه الأغلبية لم تعكس فقط رضاً شعبياً عن شخص بني صدر الاقتصادي البارز والمعارض التاريخي لنظام الشاه، ولكنها عكست ـ وهو الأهم ـ قبولاً وتأييداً من جانب الإمام الخميني زعيم الثورة لشخص بني صدر وتوجهاته. هذا التوافق انعكس في تأييد الإمام الخميني لشخص بني صدر بعد توليته مهام الرئاسة، وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة والحرس الثوري، ومطالبة الإمام لجميع الفرق والقوى السياسية بالالتفاف حوله، وبخاصة بعد بدء الحرب مع العراق. وقد شهدت شهور رئاسة بني صدر عدداً من الأزمات السياسية، والخلافات بين أجنحة التحالف الذي قاد الثورة، وانتهت بسيطرة التيار الديني على مؤسسات السلطة وإقصاء ما عداها من قوى. وأثرت هذه الأزمات في التوافق بين الإمام الخميني والرئيس بني صدر الذي خفتت درجته إلى أن انتهى تماماً بالأزمة التي واجهت النظام في منتصف عام ١٩٨١ والتي انتهت بهروب بني صدر خارج البلاد هرباً من مواجهة تهمة الخيانة العظمى.

وبطبيعة الحال لا يمكننا أن ننسب كل الفضل للحرس الثوري في الإطاحة ببني صدر، حيث إن هذا كان نتاجاً لتحالف قوى متعددة كان الحرس من أقواها. والواقع أن العداء والتنافس بين قيادات الحرس الثوري وبني صدر كان انعكاساً للاختلاف بين توجهين تصارعا في بداية الثورة، وانتهى صراعهما

---

(٣) الواقع أن الدراسات التي تناولت الحرس الثوري تُعدّ قليلة بالمقارنة بباقي المؤسسات الإيرانية. ومعظم هذه الدراسات تعد من قبيل التقارير الصحافية والتي قد تثور حولها عدد من علامات الاستفهام حول صدقيتها، وإمكانية الاعتماد عليها في توثيق المعلومات. ويرتبط بهذه المسألة طبيعة تنظيم الحرس الداخلية والدور الذي يقوم به خارج إيران والذي لا يسمح للباحثين بإجراء دراسات معمقة عليه.

بانتصار الجانب الذي يمثله الحرس الثوري. فبني صدر صاحب الخلفية الاقتصادية والمحسوب على قوى المعارضة للشاه، من دون أن يكون جزءاً من المؤسسة الدينية، كان منحازاً إلى منطق الدولة والمؤسسات الأكثر استقراراً. في مقابل هذا كان الحرس الثوري بتركيبته الاجتماعية والأيديولوجية منحازاً لكل من المؤسسات الثورية. ولزيادة نفوذه على حساب مؤسسات تقليدية، مثل الجيش والشرطة، كان يرى أنها أقل التزاماً بخط الإمام. وتجسد هذا التنافس في مقاومة الحرس المستمرة لمحاولات بني صدر فرض قيادات أو بسط نفوذه عن طريق القيام بعمليات تطهير داخل صفوف الحرس. في الناحية المقابلة قام الحرس الثوري بتنسيق جهوده مع الحزب الجمهوري الإسلامي، واستغلال كل الفرص المتاحة من أجل إظهار الرئيس الإيراني بمظهر الضعيف وغير القادر على فرض سيطرته سواء على جبهة القتال (وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة)، أم على الجبهة الداخلية (وهو الرئيس المنتخب)[٤]. وانتهت هذه المواجهات بهروب بني صدر إلى خارج إيران. كما سبقت الإشارة فإن صراع الحرس وبني صدر ليس مسؤولاً وحده عن الإطاحة بالأخير؛ ولكن هناك العديد من الأسباب الأخرى ذات الصلة من أهمها الاختلاف في الرؤية بين بني صدر والإمام الخميني حول الدور الذي يجب أن يقوم به الفقهاء داخل مؤسسة الحكم بعد نجاح الثورة. فقد كان بني صدر يرى أن على الفقهاء أن يعودوا إلى مساجدهم وحوزاتهم العلمية بعد انتهاء الثورة، وأن يترك المجال مفتوحاً أمام القوى «المدنية». ولم يكن هذا التوجه مقبولاً من جانب الإمام الخميني، والتيار الأغلب داخل المؤسسة الدينية التي رأت أن نجاح الثورة ضد الشاه ارتبط بدور متعاظم لكل من التيار الديني بصفة عامة والعلماء بصفة خاصة، ومن ثم فإن النظام الجديد الذي تبنى الإسلام أيديولوجيته، كان لا بد وأن يدار من قبلهم حتى يتسنى لهم تحقيق مجتمعهم الذي طالما حلموا به.

استمر الحرس في تأدية هذا الدور الحاكم للتنافسات السياسية في داخل النظام الإيراني ولكن بشكل مختلف؛ ففي اللحظات التي بدا أن النظام يتعرض فيها لأزمة عنيفة تهدد استقراره وبقاءه؛ كان الحرس مستعداً لحماية قيم الثورة. وقد تمت ترجمة قيم الثورة بشكل يربطها بالتيار المحافظ بشكل

---

(٤) كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٨٠ ـ ٨٦.

دائم، ولذلك تضافرت تبعية الحرس للمرشد واعتباره ذراعه العسكري في مواجهة منافسيه، والتوجه الأيديولوجي للحرس المحافظ على قيم الثورة في تقوية كل من الحرس والتيار المحافظ. فعلى سبيل المثال قام الحرس بدور لا ينكر في قمع مظاهرات الطلبة عام ١٩٩٩ والتي شكلت التهديد الأخطر للنظام السياسي منذ قيام الثورة. وصدرت تصريحات من عدد من قادة الحرس اعتبرت بمثابة تهديد للرئيس خاتمي والطلبة والتيار الإصلاحي بشكل عام حتى لا يتم تجاوز ما اعتبر خطوطاً حمراء للمعارضة، وهو الأمر الذي ستتم مناقشته في حينه.

وكذلك أدّى الحرس دوراً في أزمة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤ التي ستناقش في حينها. ما يهمنا الإشارة إليه في هذا السياق هو درجة الاستقطاب السياسي التي ميزت هذه الحملة بين التيار الإصلاحي الذي اعتبر هذه الجولة الانتخابية بمثابة استكمال للتأييد الشعبي له وللرئيس خاتمي، والتيار المحافظ الذي تعامل مع هذه الدورة على أنها مقدمة لتغيير سياسي يعيد له وجوده على الساحة الداخلية. وأدت حالة الاستقطاب إلى الإعلان عن نوايا وزارة الداخلية بتأجيل الانتخابات أو الامتناع عن تنظيمها تحت دعوى عدم مناسبة الأجواء العامة، وخشية مما قد يرتبط بها من قلاقل. ولكن سرعان ما أعلن الحرس عن استعداده لتولي مهمة تنظيم الانتخابات في موعدها المقرر، ما أدى إلى استبعاد احتمالات تأجيلها وانعقادها مع ما ترتب على ذلك من تداعيات سياسية ستتم مناقشتها في ما بعد[٥].

الدور الثاني للحرس تمثل في حماية قيم الثورة على المستوى الداخلي بالتعاون مع الكوميتات (اللجان الثورية). فقد تكونت وحدات من الحرس لتؤدي مهام الأمن الداخلي (وهي المهمة الأصلية للحرس وليس المهام العسكرية التي ظهرت إليها الحاجة بعد نشوب الحرب مع العراق واحتياج النظام الجديد لجهاز يثق به في هذه الحرب). وتكونت هذه الوحدات على المستوى الإقليمي، وانتمى جنودها إلى المناطق الجغرافية التي يخدمون فيها نفسها، على عكس التنظيمات العسكرية أو الأمنية التقليدية والتي خدم العاملون فيها بغض النظر عن انتماءاتهم الجغرافية، ما عمّق الارتباط بين القوة

---

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأزمة والدور الذي قام به الحرس في إطارها، انظر: **الحياة**، أعداد شهر أيار/ مايو ٢٠٠٤.

الضاربة للحرس ومجتمعاتهم. وقد أخذت هذه الوحدات على عاتقها التحقق من توافق سلوكيات المواطنين مع القيم الإسلامية التي تبناها النظام الجديد؛ كالتزام النساء بارتداء الحجاب والتزام المواطنين بالصيام في رمضان، والامتناع عن الاستماع للمواد الإذاعية والمسجلة التي تتنافى مع ثقافة الثورة[٦]. واستمر هذا الدور من خلال عدد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي أنشأها الحرس وارتبطت به، ما أدى إلى توسيع قاعدة المستفيدين منه والمتعاونين معه، بالإضافة إلى تأثير الشبكات الاقتصادية المرتبطة به في مجمل الاقتصاد الإيراني والتيار المحافظ بشكل خاص[٧]. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً جديداً في هذا الشأن، إذ أصبح الحرس يشكل أحد مصادر التجنيد السياسي في داخل النخبة الإيرانية؛ فخاض محسن رضائي، القائد السابق للحرس، انتخابات رئاسة الجمهورية، وعُيّن محمد باقر ذو القدر، أحد قادة الحرس، في منصب نائب وزير الداخلية الإيراني في عهد الرئيس أحمدي نجاد الذي كان عضواً في الحرس الثوري في سنوات الثورة الأولى[٨].

وبسبب تطور المهام الموكلة إلى جهاز الحرس الثوري، تطور هيكله التنظيمي ليصبح وزارة مستقلة في عام ١٩٨٢. وتولى محسن رفيق دوست مهامها، ما يُعدّ مؤشراً على الدور الثالث للحرس[٩]. فقد كانت توجهات النظام الإيراني خلال مرحلة الحرب مع العراق والتي استمرت طوال مرحلة الثمانينيات، تؤكد الفصل بين الجيش النظامي وقوات الحرس الثوري الذي أصبح جهازاً على درجة عالية من القوة والتمايز، وأصبح له دور متفرد على ساحة القتال مع العراق والسماح له بإجراء صفقات التسليح الخاصة به مع وجود سلك خاص به للقيادة. هذا الدور المتمايز دعمته الانتصارات التي استطاع الحرس الثوري تحقيقها على جبهة القتال، وهي وإن كانت محدودة التأثير في المستوى العسكري، إلا أنها كانت تحظى بدرجة عالية من الدعاية والتأييد على المستوى الجماهيري. فقد اعتمد الحرس الثوري على الشحنة الأيديولوجية العالية التي يمتلكها المنخرطون في صفوفه للقيام بسلسلة من

(٦) كاتزمان، المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٧) فرانسيس فوكوياما، «إيران في مواجهة بريطانيا: من يتراجع أولاً؟،» على الموقع: <http://www.project-syndicate.org/commentary/fukuyama8/Arabic>.

(٨) <http://findarticles.com/p/articles/mi_kmafp/is_200511/ai_n15871662>.

(٩) Dilip Hiro, *Iran Under the Ayatollahs* (London: Routledge, 1985), p. 251.

العمليات المتتابعة، والتي تعتمد على العنصر البشري المكثف دون الاعتماد على الخبرات العسكرية المتخصصة[١٠].

شجع هذا الدور المتمايز قادة الحرس في النصف الثاني من الثمانينيات على الحصول على ميزتين أساسيتين على حساب القوات النظامية؛ الميزة **الأولى** هي انتقال حق التجنيد الإلزامي إلى الحرس الثوري بدلاً من الجيش. والميزة **الثانية** هي المطالبة، بل الحصول على حق الحرس الثوري في أن تكون له قوات بحرية وبرية وجوية خاصة به، وهو ما تم بالفعل بتأييد من الإمام الخميني عقب تفجر خلافات بين كل من الحرس والجيش النظامي في عام ١٩٨٤[١١]. ولكن تطورات الحرب مع العراق، وغياب التنسيق بين القوات النظامية وقوات الحرس أدت في النهاية إلى تغليب الرأي القائل بالدمج بين الاثنين. وهو ما تم بالفعل في عام ١٩٩٠ على الرغم من وجود تمايز داخل الوزارة بين قيادات الحرس الثوري والقيادات التقليدية للجيش الإيراني، وهو ما تم رصده من خلال متابعة موقف القادة التقليديين من مسألة تعيين أحد قادة الحرس الثوري (علي شمخاني) في منصب قائد عام للقوات البحرية. فقد أدى هذا التعيين إلى استقالة عدد كبير من قادة سلاح البحرية، وطرد عدد آخر بسبب رفضهم الانصياع للأوامر التي أصدرها شمخاني. وقد أدى هذا التطور في دور الحرس الثوري كمؤسسة منفذة للعمليات العسكرية ومستفيدة من استمرارها في تدعيم وجودها إلى معارضة قادة الحرس توجهات رفسنجاني في أواخر الثمانينيات لإيقاف الحرب، بل تفسر بعض المصادر محاولات الاغتيال التي تورط فيها الحرس ضد رفسنجاني في إطار هذه المعارضة، ولم يمتثل الحرس لقرار إنهاء الحرب إلا بعد صدوره من جانب الإمام الخميني شخصياً[١٢].

---

(١٠) كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**، ص ١٨٨ ـ ١٩٠.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول الخلاف بين الحرس والجيش وتطور إنشاء قوات خاصة للحرس برية وبحرية وجوية، انظر على سبيل المثال: Said Amir Arjomand, *The Turban For the Crown: The Islamic Revolution in Iran* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 165-166.

(١٢) ذكرت بعض التقارير مؤخراً أن قرار الإمام الخميني بإيقاف الحرب إنما جاء استجابة لتقارير رفعت إليه من جانب رفسنجاني رئيس البرلمان حينذاك وكذلك محسن رضائي رئيس الحرس والتي أكدت عجز إيران عن تحقيق أي نصر عسكري. لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الإلكتروني: <http://findarticles.com/p/search?qt = revolutionary + guard + in + iran + &qf = all&qta = 1&tb = art&x = 0&y = 0&sn = 50 >.

المثير للتساؤل هو أن الحرس الثوري، وهو مؤسسة ثورية جديدة بالكامل، استطاع الحفاظ على كل من بقائه ونقائه الثوريين على الرغم من زيادة أعداد المجندين غير الملتزمين أيديولوجياً وذوي الخلفيات التعليمية والاجتماعية المتباينة وكذلك زيادة أعداد الخبراء الإداريين والمعارضة التي لقيها الحرس سواء من بعض القوى السياسية أم من جانب الجيش النظامي.

الواقع أن الحرس الثوري استطاع الحفاظ على بقائه لعدد من الأسباب:

السبب الأول كثر الحديث عنه، وهو تشكك القيادة السياسية الإيرانية في ولاء الجيش النظامي وقدرته على الدفاع عن الثورة أمام الغزو العراقي. كما أدركت القيادة الإيرانية أن الحرب مع الجيش العراقي الأفضل تسليحاً وتدريباً لن تكون في صالح الجانب الإيراني الذي تعاني قواته المسلحة عمليات التطهير المستمرة في صفوفها، ونقص العتاد الحربي نتيجة فرض الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي حصاراً على مبيعات السلاح. من ثم كان البديل هو الاعتماد على تشكيل حربي يكون دافعه الأول في المعركة هو الولاء المطلق والتام للثورة وقيمها. وكان الحرس الثوري بالشكل الذي تكون به، وبخلفية قواعده الحركية هو البديل الذي استطاع قلب المعركة للصالح الإيراني في بدايات العام ١٩٨٢ من خلال الموجات البشرية. واعتمد على قيام أعداد ضخمة من الشباب الإيراني بالتحرك في مقدمة الجيش الإيراني مكتسحة بذلك حقول الألغام التي زرعها الجيش العراقي، ثم في مراحل لاحقة ـ حينما استطاع العراق تحقيق انتصاراته المحورية مع عام ١٩٨٦ ـ استطاع الحفاظ على الصمود الإيراني إلى أن انتهت الحرب.

السبب الثاني أن الحرس الثوري استطاع إحداث نوع من التطابق بينه وقيم الثورة وخط الإمام. فإذا كان الحرس الثوري ببنيته التنظيمية وبالفرص التي وفرها للمنخرطين في صفوفه، وبخاصة الفقراء والشباب، قد مثل إغراء لأعداد من الشباب الطموح وغير الملتزم أيديولوجياً بالضرورة بقيم الثورة، إلا أن هؤلاء «الانتهازيين» لم ينجحوا في فرض قيمهم غير الثورية على المؤسسة، بل مَثَّلَ الالتزام بقيم الحرس والثورة المعيار الحاكم لاستمرارهم ولإمكانات ترقيهم داخل أجهزة الحرس. من ناحية أخرى استطاع الحرس من خلال القيادات التي تعاقبت عليه، والتي كانت من أبناء الثورة الأوفياء، وبالتعاون مع بعض العلماء من داخل المؤسسة الدينية، الحفاظ على استمرار الحرس وعلى دوره الذي يشكل ضمانة لاستمرار دور متمايز للفقهاء في

مقابل الدعوات المتصاعدة لإعادة السلطة إلى القوى المدنية(١٣).

السبب الثالث يتعلق بقدرة الحرس على تنفيذ أجندة خارجية تخدم مصالح الدولة الإيرانية؛ فهناك العديد من التقارير التي تؤكد تورط الحرس الثوري في أنشطة خارج الحدود الإيرانية؛ كاغتيال عدد من المعارضين المقيمين في أوروبا، سواء المنتمين إلى النظام السابق أم المنشقين على النظام الحالي. من ناحية أخرى؛ شكلت التطورات على الساحة العراقية منذ الغزو الأمريكي لها والإطاحة بنظام صدام حسين، فرصة للنظام الإيراني وذراعه؛ الحرس الثوري، لاستغلال هذه التطورات وتحقيق عدد من المكاسب الإقليمية والدولية. ومن ثم تزامن مع الأيام الأولى لهذه الأزمة قيام الحرس الثوري بنقل عدد من الفرق التابعة له إلى المناطق الحدودية المتاخمة للعراق. وكشفت تقارير نشرت حديثاً عن عبور عدد من الفرق الحدود إلى داخل الأراضي العراقية لنقل أسلحة، أو تدريب الطوائف الشيعية الموجودة في تلك المناطق، أو تنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة(١٤). وعلى الرغم من أن التطورات على الساحة العراقية تخرج عن الإطار الزمني لهذه الدراسة، فإنه من المهم الإشارة إلى الدور الإيراني في تلك المنطقة، والذي نفذه بشكل أساسي الحرس، والأهداف الإيرانية المرتبطة به. فلا يخفى على المراقبين أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية استطاعت بكفاءة عالية استغلال تطورات الموقف الإقليمي في المنطقة العربية لصالح ملفاتها الداخلية، وبخاصة التطورات في البرنامج النووي. واستطاعت من خلال الضغط على الإدارة الأمريكية في العراق أن تحصل على عدد من التنازلات في هذا الشأن، يتمثل أهمها في عدم قدرة أو عدم رغبة المجتمع

(١٣) الملاحظ أن الحرس الثوري كان بمثابة سلاح ذي حدين، ففي الوقت الذي عمل فيه على حماية النظام وقيم الثورة إلا أن بعض أفراده تورطوا في بعض العمليات العسكرية ضد بعض رموز النظام، ومنها محاولتا الاغتيال التي تعرض لهما الرئيس رفسنجاني في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ وتورطت فيهما عناصر من كل من الحرس والجيش والباسدران، ما عكس تململاً داخل هذه المؤسسات وانقسام موقفها تجاه مؤسسة الحكم وتوجهاته الجديدة، وبخاصة في المجالات الاقتصادية والتي ركزت على إعادة علاقات إيران الاقتصادية بالغرب وإعادة النظر في التوجهات الاقتصادية الداخلية بشكل يهدد مكاسب بعض الفئات التي ارتبطت بالثورة منذ البداية، وبخاصة الحرس والباسدران اللذان كان لنهاية الحرب مع العراق تأثير سلبي في الدور الذي يمكن أن يقوما به في داخل النظام الإيراني، انظر: Edgar O'Ballance, *Islamic Fundamentalism Terrorism, 1979-1995: The Iranian Connection* (New York: New York University Press, 1997), pp. 140-141.

(١٤) *Time* (22 August 2005).

الدولي في دفع المفاوضات مع إيران في هذا الشأن إلى طريق مسدودة، واللجوء إلى عقوبات تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة(١٥).

السبب الرابع يتعلق بقدرة الحرس على التغلغل في مؤسسات الدولة بشكل عام وفي الأنشطة الاقتصادية بشكل خاص؛ فقد سبقت الإشارة إلى وجود عدد من المؤسسات التجارية والخدمية، بل والصناعية المرتبطة بالحرس والتابعة له بشكل مباشر، وهو الأمر الذي يمكنه من توسيع قاعدة المستفيدين منه والمرتبطين به. وكذلك يمكن ملاحظة دوران قيادات الحرس القديمة في داخل المؤسسة الحاكمة؛ فالقيادات التي تخرج من الهيكل التنظيمي للحرس لاعتبارات الإحلال والتجديد في صفوفه؛ سرعان ما يتم استيعابها داخل مؤسسات أخرى مرتبطة بالنخب الحاكمة بشكل عام، وبالتيار المحافظ بشكل خاص. من ناحية أخرى، يرى البعض الحرس الثوري على أنه ما زال يمثل روح الثورة النقية؛ حيث إنه لم يتأثر بالتجاذبات السياسية والتغير في التحالفات التي ميزت التفاعلات الإيرانية منذ الثورة. كما أن الضغوط الخارجية التي تتعرض لها التجربة الإيرانية سواء في ما يتعلق بتطورات الملف النووي أم التحول الديمقراطي من شأنها أن تزيد من التشدد، وبالتالي استمرار دور الحرس كمؤسسة ثورية حامية للتجربة الثورية بأكملها. ولذلك تصبح احتمالات تطور دور الحرس الثوري إلى مؤسسة «مدنية/ معتدلة» مسألة مرتبطة بتغير الظروف الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى عنصر التغير الجيلي المرتبط بدوران نخبة الحرس، وهو الأمر الذي يبدو غير منظور في المستقبل القريب(١٦).

٢ ـ مجلس صيانة الدستور

أنشأ الدستور الإيراني في نسخته الأولى لعام ١٩٧٩ وفي التعديلات التي أدخلت عليه عام ١٩٨٩ مجلس صيانة الدستور باعتباره كياناً تشريعياً يشترك مع البرلمان في صياغة القواعد التشريعية الضابطة لحركة المجتمع السياسية

---

(١٥) من الدراسات الحديثة التي أجريت حول الدور الإيراني في العراق وبخاصة العلاقات الإيرانية مع القوى الشيعية في المشهد العراقي، انظر: مي مجيب عبد المنعم مسعد، «بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية بالدولة: دراسة حالة لشيعة العراق ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ١٩٠ ـ ١٩٧.

(١٦) مقابلة أجرتها الباحثة مع اللواء محمد مجاهد الزيات، في المركز القومي لبحوث الشرق الأوسط، القاهرة، في ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٧.

والاقتصادية. وكلف أعضاء المجلس من الفقهاء ورجال القانون ببحث وفحص كافة القوانين التي يصدرها البرلمان الإيراني، في خلال عشرة أيام من رفعها إليه، لتقرير توافقها مع كل من الدستور والشريعة الإسلامية، في دور قد يقارب البعض بينه وبين المحاكم الدستورية العليا في بعض التجارب. ولكن واقع الأمر يميز مجلس صيانة الدستور عن تلك المحاكم بشكل يجعله ينتمي بشكل أكبر إلى مؤسسات الثورة. فتشكيل المجلس يقسمه إلى نصفين: ستة أعضاء يختارهم المرشد الأعلى من بين الفقهاء العدول، وبالتالي يمكن حسابهم على قوته وتياره السياسي، وستة أعضاء من رجال القانون يصدق عليهم البرلمان بعد ترشيحهم من جانب المجلس الأعلى للقضاء. ولما كان الأخير خاضعاً لسلطة المرشد ومعبراً عن توجهاته، فإن المحصلة الأخيرة تعني سيادة توجه المرشد بين أعضاء هذا المجلس. كما قرر الدستور أن تقرير توافق القوانين المعروضة على المجلس مع الدستور يتم بأغلبية أعضاء المجلس ككل، بينما يصادق على توافقها مع الشريعة الإسلامية بأغلبية الفقهاء. مدة عمل المجلس ست سنوات، وهي ما يزيد على مدة عمل البرلمان، أربع سنوات، والذي لا يملك مشروعية للوجود من دونه إلا في ما يخص بعض القرارات الإجرائية كاستخراج أوراق عضوية النواب وغير ذلك من المسائل.

ارتبطت سنوات الثورة الأولى بعدد من القرارات التي أصدرها المجلس رافضة لعدد من قرارات المجلس التشريعي والتي تعلقت بالتوجه الاقتصادي للدولة الجديدة؛ وكان مجلس قيادة الثورة قد أصدر قراراً في عام ١٩٨٠ يتعلق بتأميم التجارة الخارجية لحماية المنتجات الوطنية والمستهلك من احتمالات الاحتكار والتربح، وقام مجلس الشورى بصياغة هذا القرار في مشروع قانون. إلا أن مجلس الصيانة قام برفض هذا المشروع بناء على تفسيره لحرية التجارة على أنها من المبادئ التي طبقها الرسول (ﷺ)[١٧]. وتكررت المواجهة بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى بشأن القرارات الخاصة بالإصلاح الزراعي والتي تبنتها حكومة موسوي، وصادق عليها المجلس في عام ١٩٨١، حيث اعترض عليه مجلس صيانة الدستور بناء على أنه لا يجوز تحديد ملكية

(١٧) باكينام الشرقاوي، «قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي: دراسة للحالة التركية والإيرانية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٢٤١.

الأفراد في الوقت الذي يمكن للدولة فيه أن تزيد من الرّقعة الزراعية من خلال استصلاح المزيد من الأراضي، كما اعترض المجلس على مشروع قانون قدمه البرلمان للسيطرة على السوق العقارية في طهران[١٨]. والواقع أن توتر العلاقة بين مجلس صيانة الدستور والبرلمان ورفض الأول لهذه القوانين إنما عكس تردد النظام الجديد بين الالتزام بحماية المستضعفين والفقراء، وهم وقود الثورة الأول وقاعدة شرعيتها الواسعة، والانتصار لحق الملكية والنشاط الاقتصادي المرتبط بقوى اقتصادية فاعلة في إيران، وعلى رأسها البازار الذي ارتبطت مصالحه بهذه الأنشطة التي كانت مرشحة للتأميم.

شهدت الفترة الرئاسية الثانية لخاتمي مواجهة بين مجلس صيانة الدستور والرئيس، فقد أدرك الرئيس المنتخب أن قدرته على تنفيذ توجهاته لا ترتبط فقط بالصلاحيات المنوطة بالمنصب، وهي قليلة؛ وإنما ترتبط بشكل أكبر بالعلاقات مع المرشد وباقي مراكز النظام الإيراني. ولما كان توثيق العلاقة مع المرشد يستلزم تخلياً من جانب الرئيس عن عدد من التوجهات الإصلاحية التي انتخب على أساسها، فقد حاول الرئيس توسيع الصلاحيات المرتبطة بمنصبه كسبيل لتقوية مركزه. ومن ثم تقدم الرئيس بما عرف بلائحتي توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، والتي طالب من خلالها بإجراء عدد من التعديلات على صلاحياته باعتباره مسؤولاً عن تنفيذ بنود الدستور. وتلخصت التعديلات في تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ الدستور تتعاون معها كافة الأجهزة الحكومية وتتبع الرئيس مباشرة، وفي حالة ثبوت مخالفات في تطبيق الدستور يحق للرئيس إصدار أمر بوقف هذه المخالفات بشكل فوري وتعويض المواطنين في حالة تأذيهم. كما حاولت التعديلات إضافة صلاحيات للرئيس في حال خلافه مع الهيئات القضائية حول تفسير المخالفات الدستورية؛ فطالبت بضمان حق الرئيس في تقديم طلب إلى المجلس الأعلى للقضاء للتحقيق. وأن يحضر هذه التحقيقات لجنة مكونة من ستة أشخاص يختار مجلس القضاء ثلاثة منهم ويختار مجلس الوزراء الثلاثة الآخرين[١٩]. وقد اعتمد الرئيس خاتمي في هذا الصدد على تفسيره للمادة ١١٣ من الدستور

---

(١٨) نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٩٦ ـ ١٩٩.

(١٩) يوجد نص اللائحة مترجماً في: **مختارات إيرانية**، السنة ٣، العدد ٢٩ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

الإيراني والتي تنص على أنه «يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة»[٢٠]. ووفقاً للمادة ١٣٤ في التعديل الدستوري لعام ١٩٨٩فإنه «تسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء...» ناقضة بذلك منصب رئيس الوزراء الذي كان موجوداً في دستور ١٩٧٩، ومضيفة بحسب الفهم الإصلاحي صلاحيات جديدة لرئيس الجمهورية بعد تنازع في السلطات ساد عقد الثورة الأول. ولكن واقع الأمر أن إلغاء منصب رئيس الوزراء لم يسهم في تقوية منصب رئيس الجمهورية؛ بل أدى في الحقيقة إلى أن يصبح رئيس الجمهورية، باعتباره رأس السلطة التنفيذية مساوياً في المنصب لكل من رأس السلطة القضائية والسلطة التشريعية.

وقد قوبلت هذه اللائحة بهجوم شديد من جانب التيار المحافظ، والذي برر رفضها بأسباب تراوحت ما بين مخالفتها للدستور، وكونها دعوة لممارسة الديكتاتورية من جانب الرئيس إلى حد اتهام الرئيس بالخيانة وإهانة الإسلام. فقد رفض بعضهم حجة الرئيس بعدم قدرته على حماية تطبيق الدستور، وصرح محمد جواد لاريجاني «أن ما يتمتع به رئيس الجمهورية حالياً يمكنه من القيام بأعمال جبارة في تنفيذ بنود الدستور وفي القضايا الاجتماعية والاقتصادية»[٢١]. واعتبر هؤلاء أن هناك العديد من المسائل التي تتم بالمخالفة لنص الدستور مثل مشكلات البطالة والصعوبات الاقتصادية، وعدم توفير خدمات التربية والتعليم والصحة مجاناً لأفراد الشعب. ومن ثم فقد اعتبر هؤلاء أن القضية الحقيقية تكمن في عدم استغلال الرئيس لما هو موجود تحت يده من سلطات، وأن مطالبته بهذه الصلاحيات الجديدة إنما هو من أجل تحجيم وتقليص السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور والتهرب من مواجهة الفقر والفساد والتفرقة والتمييز[٢٢]. وهوجمت أيضاً هاتان اللائحتان على اعتبار مخالفتهما للدستور الإيراني؛ وأعلن آية الله هاشمي شاهرودي

---

(٢٠) انظر **الدستور الإيراني المعدل ١٩٨٩**، الفصل ٩ الخاص بالسلطة التنفيذية والذي يضم المواد ١١٣ ـ ١٤١ بخصوص رئيس الجمهورية والقواعد الحاكمة لاختيار وعمل وعزل الوزراء.

(٢١) **الحياة**، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٢٢) مهدي جقايي، «السلطات الحقيقية في قضية زيادة سلطات رئيس الجمهورية،» **جمهوري إسلامي** (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، وقد نشر أيضاً في: **مختارات إيرانية**، السنة ٣، العدد ٣٠ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ٣٩.

رئيس السلطة القضائية اعتراضه رسمياً عليها معتبراً إياها تجاوزات لا يقرها الدستور أو السلطة القضائية[٢٣]. واعتبر التيار المحافظ أن تفسير التيار الإصلاحي لنص المادة ١١٣ لا يتوافق مع حقيقة هذه المادة، وذكروا أن الصلاحيات الجديدة التي يطالب بها الرئيس ستجعله سلطة فوق باقي السلطات، وتجعلها خاضعة له بشكل مباشر. بالإضافة إلى أن هذا التعديل سيلغي مبدأ الفصل بين السلطات؛ والذي نص عليه الدستور في المادة ٥٧ التي تقرر أن «هذه السلطات تعمل مستقلة عن بعضها البعض»، وسيمكن الرئيس من خلط العلاقات بين السلطات الثلاث وفي أحيان معينة سيتمكن من «منع التعاون بين السلطات»[٢٤]. وقد كانت هذه النقطة بالذات ـ الفصل بين السلطات الثلاث ـ هي جوهر بيان مجلس الخبراء حول القضايا الإيرانية. فقد ذكر هذا البيان أن «السلطات الثلاث في الدولة هي مظهر الحاكمية السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية ولذلك فإن تعاونها وتوافقها البيني يعد شرطاً أصلياً لحل المشكلات الأساسية في المجتمع. مع المحافظة في الوقت نفسه على استقلال ومكانة كل سلطة منها»[٢٥]. وعلى الرغم من التأييد الذي حصلت عليه لائحة توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، من جانب نواب البرلمان وعدد كبير من مثقفي التيار الإصلاحي، فإنها فشلت في الخروج إلى النور حيث رفضت في عام ٢٠٠٣ من قبل مجلس صيانة الدستور بحجة مخالفتها للدستور، وظلت صلاحيات المنصب مسألة تحكمها توازنات العلاقة مع المرشد.

بالإضافة إلى الدور الرقابي الذي مارسه المجلس على كافة القوانين التي يصدرها البرلمان؛ فقد عهد إليه بمهمتين أخريين، **الأولى** تفسير مواد الدستور، و**الثانية** مهمة الإشراف على كل الانتخابات التي تجري في الجمهورية الإسلامية، التشريعية والتنفيذية والاستفتاء العام. والواقع أن تحليل

(٢٣) محمد السعيد عبد المؤمن، «حكومة خاتمي تقبل التحدي ولو بقدم عرجاء،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/01/article3.html>.

(٢٤) علي نوريان خرم آبادي، «عشر نقاط قانونية على لائحة توسيع سلطات رئيس الجمهورية،» **كيهان** (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، ونشر أيضاً في: **مختارات إيرانية**، السنة ٣، العدد ٣٠ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ٣١ ـ ٣٦.

(٢٥) «بيان مجلس الخبراء حول القضايا الإيرانية،» **جمهوري إسلامي** (١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢)، ونشر أيضاً في: **مختارات إيرانية**، السنة ٣، العدد ٢٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ٣١ ـ ٣٢.

الدور الذي قام به المجلس في إطار هاتين المهمتين يوضح لنا التطور الذي طال المجلس ودوره باعتباره من مؤسسات الثورة.

لقد عمد المجلس إلى تقديم تفسير للمادة الخامسة عشرة بعد المئة، والتي تحدد شروط المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية. فتنص هذه المادة على أنه «ينتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوافر فيهم الشروط التالية: أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية، وأن يكون قديراً في مجال الإدارة والتدبير، ذا ماض جيد، تتوافر فيه الأمانة والتقوى، وأن يكون مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد». في هذا الإطار رفض المجلس محاولة الحركات النسائية الإيرانية لاعتبار لفظ «الرجال» الوارد في نص هذه المادة وارداً بمعناه الواسع بما يتيح للنساء الترشح لهذا المنصب، وأصر على المعنى الحرفي لها رافضاً كل طلبات الترشح التي تقدمت بها نساء لانتخابات الرئاسة، وبخاصة تلك التي ارتبطت بأجواء الانفتاح التي عاصرت سنوات الرئيس خاتمي[٢٦]. كذلك استخدم المجلس هذا الحق في منع العديد من المرشحين للانتخابات الرئاسية، مما سيناقش في حينه، من بين رموز الحركة الوطنية الإيرانية الذين لا ينتمون بالضرورة إلى المؤسسة الدينية أو المتعاطفين مع الدور الذي يقوم به الفقهاء في داخل مؤسسة الحكم؛ انطلاقاً من رؤيته لعدم التزام هؤلاء المرشحين بالقيم الأساسية للنظام السياسي وعلى رأسها ولاية الفقيه؛ فقد قام المجلس بالاعتراض على ترشح المهندس بازرجان، وفي مواقف أخرى مارس المجلس هذا الحق من خلال ردع المرشح عن تقديم أوراقه أصلاً للحصول على موافقته[٢٧].

على صعيد آخر عمل المجلس على القيام بدور لغربلة المرشحين في كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وفي هذا الصدد تمت تصفية قوائم

---

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول المشاركة السياسية للمرأة في إيران وموقف التيار المحافظ بشكل عام ومجلس صيانة الدستور بشكل خاص، انظر: عزة جلال أحمد هاشم، «المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٢٧٥.

(٢٧) حامد حيدر، «معركة الرئاسة في إيران: رفسنجاني واثق من انتصاره وهدفه تأمين عدد كبير من الأصوات لمواجهة خصومه وتنفيذ برامجه الإصلاحية،» **الوسط** (٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٣)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

المرشحين للانتخابات الرئاسية والتي وصلت في انتخابات ٢٠٠١ إلى ما يزيد على ثمانية آلاف مرشح إلى عشرة مرشحين فقط على أساس عدم جدية معظمهم أو عدم انطباق الشروط عليهم. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار أن اعتراض مجلس صيانة الدستور على مرشحي الانتخابات الرئاسية لم يتسبب في أزمة سياسية على شاكلة ما ترتب على قرار المجلس بالاعتراض على مرشحي التيار الإصلاحي في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤.

والواقع أنه على الرغم من أن سلطة المجلس في الإشراف على الانتخابات والموافقة على قوائم المرشحين قد قررها الدستور، فإن المجلس قد مارس هذه السلطة بشكل ارتبط بتوازنات القوى والمصالح في كل انتخابات على حدة، وهو ما ستتم مناقشته في الجزء التالي. وقد شكلت الانتخابات التي تزامنت مع نهاية سنوات عهد الرئيس خاتمي أهمية خاصة؛ فقد تميزت أعمال البرلمان السادس بدرجات عالية من الاستقطاب السياسي نتيجة الانقسام داخله بين نواب التيار الإصلاحي ونواب التيار المحافظ. ولم تستطع الأغلبية الإصلاحية في هذا البرلمان ضمان تمرير عدد من السياسات والقوانين التي تبناها الرئيس خاتمي في محاولة منه لتأسيس تفاعلات جديدة تنتصر للدولة ومؤسساتها وخطابها. ومن ثم أصبح نجاح التيار الإصلاحي في ضمان الأغلبية في البرلمان السابع بمثابة ضمانة لاستمراره في منظومة الحكم، بما يسمح بتكرار تجربة الرئيس من خلال الانتخابات الرئاسية التالية له. كما أن نجاح التيار المحافظ في كسر هذه الأغلبية البرلمانية سيضمن له استعادة سيطرته على المجلس التشريعي بما يضيف إلى مصادر قوته وسيطرته على مؤسسات صنع القرار، ثم في مرحلة تالية السيطرة على الانتخابات الرئاسية ومن ثم مؤسسات تنفيذ السياسة. ومن ثم تستحق المناقشة ببعض التفصيل.

تقدم للترشح في هذه الانتخابات ما يزيد على ثمانية آلاف مرشح؛ قام مجلس الرقابة على القوانين بالاعتراض على أسماء حوالى ٣٠ بالمئة منهم. هذا الإجراء في حد ذاته لم يكن مدعاة للجدل. فقد تمت ممارسته من قبل المجلس في إطار صلاحياته التي ينص عليها الدستور، وقد قام المجلس بممارسته في كل انتخابات سابقة منذ نجاح الثورة وحتى ذلك التاريخ سواء أكانت انتخابات برلمانية أم رئاسية. ولكن ما تسبب في أزمة عاصفة كان اعتراض المجلس على ما يزيد على ٢٠٠ اسم من التيار الإصلاحي أكثر من

نصفهم من أعضاء البرلمان السادس ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤. وقد برر المجلس هذا الاعتراض بأن هؤلاء المرشحين لا يمتلكون المواصفات والمؤهلات اللازمة لمثل هذا المنصب في إشارة لموقفهم المعلن من بعض القضايا المتعلقة بصلاحيات المرشد وموقعه على رأس النظام الإيراني. وقد أثار هذا الأمر جدلاً واسعاً؛ حيث ذكر أنصار التيار الإصلاحي أن عضوية هؤلاء المرشحين في المجلس السادس كانت تعني أوتوماتيكياً تمتعهم بالمؤهلات اللازمة لخوضهم الانتخابات السابقة. ونتيجة لتدخل المرشد الذي طالب المجلس بإعادة النظر في قرار المنع، قرر المجلس قبول ترشيح ٥٠ شخصاً بعضهم ينتمي للتيار الإصلاحي، ولكن من دون أن يشمل هذا القرار أسماء لرموز من داخل التيار يمكنها أن تحقق فوزاً انتخابياً. من بين الأسماء التي تم منعها محمد رضا خاتمي وكيل المجلس السادس، وإلهة كولائي نائبة طهران، ومحسن آرمين وبهزاد نبوي من منظمة مجاهدي الثورة الإيرانية، ومحسن ميردامادي رئيس لجنة الأمن والسياسة الخارجية بالمجلس، ما جعل الأخير يعلن أن مجلس صيانة الدستور قد مارس انقلاباً غير عسكري على مؤسسات النظام[٢٨].

شكل إصرار المجلس على قرار المنع تحدياً كبيراً لقدرة الإصلاحيين كتيار أسس لنفسه في داخل ميكانزمات صنع القرار الإيراني من خلال وجوده في منصب رئيس السلطة التنفيذية وعضوية ورئاسة البرلمان. وشكلت الطريقة التي أديرت بها هذه الأزمة فاصلاً جديداً من فصول المواجهة بين التيارين. فمن ناحية تمسك التيار المحافظ بحق مجلس صيانة الدستور في الاعتراض على من لا تنطبق عليه المواصفات والشروط اللازمة، وأشاروا إلى نص القسم الذي يتعهد به المرشح عند دخوله البرلمان، والذي يتضمن الولاء لكل من الجمهورية الإسلامية والولي الفقيه. واعتبروا أن أفكار العديد ممن ينتمون إلى التيار الإصلاحي ومعتقداتهم وآراءهم ـ حتى من أعضاء البرلمان الحالي ـ مخالفة لهذه المبادئ، ما يستوجب حرمانهم من حق الترشح من جديد.

وكإجراء مساند لهذا قام التيار المحافظ من خلال مدعي عام طهران بتوجيه تحذير إلى عدد من الصحف الإصلاحية متهماً إياها بنشر الفتنة في تغطيتها لأزمة الانتخابات البرلمانية. وفي ما بعد ترجم هذا التحذير إلى قرار

(٢٨) **الحياة**، ٤/١١/٢٠٠٤.

بإغلاق فعلي لعدد من هذه الصحف على رأسها صحيفتي **شرق وياس ـ نو**[٢٩]. كما هوجمت وعرقلت مطالب تأجيل الانتخابات إلى حين توافر ظروف سياسية أكثر ملاءمة لجوهر العملية الانتخابية المفترض قيامها على التنافس بين تيارات سياسية مختلفة، وهو الأمر الذي غاب عن هذه الانتخابات. وقام الحرس الثوري والباسيج بتوجيه أكثر من تحذير، حيث أعلنا استعدادهما للتدخل وتنظيم الانتخابات في موعدها المقرر في حال قررت وزارة الداخلية تعطيلها استجابة لمطالب التيار الإصلاحي. وقد أيد المرشد قرار عقد الانتخابات في موعدها، ما اضطر خاتمي في النهاية «للانحناء أمام عاصفة المحافظين»، حيث وافق على عقد الانتخابات في موعدها ٢٠ شباط/ فبراير بعدما وجه رسالة إلى المرشد اشتكى فيها من عدم التزام مجلس صيانة الدستور بتوجيهات المرشد لاعتماد قاعدة الاستصحاب في التعامل مع رموز التيار الإصلاحي من أعضاء البرلمان الذين منعوا من الترشح[٣٠].

من ناحية أخرى عمد التيار الإصلاحي إلى تصعيد المواجهة ودفعها إلى حافة الأزمة الدستورية والقانونية. وبدأ الأمر بتقديم لائحة مكونة من ٢٩٠ اسماً ينتمون جميعهم للتيار الإصلاحي إلى مجلس صيانة الدستور لمراجعتها بشكل فردي بغرض الوصول إلى تسوية وإعادة النظر في الأسماء المحجوبة عن الترشح. وقد رفض مجلس صيانة الدستور هذا الأمر، بل عمد إلى إحراج الإصلاحيين عن طريق نشر القائمة في وسائل الإعلام المحافظ، والإشارة إلى أن القائمة لا تتضمن أياً من أسماء المحافظين الذين تم منعهم من الترشح، ما أظهر الحكومة بشكل غير محايد ومنحاز إلى جانب التيار الإصلاحي فقط[٣١]. وحينما فشل الإصلاحيون في إعادة تسجيل أسماء بعينها إلى سباق الانتخابات، قام وزير الداخلية بالإعلان عن عجز وزارته عن تنظيم الانتخابات في موعدها، وبخاصة مع قيام محافظي الأقاليم ونواب الوزراء بتقديم استقالاتهم. في ما بعد تم سحب هذه التهديدات بعدما قام الجهاز القضائي بإعلان عزمه على توجيه الاتهام لأي جهة أو شخص يقوم بإعاقة العملية الانتخابية.

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) **الحياة**، ٨/ ٢/ ٢٠٠٤. وكان المرشد قد أصدر توصيته لاعتماد قاعدة الاستصحاب بمعنى قبول صلاحية نواب الدورة السادسة باعتبارهم حائزين للشروط اللازمة للترشح، انظر: **الحياة**، ٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٣١) انظر: **الحياة**، ٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

وتمثلت المرحلة الأخيرة في التصعيد من جانب التيار الإصلاحي حينما تقدم ١٢٤ نائباً برلمانياً باستقالاتهم في إجراء هدف لإحداث أزمة دستورية. وأعقب ذلك قيامهم بالاعتصام داخل مبنى البرلمان لإحراج النظام أمام الرأي العام الداخلي والخارجي. وقام هؤلاء النواب بإرسال رسالة إلى المرشد طالبين منه التدخل لدى مجلس صيانة الدستور وملمحين إلى دوره المنحاز إلى تيار يناهض الحريات باسم الإسلام(٣٢). وكان التيار الإصلاحي قد أعلن مقاطعته للانتخابات عقب سماح مجلس صيانة الدستور لعدد من مرشحي التيار الإصلاحي غير المعروفين لدى الشارع الإيراني بخوض الانتخابات. وانضم إليه في قرار المقاطعة عدد من رموز المثقفين داخل النظام.

في ضوء ما سبق يمكننا القول إن الإطار الدستوري الذي حكم دور مجلس صيانة الدستور في الرقابة على القوانين، وتفسير مواد الدستور، والإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، قد جعل منه مجلساً مشرفاً على المجلس التشريعي. ولكن الإطار السياسي الذي مارس من خلاله مجلس الصيانة هذا الدور جعل منه مجلساً يتجاوز دور المجلس التشريعي إلى ضابط ومتحكم في هيكل العلاقات السياسية من خلال قدرته على منع شخصيات أو تيارات بعينها من خوض التجربة الانتخابية برمتها، أو تمرير قوانين تخدم مصالح فئة بعينها.

خلاصة

أقر الدستور الإيراني وجود عدد من المؤسسات الثورية الموازية للمؤسسات التقليدية للدولة. بعض هذه المؤسسات ارتبط بتحقيق أهداف اقتصادية، في حين ارتبط بعضها الآخر بتحقيق أهداف سياسية أو أمنية. وقد تم التركيز في هذا الجزء على الدور الذي قام به الحرس الثوري باعتباره مؤسسة موازية للجيش النظامي، والدور الذي قام به مجلس صيانة الدستور باعتباره مؤسسة موازية للبرلمان. وإن كان هذا لا ينفي وجود مؤسسات ثورية أخرى ترتبط بالجانب الأمني أو التشريعي. فهناك قوات الباسيج التي نشأت مع الأيام الأولى للثورة، وتختص بحماية الأمن الداخلي في دور يتوازى مع

---

(٣٢) انظر: **الحياة**، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٤، وفيها مقتطفات من رسالة النواب المستقيلين إلى خامنئي.

دور قوات البوليس. وهناك مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي أنشئ في نهاية الثمانينيات، وقنن وضعه في التعديلات الدستورية لعام ١٩٨٩، وأنيطت به مهمة حل المشكلات التي تنشب من تنازع البرلمان ومجلس صيانة الدستور، بالإضافة إلى مجلس خبراء القيادة الذي قننه الدستور، واختصه بمهمة اختيار الولي الفقيه ومراقبته وعزله.

وبينما خصص الدستور للحرس الثوري مادة واحدة فقط تؤكد ضرورة استمراره وبقائه لحماية الثورة وقيمها، فقد خصصت تسع مواد لمجلس صيانة الدستور لتحديد قواعد انتخابه وعمله ومجالات اختصاصه. من ناحية أخرى فإن قدرة المؤسستين على البقاء والاستمرار لا ترتبط فقط بإقرار الدستور لوجودهما وحدود اختصاصاتهما، ولكنها ترتبط من ناحية أخرى بقدرتهما على الحفاظ على دورهما في النظام السياسي من خلال تدعيم قاعدتهما، وارتباطهما بمجمل التفاعلات والتوازنات، وأحياناً التحكم فيها.

إن التركيز على مؤسسات الثورة لا يسمح في حد ذاته باستكشاف التحول إلى الدولة، فوجود هذه المؤسسات لا يعني بالضرورة استمرار الثورة، ولكن الدور الذي تقوم به إما بالتعاون أو التنافس أو التكامل مع مؤسسات الدولة يسمح بقراءة أفضل لمجمل التحولات. وهو موضع تركيز الجزأين التاليين حيث تتم دراسة التطور الذي لحق بمؤسسات الدولة وولاية الفقيه من حيث علاقة المرشد برئيس السلطة التنفيذية.

ثانياً: التفاعلات السياسية من خلال مؤسسات الدولة

١ ـ الانتخابات الرئاسية

كنا في الفصل الثالث قد ناقشنا الإطار الدستوري الناظم لمنصب رئيس الجمهورية باعتباره جزءاً من السلطة التنفيذية. وكان دستور عام ١٩٧٩قد قنن منصب رئيس الوزراء بجانب الرئيس والوزراء، وجاءت التعديلات الدستورية لعام ١٩٨٩ منهية حالة التضارب في الاختصاصات، والتنافس المستتر بين المنصبين، ومنتصرة لمنصب الرئيس الذي اعتبر «أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة». وتناقش الصفحات التالية هذه التطورات حتى عام ٢٠٠٥ وهو العام الذي أجريت فيه آخر انتخابات رئاسية وأسفرت عن فوز الرئيس أحمدي نجاد.

تحتل الانتخابات الرئاسية الأولى في عمر النظام الإيراني أهمية خاصة من حيث كونها المرة الأولى في التاريخ الإيراني التي يختار فيها الشعب الإيراني رئيس السلطة التنفيذية، بعدما ظل عقوداً طويلة يعيش في ظل نظام ملكي وراثي(٣٣). كما أنها الانتخابات الأولى في نظام الجمهورية الإسلامية والثالثة بعد الاستفتاء على الجمهورية أو انتخابات المجلس الذي كلف بصياغة الدستور الإيراني الأول. واقتصرت المنافسة بين كل من بني صدر وحسن حبيبي وأحمد مدني، وانتهت هذه الانتخابات من الجولة الأولى بفوز بني صدر حيث حظي بأصوات ١٠,٧ مليون من ١٤,٣ مليون مواطن صوتوا في هذه الانتخابات، وتقاسم كلاً من حبيبي ومدني الأصوات الباقية(٣٤). ولا يخفى الدور الذي قام به الإمام الخميني في هذه الانتخابات المهمة، حيث وضح انحيازه لصالح اختيار بني صدر، ما عزز فرص فوزه على منافسيه. السؤال في هذا الإطار يتعلق بتفسير هذا التوجه من جانب الخميني وهو الزعيم الديني الذي قاد تحالفاً ضم مختلف القوى السياسية، من دون أن نغفل الوزن النسبي المتمايز لرجال الدين في هذا التحالف. فقد كان من المتوقع أن يؤيد الإمام الخميني مرشحاً ينتمي إلى التيار الديني، حيث كان سيحظى بتأييد الجماهير التي كانت ما زالت مأخوذة بنجاحها في الإطاحة بنظام الشاه المعروف بسطوته الأمنية. ولكن الإمام الخميني في ذلك الوقت كان واعياً بحساسية المرحلة المقبلة، وأن الفترة المقبلة سيحتاج فيها النظام الجديد لكثير من الجهود حتى يتمكن من تثبيت حكمه. ومن ثم كان يحتاج إلى شخص من خارج التيار الديني يحظى بدرجة من الإجماع الوطني، ويمكن أن يتحمل تبعات المرحلة القادمة. أما موقف الجماهير فيمكننا فهمه في ضوء الشعبية الجارفة التي تمتع بها الإمام الخميني في تلك الفترة، والتي استمرت إلى حد كبير طوال حياته. ومن ثم كان يكفي أن يستشف موقف الإمام المؤيد أو الرافض لقرار معين حتى تتحرك الجماهير في هذا الاتجاه. بعبارة أخرى فقد كانت الحماسة الثورية ودرجة التعبئة العالية للجماهير تضمنان للمرشح الذي يُعرف عن الإمام تفضيله، بأن يفوز.

---

(٣٣) يجب أن نلاحظ أن الدولة البهلوية حديثة العهد نسبياً، ولم تتمكن من إرساء قواعد متواترة في انتقال السلطة من الشاه إلى وريثه؛ فقد تنازل رضا شاه، مؤسس الدولة، لابنه محمد رضا شاه في أربعينيات القرن العشرين عن العرش عقب موقفه المؤيد لألمانيا في الحرب العالمية الثانية. وخُلع الشاه محمد رضا شاه عقب أحداث الثورة عام ١٩٧٩ دون أن يتمكن من تأمين العرش لابنه وولي العهد الأمير رضا الذي ما زال يطالب بعرش إيران من مقر إقامته في أوروبا.

(٣٤) Hiro, *Iran Under the Ayatollahs*, p. 148.

وقد اتسمت فترة رئاسة بني صدر القصيرة بالكثير من التوترات بينه وبين النخبة الحاكمة التي تميزت بتزايد دور علماء الدين فيها، وأدت تطورات الحرب، وأزمة الرهائن الأمريكيين، وتزايد الخلافات والانقسامات في داخل النخبة؛ إلى انحياز بني صدر إلى جانب جماعة مجاهدي خلق اليسارية، وهروبه مع مسعود رجوي زعيم الجماعة إلى فرنسا في منتصف حزيران/ يونيو ١٩٨١، وذلك بعد مناقشات مطولة في داخل البرلمان الإيراني انتهت بإقالته.

اللافت للنظر أن النظام استطاع استعادة توازنه بسرعة بعد أزمة الاطاحة ببني صدر والاضطرابات العنيفة التي لازمتها؛ نتيجة عدد من التفجيرات التي طالت عدداً من المدن الإيرانية، وراح ضحيتها آية الله بهشتي منظر الحزب الجمهوري الإسلامي وعدد من القيادات في انفجار طال اجتماعاً للحزب[٣٥].

وأجريت الانتخابات الرئاسية الثانية في نهايات شهر تموز/ يوليو من العام نفسه. وتنافس فيها على منصب الرئيس كل من رئيس الوزراء رجائي المدعوم من الحزب الجمهوري الإسلامي، وعلي أكبر برويش نائب رئيس البرلمان، وحبيب أصغر أولادي وعباس شيباني عضوا البرلمان. وقد قامت السلطات بخفض سن التصويت إلى خمس عشرة سنة، ما أضاف أعداداً جديدة من الناخبين بغرض ضمان معدلات أعلى من التصويت مقارنة بما كانت عليه الحال في انتخابات بني صدر. وأدى انسحاب مرشحين من السباق الرئاسي إلى حصول رجائي على نسبة ٨٨ بالمئة من ١٠ ملايين صوت تقدموا للتصويت. لكن تطورات الواقع السياسي الإيراني الداخلي لم تضمن لرجائي الاستمرار في منصبه إلا لفترة وجيزة للغاية؛ حيث اغتيل بعدها في الانفجار الذي طال مقر الحزب الجمهوري الإيراني، وأنهى معه حياة رئيس الوزراء باهونار في آب/ أغسطس[٣٦].

---

(٣٥) وتظهر هذه الحادثة والحوادث التي تلتها وراح ضحيتها عدد آخر من رموز النظام منهم الرئيس رجائي مع رئيس وزرائه درجة الاختراق الأمني التي كان النظام يعانيها. فقد قام بهذه التفجيرات أعضاء من جماعة مجاهدي خلق امتلكوا القدرة على الوصول إلى اجتماعات سرية وعلى مستوى رفيع دون أن يتعرضوا للتفتيش. فعلى سبيل المثال نفذ أحد أعضاء الجماعة التفجير الذي طال رئيس الجمهورية من خلال منصبه في سكرتارية رئيس الوزراء حيث دخل الاجتماع حاملاً المتفجرات في داخل حقيبة أوراق. انظر: O'Ballance, *Islamic Fundamentalism Terrorism, 1979-1995: The Iranian Connection*, p. 127.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

وعلى الرغم من استمرار عدم الاستقرار الذي كان سائداً في تلك الفترة، والمصادمات العنيفة بين أنصار مجاهدي خلق والحرس الثوري التي طالت أنحاء مختلفة من طهران، فقد انعقدت الانتخابات الرئاسية الثالثة في بدايات شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ في تأكيد لموقف الإمام الخميني الذي أعلن أن هذه الاضطرابات لن تضعف النظام الإسلامي. وتنافس في تلك الانتخابات كل من حجة الإسلام علي خامنئي، ورئيس الوزراء حينذاك مهدوي كني، ووزير التعليم علي أكبر برويرش، ورضا ظرفري. وقد انسحب رئيس الوزراء من المنافسة عشية الانتخابات التي فاز فيها خامنئي بأصوات ١٦ مليون مواطن، وهي النسبة الأعلى التي فاز بها رئيس جمهورية في ذلك الوقت. فقد فاز بني صدر بـ ١٤,٢ مليون صوت، وفاز رجائي بنسبة ١٤,٦ مليون صوت[٣٧].

ولكن هذه الشعبية العالية التي تمتع بها آية الله خامنئي لم تتكرر في الدورة التالية؛ حيث حصل في انتخابات عام ١٩٨٥ على ما يزيد قليلاً على ١٢ مليون صوت من أصل ١٤,٥ مليون صوت بنسبة لم تتجاوز ٨٥ بالمئة، ما عكس انخفاضاً في شعبية النظام والمرشح. الواقع أنه لا يمكننا الفصل بين الظرف الزمني ونتائج الانتخابات؛ فالدورة الأولى للرئيس خامنئي جاءت وسط ظروف متوترة، وتهديدات جدية للنظام تهدد استقراره واستمراره. وجاءت الانتخابات بمثابة تصويت للجماهير على دعمها للنظام وللمرشح. أما انتخابات ١٩٨٥؛ فقد جاءت بعد سنوات من الحرب مع العراق، من دون إحداث نتائج سياسية أو عسكرية تذكر، وفي الوقت نفسه بدأت أعباء الحرب تتراكم على الاقتصاد الإيراني؛ في ظل عزلة دولية وإقليمية مفروضة على كل من النظام والشعب الإيرانيين، ومن ثم فقد تناقصت شرعية النظام الذي نجح في سنواته الأولى في إحداث حالة متزايدة من التعبئة العامة، وبدأ يعاني جزئياً عدم قدرته على الاستمرار في هذه الحالة مع استمرار ظروف الحرب والحصار.

عقب وفاة الإمام الخميني في منتصف عام ١٩٨٩، فُعِّلَت الإجراءات الدستورية لتولى آية الله خامنئي منصب الولي الفقيه، وأجريت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الشيخ رفسنجاني، رئيس البرلمان في ذاك الوقت،

---

(٣٧) Hiro, *Iran Under the Ayatollahs*, pp. 196-197.

بمنصب رئيس الجمهورية. من ثم تحولت هذه الانتخابات إلى ما يشبه الاستفتاء الشعبي على الولاء للنظام بالشكل الذي تركه الإمام الخميني، وبخاصة مع إطلاق وعود بتحسن الأوضاع المعيشية بعد انتهاء الأعباء الاقتصادية للحرب. وتقدم للانتخابات حوالى ثمانين مرشحاً، لم يجز مجلس الرقابة على القوانين إلا لإثنين، هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان وعباس شيباني. وصاحبت انتخابات الرئاسة الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي ألغت منصب رئيس الوزراء، وأوجدت مؤسسات واختصاصات جديدة تتناسب مع مرحلة ما بعد الحرب. وسجلت النتائج حصول رفسنجاني على ما يزيد على ١٣ مليون صوت، من إجمالي المشاركين في الانتخابات الذين بلغ عددهم ١٤,٥ مليون صوت، وحصول عباس شيباني على باقي الأصوات، والموافقة الشعبية الكاسحة على التغييرات الدستورية[٣٨].

الجدير بالذكر أن الدورات الخمس الأولى لمنصب الرئيس تختلف شكلاً وموضوعاً عن الدورتين التاليتين؛ وهذا لسببين. السبب **الأول** يتعلق بطبيعة الظرف التاريخي الذي أجريت فيه هذه الانتخابات، والتهديدات التي كانت تواجه النظام سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. من ثم فقد تحولت الحملات الانتخابية، والمنافسة بين أشخاص المرشحين إلى مناسبات يستغلها النظام من أجل تعبئة الجماهير. في الوقت نفسه كانت الجماهير ترغب في التأكيد على دورها في تقرير الخيارات السياسية، ولم تحمل نتائج الانتخابات أي مفاجآت لا من حيث نسب المشاركة الشعبية، ولا من حيث شخص الفائز بها. السبب **الثاني** هو وفاة الإمام الخميني في عام ١٩٨٩؛ ففضلاً عن القيمة التي كان يمثلها الإمام الخميني بالنسبة إلى النظام الإيراني على مستوى الدولة والجماهير، فقد أدّى دور المحكم والموازن والضابط لحركة التفاعلات الإيرانية على الرغم من بعده الظاهري عن مراكز صنع القرار في طهران، واستقراره في معظم الوقت في مدينة قم حيث المركز الرئيس لعلماء الدين والحوزات العلمية. من ثم فقد شكلت وفاته منعطفاً في تاريخ النظام الإيراني الجديد الذي انفتحت أمامه فرص جديدة للحوار، وإقامة تحالفات وتغيير أخرى كانت قائمة، وفي الوقت نفسه واجه مخاطر وتهديدات حول استمرار النظام ككل. ومثلت الانتخابات التالية فرصة لفتح قضايا جديدة وطرح

---

(٣٨) O'Balance, Ibid., pp. 137-138.

شعارات انتخابية مختلفة عن المرحلة التي سبقتها، ومن ثم تستحق الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً عما سبق.

تزامنت انتخابات عام ١٩٩٣مع الطفرة في الأسواق الإيرانية التي ترتبت على مجموع السياسات الاقتصادية للرئيس رفسنجاني التي أدت، من ضمن ما أدت اليه، إلى توافر سلع ترفيهية واستهلاكية لم تكن متوافرة في سنوات الحرب الطويلة. وتلا ذلك ظهور الآثار السلبية والتي طالت القطاعات الأكثر فقراً[٣٩]، على مستوى آخر، فقد شهدت الأقاليم الإيرانية المختلفة تصاعداً في أحداث العنف والاضطرابات نتيجة الإحساس المتزايد بعدم العدالة الاجتماعية، وبضغط الأوضاع السياسية والاقتصادية، وبخاصة بعد لجوء أكثر من مليون أفغاني إلى الأراضي الإيرانية نتيجة الحرب الأهلية الدائرة في أفغانستان[٤٠]. أما على المستوى الإقليمي فقد انتهت العمليات العسكرية بإخراج العراق من الأراضي الكويتية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها إيران لتقليل الآثار السلبية الناتجة من تلك الأزمة، فإنها انتهت باستقرار للقوات الأجنبية من دون أن تبدو أي بادرة لخروجها من المنطقة، مع ما حمله هذا من تهديد للداخل الإيراني والإقليمي المحيط.

وقد تقدم لانتخابات الرئاسة حوالى ١٢٨ مرشحاً اعترض مجلس الرقابة على الدستور عليهم جميعاً، ما عدا أربعة أشخاص هم: هاشمي رفسنجاني، وأحمد توكلي، وعبد الله جاسبي، والسيد رجب علي طاهري[٤١]. ولم تكن المنافسة بين المرشحين الأربعة بالقوة نفسها، فقد تركزت المنافسة ـ بشكل نسبي ـ بين رفسنجاني وأحمد توكلي. وتركزت حملة رفسنجاني الانتخابية على التأكيد على أهداف الخطة الخمسية الثانية التي ركزت على الجانب الاقتصادي بالأساس في محاولة للتغلب على الآثار الاجتماعية السلبية التي

---

(٣٩) حيدر، «معركة الرئاسة في إيران: رفسنجاني واثق من انتصاره وهدفه تأمين عدد كبير من الأصوات لمواجهة خصومه وتنفيذ برامجه الإصلاحية،» ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٤٠) معتز محمد سلامة، «انتخابات الرئاسة وإدارة الحكم في إيران،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٤١) من الأسماء التي اعترض عليها مجلس الرقابة مهدي بازرجان وآخرين مارسوا العمل السياسي منذ بدايات الثورة. وهناك حالات أخرى مورس المنع بشكل وقائي بمعنى أنه لم يسمح للشخص أن يتقدم باسمه للترشح ومن هؤلاء مير حسين موسوي، رئيس الوزراء السابق، انظر: حيدر، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

نتجت من الخطة الأولى[٤٢]. وأما أحمد توكلي فقد ركز في حملته على الأبعاد الاقتصادية لبرامج الإصلاح وإعادة الاعمار، وهو وإن لم يهاجم سياسة رفسنجاني بشكل خاص، إلا أنه انتقد غياب بعد العدالة الاجتماعية، والمشكلات التي نتجت عن سوء إدارة الجهاز البيروقراطي[٤٣]. ولم يخرج المرشحان الآخران عن هذا الخط العام المهتم بالأبعاد الاقتصادية والنتائج التي ترتبت على سياسات الانفتاح الاقتصادي لفترة رفسنجاني الأولى.

يمكن القول إذاً إن هذه الحملة، وعلى الرغم من وجود أكثر من مرشح، فإن جملة القضايا التي دارت حولها لم تختلف من مرشح لآخر، وتركزت على القضايا غير الحساسة، في الوقت الذي تجاوزت فيه عن مناقشة موضوعات قد تكون من المناطق المحظورة؛ كتكييف العلاقة مع قوى الاستكبار، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى موضوع الحريات الاجتماعية والسياسية التي بدأت تظهر كأحد مطالب قطاعات الطلاب والمثقفين، من دون أن تجد لها آذاناً صاغية في الحكومة. وانتهت الانتخابات الرئاسية من دون مفاجآت، وفاز الرئيس رفسنجاني، ولكن بشكل لم يعطه التفويض الكافي للاستمرار في تطبيق سياساته. فقد حصل على نسبة ٦٣ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين (حوالى ١٠ مليون من إجمالي ١٦,٣ مليون ناخب)، وجاء بعده في الترتيب أحمد توكلي بنسبة ٢٤بالمئة، وتقاسم المرشحان الآخران النسبة الباقية من الأصوات. وقد عكست نتيجة هذه الانتخابات ما يلي:

أولاً: أنها أضعفت موقف رفسنجاني في مواجهة المرشد خامنئي، فقد حصل رفسنجاني على ٦٣ بالمئة من الأصوات، إلا أن الفارق بينه وبين أحمد توكلي لم يكن بالدرجة نفسها التي ميزت الانتخابات الرئاسية السابقة في دوراتها المختلفة. فقد كان معتاداً أن يحصد الرئيس الفائز معظم الأصوات، وأن يجيء المرشح التالي له حاصلاً على نسبة أصوات لا تتجاوز العشرة بالمئة. ومن ثم بدأ المرشد بالتركيز على توسعة مصادر قوته وتأثيره داخل النظام، ما أدى إلى ظهور مساحات الخلاف بين الاثنين بشكل أكثر وضوحاً عن الفترة الرئاسة الأولى.

---

(٤٢) سلامة، المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

ثانياً: أرسلت نتائج الانتخابات بهذا الشكل إشارات تحذيرية لكافة القوى السياسية الإيرانية. فقد تناقصت نسبة الإقبال على التصويت في هذه الانتخابات ووصلت إلى ٥٧ بالمئة، ما دل على عزوف الجماهير عن المشاركة السياسية، وهو الأمر الذي كانت تفخر به الجمهورية الإسلامية(٤٤). هذا كان يعني ضرورة مراجعة كافة القوى لكل من أولوياتها وسياساتها ومواقفها، والأهم خطابها السياسي تجاه مختلف القضايا التي تهم القطاعات الأعرض من الجماهير الإيرانية(٤٥).

ثالثاً: إن نتائج هذه الانتخابات لم تعط رفسنجاني التفويض الكافي لمواصلة سياساته، والتي لم تكن تلقى قبولاً لدى البرلمان الإيراني الذي مارس سلطاته برفض عدد من المشروعات التي تقدم بها الرئيس، كما حاول حجب الثقة عن عدد من وزرائه. كذلك وجه رئيس البرلمان مهدي كروبي عدداً من الرسائل التي كانت تحذر الرئيس من مغبة الاستمرار في أخطائه الاقتصادية السابقة. وقد انعكس هذا الأمر في طبيعة المناقشات التي سادت في داخل البرلمان خلال سنوات الفترة الثانية، والتي ركزت على ما اعتبرته مظاهر للخروج على مبادئ الثورة في المجالات الاجتماعية(٤٦).

وشكلت الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ فرصة جديدة للتعامل داخل النظام الإيراني، فقد جرت الانتخابات في ظل تنافس بين عدد من الأشخاص الذين ينتمون بطبيعة الحال إلى الثورة الإيرانية من حيث القيم والمؤسسات، إلا أنهم ينتمون إلى الصف الثاني للثورة. وقد قام قام مجلس الرقابة على القوانين بالاعتراض على حوالى ٢٠٠ مرشح للانتخابات؛ بحجة عدم استيفائهم الشروط اللازمة. كما سادت قناعة مؤداها أن أياً من المرشحين العشرة الذين سمح لهم باستكمال السباق الانتخابي، لا يمتلك شخصية كاريزمية تمكنه من حسم نتيجة الانتخابات قبل موعدها كما حدث في السابق(٤٧).

---

(٤٤) Robin Wright, *The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran* (New York: Alfred A. Knopf, 2000), pp. 23-24.

(٤٥) Mathew C. Wells, «Thermidor in the Islamic Republic of Iran: The Rise of Muhammed Khatemi,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 26, no. 1 (1999), p. 35.

(٤٦) حول تحليل نتائج الانتخابات ومدلولات التصويت، انظر: حامد حيدر، «فاز البرلمان الإيراني في صراعه مع الأجنحة والأقاليم الساخنة تنذر بتوتر،» **الوسط** (٢١ حزيران/ يونيو ١٩٩٣)، ص ١٠ ـ ١٤.

(٤٧) Wright, *The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran*, p. 25.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
الملامح الرئيسة للانتخابات الرئاسية في دوراتها الثماني الأولى

الدورة الرئاسية	تاريخ إقامة الانتخابات	عدد المرشحين	إجمالي الأصوات	الرئيس المنتخب	عدد الأصوات الموافقة	النسبة المئوية للتصويت
الدورة الأولى	١٩٨٠/١/٢٣	١١	١٤١٤٦٦٢٢	أبو الحسن بني صدر	١٠٧٠٩٣٣٠	٧١,٤٢
الدورة الثانية	١٩٨١/٧/٢٢	٤	١٤٧٤٤٠٠٠	محمد علي رجائي	١٢٧٢٢٠٠٠	٨٥,٧١
الدورة الثالثة	١٩٨١/١٠/١	٤	١٦٨٤٧٧١٧	آيه الله خامنئي	١٦٨٠٠٥٧٩	٩٩,٧٢
الدورة الرابعة	١٩٨٥/٧/٢٥	٣	١٤٤٤٤٦٣٠	آيه الله خامنئي	١٢٢٠٣٨٧٠	٨٥
الدورة الخامسة	١٩٨٩/٧/٢٧	٢	١٦٣٣٩٤٦٧	هاشمي رفسنجاني	١٥٥٣٧٣٩٤	٩٤,٥١
الدورة السادسة	١٩٩٣/٦/١١	٤	١٦٧٨٩٦٦٦	هاشمي رفسنجاني	١٠٥٥٥٩١٢	٦٣,١
الدورة السابعة	١٩٩٧/٥/٢٧	٤	٢٨٠٧٦٠٧٠	سيد محمد خاتمي	٢٠٠٧٨١٧٨	٦٩,٥
الدورة الثامنة	٢٠٠١/٦/١٢	١٠	؟٢٨٠٨٦٠٠٠٠	سيد محمد خاتمي	؟٢١٥٩٤٠٠٠٠	٧٧

المصدر: لتحليل الانتخابات الرئاسية الإيرانية ونتائجها منذ نجاح الثورة وإلى انتخابات خاتمي الأولى، انظر: صادق سبحاني، «عشرون عاماً على انتخابات رئاسة الجمهورية،» **مختارات إيرانية**، السنة ١، العدد ١١ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ٨ ـ ١٢.

كان رئيس البرلمان ناطق نوري ـ الذي كان مؤيداً من قبل كبار رجال المؤسسة الدينية بالإضافة إلى التيارات المحافظة والمعروفة باليمينية ـ والسيد خاتمي، المفكر ووزير الثقافة السابق ومدير المكتبة الوطنية الذي بدا مدعوماً من ائتلاف يضم كوادر إعمار البلاد وقوى اليسار الجديد والتي بدأت في التبلور في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس رفسنجاني ـ المرشحين الأقرب من الفوز. وتوزع المرشحون الآخرون بشكل أساسي على التيار التقليدي والمستقلين. وحرص الجميع التأكيد على التزامهم بخط الإمام الخميني، والتأكيد على ضرورة الاستعانة بخبرات الرئيس رفسنجاني الذي عرف بالشيخ الرئيس، حتى بعد مغادرته لمقعد الرئاسة.

وأظهرت نتائج الانتخابات فوزاً ساحقاً للسيد خاتمي، ما يوحي بقوته كأحد المرشحين، إلا أن هذه النتيجة لم تفاجئ فقط مراقبي النظام الإيراني من الداخل والخارج، بل فاجأت خاتمي نفسه، والتيار الذي كان يسانده على اعتبار أن منتهى ما كانوا يطمحون إليه من الترشح للانتخابات كان

كسر احتكار التيار اليميني لمقدرات السلطة في إيران[٤٨].

وتواترت تقارير في وسائل الإعلام العربية والغربية التي صاحبت هذه الجولة من الانتخابات عن المفاجأة التي حملتها هذه الانتخابات، وكونها تمثل انقلاباً على الثوابت التي أرساها النظام الإيراني منذ نجاح الثورة، أو أنها جاءت استجابة لضغوط المجتمع المدني الذي صار خاتمي «رمزاً له»[٤٩]. ولكن نظرة ثانية على هذه الانتخابات توضح لنا أن خاتمي لم يكن يمثل انقلاباً على النظام كما قرئت النتائج في اللحظات الأولى:

أولاً: إن خاتمي لا يمكن اعتباره من خارج النظام، فهو من أبناء الثورة الذين اشتركوا في العمل العام منذ اليوم الأول لنجاحها، ومن ثم لا يمكن إخراجه من السياق العام للنظام سواء على المستوى القانوني (حيث ينتظر من المرشح لأي منصب ـ فضلاً عن منصب الرئيس ـ أن يعلن ولاءه وإيمانه بالقيم الحاكمة للنظام السياسي وعلى رأسها فكرة ولاية الفقيهن وعلى هذا الأساس يمر من مصفاة مجلس الرقابة الذي يملك السلطة لمنع أي من المرشحين من خوض الانتخابات)، ومستوى التفاعلات السياسية التي حكمت النظام في عهد رفسنجاني، واضطرته إلى الاستقالة في بداية التسعينيات من منصب وزير الثقافة وإن أعاده رفسنجاني في ما بعد في منصب مستشار له[٥٠].

ثانياً: قد يكون من الأجدر أن نعيد صياغة المفاجأة التي أصابت الكثيرين؛ فالأمر لم يكن فوز خاتمي بالانتخابات بقدر ما كان خسارة ناطق نوري لها. فالمعروف أن المرشح الأقوى في مواجهة خاتمي كان ناطق نوري، رئيس البرلمان الذي كان يتمتع بتأييد كل من القوى المحافظة والمرشد. وقد حرص خامنئي على الحفاظ على حياده المعلن من العملية الانتخابية برمتها،

---

(٤٨) لمزيد من التفاصيل عن لقاءات عقدت مع عدد من المرشحين لمعرفة الخطوط الرئيسة لكل منهم، انظر: محمد صادق الحسيني، **الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٩)، ص ١٠٧ ـ ١٥٦.

(٤٩) David Menashri, *Post Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power* (London; Portland, OR: Frank Cass, 2001), p. 78.

(٥٠) انظر: مصطفى اللباد، «تطورات الخطاب الديني الإيراني من الخميني إلى خاتمي،» في: عمرو الشوبكي، محرر، **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠، و Ladan Boroumand, «Illusions and Reality of Civil Society in Iran: An Ideological Debate,» *Social Research*, vol. 67, issue 2 (Summer 2000), pp. 339-344.

وعلى دعمها لتحقيق أعلى نسبة مشاركة ممكنة في الانتخابات، إلا أن ميله كان معروفاً لصالح نوري. من ثم يبدو أن خسارة نوري لهذه الانتخابات، مع هذا الدعم، هي الأجدر بأن تسبب الدهشة، وتدعونا في مرحلة لاحقة إلى إعادة النظر في تفسير اختيار الجماهير لخاتمي. فبدلاً من تكييف هذا الاختيار على أن خاتمي أصبح «رمزاً» للمجتمع المدني، يمكن أن نضيف إلى هذا الأمر ـ من دون أن ننفيه أو نستبعده ـ أن خاتمي شكل البديل الوحيد المطروح أمام جماهير كانت لا ترغب في إعطاء أصواتها لمرشح التيار المحافظ(٥١). هذا الأمر يدعمه ما كان يتردد في الأوساط الإيرانية قبيل الانتخابات من غياب مرشح كاريزمي يمكنه تحقيق درجة مرتفعة من الوفاق الوطني. ويظهر هذا الموقف من قبل الجماهير الناخبة الإيرانية على عكس موقفها من انتخابات الرئاسة في مراتها الأولى في حياة الإمام الخميني. فقد سبقت الإشارة إلى إنحياز الجماهير للخيار الذي يفضله الإمام الخميني حتى إن لم يتم التعبير عنه بشكل صريح؛ والواقع أنه يمكننا قراءة هذا التحول على اعتبار أنه مؤشر لتناقص شرعية النظام، الذي مرت ثماني سنوات على انتهاء الحرب مع العراق من دون أن تستطيع النخبة الحاكمة إحداث تغيير نوعي في حياة المواطنين الذين كانوا يعانون المصاعب الاقتصادية والبطالة، وتدني مستوى الخدمات. ومن ثم بدا الوقت ملائماً لإحداث تغيير سياسي في النخبة الحاكمة بغرض تغيير هذه الأوضاع. ومن ناحية أخرى، لا يمكن إغفال الدور الذي قام به تزايد وعي الجماهير بقدرتها على إحداث تغيير في معادلات القوة الحاكمة لنظامها السياسي، وبخاصة في ظل عدم قدرتها على تغيير رأس النظام؛ الولي الفقيه لا من حيث التعيين ولا المراقبة ولا العزل عن المنصب، فهذه العمليات كلها تبقى محفوظة لمجلس الخبراء المكلف باختيار القائد ومراقبته وعزله. لذا أصبح منصب رئيس الجمهورية متنفساً لتغيير معادلات القوة. ومن ناحية ثالثة، يمكننا فهم اختيار خاتمي في تلك المرحلة على أنه مرحلة انتقالية للتحول من الشرعية المرتبطة بالمؤسسة الدينية إلى شرعية جديدة. فعلى الرغم من انتماء خاتمي إلى المؤسسة الدينية من حيث المظهر

---

(٥١) وهو الأمر الذي تكرر في انتخابات عام ٢٠٠٥ والتي فاز فيها على عكس كل التوقعات المرشح المحافظ أحمدي نجاد في جولة ثانية للانتخابات الرئاسية في مواجهة الشيخ هاشمي رفسنجاني. وكانت الجولة الأولى انتهت بتراجع أقرب مرشحي التيار الإصلاحي للفوز مصطفى معين إلى المركز الخامس. ولمزيد من التفاصيل حول توجه الجماهير الرافض لنوري، انظر:
Wright, *The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran*, pp. 25-26.

والقناعات؛ فإنه ليس متطابقاً معها، وعرف طوال فترة حكمه بـ «الأفندي المعمم» في إشارة لتعدد خلفياته ومرجعياته[٥٢].

ثالثاً: رفع خاتمي في أثناء الحملة الانتخابية عدداً من الشعارات التي تدعم فكرة اعتباره جزءاً من الانتقال إلى الدولة، في الوقت نفسه الذي لا يمكن اعتبارها انقلاباً على الثورة، «المساواة والقانون». ويؤكد ذلك علاقة السيد خاتمي بالرئيس رفسنجاني، وموقف الأخير الداعم والمؤيد له. فكثيرون يعتبرونه ـ أي رفسنجاني ـ رائد حركة الإصلاح في إيران، وإن كان توجهه الأغلب إلى المناحي الاقتصادية، وهذا كان له ما يبرره، وبخاصة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها إيران خلال التسعينيات. وقد دعم رفسنجاني وزير ثقافته خاتمي حتى اعتبرت فترة توليه منصب وزير الثقافة والإرشاد من قبل بعض الكتاب سنوات ازدهار للثقافة الإيرانية الحرة ـ بمفهوم نسبي ـ وتشجيع لمخرجي الأفلام وغيرها من الأنشطة التي هوجمت من قبل التيار المحافظ إلى أن استقال[٥٣]. ما يهم هنا هو الإشارة إلى أن هذه السنوات العشر كان أداء خاتمي فيها محل تأييد ومساندة من جانب الرئيس رفسنجاني، وغض الطرف، إن جاز لنا القول، من جانب المرشد؛ فوزارة الثقافة والإرشاد تعتبر من أهم الوزارات في نظام سياسي مؤدلج مثل النظام الإيراني. ومن ثم فإن من يتولى مهام مثل هذه الوزارة لا بد أن يكون متفقاً مع الخط العام للنظام السياسي وإلا تحول المشهد السياسي إلى عبث. ومع استمرار الشيخ الرئيس في تأدية دور رئيس في النظام من خلال موقعه كرئيس لمجلس تشخيص مصلحة النظام، فكان لا بد له أن يلقي بثقله وتأييده إلى جانب مرشح يتوافق معه[٥٤]. فالعلاقة التي كانت تتم بشكل ثنائي على محور الرئيس/ المرشد خلال عهد رفسنجاني الرئاسي تحولت إلى علاقة ثلاثية أكثر تركيباً على محور الرئيس/ المرشد/ الشيخ الرئيس، وذلك بالطبع في ظل القاعدة الذهبية التي طالما حكمت السياسة الداخلية الإيرانية، والتي تقوم على قاعدتي التوازن والتوافق، والتي تميز في الوقت نفسه المجتمعات في حال

---

(٥٢) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد صادق الحسيني في طهران إبان فاعليات مؤتمر تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية الذي عقد بالتعاون بين مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ووزارة الخارجية الإيرانية في طهران في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢.

(٥٣) Menashri, *Post Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power*, pp. 80-81.

(٥٤) الحسيني، **الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية**، ص ١٠٥.

الانتقال. فالاختلال في التوازن بين طرفي التفاعل يستدعي تدخلاً من جانب قوة ثالثة لإعادة التوازن المفقود. هذا التوازن يسهل صنع السياسات من خلال صيغ توافقية تراعي المصالح المختلفة للأطراف المتعددة داخل النظام من دون الإضعاف الكامل لقوة أي منها أو القضاء عليها.

كان شعار الإصلاح والسياسات التي ارتبطت به، والصراعات السياسية التي لازمته وتحولت في لحظات معينة إلى صدامات عنيفة سبباً في تردد الرئيس خاتمي في الإعلان عن ترشيح نفسه لدورة رئاسية ثانية حتى قبيل إغلاق باب الترشيح[٥٥]. هذا التردد اعتبر من جانب البعض تكتيكاً انتخابياً، واعتبر من جانب البعض الآخر يأساً من إمكانية تحقيق أهداف الرئيس في ظل نظام يحرمه من صلاحيات حقيقية، وفي ظل مناخ سياسي يقاوم بشدة، بل يخوض معركة كسر العظم مع الرئيس خاتمي وأنصاره من الإصلاحيين، وهو الأمر الذي اشتكى منه خاتمي في خطاب تقدمه للترشح. فقد أعلن: «علينا أن نعترف بأنه كان لدينا نقص... ولكن القسم الأكبر من المشكلات كان فوق إرادة رئيس الجمهورية والحكومة»[٥٦]. ولكن بعد أن حسم خاتمي اختياراته، وقرر خوض الانتخابات أصبحت النتيجة محسومة لصالحه بحيث كانت الحملة الانتخابية، وعلى حد تعبير كثير من المراقبين في داخل إيران وخارجها، مجرد تجهيز لحملة الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥[٥٧]. وقد اعتبر أنصار الرئيس خاتمي انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠١، ونجاح الرئيس خاتمي فيها بمثابة تصويت شعبي على برنامج الإصلاح، وليس فقط على شخص الرئيس، والذي كانت مسألة فوزه محسومة قبل الانتخابات بمدة طويلة. ولكن ما كان يهم التيار الإصلاحي ككل في تلك الفترة هو نسبة الأصوات التي سيحصل عليها الرئيس خاتمي لكي تعد تفويضاً ومساندة شعبية له للمضي قدماً في برامجه[٥٨].

وتقدم للترشح لمنصب رئيس الجمهورية في انتخابات ٢٠٠١ ما يزيد على

---

(٥٥) **الحياة**، ٥/٥/٢٠٠١.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) نيفين عبد المنعم مسعد، «قراءة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، رؤية مختلفة،» **أوراق الشرق الأوسط** (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة)، العدد ٢٧ (تموز/يوليو ٢٠٠١)، ص ٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٨.

ثمانمئة مرشح، أجاز منهم مجلس الأوصياء عشرة مرشحين فقط. وحرص كل المرشحين على تقديم أنفسهم بمنطق المدافع عن الإصلاح الذي أضحى شعاراً انتخابياً للجميع من دون الالتزام بأي من المعسكرين اللذين شكلا قطبي الحركة السياسية الإيرانية؛ معسكر المحافظين ومعسكر الإصلاحيين. إلا أن التيار الأول لم يستطع، أو لو يرد، حسم اختياراته والوقوف بقوة وراء أحد المرشحين التسعة[٥٩] (دون خاتمي المحسوب بالطبع على التيار الآخر)، ما أضعفه في المحصلة الإجمالية. وإن كان البعض قد قرأ هذا التعدد في المرشحين في اتجاه آخر، فالتيار المحافظ كان واعياً لحقيقة أن خاتمي سيحسم الانتخابات لصالحه، ومن ثم أراد بهذا التعدد في المرشحين تحقيق فائدتين؛ **الأولى** تفتيت الأصوات التي يمكن أن تذهب لخاتمي؛ ما سيقلل من التفويض الشعبي له بالمضي قدماً في إصلاحاته. الفائدة **الثانية** تعلقت بدراسة مبكرة لتوجهات الشارع الإيراني في ما يخص انتخابات ٢٠٠٥. فبعض المراقبين اعتبر أن انتخابات الرئاسة الثانية لخاتمي كانت في حقيقة الامر تمهيداً للانتخابات التالية لها، ومن ثم كان تعدد المرشحين وتعدد توجهاتهم وخلفياتهم محاولة لجس نبض الشارع وتوجهاته[٦٠].

خاض الجميع الحملة الانتخابية تحت شعار الإصلاح، الذي أصبح ضرورة ملحة لتجاوز أزمات النظام سواء على مستوى الشرعية، أم الأزمات الاقتصادية التي كادت تعصف بكل ما تحقق في عهد الثورة. وعلى الرغم من الهجوم الذي تعرض له خاتمي في أثناء تلك الحملة الانتخابية نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي لحكومته، فإنه وعد بمزيد من الإصلاحات والإنجاز في الفترة الثانية. وقد أسهم تخفيض سن الانتخاب في تلك الانتخابات ليصل إلى ١٥ سنة في ضخ أعداد كبيرة من الإيرانيين صغار السن الذين مثّل خاتمي بالنسبة إليهم، وعلى الرغم من الإخفاقات التي واجهت مشروعه، أملاً متجدداً، ومن ثم كوّنوا تجمعاً انتخابياً أطلقوا عليه «سيمرغ» وهو طائر إيراني

(٥٩) لمزيد من التفاصيل حول أسماء المرشحين التسعة وبرامجهم ونسبة التصويت التي حصلوا عليها، انظر: موقع إسلام أون لاين الإلكتروني في فترة الانتخابات في بدايات شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠١ والتي انتهت بالانتخابات في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠١: <http://islamonline.net>.

(٦٠) وهو الأمر الذي لم تثبت صحته خلال انتخابات ٢٠٠٥ حيث لم يتقدم للترشح أي من الأسماء التي ترشحت على حساب التيار المحافظ في انتخابات ٢٠٠١. كما أن نتيجة الانتخابات النهائية خالفت كل التوقعات، كما سيتضح في ما بعد.

خرافي، لمساندة حملته. واستطاعوا في النهاية حسم الانتخابات لصالحه بشكل زاد من مخاوف التيار المحافظ وخشيته من استبعاده من هيكل السلطة، ما استدعى سلسلة من ردود الأفعال ستتم مناقشتها في إطار المجتمع المدني والانتخابات البرلمانية. وانتهت الانتخابات بنجاح تيار الرئيس خاتمي في تعبئة الجماهير للتصويت، على عكس رهان التيار المحافظ الذي اعتبر أن عزوف الجماهير عن التصويت من شأنه أن يقلل من التصويت الشعبي الذي يمكن أن يحصل عليه الرئيس خاتمي بعد فوزه. وقد بلغت نسبة الإقبال على التصويت حوالى ٨٣ بالمئة ممن يحق لهم التصويت، واستطاع الرئيس خاتمي حشد ما يزيد على ٧٠ بالمئة من هذه الأصوات. وكما سبقت الإشارة فإن فوز الرئيس خاتمي كان متوقعاً، وإنما أريد بهذه الحملة الانتخابية قياس توجهات الرأى العام الإيراني حول المرشح القادم في انتخابات ٢٠٠٥. ومن ثم يبدو من المفيد التعرف إلى توجهات الناخبين غير المؤيدين للرئيس خاتمي؛ فقد جاء أحمد توكلي في المرتبة الثانية بحوالى ٤ ملايين صوت بنسبة ١٥ بالمئة، يليه وزير الدفاع علي شمخاني بنسبة ٢,٦٢ بالمئة، وحصل باقي المرشحين على أقل من ١ بالمئة من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة، وجاء المرشح هاشم طبا في المرتبة العاشرة والأخيرة وسبقه فيها علي فلاحيان وزير الاستخبارات السابق والذي اشتبه في تورطه في حملات اغتيال المثقفين التي سادت في نهاية التسعينيات[٦١].

الواقع أن أحمد توكلي لم يكن جديداً على سباق الرئاسة الإيراني؛ حيث سبق له التنافس في عام ١٩٩٢ ضد الرئيس رفسنجاني، والذي فاز فيه الرئيس الشيخ بدورة ثانية أبقته في الحكم حتى عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من عدم وقوف التيار المحافظ وراء مرشح بعينه في هذه الانتخابات، إلا أن توكلي كان معروفاً بقربه من هذا التيار بالإضافة إلى تمتعه بتأييد البازار الإيراني التقليدي. كما امتد تأييد التيار المحافظ ليشمل وزير الدفاع علي شمخاني ذا الأصول العربية، ورجل الحرس الثوري السابق والقريب من المرشد. وقراءة نتائج الانتخابات بهذا الشكل أوضحت للتيار المحافظ أن الرموز التي ارتبطت تاريخياً بالمؤسسة الحاكمة لم تستطع أن تجمع حولها ما يكفي من الأصوات

---

(٦١) حسن أبو طالب، «دلالات الفوز الكبير للرئيس خاتمي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٧، العدد ١٤٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠١)، ص ١٧٧ ـ ١٨١.

التي تؤهلها للقيام بدور محوري في الانتخابات القادمة، ومن ثم تغيرت الاستراتيجيات التي تبناها التيار المحافظ في تعامله مع التيار الإصلاحي استعداداً للانتخابات المحلية ٢٠٠٣ والبرلمانية ٢٠٠٤ والرئاسية ٢٠٠٥. وتصاعدت الحملة ضد صحف التيار الليبرالي ورموزه، وشاعت حالة من عدم الثقة في قدرة التيار الإصلاحي على الإنجاز، وهو الأمر الذي دعمه أداء التيار نفسه. فقد تعددت الرؤى في داخله حول الموقف من النظام بشكل إجمالي؛ فهناك تيار الرئيس خاتمي الذي تبنى الدعوة للمحافظة على النظام، والالتزام بقيمه وقواعده الرئيسة، وهناك تيار اليسار الراديكالي الذي بدأ يتبنى دعوة الانقلاب على النظام ككل، بل مهاجمة الرئيس خاتمي نفسه على اعتبار أنه لم يلتزم بالتيار الإصلاحي ولا بتحقيق الإصلاحات بالشكل الذي وعد به. هذا الانقسام أدى إلى مزيد من العجز داخل التيار، وإلى افتقاده القدرة على التنسيق مع غيره من الشخصيات والتيارات السياسية التي احتفظت بمسافة تمايزها عن التيار المحافظ التقليدي، مثل الرئيس رفسنجاني. فقد خاض الرئيس الشيخ الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ على أساس برنامج يسمح له بالتحالف مع التيار الإصلاحي، وبخاصة في ظل العجز الذي سبقت الإشارة إليه، وأدى غياب التنسيق وحالة اليأس والإحباط التي انتشرت في الأوساط السياسية والمجتمعية الإيرانية إلى فشل رفسنجاني في كسب الانتخابات حتى بعد تأجيل حسمها إلى جولة ثانية.

الملاحظة الأخيرة في هذا الصدد تتعلق بطبيعة شاغل منصب الرئاسة منذ نجاح الثورة وحتى الانتخابات الأخيرة. فقد غلب على المنصب في البداية الطبيعة التكنوقراطية لأسباب نوقشت في حينها. وارتبط المنصب بعدد من الشخصيات ذات الطابع الأيديولوجي خلال سنوات الحرب مع العراق إلى أن وصل الرئيس رفسنجاني إلى الحكم عام ١٩٨٩ وتحول معه طابع الرئيس إلى الطابع البراغماتي المهتم بقضايا إعادة بناء البنية التحتية وتحالفات إيران الخارجية. وجاءت انتخابات ١٩٩٧ و٢٠٠١ لتسجل وصول الرئيس خاتمي بميوله الإصلاحية والمنفتحة على الآخر سواء داخلياً أم خارجياً بما شجع ودعم صعود تياره على ساحة التفاعلات الداخلية الإيرانية. وحملت الانتخابات الأخيرة عودة لرئيس أيديولوجي يدافع عن قيم الثورة وخطابها التقليدي، ما يجعلنا نتساءل عن انعكاس هذه التحولات والتغيرات على الخريطة السياسية للبرلمان الإيراني، وهو ما سنناقشه في الصفحات التالية.

وتحتل الانتخابات الرئاسية الأخيرة(*) في هذا السياق والتي أجريت في عام ٢٠٠٥ أهمية خاصة في إطار دراسة العلاقة بين مؤسسات الدولة والثورة لأكثر من سبب، حيث شكّلت هذه الانتخابات لحظة اختبار حقيقية لكل التيارات خصوصاً بعد احتدام شديد في العلاقة بين الرئاسة والبرلمان منذ نجاح التيار المحافظ في ضمان الأغلبية البرلمانية عقب انتخابات ٢٠٠٤؛ فمن ناحية كانت بمثابة قياس لقدرة التيار الإصلاحي على تقديم مرشح بديل من الرئيس خاتمي المنتهية ولايته والذي تمتع بدرجة عالية من الكاريزما بين أوساط الناخبين خصوصاً من الشباب والنساء، وتحديداً في ظل التراجع الذي شهده التأييد الشعبي لمعسكر الإصلاحيين بعد فشلهم في تحقيق الجزء الأكبر من وعودهم الاقتصادية أو الاجتماعية فضلاً عن السياسية. ولا يمكن في هذا الإطار إهمال الدلالة المرتبطة بقدرة التيار الإصلاحي على تجاوز عقبة مجلس الرقابة على القوانين ودوره الحاجب لعدد من رموز التيار الإصلاحي عن الانتخابات المحلية والبرلمانية السابقة، ولذا حاول التيار الإصلاحي بكل قوته الزج بأكبر عدد ممكن من الإصلاحيين للترشح تحسباً لقرار مجلس الرقابة على القوانين بمنع معظمهم، وهو الأمر الذي سنناقشه في الصفحات التالية.

على مستوى التيار المحافظ فقد شكلت هذه الانتخابات فرصة ذهبية لاستعادة سيطرته على منصب الرئيس بعد غياب ثماني سنوات صبغ فيها عدم الاتفاق بين المرشد والرئيس التفاعلات الكبرى في الحياة السياسية والاقتصادية، وفي ظل قراءة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠١ ونتائجها في ما يتعلق بترتيب المرشحين بعد الرئيس خاتمي، تزيد أهمية هذه المرحلة والتي كان التيار المحافظ واعياً بضرورة الدفع بوجوه جديدة للساحة السياسية لم ترتبط بحمى الصراع السياسي في السنوات السابقة ولم يطلها كثير من دعاوى الفساد أو الفشل. هذا الوعي لم يكن شأناً إيجابياً في إطلاقه؛ حيث لم يمتلك التيار المحافظ شخصية يمكن أن تحظى بإجماع الفرق المختلفة في داخل التيار المحافظ ويمكن تقديمها للناخب الإيراني بشكل يسمح بحسم الانتخابات لصالحهم. ومن ثم تبنّى التيار المحافظ استراتيجية مزدوجة سبقتها

(*) هذا التحليل لانتخابات الرئاسة الأخيرة أضيف إلى النص الأصلي للرسالة (هذا الكتاب) في أثناء إعدادها للنشر.

مجموعة من الإجراءات غير المشجعة لأي من رموز التيار الإصلاحي للتقدم للترشح، وهو الأمر الذي حرمهم من العديد من المرشحين الذين امتلكوا قدراً من السمات الكاريزمية التي كانت تسمح لهم بتجميع الأصوات؛ هذه الاستراتيجية المزدوجة قامت على دعامتين، **الأولى** قيام مجلس الرقابة على القوانين بمنع جميع المرشحين الإصلاحيين بزعم عدم امتلاكهم المقومات اللازمة للترشح، ومن ناحية أخرى طرح عدد من الأسماء ذات الخلفيات المختلفة (عسكرية وتكنوقراطية وسياسية) من دون أن يظهر تأييده المباشر لأحدهم بالذات وبخاصة في المراحل الأولى من السباق، وهو الأمر الذي أظهر نجاحاً، كما سيظهر عند مناقشة نتائج الانتخابات.

ومن ناحية **ثانية** شكل الظرف الإقليمي واستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان (جارتا إيران الشرقية والغربية) بما يحمله هذا من تهديدات للأمن القومي الإيراني ولاستقرار النظام السياسي بشكل خاص، شكّل هذا الأمر عامل ضغط على كل من النظام والناخبين الذين اعتبروا هذه الانتخابات بمثابة تأكيد لشرعية النظام السياسي وإعلان لوحدة الجبهة الداخلية. وانعكس ذلك في الدعوات المتكررة والمعتادة للناخبين بضرورة الاشتراك في الانتخابات وأن تكون خياراتهم مبنية على حسابات حقيقية لا تنخدع بشعارات لا يمكن تحققها على أرض الواقع. في ضوء هذا الإعتبار يمكن فهم قبول مجلس الرقابة على القوانين لترشح كل من محسن رضائي، القائد السابق للحرس الثوري، وقاليباف، القائد العام لقوات البوليس، وعلى لاريجاني المسؤول عن مفاوضات الملف النووي الإيراني مع العالم الخارجي، وقد أسهمت التطورات في هذا الملف بالذات وتصاعد الضغوط من قبل الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الذرية في تصاعد أهمية هذه الانتخابات التي كانت ستحمل تركيبة جديدة للنخبة الرئاسية الإيرانية المنوط بها أدوار معينة في ظل توزيع محكم للقوى وللأدوار في داخل النخبة الإيرانية المرتبطة بشكل عضوي بكل من المرشد من ناحية والقوى التقليدية الدينية والتجارية من ناحية أخرى[٦٢].

ولم تخرج انتخابات ٢٠٠٥ عن السياق العام الذي دارت في إطاره

---

(٦٢) «تركيبة التيارات السياسية في العالم القادم،» **مختارات إيرانية**، السنة ٧، العدد ٧٠ (أيار/ مايو ٢٠٠٦)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

الجولات الانتخابية السابقة، فقد بدأ تقديم أوراق الترشح في ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥ ولمدة خمسة أيام تقدم للترشح ما يزيد على ألف شخص (منهم حوالى تسعون سيدة) البعض منهم لا يمتلك المقومات المطلوبة ولا المؤهلات الضرورية لخوض المعركة الانتخابية[٦٣]، ومارس مجلس الرقابة على القوانين الدور المعهود بفحص أوراق المتقدمين والاعتراض على الأغلبية الساحقة منهم. حيث لم يسمح إلا لستة أشخاص فقط بخوض السباق الإنتخابي، لم ينتم أي منهم للتيار الإصلاحي الذي تم منع كل مرشحيه، كما سبقت الإشارة[٦٤]. واحتاج الأمر لتدخل المرشد شخصياً حتى تم السماح لمصطفى معين، وزير التعليم السابق والمرشح الرئيس للتيار الإصلاحي، ومحسن مهرعليزاده، محافظ خراسان خلال ولاية خاتمي الأولى، بتجاوز هذه العقبة، فقد قام المرشد بإرسال خطاب لمجلس الرقابة في نهايات شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥ (عقب إعلان القائمة النهائية للمرشحين)، يطلب فيها السماح لكل من معين ومهرعليزاده بدخول الانتخابات وهو ما تحقق بالفعل[٦٥]. كذلك استمر المجلس على موقفه الرافض لترشح النساء للمنصب اعتماداً على تفسيره للفظ الرجال الوارد في الدستور الإيراني بمعناه الحرفي وليس المجازي، كما تصرّ عليه الحركة النسوية في داخل إيران، وتشابهت الظروف الاقتصادية الخانقة التي كانت تعانيها الأغلبية الإيرانية في ظل استمرار الحصار الدولى وتزايد احتمالات تعرض إيران لمزيد من العقوبات نتيجة موقفها من البرنامج النووي، تشابهت هذه الأجواء مع أجواء الحملات السابقة البرلمانية والرئاسية منها.

بدأت الحملة الانتخابية رسمياً في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥، واستمرت حتى ١٥ حزيران/ يونيو بين المرشحين التاليين: الشيخ هاشمي رفسنجاني، الرئيس الإيراني الأسبق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، والدكتور مصطفى معين، وزير التعليم العالي في حكومة خاتمي، وحجة الإسلام مهدي

---

(٦٣) <http://en.wikipedia.org/wiki/iranian_presidential_election%2c_2005>.

(٦٤) كان من ضمن من اعترض مجلس الرقابة على ترشحهم: أكبر علمي، النائب عن محافظ تبريز، ومصطفى كواكبيان، السكرتير العام لحزب مردم سالاري، وإبراهيم أصغر زاده الذي سبق رفض ترشحه في انتخابات ٢٠٠١، كما رفض أيضاً ترشح رضا ظفري، العضو السابق في مجلس الخبراء. انظر الموقع السابق.

(٦٥) **الحياة**، ٢٢ ـ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٥.

كروبي، الرئيس السابق للبرلمان، وعلي لاريجاني، عضو المجلس الأعلى للأمن القومي، ومحمد باقر قاليباف، قائد البوليس، ومحمود أحمدي نجاد، عمدة طهران آنذاك، ومحسن مهرعليزاده، محافظ خراسان السابق، وانسحب محسن رضائي، القائد السابق للحرس الثوري، عشية انتهاء الحملة الانتخابية ١٥ حزيران/ يونيو. وعلى الرغم من بعض الدعوات إلى مقاطعة الانتخابات، فقد جرت الحملة الانتخابية بشكل طبيعي، وبدا أن الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني (أو الرئيس الشيخ كما كان يُلقّب) هو الأقدر على حسم الانتخابات لصالحه[٦٦].

وفي ضوء ما بدا أنه حملة انتخابية رئاسية مألوفة، كانت المفاجأة في عدم قدرة أي من المرشحين في الحصول على النسبة اللازمة (٥٠ بالمئة +١) للوصول إلى الرئاسة، وتعقدت المفاجأة أكثر بحصول أحمدي نجاد (عمدة طهران المحافظ) على أكبر عدد من الأصوات بعد رفسنجاني، مما استلزم اللجوء إلى جولة إعادة بينهما جرت بعد ذلك بأسبوع، وانتهت بفوز أحمدي نجاد بالرئاسة بأغلبية تجاوزت٦٠ بالمئة بقليل، بينما لم يحقق الشيخ الرئيس السابق سوى ٣٩ بالمئة من إجمالي الأصوات. ولكن يجدر بنا التوقف قليلاً أمام نتائج الجولة الأولى لقراءتها في ضوء العلاقة بين الثورة والدولة التي بدا أنها ما زالت ملتبسة حتى تلك اللحظة. فقد اشترك حوالى ٦١ بالمئة من الناخبين في التصويت، وحصل رفسنجاني على ٦,٢ مليون صوت بما يقرب من ٢١ بالمئة، وجاء أحمدي نجاد في الترتيب الثاني محققاً ٥,٧ مليون صوت بنسبة ١٩ بالمئة، وحصل حجة الإسلام مهدي كروبي على ٥ مليون صوت بنسبة ١٧ بالمئة، أما قاليباف (المرشح المحافظ الذي كان يبدو مدعوماً من التيار المحافظ)، ومصطفى معين (المرشح الإصلاحي الذي كان يظن أنه الأوفر حظاً) فقد حصدا حوالى ٤,١ مليون صوت بنسبة ١٤ بالمئة، وجاء كل من علي لاريجاني ومحسن مهرعليزاده في نهاية الترتيب بنسبة ٥,٩٤ بالمئة و٤,٤ بالمئة على التوالي[٦٧].

---

(٦٦) انظر في هذا الشأن مختلف التقارير الصحفية في جريدة **الحياة** خلال الأسبوع الأخير من شهر أيار/ مايو والأسبوعين الأولين من شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٦٧) نشرت مجلة **مختارات إيرانية** تغطية تحليلية لنتائج الانتخابات مستقاة من التقارير التي أصدرتها وزارة الداخلية الإيرانية عقب الانتخابات. انظر: **مختارات إيرانية**، السنة ٦، العدد ٦٠ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، الملاحق، ص ٥٤ ـ ٥٨.

وكانت قدرة الناخب الإيراني على إحداث المفاجأة أمراً غير جديد، ولكن الجديد هو الترتيب الذي حصل عليه مرشحون بعينهم في مقابل مرشحين آخرين لم يكن يتوقع ما حصدوه فعلاً. فقد كان المراقبون يتخوفون من عدم قدرة أي من المرشحين على ضمان الأغلبية الكاسحة، ولكن أي منهم لم يتوقع أن يمتد حسم النتيجة إلى الجولة الثانية، ولم يتوقع أحد أن يأتي أحمدي نجاد في المرتبة الثانية متخطياً حجة الإسلام كروبي ومصطفى معين بشكل يسمح له بالدخول إلى جولة الإعادة متنافساً مع مرشح بحجم رفسنجاني وتاريخه وكفاءته. الأمر الجديد الآخر يتعلق بوجود المنتمين إلى المؤسسة الدينية في داخل السباق، فقد اقتصر الأمر على وجود كروبي الرئيس السابق للبرلمان والمحسوب على التيار الإصلاحي ورفسنجاني الذي لم يكن يسهل حسابه على أي من التيارين الرئيسين (الإصلاحي والمحافظ). في مقابل هذا فقد زاد وزن العسكر أو من انتموا في السابق إلى المؤسسات العسكرية (قاليباف وأحمدي نجاد) ما شكل تهديدات لترتيبات القوى وتوازناتها في داخل المؤسسة الحاكمة[٦٨]، وتهديد لما بدا أنه انتقال حثيث إلى مزيد من تدعيم الدولة ومؤسساتها على حساب مؤسسات وخطاب الثورة.

وكان فشل التيار الإصلاحي في اختيار مرشح يمتلك المقومات الكاريزمية اللازمة وفي مواجهة نتائج الجولة الأولى بحصر التنافس بين كل من أحمدي نجاد ورفسنجاني؛ مبرراً قراره بالوقوف وراء رفسنجاني خوفاً من نجاح أحمدي نجاد بما يمكن أن يحمله هذا من مخاطر على السمات شبه الديمقراطية التي كان يتمتع بها النظام الإيراني. وعلى ذلك أعلن مصطفي معين أنه لن يصوت في جولة الإعادة، ولكنه دعا أنصاره إلى عدم مقاطعة الانتخابات، خوفاً من نجاح «الفاشية» في حسم السباق الرئاسي، في إشارة لتأييده لهاشمي رفسنجاني[٦٩]. هذا التغيير في الموقف الإجمالي للتيار الإصلاحي، صاحبه تزايد في قدرة التيار المحافظ على تجييش أنصاره والدفع بهم للتصويت في الجولة الثانية وهو الأمر الذي أثبت نجاحاً في ظل التدني الطفيف لنسب المشاركين في الجولة الثانية؛ فقد شارك في الجولة الثانية

---

(٦٨) محمد السعيد عبد المؤمن، «انتخابات الرئاسة الإيرانية.. ارتباك الخريطة السياسية،» ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، على الموقع: <http://www.antomlife.net/Arabic/politics/2005/06/article10.shtml>.

(٦٩) <http://en.wikipedia.org/wiki/iranian_presidential_election%2c_2005>.

حوالى ٥٩ بالمئة من الناخبين (بانخفاض حوالى ٢ بالمئة عن الجولة الأولى) وحصل أحمدي نجاد على ما يزيد على ٦٠ بالمئة من الأصوات، كما سبقت الإشارة، واعتبر العديد من المراقبين في الداخل الإيراني والخارج أن السنوات القادمة ستحمل استعادة لخطاب الثورة وتوجهاتها على حساب ما كان سائداً خلال فترة ربيع الإصلاحيين والتي قيمت في معظم الكتابات على أنها انتصار لقيم الدولة ومؤسساتها وسياساتها، وهو الأمر الذي يحتاج لبعض المناقشة.

ففي الوقت الذي قد نتفق فيه مع السياق العام لهذا الإستنتاج، إلا أننا يجب أن نشير إلى النقاط التالية:

أولاً أشار العديد من المرشحين للحملة الرئاسية إلى ممارسات سلبية شابت الحملة الانتخابية بدأت مع أجواء سلبية صاحبت التجهيز للحملة وأدت إلى امتناع عدد من رموز التيار الإصلاحي عن التقدم للترشح أصلاً، ومنهم محمد رضا خاتمي، رئيس جبهة المشاركة أكبر الأحزاب الإيرانية المعارضة، واستمر هذا الأمر مع اعتراض مجلس الرقابة على القوانين على ترشح العديد من رموزهم باستثناء معين ومهرعليزاده بعد تدخل المرشد شخصياً. وأرسل حجة الإسلام مهدي كروبي رسالة إلى المرشد يشتكي من تجاوزات التيار المحافظ ومحاولات توجيه الرأي العام الإيراني ضد التيار الإصلاحي، وكان من أثر هذه الرسالة التي اعترض على محتواها المرشد، إغلاق عدد من الصحف الإصلاحية لنشرها هذه الرسالة واستقالة كروبي من منصبه كمستشار شخصي للمرشد. هذه الشكاوى من تحيز مؤسسات عديدة في داخل إيران لصالح التيار المحافظ بشكل عام ولأحمدي نجاد في المراحل الأخيرة من السباق الرئاسي، اشترك فيها أحد المرشحين المحسوبين على التيار المحافظ، قاليباف، الذي عبّر عن «اندهاشه» من التغير الذي طال توجهات الرأي العام، بما عكس توجه لدى التيار المحافظ على إصراره على حسم الانتخابات لصالحها مع استعدادها للتخلي عن مرشحين بعينهم إذا ظهر عجزهم عن تحقيق النتائج المطلوبة.

ثانياً حكمت توجهات الناخبين تجاه مجمل القضايا التي أثيرت خلال الحملة مخرجات الحملة، سواء في ما يتعلق بنمط المشاركة وتوزيعها أو نتائجها. فقد ركزت الحملة الانتخابية لمصطفى معين على عدد من القضايا

التي ارتبطت بمجمل سنوات التيار الإصلاحي في النخبة السياسية الإيرانية في البرلمان والرئاسة، وإذا أخذنا في الاعتبار الخبرة السلبية التي ارتبطت في ذهن الجماهير بعدم قدرة التيار الإصلاحي على تحقيق العديد من الوعود في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، سيتضح لنا عقم إصرار أنصار معين على هذه القضايا. كذلك لم يستطع التيار الإصلاحي تجاوز قاعدة تأييده الأساسية التي ارتبطت بالطبقة الوسطى وسكان المدن الكبرى إلى خطاب سياسي أكثر اتساعاً ليشمل المهمشين اقتصادياً وسياسياً سواء في داخل المدن الكبرى أم في المناطق البعيدة الذين أثبتوا أنهم أكثر قدرة على حسم الخيارات بشكل معين[٧٠]. في مقابل هذا استطاعت الصورة الذهنية التي تم تسويقها عن أحمدي نجاد التأكيد على خلفيته النضالية في داخل الحرس الثوري والمؤسسات التي ارتبطت بالثورة منذ نجاحها بالإضافة إلى التأكيد على خلفيته الاجتماعية وارتباط خطابه السياسي بقضايا المهمشين وكذلك مجموع الوعود التي قطعها للناخبين حول إعادة توزيع الثروة وعوائد النفط على الناخبين الإيرانيين الذين كانت قضايا الخبز بالنسبة إليهم أكثر ضغطاً من غيرها، وأدت إلى تغير توجه الناخبين في التصويت بخاصة في جولة الإعادة[٧١]. بطبيعة الحال لا يمكن إهمال دور المؤسسات والقوى التي ارتبطت بالتيار المحافظ وبالمرشد في تدعيم أحمدي نجاد، فقد نشرت تقارير عن استطلاعات للرأي تضع أحمدي نجاد في مقدمة السباق في مرحلة مبكرة بما أثر في توجه الرأي العام، كذلك دعا العديد من رموز التيار المحافظ

---

(٧٠) وهو الأمر الذي حاول تجاوزه حجة الإسلام مهدي كروبي خلال حملته الانتخابية من التوجه إلى الفقراء والتأكيد على خطاب سياسي يركز على الخلفية الاجتماعية له والتي تشترك مع الجمهور الإيراني من خارج الطبقة الوسطى. ولكن لم يمكن هذا الأمر كروبي من حسم الانتخابات لصالحه لأسباب عديدة قد يتعلق بعضها بانتمائه إلى المؤسسة الدينية التي بدا أن قدرتها على تقديم ودعم مرشح ينتمي إليها قد تناقصت، كذلك دفع كروبي ومعين ثمن عدم إتفاق التيار الإصلاحي على تدعيم مرشح بعينه ما أدى إلى تفتيت الأصوات. لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، انظر: محمد السعيد عبد المؤمن، «أحمدي نجاد المختلف حوله،» **مختارات إيرانية**، السنة ٧، العدد ٦٧ (شباط/ فبراير ٢٠٠٦)، ص ٣٦ ـ ٣٨، و Ardashir Tehrani, «Iran's Presidential Coup,» 27/6/2005, <http://www.opendemocracy.net/democracy-irandemocracy/result_2629.jsp>.

(٧١) لمراجعة دقيقة حول اختلاف نمط التصويت بين المدن الكبرى كطهران وخارجها، وكذلك مراجعة للحملة الانتخابية بشكل مجمل من حيث القضايا وأسباب فشل مختلف المرشحين ما عدا أحمدي نجاد، انظر ملف كامل مبني على المصادر الإيرانية الداخلية حول هذا الشأن منشور في: **مختارات إيرانية**، السنة ٦، العدد ٦٠ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥).

الناخبين الإيرانيين إلى اختيار المرشحين الذين لم ينفقوا ببذخ على حملاتهم الدعائية(٧٢).

ثالثاً أرسل المرشد الأعلى علي خامنئي عدداً من الرسائل المتضاربة خلال الحملة الانتخابية وعقب إعلان فوز أحمدي نجاد، ففي الوقت الذي حرص فيه المرشد على تأكيد حياده من الحملة الانتخابية ومختلف المرشحين كتراث ارتبط بموقع المرشد من النظام السياسي ككل، إلا أنه لم يتسامح مع خطاب كروبي الذي نشره يشتكي إليه تجاوزات مؤسسات الحرس الثوري والقوى المحافظة واتهاماته حول تزوير الأصوات، وتم إغلاق عدد من الصحف الإصلاحية التي قامت بنشر رسالة كروبي.

وحرص المرشد على تسليم الرئيس الجديد خطاب الرئاسة على عكس البروتوكول المتبع، تأكيداً على تدعيمه إياه. ولكن بعد أيام قليلة من هذا قام المرشد بتقليد هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، عدد من المهام التي تنتمي تقليدياً للرئاسة، وعمل على موازنة التصريحات النارية التي أطلقها الرئيس الجديد في ما يتعلق بالملف النووي أو الموقف من إسرائيل في إشارة ضمنية لرغبته في تحجيم ما بدا أنه اندفاعاً قد يهدد المصالح الإيرانية، ولا يمكن إغفال موقف البرلمان الإيراني الذي قام برفض عدد من ترشيحات الرئيس الجديد للوزارة وبخاصة أولئك الذين كانوا معروفين بقربهم الشخصي من الرئيس، ما يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول الاستنتاج المبدئي بأن الأعوام التي ستلي انتخابات ٢٠٠٥ ستكون مميزة بتعاون أكبر بين الرئيس والبرلمان على عكس ما كان سائداً خلال السنة الأخيرة في رئاسة خاتمي(٧٣). ولكن على أي حال فإنه لا يمكن إنكار أن نجاح التيار المحافظ في الدفع بأحمدي نجاد إلى منصب الرئاسة قد أعاد إلى الساحة مرة ثانية السجال بين الثورة والدولة بشكل يرجح كفة الأولى على الثانية، ولكن لكي نفهم العلاقة بين الإثنين بشكل أفضل فعلينا أن نستكمل عناصر المشهد الإيراني من خلال تتبع الانتخابات البرلمانية.

---

(٧٢) <http://en.wikipedia.org/wiki/iranian_presidential_election%2c_2005>, and <http://www.merip.org/mero/mero062405.html>.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل حول مختلف القضايا التي أثيرت في بداية فترة الرئيس أحمدي نجاد، انظر: مجموعة الأزمات الدولية، **إيران: رئاسة أحمدي نجاد المضطربة**، تعليق مدحت أحمد حماد، سلسلة ترجمات (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧).

٢ ـ الانتخابات التشريعية[٧٤]

حاول الدستور الإيراني عام ١٩٧٩ خلق مجلس تشريعي يمتلك سلطات أكبر من مثيله في ظل نظام الشاه. وعلى الرغم من الصلاحيات التي أعطيت للمجلس الجديد، إلا أن هذا لم يعن خلق نظام برلماني على شاكلة النظم البرلمانية المعروفة على مستوى العالم، وإنما ظلت سلطات البرلمان الإيراني وصلاحياته محكومة بتراتبية القوى التي حافظت على دور أكبر للفقيه من خلال منصب المرشد الذي ظل حاكماً ومتحكماً في الخطوط العامة للسياسة الإيرانية.

وكما سبقت الإشارة، فقد أقر الدستور الإيراني جهازاً تشريعياً من مجلس واحد أطلق عليه مجلس الشورى الإسلامي. وتقرر عقد الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات لاختيار ٢٧٠ عضواً زيدوا حتى وصلوا إلى ٢٩٠ عضواً في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام ٢٠٠٤. كما قرر الدستور أحقية مجلس الرقابة على القوانين في تقرير صلاحية المرشحين الذين يجب أن تتوافر فيهم شروط عدة، منها أن تتراوح أعمارهم بين خمسة وعشرين عاماً وخمسة وثمانين عاماً، ومعرفة القراءة والكتابة، وإعلان التزامهم بمبادئ الجمهورية الإسلامية وبمبدأ ولاية الفقيه، وخلو سجلهم الجنائي من الجرائم والأنشطة المناهضة للجمهورية الإسلامية. وستتناول الصفحات التالية بالتحليل الانتخابات البرلمانية التي مرت بها الجمهورية الإسلامية، مع التركيز بشكل أكبر على بعض الحملات دون غيرها لتعبيرها بشكل أوضح عن الانتقال من الثورة إلى الدولة.

أجريت انتخابات المجلس البرلماني الأول قبل تشكل مجلس الرقابة على القوانين. ومن ثم عهد بمهمة الإشراف على الانتخابات وإجراء عملية تصفية المرشحين إلى لجنتين إحداهما تنفيذية تتبع وزارة الداخلية، والأخرى لجنة إشرافية تتبع مجلس قيادة الثورة. تكونت اللجنة الأولى من المحافظ الذي تقع ضمن نطاق سلطاته الدائرة الانتخابية بالإضافة إلى خمسة من الفقهاء العدول، وثلاثة مندوبين من وزارة العدل ووزارة التعليم وإدارة

---

(٧٤) في إطار دراسة الانتخابات التشريعية ستتم الإشارة بشكل سريع إلى الانتخابات المحلية. والواقع أن هذه الانتخابات جرت مرتين فقط خلال فترة الدراسة (١٩٩٩ و٢٠٠٣) وتنبع أهميتها في كتابنا هذا من حيث كونها شكلت مؤشراً ومقدمة للانتخابات البرلمانية.

التسجيل. وتلخصت مهام هذه اللجنة في استلام أوراق الترشيح وفحصها تمهيداً لإصدار قائمة بالمرشحين تعرض في مرحلة تالية على اللجنة الإشرافية التي تمتلك حق نقض قرار اللجنة الأولى بقبول المرشح من خلال عملية مراجعة لمستندات المرشح وسجله للتأكد من التزامه بخط الثورة. ولم يحدد القانون هوية أعضاء هذه اللجنة، وإنما حدد اختيار سبعة أعضاء من بين خمسة وعشرين عضواً ذوي خلفيات متنوعة يتم انتخابهم للإشراف على عملية المراجعة، بالإضافة إلى الإشراف على عملية التصويت. وكانت هذه اللجنة الإشرافية صاحبة السلطة الحقيقية في عملية الانتخاب حيث أمكنها الاعتراض على أي مرشح، كما أنها كانت تستطيع إلغاء العملية الانتخابية برمتها[٧٥].

عقدت الجولة الأولى للانتخابات في آذار/ مارس ١٩٨٠، واستكملت الجولة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١. وخلال هذه الحملة تم التأكيد على عدم جواز استخدام مؤسسات الدولة وتسهيلاتها لتأييد مرشح بعينه. لكن خطباء الجمعة حرصوا على استغلال هذه المناسبة ـ التي كانت تغطى على الهواء وتنشر مقتطفات مطولة منها في الصحف في اليوم التالي ـ على مطالبة الجماهير بانتخاب رموز الحزب الجمهوري الإسلامي، ما أكسبه أغلبية داخل البرلمان. فقد حصد الحزب حوالى ١٣١ مقعداً. وعلى الرغم من التراث الطويل للجبهة الوطنية في العمل الوطني ضد نظام الشاه إلا أنها لم تستطع الفوز بعدد مؤثر من المقاعد؛ اللهم إلا رموز الحركة مثل المهندس بازرجان ويد الله سحابي وإبراهيم يازدي. وتمثلت الكتلة البرلمانية التالية لكتلة الحزب الجمهوري الإسلامي في عدد من النواب المستقلين غير المنتمين لأي من التيارات المعروفة آنذاك، وجمع بينهم موقفهم المعارض لسيطرة رجال الدين على الحكم.

ومن الجدير بالذكر أن النظام الإيراني لم يكتف بوجود اللجان المنظمة للانتخابات، والدور الإقصائي الذي مارسته ضد بعض المرشحين، وإلغائها لعملية التصويت في دوائر أخرى بحجة نقص الإجراءات الأمنية، وإنما مارست الأغلبية في البرلمان المنتمية للحزب الجمهوري الإسلامي عدداً من الإجراءات لاستبعاد عدد من النواب الذين نجحوا في الانتخابات، وذلك

---

(٧٥) Bahman Baktiari, *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1996), pp. 25-26.

تحت دعاوي عمالتهم للولايات المتحدة الأمريكيّة، أو كونهم من كبار الإقطاعيين أو غير ذلك من الأسباب، ما أنقص عدد نواب البرلمان من ٢٧٠ إلى ٢١٦ عضواً. وأعلن عن خلو مقاعد ١٨ دائرة انتخابية بالإضافة إلى ممثل عن اليهود كإحدى الأقليات الدينية المعترف بها وفقاً للدستور الإيراني. وقد شهدت الأيام الأولى لعمل المجلس نجاح التيار الديني في إحكام دوره داخل الجهاز التشريعي. فقد فاز هاشمي رفسنجاني بأغلبية الأصوات لمنصب رئيس البرلمان، كما تقرر بالأغلبية (وعلى الرغم من اعتراض تيار الجبهة الوطنية) تغيير اسم المجلس التشريعي ليصبح مجلس الشورى الإسلامي[٧٦].

وتعرض البرلمان الإيراني لضربة موجعة بعد الانفجار الذي طال مقر الحزب الجمهوري الإسلامي بعد الإطاحة ببني صدر، وراح ضحيته عدد من رموز النظام منهم ٢٧ عضواً برلمانياً تنتمي أغلبيتهم إلى المؤسسة الدينية. وقد تميز عمل البرلمان الأول بالفرز الداخلي للتيارات الإيرانية، والتي لم يخرج أي منها من تحت سيطرة علماء الدين بشكل أو بآخر. وتمثلت هذه التيارات في ثلاثة تيارات أساسية؛ تيار المكتبية، والحجتية، وجماعة رئيس البرلمان رفسنجاني. أما تيار المكتبية فقد كان معروفاً بولائه الشديد لمبدأ ولاية الفقيه، والتدخل المباشر للفقهاء في الحكم، كما أيد النموذج الاقتصادي القائم على مركزية ومحورية دور الدولة وتأميم معظم الصناعات الكبيرة. وفي مقابل هذا التيار يقف تيار الحجتية، والذي كان معروفاً بعدائه الشديد لليسار الإيراني، وبتبنيه توجهات مدافعة عن الملكية الخاصة ومعارضته لحملات التأميم التي سادت في بدايات الثورة. وقد تبنى هذا التيار التوجه الداعي إلى تقليل التدخل المباشر لرجال الدين في السياسة اليومية على اعتبار أن مثل هذا التدخل في الأمور السياسية من شأنه أن يلقي ظلالاً من الشك على العلماء، ما يضر بالمؤسسة الدينية وبالإسلام ككل. التيار الثالث تزعمه رئيس البرلمان رفسنجاني، وأدّى دور الموازن بين التيارين السابقين، وإن أيد مصالح البازار التقليدي واحتفظ بعلاقات وثيقة ومقربة من الإمام الخميني باعتباره المصدر الرئيس للقوة والشرعية داخل النظام الجديد[٧٧].

لم تؤثر الاختلافات داخل البرلمان الأول بين التيارات السابقة في

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٣.

انتخابات البرلمان الثاني عام ١٩٨٤؛ حيث تميزت برغبة مشتركة بين هذه التيارات في الإطاحة برموز الجبهة الوطنية والليبراليين الذين كانوا ما زالوا يتمتعون بوجود في داخل البرلمان. من ثم عمد برلمان ١٩٨٠ إلى تمرير قانون جديد للانتخابات قبيل انتهاء مدته التشريعية، أقر فيه تخفيض سن التصويت إلى ١٥ عاماً بدلاً من ١٦ عاماً، ورفع سن الترشح من ٢٥ إلى ٢٦، وتقليل الشروط المطلوبة في أعضاء اللجان التابعة لمجلس الرقابة على القوانين والذين يقومون بالمراجعة المبدئية لأوراق الترشح. ولكن النقطة المهمة تعلقت بالشروط الواجب توافرها في المرشح، والتي تعدت مجرد إعلن ولائه للنظام والإمام ولمبدأ ولاية الفقيه إلى ضرورة تقديمه ما يثبت هذا الولاء. وكان الهدف الأساسي من هذه المادة هو إقصاء ما تبقى من رموز وأنصار التيار الليبرالي والجبهة الوطنية. وتصاعدت الحملة ضدهم بعد تصريحات الإمام الخميني التي طالبت الناخبين بألا ينخدعوا بأولئك الذين يستخدمون الكلام المعسول، وكذلك تصريحات آية الله منتظري الذي عبر عن أمله في ألا يكرر الناخبون الأخطاء نفسها التي ارتكبت عام ١٩٨٠؛ حينما انتخب عدد من قيادات الجبهة للبرلمان[٧٨]. كما طولب المرشحون بتقديم ما يثبت تلقيهم تعليماً رسمياً؛ بالمخالفة للمادة السابقة التي طالبت المرشحين بإعلان معرفتهم بالقراءة والكتابة، فيما فسر برغبة النظام الجديد في تحقيق نقلة نوعية في أعضاء البرلمان الجديد، ودفع الناخبين لاختيار مرشحين على درجة معينة من التعليم.

تقدم لهذه الانتخابات حوالى ١٨٥٤ مرشحاً، اعترض مجلس الرقابة على ٢٧١ مرشحاً، وقام حوالى ١٥٠ مرشحاً بسحب أوراق ترشحهم قبيل الانتخابات. وأجريت الانتخابات على جولتين كما ينص الدستور في ١٥ نيسان/ أبريل و١٧ أيار/ مايو ١٩٨٤. واستطاع ٢٥١ مرشحاً حسم المعركة لصالحهم سواء من خلال الجولة الأولى أو الجولة الثانية، وتأجل حسم المقاعد المتبقية (١٩ مقعداً) لجولة عقدت في النصف الثاني من العام نفسه. وحكمت تصريحات الإمام الخميني الجولة الانتخابية. فقد طالب الإمام جميع المتنافسين بالتركيز على الجوانب الإيجابية، والابتعاد عن الهجوم المتبادل؛ ومن ثم تركزت قضايا الحملة الانتخابية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولم تطرح القضايا المتعلقة بالحرب مع العراق، أو تلك

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

المتعلقة بمبدأ ولاية الفقيه. وتزامنت هذه الانتخابات مع توجه لدى الإمام الخميني، وبعض رموز التيار الديني يدعم درجة معينة من انسحاب الفقهاء من العضوية المباشرة في النظام السياسي؛ ولكن جاءت نتيجة الانتخابات باستمرارهم في عضوية البرلمان (١٢٢ عضواً)[٧٩]. وقد وجه الإمام الخميني أعضاء البرلمان إلى ضرورة التعاون مع وزراة حسين موسوي الذي لم يستطع الحصول على ثقة البرلمان في كافة أعضاء وزارته؛ فقد اضطر إلى تغيير عدد من مرشحيه لوزارة الدفاع والصناعة وغيرها، ما أعطى مؤشراً بوجود درجات من التنافس والصراع بين أعضاء البرلمان والوزارة، على الرغم من وجود التيار الراديكالي في أغلبية البرلمان، وهو التيار الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء موسوي. استمر الصراع في التصاعد بين البرلمان والوزراة؛ وتمثل في تباطؤ البرلمان في إقرار مشروعات القوانين التي تقدمت بها الوزارة سواء في ما يتعلق بالتجارة الخارجية، أم بإعادة توزيع الأراضي الزراعية أم الضرائب، وهي المصادر التي كان رئيس الوزراء يحاول تعظيم العوائد منها لتعويض التناقص في عوائد الصادرات النفطية نتيجة الحرب مع العراق[٨٠]. وانعكس التنافس بين أعضاء البرلمان والانقسام بينهم على الصحف التي تبنى بعضها التعبير عن موقف رئيس الوزراء مثل صحيفة **كيهان**، وتبنت صحف أخرى موقف المعسكر المضاد الذي تزعمه آية الله آذري قمي الذي أصدر صحيفة **رسالات** للدفاع عن توجهاته.

تحتل انتخابات البرلمان الثالث ١٩٨٨ أهمية كبرى؛ حيث إن فترة عمل هذا المجلس كان من المتوقع لها أن تغطي وزارتين؛ وزارة موسوي التي ستتقدم للحصول على تصويت بالثقة من البرلمان الجديد؛ بالإضافة إلى الوزارة التي ستجيء مع الرئيس الجديد المقرر انتخابه في غضون سنوات قليلة. من ناحية ثانية، شهدت هذه الفترة تصعيداً للعمليات العسكرية من قبل النظام العراقي الذي قام بقصف طهران وغيرها من المدن الرئيسة بعدد من صواريخ سكود لنقل المعركة العسكرية وخسائرها إلى داخل المدن الإيرانية، وذلك للضغط على النظام الحاكم. كذلك تزامنت انتخابات المجلس مع تداعي صحة الإمام الخميني ثم وفاته بعد قبوله وقف الحرب بفترة قصيرة، وما نتج من ذلك من تغييرات سياسية ودستورية سبقت الإشارة إليها.

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٤.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

استطاع تيار رئيس البرلمان رفسنجاني بالتحالف مع نائبه آذري قمي استباق الانتخابات من خلال العمل على تعديل عدد من مواد قانون الانتخابات لتقليل سيطرة وزارة الداخلية على عملية الترشح والحملة الانتخابية، وذلك بعد وصول محتشمي في عام ١٩٨٥ إلى وزارة الداخلية، وهو المعروف بميوله المحافظة. وقد تقدم للترشح في هذه الانتخابات ما يزيد على ألفي مرشح، وحصل ما يزيد على ألف وستمائة مرشح على موافقة مجلس الرقابة للتنافس في جولتي الانتخابات اللتين عقدتا في النصف الأول من عام ١٩٨٨. وتفاوتت تقديرات الإقبال الجماهيري على الانتخابات ما بين ٦مليون ناخب و١٧ مليون ناخب نظراً إلى تطورات الحرب مع العراق وقصف المدن الكبرى بما فيها طهران. وقد استكملت الجولة الثانية من الانتخابات في أيار/ مايو ١٩٨٨ لتكمل مقاعد البرلمان الذي اختلف في تشكيله عن البرلمانات السابقة. فقد تميز هذا البرلمان بوجود عدد من النواب الذين لم يسبق لهم أن نالوا عضوية البرلمان، والذين زادوا على نصف الأعضاء، كما قل متوسط أعمار الأعضاء عن المجلسين السابقين، وخسر أنصار تيار رئيس البرلمان رفسنجاني العديد من المقاعد لصالح رموز ارتبطت بسنوات الثورة الأولى أو بالحرس الثوري[٨١]. وبينما استطاع التيار الراديكالي إحكام سيطرته على عدد من المقاعد المهمة داخل هيكل البرلمان الداخلي، إلا أن قرار الإمام الخميني بتعيين رفسنجاني قائداً عاماً للقوات المسلحة، ثم قراره بتعيين آية الله يزدي رئيساً لمجلس الأوصياء أعاد التوازن بشكل جزئي بين التيارين، وضمن عدم قدرة التيار الراديكالي على إحداث تغييرات جوهرية في توجهات النظام ككل داخلياً وخارجياً.

ما يهمنا الإشارة إليه في هذا الإطار هو دلالة اختيار الناخب الإيراني لرموز التيار الراديكالي على حساب تيار بدا أنه أكثر انفتاحاً وأقل راديكالية؛ فلم يكن زمن الثورة قد ابتعد كثيراً عن تاريخ هذه الانتخابات. فقد مرت سنوات ثمان منذ نجاح الثورة في الوصول إلى الحكم ولم يكن الزخم الثوري قد هدأ بعد. من ناحية ثانية، فإن تطورات الأحدث على ساحة المواجهة العسكرية مع العراق أوجدت درجة عالية من التهديد لاستمرار النظام الذي طالت قذائف الصواريخ العراقية عاصمته، وفي حال الخطر فإن المجتمعات

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٩.

تميل إلى التشدد في اختياراتها من أجل تحقيق درجات أعلى من الأمن. من ناحية ثالثة تزامنت انتخابات المجلس الثالث مع انتشار أنباء عن تدهور في صحة الإمام الخميني، ما أحدث شعوراً بالخطر والقلق، وترجم نفسه في مزيد من التمسك بالأشخاص الذين مثلوا وجه الثورة في مواجهة أعدائها مثل محمد أصغر زادة وهو من الطلاب الذين اقتحموا السفارة الأمريكية في بدايات الثورة.

لكن قدرة التيار الراديكالي على حسم معركة الانتخابات البرلمانية لصالحه لم تكن تعني قدرة ذلك التيار على المضي في سياساته داخل البرلمان. فقد حصل رئيس الوزراء موسوي على تصويت بالثقة يفوضه بتكوين حكومته الجديدة، ولكنه لم يستطع إكمال المهمة بحسب القواعد الداخلية للبرلمان التي تنص على أن يتقدم رئيس الوزراء بتشكيل وزارته إلى البرلمان خلال أسبوع من حصوله على الثقة. واستطاع موسوي تمرير استثناء يعطيه مهلة شهرين لاستكمال المهمة. وباقتراب المهلة من نهايتها، بدا أن موسوي لن يستطيع حسم معركة الثقة لوزارته، ما دفعه لتقديم استقالته إلى الرئيس خامنئي، والتي رفضها واشترك معه الإمام الخميني في انتقاد موسوي لحساسية الموقف الذي تمر به إيران في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب مع العراق.

الواقع أن العلاقات بين الرئيس والبرلمان إبان الفترة الرئاسية الأولى لرفسنجاني كانت علاقات شديدة التشابك، فالمجلس كانت تحكمه الأغلبية الراديكالية، في الوقت نفسه الذي حملت فيه رئاسة رفسنجاني خططاً جديدة لإصلاح اقتصادي وسياسي داخلي وخارجي. من ثم تعددت الجولات والمواجهات بين الإثنين خلال الفترة التي تبقت للمجلس حتى عام ١٩٩٢ موعد الانتخابات البرلمانية التالية.

أدار رفسنجاني الجولة الأولى بكفاءة أدت إلى حصول وزارته الأولى على موافقة البرلمان. فقد حصلت كل ترشيحات رفسنجاني للوزارة على ثقة البرلمان في جلسة آب/أغسطس ١٩٨٩، على الرغم من وجود عدد من التحفظات التي عبّر عنها رئيس البرلمان كروبي بالقول إن سلطة البرلمان لا تزال قائمة في المراقبة وعزل الوزراء. هذه التحفظات عبرت عن نفسها في نمط تصويت الثقة الذي حصل عليه بعض الوزراء بأغلبية حرجة، ما أرسل إشارات إلى رفسنجاني بعدم الاطمئنان الكامل لمساندة البرلمان، واضطره إلى

الظهور بمظهر المدافع عن اختياراته ذات الطابع التكنوقراطي[٨٢]. بلغ عدد الوزراء في هذه الوزارة اثنين وعشرين وزيراً، أكثر من نصفهم لم ينتموا إلى تيار المتشددين، ما عكس توجه رفسنجاني لخلق وزارة غير أيديولوجية، أو كما أطلق عليها «وزارة الإعمار»، حيث كان هدف رفسنجاني تكوين وزارة تضمن انتقالاً وتنفيذاً سهلاً لسياسات حكومة تحرير الاقتصاد. من ناحية أخرى حرص رفسنجاني على الإعلان عن أن اختياراته للحكومة الجديدة جاءت معبرة عن كل الفصائل داخل البرلمان، وبعد تشاور مع كل من المرشد والقوى السياسية المختلفة داخل المجلس[٨٣].

وبالإضافة إلى كون عدد كبير من وزراء هذه الحكومة يدخلون العمل الحكومي لأول مرة (وإن كان هذا لا يعني نقص خبرتهم في العمل السياسي)، فقد أكد رفسنجاني أن وزارته لا تمثل انقطاعاً عن الماضي. فقد أسند رفسنجاني إلى عدد من الشخصيات المعروفة بتشددها عدداً من المناصب؛ فعلى سبيل المثال شغل حجة الإسلام ريشهري، الرئيس السابق لمحكمة الثورة العسكرية، منصب المدعي العام، وكذلك شغل حجة الإسلام خوينيئه، أحد أعضاء طلاب خط الإمام الذين احتلوا السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ والمدعي العام السابق، شغل منصب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية وعضو مجلس تشخيص مصلحة النظام. في الوقت نفسه ضمت الوزارة عدداً من الأشخاص الجدد في مناصب كوزارة الداخلية والاستخبارات والعدل والإرشاد الإسلامي (حجة الإسلام نوري، وحجة الإسلام فلاحيان، وحجة الإسلام شوستري، وحجة الإسلام خاتمي على التوالي)، وهم وإن انتموا للمؤسسة الدينية إلا أن مراتبهم الدينية لا تتجاوز الرئيس). وبينما غاب العسكريون بالكامل عن الوزارة، زاد عدد الحاصلين على تعليم غربي وأمريكي، في إشارة لسمات المرحلة القادمة التي تحتاج لمزيد من الانفتاح على الغرب من أجل استكمال مهام إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب مع العراق[٨٤].

لم تكن هذه الجولة الوحيدة في المواجهات بين الرئيس والبرلمان، وإنما

---

(٨٢) Anoushiravan Ehteshami, Gerd Nonneman and Charles Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s* (Ithaca, NY: Ithaca Press, 1991), pp. 3-8.

(٨٣) Baktiari, *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics*, p. 180.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

تجددت العلاقات وتوترت بينهما في عدد من القضايا مثل المعارضة التي لقيتها الخطة الخمسية الأولى، والتي طرحت على المجلس عام ١٩٨٩، واستمرت المداولات بشأنها عاماً كاملاً، وهوجمت فيها بشدة توجهات الحكومة الجديدة تجاه الغرب وتجاه المؤسسات النقدية الكبرى، إلى أن وافق المجلس عليها[٨٥]. كما تعمد المجلس استدعاء بعض وزراء رفسنجاني وعلى رأسهم علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية، للإجابة عن عدد من الاستجوابات وطلبات الإحاطة، ومنها تلك المرة التي استدعى فيها عقب زيارة قام بها الرئيس الروماني السابق شاوشيسكو لإيران في الوقت الذي كان المجتمع الدولي يتساءل فيه حول سجل رومانيا ورئيسها في انتهاكات حقوق الإنسان. ولولا تدخل المرشد إلى جانب ولايتي لما أسقط هذا الاستجواب. الملاحظ أن طريقة رفسنجاني في التعامل مع تلك الأزمة اختلفت عن غيرها؛ ففي ذلك الوقت كان رفسنجاني يحتاج لموافقة البرلمان على تمرير الخطة الخمسية الأولى، ومن ثم كان قراره بعدم التدخل بشكل مباشر لصالح وزير خارجيته. ولأن التنسيق بين الرئيس والمرشد في ذلك الوقت كان في أرفع صوره، فقد ترك الأمر للمرشد، علماً بأن موقف المرشد في مثل هذه الحالة سيكون له أكبر الأثر، وسيكفي الحكومة مشاكل المواجهة مع البرلمان في الوقت الذي لا تحتاج فيه لمثل هذه المواجهات[٨٦].

يذكر أيضاً أن الموقف المتشابك والمعقد الذي اتخذته إيران من أزمة الخليج الثانية كان من المحكات التي أدير حولها الصراع السياسي بين مختلف الفصائل والقوى داخل النظام[٨٧]. ولكن ما يهمنا في هذا الإطار الإشارة إلى

---

(٨٥) يذكر أن هذه الخطة كانت قد أعدت وقت وزارة موسوي ولكنها مرت بتعديلات كثيرة من جانب حكومة رفسنجاني زادت على المئة تعديل. لمزيد من التفاصيل حول مناقشات المجلس للخطة، انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٧.

(٨٦) ولكن الملاحظ أنه في حالة أخرى وقف رفسنجاني إلى جانب وزيره حتى النهاية. ففي مقابل رفض التيار المتشدد في البرلمان لترشيح رفسنجاني حجة الإسلام نوري في منصب وزير الداخلية بدلاً من محتشمي المقرب من التيار المتشدد، في مقابل هذا الموقف تمسك رفسنجاني بترشيح نوري، حيث إنه يمكن أن يكفل تنسيقاً أعلى بين الرئيس والقائد ويمكنهما من الوصول بسلطة الدولة إلى المناطق البعيدة عن السيطرة التقليدية للمسجد والمؤسسة الدينية؛ ما يمكنهما في النهاية من تنفيذ سياساتهما، انظر: Ehteshami, Gerd Nonneman and Charles Tripp, *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*, p. 11.

(٨٧) هذه الأزمة وتفاصيل الموقف الإيراني بشأنها سيتم التعرض لها في جزء لاحق من هذا الكتاب.

المواقف المتعددة في داخل النخبة الإيرانية ليس من مسألة الغزو ـ فهو أمر قد أدين من كافة الطوائف ـ ولكن من مسألة قبول وجود قوات أجنبية في المنطقة، بالإضافة إلى التكييف الأفضل للموقف الإيراني من الحرب الدولية ضد العراق. ففي الوقت الذي حرص فيه رفسنجاني على استغلال هذه الأزمة كفرصة لإعادة إدماج إيران في المجتمع الدولي من خلال قبوله مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، قامت التيارات المتشددة باستغلال تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وانعقاد مؤتمر مدريد، للدعوة إلى مؤتمر دولي حول فلسطين دعت إليه ممثلين عن القوى الفلسطينية المتشددة. وألقى رئيس البرلمان في الجلسة الافتتاحية خطاباً هاجم فيه بشدة السياسات الأمريكية والصهيونية وعملاءها في المنطقة. هذا الموقف وضع رفسنجاني في مأزق أيديولوجي، واضطره في النهاية إلى مساندة الموقف المتشدد للمجلس، والذي تبني في نهاية جلساته توصيات تعلن التزام إيران بمساندة القضية الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة[٨٨].

أكدت هذه التوترات المتواصلة بين الرئيس والمجلس الثالث ضرورة إحداث تغيير في خريطة النخبة السياسية الفاعلة في إيران. فالرئيس الذي كان يستعد لإنهاء فترة رئاسته الأولى في عام ١٩٩٣، لم يكن بمقدوره أن يستمر في التعامل مع مجلس تشريعي يسيطر عليه المتشددون. لذا ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية للبرلمان الرابع ١٩٩٢؛ بدأ رفسنجاني حملة منظمة باستخدام الإذاعة والتليفزيون، وكذلك خطب الجمعة لمهاجمة المتشددين، واعتبارهم مسؤولين عن كافة الأخطاء السياسية والاقتصادية. وتولى مجلس الرقابة مهمته التقليدية في مراجعة أسماء المرشحين لهذه الانتخابات، وهو الأمر الذي اعتبر من جانب المتشددين مقدمة لاستبعادهم من خوض الانتخابات القادمة[٨٩].

وقد أظهرت انتخابات ١٩٩٢ قدرة تيار الرئيس على حسم المعركة

(٨٨) Baktiari, *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics*, pp. 214-215.

(٨٩) الملاحظ أن موقف مجلس الرقابة من مسألة فلترة الترشيحات لاستبعاد المتشددين قد تغير في مرحلة لاحقة لاستبعاد الإصلاحيين وهو الأمر الذي يشير إلى ارتباط موقف هذا المجلس بالتوازنات الدقيقة للنظام الإيراني بحيث لا يسمح لأي تيار بأن يحتكر السلطة، فبمجرد ميل الميزان لصالح تيار دون الآخر تعمل آلية موافقة المجلس على الترشيحات كأداة ضبط لإعادة التوازن المفتقد.

لصالحه، فقد فاز ائتلاف من المحافظين والمعتدلين، وهُزِمَت رموز التيار المتشدد (جمعية رجال الدين المجاهدين والمعروفة باسم روحانيون) مثل أحمد الخميني وحجة الإسلام خوينيئه، ومهدي كروبي، وآية الله صادق خلخالي، وعلي أكبر محتشمي[٩٠]. وعلى الرغم من العدد الكبير الذي تقدم للترشح في هذه الانتخابات (٣٢٤٠ مرشحاً للتنافس على ٢٧٠ مقعداً)، إلا أن عدداً كبيراً من القوى السياسية الإيرانية المحسوبة على تيارات المعارضة قد قاطعت الانتخابات لغياب البيئة الموضوعية للتنافس[٩١]، ما حفظ لهذه الانتخابات سمتها كحلقة من حلقات التنافس بين التيارين الرئيسين؛ ذلك الراغب في مزيد من انفتاح النظام على الخارج، والآخر المدافع عن الحفاظ على النظام في إطار توجهه الداخلي. وبغض النظر عن الأغلبية البرلمانية لتيار الرئيس رفسنجاني، فإنه لم يستطع أن يضمن موافقة البرلمان على كل سياساته. ولم تضمن التوجهات الاقتصادية الليبرالية للبرلمان الجديد توجهات مشابهة على صعيد التوجهات الاجتماعية والثقافية، فقد تميز بتوجهات أكثر محافظة، كما أنه عارض عدداً من ترشيحات رفسنجاني للوزارة مثل ترشيح محسن نوربخش لمنصب وزير الاقتصاد[٩٢].

اختلف الأمر في عام ١٩٩٦ حينما تدخل المرشد خامنئي لصالح المحافظين؛ ومنع تشكل جبهة انتخابية مدعومة من الرئيس رفسنجاني ضد الأكثرية المحافظة. وانتهت الانتخابات بفوز جمعية العلماء المجاهدين (روحانيون)، ونجاحها في الاحتفاظ بأكبر تكتل في المجلس ممثلة عن العاصمة طهران. كما نجح اليمين المحافظ أيضاً في الاحتفاظ بمنصب رئيس البرلمان ناطق نوري ونائبيه اللذين هما في الوقت نفسه يمثلان المرشد في الحرس الثوري وسكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي. النتيجة الأهم لهذه الانتخابات كانت في زيادة مصادر قوة التيار المتشدد الذي ضمن الأغلبية

---

(٩٠) وليد عبد الناصر، «إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٣ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٩٩، وباكينام الشرقاوي، «الحركة الإسلامية في إيران،» في: علا أبو زيد، محرر، **الحركات الإسلامية في آسيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص ٢٢٧.

(٩١) نيفين عبد المنعم مسعد، «رفسنجاني يبقي حاكم إيران القوي سواء ربح الانتخابات.. أم فاز خصومه،» **الوسط** (٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٩٢) وليد عبد الناصر، «إيران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار،» **السياسة الدولية**، العدد ١١٧ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

البرلمانية، ومجلس الخبراء، ومجلس الرقابة على القوانين، والحرس الثوري، بالإضافة إلى وزارات الداخلية والخارجية والتجارة والثقافة، وجهاز الإذاعة والتليفزيون، والمؤسسات الاقتصادية الثورية، وكذلك شبكة أئمة صلاة الجمعة[(٩٣)].

تحتل الانتخابات المحلية التي عقدت لأول مرة في عام ١٩٩٩ بعد عشرين عاماً من نجاح الثورة أهمية كبرى؛ فمن ناحية هي المرة الأولى التي تنعقد فيها هذه الانتخابات على الرغم من النص عليها في الدستور الإيراني. ومن ناحية أخرى، وهي الأهم أنها انعقدت بعد عامين من وصول الرئيس خاتمي إلى الرئاسة، وانتشار الفكر الإصلاحي في الصحافة والمجتمع المدني الجديد، بما حمله هذا من إمكانات للتغيير. ومن ناحية ثالثة: لا يمكن إغفال تأثير عامل العمر في مجمل التطورات الداخلية التي ألمت بإيران في تلك الفترة، فقد مر عشرون عاماً على الثورة ولد فيها جيل كامل، وحان وقت اشتراكه في اختيار صانعي ومنفذي السياسة بحكم دخوله إلى معترك الحياة السياسية وسوق العمل[(٩٤)]. من ثم استطاع الإصلاحيون حشد معظم مقاعد هذه الانتخابات، حتى في المدن التي تمتع المحافظون فيها بتأييد تقليدي. وفاز عبد الله نوري، المعروف بميوله الإصلاحية وعداوته الشديدة مع التيار المحافظ، برئاسة مجلس مدينة طهران. كما دخلت النساء بقوة في داخل المجالس البلدية؛ وانتخبت أخت الرئيس خاتمي لعضوية المجلس البلدي في مدينة أردكان، وهي مسقط رأس العائلة. وحصل الإصلاحيون على أغلبية المقاعد بما تجاوز نسبة ٨٠ بالمئة[(٩٥)]؛ ما أعطى انطباعاً للتيارات السياسية المختلفة في إيران أنه في الوقت الذي يستطيع فيه النظام المراهنة على اشتراك الجماهير في العملية السياسية من خلال التصويت في الانتخابات، فإن مزاج الناخب الإيراني قد تغير لصالح تيار الرئيس خاتمي. وهو ما يمهد، وهذا هو الأهم، لانتخابات البرلمان القادم

---

(٩٣) الشرقاوي، «الحركة الإسلامية في إيران،» ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨، و Ahmed Hashim, *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post-Khomeini Iran*, Adelphi Paper; no. 296 (Washington, DC: Oxford University Press, 1995), p. 18.

(٩٤) محمد صادق الحسيني، **إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان** (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٩٥) يوسف عزيزي، **إيران الحائرة بين الديمقراطية والشمولية: نظرة من الداخل على التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠١)، ص ٣٨ ـ ٤٠.

٢٠٠٠ بما قد يغير تشكيل البرلمان على حساب التيار المحافظ[٩٦].

كانت الأغلبية المحافظة داخل البرلمان (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) قد شكلت عائقاً أمام اختيارات وزارة خاتمي وأدائها من خلال الاستجوابات المتعددة التي كانت توجه للوزراء؛ وبخاصة وزير الثقافة والإرشاد عطاء الله مهاجراني، ما جعله يهدد بالاستقالة مرات عدة، إلى أن استقال بالفعل في نهايات عام ٢٠٠٠ عقب تزايد الهجوم عليه داخل البرلمان والصحف المنتمية إلى التيار المحافظ. كما كان لهذه الانتخابات أهمية خاصة؛ إذ إن ضمان الأغلبية في داخل المؤسسة التشريعية من شأنه أن يضمن إمكانات أفضل لتمرير سياسات خاتمي الإصلاحية، كذلك فإن ضمان البرلمان من شأنه أن يوسع قواعد التأييد التي حصل عليها التيار الإصلاحي، وأن يدعم شرعيته وسط الجماهير الإيرانية. لكن يجب أن نلاحظ أن التيار الإصلاحي كان واعياً بأن أغلبية البرلمان لا تعني انفراده بمنظومة القوة في داخل النظام الإيراني الذي تتوزع مفاصل القوى فيه بشكل يكاد يكون أفقياً في لحظات معينة. ففي مواجهة البرلمان هناك مجلس الرقابة على القوانين، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، وكلاهما يعتبر من مواقع القوة المحسوبة على التيار المحافظ بشكل عام، وعلى المرشد علي خامنئي بشكل خاص.

تركزت المنافسة خلال انتخابات عام ٢٠٠٠ أساساً بين جماعة روحانيات مبارز، والمؤتلفة الإسلامية، وجمعية الاتحاد الإسلامي للبازار ممثلين للتيار المحافظ في مواجهة حزب جبهة المشاركة، ومجمع روحانيون مبارز، بالإضافة إلى حزب كوادر البناء، ومنظمة مجاهدي الثورة الإيرانية ممثلين عن التيار الإصلاحي[٩٧]. وتقدم للترشح حوالى ٧٠٠٠ مرشح من بينهم ما يقرب

---

(٩٦) ظهر في هذه الانتخابات تيار جديد لا ينتمي إلى أي من التيارين التقليديين، الإصلاحي والمحافظ، عرف بالمستقلين الذين حسبوا على قوة التيار الإصلاحي. على الرغم من هذا فإن ظهور هذا التيار كان مقدمة للانقسام الذي شق صفوف التيار الإصلاحي وكان مقدمة مبكرة لفقدان التيار الإصلاحي لشعبيته، ما ترجم نفسه في مناسبات لاحقة. وقد أشار عبد الله نوري إلى وجود هذا التيار الذي لم يتم التنبه إليه من قبل التيار الإصلاحي وإن استطاع التيار المحافظ استغلاله بشكل جيد جداً انظر: «عامان على زلزال الانتخابات الرئاسية وسط صراعات مستمرة بين أجنحة النظام: إيران: عاصفة الحرية تهز أساسات المجتمع والرجوع عن مشروع خاتمي مستحيل شعبياً،» **الوسط** (٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص٢٢ ـ ٢٣.

(٩٧) مصطفى اللباد، «انتخابات البرلمان الإيراني: من «ولاية الفقيه» إلى «ولاية الجمهور»،» **كراسات استراتيجية**، السنة ١٠، العدد ٩٠ (٢٠٠٠)، ص ١٧ ـ ٢٣.

٥٠٠ سيدة؛ اعترض مجلس الرقابة على القوانين على ١٠ بالمئة فقط؛ بعدما نجح الرئيس خاتمي في إجبار المجلس على تسبيب الرفض كتابة، ما قيد حرية المجلس في قبول طلبات المرشحين أو رفضها[٩٨]. وأديرت الحملة الانتخابية بشكل ناجح من جانب التيار الإصلاحي الذي اعتمد خطاباً سياسياً يركز فيه على القضايا الأهم بالنسبة للناخبين الإيرانيين، بدلاً من الخطاب السياسي الذي تبناه التيار المحافظ والذي ركز على المقولات التقليدية للثورة. وانتهت الحملات الانتخابية بفوز اعتبر ساحقاً للتيار الإصلاحي؛ إذ حصد ١٦٨ مقعداً من الجولة الأولى للانتخابات، في مقابل ٣٧ مقعداً للمحافظين و٢١ للمستقلين. وانتهت الجولة الثانية من الانتخابات بحصد الإصلاحيين حوالى ٢٢٠ مقعداً من مقاعد البرلمان بعد جولات من التجاذب السياسي مع التيار المحافظ اتخذت أشكالاً عنيفة منها محاولة اغتيال سعيد حجاريان، وإغلاق عدد من الصحف الإصلاحية، والقبض على عدد من الصحافيين المعروفين بانتمائهم للتيار الإصلاحي[٩٩]. واعتبر الرئيس خاتمي هذا الإقبال على الانتخابات، والشكل الذي خرجت به النتائج دليلاً على «نضج شعبنا السياسي ورغبته في المضي قدماً بشكل سلمي إلى الحريات الشرعية والتعددية»[١٠٠]. وعلى الرغم من هذا فإن هذه الانتخابات تستدعي عدداً من الملاحظات:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالترتيب المتأخر الذي حصل عليه رفسنجاني في دائرة طهران، إذ حل رقم ٣٠، ما اضطره في نهاية الأمر إلى التنازل عن مقعده، ما اعتبر إهانة للشخص ولتاريخه الطويل في النضال الوطني سواء ضد

---

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٩٩) سعيد حجاريان من رموز التيار الإصلاحي الذي ساند خاتمي في أثناء حملته الرئاسية الأولى، واللافت للنظر أن حجاريان الذي عرف بكتاباته ومحاضراته حول ضرورة الإصلاح والديمقراطية كان من ضمن الطلبة الملقبين بأتباع خط الإمام ومن المخططين لاحتلال السفارة الأمريكية في طهران في شهور الثورة الأولى؛ الأمر الذي تسبب في أزمة في علاقات إيران الخارجية، وبخاصة مع الولايات المتحدة بصفة خاصة، ما زالت إيران تعانيها حتى الآن. والملاحظ أن العديد من الطلاب الذين اشتركوا في تخطيط وتنفيذ هذا الاحتلال اختلفت مشاربهم في ما بعد ذلك فالبعض ظل متمسكاً بثوابت الثورة والخطاب السياسي المتشدد، والبعض الآخر رأى في تفاعلات الأحداث في إيران مناسبةً لمناقشة ومراجعة بعض القضايا والأفكار وتحولوا إلى التيار الإصلاحي من أمثال حجاريان ومعصومة ابتكار مستشارة الرئيس خاتمي. انظر: Suzanne Maloney, «Elections in Iran: A New Majlis and a Mandate for Reform,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 3 (June 2000), pp. 62-63.

(١٠٠) Ray Takeyh, «God's Will: Iranian Democracy and the Islamic Context,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 4 (October 2000), p. 45.

الشاه أم منذ نجاح الثورة الإسلامية في نهاية سبعينيات القرن العشرين. وإن كان وضع هاشمي رفسنجاني أفضل من بعض رموز التيار المحافظ الذين فشلوا في الاحتفاظ بمقاعدهم داخل البرلمان الجديد مثل علي فلاحيان وحسن روحاني أو رئيس البرلمان السابق علي ناطق نوري[١٠١].

الملاحظة الثانية: تتعلق بعدد المستقلين الذين فازوا بحوالى ٢١ مقعداً والذين لم يسهل حسابهم على أي من التيارين. ولكن دلالة وجود المستقلين تكمن في أنهم يمثلون إشارات تحذيرية لكافة القوى السياسية بمؤشرات تغير مزاج الناخب الإيراني. فبدلاً من حسم التوجهات لصالح أحد التيارين الكبيرين والتفريعات المتعددة داخلهما يمكن قراءة التصويت للمستقلين على أنه توجه جديد يتشكل ولا يجد نفسه في أي من الخيارات المطروحة على الساحة السياسية. هذا الأمر إن لم يتم تداركه بشكل جيد وفاعل يهدد إما بانعزال الجماهير وعدم انخراطها في الحياة السياسية، أو ظهور تيار ثالث جديد يختلف في توجهاته وقيمه ورموزه عما هو سائد[١٠٢].

الملاحظة الثالثة: حول قدرة التيار المحافظ على إعادة تنظيم صفوفه خلال الجولة الثانية للانتخابات والضغوط التي مورست على المرشد من أجل منع احتكار التيار الإصلاحي للبرلمان. من ثم شهدت الجولة الثانية حصول التيار المحافظ على عدد من الأصوات، وإن استتبع ذلك تأخر إعلان نتائج بعض الدوائر، ومنها دائرة طهران[١٠٣].

---

(١٠١) Maloney, Ibid., pp. 60-61.

(١٠٢) حول تغير مزاج الناخب الإيراني بحسب المناطق الجغرافية والتوزيع النوعي والعمري وعلاقة هذا بالتصويت سواء للتيار الإصلاحي أو للتيار المحافظ، بالإضافة إلى دراسة تناقص شعبية رجال الدين، ما أدى إلى تناقص تمثيلهم العددي داخل البرلمان، انظر: اللباد، «انتخابات البرلمان الإيراني: من «ولاية الفقيه» إلى «ولاية الجمهور»،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

ويمكن قراءة تناقص عدد العلماء في البرلمان من أكثر من زاوية؛ فقد يؤشر هذا على تناقص شرعية النظام السياسي المعتمد عليهم بشكل كبير كمصدر للتجنيد السياسي. في الوقت نفسه قد يعكس هذا التناقص عزوفاً من جانب العلماء أنفسهم عن الترشح للبرلمان في ظل محدودية دوره، في الوقت نفسه فهناك مؤسسات رقابية موازية أكثر نفوذاً وتأثيراً من البرلمان؛ ومن ثم تنامى في داخل أوساط رجال الدين تيار يهدف لإحكام التواجد والسيطرة على مؤسسات دون أخرى ونقصد بها مجلس الأوصياء ومجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية. وأخيراً يجب أن لا نغفل تنامي تيارات معارضة في داخل الحوزة العلمية لانخراط العلماء في السياسة من أنصار وتلاميذ آية الله منتظري وغيره من آيات الله ما أعاد بعضهم إلى صفوف الحوزة دارسين وباحثين.

(١٠٣) Maloney, Ibid., p. 59.

وعلى الرغم من أن التيار الإصلاحي أصبحت له اليد العليا داخل مؤسسة الرئاسة، والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تنشط بشكل كبير، بالإضافة إلى الصحافة، فإن ذلك لم يعن حرمان التيار المحافظ من مناطق نفوذ أو من قدرته على الحركة؛ فقد ظل التليفزيون والإذاعة تحت سيطرة المرشد الأعلى وليس الحكومة. كما زادت حدة هجومه على مواقع التأييد والمساندة التي يعتمد عليها التيار الإصلاحي. وقام بإغلاق ما يزيد على ٢٥ صحيفة، والقبض على عدد كبير من الصحافيين(١٠٤)، كما ظلت قدرة البرلمان على تبني قرارات أو سياسات معينة محدودة في ظل استمرار وجود التيار المحافظ في داخله وفي المؤسسات الموازية. والملاحظ أن هذا النمط إنما يعكس سمة مميزة للتفاعلات السياسية الإيرانية التي تبحث دائماً عن الحفاظ على التوازن، ولا تسمح باحتكار إحدى القوى لكافة مراكز صنع القرار؛ فبمجرد تنامي قوة تيار معين بشكل يهدد بالإطاحة بباقي التيارات، سرعان ما تنشط الميكانزمات الداخلية وتظهر تحالفات جديدة تساند التيار «الأضعف» وتعيد التوازن(١٠٥).

شكلت الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٣ ناقوس الخطر للتيار الإصلاحي الذي عانى العديد من المشكلات الداخلية (من حيث التماسك الداخلي للتيار)، أو الخارجية (من حيث المواجهات المتكررة مع التيار المحافظ). وشكل فشل الرئيس خاتمي في حماية برنامجه ومؤيديه علامة فارقة في تناقص شعبيته، وبخاصة في ظل عدم نجاحه في إحداث فرق نوعي في مستوى معيشة الأفراد العاديين الذين ظلوا يعانون ارتفاع معدلات التضخم والبطالة(١٠٦).

أسفرت الانتخابات المحلية عن فوز التيار المحافظ بأغلبية المقاعد في

---

(١٠٤) Takeyh, «God's Will: Iranian Democracy and the Islamic Context,» pp. 45-47.

(١٠٥) هذه الآلية التوازنية مارسها الإمام الخميني في حياته، وظهرت بعد وفاته من خلال تغيير رموز النظام السياسي لتحالفاتهم ما بين اليمين واليسار، كذلك ظهرت هذه الآلية في نتائج الانتخابات التي أتت بالإصلاحيين إلى البرلمان والرئاسة في بدايات القرن الحادي والعشرين، ثم أطاحت بهم بعدها بسنوات قليلة، ثم أعادتهم جزئياً إلى الساحة مع انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات المجالس المحلية في نهايات عام ٢٠٠٦.

(١٠٦) تؤكد العديد من الدراسات عدم امتلاك الرئيس خاتمي لرؤية واضحة ومحددة حول الاقتصاد، كما أن التيار الإصلاحي نفسه تتعدد بداخله الرؤى حول دور الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد. والنتيجة هي استمرار تخبط السياسات الاقتصادية واستمرار معدلات البطالة التي تقدرها بعض المصادر غير الرسمية بحوالى ٢٠ في المئة، انظر: Sohrab Behdad, «Khatami and His «Reformist» Economic (Non-) Agenda,» *Middle East Report Online* (MERIP), 21/5/2001.

داخل المجالس المحلية، حتى إن موقع رئيس بلدية طهران، والذي كان محفوظاً للتيار الإصلاحي فاز به أحمدي نجاد من رموز ائتلاف «بناة إيران» المحسوب على التيار المتشدد[١٠٧]. كما تميزت هذه الانتخابات بانخفاض مستوى المشاركة الشعبية الذي وصل في بعض المدن إلى ما دون العشرين بالمئة، ما كان له تأثير في نمط التصويت. فالتيار المحافظ امتلك قدرة أعلى على التعبئة، مقارنة بالتيار الإصلاحي. وسبقت الحملة الانتخابية للبرلمان السابع عام ٢٠٠٤ أجواء شديدة التعبئة النفسية من جانب كلا التيارين، وسادت نغمة داخل أوساط الإصلاحيين تدعو لمقاطعة الانتخابات كطريقة لإحراج التيار المحافظ وإجباره على القيام ببعض التنازلات لصالحه، ولكن بعد مفاوضات مطولة داخل جبهة المشاركة (كبرى الأحزاب الإيرانية المعارضة) تقرر دخول الانتخابات في محاولة أخيرة لتأكيد سيطرة التيار الإصلاحي في الشارع الإيراني، بالإضافة إلى التمهيد لانتخابات أكثر حسماً وأهمية هي الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥[١٠٨].

سبقت الإشارة في الجزء الأول من هذا الفصل إلى الأزمة التي ارتبطت بترشح عدد من رموز التيار الإصلاحي والنتائج التي ترتبت عليها؛ وأدى تأرجح التيار الإصلاحي بين التحالف في ما بين فصائله المختلفة والخروج بقائمة موحدة تارة، والتحالف مع تيار الشيخ هاشمي رفسنجاني تارة أخرى، إلى خروج التيار الإصلاحي من هذه الجولة خاسراً، وبخاصة بعد انسحاب مهدي كروبي، أقوى أنصار الرئيس خاتمي ورئيس البرلمان السادس. وعقدت الانتخابات في جو سياسي مشحون وسط مخاوف بعدم مشاركة الجماهير، ما دفع المرشد والرئيس ورئيس البرلمان إلى إصدار العديد من الدعوات لتحفيز الجماهير على المشاركة، وإن اختلفت دوافع كل منهم لهذه الدعوات. فالمرشد ممثلاً عن النظام والتيار المحافظ حرص على دعوة الجماهير للمشاركة حرصاً منه على الحصول على دعم شعبي لتياره، بالإضافة إلى رغبته في تفويت الفرصة على الرأي العام العالمي باتهام النظام بإقامة انتخابات غير شعبية وغير شرعية. أما الرئيس خاتمي ورئيس البرلمان مهدي كروبي فقد كانت دوافعهما

---

(١٠٧) وهو الذي خاض انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٥ واستطاع حسمها لصالحه في الجولة الثانية بعد التنافس مع الشيخ رفسنجاني الذي كان المرشح الأوفر حظاً.

(١٠٨) مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد رضا خاتمي رئيس حزب جبهة المشاركة ووكيل المجلس التشريعي في البرلمان السادس، في مقر الجبهة في طهران في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

مختلفة عن المرشد، فقد كانا يأملان أن يفرض صوت الجماهير أجندة مختلفة عما حاول التيار المحافظ فرضه في أثناء الحملة الانتخابية. وبعبارة أخرى كانا يأملان في تكرار تجربة انتخابات ١٩٩٧ الرئاسية حينما اختارت الجماهير الإيرانية مرشحها على عكس التوقعات كافة.

على الرغم من هذه الجهود، فقد انخفضت نسبة المشاركة الجماهيرية، ما اضطر النظام لتمديد زمن الاقتراع ثلاث مرات رغبة منه في زيادة مشاركة الجماهير التي لم تزد في مجملها على ٥١ بالمئة[١٠٩] بل إنها انخفضت على ذلك في المدن الكبرى كطهران وغيرها إلى ما دون ذلك بكثير. وسادت تقديرات أنها دارت حول ٢٨ بالمئة. واستطاع التيار المحافظ حصد ما يزيد على ٥١ بالمئة من الأصوات في الجولة الأولى؛ حوالى ١٤٩ مقعداً زادت إلى ١٥٦ بعد الجولة الثانية من إجمالي المقاعد. وبانتهاء هذه الجولة، حكم البرلمان السابع تيار جديد عرف بالمحافظين الجدد والذي شكل تحالف «بناة إيران» وغلب عليه الطابع التكنوقراطي الذي ظهر وبقي يؤدي دوراً في توازنات السياسة الداخلية الإيرانية إلى انتخابات ٢٠٠٥ التي استطاع حسمها لصالحه. وقام أنصار التيار الإصلاحي في داخل البرلمان، المنتهية ولايته، بمناقشة استدعاء الرئيس أمام البرلمان لمساءلته حول قراره بعقد الانتخابات في موعدها من دون تأجيلها، وهو الأمر الذي كان من تكتيكات التيار الإصلاحي لمواجهة التيار المحافظ[١١٠]. وفي الجلسة الأولى للبرلمان الجديد انعقدت رئاسته لحداد عادل الذي تعهد بالتعاون مع حكومة الرئيس خاتمي خلال الفترة المتبقية له في الحكم، ومحاولة حل المشكلات الملحة التي يعانيها الشعب الإيراني، وبخاصة المسائل الاقتصادية[١١١].

---

(١٠٩) مقارنة بـ ٦٧,٣٥ في المئة في انتخابات ٢٠٠٠، انظر: **الحياة**، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٤.

(١١٠) لم تخرج مسألة دعوة الرئيس عن إطار المناقشات داخل الأوساط البرلمانية للتيار الإصلاحي، حيث اعتبر العديد منها أنه لا جدوى من هذا السؤال أو إلقاء اللوم على الرئيس خاتمي، فقد حسمت الانتخابات بشكل كان معروفاً مسبقاً. وحرص الرئيس خاتمي في ما بعد الانتخابات على إبقاء نشاطاته الداخلية بعيداً عن الأضواء، بل أنه غادر طهران إلى فنزويلا للمشاركة في اجتماع الدول الخمس عشرة، انظر: «نواب مع مساءلة خاتمي بشأن دعوته إلى الانتخابات،» **الحياة**، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٤.

(١١١) يعتبر حداد عادل من المعتدلين المنفتحين في داخل التيار المحافظ ويرتبط بعلاقات مصاهرة مع المرشد، بالإضافة إلى علاقاته الجيدة مع الرئيس خاتمي الذي كان قد عينه مديراً لمركز نشر اللغة الفارسية، انظر: **الحياة**، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

والسؤال المهم في هذا الإطار هل مثلت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية تحركاً نحو الدولة على حساب الثورة؟ الواقع أن رصد العملية الانتخابية من حيث التكرار ومن حيث الإجراءات القانونية التي أديرت من خلالها يكشف لنا التالي:

أولاً: حرص النظام الإيراني بقطاعاته وتياراته السياسية كافة على الالتزام بالشكل الدستوري لموعد الانتخابات الرئاسية. فقد عقدت الانتخابات في مواعيدها المفترضة، ولم تحظ الدعاوى التي أطلقت ـ في نهايات الدورة الثانية لرئاسة رفسنجاني، والتي دعت إلى تعديل الدستور الإيراني بشكل يسمح للرئيس رفسنجاني بالاستمرار لفترة ثالثة ـ باهتمام جدي. ولم تخرج هذه المناقشات إلى حيز التنفيذ الفعلي. كذلك لم يستغل النظام الظروف الاستثنائية التي ارتبطت بخروج بني صدر من منصبه، ووفاة الرئيس الثاني رجائي في انفجار الحزب الجمهوري الإيراني في محاولة تعطيل أو فرض قيود استثنائية تتعلق بالانتخابات أو بالترشح للمنصب. بل على العكس حرص النظام على عدم تأجيل الانتخابات لفترة طويلة بعد خلو المنصب حتى لا تحدث حالة من الفراغ الدستوري يمكن استغلالها من قبل قوى معينة ترغب في فرض أجندتها الخاصة. وبعبارة أخرى، فقد كان الإمام الخميني واعياً للأهمية المرتبطة بضرورة إحكام الشكل القانوني للنظام بطريقة تمكنه من التحرك قدماً في مجالات تغيير المجتمع بشكل يتناسب مع قيم الثورة، بدلاً من الانخراط في الصراعات السياسية حول شكل النظام، والتي يمكن أن تكون لها آثارها السلبية. وتطرح أزمة خروج بني صدر نموذجاً جيداً في هذا الإطار. فقد تحالف بني صدر مع رموز حركة مجاهدي خلق اليسارية التي أصبحت بعد نجاح الثورة من أخطر التحديات التي تواجه النظام الإيراني الجديد لخبرتها الطويلة في حروب العصابات التي خاضتها لفترات طويلة ضد النظام الإيراني السابق. وكذلك كان لجماعة مجاهدي خلق نفوذ لا يستهان به وسط الطلاب الإيرانيين، وبعض رجال الدين ما يمكن استغلاله في ظل ظروف الفراغ السياسي والدستوري المرتبط بخلو منصب الرئيس. ومن ثم حرص الإمام الخميني على سرعة عقد الانتخابات الرئاسية بعد وقت قصير من هروب بني صدر ومسعود رجوي إلى خارج إيران رغبة منه في استباق ما قد ينتج من تحالفهما. كما أن نتائج الانتخابات حسمت من الجولة الأولى لها باستثناء انتخابات ٢٠٠٥ والتي انحصر التنافس في الجولة الثانية منها بين رفسنجاني وأحمدي نجاد.

أما في ما يخص الانتخابات البرلمانية فقد استكملت كل المجالس مددها القانونية وعقدت الانتخابات في مواعيدها على دورتين كما ينص الدستور. وعلى الرغم من حال الحرب التي غطت فترتي المجلسين الأوليين، والتي تسمح، وفقاً للدستور، بتعطيل الانتخابات في مناطق معينة أو في البلاد ككل، فإن هذا لم يحدث، وإن تأخر إجراء الانتخابات في لجان معينة، وتأجل إعلان نتائج بعضها في أحيان أخرى.

ثانياً: التزم النظام في كل الدورات الانتخابية بالإجراءات القانونية والدستورية اللازمة للترشح ولإدارة الحملة الانتخابية. فالدستور الإيراني ينص على دور مجلس الرقابة على القوانين في الإشراف على كل العمليات الانتخابية التشريعية أو التنفيذية. وقد تمسك المجلس في كافة الدورات الانتخابية الرئاسية بممارسة حقه سواء في قبول أم رفض أشخاص المرشحين بناء على توافر الاشتراطات التي يحددها القانون. ونلاحظ أنه كلما استقر النظام زاد عدد المرشحين. فقد وصل عددهم في انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠١ إلى ما يزيد عن ثمانمائة مرشح، وفي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤ ما يزيد على ثمانية آلاف مرشح معظمهم لم يكن يمتلك أدنى فرصة للتنافس في انتخابات بهذا الحجم وهذه الأهمية[١١٢]. من ناحية أخرى ينبغي ألا نهمل تأثير التجاذبات السياسية الداخلية الإيرانية في تمسك المجلس بممارسة حقه الدستوري في الاعتراض على شخص المرشحين. فكلما زادت درجة الاحتقان السياسي الداخلي زادت درجة تعسف المجلس في استخدام حقه الدستوري. وقد اتضح هذا الأمر في اعتراض المجلس على ترشح المهندس مهدي بازرجان في انتخابات ١٩٩٣، وكذلك في انتخابات ٢٠٠٥، بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية وبخاصة ٢٠٠٤، كما تجدد رفض المجلس في معظم الدورات التي حاولت فيها نساء التقدم للترشح لمنصب الرئيس، لمحاولات تفسير كلمة الرجل الواردة في الدستور الإيراني بالمعنى الواسع الذي لا يعني بالضرورة الذكورة[١١٣] في مقابل غياب لمثل هذا التوجه في الانتخابات

---

(١١٢) حيث ذكرت بعض التقارير الصحافية أن من بين من تقدموا للترشح في انتخابات الرئاسة موظف بالبلدية وعامل نظافة.

(١١٣) حول مناقشة أكثر تفصيلاً للجدل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في مجالات القيادة، انظر: Haleh Afshar, *Islam and Feminism: An Iranian Case Study* (London: Macmillan Press, 1998), pp. 51-55, and Mehrangiz Kar, «Women's Political Rights after the Islamic Revolution,» =

البرلمانية حيث لم تمنع النساء من خوضها، وإن ارتبطت قدرتهن على الفوز في الانتخابات بعوامل أخرى متعددة.

حاولت القوى السياسية المختلفة التحكم في القواعد الحاكمة للعملية الانتخابية، وبخاصة في انتخابات برلمان ١٩٨٤ و١٩٨٨. فقد حاولت كتلة الأغلبية البرلمانية تغيير القواعد القانونية كتخفيض سن الانتخاب، وتوسيع أو تقليص سلطات اللجان المشرفة على الانتخابات، وتعديل شروط المرشحين. يثير هذا التوجه ظلالاً من الشك حول استقرار آليات إدارة الصراع السياسي ودوران النخبة، ويجعلنا نتساءل عن استقرار مؤسسات الدولة في مقابل الثورة.

ثالثاً: تكشف لنا الحملات الانتخابية المتتالية عن توجه المرشحين للتأكيد على قيم الدولة والقانون على أساس أنها الضمان الرئيس للعملية السياسية، في الوقت الذي حرصوا فيه على التزامهم بقيم الثورة والإمام الخميني والتي عد إعلان الالتزام بها ضرورة لحصول المرشح على موافقة كل من مجلس الرقابة على القوانين، وعلى الشرعية الشعبية للاستمرار في الانتخابات. وعلى الرغم من الدور الذي يقوم به الحرس الثوري والمؤسسات الاقتصادية الموازية في الحياة السياسية الإيرانية، إلا أنه لم يلحظ أي تدخل مباشر لها في العملية الانتخابية على الرغم من سوابق تدخلها في صراعات سياسية أخرى كمظاهرات الطلبة في عام ١٩٩٩. ولا يعني هذا عدم وجود ميل لهذه المؤسسات لمرشح بعينه، ولكن ما نؤكده في هذا الإطار هو عدم استخدام هذه المؤسسات بشكل استثنائي في الحملات الانتخابية. كذلك لم يحاول الإمام الخميني أو المرشد التالي، خامنئي، التدخل بشكل غير قانوني لصالح مرشح دون غيره، على الرغم من وجود تفضيل لمرشح بذاته يمثل تياراً أكثر قرباً من تيار المرشد. والواقع يكشف لنا أن توجه المرشد المؤيد لمرشح دون غيره كان أكثر حسماً في بداية النظام عن السنوات المتأخرة له؛ فقد جاءت نتائج الانتخابات الأولى متوافقة مع تأييد الإمام الخميني لبني صدر كمرشح للرئاسة، على عكس

---

translated by Haleh Anvari, in: Lloyd Ridgeon, ed., *Religion and Politics in Modern Iran: A Reader* = (London: I. B. Tauris, 2005), pp. 253-277.

في هذه الدراسة تستعين كار بآراء العديد من الفقهاء الشيعة ومنهم الإمام الخميني وآية الله صانعي للدلالة على حقوق المرأة في الإسلام والتي تتضمن حقها في القضاء والرئاسة بل وولاية الفقيه. وتأتي دلالة هذه الدراسة من موقف كار المبدئي الرافض للعلاقة بين الدين والسياسة بالشكل الذي يقدمه النظام الإيراني.

انتخابات عام ١٩٩٧ التي خسر فيها ناطق نوري الذي كان رئيساً للبرلمان ومعروفاً بقربه من المرشد. ومع استمرار تأثير المرشد والتيار المحافظ في عدد من المؤسسات ذات الطبيعة الثورية، فإن هذا لم يؤثر في خيارات الناخبين في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٩ والبرلمانية ٢٠٠٠، أو حتى في الانتخابات السابقة أو التالية والتي حصل التيار المحافظ فيها على الأغلبية. فقد ظلت خيارات الناخبين في ما يتعلق بتشكيل البرلمان أكثر ارتباطاً بالتيار الأقدر على الاستجابة لمشكلات الجماهير اليومية، والأقدر على تحقيق التعبئة السياسية في اللحظة التاريخية المناسبة. كما أننا، في التحليل الأخير، لا يمكننا أن نفترض تماثل التأثير الذي امتلكه الإمام الخميني كمرشد للثورة وزعيم كاريزمي وديني للأغلبية العظمى من الإيرانيين مع تأثير المرشد الحالي خامنئي؛ ما يساعدنا على فهم تغير مزاج الناخب وتأثيره في نتائج الانتخابات.

رابعاً: في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، فقد اعتبر الإقبال الجماهيري على الانتخابات بمثابة استفتاء مسبق على شرعية النظام ككل، أكثر من كونه تعبيراً عن مشاركة شعبية في إجراء انتخابي يهدف لتحديد رأس السلطة التنفيذية. ولذلك اهتمت كل الأطراف في الانتخابات المفصلية (انتخابات دورة الرئيس خامنئي الأولى والدورة الأولى للرئيس رفسنجاني ودورة الرئيس خاتمي الثانية) بحشد الجماهير وتشجعيها على المشاركة في الانتخابات، في ظل تأكيد المرشد ورجال الدين بصفة عامة على أن المشاركة في الانتخابات هي واجب ديني ووطني. فانتخابات الفترة الأولى للرئيس خامنئي، وهي الدورة الثالثة، انعقدت بُعيد مقتل الرئيس الثاني رجائي، وفي ظل اضطرابات عنيفة هددت استقرار النظام ككل. أما ظروف تولي الرئيس رفسنجاني في عام ١٩٨٩ فقد كانت شديدة الحساسية في ظل غياب الإمام الخميني، وانتهاء الحرب مع العراق، والتعديلات الدستورية وهي ثلاثة تطورات تتابعت في العام نفسه وحملت تهديدات جدية لاستمرار النظام ككل. وتميزت الفترة الرئاسية الأولى للرئيس خاتمي باستقطاب عالي الدرجة بين معسكري الإصلاحيين والمحافظين، واتضحت سماته في حملات إغلاق صحف، واعتقال صحفيين، وعدد من الاغتيالات التي طالت رموزاً من مثقفي التيار الإصلاحي. ومن ثم كانت درجة إقبال الجماهير على انتخابات الدورة الثانية مؤشراً على درجة تعبئة الجماهير وراء النظام وقبولها لمجموع سياساته الداخلية والخارجية. وتقف انتخابات عام ٢٠٠٥ مؤشر لتناقص في اهتمام الناخب الإيراني المحسوب على التيار الإصلاحي بالانتخابات وذلك نتيجة للخبرة السلبية التي ارتبطت بأداء

المعسكر الإصلاحي خلال سنوات حكم الرئيس خاتمي، في مقابل هذا تدلل على استمرار قدرة التيار المحافظ على حشد أنصاره بشكل يسمح له بحسم الانتخابات حتى ولو تأجل هذا لجولة ثانية على ما سبق بيانه.

لم يصدق هذا الأمر على الانتخابات البرلمانية التي اتسمت بتناقص معدلات المشاركة الشعبية فيها إلى أن وصلت إلى أدناها في انتخابات ٢٠٠٤ في ما عُدّ مؤشراً خطيراً على تناقص شرعية النظام السياسي ككل. والجدير بالملاحظة أنه في ظل تناقص قدرة التيارات السياسية المختلفة على تعبئة الجماهير ودفعها للمشاركة، إلا أن التيار المحافظ يبدو أكثر نجاحاً من التيار الإصلاحي في التعبئة. فما زالت له اليد العليا في أوساط طلاب العلوم الدينية والقطاعات الدنيا من المجتمع بالإضافة إلى البازار التقليدي. وينعكس هذا التأثير في نتائج الانتخابات التي تنتصر لمرشحي هذا التيار.

خامساً: لا يعني ما سبق أن النظام الإيراني التزم في مطلق الأحوال بالإجراءات والأساليب التي تدعم الانتقال إلى الدولة. فمن المعروف الدور الذي قام به الإمام الخميني كموازن في داخل النظام الإيراني. ويُظهر موقفه من أول رئيس للجمهورية؛ بني صدر وتطورات الأزمة التي صاحبت عزله، القوة التي كان الإمام الخميني يمتلكها في داخل النظام الإيراني، وتتجاوز الحدود القانونية التي رسمها الدستور لمنصب الولي الفقيه. كذلك تكشف لنا نتائج انتخابات ١٩٩٧ الدور الذي قام به الرئيس رفسنجاني في تدعيم السيد خاتمي المرشح «الليبرالي» في مواجهة خصمة ناطق نوري، والذي لا يمكننا فهمه بمعزل عن التنافس بين الرئيس المنتهية ولايته، والمرشد الراغب في تدعيم وتقوية نفوذه على حساب الرئيس القادم. كذلك، هناك العديد من المآخذ على الشكل الذي أديرت من خلاله الانتخابات، وبخاصة الدور الذي قام به مجلس الرقابة على القوانين في تصفية المرشحين، وبخاصة في الانتخابات البرلمانية المتعددة. فالعديد من المراقبين يعتبر أن صلاحيات المجلس تضع الناخبين أمام اختيارات محدودة وموافق عليها مسبقاً من قبل النظام بغض النظر عن تعبيرها الحقيقي عن رغبات الشارع الإيراني، لذا تضع سقفاً أمام الممارسة الديمقراطية الحقيقة التي تتضمن ضمان الحرية الكاملة للمواطنين سواء للترشح أم للتصويت. ومع جدارة هذا المنطق فإننا لا يمكننا أن نقبله على إطلاقه؛ فيظل من حق الأنظمة السياسية المختلفة أن تضع قواعد عامة منظمة لعملية التداول السلمي للسلطة في إطار انتخابات دورية ونزيهة، وتتسم بالشفافية، وتتضمن التزام المنخرطين فيها المرشحين أو الناخبين على

السواء بالقواعد العامة الحاكمة للنظام السياسي. وأن تكون قضايا التغيير الجذري لقواعد النظام وحدوده الحاكمة مسألة تدار من داخل جهازه التشريعي، وعن طريق الإجراءات المعتمدة دستورياً لمثل هذا التغيير[١١٤].

خلاصة

يوضح العرض السابق أنه لا يمكن قراءة التحول من الثورة إلى الدولة في ضوء تطور مؤسسات الثورة (مجلس صيانة الدستور والحرس الثوري) أو مؤسسات الدولة (الرئاسة والبرلمان) بمعزل عن رصد التطور الذي طال منصب ولي الفقيه كمؤسسة ثورة وعلاقته بالرئيس. فهذا المنصب يعكس في حقيقة الأمر الطبيعة المتشابكة والمعقدة للنظام الإيراني. فهو شكّل من ناحية جوهر وأساس فكرة مفجر الثورة؛ الإمام الخميني، ومن ثم فهو مؤسسة للثورة. ومن ناحية أخرى، فإن وجود مجموعة من القواعد الحاكمة للمنصب تولية ومراقبةً وعزلاً، بالإضافة إلى حقوق شاغله في رسم السياسة العامة للدولة وفق القواعد الدستورية، تجعلنا ننظر إليه من منظور الدولة التي تعمل من خلال مؤسسات مستقرة ومستمرة. ومن ثم سيركز الجزء الثالث على دراسة تطور ولاية الفقيه على المستوى الفكري والعملي.

---

(١١٤) وهو الأمر الذي يلاحظه أيضاً بعض الكتّاب، حيث يرون أن النظام الإيراني يمتلك عدداً من السمات الديمقراطية المهمة مثل الانتخابات الدورية، والفصل بين السلطات، وحرية البرلمان، فالصراع في إيران إنما يتم حول كيفية تقييد تدخل الحكومة وتداول السلطة بالإضافة إلى القدرة التي يمارسها البرلمان في مراقبة عمل الحكومة. ولكن يجب أن نلاحظ أن الآليات التي يعمل من خلالها النظام الإيراني قد لا تتطابق مع غيرها من الأنظمة الغربية عند النظرة الأولى، ما يدفع للاعتقاد بعدم ديمقراطية النظام السياسي. ولكن بإمعان النظر سنجد أن ما يعتبر قيوداً على حركة الأفراد السياسية داخل النظام الإيراني هي أمور مشتركة مع النظم الديمقراطية الغربية التي تضع سقفاً معيناً ومواصفات معينة على المشاركة السياسية وفق القواعد التي ارتضتها منذ البداية؛ من ذلك تجريم الأفكار الاشتراكية والشيوعية في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين، وكذلك الفصل بين الكنيسة والدولة في الخبرة السياسية الأوروبية الغربية إلى الدرجة التي لا تقبل استخدام الدين في تشكيل حركات سياسية. كذلك يتفق هذا الجدل مع مجموعة دراسات الديمقراطية التي تذهب إلى اعتبار الديمقراطية «عملية» قد لا ترتبط بالضرورة بنتائجها. هذا على العكس من توجه آخر في دراسات الديمقراطية والذي يركز بشكل أكبر على نتائج الديمقراطية ويبحث بالضرورة عن المشتركات بين تجارب الدول المختلفة مع التجربة الغربية. انظر: Takeyh, «God's Will: Iranian Democracy and the Islamic Context,» p. 47; Richard W. Bulliet, «Twenty Years of Islamic Politics,» *Middle East Journal*, vol. 53, no. 2 (Spring 1999), pp. 196-198, and Sussan Siavoshi, «Authoritarian or Democratic: The Uncertain Future of Iran,» *Iranian Studies*, vol. 32, no. 3 (Summer 1999), pp. 315-317.

ثالثاً: العلاقة بين مؤسسات الثورة والدولة: المرشد والرئيس نموذجاً

يعتبر المذهب الشيعي المذهب الثاني في الإسلام من حيث العدد. وعلى الرغم من انتشار الشيعة الإثني عشرية في أنحاء مختلفة من الوطن العربي، وبخاصة في مناطق الخليج ولبنان؛ فإن النظام السياسي الإيراني هو النظام الوحيد الذي يتبنى المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة، بل يبني نظامه الجزء على دور متمايز للفقهاء من خلال منصب الولي الفقيه. وسيركز هذا الجزء على الدور الذي يحتله هذا المنصب في التفاعلات السياسية، وفي التحول والانتقال من الثورة إلى الدولة من خلال ثلاث نقاط رئيسة:

١ ـ تطور ولاية الفقيه على المستوى الفكري

في الواقع يجب أن نفرق بين مرحلتين زمنيتين لمناقشة نظرية ولاية الفقيه: المرحلة **الأولى** هي مرحلة حياة الإمام الخميني، و**الثانية** مرحلة المرشد الحالي. فالملاحظ أن نظرية الإمام الخميني حول ولاية الفقهاء المطلقة والتي كان قد بدأ في تطويرها منذ بدايات السبعينيات في كتابه **الحكومة الإسلامية**، لم تحظ، في ذلك الوقت، بالاهتمام الكافي سواء من جانب تيارات المعارضة الإيرانية التي اشتركت مع الإمام في الإطاحة بنظام الشاه، أم من جانب الإمام الخميني نفسه الذي لم يسع للإعلان بشكل واضح عن خططه بالنسبة إلى مستقبل النظام الإيراني في ما بعد الشاه. كما سبقت الإشارة إلى أن المداولات

الأولى حول الدستور لم تتضمن إشارات واضحة حول منصب الفقيه وحدود صلاحياته؛ وأن النظرية بالشكل الذي أقرت به وقننت من خلال دستور ١٩٧٩ إنما ظهرت في مراحل تالية تعبيراً عن رغبة التيار الديني والإمام الخميني في مأسسة دور للفقهاء يتجاوز الزعامة الكاريزمية للإمام الخميني[(١١٥)]. وعلى الرغم من ذلك، هناك تيار لا يمكن الاستهانة به عارض الشكل الذي طرحت به ولاية الفقيه من جانب الإمام الخميني وعلى رأسه آية الله شريعتمداري الذي أصدر العديد من البيانات والتصريحات المعارضة لتوجه الحكومة الإيرانية

(١١٥) Mohsen Milani, «The Transformation of the Velayat-E Faqih Institution: From Khomeini to Khamenei,» *Muslim World*, vol. 82, nos. 3-4 (July-October 1992), pp. 176-177.

الداعم لدور متزايد لرجال الدين في الحكم، وكذلك انتقادات آية الله منتظري التي أوردها في كتابه حول **ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية**. ولكن وفاة آية الله شريعتمداري المبكرة، والحصار الذي فرض على أفكار منتظري عقب عزله من منصب نيابة الإمام الخميني في عام ١٩٨٨ أفقد هذا التيار كثيراً من زخمه، وانتصر تيار الإمام الخميني[١١٦]. ولكن بعد ذلك وبسبب ظروف الحرب والكاريزما التي تمتع بها الإمام الخميني، توقفت المناقشات على المستوى التنظيري حول مبدأ ولاية الفقيه، وحرصت التيارات الفاعلة كلها في الداخل الإيراني على تأكيد التزامها الدائم بما عرف بـ «خط الإمام»، والتأكيد على الاستعانة بأقواله لتدعيم موقفها على حساب التيارات الأخرى، فكأن الإمام الخميني استطاع وضع سقف للصراع السياسي، وحدد الأدوات التي يستخدمها كل فريق في إدارة خلافاته مع الفريق الآخر.

قد تبدو نظرية ولاية الفقيه ـ كما قدمها الإمام الخميني ـ غير ديمقراطية، ومع ذلك فقد تركت مجالاً للاختلاف بين الفقهاء حول مسألة الولاية. فطبقاً للإمام الخميني نفسه إن ولاية الفقيه العامة التي تنصرف لتغطي كافة مناحي الحياة العامة والخاصة للأفراد، تقف عند حدود الفقهاء الآخرين. فالولي الفقيه ليس له ولاية على غيره من الفقهاء؛ حيث إنهم جميعاً متساوون في الأهلية ومن ثم لا يجوز له تنصيبهم أو عزلهم[١١٧]. وقد مكن هذا الرأي العديد من الفقهاء من الاختلاف مع الإمام الخميني سواء في تعريف الولاية وحدودها، وحدود سلطتهم على الأقل على المستوى الفقهي. أما على المستوى السياسي فقد تم تقنين المنصب واعتبر الإيمان به والاعتقاد فيه من المؤهلات الضرورية واللازمة لممارسة العمل العام داخل الجمهورية الإسلامية. ولكن القبول العام لمنصب الولي الفقيه لم يستتبع قبولاً مماثلاً حول حدود سلطته؛ فهناك التيار الإصلاحي الذي يرى ضرورة تقييد سلطات الفقيه بالإرادة الشعبية التي تظهر من خلال انتخاب مجلس الخبراء المخول اختيار الفقيه ومراقبته وعزله. وهناك التيار المحافظ الذي يوسع من صلاحيات الفقيه؛ ويرى أن العلاقة بين الفقيه ومجلس الخبراء إنما هي علاقة كاشفة وليست مؤسسة؛ فمجلس الخبراء ليس من حقه عزل الولي حيث إنه لم يعينه من الأصل، وإنما كشف عن الشروط

---

(١١٦) رجب البنا، **الشيعة والسنة واختلافات الفقه والفكر والتاريخ** (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٤)، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(١١٧) فاروق عبد السلام، **ولاية الفقيه في ميزان الإسلام** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٧)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

المتوافرة فيه. ومن ثم فإن الولي الفقيه يعزل من منصبه في حالة واحدة هي عجزه عن تأدية مسؤولياته، أو فقده لواحد من الشروط المذكورة في القانون الأساسي. ووفق هذا التيار فإن الدستور لا يلزم الولي الفقيه الذي يستطيع، إذا رأى في ذلك صلاحاً أن يلغي القانون الأساسي(١١٨).

يضم التيار الرافض لولاية الفقهاء بالشكل الذي قدمه الإمام الخميني عدداً من الفقهاء وعلماء الدين في داخل إيران وخارجها وعلى رأسهم آية الله منتظري، بالإضافة إلى عدد من صغار العلماء، ومنهم محسن كديور(١١٩). وعلى الرغم من اعترافنا بأهمية توجهات آية الله منتظري في هذا الإطار، فإننا سنركز على كتابات محسن كديور حول نظريات الحكم في الفقه الشيعي لعدد من الأسباب.

السبب الأول يتعلق بانتماء كديور إلى المؤسسة الدينية الرسمية، فقد تلقى كديور تعليمه الجامعي في مجال الهندسة في جامعة شيراز لمدة قصيرة، ثم قرر بعدها تغيير مجال اهتمامه إلى العلوم الدينية فذهب إلى قم وتدرّج في المراتب العلمية حتى حصل على إجازة الاجتهاد وهي أعلى درجة علمية في الحوزة في عام ١٩٩٧.

السبب الثاني هو انتماء كديور إلى معسكر التيار الإصلاحي الواسع الذي

---

(١١٨) يأتي هذا الرأي متفقاً مع فتوى سابقة للإمام الخميني رأى فيها أن من حق الولي تعطيل تطبيق الشريعة لحماية مصالح البلاد، انظر: Menashri, *Post Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power*, pp. 14-15, and

عزيزي، **إيران الحائرة بين الديمقراطية والشمولية: نظرة من الداخل على التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي**، ص ٢٥ ـ ٢٨. ويضم هذا التيار بالإضافة إلى أعضاء مجلس الخبراء بعض أتباع مدرسة الحقاني مثل مصباح يزدي وعلي فلاحيان وزير الاستخبارات السابق والذي ثبت تورطه في اغتيالات المثقفين في نهايات التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك آية الله محسن إيجئي رئيس المحكمة الخاصة برجال الدين.

(١١٩) تجدر ملاحظة أن إعادة مناقشة مسألة ولاية الفقيه على المستوى النظري داخل إيران إنما ارتبطت في أحد جوانبها بأجواء الانفتاح التي صاحبت ولاية الرئيس خاتمي الأولى. وقد صاحب هذا التطور تزايد الاهتمام الدولي بمستقبل العلاقات مع النظام الإيراني، ما سمح بفرص أكبر لدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالفكر السياسي الشيعي. ومن الكتابات التي استدعت ردود أفعال من داخل المؤسسة الدينية كتابات أحمد الكاتب التي شكك فيها بأصول نظرية النص على الإمام وهي الأساس الذي نقل عنه فقهاء الشيعة ولاية الفقهاء نيابة عن الأئمة المنصوص عليهم. فقد توصل الكاتب من خلال دراسة الأصول التاريخية للفكر الشيعي أن المنهج الذي طبقه الإمام علي ومن بعده الأئمة الأطهار إنما اعتمد على الشورى بشكل رئيس ولم يحتج أي منهم بالنص لكي يطالب بشرعية ولايته على المسلمين. لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي: من الشورى إلى ولاية الفقيه** ([لندن: دار الشورى، ١٩٩٧]).

يضم داخله مختلف التيارات المعارضة لسلطة الفقهاء بالشكل الذي تمارس به في إيران. وقد يعتبر البعض أن انتماء كديور إلى المؤسسة الدينية من المفترض أن يحميه من تهم العمالة الفكرية للغرب والرغبة في الانقضاض على الأساس الفكري والعقدي للجمهورية الإسلامية، وهي التهمة التي كثيراً ما وجهت للمنتمين إلى التيار الإصلاحي؛ إلا أن هذا لم يحدث. فقد حوكم كديور أمام محكمة رجال الدين في نهاية التسعينيات عقب اشتراكه مع مجموعة من رموز التيار الإصلاحي في مؤتمر انعقد بألمانيا لمناقشة تطورات الأوضاع السياسية في إيران. ولم يعترف كديور بشرعية المحكمة التي مثل أمامها، إلا أن المحكمة أصدرت حكماً بسجنه لمدة ثمانية عشر شهراً، ما استتبع عدداً من ردود الفعل الغاضبة في الداخل الإيراني.

السبب الثالث يتعلق برد فعل الحكومة الإيرانية حول كتابات كديور عن مسألة حكم الفقهاء في المذهب الشيعي. ففي كل مرة نشرت فيها كتاباته في دوريات أو مجلات متخصصة؛ سعت الحكومة إما لحرمان كديور من التدريس في حوزة قم، أو إلى إغلاق الدورية، وأخيراً سعت إلى سجنه على ما تقدم، وهو الأمر الذي يشكل سابقة في التعامل مع المعارضة من داخل المؤسسة الدينية[١٢٠].

السبب الرابع يرجع لتوقيت كتابات كديور حول حق الفقهاء في الحكم. فقد ظهرت كتاباته في أواخر تسعينيات القرن العشرين، وارتبطت بأجواء انفتاح فكري وثقافي تزامنت مع حكومة الرئيس خاتمي. هذه الأجواء المنفتحة هددت سيطرة التيار المحافظ، واستدعت ردود فعل عنيفة من قبيل اغتيالات المثقفين وعمليات المنع والقمع التي طالت صحفاً وصحافيين، بالإضافة إلى الهجوم الذي تعرض له بعض من رموز التيارات الإصلاحية، ومنهم كديور نفسه الذي هوجمت محاضراته في بعض المدن الإيرانية من قبل أنصار حزب الله. ولكن

(١٢٠) ففي تعامل النظام مع كل من آية الله شريعتمداري وآية الله منتظري لم يعمد النظام إلى مقاضاة أي منهما وإنما سعى للتضييق عليهما أو إصدار قرار بالإقامة الجبرية. وقد تم نشر كتابات كديور حول مسألة الفقيه والحكم في أكثر من صورة وسيتم الاعتماد في هذا الجزء على كل من الترجمة العربية لكتابه حول **نظريات الحكم في الفقه الشيعي**، وكذلك على النسخة المختصرة للكتاب نفسه والتي نشرها كديور في دورية **قضايا إسلامية**، انظر: محسن كديور: **نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٩)، ص ١٢ ـ ١٣، و«نظريات الدولة في الفقه الشيعي،» **قضايا إسلامية**، العدد ٦ (١٩٩٨)، ص ٥٦ ـ ١٠٩.

يجب أن نؤكد أن كتابات كديور لا تنكر أهمية أو ضرورة قيام الحكومة الإسلامية، ولكن الاختلاف بين التيارات هو حول كيفية تحقيق إسلامية هذه الحكومة. ففي مقابل تيار يؤكد ضرورة أن يتولى الفقهاء الحكم بشكل مباشر، يرى تيار آخر أن العمل على تدعيم قيم الإسلام في داخل المجتمع كمرحلة أولى ستكون له انعكاساته في مراحل تالية على سياسات المجتمع من دون أن يعني ذلك بالضرورة دوراً مباشراً للفقهاء في تولي الحكم[١٢١].

يبدأ حجة الإسلام محسن كديور كتابه **حول نظريات الحكم في الفقه الشيعي** بتقسيم تاريخ الفكر السياسي الشيعي إلى أربع مراحل أساسية:

المرحلة الأولى والتي أسماها بمرحلة ازدهار الفقه الفردي، والتي تمتد حتى بداية القرن العاشر الهجري. في تلك الفترة يرى كديور أن التيار العام لفقهاء الشيعة لم ينشغل سوى بالقضايا التي تمس الحياة اليومية للأفراد كالقضاء وإقامة الحدود والزكاة والصلاة؛ من دون التطرق لقضايا تتعلق بالحكم أو الولاية السياسية العامة. ويمكن تفسير هذا التوجه من خلال قراءة أوسع لمجمل الظروف السياسية والاجتماعية التي عاش في ظلها فقهاء الشيعة، وظروف الاضطهاد التي تعرضوا لها في تلك الأثناء.

المرحلة الثانية هي مرحلة عصر السلطنة والولاية وتزامنت مع صعود الدولة الصفوية وحتى القرن الثالث عشر الهجري. خلال تلك الفترة بدأ فقهاء الشيعة في فصل الأمور الشرعية عن الأمور العرفية؛ حيث اعتبروا الأخيرة من مهام السلطان، بينما اختصوا العلماء بالفصل في الأمور الشرعية. وتطورت أبحاث الفقهاء في تلك الفترة لتمس من بعيد قضايا تتعلق بإدارة الدولة وازداد نفوذهم نتيجة تعاون الدولة الصفوية مع بعضهم ما أسس لبذور نظرية سياسية في الحكم. من الجهود الأولى في هذا المجال جهود الإمام النراقي، والأنصاري الذي تولى شرح ونقد أفكار الأول في ما يتعلق بسلطة الفقهاء.

المرحلة الثالثة هي تلك التي ارتبطت بتجربة الدستور في إيران في بدايات القرن العشرين. وخلال هذه الفترة تمايزت أفكار الفقهاء بين داع لتولى

---

(١٢١) علا أبو زيد، «ولاية الفقيه: تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة،» في: سيف الدين عبد الفتاح وصدقي عابدين، محرران، **الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين** ([القاهرة]: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١)، ص ٣٨٧ ـ ٤٢٥.

الفقهاء أدواراً في الحياة السياسية للأفراد، انطلاقاً من مسؤوليتهم كنواب للإمام الغائب، وبين تيار آخر يدعم أدواراً غير سياسية للفقهاء ويدعو لتقيدهم بالأمور الفقهية المعتادة.

المرحلة الرابعة يعتبرها كديور أنها بدأت بعد نجاح الثورة الإسلامية وكتابات الإمام الخميني حول الحكومة الإسلامية، بالإضافة إلى الردود التي قدمها فقهاء الشيعة حول نظرية الإمام الخميني(١٢٢).

ويخلص كديور إلى أن تاريخ الفكر السياسي الشيعي، وهو الفكر الذي بدأ مع المرحلة الثالثة والرابعة، يمكن تقسيمه إلى تيارين رئيسين:

الأول يرى عدم جواز إقامة الدولة في حال غيبة الإمام المعصوم نظراً إلى عدم توافر شروط إقامة الدولة، وعدم جواز الاعتداء على ما اعتبر من حقوق الإمام الغائب. وينحصر دور الفقهاء في تلك الفترة في الانشغال بأمور الحسبة إما لأن هذه الأمور من الأهمية بمكان، بما لا يمكن أن يدعها الشارع في زمن غيبة الإمام التي قد تطول، وإما لأن الولاية العامة والخاصة إنما هي من شأن النبي (ﷺ) والأئمة الأطهارمن بعده، ولكن يقوم الفقهاء بهذه المسؤولية من باب «القدر المتيقن» (أي في حدود المسموح والممكن فقط) ويترك باقي أمور المسلمين في يد أهل الحكم أصحاب الشوكة من المسلمين(١٢٣).

أما التيار **الثاني**، فهو ما اعتبره كديور تياراً إيجابياً من حيث قدرته على تقديم نظريات ترسم شكلاً للحكومة في ظل غيبة الإمام. من ثم يفرق بين أسس شرعية النظام السياسي على اعتبار أن مصدر الشرعية سيرتب ـ في مرحلة تالية ـ حقوقاً وواجبات معينة لكل من الحاكم والمحكوم، كما سيرسم حدود العلاقة بين الاثنين. فهناك التوجه الذي يرى أن الشارع قد فوض ولايته إلى النبي المرسل، والأئمة الأطهار من بعده، ومن بعدهم الفقهاء العدول

---

(١٢٢) على عكس الاعتقاد العام بأن أفكار الإمام الخميني السياسية يمكن تتبعها بشكل أساسي ورئيس من خلال كتابه **الحكومة الإسلامية**، فإن كديور يوضح أن نظرية الخميني حول الحكومة الإسلامية والدور الواجب على الفقهاء القيام به يمكن تتبعها من خلال عدد آخر من الكتابات منها كتابه **حول البيع وكشف الأسرار وتحرير الوسيلة**. حول استعراض كديور لمراحل تطور الفكر السياسي الشيعي، انظر: كديور: **نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه**، ص ١٩ ـ ٣٦.

(١٢٣) ما زال لهذا التيار عدد من الفقهاء الذين يتبنونه كموقف مثل الشيخ محمد كاظم الخراساني والسيد محسن طباطبائي الحكيم والسيد أحمد الخوانساري والسيد أبو القاسم الخوئي، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٧.

الذين ينوبون في هذه الحالة عن سلطة الله على البشر. وفي إطار هذه النظرية فلا مكان للحديث عن الرضا الشعبي في إثبات شرعية النظام أو في مراحل تالية في ترتيب حقوق على الحاكم؛ وهذا هو التوجه الذي يتبناه الإمام الخميني والمحقق النراقي. التوجه الثاني يرى أن الشارع قد جعل إدارة الشؤون السياسية للأمة الإسلامية بيد أبنائها، ولا يجوز حرمانهم من هذا الحق الذي يترجم في حق اختيار «وانتخاب الناس لكل من الإمام والنخبة الحاكمة من بين الأفراد الحائزين للشروط بغية أن يتمكنوا من إدارة شؤونهم على أساس دستور موافق للدين، وفي إطار معاهدة أو عقد وكالة أو عقد شراكة أو عقد إيجار أو ما شابه بينهم وبين الحاكم المنتخب»[١٢٤].

ويفرد كديور باقي الكتاب للتفرقة بين تسع نظريات للفكر السياسي الشيعي حول مسألة الحكم بناء على موقفها من مصدر الشرعية (إلهي مباشر أو إلهي شعبي). وفقاً لهذا التقسيم يرى كديور أن نظرية الإمام الخميني حول الولاية المطلقة للفقيه إنما هي واحدة من تسع نظريات. وتعتمد هذه النظرية على المبدأ الأول في النظر لشرعية النظام السياسي، أي اعتبار مصدر شرعية الحاكم (الفقيه في هذه الحالة) مستمداً من الشارع سبحانه وتعالى بشكل مباشر، وهي الولاية نفسها التي أعطاها الشارع للنبي والأئمة من بعده. من ثم فالحكومة الإسلامية في هذا الإطار تعد من الأحكام الأولية ومقدمة على غيرها من الأحكام الدينية، وبالتالي فإن سلطة الفقيه غير مقيدة أو محددة سوى بأهداف الدين. وتنتهي مخاوف الاستبداد أو الفساد بشرط العدالة الواجب توافره في الفقيه الذي يتمتع برعاية خاصة من الإمام المهدي[١٢٥]. وبعد عرض النماذج التسع للحكم يصل كديور إلى أن نظرية الولاية المطلقة للفقيه ليست هي النظرية الوحيدة للحكم، كما أنها لم تحظ بإجماع أو باتفاق في داخل الحوزات العلمية. ولا تمثل أصلاً أو فرعاً من فروع الدين، بل إن التراث الإسلامي في القرآن والسُنّة والإجماع والعقل لا يلزم جماعة المسلمين بقبولها[١٢٦]. ولا يكتفي كديور بالهجوم على الأساس الفلسفي والديني لدولة الفقهاء، ولكنه ينتقد تقييد الحريات الذي تمارسه هذه الدولة باسم الدين.

---

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٣.

(١٢٦) Mahmoud Sadri, «Sacral Defense of Secularism: The Political Theologies of Soroush, Shabestari, and Kadivar,» *International Journal of Politics, Culture and Society*, vol. 15, no. 2 (Winter 2001), pp. 264-265.

ويناقش في عدد من كتاباته مسائل تتعلق بحرية الفكر والاعتقاد والحقوق السياسية للأفراد، والعلاقة بين الإسلام والحداثة[١٢٧].

الملاحظ أن التيار الناقد لولاية الفقيه المطلقة إنما يتركز بشكل جغرافي خارج حدود الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فما زال جمهور فقهاء الشيعة في داخل إيران من أنصار ولاية الفقيه بالشكل الذي استقرت عليه في دستور الجمهورية الإسلامية. ولم يستطع التيار الإصلاحي على الرغم من وجوده على رأس السلطة التنفيذية وفي الأغلبية البرلمانية، أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني التأثير في التوجه السياسي العام الذي يرسم حدوداً واسعة لسلطات الفقيه في النظام السياسي، وبخاصة في ظل وجود قاعدة تأييد المرشد من بين طلاب العلوم الدينية والبازار التقليدي وقطاعات الجماهير خارج المدن الكبرى والتي لم يسهل تأثرها بالتيار الليبرالي. بينما تطرح تجارب الفقهاء الشيعة خارج إيران تجربة مختلفة: ففي هذه المجتمعات هناك قبول عام لوجود دور للفقيه في إطار دولة يمكن أن نطلق عليها دولة «مدنية». بمعنى عدم تقلد الفقهاء السلطات بشكل مباشر كما هو الحال في إيران، وهذا القبول يعتبر جزءاً من التصور العام بضرورة وجود الحكومة الإسلامية وعدم جواز الاحتجاج بغيبة الإمام للتنصل منها[١٢٨].

المستوى الثاني للتعامل مع ولاية الفقيه يتعلق بدراسة التفاعلات التي حكمت العلاقة بين المرشد ورأس السلطة التنفيذية. باعتبار أن منصب الولي الفقيه يمثل تغييراً عن الشكل المتعارف عليه في توزيع القوى في داخل النظم السياسية التي يتم تقسيمها تقليدياً إلى نظم رئاسية ونظم برلمانية. ومن ثم تعارفت دراسات النظام الإيراني على الإشارة لمنصب الولي الفقيه والسياسات المرتبطة به على أنها تمثل الثورة، في مقابل اعتبار السلطة التنفيذية ومحاولتها لتقوية مركزها بالنسبة إلى منصب الولي الفقيه بمثابة محاولة من الاقتراب من نموذج الدولة واستقرار مؤسساتها.

---

(١٢٧) يتضمن الموقع الرسمي لمحسن كديور عدداً كبيراً من كتاباته حول موضوعات حرية الاعتقاد في الإسلام والحقوق السياسية وولاية الفقيه. لمزيد من التفاصيل، انظر: Mohsen Kadivar: «Political Rights of People in Islam;» «The Principles of Compatibility of Islam and Modernity,» and «The Freedom of Thought and Religion in Islam,» <http://kadivar.com/index>.

(١٢٨) Milani, «The Transformation of the Velayat-E Faqih Institution: From Khomeini to Khamenei,» pp. 183-184.

استطاعت التعديلات الدستورية عام ١٩٨٩ الفصل بين منصب المرجعية الدينية والمرجعية السياسية، وهو ما استبق جزءاً من الأزمة التي كادت تحدث في ظل افتقار المرشد الجديد للمؤهلات الفقهية التي كانت متوافرة في الإمام الخميني، وحفظت له مكانة متمايزة وسط المراجع الكبار في الفقه الشيعي، وبخاصة في ظل عدم الإعلان بشكل صريح من جانب الإمام الخميني عن تعيين نائب له خلفاً لآية الله منتظري المعزول. وعلى الرغم من نص الدستور على عدم إلزام الجمع بين المرجعية الدينية والمرجعية السياسية، والاكتفاء بأن يكون الفقيه مجرد مجتهد وليس بالضرورة مرجعاً للتقليد، فإن المرشد الجديد الذي كان حجة للإسلام وقت توليه، حاول تدعيم سلطته والتصعيد في الهيراركية الشيعية، وهو الأمر الذي سبقت الإشارة إليه في أزمة ولاية الفقيه. وهو وإن لم يستطع حسم هذه الأزمة على مستوى الهيراركية الشيعية الرسمية، إلا أن الأمر استقر على مستوى الواقع العملي من خلال تأكيد مؤسسات الدولة والصحافة المحسوبة على تياره على اعتباره «القائد المعظم» والتأكيد على مؤهلاته السياسية في إغفال واضح لمسألة المؤهلات الفقهية المرتبطة بدراسات وأبحاث معينة، وفي تجاوز لدور القانون والمؤسسات وعلاقتها بمنصب الولي الفقيه[١٢٩].

٢ ـ تطور العلاقة بين المرشد والرئيس رفسنجاني

يرجع تاريخ رفسنجاني في الحركة الوطنية الإيرانية إلى سنوات طويلة قبل نجاح الثورة الإسلامية في إيران، فقد اشترك في جهود مقاومة الشاه، والتنسيق بين مختلف قوى المعارضة والإمام الخميني[١٣٠]. وأدّى في السنوات الأولى للثورة دوراً توفيقياً؛ بمعنى أنه لم يخرج على إجماع الجماعة السياسية الإيرانية، ولم يتخذ مواقف متطرفة، وإن كان هذا لا يعني بطبيعة الحال أنه كان مهادناً. ولكنه استطاع أن يدعم دوره داخل النظام، وأن يدعم رؤيته

(١٢٩) عباس بن نخي، **ريح يوسف: مقالات معارضة للخامنئية ولاية وفكراً وتياراً** (الكويت: دار الشرق، ٢٠٠٢)، ص ٢٧ ـ ٣٢.

(١٣٠) انظر مذكرات رفسنجاني في: هاشمي رفسنجاني، **سنوات الكفاح**، ترجمة محمد السعيد عبد المؤمن (القاهرة: زهدي للطباعة والكمبيوتر، ١٩٩٩)، ص ٤٥. وهناك ترجمة أخرى للمذكرات نفسها نشرت تحت عنوان: **حياتي** والتي تضم بالإضافة إلى ترجمة المذكرات عدداً من الملاحق التي تتعلق بتقارير السافاك عن نشاط رفسنجاني في السنوات التي سبقت الثورة. انظر: هاشمي رفسنجاني، **حياتي**، ترجمة وتعريب دلال الشايب (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥).

للشكل الأمثل الذي يجب أن تكون عليه الحكومة الإسلامية، والتي تتفق في كثير من الأبعاد مع رؤية الإمام الخميني. واعتمد رفسنجاني في ذلك على سياسته الداعية إلى التوفيق بين مختلف الاتجاهات، بالإضافة إلى طريقته المتمايزة في تفكيك الأزمات إلى مدى قصير ومدى أطول؛ حيث يجري التعامل مع الأزمة الحالية من منطلق توفيقي في المدى القصير، بينما يتم تأجيل الحلول الجذرية إلى وقت لاحق[١٣١]. وقد مكن هذا الأسلوب رفسنجاني من القيام بدور محوري في وضع الأسس القانونية للنظام، وفي تصفية من اعتبرهم خارجين على الخط العام للثورة. مثال ذلك موقفه من الرئيس بني صدر، أول رئيس منتخب لإيران، والدور الذي أدّاه في الإطاحة به، وكذلك موقفه من إقناع الإمام الخميني بقبول قرار وقف إطلاق النار وتداعياته، وإتمام عملية التعديل الدستوري التي كانت قد بدأت قبيل وفاة الإمام واستكملت بعد رحيله[١٣٢]. وتكشف لنا قراءة توجهات رفسنجاني، من خلال مذكراته المنشورة، أومن خلال خبرته السياسية في السنوات العشر الأولى للثورة، عن إيمانه بقدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق أهداف الثورة. ولعل التقارب الذي شهده كل من رفسنجاني وآية الله خامنئي سواء في السنوات التي سبقت الثورة، أم في سنوات الثورة الأولى كان له كبير الأثر في إحداث تناغم بين كل من المرشد والرئيس[١٣٣]، وأدى إلى تسهيل مهمة رفسنجاني في الانتقال بإيران من تجربة الحرب مع العراق والتي استهلكت كلاً من الاقتصاد الإيراني والخطاب السياسي الخارجي إلى مرحلة ما بعد الحرب، حيث أصبحت الأولوية لإعادة البناء. فعندما تولى رفسنجاني مهام الرئاسة عقب انتخابات ١٩٨٩ وجد نفسه أمام تركة سياسية واقتصادية لا بد من الحذر في التعامل معها وإلا تهدد النظام كله بانفجار. لذا وجب تحديد تكنيك جديد للحركة داخلياً وخارجياً يركز على الاستجابة لمطالب الجماهير، والبحث عن مصادر للشرعية مرتبطة بالإنجاز، بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة العلاقات الإيرانية الخارجية لكسر حالة العزلة التي كانت مفروضة على النظام الإيراني منذ الثورة. فقد احتاجت جهود إعادة إعمار إيران عقب الحرب

---

(١٣١) رفسنجاني، **سنوات الكفاح**، ص ١٩٠.

(١٣٢) Farzin Sarabi, «The Post-Khomeini Era in Iran: The Elections of the Fourth Majlis,» *Middle East Journal*, vol. 48, no. 1 (Winter 1994), p. 91.

(١٣٣) رفسنجاني، المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٣٢.

للخبرات الدولية والتمويل الدولي، ومن ثمّ كان من الضروري إعادة الانخراط في المؤسسات الدولية، بما تطلب توحيد الخطاب الإيراني تجاه الخارج حتى يجنب إيران إحراجاً متزايداً مع العالم الخارجي.

وخلال السنوات العشر الأولى للثورة كانت العلاقات بين رفسنجاني، الذي كان رئيساً للبرلمان، وخامنئي، الذي كان رئيساً للجمهورية، تمر من خلال الإمام الخميني الذي حرص على أن تمر خطوط التفاعل بين كل القوى السياسية من خلاله. والواقع أن خامنئي وخلال فترة رئاسته للجمهورية كثيراً ما اصطدم برئيس وزرائه حسين مير موسوي، والذي اصطدم بدوره مع البرلمان الإيراني تحت رئاسة رفسنجاني خلال عدد من القوانين والتشريعات، ما دعا الإمام الخميني لإنشاء مجمع تشخيص مصلحة النظام عام ١٩٨٨لحل المشكلات التي يعجز عن الوصول إلى اتفاق بشأنها بين السلطة التشريعية والتنفيذية، أو بين السلطة التشريعية ومجلس الرقابة على القوانين.

ولكن، ما يجب التأكيد عليه أن هذه السنوات أورثت الرجلين قدراً من التفاهم دام خلال عقد الثورة الأول، واستمر خلال السنوات الأولى لحكم رفسنجاني إلى أن بدأت رغبة خامنئي تظهر في الجمع بين كل من المرجعية والولاية. هذه الرغبة التي سرعان ما اصطدمت بعدد من العوائق، وانتهت بقبول المرشد الجديد لموقعه السياسي المتمايز باعتباره قائداً للنظام الإيراني، ولموقعه الفقهي كأحد المراجع (وليس مرجع تقليد وحيداً) في المؤسسة الشيعية[١٣٤]. وقد أدّى الرئيس رفسنجاني دوراً سبقت الإشارة إليه في عدم تدعيم مطالب المرشد بتقوية مركزه داخل المؤسسة الدينية. ويمكننا فهم هذا الموقف في ضوء تطور العلاقات بين رئيس الجمهورية والمرشد في الفترة منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٤؛ وهي الفترة التي تغطي رئاسة رفسنجاني الأولى وتتجاوزها للفترة الثانية التي بدأت عام ١٩٩٣. فقد شهدت هذه الفترة محاولات خامنئي تقوية مركزه على حساب رفسنجاني، ما أدى إلى اختلافهما في العديد من القضايا، وتعطيل كثير من سياسات رفسنجاني

---

(١٣٤) يذكر أن الإمام الخميني لم يكن مرجعاً مطلقاً (وحيداً) للشيعة في العالم وإنما كان حائزاً على لقب آية الله العظمى مع عدد من آيات الله مثل السيد مرعشي نجفي والسيد كاظم شريعتمداري والسيد محمد هادي الميلاني وآخرين. حول تاريخ تطور المرجعية في القرن العشرين، انظر الرصد الذي أوردته مجلة **الوسط** (١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣).

ذات الأبعاد الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك فقد حرصا دائماً تأكيد على عمق علاقتهما والتنسيق المتمايز بينهما؛ فيما عكس وعياً متبادلاً بأهمية وضرورة التنسيق والتعاون بينهما وإبقاء التنافس بينهما في حده الأدنى ومن دون الإعلان عنه[١٣٥]. وتجسد هذا الوعي في التحالف الذي جمع بين الرئيس والمرشد في انتخابات مجلس الخبراء لعام ١٩٩٠. إذ اقترح المرشد إجراء اختبار في العلوم الفقهية للمترشحين لانتخابات هذا المجلس، ما أدى لإقصاء عدد من المرشحين الذين إما فشلوا في اجتياز هذا الامتحان، أو رفضوا الخضوع له. ومن ثم منع كل من موسوي أردبيلي، ومهدي كروبي، وقاضي الثورة صادق خلخالي، ومحمد موسى خوينيئه (من الطلاب الذين اقتحموا السفارة الأمريكية في عام ١٩٧٩)، ومحتشمي وزير الداخلية السابق، بالإضافة إلى شقيق خامنئي. وانتهت الانتخابات بهزيمة التيار المتشدد في ما اعتبر انتصاراً لتيار المرشد والرئيس اللذين حافظا على التعاون بينهما حتى تلك اللحظة[١٣٦].

الواقع أن اهتمام رفسنجاني بالنواحي الاقتصادية أثر في توجهه سواء في المجال الداخلي أم الخارجي، وشكل علامة في التعاون بينه وبين المرشد. وحاول رفسنجاني إدارة الانتخابات البرلمانية في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ بشكل يقوي تياره الداعي إلى ممارسات للدولة تكون أكثر مرونة سواء على المستوى الخارجي أم الداخلي على حساب تيار القائد خامنئي الذي كان مدافعاً عن ثوابت الثورة ضد أي انحرافات. وعلى الرغم من قدرة رفسنجاني على حسم معركة انتخابات ١٩٩٢ لصالح رؤيته، فإنه لم يستطع أن يضمن موافقة البرلمان على كل سياساته. فعلى الرغم من التوجه الليبرالي في المجال الاقتصادي للبرلمان الجديد، إلا أنه عارض ترشيح محسن نوربخش لمنصب وزير الاقتصاد[١٣٧].

اختلف الوضع مع انتخابات ١٩٩٦، التي انعقدت في ظل تدني مستوى التوقعات حول سياسات رفسنجاني الاقتصادية، وقدرتها على إحداث تغيير جذري في الأحوال الاقتصادية للجماهير الإيرانية. وتدخل المرشد، لصالح

---

(١٣٥) Menashri, *Post Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power*, pp. 61-64.

(١٣٦) Anoushiravan Ehteshami, *After Khomeini: The Iranian Second Republic* (London; New York: Routledge, 1995), p. 74.

(١٣٧) عبد الناصر، «إيران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

المحافظين، ومنع تشكل جبهة انتخابية مدعومة من الرئيس رفسنجاني ضد الأكثرية المحافظة، ما أدى إلى زيادة مصادر قوة التيار المتشدد الذي ضمن الأغلبية البرلمانية، بالإضافة إلى سيطرته على عدد آخر من المؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية[(١٣٨)].

ومن ناحية أخرى، عمل المرشد على أن يكون مصدر جذب للقوى السياسية والفئات الاجتماعية التي تضررت من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقها رفسنجاني خلال الفترة الرئاسية الأولى، واعتمد في ذلك على التعبئة التي حدثت لصفوف العديد من طلاب العلوم الدينية وصغار علماء الدين مع قيام الثورة. فالثورة التي قامت بزعامة رجل دين أعطت دفعة قوية لتعبئة هذه الفئات، وقدمت لها فرصة ذهبية للحصول على القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد قام الخميني بتعيين العديد منهم في مناصب خطباء الجمعة في العديد من المدن الإيرانية وكممثلين للمرشد في المؤسسات الحاكمة، كما شكلوا النواة الأولى للباسيج والحرس الثوري، وبعد انتهاء الحرب مع العراق استمر المرشد الجديد في الاعتماد عليهم كأحد مصادر قوته.

كذلك قامت مؤسسة الحكم بمحاولة السيطرة على المدارس الدينية في مخالفة لكل من تاريخ وخبرة المؤسسة الشيعية الاستقلالي بشكل يكاد يكون كاملاً[(١٣٩)]. في هذا الإطار يجدر بنا أن نشير إلى العلاقة التاريخية بين النظام السياسي والمؤسسة الدينية؛ فالعلماء كانوا يمثلون المؤسسة التي يُلتجأ إليها عند الصدام مع الحاكم/ الدولة. وبعد الثورة الإسلامية أصبحت المؤسسة الدينية هي الدولة/ الحاكم وحدث التطابق بين الدولة والمؤسسة الدينية التي تغلغل أفرادها في بيروقراطية الدولة، وخلقوا مؤسسات موازية ذات مهام اقتصادية وسياسية تدعم وجود المؤسسة الدينية وأفرادها في التفاصيل اليومية لحياة الأفراد. هدد هذا الأمر في النهاية شعبية المؤسسة الدينية؛ فأصبح الهجوم على أداء الجهاز الإداري أو السياسي للدولة هجوماً عليها، وأصبح انعزال الجماهير عن النظام السياسي لاعتبارات سياسية واقتصادية انعزالاً عن المؤسسة الدينية، ما ترجم نفسه في انخفاض أعداد

---

(١٣٨) الشرقاوي، «الحركة الإسلامية في إيران،» ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(١٣٩) Hashim, *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post-Khomeini Iran*, p. 24.

مصلي الجمعة، والمشتركين في التظاهرات التي تدعو لها الدولة أو المؤسسة الدينية، وفي مراحل تالية انخفاض نسب المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية والمحلية[١٤٠].

ومن جانب الرئيس رفسنجاني، فقد حرص على الطابع التوفيقي لعلاقته بمختلف القوى الإيرانية، في الوقت نفسه فإنه عمل على بث آمال في نفوس المثقفين، من خارج التيار الديني، بتنامي دورهم في بناء مجتمع مدني يميز مرحلة إعادة الإعمار في محاولة منه لزيادة مصادر قوته في مواجهة التيار المحافظ، وعلى رأسه المرشد. فحينما تولى رفسنجاني فترته الرئاسية الأولى في صيف ١٩٨٩، كان النظام الإيراني قد استطاع الاستمرار/ والاستقرار عبر عقد كامل شهد خلاله تحديات سياسية داخلية وخارجية كثيرة. ومع وفاة الإمام الخميني تجددت التوقعات بانهيار النظام، أو على الأقل حدوث عدد من التغيرات الهيكلية فيه. فقد تجددت طموحات المعارضة الإيرانية في المنفى عقب وفاة الإمام الخميني، سواء المعارضة اليسارية (مجاهدي خلق) أم أنصار النظام الملكي السابق بإمكانية قلب النظام وإنهاء سيطرة رجال الدين على مؤسسات الحكم. ولكن هذه الطموحات جانبها الكثير من حسن التقدير لاعتبارات متعددة يتعلق معظمها بضعف هذه القوى في مقابل قوة النظام السياسي وغياب بديل مقبول له[١٤١]. وفي الوقت الذي لم تشكل فيه أي من هذه القوى تهديدات جدية للنظام منذ ما بعد الثمانينيات، فقد جاءت التحديات التي واجهت الدولة، بشكل أساسي، من الداخل مع استمرار معارضة بعض رموز المؤسسة الدينية لموقع المرشد خامنئي، وتكون حركة اليسار الجديد التي ضمت داخل صفوفها عدداً من المثقفين الإيرانيين وبعض شباب علماء الدين[١٤٢]، بالإضافة إلى التنافس

---

(١٤٠) وهذا يفسر مخاوف منتظري وغيره من رجال الدين من المخاطر التي يحملها انخراط العلماء في السياسة على هيبة المؤسسة ككل ومحاولاتهم لأن ينأوا بالمؤسسة الدينية عن التطابق الكامل مع الدولة حتى لا تصل لهذه النتيجة. وقد كانت هذه بالضبط مخاوف الإمام الخميني في بداية الثورة ومن ثم عهد بالمهام الأولى لرجال من خارج المؤسسة الدينية ـ في قيادة التحالف الذي قاد السنوات الأولى من الثورة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٤١) Ahmed Goreishi and Dariush Zahedi, «Prospects for Regime Change in Iran,» *Middle East Policy*, vol. 5, no. 1 (January 1997), pp. 89-92.

(١٤٢) Sarabi, «The Post-Khomeini Era in Iran: The Elections of the Fourth Majlis,» p. 92, and Afshin Matin-Asgari, «Abdolkarim Soroush and the Secularization of Islamic Thought in Iran,» *Iranian Studies*, vol. 30, nos. 1-2 (Winter-Spring 1997), p. 100.

بين الرئيس والمرشد في عدد من القضايا الاقتصادية والتوجهات الخارجية، وهي محل بحث الصفحات القادمة.

أ ـ القضايا الاقتصادية

يعتبر الرئيس رفسنجاني من مؤيدي تقييد دور الدولة في الاقتصاد مقابل تشجيع القطاع الخاص. وحاول خلال سنوات رئاسته للبرلمان تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الداعمة لهذا التوجه، حيث كان يرى أن سياسات التيار المتشدد، ويمثلها رئيس الوزراء السابق موسوي، قد تسببت في كثير من المشكلات للاقتصاد الإيراني، وبخاصة بطء الاستثمارات وضعف دور القطاع الخاص. كما اعتبر رفسنجاني أن أول طريق إصلاح النظام الإيراني لا بد أن تمر من بوابة الإصلاح الاقتصادي[١٤٣]. ومن ثم تمثلت الملامح الرئيسة لسياسات إيران الاقتصادية في فترتي رئاسة رفسنجاني في دعم دور الدولة لإعادة بناء القطاعات التي تضررت من الحرب، وبخاصة البنية التحتية في الصناعات البتروكيماوية والنفط، الأمر الذي تم بسرعة وكفاءة عالية، واستمرار سيطرتها على بعض القطاعات الصناعية ذات الأهمية الاستراتيجية. في الوقت نفسه اعتمد رفسنجاني سياسات اقتصادية تعتمد على أسلوب الصدمة، وتركز في خصخصة القطاعات الخاسرة في المشروعات الحكومية، وتحرير الأسعار، وإلغاء نظام التموين، وتوحيد سعر الصرف ولكن تم التراجع عن عدد منها، وبخاصة بعد ظهور الآثار السلبية في المستوى المجتمعي، وخصوصاً في فترة الرئاسة الثانية.

وبعد انتهاء الحرب تم تبني أول خطة خمسية، التي وُضِعَتْ ملامحها الأولى من قبل حكومة موسوي، واستغرقت إجراءات الموافقة عليها داخل البرلمان عاماً كاملاً ما أجل تطبيقها إلى عام ١٩٩٠. وقد أعلنت الخطة عن أهداف خمسة لها:

١ ـ تدعيم النمو الاقتصادي.

٢ ـ السيطرة على معدلات نمو السكان.

٣ ـ السيطرة على معدلات التضخم والعجز في الموازنة.

---

(١٤٣) Bijan Khajehpour, «Domestic Political Reforms and Private Sector Activity in Iran,» *Social Research* (Summer 2000), pp. 5-7.

٤ ـ تشجيع الصادرات وسياسة إحلال الواردات.

٥ ـ ضرورة استكمال المشروعات التي توقفت نتيجة للحرب[١٤٤].

تعرض تطبيق الخطة الخمسية الأولى التي كانت ركناً مهماً من أركان خطط الإصلاح التي تبناها رفسنجاني إلى عدد من المشكلات؛ نتج أولها من الأسلوب الذي كانت تدار به المنشآت الاقتصادية سواء تلك التابعة للدولة أم للمؤسسات الثورية. فقد كانت هذه المؤسسات تدار بأسلوب بيروقراطي يعلي من الدوافع السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية. كما عانى القطاع الخاص الإيراني من الشكوك حوله، وعدم الترحيب بإعطائه دوراً متمايزاً في الاقتصاد الإيراني، وبخاصة مع رفض المحافظين والمتشددين لفتح مجال الاستثمارات أمام الشركات الأجنبية[١٤٥]. من المشكلات الأخرى التي تعرض لها الاقتصاد الإيراني الاختلال في توزيع الإنفاق الحكومي لصالح القطاع الخدمي. ففي عام ١٩٩٠ زاد الإنفاق في هذا القطاع من ٣٨ بالمئة إلى ٥٨ بالمئة، وزاد معدل النمو في هذا القطاع بالذات ليصل إلى ١٢,٧بالمئة مقارنة بعام (ثورة الشاه البيضاء) ١٩٦٥[١٤٦]. ويعكس هذا الاختلال في توزيع الموارد الإيرانية لصالح الخدمات توجه النظام وانحيازه إلى جانب «المستضعفين» الذين شكلوا القاعدة الكبرى لشعبيته والتي لم يكن النظام ليتحمل خسارتها. لذا فقد عمل النظام على تخصيص مزيد من الموارد لتدعيم قواعد شرعيته. وفي الوقت الذي زادت فيه الضغوط الاقتصادية على الدولة خلال عقد الثمانينيات من جراء الحرب والحصار، وخلال عقد التسعينيات نتيجة ارتفاع تكلفة متطلبات إعادة البناء، إلا أن النظام الإيراني لم يستطع التخلي عن سياسات الدعم الذي كان يقدمه والخدمات التي كانت توفرها الحكومة. كما قوبلت جهود الحكومة لتوحيد سعر الصرف بالفشل حيث بلغت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء حوالى ٥٠ في

---

(١٤٤) Hooshang Amirahmedi, «Iran's Development Evaluation and Challenges,» *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 1 (1996), pp. 123-124.

(١٤٥) Massoud Karshenas and M. Hashem Pesaran, «Economic Reform and the Reconstruction of the Iranian Economy,» *Middle East Journal*, vol. 49, no. 1 (Winter 1995), p. 91.

(١٤٦) Amirahmedi, Ibid., p. 129.

في مقابل انخفاض نصيب الزراعة من ٢٦ في المئة إلى ٢١ في المئة وكذلك الصناعة من ٣٦ في المئة إلى ٢١ في المئة، واستمر هذا الانخفاض ليطال الصناعات التحويلية من ١٢ في المئة إلى ٨ في المئة.

المئة[١٤٧]؛ ما أدى في النهاية إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق وصلت في بعض التقديرات إلى ٦٠ في المئة[١٤٨]. وعلى الرغم من هذا فقد زادت معدلات البطالة، وفشلت الحكومة الإيرانية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لدفع عملية إعادة الإعمار، نتيجة لمواقف التيار المتشدد الذي اعتبر أن فتح باب الاستثمارات الأجنبية يتعارض مع المادة ٨١ من الدستور، بالإضافة إلى تخوف المستثمرين أنفسهم من ضخ استثمارات ضخمة إلى داخل اقتصاد ضعيف ونظام سياسي لم يكونوا يتوقعون له النجاح[١٤٩].

وقد استغرق البرلمان الإيراني عاماً كاملاً في مناقشة الخطة الخمسية الثانية ما أجل إقرارها إلى ١٩٩٥ بغرض تلافي مشكلات الخطة الأولى. وبعد هذه الدراسات الموسعة فقد جاءت، وبحسب ما أعلن مسعود روغاني والرئيس السابق لهيئة التخطيط والميزانية، وكأنها نسخة معدلة من الخطة الأولى[١٥٠].

أكدت الخطة الجديدة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة مخصصات التعليم، وخلق مليوني فرصة عمل خلال خمس سنوات، وتخفيض الطلب على العملات الأجنبية والاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى محاولة تنويع مصادر التمويل الداخلية من مجالات خارج قطاع النفط، الذي يتسبب الاعتماد المبالغ فيه عليه كسلعة رئيسة، وتكاد تكون وحيدة للحصول على النقد الأجنبي في فقدان القدرة على التخطيط الاقتصادي وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية[١٥١]. وتصاعدت أزمة الدين الإيراني في أعقاب أزمة الخليج الثانية، وتداعيات الغياب الموقت للعراق والكويت عن سوق النفط العالمية، ما أدى إلى فقدان البنك المركزي سيطرته على خطابات الضمان التي كانت تصدرها البنوك المحلية في إيران. ووصل الدين الخارجي

---

(١٤٧) Karshenas and Pesaran, Ibid., pp. 99-101, and K. L. Afrasiabi, *After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 39.

(١٤٨) Amirahmedi, Ibid., p. 131.

(١٤٩) Hamid Hosseini, «Economic Reality versus Islamic Ideology: The Changes in Iran's Foreign Investment Policy under the Islamic Republic,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 23, no. 3 (Spring 2000), p. 12.

(١٥٠) Amirahmedi, Ibid., p. 137.

(١٥١) لمزيد من التفاصيل حول أهداف الخطة الخمسية الثانية والتحديات التي كانت تواجهها، انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٤٠، و Hashim, *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post-Khomeini Iran*, p. 13.

في عام ١٩٩٣ إلى حوالى ٣٠ ـ ٤٠ بليون دولار. لذا قامت الحكومة بضغط النفقات الحكومية، وتقليص معدلات النمو، وفرض قيود على الواردات، وهو ما أثر سلباً في كل من القطاع الصناعي والقطاع الاستهلاكي الذي كان قد شهد رواجاً كبيراً في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب مع العراق[١٥٢]. وعلى الرغم من أن سياسات الرئيس رفسنجاني وحكومته كانت تهدف لتقليل سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تقليل سيطرة المؤسسات الاقتصادية الثورية فإن قرارات الخصخصة التي طالت قطاعات التعدين وبعض الصناعات الثقيلة، صبت بشكل جزئي في مصلحة التيار المتشدد الذي سارع بعض رموزه لشراء هذه الشركات والمصانع من الحكومة في منافسة غير عادلة مع القطاع الخاص الضعيف[١٥٣].

كذلك لم ينجح الرئيس في تخفيف العبء عن الميزانية الإيرانية، والناتج من سياسات الدعم الحكومي الذي استحدث زمن الحرب مع العراق. فقد أعلن الرئيس في عام ١٩٩٤ عن عزمه على إلغاء الدعم الحكومي لبعض السلع الاستراتيجية كالوقود والخبز،وكذلك إلغاء بعض الامتيازات الممنوحة لأسر الشهداء ومعاقي الحرب في قطاعات التعليم والصحة، على اعتبار أن هذه الخدمات لا تصل لمستحقيها، وتشكل عبئاً كبيراً على الميزانية الإيرانية. ولكن سرعان ما استُنفر التيار الراديكالي في المجلس وهدد بانتزاع سلطة تسعير السلع والخدمات التابعة للرئيس من خلال المجلس الاقتصادي الأعلى، وإعطائها للبرلمان، ما أدى إلى تراجع رفسنجاني عن موقفه حتى لا يتهم بالتراجع عن واحد من أهم مبادئ الثورة «العدالة الاجتماعية»، وهو المبدأ الذي أعلن التزامه بتحقيقه من خلال الخطة الثانية[١٥٤].

كانت المشكلة الحقيقية في برنامج رفسنجاني للإصلاح الاقتصادي في افتقار البرنامج لقاعدة اجتماعية عريضة مؤيدة له. فقد اعتمد رفسنجاني في تطبيق سياسات الخصخصة على تحالفه مع تجار البازار التقليدي الإيراني، ولكن نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الرواتب فقد النظام القاعدة

---

(١٥٢) Ehteshami, *After Khomeini: The Iranian Second Republic*, pp. 117-118.

(١٥٣) Suzanne Maloney, «Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development,» in: Parvin Alizadeh, ed., *The Economy of Iran: The Dilemmas of an Islamic State* (London: I. B. Tauris, 2000), p. 166.

(١٥٤) عبد الناصر، «إيران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار،» ص ٢٨.

الكبرى من المستضعفين، كما زاد انعزال الطبقة الوسطى. أما الشرائح العليا من الطبقة الوسطى فقد تلخصت مشكلاتها مع النظام في سيطرة رجال الدين، وغياب أي بعد للتحرر السياسي والاجتماعي في خطط رفسنجاني الإصلاحية. في مقابل هذا زاد ارتباط هذه الفئات المهمشة اقتصادياً بالتيار الراديكالي في داخل المؤسسة الدينية؛ الذي راهن على هذه القاعدة الاجتماعية الواسعة والتي كانت يسهل تعبئتها سياسياً عند اللزوم[١٥٥]. وعانى التحالف بين كل من المرشد والرئيس من اختلاف رؤية كل منهما للأسباب الحقيقية لمشكلات إيران الاقتصادية والاجتماعية. فالرئيس كان يرى أن المشكلة الحقيقية التي تقف عقبة في وجه الإصلاح الاقتصادي الإيراني تتمثل في الفساد، بينما كان المرشد يؤكد صحة المجتمع الإيراني، ويعتبر أن الفساد لا يمثل مشكلة هيكلية في الاقتصاد الإيراني. من ناحية ثانية يجب التأكيد على أن المرشد خامنئي لم يكن يستطيع التخلي بشكل كامل عن المعسكر المتشدد لأكثر من سبب. السبب **الأول** يرجع للقاعدة الاجتماعية والجماهيرية المرتبطة بهذا المعسكر، والتي تمثل الوقود الذي اعتمدت عليه الثورة في نجاحها واستمرارها؛ الفقراء. السبب **الثاني** يرجع إلى ارتباط المؤسسات الاقتصادية الثورية والخاضعة بشكل مباشر لسيطرة المرشد بهذه القطاعات، وهو ما يمثل مصدر قوة للمرشد وللتيار المتشدد في آن واحد. وقد سبقت الإشارة إلى المكانة المتميزة التي تحتلها هذه المؤسسات في النظام الاقتصادي الإيراني، بالإضافة إلى الدور السياسي الذي تستطيع هذه المؤسسات القيام به سواء في مجال السياسة الخارجية أم الداخلية من خلال قدرتها على الارتباط بقطاعات الفقراء والمهمشين اقتصادياً وأسر المتضررين من الحرب مع العراق. وبطبيعة الحال كانت هذه القطاعات هي القطاعات الأكثر تضرراً من سياسات الرئيس رفسنجاني الاقتصادية، والأكثر استعداداً للتحالف مع التيار المتشدد[١٥٦]. كذلك لا يمكننا التقليل من وجود درجة من التنافس بين المرشد والرئيس، واحتياج الأول لتدعيم موقفه في ظل افتقاده لكاريزمية الإمام الخميني التي كانت تمكنه من تطبيق توجهاته من دون معارضة تذكر.

---

(١٥٥) Hashim, *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post-Khomeini Iran*, pp. 16-21.

(١٥٦) Maloney, «Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development,» pp. 145-168.

ب ـ قضايا العلاقات الخارجية

حكمت الحرب مع العراق توجهات إيران على مستوى السياسة الخارجية، بل أدّت دوراً في حسم بعض التنافسات والصراعات السياسية الداخلية. فقد حكم تحرك الدولة محاولتها لكسر عزلتها في المجتمع الدولي، وبخاصة في ما يتعلق بالتسليح اللازم في معركتها الطويلة مع العراق، وفي داخل منظمة الأوبك لضمان مستوى الدخل اللازم لإبقاء عجلة الحرب والوفاء بالتزامات النظام الأساسية تجاه المواطنين. واستمر خلال تلك السنوات الاختلاف داخل النخبة الإيرانية حول أفضل السبل لممارسة النفوذ الخارجي على كل من المستوى الدولي والإقليمي. في هذا الإطار يمكننا الحديث عن توجهين تنازعا السياسة الخارجية الإيرانية؛ فقد اتفق كلا التيارين على ضرورة مد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود الإيرانية كأحد ميكانزمات الحفاظ على النظام الجديد، وتخفيض درجة التوتر الداخلي على اعتبار أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. ولكنهما اختلفا في الوقت نفسه حول الطريقة المثلى لممارسة هذا النفوذ؛ بين تيار رأى أن نجاح الأداء الاقتصادي الداخلي من شأنه أن يضرب مثلاً وقدوة للأنظمة السياسية المجاورة لإيران لتبني قيم التجربة الثورية الإيرانية وتوجهاتها ومؤسساتها؛ أي التصدير السلمي للثورة، وتيار آخر وقف وراء محاولات فعلية لمد نفوذ الثورة في دول الخليج، واتُّهم من جانب تلك الدول بالوقوف وراء اضطرابات اندلعت بين المجتمعات الشيعية وحكوماتها السُنّية. واعتبر هذا التيار أن أي نكوص عن محاولة تصدير الثورة بالعنف هو تراجع عن مبادئ الثورة الأساسية[١٥٧].

وبانتهاء الحرب مع العراق تغيرت أهداف السياسة الخارجية لما عرف بالجمهورية الثانية، وحيث احتلت هموم الاقتصاد وإعادة الإعمار أولوية كبرى في أجندة الحكومة الإيرانية؛ ومن ثم حاولت حكومة رفسنجاني تطوير

---

(١٥٧) كمثال على هذا الأمر يذكر أحد الكتّاب نقلاً عن أحد المفكرين الإيرانيين تحديده أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في الحفاظ على الدولة بالإضافة إلى تصدير الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية، ولكن في حال التعارض بين الهدفين فإن الأولوية تكون للحفاظ على الدولة وهي النظرية التي عرفت بنظرية «أم القرى»، انظر: J. Larijani, *Categories in National Strategy* (Tehran: Islamic Revolution Publication, 1991).

نقلاً عن: Afrasiabi, *After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy*, p. 51. and

إبراهيم يزدي، **السياسة الخارجية الإيرانية**، ترجمة سعيد الصباغ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٧).

علاقات دبلوماسية طبيعية مع العالم الخارجي لإعادة دمج إيران في النظام الرأسمالي العالمي، والحصول على التكنولوجيا الغربية اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني. وفي ضوء هذا التوجه الجديد أُعليت مصالح الدولة على حساب الالتزام الأيديولوجي بحماية مصالح المستضعفين في الأرض، وهو المبدأ الذي أرسته الثورة في الدستور الإيراني، لذا فقد قررت التخلي عن حلفاء قدامى، أو بناء تحالفات جديدة بما يحقق الأهداف التي وضعتها الجمهورية الثانية لنفسها[١٥٨].

وعلى الرغم من هذا فقد استمرت أهم مشكلات السياسة الخارجية الإيرانية التي تمثلت في تعدد مؤسسات صنع القرار الخارجي واستمرار تأثير الانقسامات الداخلية، وإن ظلت هذه الانقسامات في حدها الأدنى بين المرشد والرئيس. فقد كانت هناك درجة من الاتفاق حول الخطوط العامة للتوجهات الخارجية، وبخاصة في ظل مسؤولية المرشد المباشرة عن صنع السياسة الخارجية، ووجود ممثلين تابعين لمكتبه بشكل مباشر في كافة السفارات في الدول الأجنبية. كذلك، هناك درجة من الاتفاق العام حول ما يمثل خطوطاً لا يسمح بتجاوزها في مجال السياسة الخارجية وهي بالأساس الاتصالات العلنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بالإضافة إلى العلاقات مع مصر[١٥٩]. فعلى سبيل المثال حاول الرئيس رفسنجاني بناء علاقات جديدة مع العالم العربي، وبخاصة منطقة الخليج بغرض عزل العراق عن حلفائها المحتملين، وإعادة بناء جسور الثقة مع حكومات الخليج، وأكد في أكثر من تصريح أن الأمن في الخليج سيتحقق عن طريق التعاون الكامل بين مختلف دوله في إشارة لرفض إيران للوجود الأجنبي في المنطقة، وكذلك عدم نيتها القيام بدور الشرطي على غرار حكومة الشاه السابق. ومن ثم جرت محاولات لعقد اتفاقيات اقتصادية طويلة الأمد مع

---

(١٥٨) Hoshang Hasan-Yari, «Iranian Foreign Policy in the Post War Era,» in: Farhang Rajaee, ed., *Iranian Perspectives on the Iran-Iraq War* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1997), pp. 133-141.

(١٥٩) بطبيعة الحال فإن العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية والإيرانية ـ الإسرائيلية مقطوعة منذ نجاح الثورة ولا مجال للحديث عن استعادتها في ظل المعطيات الداخلية والخارجية. ولكن هذا لم يمنع الطرفين الإيراني والأمريكي من القيام بجولات متعددة من الاتصالات السرية حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي السنوات الأولى للثورة تركزت تلك الجولات حول ما عرف بصفقة الأسلحة التي عرفت بإيران ـ غيت. بينما في مراحل تالية تركزت حول التعاون الثنائي بين الدولتين في مجال مكافحة الإرهاب والملف العراقي.

حكومات الخليج، وإن بقي تأثيرها محدوداً، وذلك بسبب موقف الدول العربية الحذر من الحكومة الإيرانية[١٦٠].

كذلك استطاع رفسنجاني الاستفادة من انتهاء العمليات العسكرية مع العراق في إعادة بناء العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، والتي صادفت نجاحاً أكبر تمثل في عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتكنولوجية التي تم توقيعها بين الجانبين عقب زيارات متبادلة بين وزير الخارجية السوفياتي إلى طهران وزيارة رفسنجاني إلى موسكو عام ١٩٨٩[١٦١].

في مقابل سياسة الباب المفتوح التي قادها رفسنجاني؛ قام التيار المتشدد بمقاومة أي محاولة للتقارب مع الغرب خوفاً من تصاعد تأثيره في المجتمع الإيراني، لذا تم التصعيد في قضية سلمان رشدي، ونسفت جهود رفسنجاني في قضية الرهائن الغربيين التي حاولت إيران التوسط فيها، والتي كان يرغب في استغلالها لفتح جبهة مع الغرب. فقد أصدر خامنئي في عام ١٩٩٠ بياناً أعرب فيه عن أن جهود إيران في هذا الشأن إنما تتم من منطلقات إنسانية، ولا تعتبر إشارة لبناء علاقات مع الغرب، كما هوجم موقف الحكومة التي قررت قبول مساعدات من الدول الغربية في مواجهة الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في العام نفسه.

تشكل أزمة حرب الخليج الثانية حالة جيدة لدراسة تأثير الانقسام الداخلي وتعدد مؤسسات صنع القرار الداخلي في السياسة الخارجية الإيرانية، أو حالة الانتقال من الثورة إلى الدولة.

اتخذ الموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية أشكالاً تناسبت مع تطوراتها، وعكس في أحد أبعاده تباينات في داخل النخبة الحاكمة الإيرانية من أولويات السياسة الخارجية وطرق تطبيقها. هذه الأزمة التي حلت بمنطقة الخليج لم يكن من السهل على النظام الإيراني أن يساند أحد طرفيها دون الآخر. فالعراق خصم قديم خاض الإيرانيون حرباً ضد نظامه السياسي، وأيديولوجيته الحاكمة طالت لسنوات ثمان، وتكبدوا فيها خسائر جمة. والكويت وحكامها جزء من منظومة يرفضها النظام الإيراني لموقفهم السابق

---

(١٦٠) Hashim, *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post-Khomeini Iran*, pp. 33-34.

(١٦١) Ehteshami, *After Khomeini: The Iranian Second Republic*, p. 299.

المساند للعراق في حربه ضد إيران، ولموقفهم المساند لسياسات الولايات المتحدة الامريكية؛ الشيطان الأكبر. أما الأخيرة والتي تدخلت بشكل عسكري في الأزمة في مراحل لاحقة، فلا يخفى تاريخ العلاقات بين الدولتين منذ نجاح الثورة في نهايات سبعينيات القرن العشرين وحتى تاريخ الغزو. ومع ذلك؛ فقد رأت إيران في تلك الأزمة فرصاً تلوح لتحقيق أكثر من هدف؛ **الأول** كسر عزلتها مع العالم والمنظمات الدولية بمساندتها الشرعية الدولية والقانون. الهدف **الثاني** كان تسجيل موقف إيران الرافض لأي إجراءات يكون من شأنها تغيير الواقع الجغرافي السياسي لأي من دول المنطقة. أما الهدف **الثالث** فهو الانتقام من النظام العراقي الذي سبق أن اتفقت مصالحه مع مصالح المجتمع الدولي في لحظات معينة، ونجح في عرض قضية الحرب مع إيران بشكل يظهره ضحية لا جانياً[١٦٢].

ومن ثم فقد أعلنت إيران في اليوم الأول إدانتها للغزو العراقي، وطالبت النظام العراقي بالانسحاب الفوري والكامل من الأراضي الكويتية، وشددت على رفضها إجراء أي تسويات إقليمية يستفيد منها العراق، كما هاجمت بشدة قرارات استدعاء القوات الأجنبية إلى المنطقة معتبرة أن مجيء هذه القوات مقدمة لبقائها. ولكن بعدما تأكد أن القيادة العراقية مصرة على السير قدماً في خطتها بالبقاء في الأراضي الكويتية، أو ربط انسحابها منها بمطالب يستحيل تنفيذها في ظل معطيات الظرف السياسي والاقتصادي الإقليمي والدولي، قبلت إيران وجود القوات الأجنبية شريطة أن تنسحب فور انتهاء الحرب[١٦٣]. واستمرت الجهود الإيرانية في الفترة من الغزو في آب/أغسطس ١٩٩٠ وحتى قيام الحرب في كانون الثاني/يناير من العام التالي بالقيام بعدد من المبادرات من أجل إنهاء الأزمة بشكل سلمي، وتجنب المواجهات العسكرية التي من شأنها أن تجلب على المنطقة بكاملها تداعيات قد تخرج عن سيطرة جميع الأطراف. ولكن، ونتيجة لحسابات معينة للجانب العراقي وللجانب الأمريكي الذي قاد التحالف الدولي في الحرب عليه، تم اللجوء للحل العسكري في تطورات باتت معروفة للجميع. ما يعنينا في هذا الإطار هو الموقف الذي قررت الحكومة الإيرانية اتخاذه من هذه العمليات العسكرية؛ فقد قررت أن

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

تتخذ موقف الحياد تقديراً منها أن هذا الحياد من شأنه أن يعظم الفائدة التي يمكن أن تعود عليها[١٦٤].

لا يخفى أن قرار إيران بمساندة أحد طرفي الحرب كان لا بد أن يؤثر في مجرياتها، ويرفع تكلفتها على الطرف الآخر. ومن ثم تتحدث بعض المصادر عن ترتيبات واتفاقات سرية أجراها الجانب العراقي مع إيران في الشهور القليلة التي سبقت الحرب، وتنازل بمقتضاها العراق عن كافة مطالباته في الشأن الحدودي، والتزم بإعادة الأسرى الإيرانيين، بالإضافة إلى عدد من البنود الأخرى بهدف ضمان مساندة أو على الأقل حياد إيران في تلك الأزمة، بل يقرأ البعض لجوء عدد من الطائرات الحربية والمدنية العراقية إلى المطارات الإيرانية في إطار هذه التسويات[١٦٥].

على الجانب الآخر حرصت كل من الدول العربية والمجتمع الدولي على ضمان موقف إيران، ومن ثم تحولت إيران إلى مقصد لعدد من الدبلوماسيين الذين جابوا المنطقة ذهاباً وإياباً بحثاً عن إمكانية تسوية. وسارع عدد من الدول إلى تحسين علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع إيران؛ فقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج وإيران، وأعلنت بريطانيا عن إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الإيرانية (وهي العلاقات التي كانت قد قطعت بعد فتوى قتل سلمان رشدي)، وقدمت وعوداً باستثمارات أجنبية تساهم في إعادة بناء البنية التحتية لما دمرته الحرب مع العراق، بحيث يمكننا القول إنه إذا كانت هناك حسابات للمكسب والخسارة في هذه الأزمة، فإن الجانب الإيراني يعد من أكبر المستفيدين. ولكن السؤال المهم هو ما الذي دعا المجتمع الدولي بعامة والدول الخليجية بصفة خاصة إلى إجراء هذه التنازلات اللفظية والمادية للجانب الإيراني؟ هل كانت هناك احتمالات حقيقية لتدخل إيران في جانب العراق بما يمكن أن يغير موازين والمعركة ونتائجها؟ الواقع أن المشهد

(١٦٤) أشهرها المبادرة الروسية الإيرانية قبيل تفجر العمليات العسكرية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ وإعلان رفسنجاني عن استعداده للذهاب إلى بغداد ومن بعدها إلى واشنطن للتوسط بين صدام حسين وجورج بوش الأب. . .، انظر: مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(١٦٥) ففي الأيام القليلة التي سبقت بداية العمليات العسكرية قام عدد من الطائرات العراقية باللجوء إلى المطارات الإيرانية تجنباً لتدميرها من قبل قوات التحالف الدولي. لمزيد من التفاصيل، انظر: فهمي هويدي، «أسرار جر إيران إلى الحرب تتكشف،» **المجلة**، العدد ٥٧٩ (آذار/ مارس ١٩٩١)، ص ٣٤ ـ ٣٥، ومسعد، المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

الإيراني الداخلي قدم أكثر من إشارة متناقضة في هذا الإطار، وهذا التناقض قد يبدو مفهوماً في ظل تعقيد الأزمة نفسها وتشابكها. ففي الوقت الذي أعلن فيه رفسنجاني، رئيس الدولة، أن إيران لا يمكنها أن تمارس الانتحار السياسي بدخولها الحرب إلى جانب العراق، وسانده في ذلك الموقف عدد من رموز النظام مثل أحمد الخميني وحسن روحاني، أمين مجلس الأمن القومي، على اعتبار أن هذه الحرب ليست مواجهة بين حق وباطل وإنما بين عدو قديم والشيطان الأكبر وحلفائه من حكام الخليج الفاسدين[١٦٦].

على الصعيد المقابل مثّل مجلس الشورى الإسلامي بزعامة رئيسه مهدي كروبي وجهة النظر المناقضة لهذا الحياد؛ إذ طالب كروبي، وشاركه في هذه المطالب عدد من رموز التشدد في ذلك الوقت مثل صادق خلخالي وعلي أكبر محتشمي (وزير الداخلية السابق)[١٦٧]، باتخاذ موقف مؤيد للعراق، وإذا لزم الأمر بدخول الحرب إلى جانبها، وذلك التزاماً من النظام الإيراني بمجابهة قوى الاستكبار في العالم. كما رأى هذا التيار أن القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول ضرب الجمهورية الإسلامية بعد أن تفرغ من القضاء على الطرف العراقي. ومن ثم تمت تعبئة الجماهير من خلال المظاهرات التي اجتاحت مدناً كبرى كتبريز وطهران، والتي استغلت فيها منابر صلاة الجمعة للتعبئة، وقامت الصحف الإيرانية بالدعوة لإنفاذ فتوى مجاهدة قوات التحالف التي أصدرها المرشد في الأسابيع الأولى لتفجر الأزمة[١٦٨]. ولكن مع تفجر العمليات العسكرية في نهايات كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ أعلن المرشد أن إيران ستبقى على الحياد بشروط ثلاثة: عدم تعرض الأمن القومي الإيراني للتهديد، وعدم دخول إسرائيل الحرب، بالإضافة إلى حماية العتبات المقدسة في داخل العراق[١٦٩]. وانتهت العمليات العسكرية مع

---

(١٦٦) **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢)، ص ١٣٣.

(١٦٧) يجب التذكير أن وصف شخص ما أو تيار ما في إيران بالتشدد أو الاعتدال إنما هو وصف نسبي مرتبط بالزمن والظرف. وكثيراً ما تتغير مواقف الأشخاص والتيارات من قضية إلى أخرى؛ فمهدي كروبي على سبيل المثال الذي يوصف بالتشدد في هذه القضية يعد من رموز التيار الإصلاحي في فترة الرئيس خاتمي.

(١٦٨) مسعد، المصدر نفسه، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥.

(١٦٩) يذكر بطبيعة الحال أن موقف إيران الرسمي ظل محايداً من الحرب وحتى انتهاء العمليات العسكرية فيها على الرغم من تعرض المناطق الحدودية الإيرانية للهجوم من جانب طائرات التحالف وهو ما تم تبريره بأنه غلطة غير مقصودة، وقُبل هذا التبرير من الجانب الإيراني.

نهاية شباط/ فبراير ١٩٩١ بخروج القوات العراقية من الأراضي الكويتية وبقاء القوات الأمريكية في الخليج لفترة طويلة. ويمكن فهم هذه المواقف المختلفة والمتباينة من جانب رموز النظام الإيراني من خلال ملاحظتين رئيستين:

الأولى تتعلق بالظرف الداخلي الإيراني. فقد كان المجتمع الإيراني والنظام السياسي فيه ما زالا يتعافيان من آثار أزمتين كان لهما تداعيات مهمة، وهما انتهاء العمليات العسكرية مع العراق ووفاة الإمام الخميني. وتزامنت هاتان الأزمتان مع عدد من التطورات شملت إعادة النظر في الدستور الإيراني، وما استتبعه هذا من تغيرات داخل النخبة الحاكمة والتي جاءت برئيس المجلس إلى مقعد الرئاسة وانتقلت بالرئيس إلى مقعد القيادة، وأخرجت منصب رئيس الوزراء من المعادلة السياسية بالكامل. هذه التطورات حملت معها أجندة سياسية واقتصادية جديدة سبقت الإشارة إليها في غير موضع. ولكن على الرغم من الاتفاق العام حول أهمية الأولويات الاقتصادية في مرحلة إعادة البناء، فإن أزمة بحجم أزمة الكويت أعادت للحياة مناقشات تتعلق بأولوية التوجه إلى الخارج (تصدير الثورة) على الداخل (البناء والإعمار)، أو قدرة النظام على الاستفادة من الظروف الدولية لتحقيق الأهداف الداخلية وهو الموقف الذي تبناه تيار الرئيس رفسنجاني.

الملاحظة **الثانية** تتعلق بطبيعة ديناميكيات التفاعل داخل النخبة الإيرانية الحاكمة. فهذه الخلافات والاختلافات التي ظهرت داخل النخبة بشأن أفضل الطرق للتعامل مع الأزمة ليست قاصرة على أزمة الخليج الثانية، ولكن تكرر ظهورها، ويتكرر ظهورها في العديد من اللحظات، وبخاصة تلك ذات الأبعاد الخارجية. هذه الخلافات التي قد يقرأها البعض على أنها انقسامات داخل النخبة، وتمثل إشارات أراد التيار المتشدد إرسالها إلى الرئيس رفسنجاني حتى لا يتم تجاوز الخطوط الحمر في الانفتاح على العالم الخارجي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قد يقرأها البعض الآخر على أنها توزيع للأدوار بين مفاصل النظام الرئيسة بشكل يضمن للنظام ككل إمكانية التقليل من خسائره إذا ما اتضح أن موقفاً بعينه ليس في الصالح العام، ففي هذه الحالة يصبح من السهل تسليط الضوء على الموقف الآخر وتبنّيه. كذلك فإن هذا الانقسام الظاهري يفقد كثيراً من دلالاته إذا تتبعنا المواقف المحددة لذلك الرمز أو ذاك. فالرئيس رفسنجاني الذي بدأ موقفه من الأزمة بالرفض الكامل للوجود الأجنبي، عاد وقبل وجود القوات الأجنبية بشروط. والقائد خامنئي

الذي أعلن فتوى الجهاد ضد قوات التحالف في الأسابيع الأولى عاد وقبل الحياد مشروطاً. من ثم فإن قراءة هذا الانقسام في ضوء كونه توزيعاً للأدوار لتعظيم الفوائد التي تعود على النظام بفوائد يبدو الأكثر مصداقية.

الواقع أن أزمة الخليج الثانية تعكس توجهاً حكم السياسة الخارجية الإيرانية، وأعلى من مصلحة الدولة القومية على حساب الاعتبارات الأيديولوجية. فخطاب الثورة الداعي لمقاومة الاستكبار العالمي ومناصرة الشعوب الفقيرة المقهورة لم يستطع أن يترجم نفسه في سياسات تتبناها الدولة الإيرانية التي ساندت من كانوا يعتبرون رموزاً للاستكبار العالمي. وقد استمر هذا التوجه حاكماً للسياسة الخارجية الإيرانية في عدد آخر من القضايا مثل العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وما تفرع عنها من علاقات مع دول آسيا الوسطى التي استقلت عنه، والجيران الإقليميين كتركيا وسوريا وأفغاستان وباكستان.

حكمت العلاقات مع تلك الدول رغبة إيران في تأمين حدودها وفي تحقيق مصالحها القومية، ومن ثم لم تتخذ موقفاً معادياً لأرمينيا في صراعها مع آذربيجان حول إقليم نغورنو كارابخ،أو ضد روسيا في صراعها المسلح مع الشيشان، أو مع القوى الإسلامية ضد نظم الحكم العلمانية في كل من تركيا وسوريا، بل انطلقت في هذه المواقف وغيرها من رغبتها في تحقيق مصالحها القومية الوطنية. ويجب أن نذكر في هذا الإطار أنه في المرات التي أعلت فيها الدولة الإيرانية من خطاب الثورة على حساب الدولة مثل علاقاتها مع مصر أو موقفها من أزمة البوسنة والهرسك فإنها في حقيقة الأمر كانت توظف هذا الخطاب الراديكالي العنيف لخدمة أهداف الدولة، كما كانت تلجأ لأسلوب توزيع الأدوار؛ بمعنى أن تقوم هيئة ما في داخل النظام الإيراني لا تنتمي بشكل رسمي أو كامل لمؤسسات النظام بإصدار بيانات والتهديد بسياسات، في الوقت نفسه الذي تظل فيه الدولة معلنة موقفها المتحالف مع الشرعية الدولية. فعلى سبيل المثال شهدت فترة التسعينيات قمة التصعيد في العلاقات المصرية ـ الإيرانية وتصاعدت اتهامات الجانب المصري للجانب الإيراني بوقوفه وراء التفجيرات الإرهابية التي طالت مدناً وسياحاً في صعيد مصر. كما أصر الجانب الإيراني على تأكيد فتوى الإمام الخميني بقطع العلاقات مع مصر (علماً بأن القاعدة الأساسية في الفقه الشيعي أنه لا تقليد لميت وأن فتوى الإمام المتوفى لا تلزم الأحياء). وتكشف لنا القراءة المتأنية لطبيعة العلاقات وتاريخها بين الدولتين عن جذور هذا الجفاء، والذي يمكن

فهمه في إطار التنافس بين الدولتين في منطقة الخليج والدور الذي قامت به مصر بجانب العراق في حربها مع إيران، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به التحالفات الثنائية بين كل منهما مع الولايات المتحدة بالتأثير في العلاقات الثنائية بينهما. في مقابل هذا تطرح العلاقات الإيرانية ـ السعودية نفسها كحالة معاكسة؛ فالتنسيق بين الدولتين في داخل الأوبك حول إنتاج وتسعير النفط باعتبارهما من كبار منتجي هذه السلعة الاستراتيجية على مستوى العالم يسمح لهما بتجاوز مناطق أخرى للخلاف كالخلاف والتنافس المذهبي وموقف كل منهما من المجتمعات الإسلامية في آسيا الوسطى[١٧٠].

خلاصة الأمر أن العلاقات بين المرشد خامنئي والرئيس رفسنجاني لا يمكن أن نصفها بالتنافسية أو التعاونية بشكل مطلق. فعرض السنوات الثماني أو فترتي رئاسة رفسنجاني تكشف لنا عن مناطق خلاف ومناطق تعاون بين القطبين بحسب القضايا المثارة وأهميتها. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل عكس هذا الخلاف صراعاً بين منطق الثورة والدولة أم كان انعكاساً للتنافس على القدرة في التأثير داخل مؤسسات الدولة؟ بعبارة أخرى هل عكس هذا التنافس محاولة من المرشد للعودة إلى حالة الثورة في مقابل محاولة الرئيس التمسك بمؤسسات الدولة؟

الواقع أن التنافس السياسي بين القطبين وخلال فترتي الرئاسة إنما تمت إدارته من داخل مؤسسات الدولة الإيرانية التي رسم حدودها الدستور الإيراني. فكل منهما حرص على الاستفادة من القاعدة الاجتماعية التي ينتمي إليها ويتمتع بتأييدها، ولكنهما في الوقت نفسه عملا على استخدام مصادر قوتهما المؤسسية التي خوّلها لهما الدستور الإيراني. ولم يحدث خروج من أيهما، أو التهديد باللجوء لإجراءات غير دستورية، أو قوى من خارج إطار الشرعية القانونية لتغليب موقف أحدهما على الآخر. ولكن من الناحية الآخرى لا يمكن إنكار دور الخطاب السياسي الذي استخدم بشكل راديكالي أحياناً، وبخاصة من جانب المرشد، للهجوم على سياسات بعينها أو توجه بذاته دون أن يشير إلى الرئيس رفسنجاني بشكل مباشر.

---

(١٧٠) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات السعودية الإيرانية في فترة التسعينيات، انظر: Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf*, Adelphi Papers; no. 304 ([Oxford: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies (IISS)], 1996).

وباقتراب مدتي الرئيس رفسنجاني على الانتهاء أثيرت أقاويل عن نوايا لتعديل الدستور بشكل يسمح له بالاستمرار لفترة رئاسة ثالثة، ولكن سرعان ما بدأ الاستعداد للحملة الرئاسية الجديدة. وقد سبقت الإشارة إلى انتخابات عام ١٩٩٧ والتي جاءت بالرئيس خاتمي إلى سدة الرئاسة وموقف القوى السياسية المختلفة من مختلف المرشحين وبرامجهم السياسية. ولكن ما يهمنا التأكيد عليه في هذا الإطار هو موقف كل من المرشد والرئيس المنتهية ولايته من الرئيس الجديد. فمن المعروف أن مرشح التيار المحافظ (ناطق نوري، رئيس البرلمان) كان يتمتع بالتأييد الضمني للمرشد، وأن فوزه في الانتخابات كان سيعني مزيداً من مصادر القوة لتيار المرشد بعد خسارته للأغلبية البرلمانية في انتخابات ١٩٩٦. بينما وقف الرئيس رفسنجاني وراء ترشيح السيد خاتمي الذي عمل معه منذ نجاح الثورة في منصب مسؤول الدعاية العسكرية خلال الحرب مع العراق، ثم وزيراً الثقافة والإرشاد الإسلامي إلى أن أجبر على الاستقالة في بدايات التسعينيات نتيجة ضغوط البرلمان، ثم توليه منصب مستشار رئيس الجمهورية ومدير المكتبة الوطنية في طهران. وشكلت الأغلبية التي حصل عليها الرئيس الجديد إشارة إلى كل من التيار المحافظ والمرشد بتغير مزاج الناخب الإيراني الذي لم يعط صوته للمرشح الذي يتمتع بتأييد الأخير في سابقة من نوعها، كما شكلت انتصاراً لتيار جديد بدأ مع الرئيس رفسنجاني من خلال الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٦ والذي عرف بكوارد الإعمار؛ وتجاوزه ليشكل حركة الثاني من خرداد والتي كونت نواة التيار الإصلاحي. وقد حكمت العلاقات بين كل من تيار الإصلاحيين والتيار المحافظ فترتي رئاسة الرئيس خاتمي، والتي استمرت حتى عام ٢٠٠٥. وهو محل دراسة الصفحات القادمة.

٣ ـ تطور العلاقة بين المرشد والرئيس خاتمي

يتمتع السيد علي خامنئي بميزة كونه رئيساً للجمهورية، بالإضافة إلى شغله منصب الولي الفقيه، لذا فقد خبر العمل كأحد رؤوس السلطة التنفيذية بالتعاون مع رئيس الوزراء، ثم انتقل بعد ذلك لتولي مهام المرشد القائد مع تولي رفسنجاني مهام رئاسة الجمهورية. واستمر في شغل هذا المنصب عبر عهدين رئاسيين اختلفا في نقاط، واتفقا في نقاط أخرى.

أوضحت الصفحات السابقة أن خامنئي استفاد من سنوات حكم رفسنجاني في تدعيم ركائز موقعه كمرشد وفقيه للثورة، وإن ظل مفتقداً الموقع

المرجعي، كما سبقت الإشارة عند الحديث عن أزمة المرجعية الشيعية. ومن ثم بدأ فترتي رئاسة خاتمي وهو أكثر قدرة وثقة وإمساكاً بزمام الأمور. وسمح ذلك له بإدارة أكثر تحرراً من تلك التي حكمت علاقته مع رفسنجاني.

من ناحية أخرى، شكلت العلاقة التاريخية بين خامنئي ورفسنجاني واشتراكهما سوياً في سنوات الكفاح ضد نظام الشاه محدداً للتعاون أو التنافس بين الرجلين، وهو الأمر الذي لم يكن متوافراً في حال خامنئي/ خاتمي. فبحكم اختلاف السن والخلفية التعليمية وكذلك الحركية، فإن خامنئي تعامل مع خاتمي منذ اللحظات الأولى من موقع المرشد (رأس النظام)، والرئيس (رأس السلطة التنفيذية) من دون وجود للعامل الشخصي العاطفي الذي كان موجوداً في فترة رفسنجاني، والذي حدا كليهما على عدم الكشف بصراحة عن التنافس بينهما. وقد ظهر هذا في مساندة خامنئي غير العلنية لناطق نوري خلال انتخابات ١٩٩٧، وكذلك في تصريحه للسيد خاتمي، حينما استأذنه في الترشح لمرة ثانية، حيث أعلن موافقته على ترشحه، ولكنه ذكره بالصلاحيات الدستورية الكثيرة للمرشد، والتي أعلن أنه لم يستخدمها بشكل كامل حتى ذلك الوقت[١٧١].

من جانبه أكد الرئيس خاتمي في غير مناسبة التزامه بقيم الثورة والدستور والإمام الخميني، وعلى رأسها ولاية الفقيه، إلا أنه من ناحية أخرى دافع عن رؤية بعض رموز التيار الإصلاحي وتفسيراتهم التي تؤكد ضرورة وجود دور للشعب في اختيار الفقيه من خلال مجلس خبراء القيادة، وما يستتبع ذلك من قدرة الشعب على محاسبة الفقيه وعزله إذا احتاج الأمر. ولكن خاتمي كان واعياً بحساسية الموقف، وأنه لا يستطيع أن يعلن موقفه هذا بالصراحة المطلوبة، ومن ثم لجأ إلى المداراة (وهي عادة إيرانية) وذكر «أنني لا أرى طريقاً للدفاع عن الإسلام بغير الدستور الذي يكفل حقوق الناس، والتي من بينها حقهم في التعبير عن آرائهم وتقرير مصيرهم بأيديهم، بما في ذلك انتخاب قائدهم بواسطة خبراء مجلس القيادة»، كما دافع عن حق الاختلاف

---

(١٧١) باكينام الشرقاوي، «خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني،» **مختارات إيرانية**، السنة ١، العدد ٨ (آذار/ مارس ٢٠٠١)، ص ٥٢، والسباعي محمد السباعي، «الجمهورية الإسلامية في إيران: إرهاصات المرحلة الثالثة والعقد الثالث، نهاية مرحلة هاشمي رفسنجاني وبداية المرحلة الخاتمية،» **أوراق الشرق الأوسط** (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة) (كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠١)، ص ٢٥ ـ ٢٧.

في إطار القانون في تذكير منه بمبادئه التي خاض على أساسها الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧[١٧٢].

وحرص المرشد في مناسبة تولي الرئيس خاتمي على إعلان تأييده له وتذكيره بمصدر شرعية النظام وقاعدته الأساسية التي هي ولاية الفقيه، فقال: «الآن، مرة أخرى توضع المسؤولية الضخمة لرئاسة السلطة التنفيذية على أكتاف فقيه ثوري وذي خبرة، رجل آداب وثقافة تدرب في الحوزة، ذلك بالإضافة إلى موقفه المعلن الملتزم من نظرية ولاية الفقيه»[١٧٣]. وحرص على تدعيم مركز الرئيس الجديد من خلال الحصول على موافقة البرلمان المحافظ على مرشحي الرئيس للوزارة، وبخاصة الوزارات ذات الأولوية في تنفيذ برنامج خاتمي الإصلاحي، مثل وزارة الثقافة التي أعطيت إلى عطاء الله مهاجراني، ووزارة الداخلية لعبد الله نوري. فوزارة الثقافة كانت تهتم بتوسيع مجال الحريات الفردية والاجتماعية، ومفاهيم الحوار مع الآخر، والوزارة الثانية كانت ستعمل على توسيع نطاق الحريات السياسية من خلال إشرافها على الانتخابات العامة[١٧٤]. في الوقت نفسه لم يتخل المرشد عن دوره في صنع السياسة العامة وتنفيذها، حيث فرض وزير الاستخبارات، كما استمرت سيطرته على المؤسسات الثورية الأمنية بدلاً من وضعها تحت سيطرة وزارة الداخلية التي ترأسها عبد الله نوري المحسوب على التيار الإصلاحي.

استدعى تركيز خاتمي على مفاهيم المجتمع المدني والحريات العامة رد فعل من جانب المرشد الذي كان لا بد أن يتشدد في الدفاع عما رآه تهديداً للقيم الأساسية للثورة وتسليماً للغرب. فقد اعتبر المرشد أن المصدر الرئيس للفساد والاختناق وسوء الأوضاع في إيران إنما يعود «لتسلط وسيطرة نفوذ القوة الاستكبارية الإنكليزية في البداية ثم الاستكبارية الأمريكية»[١٧٥]. ونفى أن يكون سبب المشكلات الإيرانية يعود إلى اختلالات في البناء الفكري للثورة أو التطبيق العملي لها، وهو ما كان يلمح به أحياناً ويصرح به أحياناً

(١٧٢) الحسيني، **إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان**، ص ١٨٤.

(١٧٣) الشرقاوي، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٧٤) Mark J. Gasiorowski, «The Power Struggle in Iran,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 4 (October 2000), p. 28.

(١٧٥) «من خطاب خامنئي حول الإصلاح والعلاقة مع الغرب،» صحيفة **رسالت**، ١٣/٧/٢٠٠٠، في: **مختارات إيرانية**، السنة ١، العدد ٢ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٥.

أخرى رموز للتيار الإصلاحي. في الوقت نفسه اعتبر المرشد أن الإصلاح هو «حقيقة ضرورية ولازمة ويجب أن تنجز في دولتنا» وإلا «سوف يفسد النظام وسوف يضل الطريق»، ولكن السؤال: ما هو المقصود بالإصلاح؟ الواقع أن اختلاف تعريف مفهوم الإصلاح هو مكمن الاختلاف بين تيار الإصلاحيين وتيار المحافظين.

نجح تيار الرئيس خاتمي في أن تصبح دعوى الإصلاح هي القضية السائدة والمشتركة بين مختلف القوى السياسية الإيرانية من مختلف المشارب والتوجهات. وظهر هذا الأمر جلياً في الحملة الانتخابية الرئاسية الثانية ٢٠٠١، حيث تبنى المرشحون العشرة مفهوم الإصلاح، وجعلوه أحد شعارات حملاتهم الانتخابية. ولكن تعريف الإصلاح، وحدوده والمناطق التي يجب أن ينصرف إليها كانت مناط الخلاف بين التيارات المختلفة. فقد سبقت الإشارة إلى رؤية الرئيس خاتمي للإصلاح الذي رأى أنه أمر لا يجوز أن نتجاهله وإلا هدد النظام كله بالانفجار. وقد أراد الرئيس خاتمي بالإصلاح أن يتحقق مزيد من انفتاح النظام على الآخر في الداخل والخارج. ولذلك سعى لاعطاء مزيد من الحريات السياسية والاجتماعية بغرض إنهاء سيطرة تيار واحد على مجموع التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى المستوى الخارجي استمر التوجه الذي دعمه من قبل الرئيس رفسنجاني، والذي كان يحاول استعادة علاقات إيران الطبيعية بالعالم الخارجي.

وفي هذا الإطار اعتبر المرشد أن مهمة تعريف الإصلاح منوطة بكل من «المسؤولين الحكوميين والسلطة القضائية والمجلس»، بينما رأى أن المجالات التي تحتاج لإصلاح هي بالأساس «القطاع الاقتصادي. . . مثل التوزيع العادل لمصادر الدخل بين المواطنين. . . وإصلاح البناء الإداري. . . إنني أعطي مشكلة المعيشة الأولوية والسبق لأنها قضية حياتية»[١٧٦]. ولم يكن المرشد في هذا الخطاب يعتبر أن مصدر تهديد الثورة والنظام يجيء من جانب الرئيس خاتمي الذي حرص في كل اللحظات على تأكيد انتمائه للثورة وتمسكه بقيم الإمام الخميني والثورة، ولكن قام المرشد بوضع خطوط حمر أمام مناطق لا يجوز أن يطالها حديث الإصلاح، وهي بالأساس ما أسماه «بالبناء الدستوري»، والذي ظهرت فكرة ضرورة إعادة النظر فيه بهدف تحقيق دفعة للنشاط

---

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

الاقتصادي ومواجهة المشكلات المزمنة التي يعانيها الاقتصاد الإيراني.

يرى بعض الباحثين أن فترتي رئاسة خاتمي تميزتا بفرز أوضح، مقارنة بالفترات السابقة، بين التيارات السياسية؛ ليس فقط من حيث المواقف التي يتبناها كل تيار، ولكن من حيث قدرة كل تيار على الوصول إلى مراكز التأثير وصنع القرار السياسي، وقد حاول كل تيار استخدام الإمكانات الموجودة لديه وتعظيمها من أجل تغليب رؤيته في كيفية إدارة كل من السياسة والاقتصاد والاجتماع[١٧٧]. وتبلور الفرز بين تيار رفع شعار الإصلاح السياسي والاجتماعي بمعنى الانفتاح وإعطاء مزيد من الحريات وسيادة القانون والمجتمع المدني، واعتبر الرئيس خاتمي رمزاً لهذا التيار، على الأقل في مراحله الأولى[١٧٨]. في مواجهة هذا التيار وقف التيار المحافظ الذي، وإن لم يستطع إنكار أهمية الإصلاح لمواجهة مشكلات النظام، إلا أنه اعتبر أن تعريف الإصلاح وطرق تنفيذه تختلف مع التيار الأول الذي اعتبر مفرطاً في قيم الثورة ومضحياً بخط الإمام الخميني. وعلى الرغم من أنه لا يمكننا أن نحسب المرشد بشكل كامل على قوى هذا التيار، فإنه يمكننا رصد بعض التعاطف بينهما. فالحسم من قوة التيار الديني في معادلة الحكم الإيراني كان لا بد أن يؤدي إلى الحسم من قوة المرشد الذي يقف على رأس النظام مدعوماً بالدستور الذي نص على ولاية الفقيه، وبالتاريخ الذي ضمن دوراً متمايزاً لرجال الدين في كل محاولات التغيير السياسي. كما أن إضعاف سلطات المرشد على المستوى القانوني أو العملي، من شأنه أن يهدد المكانة المتمايزة التي حصلت عليها المؤسسة الدينية بعد الثورة سواء في مجال السياسة أم الاقتصاد. ومن ثم قام تحالف فرضته المصالح المشتركة والمعطيات السياسية بين المرشد والتيار المحافظ، حكم التنافس مع الرئيس. وستتناول الصفحات التالية بالتحليل هذه العلاقة من

---

(١٧٧) Wells, « Thermidor in the Islamic Republic of Iran: The Rise of Muhammed Khatemi,» pp. 27-39.

بطبيعة الحال لن نناقش في هذا الموضع مدى صحة هذا الاستنتاج حيث تطرح نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٤ والرئاسية ٢٠٠٥ استنتاجات لا تتفق بالضرورة مع هذا التوجه، ولكن سيتم مناقشة هذه التطورات في خاتمة هذا الكتاب.

(١٧٨) أدت تطورات الأوضاع الداخلية في إيران واختلاف الرؤى داخل التيار الإصلاحي نفسه حول أفضل الوسائل والسياسات لتطبيق الإصلاح، أدى هذا إلى خلافات وهجوم على الرئيس خاتمي الذي اتهم من قبل البعض بخيانة المشروع الإصلاحي. وتصاعدت نغمة بين بعض التيارات الطلابية تطالب بتجاوز مرحلة الخاتمية.

خلال التركيز على عدد من القضايا ذات الأبعاد الداخلية كقضية توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، وموقف المرشد من التيار الإصلاحي والمجتمع المدني والطلبة بالإضافة إلى ملف العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية.

أ ـ توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية

بدأ الحديث عن قضية توسيع صلاحيات الرئيس خلال فترة رئاسة خاتمي الأولى في ندوة حول الدستور والجنح السياسية والمخالفات الصحافية، حيث أعلن السيد خاتمي أن «رئيس الجمهورية غير قادر من الناحية العملية على منع انتهاك الدستور أو التدخل لفرض تطبيقه». وعلى الرغم من الإشارة الإيجابية في هذا الاجتماع إلى الدور الإيجابي الذي قام به المرشد لتدعيم صلاحيات رئيس الجمهورية، فإنه في الوقت نفسه أشار ضمنياً إلى ضرورة إعادة النظر في الدستور لحل هذه المشكلة[١٧٩]. وهو الأمر الذي قام به يحدث، وإن استمر السجال حوله إلى الانتخابات الرئاسية الثانية؛ حيث أعلن الرئيس خاتمي في بداياتها عن اشتراطه توسيع صلاحياته الرئاسية كشرط مسبق لخوض انتخابات ٢٠٠١. ولكنه اضطر للتراجع وإعلان عزمه على الترشح في الانتخابات الرئاسية قبيل إغلاق باب الترشح[١٨٠].

كما أثيرت هذه القضية ثانية خلال مؤتمر صحافي عقده الرئيس خاتمي بعدما قام مساعده للشؤون البرلمانية محمد علي أبطحي بتقديم لائحتين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ إلى مجلس الشورى بخصوص توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وتعديل قانون الانتخابات. وأعلن خاتمي أن الرئيس «هو الممثل المباشر للشعب وهو الرجل الثاني في الدولة المسؤول عن تطبيق الدستور» حيث إن رئيس الجمهورية «له واجب خاص وأسلوب آخر هو الدفاع عن جمهورية النظام وحقوق الشعب وتهيئة الجو لتطبيق الدستور. . . وقد أُغفِلَ حق الرئيس في مراقبة تطبيق الدستور عقب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠١. وقد بذلت جهود كبيرة لضمان شرعية المشروعين ومسايرتهما للدستور»[١٨١].

---

(١٧٩) **الحياة**، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٠.

(١٨٠) محمد علي أبطحي، «وجهات نظر حول قانون صلاحيات رئيس الجمهورية، عن الخطط الرئاسية،» **إيران دايلي**، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٢، في: **مختارات إيرانية**، السنة ٣، العدد ٢٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ٢٣.

(١٨١) «خاتمي يدافع عن اللائحة،» وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إيرنا)، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٢، ومنشورة في: **مختارات إيرانية**، السنة ٣، العدد ٢٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ٢٦.

من ثم فقد طالب في هذه اللائحة أن يتم تعديل بعض مواد القانون الذي صادق عليه مجلس الشورى الإسلامي في عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، والخاص بتحديد مسؤولية رئيس الجمهورية في تنفيذ الدستور، ومعالجة نواحي النقص فيه، حيث إنه لم يحدد للرئيس ما يمكن اتخاذه من إجراءات في حال وجود مخالفات في تطبيق الدستور. وعلى الرغم من محاولات الرئيس للاعتداد بالدستور لتقوية منصبه في مواجهة باقي السلطات ومن امتلاكه للأغلبية البرلمانية، فإنه لم يستطع إقرار هذه التعديلات، كما سبقت الإشارة في الجزء الأول من هذا الفصل. والملاحظ أن إدارة هذه الأزمة لم تتضمن تدخلاً للمرشد بشكل مباشر، بل تركت لكي يتم حلها من خلال القنوات القانونية والدستورية التي تحكم العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (البرلمان ومجلس صيانة الدستور). ولا يعني هذا غياب توجه للمرشد داعماً لموقف التيار المحافظ في ضوء الملاحظة التي سبقت الإشارة إليها حول العلاقة بين تقوية التيار المحافظ ككل وتقوية دور المرشد.

تطرح طريقة تعامل المرشد مع مسألة حلف الرئيس خاتمي لليمين الدستوري في بداية الفترة الرئاسية الثانية نفسها كمؤشر على التنافس الذي حكم هذه العلاقة. فقد تأجل حلف الرئيس للقسم أمام المجلس الدستوري بسبب الخلاف الذي نشب بين البرلمان الإصلاحي، والسلطة القضائية بعد رفض الأول لترشيحات ثلاثة تقدم بها رئيس السلطة القضائية لشغل مقاعد في المجلس الدستوري الذي كان مقرراً أن يؤدي الرئيس خاتمي القسم أمامه. هذه الأزمة القانونية لم تحل من خلال الإجراءات القانونية، وإنما تدخل المرشد لحلها بعدما أصدر تعليماته لمجمع تشخيص مصلحة النظام بعقد جلسة طارئة لتبني قرار يقضي بأن يكون قبول البرلمان للمرشحين من خلال قاعدة الأغلبية النسبية وليس المطلقة؛ ما أدى إلى تمكين التيار المحافظ من الانتصار لمرشحيه بعدما امتنع عدد من النواب الإصلاحيين عن التصويت[١٨٢].

شكل تدخل المرشد لحسم الخلاف من خلال الوسائل السياسية وليس الإجراءات القانونية أو الدستورية دلالة مهمة في إطار بداية فترة رئاسة ثانية لخاتمي، وبخاصة في ظل الدعم الشعبي المتزايد الذي حصل عليه الرئيس من

(١٨٢) أحمد منيسي، «حكومة خاتمي الجديدة: توازنات تقليدية،» **مختارات إيرانية**، السنة ٢، العدد ١٤ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، ص ٥٧.

خلال الانتخابات فيما اعتبر تفويضاً من جانب الجماهير للتيار الإصلاحي. من ثم، فعلى الرغم من أن تأجيل حلف اليمين استغرق أياماً قليلة فإنه كان مهماً لإعادة التأكيد على تراتبية القوة والسلطة داخل النظام الإيراني سواء لأعضاء النخبة السياسية أم الناخب الإيراني العادي.

وتوضح هاتان الحادثتان أن إدارة التنافس بين المرشد والرئيس بصفتهما رمزين للتيارين المحافظ والإصلاحي لم تتم بطريقة واحدة، فبينما أديرت مسألة صلاحيات رئيس الجمهورية من خلال الإطار الدستوري والقانوني، عمد المرشد في الحادثة الثانية إلى إعادة التذكير بقدرته على التدخل في لحظات معينة انطلاقاً من موقعه كرأس للنظام السياسي الإيراني. هذه المراوحة بين اللجوء إلى الأساليب القانونية والاعتماد على إجراءات استثنائية ميزت العلاقة بين التيارين في عدد آخر من القضايا وبخاصة محاولة التيار المحافظ حصار مصادر قوة الرئيس خاتمي وتقليلها.

ب ـ الصحافة والمجتمع المدني

تزامن مع بداية فترة رئاسة خاتمي الأولى، حدوث سلسلة من الاغتيالات التي طالت المعارضين الإيرانيين المحسوبين على قوى اليسار بصفة خاصة، والتيار الإصلاحي بصفة عامة. وقد بدأت هذه الحملات باغتيال الكاتب اليساري درويش فروهار وزوجته في منزلهما بطهران. وكان فروهار عضواً في مجلس الثورة الثقافية الذي كونه الإمام الخميني في بداية الثورة لمراجعة المناهج والكتب المدرسية. ولكن كحال العديد من رجال الحركة الوطنية الإيرانية، اختلف مع التوجه الذي حكم النظام الجديد وسيطرة الفقهاء عليه، وانضم في مراحل تالية لقوى التيار اليساري الجديد المنضوية تحت عباءة التيار الإصلاحي.

استمرت هذه الحملة لتطال عدداً آخر من المثقفين الإيرانيين. وقد قامت القوى المحافظة بتوجيه الاتهامات إلى العناصر الأجنبية التي تعمل على زعزعة الاستقرار في إيران، في الوقت نفسه أصر التيار الإصلاحي على ضرورة فتح ملف الاغتيالات ومحاسبة المسؤولين عنه. وأسفرت التحقيقات عن توجيه الاتهام بشكل صريح إلى مسؤولين في وزارة الاستخبارات، وبشكل ضمني للحرس الثوري والميليشيات التابعة للمرشد. وقد أدت تطورات الأزمة إلى استقالة وزير الاستخبارات نجف أبادي، وتولي علي يونسي مسؤولية التحقيق

الذي انتهى إلى تحميل وزارة الاستخبارات مسؤولية الاغتيالات. وبانتحار المتهم الرئيس في هذه القضية، أغلق الملف من دون أن تكتشف الملابسات المحيطة به كافة[١٨٣].

من ناحية ثانية عمد التيار المحافظ إلى إغلاق عدد من الصحف المنتمية للتيار الإصلاحي، والتي كانت تتحايل على قرار الإغلاق بإعادة الإصدار تحت اسم جديد[١٨٤]. وقامت قوات الأمن بتعقب الصحافيين واعتقالهم بتهم مختلفة تتضمن الإساءة إلى الإسلام أو المرشد أو مبدأ ولاية الفقيه. كما قام البرلمان المحافظ بتمرير قانون للصحافة في تموز/ يوليو ١٩٩٩ أعاق بشكل كبير عمل الصحافيين، وهدد بفرض عقوبات على كل من يثبت تورطه في نشر أخبار كاذبة عن النظام الإيراني، ومد نطاق العقوبات ليشمل رئيس التحرير والناشر بالإضافة إلى المراسلين الصحافيين في محاولة لتضييق نطاق عملهم[١٨٥].

وفي هذا الإطار تم القبض على عبد الله نوري، وزير الداخلية السابق ونائب رئيس الجمهورية وعضو البرلمان والصحافي، بتهمة الإساءة إلى الإسلام. وكان نوري قد قام بنشر مجموعة من المقالات في صحيفته **خرداد**، تناول فيها بالمناقشة العديد من القضايا المحظورة، حتى تلك اللحظة، والتي تتعلق بسلطة الفقهاء وحدودها. وقد قدم نوري للمحاكمة أمام محكمة رجال الدين باعتباره من العلماء، وأذيعت جلسات المحاكمة على شاشات التليفزيون في محاولة من النظام لتعزيز موقفه وتبرير هجومه على التيار الإصلاحي. وقد أدى هذا إلى تبلور أطراف التنافس السياسي الجديد بين الإصلاحيين والمحافظين، والتي ما عادت تعني العلماء في جانب المحافظين، والتيارات السياسية الأخرى من خارج التيار الديني في جانب الإصلاحيين. فنوري رجل دين حوكم أمام المحكمة الخاصة لرجال الدين بتهم الإساءة إلى الدين

---

(١٨٣) Siavoshi, «Authoritarian or Democratic: The Uncertain Future of Iran,» p. 320.

وقد صدرت الأحكام الخاصة بإدانة المتهمين في هذه القضايا في بدايات عام ٢٠٠١ من خلال محكمة طهران العسكرية، وتم فيها تبرئة وزير الاستخبارات السابق وتعددت الأحكام بين الحكم بالإعدام والسجن المؤبد والسجن لفترات مختلفة، بالإضافة إلى تبرئة متهمين لعدم كفاية الأدلة. لمزيد من التفاصيل حول الحكم، انظر: **مختارات إيرانية**، السنة ١، العدد ٨ (آذار/ مارس ٢٠٠١)، ص ١٥ ـ ١٧.

(١٨٤) Geneive Abdo and Jonathan Lyons, *Answering Only to God: Faith and Freedom in Twenty-First-Century Iran* (New York: Henry Holt and Company, 2003), pp. 151-192.

(١٨٥) Gasiorowski, «The Power Struggle in Iran,» p. 31.

الإسلامي. وقد قام نوري خلال إجراءات المحاكمة برفض أهلية المحكمة واختصاصها بمحاكمته، ووصل إلى الطعن في شرعية أي حكم تصدره في استباق لأي رأي تصل إليه.

وعلى الرغم من هذا، فقد أدين وحكم عليه بالسجن، في إشارة واضحة أريد بها تحذير المتعاطفين مع التيار الإصلاحي. وكانت هذه المحاكمة قد سبقتها محاكمة شبيهة لفقيه آخر هو محسن كديور الذي يرتبط بعلاقات مؤسسية وشخصية مع التيار الإصلاحي في الوقت نفسه الذي تعود فيه خلفيته إلى المؤسسة الدينية الشيعية. وقدم محسن كديور إلى المحكمة الخاصة برجال الدين عقب عودته من حضور مؤتمر في برلين لمناقشة تداعيات الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠. وتشابهت تلك المحاكمة مع نظيرتها الأولى من حيث الاهتمام الإعلامي والانتقادات التي وجهت لكلتيهما من قبل المتهمين وأنصار التيار الإصلاحي. فقد رفض كديور سلطة المحكمة الخاصة برجال الدين في محاكمته معتبراً أن التحقيق في قضايا تخص الأمور السياسية ليس من سلطة محكمة رجال الدين. وعلى الرغم من هذا فقد تشابهت تطورات المحاكمة مع محاكمة نوري، وانتهت بالحكم على كديور لمدة ثمانية عشر شهراً[١٨٦].

لم يستثن من هذه الحملة أنصار الرئيس خاتمي في الجهاز الإداري، فقد هاجم أعضاء البرلمان من التيار المحافظ سياسات وزير الثقافة عطا الله مهاجراني المنفتحة، ما اضطره إلى الاستقالة في عام ٢٠٠٠، واتهم عمدة طهران غلام حسين كرباستشي، والذي أدّى دوراً مهماً في الانتخابات الرئاسية الثانية، بالفساد وإساءة استغلال النفوذ وحكم عليه بالسجن بعد محاكمة أذيعت هي الأخرى على التليفزيون[١٨٧].

ج ـ أزمة المظاهرات الطلابية عام ١٩٩٩

كان من النتائج التي ارتبطت بسياسات الرئيس رفسنجاني المنفتحة على الغرب إغراق السوق الإيرانية بالعديد من المنتجات المستوردة، وبخاصة تلك المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. وتضافر مع هذا، زيادة أعداد طلاب الجامعة

---

(١٨٦) Robin Wright, «Iran's Greatest Political Challenge: Abdol Karim Soroush,» *World Policy Journal* (Summer 1997), pp. 137-138.

(١٨٧) Tahereh Alavi Hojjat and Lynda Malik, «Unrest in Iran: Economic and Social Factors,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 23, no. 2 (Winter 2000), pp. 10-11.

في ظل حرص النظام على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات التعليمية. ولذلك فقد زادت أعداد طلاب الجامعة إلى حوالى أربعة ملايين طالب، نصفهم من النساء(١٨٨). ونتيجة لسياسات التعبئة الناجحة التي استخدمها النظام، فقد بدأت هذه الجماعات عهد خاتمي ولديها شعور متزايد بقوتها السياسية. وزاد في هذا الإحساس الدور الذي قاموا به في إنجاح خاتمي وإسقاط مرشح التيار المحافظ، ما صعّب على النظام التراجع عن الدعوة لمشاركة الجماهير في العملية السياسية(١٨٩).

تعتبر المظاهرات التي بدأت مع الطلبة في صيف ١٩٩٩ من أخطر التحديات التي واجهت الدولة الإيرانية منذ نجاح الثورة وحتى ذلك الوقت، فقد جاءت تالية على انتصار التيار الإصلاحي في الانتخابات المحلية، والتي أقيمت لأول مرة منذ نجاح الثورة، وسبقت الانتخابات البرلمانية للمجلس السادس والتي توقع الكثيرون أنها ستكون محطة مهمة لإثبات مدى نجاح التيار الإصلاحي في إثبات ذاته وتوسيع قواعد شعبيته، ما سيمكنه بشكل أفضل من تطبيق شعاراته التي رفعها إبان الحملة الانتخابية. كما كان لعنف المواجهات بين الطلبة وقوات الأمن التي امتدت إلى شوارع المدن الرئيسة، وبخاصة العاصمة طهران، أثر كبير في الإيحاء بإمكانية انهيار النظام السياسي ككل، وبخاصة مع اتساع نطاق المظاهرات إلى خارج حرم الجامعة، وكذلك تطور موقف القوى السياسية المختلفة منها.

بدأت هذه المظاهرات في داخل الجامعات في الأسبوع الأول من شهر تموز/ يوليو اعتراضاً على إغلاق إحدى الصحف الإصلاحية المحسوبة على تيار خاتمي (صحيفة **سلام**) التي قامت بنشر خطاب منسوب إلى إمامي المتهم الرئيس في حملة اغتيال المثقفين، والذي انتحر داخل سجنه. وتضمن هذا الخطاب إشارات عن دور التيار المحافظ في اغتيال المثقفين، بالإضافة إلى الإشارة إلى التنسيق الذي تم داخل التيار المحافظ حول قانون الصحافة، والذي كان لا يزال طور المناقشة في داخل البرلمان، بما أوحى بتورط التيار المحافظ في حملة التصفية الجسدية للمثقفين والتصفية القانونية للصحافة ومؤسسات

---

(١٨٨) Robin Wright, «Iran's New Revolution,» *Foreign Affairs*, vol. 79, no. 1 (January-February 2000), pp. 134-135.

(١٨٩) Nikkie Keddie, *Modern Iran: Roots and Results of Revolution* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2003), pp. 291-292.

المجتمع المدني. واتسع نطاق المظاهرات تدريجياً ليشمل مدينة طهران كمرحلة أولى، ثم العديد من المدن الكبرى في مراحل تالية. وكانت قوات الأمن الداخلي بالتعاون مع قوات حزب الله (المحسوبة على التيار المحافظ) قد قامت بالهجوم على المدينة الجامعية ليلاً وتسببت في جرح بعض الطلاب ومقتل بعضهم، بالإضافة إلى القبض على عدد آخر. وعلى الرغم من الدور السلمي الذي قام به مكتب تدعيم الوحدة[١٩٠] في قيادة هذه المظاهرات، فإنها تحولت إلى مواجهات دامية دارت في الشوارع الرئيسة للمدن الكبرى. ولم يستغرق الأمر إلا بضعة أيام، وتم القبض على «مثيري الشغب» من بين الطلاب وأعيدت الأمور إلى نصابها. ما يجب التأكيد عليه أن هذه المظاهرات خرجت في بداية الأمر للدفاع عن حرية الرأي، وتطورت لمهاجمة أداء النظام ككل في المجالات الاقتصادية وتباطؤ معدلات الإصلاح في المجالات الاجتماعية. وطالبت بإعادة النظر في حدود سلطات وصلاحيات الولي الفقيه بشكل يجعله مسؤولاً أمام الشعب[١٩١]. وتطرح طريقة تعامل كل من التيار الإصلاحي والتيار المحافظ مع هذه المظاهرات عدداً من الملاحظات:

الملاحظة الأولى تتعلق بموقف مرشد الثورة منها: فقد هاجم الطلاب المرشد بشكل ضمني في بداية الأزمة، وبشكل صريح مع التطورات التي لازمتها. وطابقوا ما بين موقف قوات البوليس والقوات شبه النظامية وموقف المرشد، واعتبروا أن هذه القوات إنما تصرفت بتأييد من المرشد في قمعها العنيف للطلاب[١٩٢]. هذا التطور نفسه طال موقف المرشد من مظاهرات

---

(١٩٠) مكتب تدعيم الوحدة هو تجمع طلابي أنشئ في أثناء سنوات الثورة الثقافية في بدايات الثمانينيات بهدف التأكد من عملية تطهير الجامعات والمناهج الدراسية وتطابقها مع المفاهيم الإسلامية. هذا التجمع الطلابي تحولت توجهاته السياسية خلال سنوات التسعينيات إلى تأييد التيار الإصلاحي وعلى رأسه خاتمي وأصبح محسوباً على قوى اليسار الإيراني وإن لم يكن بالضرورة اليسار الراديكالي. حول تحليل إيراني لليسار الإيراني، انظر: أفشين متين، «اليسار الإيراني،» **كفتكو** (الحوار)، العدد ٣١ (ربيع ٢٠٠١)، نقلاً عن: **مختارات إيرانية**، السنة ٣، العدد ٣٠ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ٩ ـ ١٦.

(١٩١) تابع تغطية جريدة **الحياة** اللندنية لأخبار هذه المظاهرات الطلابية خلال الأسابيع الأولى من شهر تموز/ يوليو، وبخاصة أيام ١٢ و١٣ و١٤ و١٥ من الشهر نفسه ١٩٩٩. وما زالت الحركة الطلابية في إيران تعتبر تاريخ هذه المواجهات مع الحكومة بمثابة مناسبة للاحتفال. وكانت هذه المناسبة سبباً في تجدد المواجهات بين الحكومة والطلاب، حيث ترفض الأولى إعطاء تصريح للطلاب بمظاهرات تحتفي بهذا اليوم.

(١٩٢) **الحياة**، ١٢/ ٧/ ١٩٩٩.

الطلاب. ففي الوقت الذي أعلن فيه المرشد تعاطفه مع قضاياهم، وعزمه على مساءلة كل من تسبب في العنف الذي تم التعامل به معهم، شن خامنئي هجوماً على الولايات المتحدة الأمريكية واتهمها باستخدام الأموال لزعزعة الاستقرار في إيران، وأيد ضمنياً موقف قوات الأمن ومكافحة الشغب في التعامل مع الجماهير التي خرجت إلى الشوارع تأييداً لتظاهرات الطلاب[١٩٣].

الملاحظة الثانية تتعلق بموقف الرئيس خاتمي من الأزمة: فقد أعلن الرئيس خاتمي في الأيام الأولى مساندته لمشاعر الطلاب وغضبهم تجاه اقتحام قوات الشرطة للمدينة الجامعية. ولكن بعدما بدأت الأمور تخرج عن السيطرة، وزادت أعداد الغاضبين في الشوارع، وزادت حدة الصدامات مع رجال الشرطة والباسيج؛ تراجع خاتمي عن مساندته لهم، وتعهد باللجوء إلى القوة لقمع «انحرافات الطلاب»، وبخاصة في ظل تغير لغة الخطاب السياسي الذي تبناه الطلاب في ما اعتبره خاتمي «يستهدف أسس النظام والسعي إلى تأجيج التوترات والفوضى»[١٩٤]. وفي ما قرأ البعض موقف خاتمي هذا على أنه تخلّ عن الطلاب الذين شكلوا قاعدة التأييد الأساسية له، وتراجع أمام تهديد الحرس الثوري بالتدخل، إلا أنه يمكن استخلاص نتيجة أخرى؛ فخاتمي في هذه الحالة كان يتحدث بمنطق رئيس الدولة الذي كان لا بد أن ينحاز للنظام ومؤسساته في مواجهة الخارجين عليه؛ وبخاصة بعدما تحولت المواجهات إلى ما يشبه حرب الشوارع وتزايد حدة انتقادات الطلاب التي طالت الأسس الدستورية والقانونية للدولة، وفي ظل المواجهات مع التيار المحافظ لم يكن الرئيس ليتحمل التكلفة السياسية التي ستنتج من استمرار تأييده لحركة الطلاب[١٩٥].

الملاحظة الثالثة تتعلق بالمقارنة بين قدرة طلاب ١٩٩٩ وقدرة طلاب ١٩٧٩ على التغيير وحدوده. فقد استدعت مظاهرات طهران الصيفية في ١٩٩٩ ذكريات الأيام الأخيرة لنظام الشاه، والذي خرجت فيه الجماهير لتقابل الجنود بالورود ولتعلن فيه مطالبها وعدم تراجعها عما تعتقده حقاً لها. وخرج العديد من التقارير التي اعتبرت أن ما يحدث في إيران آنذاك هو مقدمة لتغيير سياسي شامل يتجاوز حتى برامج خاتمي الإصلاحية إلى ما هو أكثر راديكالية. ولكن

---

(١٩٣) **الحياة**، ١٣/٧/١٩٩٩.

(١٩٤) **الحياة**، ١٤/٧/١٩٩٩.

(١٩٥) Boroumand, «Illusions and Reality of Civil Society in Iran: An Ideological Debate,» p. 340.

واقع الأمر أن رغبة الجماهير، وبخاصة طلبة الجامعات في التغيير لم تكن تتشابه مطالب أسلافهم عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩؛ فكما سبقت الإشارة كانت مطالب الطلاب تتلخص في مزيد من تسهيل الفرص أمام التعبير عن الاختلاف في الرأي سواء مع النظام السياسي ككل أم مع بعض مواقف المرشد. بينما كانت مطالب الطلاب في السنوات الأخيرة للشاه تتجاوز هذا بكثير إلى الرغبة في تغيير النظام ككل، وإن لم تكن قد اتفقت على شكل البديل المطروح.

بطبيعة الحال هناك عدد من المشتركات بين أعضاء الحركة الطلابية السبعينية والتسعينية من تعرضهم لمؤثرات ثقافية ترفع من سقف توقعاتهم سواء الحياتية أم السياسية في ظل إدراكهم لواقع سياسي واقتصادي مغلق أم في أحسن الأحوال مضيق عليه. ولكن قدرة هذه الحركة على إحداث تغيير سياسي شامل محكومة باعتبارات أكثر تعقيداً. فعلى الرغم من التعاطف الذي حصلت عليه مظاهرات الطلاب من جانب جماهير المدن الكبرى من إطلاق سائقي السيارات أبواقهم تضامناً مع الطلاب بحسب تعبير إحدى الصحف، فإن الأمر لم يتعد هذا التعبير الرمزي. فالقطاع الأكبر من الجماهير الإيرانية في ذلك الوقت كان لا يزال يأمل بقدرة النظام على التحسن بميكانزماته الداخلية من خلال مشروعات الإصلاح التي تقدم بها الرئيس خاتمي. ومن ثم لم تكن هناك حاجة ملحة للتغيير الجذري أو المطالبة به. كذلك يدعم هذا الأمر افتقار الحركة للقيادة أو التنظيم الذي يتمكن من توجيه مطالبهم وتركيزها. هذا الأمر وإن كان من سمات الحركات الاجتماعية والطلابية إلا أنه بطبيعة الحال يضع قيوداً على قدرة مثل هذه الحركات على إحداث تغيير سياسي جذري[١٩٦]. من ناحية أخرى لا يمكننا إغفال الدور الذي قام به الرئيس خاتمي في عدم تصعيد الموقف مع التيار المحافظ، وأنصار حزب الله المتهمين باستخدام العنف ضد الطلاب. فقد أدى تغير موقف الرئيس من مساندة الطلاب والتعاطف معهم ضد مهاجميهم إلى تهديده بقمع انحرافات المخالفين. أدى هذا إلى غياب العنصر المحفز الدافع لمزيد من المواجهة على عكس الدور الذي قامت به مختلف رموز المعارضة الإيرانية إبان مظاهرات ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. من ناحية ثالثة غاب العنصر المحفز الذي يمكن أن تقوم به القوى الدولية، فقد حرصت الحركة الطلابية على نفي تلقيها أي مساعدات

(١٩٦) Jahangir Amuzegar, «Iran's Future: Civil Society or Civil Unrest?,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 1 (October 1999), pp. 86-100.

خارجية، أو أن يتم الربط بينها وبين أي قوى خارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وقام المرشد، في محاولة منه للقيام بمناورة سياسية ناجحة، بإلقاء اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفق الأموال، بحسب تعبيره، لإحداث القلاقل لإيران الإسلامية. في الوقت نفسه، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخلها لصالح «القوى الوطنية الديمقراطية» في إيران من الممكن أن يكون له تأثير سلبي في التطورات الداخلية، ومن ثم عدلت موقفها إلى اعتبار أن ما يجري في إيران هو شأن داخلي[١٩٧].

الملاحظة الرابعة تتعلق بتداعيات هذه الأزمة على علاقة المرشد والرئيس باعتبارها ذات دلالة على تطور الانتقال من الثورة إلى الدولة. فالسطور السابقة أوضحت أن مراكز القوى السياسية في إيران أدارت هذه الأزمة السياسية من خلال تغليب منطق الدولة، على الرغم من بداياتها الأولى،والتي حملت بذوراً لسيادة خطاب الثورة ومؤسساتها[١٩٨]. فالأيام الأولى للأزمة أعلت من جانب المؤسسات الثورية كالحرس والباسيج وأنصار حزب الله في مواجهة الحركة الطلابية التي خرجت مؤازرة لحرية التعبير. ولكن سرعان ما فعّلت ميكانزمات الدولة التي عادت لتتولى زمام الأمور. وتجلى ذلك في غير مظهر؛ **الأول** هو موقف الرئيس خاتمي الداعم للنظام والمؤسسات والمطالب بعودة الهدوء إلى الجامعات والشارع الإيراني. **الثاني** هو الموقف العكسي الذي اتخذه المرشد متعاطفاً مع مطالب الطلاب، ومحملاً المسؤولية لقوات البوليس ومكافحة الشغب في تعاملها العنيف مع الطلبة، ما أدى إلى نجاح النظام في تجاوز واحدة من أكبر تحديات شرعية النظام الإيراني[١٩٩].

واقع الأمر أن هذا التنافس الذي ساد العلاقات بين المرشد والرئيس لم

---

(١٩٧) **الحياة**، ١٤/ ٧/ ١٩٩٩.

(١٩٨) انظر حديثاً لأحد الصحافيين المحسوبين بشدة على التيار الإصلاحي الذي يمثله الرئيس خاتمي والذي حدد الفروق بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي في كون الأوائل يتجهون إلى احتكار السلطة السياسية، ويعتبرون أنفسهم الورثة الوحيدين للثورة الإسلامية ولا يقبلون مشاركة باقي التيارات الفكرية السياسية الأخرى على عكس التيار الإصلاحي الذي يقبل التعايش مع باقي التيارات السياسية على اعتبار أن الثورة الإسلامية في إيران هي ملك للجميع، لمزيد من التفاصيل، انظر: ماشاء الله شمس الواعظين، «إيران الداخل والخارج بعد فوز الإصلاحيين،» حوار منشور على موقع إسلام أون لاين، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net>.

(١٩٩) Geneive Abdo, «Days of Rage in Tehran,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 1 (October 1999), pp. 83-84.

يمتد إلى مجال السياسة الخارجية التي ظلت محكومة بعدد من القواعد الضابطة لحركة إيران الخارجية منذ بدايات الثورة وحتى ذلك الوقت. والصفحات التالية ستناقش بقليل من التفصيل التطور الذي طال العلاقة بين الإثنين في مجال القضايا الخارجية.

د ـ القضايا الخارجية

استمرت مخاوف التيار المحافظ من أن انفتاح إيران على العالم الغربي من شأنه أن يهدد النظام الإيراني. وكانت العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية قد شهدت تطورات إيجابية عدة بعد موقف إيران الداعم للشرعية الدولية في أزمة الخليج الثانية. وتمثلت في عودة العلاقات الدبلوماسية وتدعيم العلاقات الاقتصادية مع عدد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وبريطانيا. كما تزامن مع بدايات سنوات الرئيس خاتمي عودة في الانفتاح الإيراني على عدد من الدول العربية، وبخاصة دول الخليج والسعودية، ما حظي بتأييد المرشد والتيار المحافظ الذي لم ير في هذا الامتداد الإيراني الإقليمي تهديداً للداخل، وبخاصة مع زيادة درجة التنسيق بين النظام السوري وحزب الله في داخل لبنان. وحدها بقيت العلاقات المصرية ـ الإيرانية في منطقة التوتر. وعلى الرغم من بعض الإشارات الإيجابية التي أرسلت من الجانبين بشأن العلاقات الثنائية، فإن تطوير العلاقات بينهما لم يتعد مستوى التصريحات السياسية الودية، وزيارة قام بها الرئيس مبارك إلى مقر إقامة الرئيس خاتمي في أثناء حضور الرئيسين لقمة دولية. وبقيت قضايا الخلاف الحقيقية بين الدولتين من دون مناقشة جادة. واستمر تمسك الجانب الإيراني بفتوى الإمام الخميني التي تحرم العلاقات مع مصر طالما ظلت الأخيرة على موقفها من «الكيان الصهيوني»، في مقابل استمرار الاتهامات المصرية لإيران بمحاولتها زعزعة الاستقرار في المنطقة[٢٠٠].

---

(٢٠٠) ظل الجانب المصري مصرّاً على ضرورة تغيير اسم شارع خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس السادات في وسط طهران للدلالة على حسن النوايا الإيرانية. في الوقت نفسه تراوح موقف الجانب الإيراني بين موافقة على المطلب المصري ومطالبة بتجاوز مسألة اسم الشارع لمناقشة موقف مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية التي يصر الجانب الإيراني على ضرورة أن تعلن مصر تخليها عنها كمقدمة لاستئناف العلاقات بينهما. القضايا الأهم في العلاقات الثنائية تتعلق بدور كل منهما في الخليج العربي والذي يعتبر منطقة نفوذ تقليدي لكل منهما. كذلك يطرح الملف النووي الإيراني نفسه كإحدى القضايا التي يجب إقامة حوار حولها، فهناك مخاوف مصرية من تنامي القدرة النووية الإيرانية وتأثيرها في توازنات القوة في المنطقة وكذلك تصعيد درجة التوتر في الشرق الأوسط. ومن القضايا المهمة الأخرى علاقة كل من =

على المستوى الدولي تطرح العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية نفسها كأحد أهم النماذج في التنافس بين المرشد والرئيس على الصعيد الخارجي. فقد حرص الأول على إيقاف أي محاولات للرئيس الإصلاحي للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية. فبمجرد إعلان الرئيس خاتمي عن احترامه للشعب الأمريكي وعن استعداده لإقامة علاقات على المستوى غير الدبلوماسي مع الإدارة الأمريكية، أكد المرشد اعتبار الولايات المتحدة عدو للثورة في محاولة استباقية لأي تقارب بينها وبين إيران[٢٠١].

وفي الوقت الذي حاول الرئيس خاتمي إظهار تعاطفه مع الأزمة التي ألمت بشعب الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، كان التيار المحافظ أكثر انتقاداً لأداء الولايات المتحدة ولموقفها الذي تلا الانفجارات، والذي قسم العالم إلى أولئك الذين يقفون مع الولايات المتحدة، وأولئك الذين يقفون مع الإرهاب. وبناء على هذا التقسيم؛ فقد صنفت إيران في محور الشر، وأصبحت مرشحة لمواجهة هجوم عسكري أمريكي بعد كل من أفغانستان والعراق. هذا التهديد الخارجي وحد بين كل من التيار المحافظ والتيار الإصلاحي، وقرب بين موافقهما الانتقادية لسياسات الإدارة الامريكية[٢٠٢]. ولكن تطورات الواقع السياسي الإقليمي فرضت على النظام الإيراني إقامة جولات متعددة من الحوار الأمريكي ـ الإيراني حول عدد من القضايا التي تهم البلدين في الفترة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي طالت الحدود الشرقية والغربية الإيرانية (أفغانستان والعراق). وقد احتل الملف العراقي أهمية كبرى في الحوار غير المعلن بين الدولتين بسبب

= الدولتين بالولايات المتحدة والتي سبق مناقشة تأثيرها في علاقاتهما. لمزيد من التفاصيل حول العلاقات المصرية ـ الإيرانية، انظر على سبيل المثال: أعمال ندوة العلاقات المصرية ـ الإيرانية التي تنعقد سنوياً منذ نهايات التسعينيات بالمشاركة بين مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة **الأهرام** (القاهرة) ومعهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، انظر أيضاً: محمد السعيد إدريس، محرر، **مصر وإيران: تحديات ما بعد ١١ سبتمبر** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣).

(٢٠١) Gasiorowski, «The Power Struggle in Iran,» pp. 28-29.

(٢٠٢) باكينام الشرقاوي، «إيران وتركيا وتداعيات الأزمة العالمية،» في: **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي (العدد ٥)** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٩٩٤ ـ ١٠٢٣.

حساسية الموقف في العراق ودور القوى الشيعية داخله. ما يجب التأكيد عليه أن معظم جولات الحوار بين الدولتين كانت تتم بشكل غير معلن، بل إن أي إعلان عن نوايا للحوار بينهما كانت تعتبر مقدمة لإجهاض أي مبادرات للتقارب بين الدولتين. ومن ناحية أخرى فإن تطور الأحداث على الجبهة العراقية بعد الغزو الأمريكي، وحالة الفوضى التي عانت منها مؤسسات الدولة العراقية، والاستقطاب المذهبي والطائفي الذي زادت حدته... أمور أدت كلها إلى زيادة إمكانات التدخل من جانب القوى الإقليمية، وبخاصة إيران التي حاولت ونجحت إلى درجة كبيرة في استغلال تطورات الموقف العراقي لتعزيز مكانتها الإقليمية، وبالتالي تعزيز موقفها التفاوضي في عدد من القضايا ذات الأهمية، وعلى وجه الخصوص الملف النووي. وتولى الحرس الثوري الذي يتبع المرشد الملف العراقي والملف الأفغاني في دلالة على قوة المرشد داخل النظام، وعلى قدرته على رسم خطوط فاصلة ومحددة لما يمكن أن تتحرك من خلاله السياسة الخارجية.

خلاصـــة

إن نظرة مقارنة إلى تطور العلاقة بين المرشد والرئيس رفسنجاني مقارنة بعلاقة المرشد بالرئيس خاتمي تكشف لنا عن نجاح الرئيس رفسنجاني والمرشد خامنئي في تكييف العلاقة بينهما بشكل قلل من مساحات التنافس، وأدى نجاح كل منهما في تحقيق أجندته دون الإفصاح عن التنافس الذي ظل محفوظاً في حده الأدنى. وكنا قد أشرنا من قبل إلى الخبرات المشتركة التي جمعت بين الرئيس والمرشد، والتي مكنتهما من تحقيق هذا التناغم. وفي مواجهة هذا النجاح تقف العلاقة بين المرشد والرئيس خاتمي، والتي تميزت بدرجات عالية من التوتر الذي ترجم في لحظات معينة إلى مواجهات عنيفة بين أنصارهما. فقد حرص الرئيس خاتمي في كل اللحظات على ألا يحسب في المعسكر المضاد للمرشد، كما حرص المرشد على إعلان تأييده للرئيس خاتمي، وتمييزه عمن اعتبرهم خارجين على خط النظام والثورة. وتركت في بعض اللحظات إدارة الصراع السياسي لقوى محسوبة على كل منهما في محاولة لتجنب حرج المواجهة المباشرة. وتكشف لنا المحصلة النهائية عن عدم قدرة الرئيس خاتمي على حماية مشروعه الإصلاحي في مواجهة المعارضة العنيفة التي واجهها من التيار المحافظ. هذا الفشل يمكن قراءته في سياق أكبر من عدم نجاح الرئيس بصفته رمزاً للتيار الإصلاحي في إدارة

علاقاته داخل النخبة الحاكمة، أو حتى خارجها مع النخبة المثقفة. فقد عانى التيار الإصلاحي ـ منذ البدايات المبكرة لانتصاره سواء في الانتخابات البرلمانية أم الرئاسية ـ اتساع أطيافه، وتباين مواقفهم من ثوابت النظام. فهذا التيار الذي سُمّي أحياناً باليساري، وأحياناً أخرى بالإصلاحي، ضم في داخله تباينات متعددة قسمته إلى ثلاثة توجهات كبرى تتباين في ما بينها، وتصل إلى حد التناقض في ما يخص أمور رئيسة لا يجوز الاختلاف حولها.

فهناك موقف الرئيس المعمم المتبني لقيم الثورة وولاية الفقيه بحسب القسم الذي أقسمه في بداية توليه الحكم، وبحسب مقولاته وتصريحاته التي أكدها مراراً وتكراراً من إلتزامه بخط الإمام الخميني وقيمه[٢٠٣]. وعلى يسار هذا الموقف نجد العديد ممن يحسبون على قوة التيار الإصلاحي الذين يعتبرون أن الرئيس خاتمي لم ينجح في فرض أجندته الإصلاحية، حيث إن موقفه البراغماتي المرن غير المؤيد للصدامات مع باقي أجنحة النظام قد عبر عن «خيانته» للتجربة الإصلاحية، وأنه حان الوقت لتجاوز ما سُمّي بالمرحلة الخاتمية[٢٠٤]. وعلى الرغم من اعتراضات هذا الفصيل على طريقة إدارة الرئيس خاتمي للصراع مع باقي القوى السياسية الإيرانية، فإنه لم يطالب بالانقلاب الكامل على مؤسسات النظام وثوابته الكبرى، وإنما طالب بمزيد من الانفتاح الداخلي والحريات السياسية والمجتمعية. التيار الثالث كان أكثر راديكالية، وطالب بإعادة رسم العلاقة بين أسس النظام الرئيسة التي تمثل العلاقة بين المدني والديني، بما يسمح بالفصل بين الدولة كمؤسسة سياسية منتخبة مباشرة من الشعب بكافة سلطاتها، والمؤسسة الدينية التي احتكرت الدين، وقدمت نسخة رسمية منه تسببت في معاناة الشعب الإيراني.

---

(٢٠٣) محمد نون، «خاتمي يؤيد دعوة خامنئي إلى فواصل بين المؤيدين والمعارضين،» **الحياة**، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٠، حيث أعلن خاتمي موقفه بالمقارنة مع باقي قوى المعارضة حيث أعلن احترامه والتزامه بالدستور الإيراني، وحذر من تجاوز القانون بحجة الدفاع عن الحرية أو بحجة الدفاع عن الإسلام» في إشارة إلى الغلاة في داخل التيارين.

(٢٠٤) لابد أن نذكر أن الرئيس خاتمي أدرك أن مسار العنف الذي اتخذته هذه المظاهرات والمواجهات التي سادت بين الشرطة والطلبة قد يكون لها تأثير سلبي في معسكر الإصلاح ككل، وبخاصة مع تصاعد الاتهامات بوجود دور خارجي في هذه الأزمة، وهو الأمر الذي سارع إلى إنكاره قادة الحركة الطلابية، ومن ثم قرر تغيير موقفه من التأييد إلى مطالبة الطلاب بالهدوء. انظر: صالح بشير، «تحول يولد قوى تغييرية تتجاوز الخاتمية وتؤسس لما بعدها،» **الحياة**، ١٨/ ٧/ ١٩٩٩، و«المحافظون يتهمون طلاباً بالعمالة لزعزعة الاستقرار في إيران،» **الحياة**، ١٩/ ٧/ ١٩٩٩.

أدى هذا التباين الكبير بين مختلف المواقف في داخل التيار الإصلاحي إلى عدم قدرته على إنتاج خطاب موحد ومتماسك يمكنه من تجنيد وتعبئة الرأي العام الإيراني الذي ما زالت تحكمه اعتبارات اجتماعية وثقافية واقتصادية واجتماعية تقترب به من التيار المحافظ. هذا التيار الذي نجح في المقابل في المحافظة على تماسكه الداخلي، وتقديم رؤية وخطاب موحد ملتزم بثوابت الثورة التي كانت لا تزال تقدم الجواب لقطاع من الشعب الإيراني لا يزال مهتماً بالشأن السياسي العام بعد أكثر من عقدين بعد الثورة[٢٠٥].

من ناحية ثانية لم تستطع إدارة الرئيس خاتمي تقديم حلول ناجحة لمشكلات الاقتصاد الإيراني. فقد ورث الرئيس خاتمي تركة مثقلة من الرئيس رفسنجاني الذي حاول تطبيق عدد من السياسات الاقتصادية الصادمة لإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد على مستوى الأداء والعائد. وقد استمرت المشكلات الهيكلية الرئيسة التي حكمت الاقتصاد الإيراني خلال سنوات حكم خاتمي. إذ استمر الاعتماد على النفط في هيكل الصادرات على الرغم من الوعود المستمرة التي قطعها خاتمي ومن سبقه حول تنويع أنشطة الاقتصاد الإيراني. وأدى الانخفاض في أسعار النفط في نهايات التسعينيات في السوق العالمية إلى انخفاض موارد الخزانة الإيرانية، ما زاد من صعوبة المشكلات الاقتصادية. فزادت نسبة البطالة، وارتفعت مستويات التضخم، وساءت أوضاع القطاع الصناعي الذي لم يستطع استيراد المواد اللازمة له نظراً إلى نقص السيولة.

وكذلك لم تستطع الحكومة الإيرانية الوفاء بأقساط سداد الدين أو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية اللازمة للبنية التحتية. وواجهت الحكومة أزمة سيولة نقدية اضطر محافظ البنك المركزي الإيراني للاعتراف بها[٢٠٦]. وكانت

(٢٠٥) يجب أن يظل في إدراكنا أن الأغلبية من الشباب الإيراني والنساء والذين صوتوا في استحقاقين رئاسيين لصالح خاتمي كرمز للتيار االصلاحي وفي انتخابات بلدية عام ١٩٩٩ وانتخابات برلمانية لعام ٢٠٠٠ لصالح التيار نفسه، هذا التيار أصابه اليأس من عدم تحسن الأوضاع في الداخل الإيراني، وبخاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي ومن ثم تدنت درجات مشاركته السياسية، ما سيظهر تأثيره في الصفحات التالية من انتخابات البلدية في عام ٢٠٠٣ والانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٤ وصولاً إلى انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٥.

(٢٠٦) Jahangir Amuzegar, «Khatami and the Iranian Economy At Mid-Term,» *Middle East Journal*, vol. 53, no. 4 (Autumn 1999), p. 542.

المواجهة الناجحة مع مشكلات الاقتصاد الإيراني تتطلب مراجعة للدور الذي قامت به الدولة في الاقتصاد لحماية الطبقات الأكثر احتياجاً، ومراجعة الدعم الحكومي للعديد من السلع الاستراتيجية كالوقود والخبز، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في المزايا الضريبية والمالية التي تتمتع بها المؤسسات الاقتصادية الثورية. كما كان من الضروري أن يتضمن مشروع الرئيس خاتمي الإصلاحي رؤية كلية للدور الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الإيراني. ولكن رغبة الرئيس في الحفاظ على التوافق العام، وعدم قدرته أو عدم رغبته في إجراء مواجهات عنيفة مع التيار المحافظ، أديا إلى فشله في الوصول إلى قرارات وسياسات حازمة لمواجهة مشكلات الاقتصاد العاجلة والآجلة(٢٠٧).

من ناحية ثالثة لم ينجح الرئيس خاتمي وهو على رأس السلطة التنفيذية في إدارة العلاقة مع كل من المرشد علي خامنئي، ورجل النظام القوي هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام. وهو الأمر الذي لو كان الرئيس خاتمي أحسن إدارته لأمكنه تحقيق دعم من كافة المؤسسات الفاعلة في النظام لمشروعاته الإصلاحية، كما كان ليضمن للرئيس حماية نسبية لتيار الوسط داخل معسكر الإصلاح بدلاً من عمليات التعقب والاعتقال والإيقاف والتصفية التي طالت رموزاً مهمة داخل معسكره(٢٠٨).

على الرغم من أن رفسنجاني فشل في الحصول على مركز متقدم في الانتخابات البرلمانية التي تمت عام ٢٠٠٠ فإنه ظل محتفظاً بموقع متمايز في داخل النظام من خلال موقعه الرسمي على رأس مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومن خلال علاقاته الشخصية التي ربطته بكل من المرشد، وبالبازار التقليدي، ورجال الاقتصاد الإيراني. وتسبب عدم نجاح خاتمي في تحسين دعائم علاقاته مع كل من الرمزين في إضعاف سلطته بشكل تدريجي، وبخاصة مع موقف خاتمي البراغماتي في كل المواجهات مع رموز التيار المحافظ، وعجزه عن حماية أنصاره سواء في داخل المجتمع المدني أم في داخل أعضاء قطاع الصحافة الذين غيبوا عن الساحة سواء

---

(٢٠٧) Akbar Karbassian, «Islamic Revolution and the Management of the Iranian Economy,» *Social Studies* (Summer 2000), pp. 10-12.

(٢٠٨) «فرصة ثانية للإصلاح في إيران، خاتمي ولاية جديدة وتحديات قديمة،» **البيان** (الإمارات)، ٢٩/٨/٢٠٠١.

بالاعتقال أم القتل. ومن ثم فسر موقف خاتمي غير المتصادم على أنه تراجع منه عن مشروعه الإصلاحي، ورغبة في الحفاظ على ما تبقى له من مدة في قصر الرئاسة بشكل يسمح له بالاستمرار في داخل النظام بعد رحيله في عام ٢٠٠٥[٢٠٩].

(٢٠٩) خالد السرجاني، «برنامج خاتمي الإصلاحي: أسباب التعثر واحتمالات المستقبل،» **مختارات إيرانية**، السنة ٣، العدد ٢٩ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢)، ص ٥٣. ترى إحدى الكاتبات أن إدارة الأزمات السياسية داخل النظام الإيراني إنما تم من خلال تكتيكات التوافق والمفاوضات بين الرئيس والمرشد، ما أسهم في الخروج بحلول قد لا تبدو مقبولة للوهلة الأولى للتيار الإصلاحي، ولكن تمحيص النظر فيها يكشف أن الرئيس خاتمي نجح من خلال هذه التكتيكات التفاوضية والتوافقية في الوصول إلى أفضل حل في ظل الظروف المتاحة مع تقليل الخسائر إلى أقل حد. وتسترشد في هذا الإطار بموقف الرئيس من المظاهرات التي هدد الطلبة بها إثر القبض على كرباستشي، والتي رفضها خاتمي داعياً الجميع للهدوء، حيث إنه كان في وسط هذه العملية التفاوضية. وأدت استجابة الطلبة إلى نجاح المفاوضات والإفراج عنه. كذلك تسوق نموذجاً آخر حيث استطاع خاتمي استبدال موسوي لاري بوزير الداخلية المخلوع عبد الله نوري، علماً بأن لاري لا يختلف في توجهاته وتحالفاته الإصلاحية عن نوري. انظر: Siavoshi, «Authoritarian or Democratic: The Uncertain Future of Iran,» pp. 329-330.

وقد نتفق مع الكاتبة على المدى القصير للدلالة على نجاح خاتمي في التفاوض مع التيار المحافظ المعارض، إلا أن هذا التكتيك كانت له بعض الآثار السلبية في المدى الطويل: فمن **ناحية أولى** تأثرت شعبية خاتمي على المدى الطويل، وبخاصة بين قطاعات الشباب والمثقفين المحسوبين على التيار الإصلاحي الذين رأوا في هذه المواقف من الرئيس خاتمي تخلياً عن المشروع الإصلاحي سواء جملة أو تفصيلاً. من **ناحية ثانية** دعمت إحساس التيار المحافظ بقوته وقدرته على إحداث تنازلات من جانب الرئيس تفهم بشكل معين من جانب قطاعات الشعب التي يعتمد عليها خاتمي بشكل كبير، ما يحسب سلباً في النهاية على قوة الرئيس. من **ناحية ثالثة** أسهمت هذه السياسات التوافقية من جانب الرئيس في إحداث انشقاقات في داخل التيار الإصلاحي غير المتماسك أصلاً، ما سهل الانقضاض عليه في مراحل تالية سواء من خلال القبض على العديد من الصحافيين وإغلاق العديد من المطبوعات وتضييق الفرص أمام مؤسسات المجتمع المدني، أو حتى إدارة الانتخابات البرلمانية أو المحلية التالية في فترة رئاسة خاتمي الثانية.

خاتمـــة

حاولت الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس هو: هل تشهد التجربة الإيرانية تحولاً من الثورة إلى الدولة؟ أم أنها تتحرك بين متوازيين يمثل أحدهما الثورة والثاني الدولة؛ يتقاطعان أحياناً ويفترقان في أحيان أخرى؟ أم أنها تتردد بين الحالتين نتيجة ظروف داخلية وخارجية معينة؟ وفي هذا الإطار قسمت الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة.

تناول **الفصل الأول** استعراضاً للأدبيات المختلفة التي ارتبطت بدراسة الثورة والمرحلة الانتقالية التي تعيد المجتمع والنظام السياسي إلى حالة الاستقرار التي سبقت حال الثورة. وتوصل هذا الفصل إلى أن الثورة تمثل محاولة شعبية راديكالية للتغيير من وضع يفتقر للشرعية إلى وضع مقابل يحظى بالقبول الجماهيري. ويرتبط بهذه الحركة مجموعة من المفاهيم المرتبطة بها كالأيديولوجيا، والنخبة الثورية التي تتولى قيادة الجماهير، بالإضافة إلى توظيف للعنف. وعلى الرغم من تعدد المداخل التي حاولت التعرض لظاهرة الثورة إلا أن أياً منها لم يستطع الإلمام بجوانب الظاهرة كلها، ما يجعلنا نعيد تأكيد ضرورة الجمع بين أكثر من مدخل عند دراسة تجربة ثورية ما. وعالج الجزء الثاني السمات العامة للمرحلة التي تفصل بين الثورة والدولة، وحدد أهمها في التحالفات السياسية المرنة بين مختلف القوى السياسية والتي تسمح لهم بالانتقال بين التشدد والاعتدال. ويحاول النظام الجديد القيام بعملية ذات ثلاثة أبعاد؛ البعد **الأول** يتعلق بهدم مجموعة من المؤسسات التي ارتبطت بالنظام القديم، وبخاصة تلك المرتبطة بأيديولوجيته أو قدراته الاقتصادية.

والبعد **الثاني** يتعلق ببناء مجموعة جديدة من المؤسسات التي تمتلك قدرة على ترجمة أفكار النخبة الجديدة، وأن تربطها بقواعد جماهيرية تمكنها من الاستقرار والاستمرار. البعد **الأخير** يتعلق بعملية تعديل لبعض المؤسسات الموروثة من النظام السابق، وهي تلك المؤسسات التي يمكن أن نطلق عليها مؤسسات بيروقراطية، ولا ترتبط ببرنامج أيديولوجي معين. وتعتبر مسألة ازدواجية المؤسسات والخطاب السياسي من أهم ما يميز المراحل الانتقالية بين الثورة والدولة، وتؤدي إلى وجود حالة من عدم الاستقرار والتخبط سواء على مستوى صنع السياسات أم تنفيذها. وخلص هذا الجزء إلى أن المجتمعات في حال الانتقال من الثورة إلى الدولة لا يمكن النظر إليها وتحليلها على أنها كتل صماء. فلا تتحرك كل قطاعات المجتمع ومؤسساته على طريق الانتقال إلى الدولة بالسرعة نفسها، فقد ترتد مؤسسات إلى الثورة في لحظات معينة وتستقر أخرى عند مرحلة الدولة. أما الجزء الثالث فقد عالج الدولة انطلاقاً من أن استقرار المؤسسات والآليات والتفاعلات يعد مؤشراً على ترسخ واستكمال الانتقال إلى الدولة، مستعرضاً القضايا التي تتعلق بالدولة في الفكر الشيعي. واعتبرت الدراسة أنه كلما التزم النظام الجديد بالإطار القانوني والمؤسسي الذي ارتضاه لنفسه في إدارة العملية السياسية، وكلما كانت هناك آليات مستقرة لإدارة الصراع السياسي ولتدوير النخبة، بالإضافة إلى استقرار الخطاب السياسي كان ذلك مؤشراً على استقرار التحول إلى الدولة.

وركز **الفصل الثاني** على دراسة الفكر السياسي الإيراني في خصوص الثورة والدولة، بعد تحليل لمختلف العوامل التي أدت إلى حدوث التجربة الثورية في إيران في ذاك الوقت. وفي هذا الإطار تم تحديد ثلاث مجموعات من العوامل؛ العوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية والثقافية. وبينما اشتركت إيران مع العديد من دول العالم في المجموعتين الأوليين من العوامل، فإن سياسات الشاه في المجال الاجتماعي والثقافي قد شكلت العامل المحفز؛ ليس فقط لقيام الثورة، ولكن لتبلور قيادتها للتيار الديني بزعامة الإمام الخميني. وبناء عليه، تم تحليل أفكار مجموعة من المفكرين الإيرانيين الذين ارتبطوا بمشروع التغيير الثوري، مثل الإمام الخميني وآية الله طالقاني وعلي شريعتي ونواب صفوي. ثم تناولنا في جزء تالٍ أفكار كل من الرئيس خاتمي وعبد الكريم سروش على اعتبار أنهما تحركا من داخل النظام الذي تلا الثورة الإسلامية. وارتبط برنامجهما الفكري بقيم

الثورة، وإن عالجاها بمنطق التقويم أحياناً والنقد أحياناً أخرى.

وترى الدراسة أن الانتقال من الثورة إلى الدولة إنما يرتبط بتفاعل عمليتين مهمتين؛ البناء الدستوري والمؤسسي للنظام الجديد، وشكل التفاعلات التي تحكم العلاقات بين مؤسساته. ومن ثم ركز **الفصل الثالث** على عملية بناء الإطار الدستوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ونوقشت في جزء أول منه التطورات التي صاحبت عملية وضع دستور ١٩٧٩ وقراءة لمختلف مواده، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد مفاصل النظام الرئيسة. كما عرضت التعديلات الدستورية لعام ١٩٨٩ والتي عالجت عدداً من القضايا المترتبة على انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية والفصل بين المرجعية الدينية والسياسية. وقد كشف لنا هذا الجزء عن أن التيار الديني كان واعياً لأهمية تقنين وضع المؤسسة الدينية، وتضمنيها في داخل مؤسسة الحكم الجديدة بشكل لا يسمح لتيار ما في المستقبل أن ينقلب على هذا التوجه. فتم التأكيد على ولاية الفقيه بالشكل الذي قدمه الإمام الخميني. كما تظهر خريطة مفاصل النظام الإيراني قدرة التيار الديني على ربط مجمل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس بشخص الإمام الخميني كزعيم كاريزمي ومفجر للثورة فحسب، بل بمنصب ولاية الفقيه، بغض النظر عمن يشغله.

وركز الجزء الثاني من **الفصل الثالث** على عملية بناء المؤسسات؛ فقد استطاع النظام الجديد في إيران وخلال الأعوام الثلاثة الأولى من عمره تثبيت دعائمه وإرساء قواعد جديدة للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال ثلاث عمليات متشابكة ومتفاعلة؛ هدم وتعديل وبناء. فأما الهدم فتركز على المؤسسات التي ارتبطت بنظام الشاه بشكل عضوي، وعلى رأسها النظام البهلوي كمؤسسة للحكم، وأعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدلاً منه، كذلك ألغيت مؤسسة بهلوي، الذراع الاقتصادي للشاه والتي تحكمت في قطاعات كبيرة من الاقتصاد الإيراني، وحلت محلها المؤسسات الاقتصادية التي ارتبطت بالمؤسسة الدينية بشكل عام، وبالنظام الجديد بشكل خاص كمؤسسة المستضعفين ومؤسسة الشهيد وغيرهما. وأما التعديل فقد تعلق بعدد من المؤسسات التي نشأت تاريخياً في ظل نظام الشاه، ولم يكن النظام الجديد راغباً أو قادراً على التخلص منها؛ مثل البرلمان والجيش والمؤسسة التعليمية. ولكن بموازاة هذه المؤسسات المعدلة فقد أوجد النظام الجديد عدداً من المؤسسات الجديدة الموازية التي تنافست ـ وأحياناً تعارضت ـ مع

أدوار هذه المؤسسات المعدلة. فتم النص دستورياً على مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام والحرس الثوري والباسيج، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية العنصر الديني التعبوي في داخل المؤسسات التعليمية التقليدية، مع الإبقاء على مؤسسات التعليم التقليدية المنتمية تاريخياً إلى المؤسسة الدينية.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من التأكيد الدائم من جانب رجال الثورة وصانعي القرار فيها على الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسي الجديد، والتي كان لا بد أن تنعكس على شكل المؤسسات وطريقة تفاعلها، فقد اقتصر الطابع الإسلامي في بعض الأحيان، على أسمائها من دون أن ينسحب ذلك على حقيقة أسلوب العمل داخلها. وعلى سبيل المثال كان قطاع البنوك، والتجارة والأنشطة الاقتصادية القطاعات الأكثر تعرضاً لمحاولات صبغها بالصبغة الإسلامية شكلاً ومضموناً. لكن واقع التعاملات اليومية داخل البنوك الإيرانية استبدل أشكالاً وأسماءً، وليس بالضرورة مضامين. كما أن مجالات السياسة الخارجية والتي أعلنت الجمهورية الإسلامية من خلال الدستور، التزامها بحماية المستضعفين في الأرض، لم تتم ترجمة هذا المبدأ عبر سلوك إيراني دولي في علاقاتها الثنائية أو الجماعية، وإنما ظل تحركها الخارجي محكوماً باعتبارات الأمن القومي للدولة الإيرانية.

واجهت التجربة الإيرانية تحدياً مهماً في نهاية الثمانينيات: وفاة الإمام الخميني، الزعيم الكاريزمي للثورة، والمنظر الرئيس لقواعد التحاكم السياسي فيها. وسبق ذلك انتهاء العمليات العسكرية على الجبهة العراقية ـ الإيرانية بعد قبول إيران لقرار مجلس الأمن ٥٨٩. وأدت هذه التطورات وما تزامن معها من تعديل الدستور ١٩٨٩، وتولي حجة الإسلام علي خامنئي منصب الولي خلفاً للإمام الخميني إلى مواجهة النظام خطر عدم الاستقرار. ولكن النظام استطاع أن يتجاوز هذه المرحلة الحرجة، وأن يبقى الانقسامات التي ظهرت في تلك الفترة ضمن حدودها الدنيا. وهو ما يمكن أن نرده لعدد من الأسباب المختلفة، أهمها ما يلي:

استطاع النظام الإيراني أن يوجد مجموعة من المؤسسات المرتبطة بأيديولوجية الثورة والنسيج المجتمعي الإيراني، وليس فقط بقيادتها. وبعبارة أخرى؛ استطاع الإمام الخميني تجاوز واحدة من أهم المشكلات التي يتعرض لها نظام يرتبط بزعامة كاريزمية؛ مأسسة النظام الجديد. فقد تكفلت المؤسسات

الجديدة التي أنشأتها الثورة، والتي عرفت في أدبيات دراسة النظام الإيراني بمؤسسات الثورة بعدد من المهام على رأسها مهمة نقل قيم الثورة إلى الأجيال الجديدة والحفاظ عليها. بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على توسيع قواعدها الاجتماعية بما يسمح لها بالتغلغل في وسط المجتمع الإيراني، ويمكنها من الاستمرار بعد غياب الإمام الخميني. كذلك تم التأكيد على دور هذه المؤسسات في إدارة الصراع السياسي سواء المؤسسات الدعائية (خطب الجمعة والإذاعة والتليفزيون والصحافة) أم القمعية (قوات البوليس والأمن النظامية وشبه النظامية) أم حتى التشريعية (حق مجلس صيانة الدستور في عدم الموافقة على أي مرشح في أي انتخابات، أم الإجراءات البرلمانية لعزل أول رئيس منتخب للجمهورية الجديدة أبو الحسن بني صدر، وقبول «استقالة» آية الله منتظري من منصب نيابة الإمام الخميني). في الوقت نفسه لم تستغن الدولة عن سلاح أنصار حزب الله واللجان الثورية والباسيج والحرس الثوري في التعامل، حين الحاجة، مع الأزمات التي واجهت النظام. وشكلت هذه المؤسسات الثورية أعمدة النظام الجديد وذراعه لتنفيذ المهام التي تتطلب درجة عالية من الالتزام الأيديولوجي على الصعيد الداخلي والخارجي.

كذلك لا يمكننا إغفال الدور الذي قامت به القيادات الإيرانية في حفظ النظام وتوازنه؛ فقد استطاع الإمام الخميني حفظ التوازن الدقيق بين القوى المختلفة. ففي الوقت الذي كان الإمام فيه واعياً بأن الفقراء هم وقود الثورة، وأنه لا يمكن المجازفة بخسارة ولائهم، ومن ثم لا بد من أن توجه سياسات الدولة لحماية مصالحهم ومكاسبهم الاقتصادية، كان مدركاً أيضاً لحجم الدعم الذي يقدمه التجار الإيرانيون لكل من المؤسسة الدينية على طول التاريخ الإيراني من خلال الخمس، والدعم الذي قدم للثورة الإسلامية بشكل خاص، ومن ثم لم يكن ليجازف باستعدائهم. لذا تم تدعيم الموقف الرافض لتطبيق قوانين تأميم التجارة الخارجية، والتي كان يشجعها أنصار التيار المتشدد داخل المجلس، ورفضت من قبل مجلس صيانة الدستور.

كما أدّت شخصية الرئيس رفسنجاني دوراً مهماً في استقرار النظام واستمراره. فبعد غياب الإمام الخميني، استطاع الرئيس رفسنجاني القيام بدور توافقي للموازنة بين القوى المختلفة. وتطور دوره بعد خروجه من منصب الرئاسة وهزيمته في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠، ليصبح ورقة مرجحة بين القوى السياسية المتصارعة. وقدمت قدرته على التحالف، وتغيير التحالف

مع التيار الإصلاحي أحياناً والتيار المحافظ أحياناً أخرى، حلاً لعدد من الأزمات التي واجهت النظام خلال تلك السنوات.

من الأسباب الأخرى التي ساهمت في استمرار النظام قدرةُ النظام على خلق كوادر من الصفوف الثانية والثالثة التي أعقبت عمليات التطهير سواء في الجهاز البيروقراطي أم الجيش والبوليس. واستطاعت الثورة، بعد طرد أعداد كبيرة من التكنوقراط، ورجال البوليس والجيش، بالإضافة إلى أساتذة الجامعة والمدارس، الحفاظَ على القوة الضاربة لهذه المؤسسات من خلال استمرار الكوادر الأدنى في مواقعهم، مع تغذية هذه المؤسسات بأعداد كبيرة من أبناء الثورة المنتمين أيديولوجياً إليها. ومثلت تقاليد المذهب الشيعي التي تدعم الانضباط وراء غير مرجع شيعي يتم تقليده أداة لتحقيق درجات مشابهة من الانضباط الشعبي وراء الدولة ككل في ظل التطابق الحاصل بين المؤسسة الدينية والدولة.

وعمل **الفصل الرابع** على رصد التطور الذي طال وضع مؤسسات الثورة، والتفاعلات السياسية من خلال مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى دراسة تطور العلاقة بين مؤسسات الثورة/ الدولة بالتركيز على تطور علاقة المرشد بالرئيسين رفسنجاني وخاتمي، من خلال ثلاثة أجزاء رئيسة.

ركز الجزء الأول على الحرس الثوري ومجلس صيانة الدستور باعتبارهما من مؤسسات الثورة، وخلص إلى أن النص الدستوري على كليهما لم يكف بذاته للإبقاء على المؤسستين أو ضمان دورهما في النظام السياسي، بل ارتبط هذا الأمر بقدرتهما على الحفاظ على دورهما في النظام السياسي من خلال تدعيم قاعدتهما وتوسيعها، وارتباطهما بمجمل تفاعلات وتوازنات النظام السياسي، وأحياناً التحكم فيها. وجدير بالذكر أن التركيز على مؤسسات الثورة لا يسمح في حد ذاته باستكشاف التحول إلى الدولة، فوجود هذه المؤسسات لا يعني بالضرورة استمرار الثورة، ولكن الدور الذي تقوم به بالتعاون أو التنافس أو التكامل مع مؤسسات الدولة يسمح بقراءة أفضل لمجمل التحولات. لذا ركز الجزء التالي على التفاعلات السياسية في مؤسسات الدولة من خلال دراسة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وقد تم التركيز على عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية لاعتبارين رئيسين؛ **الأول**: إن إدارة النظام السياسي لهذه العملية تعكس رؤيته لطريقة وآليات إدارة الصراع السياسي والتزامه بالقواعد القانونية المستقرة لها. الاعتبار **الثاني** يتعلق بكون الانتخابات

في النظم السياسية التي تمتلك درجات عالية من التعبئة السياسية كالنظام الإيراني لحظةً كاشفة عن الدور الذي تقوم به الجماهير في العملية السياسية برمتها. فقرار الناخب باختيار مرشح بعينه في المجلس التشريعي أو على رأس السلطة التنفيذية يعكس في أحد جوانبه توجه المشاركين في العملية السياسية نحو رسم خريطة النظام السياسي بشكل معين. وركز الجزء الأخير من هذا الفصل على تطور ولاية الفقيه باعتبارها المبدأ الحاكم للثورة الإسلامية، والمؤسسة التي تقدم ترجمة حقيقية للحكومة الإسلامية كما رسمها الإمام الخميني. ورصد تطور العلاقة بين المرشد، رأس النظام السياسي، والرئيس، رأس السلطة التنفيذية، حيث إن فهم تطورات هذه العلاقة يساعدنا بشكل أفضل على قراءة عملية التحول من الثورة إلى الدولة.

الواقع أن التجربة الإيرانية في هذا الانتقال لم تتحرك بالمعدل نفسه في كل المستويات. فبينما شهدت المؤسسات السياسية الرئيسة في الدولة معدلات استقرار عالية، ما يعكس استقرار الدولة ككل، فقد اتسمت قطاعات أخرى بسمات تقترب بها من الثورة.

على مستوى البرلمان، استكملت كل البرلمانات الإيرانية دوراتها منذ الثورة، وعقدت الانتخابات الدورية حتى في أثناء ظروف الحرب، على الرغم من نص الدستور الإيراني على جواز عدم عقد الانتخابات في ظل مثل هذه الظروف الاستثنائية. وعلى الرغم من تهديد بعض أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى التيار الإصلاحي بإحداث فراغ دستوري بتقديمهم استقالاتهم في أثناء أزمة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٤، فإن هذا لم يحدث، واستكمل البرلمان دورته العادية. وانعقد البرلمان الجديد بأغلبية مختلفة تماماً عن البرلمان السابق. نحن في هذا المجال لا نحكم على ديمقراطية أداء البرلمان، ولكننا نحكم على آلية حركته وتفاعلاته في ظل الإطار الدستوري الحاكم حركته.

أما مؤسسة الرئاسة، باستثناء حادثة التفجير التي راح ضحيتها محمد رجائي، ووفاة الإمام الخميني وتبوّؤ الرئيس خامنئي منصب الولاية بدلاً من الرئاسة، فقد عقدت الانتخابات الرئاسية في مواقيتها. ولم يحدث تغيير دستوري لتعديل مرات تولي الرئاسة كما كان شائعاً في نهايات عهد الرئيس رفسنجاني. من الصحيح أن نتائج الانتخابات الرئاسية كانت دائماً محملة بمفاجآت، ولكن هذه المفاجآت كانت انعكاساً لاختيار الناخب الإيراني الذي كان يعطي صوته

لمرشح من غير المتوقع أن يفوز، مثلما حدث في انتخابات ١٩٩٧ و٢٠٠٥.

كما استمر مير حسين موسوي في منصب رئيس الوزراء طوال عقد الثمانينيات على الرغم من الخلافات المتعددة التي ظهرت بينه وبين الرئيس، حتى ألغى المنصب في التعديلات الدستورية عام ١٩٨٩. وتميزت الوزارات بمعدلات استقرار عالية؛ ما عدا تلك التي ارتبطت بتوجهات فكرية معينة. فقد ظل ولايتي وزيراً للخارجية في رئاسة رفسنجاني، وكمال خرازي في رئاسة خاتمي؛ بينما أجبر الأخير على الاستقالة من منصب وزير الثقافة في بداية التسعينيات، كما أجبر عليها عطا الله مهاجراني، وزير الثقافة في رئاسة خاتمي.

ولم يشهد منصب الولي الفقيه تغييراً يذكر، فبعد وفاة الإمام الخميني تولى مجلس الخبراء اختيار حجة الإسلام خامنئي لمنصب الولي الفقيه مسجلاً الفصل بين المرجعية الدينية والسياسية والتي قننتها التعديلات الدستورية. ويرجع هذا الاستقرار إلى أن مدة شغل المنصب مرتبطة بحياة الفقيه، حيث لا يمكن عزله إلا في الحالات التي يثبت فيها عجزه عن أداء مهامه، أو افتقاده أحد شروط القيادة، وهو أمر غير وارد أن يتكرر بشكل كبير.

ومن ناحية أخرى، فقد ظلت المؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة تؤدي دوراً سواء في صنع السياسة أم في تنفيذها، ما أعطى الانطباع باستمرارية الثورة. فقد استمر مجلس صيانة الدستور في القيام بدور الحاكم والمتحكم في تفسير الدستور، والرقابة على القوانين التي يصدرها البرلمان، والإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المختلفة. وكان لدوره في منح موافقته أو حجبها عن أسماء مرشحين بعينهم تأثير كبير في مسار الانتخابات ومخرجاتها. كما كان للمؤسسات الاقتصادية التي ارتبطت بالقاعدة الأيديولوجية والقاعدة الاجتماعية للثورة دور مهم في تعبئة موارد النظام وإعادة توزيعها على المستفيدين في مقابل الدور التقليدي لمؤسسات الدولة التي عانت تدهور أدائها بسبب الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتقها، والمشكلات الهيكلية التي يعانيها اقتصاد دولة من دول العالم الثالث.

وعلى الرغم من محاولات دمج الحرس الثوري مع الجيش الإيراني، فإن الحرس استمر في القيام بدوره المتمايز في حماية الثورة داخلياً وخارجياً. وتدخّل الحرس أحياناً، واكتفى بالتهديد بالتدخل أحياناً أخرى، حينما بدا أن القيم الأساسية للنظام أو استقراره معرضة لخطر. أما على صعيد السياسة

الخارجية فقد تولى الحرس تنفيذ عدد من المهمات ذات الصلة برؤية النظام الإيراني لأمنه القومي، والذي قد يتجاوز في بعض الأحيان حدود دولته إلى عدد من دول المنطقة العربية كالعراق ولبنان. وقد يرى البعض إلى هذا الدور على أنه منافس أو معوق لدور المؤسسات الرسمية المخولة بصنع السياسة الخارجية وتنفيذها، ولكن واقع الأمر أن مسألة تحديد السياسة العامة للبلاد، ومنها السياسة الخارجية، إنما هو أمر مرتبط بصلاحيات المرشد. وإذا أخذنا في الاعتبار العلاقة التي تربط الحرس الثوري بالمرشد فسوف ندرك أن دور الحرس الثوري خارجياً لا ينفصل عن توجهات المرشد، أي رأس النظام. من ناحية أخرى، فإن هذا الدور الذي يقوم به الحرس على الصعيد الخارجي يمكننا النظر إليه على أساس أنه دور مكمل للمؤسسات التقليدية. فكما أن الحرب هي شكل عنيف من أشكال التفاوض، فالحرس أداة لتنفيذ السياسة الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

هذه المراوحة بين الثورة والدولة تجعلنا نضع ثلاث قراءات للواقع الإيراني. **القراءة الأولى** ترى أن التجربة الإيرانية تشهد انتقالاً مستمراً من الثورة إلى الدولة. ولكن هذا الانتقال لا يحدث بالوتيرة نفسها في كل القطاعات، كما يظل هناك احتمال بارتداد مؤسسة أو أكثر إلى حالة الثورة بما تفرضه من آليات وخطاب سياسي.

القراءة الثانية ترى توازياً بين الثورة والدولة؛ فالعلاقة بينهما ليست علاقة على متصل، ولكنهما خطين متوازيين، يتقاطعان أحياناً، ويبتعدان أحياناً أخرى. وترى هذه القراءة في استمرار وجود المؤسسات الثورية، واستمرار تبني خطاب سياسي عنيف داخلياً وخارجياً، في الوقت الذي تتفاعل فيه المؤسسات التقليدية للدولة تأكيداً لوجهة نظرها وتفسيراً لها. وإن كان هذا لا ينفي أن التجربة الإيرانية في لحظة مستقبلية ستستقر في حال الدولة.

أما **القراءة الثالثة** فترى أن النظام الإيراني قد انتقل من الثورة مباشرة إلى الدولة بمجرد إطاحته بنظام الشاه. فقد استطاع النظام وضع مجموعة من القواعد القانونية والدستورية والمؤسسية الحاكمة لحركته، والضابطة لآليات إدارة الصراع السياسي التي تؤكد هذا الانتقال. ويمكن فهم تطورات التجربة الإيرانية ليس باعتبارها صراعاً بين راديكالية الثورة ومؤسسية الدولة، ولكن باعتبارها صراعاً بين النخب السياسية التي تمتلك رؤى مختلفة للعلاقات والتحالفات في داخل الدولة الإيرانية وخارجها.

الواقع أن التطورات التي تمر بها التجربة الإيرانية تجد لها موقعاً في كل من القراءات السابقة؛ فقرار الناخب الإيراني بانتخاب الرئيس أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية الأخيرة يقرأه البعض على أنه ارتداد إلى الثورة، وبخاصة في ظل الخطاب الراديكالي الذي تبناه الرئيس في أثناء حملته الانتخابية وسنوات رئاسته. فجميعنا يذكر حديث الرئيس عن إعادة توزيع عوائد النفط على الفقراء، وحديثه عن النازية واضطهادها لليهود، وخطابه المتشدد في مواجهة موقف المجتمع الدولي بشأن نشاط إيران النووي. وفي الوقت نفسه فقد تغير موقف المرشد من الرئيس من التأييد والمساندة التي وصلت إلى حد تسليمه خطاب الرئاسة شخصياً بدلاً من العرف السائد بأن يقوم الرئيس المغادر لمكتب الرئاسة بهذه المهمة، إلى إصدار تصريحات توصف بالاعتدال في مواجهة تصريحات الرئيس وتكليف رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، هاشمي رفسنجاني باختصاصات تنتمي تقليدياً إلى الرئاسة، بما يعكس توجهاً للتأكيد على خطاب وجهة نظر الدولة ومؤسساتها الأكثر عقلانية.

وفي هذا الإطار تعتبر السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهم المجالات التي تطرح جدلية العلاقة بين الثورة والدولة. فالدور الإيراني في العراق، والذي يمارس من قبل مؤسسة ثورية، والسياسة التفاوضية التي تتبناها إيران مع المجتمع الدولي في ما يتعلق ببرنامجها النووي، يراها بعض الباحثين تأكيداً على ثورية النظام. والواقع أن نظرة فاحصة ومتأنية على مجمل التطورات والمواقف الإيرانية قد تجعلنا نصل إلى نتيجة مختلفة. فقد استطاعت إيران، وبنجاح كبير، أن تستخدم وتعظم من الطابع الثوري الذي يسم بعض مؤسساتها لكي تخدم مصالح الدولة. فضمان النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بشكل عام، ومناطق التوتر بداخله بشكل خاص، يخدم المصالح القومية للدولة في شقها الأمني والسياسي والاقتصادي. كما أن التشدد الإيراني في شأن البرنامج النووي قد ضمن للدولة الحصول على قدر لا يستهان به من التنازلات التي قدمها المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والتي حققت مصالح، وجنبت الدولة مواجهات قد تكون نتائجها مدمرة. كما أن تعدد الخطاب السياسي الداخلي والخارجي قد يكون تعبيراً عن تقسيم للأدوار بغرض تعظيم المنافع. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو: متى وكيف ستستكمل إيران تحولها إلى الدولة؟

الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ترتبط بمجموعة من العوامل الداخلية

والخارجية. أما العوامل الخارجية فتتعلق بالتطورات الجارية على كل من المستوى الاقليمي والدولي. فخروج القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، واستقرار الأوضاع في الجارتين بشكل شرعي ومرض لشعبيهما من شأنه أن يسمح للنظام الإيراني بالاستقرار وباستكمال عملية التحول. كما أن الضغوط الدولية التي تتعرض لها إيران، واستمرار وجود التهديدات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من تقوية المؤسسات الثورية، وبالتالي يعرقل عملية التحول.

أما العوامل الداخلية فترتبط بالشكل الدستوري والمؤسسي، وكذلك بتفاعلات القوى السياسية في الداخل الإيراني. فلا شك في أن استمرار مؤسسات الثورة، وامتلاكها لمصادر قوة اقتصادية وسياسية ومجتمعية لا يستهان بها، يؤثران سلباً في عملية التحول. لكن المستقبل المنظور لا يرجح تغييراً في هذا الشأن. فبغض النظر عما يقال بشأن تناقص شرعية النظام الحاكم في إيران، فإنه لا يزال يمتلك قدرة على التأثير في مجموعة من القواعد الاجتماعية والقانونية التي تمكنه من الاستمرار. لذلك يجب أن يكون الرهان على القوى السياسية والمجتمعية التي ترى في الدولة واستقرار مؤسساتها وآلياتها وخطابها ضمانة لتحول ليس فقط من الثورة، ولكن إلى مزيد من المشاركة في صنع القرار، وبعبارة أدق استكمال عملية التحول إلى الديمقراطية.

وختاماً، ترى الدراسة في التجربة الإيرانية السياسية والاقتصادية والمجتمعية ثراءً يغري ببذل مزيد من الجهد للقيام بمزيد من الدراسات حول عدد من الموضوعات المتعلقة بها، وبخاصة ما يتعلق بقدرة إيران على توظيف الثورة لخدمة مصالح الدولة، ومستقبل الدور الإيراني في المنطقة، بالإضافة إلى طرق دفع العلاقات المصرية ـ الإيرانية وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين على وجه الخصوص، ومصالح الوطن العربي الأكبر، على وجه العموم.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتــب

إبراهيم، فؤاد. **الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٨٩.

ابن نخي، عباس. **ريح يوسف: مقالات معارضة للخامنئية ولاية وفكراً وتياراً**. الكويت: دار الشرق، ٢٠٠٢.

أبو زيد، علا (محرر). **الحركات الإسلامية في آسيا**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨.

إدريس، محمد السعيد (محرر). **مصر وإيران: تحديات ما بعد ١١ سبتمبر**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. **إشكالية العلاقة مع السلطان: قراءة في نصوص تراثية ومنهاجية مقترحة**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧. (سلسلة بحوث سياسية؛ ١١٤)

إسماعيل، محمود. **فرق الشيعة: بين التفكير السياسي والنفي الديني**. القاهرة: دار سينا، ١٩٩٥.

الأسود، شعبان الطاهر. **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، [د. ت.].

أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي (العدد ٥). القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

الأنصاري، سعد. **الفقهاء حكام على الملوك: علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي، ١٥٠٠ ـ ١٩٧٩**. بيروت: دار الهدى، ١٩٨٦.

الأنصاري، محمد جابر. **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطْرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

البنا، جمال. **الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة**. القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ٢٠٠٣.

البنا، رجب. **الشيعة والسنة واختلافات الفقه والفكر والتاريخ**. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٤.

بني صدر، أبو الحسن. **إيران: غربة السياسة والثروة، دراسة معمقة للمجتمع الإيراني عشية الثورة**. بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٩.

بوختا، ويلفريد. **من يحكم إيران: بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**. [أبو ظبي]: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠.

التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.

الجابري، محمد عابد. **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٩. قضايا الفكر العربي؛ ٤)

حسين، عادل. **إيران: الدولة الإسلامية ماذا تعني؟**. القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات، ١٩٩٧. (الإسلام وقضايا العصر)

حسين، يعقوب أحمد. **الإمام الخميني والثورة الإسلامية في إيران: القصة الكاملة**. بيروت: دار المأمون، ٢٠٠٠.

الحسيني، محمد صادق. **إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان**. بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.

ـــــ . **الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٩.

خاتمي، محمد. **بيم موج: المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨.

ـــــ . **مطالعات في الدين والإسلام والعصر**. ط ٢. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٨.

الخميني، روح الله الموسوي. **الحكومة الإسلامية**. ترجمة وتقديم حسن حنفي. [القاهرة: د. ن.، ١٩٧٩].

الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩.

الذيحاني، عبد الله سعيد. **مأسسة السلطة السلطة السياسية أو فصل السلطة عن الحكام: دراسة قانونية في نظرية الدولة**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦.

رسول، فاضل. **هكذا تكلم علي شريعتي: فكره ودوره في نهوض الحركة الإسلامية مع نصوص مختارة من كتاباته**. ط ٣. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٧.

رفسنجاني، هاشمي. **حياتي**. ترجمة وتعريب دلال الشايب. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٥.

ـــــ . **سنوات الكفاح**. ترجمة محمد السعيد عبد المؤمن. القاهرة: زهدي للطباعة والكمبيوتر، ١٩٩٩.

الزمل، ناصر. **موسوعة أحداث القرن العشرين ١٩٠٠ ـ ١٩١٠**. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥.

زهرة، السيد. **الثورة الإيرانية: الأبعاد الاجتماعية والسياسية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

السويدي، جمال (معد). **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

السيف، توفيق. **ضد الاستبداد: الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة: قراءة في رسالة تنبيه الأمة وتنزيه الملة لشيخ الإسلام الميرزا محمد حسين الغروي النائيني**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩.

الشاوي، توفيق محمد. **فقه الحكومة الإسلامية (بين السنة والشيعة) وقراءة في فكر الثورة الإيرانية**. القاهرة: منشورات العصر الحديث، ١٩٩٥.

شتا، إبراهيم الدسوقي. **الثورة الإيرانية: الصراع، الملحمة، النصر**. القاهرة: دار الزهراء للإعلام، ١٩٨٨.

شحادة، مهدي وجواد بشارة. **إيران: تحديات العقيدة والثورة**. [د. م.]: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٩.

شريعتي، علي. **عن التشيع والثورة**. ترجمة وتقديم ودراسة إبراهيم الدسوقي شتا. القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٦.

ــــ. **العودة إلى الذات**. ترجمة إبراهيم الدسوقي شتا. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦.

ــــ. **النباهة والاستحمار**. بيروت: الدار العالمية للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

الشوبكي، عمرو (محرر). **إسلاميون وديمقراطيون: إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤.

شومان، إيمان. **علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية**. تقديم محمد سعيد فرح. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

طالب، محمد سعيد. **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.

طوالبة، حسن. **المنازلة: انتصار الحق والسلام**. بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٠.

العاملي، محمد جميل حمود. **ولاية الفقيه العامة في الميزان: دراسة فقهية استدلالية نقدية تتناول بعمق وشمولية نظرية الولاية العامة للفقيه**. بيروت: مركز العترة للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣.

عبد الله، ثناء فؤاد. **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

عبد الخالق، نيفين. **السلطة ومبدأ الطاعة بين الفكر المسيحي والفكر الإسلامي: دراسة مقارنة**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٦٦)

عبد السلام، فاروق. **ولاية الفقيه في ميزان الإسلام**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٧.

عبد الفتاح، سيف الدين وصدقي عابدين (محرران). **الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين**. [القاهرة]: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠١.

عبد المؤمن، محمد السعيد. **العمامة والعباءة في السياسة والحكم**. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٥.

ـــــ . **الفقه السياسي في إيران وأبعاده**. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٩.

ـــــ . **مسألة الثورة الإيرانية**. [القاهرة: د. ن.]، ١٩٨١.

ـــــ . **ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: زهدي للطباعة والنشر، ١٩٩١.

عبد الناصر، وليد. **إيران: دراسة عن الثورة والدولة**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧.

ـــــ . **إيران.. وللثورة وجوه متعددة: قصة صعود وسقوط التيار الإسلامي التقدمي في إيران ١٩٦٥ ـ ١٩٨١**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣.

العرس، فيصل شرهان. **الحرب العراقية الإيرانية: يوميات ووقائع وأحداث**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩. ٣ ج.

عزيزي، يوسف. **إيران الحائرة بين الديمقراطية والشمولية: نظرة من الداخل على التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠١.

العلاقات العربية ـ الإيرانية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

عمارة، محمد. **الإسلام والثورة**. ط ٣. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨.

غليون، برهان. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

الفالح، متروك بن هايس. **نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية**. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٩. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٤٩)

الكاتب، أحمد. **تطور الفكر السياسي الشيعي: من الشورى إلى ولاية الفقيه**. [لندن: دار الشورى، ١٩٩٧].

كاتزمان، كينيث. **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

كديور، محسن. **نظريات الحكم في الفقه الشيعي: بحوث في ولاية الفقيه**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٩.

كوثراني، وجيه. **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجاريّة**. القاهرة: المركز العربي الدولي للترجمة والنشر، ١٩٩٠.

اللباد، مصطفى. **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦.

مارديني، زهير. **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة**. بيروت: دار إقرأ، ١٩٨٦.

متحدة، روى. **بردة النبي: الدين والسياسة في إيران**. ترجمة رضوان السيد. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.

مجزرة مكة: الدوافع والوقائع والأهداف. إعداد القسم الإعلامي بالسفارة الإيرانية. بيروت: القسم الإعلامي، ١٩٨٨.

مجموعة الأزمات الدولية. **إيران: رئاسة أحمدي نجاد المضطربة**. تعليق مدحت أحمد حماد. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧. (سلسلة ترجمات)

مسعد، نيفين عبد المنعم. **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

مهابة، أحمد. **إيران بين التاج والعمامة**. القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٩.

موسى، فرح. **رسالة في الولاية السياسية: مقاربات نظرية بين الفقه والسياسة**. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

ـــــ. **سلطة الفقهاء وفقهاء السلطة عند الإمام الخميني: دراسة، تحليل، مقارنة**. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع؛ دار الوسيلة، ١٩٩٥.

ـــــ. **مبدأ الشورى بين ولاية الفقيه وولاية الأمة**. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

المومني، جميل. **الطريق إلى القدس: إيران ومستقبل النظام السياسي العربي**. عمّان: [د. ن.]، ٢٠٠١.

نافعة، حسن وسيف الدين عبد الفتاح (محرران). **العولمة والعلوم السياسية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، [١٩٩٩]. (سلسلة محاضرات الموسم الثقافي؛ ١)

نراقي، إحسان. **من بلاط الشاه إلى سجون الثورة**. تقديم محمد أركون؛ ترجمة ماري طوقان. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

هويدي، فهمي. **إيران من الداخل**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧.

ـــ . ـــ . ط ٤. القاهرة: مركز الأهرام للنشر، ١٩٩١.

هيكل، محمد حسنين. **مدافع آيات الله: قصة إيران والثورة**. ط ٤. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨.

واكيم، نجاح. **العالم الثالث والثورة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.

الورداني، صالح. **السيف والسياسة: إسلام السنة أم إسلام الشيعة**. القاهرة: دار الحسام، ١٩٩٦.

يزدي، إبراهيم. **السياسة الخارجية الإيرانية**. ترجمة سعيد الصباغ. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٧.

دوريات

آل نجف، عبد الكريم. «الأبعاد العالمية للنظرية السياسية الإسلامية.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

إبراهيم، شادية فتحي. «العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة.» **النهضة** (جامعة القاهرة): السنة ٧، العدد ٤، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

أبطحي، محمد علي. «وجهات نظر حول قانون صلاحيات رئيس الجمهورية، عن الخطط الرئاسية.» **إيران دايلي**: ٣/ ١٠/ ٢٠٠٢، في: **مختارات إيرانية**: السنة ٣، العدد ٢٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

أبو طالب، حسن. «دلالات الفوز الكبير للرئيس خاتمي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٧، العدد ١٤٥، تموز/ يوليو ٢٠٠١.

إدريس، محمد السعيد. «القدرات الذاتية للعراق وإيران ومستقبل الحرب.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٥، تموز/ يوليو ١٩٨٦.

«إيران تتحرك لإختيار خليفة للخوئي.» (دراسة خاصة من إعداد مركز الدراسات العربية الإيرانية في لندن). **الوسط**: ٣١ آب/ أغسطس ١٩٩٢.

بشير، صالح. «تحول يولد قوى تغييرية تتجاوز الخاتمية وتؤسس لما بعدها.» **الحياة**: ١٨/ ٧/ ١٩٩٩.

بهشتي، محمد حسيني (آية الله). «الحكومة في الإسلام.» ترجمة ناظم شيرواني. **قضايا إسلامية**: السنة ٢، ١٤٠٤هـ/ [١٩٨٣م].

«بيان مجلس الخبراء حول القضايا الإيرانية.» **جمهوري إسلامي**: ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، ونشر أيضاً في: **مختارات إيرانية**: السنة ٣، العدد ٢٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

«تركيبة التيارات السياسية في العالم القادم.» **مختارات إيرانية**: السنة ٧، العدد ٧٠، أيار/ مايو ٢٠٠٦.

التسخيري، محمد علي. «الحكم والدولة.» **التوحيد**: السنة ٢، العدد ١٠، ١٤٠٤هـ/ [١٩٨٣م].

توفيق، خالد. «العلمانيون والدولة الإسلامية: رؤية نقدية لموقف التيار العلماني من الإسلام السياسي.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

جقايي، مهدي. «السلطات الحقيقية في قضية زيادة سلطات رئيس الجمهورية.» **جمهوري إسلامي**: ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، وقد نشر أيضاً في: **مختارات إيرانية**: السنة ٣، العدد ٣٠، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

جنتي، أحمد (آية الله). «الحكومة الإسلامية والتقنين.» **التوحيد**: السنة ٣، العدد ١٦، ١٤٠٠هـ/ ١٩٥٨م.

الحسيني، شهاب الدين. «البيعة في النظام الإسلامي: الأسس والمبادئ.» **التوحيد**: السنة ١٦، العدد ٩٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

«حوار مع الشيخ مرتضى البهشتي حول: الدولة الإسلامية والمشروعية.» حاوره رائد عبد الرحمن. **التوحيد**: السنة ١٦، العدد ٩٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

الحياة: ١٢/ ٧/ ١٩٩٩؛ ١٣/ ٧/ ١٩٩٩؛ ١٤/ ٧/ ١٩٩٩؛ ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٠؛ ٢/ ١٢/ ٢٠٠٠؛ ٥/ ٥/ ٢٠٠١؛ ؛ ٣/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ٤/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ٨/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ١٩/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ٤/ ١١/ ٢٠٠٤؛ ٢٢ ـ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٥، و٤/ ٦/ ٢٠٠٥.

حيدر، حامد. «فاز البرلمان الإيراني في صراعه مع الأجنحة والأقاليم الساخنة تنذر بتوتر.» **الوسط**: ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

ـــــ . «معركة الرئاسة في إيران: رفسنجاني واثق من انتصاره وهدفه تأمين عدد كبير من الأصوات لمواجهة خصومه وتنفيذ برامجه الإصلاحية.» **الوسط**: ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٣.

خاتمي، محمد. «جدلية الاستبداد والحرية في المسار السياسي: إيران نموذجاً.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

«خاتمي يدافع عن اللائحة.» وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إيرنا): ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٢. ومنشورة في: **مختارات إيرانية**: السنة ٣، العدد ٢٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

«خاتمي يطرح قضية صلاحيات رئيس الجمهورية.» انتخاب ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٢. **مختارات إيرانية**: السنة ٣، العدد ٢٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

خرم آبادي، علي نوريان. «عشر نقاط قانونية على لائحة توسيع سلطات رئيس الجمهورية.» **كيهان**: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، ونشر أيضاً في: **مختارات إيرانية**: السنة ٣، العدد ٣٠، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

«خطابات الإمام الخميني وأحاديثه.» **صحيفة النور**.

«الدين والديمقراطية: أسئلة الواقع في الدولة الدينية.» (حوار أجري مع محمد خاتمي). **المنطلق** (بيروت): العدد ١١٥، صيف ١٩٩٦.

رضائي، محسن. «أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام.» **مختارات إيرانية**: العدد ٥٩، حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

زنجاني، عباس علي عميد ومحمد جواد اللاريجاني. «الإسلام والديموقراطية: مرافعات في الفكر السياسي للتجربة الإسلامية المعاصرة.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

السباعي، السباعي محمد. «الجمهورية الإسلامية في إيران: إرهاصات المرحلة الثالثة والعقد الثالث، نهاية مرحلة هاشمي رفسنجاني وبداية المرحلة الخاتمية. **أوراق الشرق الأوسط** (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة): كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

سبحاني، صادق. «عشرون عاماً على انتخابات رئاسة الجمهورية.» **مختارات إيرانية**: السنة ١، العدد ١١، حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

السرجاني، خالد. «برنامج خاتمي الاصلاحي: أسباب التعثر واحتمالات المستقبل.» **مختارات إيرانية**: السنة ٣، العدد ٢٩، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

سروش، عبد الكريم. «الحكم الديمقراطي الديني.» **كيهان**: العدد ١١، ربيع ١٩٩٣.

ـــــ . «الدكتور علي شريعتي وتجديد الفكر الديني.» **المشهد الثقافي في إيران: ملف يُعنى برصد الاتجاهات الفكرية والثقافية المعاصرة في إيران** (مؤسسة إيران والإسلام للدراسات الثقافية): العدد ٦، محرم ١٤١٧هـ ـ أيار/ مايو ١٩٩٦.

سلامة، معتز محمد. «انتخابات الرئاسة وإدارة الحكم في إيران.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

شافعي، عمرو. «العمال والإسلام والثورة الإيرانية.» **قضايا فكرية**: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

شبستري، محمد مجتهد. «آراء الفقهاء في الدولة والنظام السياسي.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

الشرقاوي، باكينام. «خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني.» **مختارات إيرانية**: السنة ١، العدد ٨، آذار/مارس ٢٠٠١.

صفوي، مجتبي نواب. «المؤسسة العلمائية (الحوزة العلمية).» **قضايا إسلامية**: العدد ٤، ١٩٩٧.

«عامان على زلزال الانتخابات الرئاسية وسط صراعات مستمرة بين أجنحة النظام: إيران: عاصفة الحرية تهز أساسات المجتمع والرجوع عن مشروع خاتمي مستحيل شعبياً.» **الوسط**: ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩.

عبد الصاحب، ضياء. «الحكومة والمجتمع للشهيد نواب صفوي: نص تأسيسي مبكر في الفكر السياسي.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

عبد المؤمن، محمد السعيد. «أحمدي نجاد المختلف حوله.» **مختارات إيرانية**: السنة ٧، العدد ٦٧، شباط/فبراير ٢٠٠٦.

عبد الناصر، وليد. «إيران: نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤.

ـــــ . «إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٣، تموز/يوليو ١٩٩٣.

العطار، مهدي. «الشوري في الإسلام: تأملات في النظرية والواقع التطبيقي.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

«فرصة ثانية للإصلاح في إيران، خاتمي ولاية جديدة وتحديات قديمة.» **البيان** (الإمارات): ٢٩/٨/٢٠٠١.

فيرحي، داوود. «الفرد والدولة في الفكر السياسي: متابعة تحليلية لنشوء المفاهيم وتطورها تاريخياً.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

قائم، مهدي منتظر. «الحقوق والحريات السياسية: المساحات والمحددات.» **التوحيد**: السنة ١٦، العدد ٩٢، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

كديور، محسن. «نظريات الدولة في الفقه الشيعي.» **قضايا إسلامية**: العدد ٦، ١٩٩٨.

كيهان: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

لاريجاني، محمد جواد. «الحكومة الإسلامية والحدود السياسية.» **التوحيد**: السنة ١٦، العدد ٩٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

اللباد، مصطفى. «انتخابات البرلمان الإيراني: من «ولاية الفقيه» إلى «ولاية الجمهور».» **كراسات استراتيجية**: السنة ١٠، العدد ٩٠، ٢٠٠٠.

متين، أفشين. «اليسار الإيراني.» **كفتكو** (الحوار): العدد ٣١، ربيع ٢٠٠١. نقلاً عن: **مختارات إيرانية**: السنة ٣، العدد ٣٠، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

«المحافظون يتهمون طلاباً بالعمالة لزعزعة الاستقرار في إيران.» **الحياة**: ١٩/ ٧/ ١٩٩٩.

مختارات إيرانية: السنة ١، العدد ٨، آذار/ مارس ٢٠٠١؛ السنة ٣، العدد ٢٩، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢؛ السنة ٣، العدد ٣٠، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، والسنة ٦، العدد ٦٠، تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

«مراجع الشيعة ينتصرون للنجف.» **الوسط**: ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٣.

«المرجعية الشيعية صراع بين قم والنجف وتلامذة الخوئي.» **الوسط**: ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣.

مسعد، نيفين عبد المنعم. «رفسنجاني يبقي حاكم إيران القوي سواء ربح الانتخابات.. أم فاز خصومه.» **الوسط**: ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

ـــــ. «قراءة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، رؤية مختلفة.» **أوراق الشرق الأوسط** (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة): العدد ٢٧، تموز/ يوليو ٢٠٠١.

«من خطاب خامنئي حول الإصلاح والعلاقة مع الغرب،» صحيفة **رسالت**: ١٣/ ٧/ ٢٠٠٠، في: **مختارات إيرانية**: السنة ١، العدد ٢، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

المصري، جورج. «الحرب العراقية الإيرانية: رؤية قومية.» **اليقظة العربية**: العدد ٤، أيار/ مايو ١٩٨٨.

منيسي، أحمد. «حكومة خاتمي الجديدة: توازنات تقليدية.» **مختارات إيرانية**: السنة ٢، العدد ١٤، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

«نواب مع مساءلة خاتمي بشأن دعوته إلى الانتخابات.» **الحياة**: ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٤.

نون، محمد. «خاتمي يؤيد دعوة خامنئي إلى فواصل بين المؤيدين والمعارضين.» **الحياة**: ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٠.

الهاشمي، كامل. «النظريات الإسلامية في شرعية السلطة السياسية.» **التوحيد**: السنة ١٥، العدد ٨٧، آذار/ مارس ١٩٩٧.

هويدي، فهمي. «أسرار جر إيران إلى الحرب تتكشف.» **المجلة**: العدد ٥٧٩، آذار/ مارس ١٩٩١.

الوسط: ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣.

نـدوات، مؤتمـرات

الأبعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الإيرانية.» الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة بالتعاون مع مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٩٨.

الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي. ٢ ج. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

التنمية والديمقراطية في آسيا: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب. تحرير نيفين عبد المنعم مسعد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٦.

حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى (من دروس حرب الخليج): البحوث المقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، القاهرة، ١٤ ـ ١٦ ديسمبر ١٩٩١. تحرير مصطفى كامل السيد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، [١٩٩١].

العلاقات العربية بدول الجوار.. المتغيرات الراهنة والرؤى المستقبلية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.

رسائل، أطروحات، محاضرات

آل معمر، عبد الله بن معمر بن عبد الله. «بناء المؤسسة التنفيذية في المملكة العربية السعودية (دراسة حالة وزارات التعليم والإعلام والصناعة).» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).

البيضاني، هناء. «الوظيفة السياسية للعلماء في الخبرة الإسلامية: دراسة في نماذج العلاقة السياسية بين العلماء والحكام.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١).

الحداد، أحمد علي. «استراتيجية بناء المؤسسات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين التقليد والحداثة.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).

حمادة، أمل كامل. «دور رجال الدين في الثورة الإيرانية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).

خاتمي، محمد. «التدين في عالم اليوم.» (محاضرة ألقيت في دار الندوة، بيروت، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦).

سيد أحمد، رفعت. «ظاهرة الإحياء الإسلامي في السبعينيات: دراسة مقارنة لمصر وإيران.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

شادي، عبد العزيز محمود عبد العزيز. «العلاقة بين الإفتاء والسياسة في مصر: ١٩٨١ ـ ١٩٩٤.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).

الشرقاوي، باكينام. «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

ـــــ . «قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي: دراسة للحالة التركية والإيرانية.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠).

صالح، أماني. «أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة: دراسة الركائز وآليات الشرعية في نظام الخلافة الإسلامية.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).

عبد الحليم، عبد العاطي محمد أحمد. «الحركات السياسية في مصر وقضية التعددية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

عبد الخالق، جودة. «العولمة والاقتصاد السياسي.» (محاضرة غير منشورة

ألقيت في السيمنار العلمي لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الموسم الثقافي ٩٩/ ٢٠٠٠، ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠).

علي، سلوى محمد إسماعيل. «العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).

عمرو، حيدر محمود. «الحركات السياسية الثورية في صدر الإسلام.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

العواملة، خالد. «الثورة الإيرانية وشرعية النظم العربية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).

عيسى، صلاح سالم صالح. «أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩).

المراغي، فتحي أبو بكر. «خطبة الجمعة في إيران المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية مع ترجمة نماذج من الخطب.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ٢٠٠٤).

مسعد، مي مجيب عبد المنعم. «بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية بالدولة: دراسة حالة لشيعة العراق ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦).

هاشم، عزة جلال أحمد. «المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦).

دراسات إلكترونية، مقابلات

شمس الواعظين، ماشاء الله. «إيران الداخل والخارج بعد فوز الإصلاحيين.» حوار منشور على موقع إسلام أون لاين، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٠: <http://www.islamonline.net>.

عبد المؤمن، محمد السعيد. «انتخابات الرئاسة الإيرانية.. ارتباك الخريطة السياسية.» ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، على الموقع: <http://www.antomlife.net/Arabic/politics/2005/06/article10.shtml>.

ـــــ . «حكومة خاتمي تقبل التحدي ولو بقدم عرجاء.» على الموقع الالكتروني: <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/01/article3.html>.

فوكوياما، فرانسيس. «إيران في مواجهة بريطانيا: من يتراجع أولاً؟.» على الموقع: <http://www.project-syndicate.org/commentary/fukuyama8/Arabic>.

مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد صادق الحسيني في طهران إبان فعاليات مؤتمر تطور العلاقات العربية الإيرانية الذي عقد بالتعاون بين مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ووزارة الخارجية الإيرانية في طهران، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

مقابلة أجرتها الباحثة مع الصحافي الإيراني ماشاء الله شمس الواعظين في طهران، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

مقابلة أجرتها الباحثة مع السيدة منيرة جورجي عضو مجلس صياغة الدستور بمنزلها في طهران، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

مقابلة أجرتها الباحثة مع محمد رضا خاتمي رئيس حزب جبهة المشاركة ووكيل المجلس التشريعي في البرلمان السادس، في مقر الجبهة في طهران، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، ونشرت على الموقع: <http://www.islamonline.net>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdo, Geneive and Jonathan Lyons. *Answering Only to God: Faith and Freedom in Twenty- First- Century Iran*. New York: Henry Holt and Company, 2003.

Abeii, Mehdi and Gary Legenhausen (eds.). *Jihad and Shahadate, Struggle and Martyrdom in Islam: Essays and Addresses by Mahmud Taleqani, Murtada Mutahhari and Ali Shari'ati*. Houston, TX: Institute for Research and Islamic Studies, 1986.

Afrasiabi, K. L. *After Khomeini: New Directions in Iran's Foreign Policy*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Afshar, Haleh. *Islam and Feminism: An Iranian Case Study*. London: Macmillan Press, 1998.

Ahmedi, Hooshang Amir. *Post Revolutionary Iran*. Boulder, CO: Westeview Press, 1988.

Akhavi, Shahrough. *Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period*. Albany, NY: Sate University of New York Press, 1980.

Al-e Ahmad, Jalal. *Plagued by the West: Gharbz*adegi. Translated from Persian by Paul Sprachman. Delmer: Caravan Books, 1982.

Algar, Hamid. *Religion and State in Iran1785-1906: the Role of the Ulama in the Qajar Period*. Berkely, CA: University of California Press, 1969.

Alizadeh, Parvin (ed.). *The Economy of Iran: The Dilemmas of an Islamic State*. London: I. B. Tauris, 2000.

Ansari, Ali M. *Iran, Islam, and Democracy: The Politics of Managing Change*. London: Royal Institute of International Affairs, Middle East Programme; Washington, DC: Brookings Institution, 2000.

Ansari, Sara and Vanessa Martin (eds.). *Women, Religion and Culture in Iran*. Richmond: Curzon Press, 2002.

Arjomand, Said Amir. *The Turban For the Crown: The Islamic Revolution in Iran*. New York: Oxford University Press, 1988.

_____ [et al.]. *The Iranian Islamic Clergy: Governmental Politics and Theocracy*. Washington, DC: Middle East Institute, 1984.

Bakhash, Shaul. *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution*. New York: Basic Books, 1984.

Baktiari, Bahman. *Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 1996.

Bartelson, Jens. *The Critique of the State*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001.

Behrooz, Mazian. *Rebels with a Cause: The Failure of the Left in Iran*. London: I. B. Tauris, 1999.

Beinin, Joel and Joe Stork (eds.). *Political Islam: Essays from Middle East Report*. London: I. B. Tauris, 1997.

Bernard, Cheryl and Zalmay Khalilzad. *The Government of God: Iran's Islamic Republic*. New York: Columbia University Press, 1984.

Bina, Cyrus and Hamid Zangeneh (eds.). *Modern Capitalism and Islamic Ideology in Iran*. New York: St. Martin's Press, 1992.

Bird, Christiane. *Neither East Nor West; One Woman's Journey through the Islamic Republic of Iran*. New York: Pocket Books, 2001.

Brinton, Crane. *The Anatomy of Revolution*. New York: W.W. Norton, 1938.

Chubin, Shahram and Charles Tripp. *Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the Balance of Power in the Gulf.* . [Oxford:

Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies (IISS)], 1996. (Adelphi Papers; no. 304)

Colburn, Forrest D. *The Vogue of the Revolution in Poor Countries*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Cole, Juan R. I. (ed.). *Comparing Muslem Societies: Knowledge and the State in a World Civilization*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1992. (Comparative Studies in Society and History Book Series)

Corr, E. G. and S. Sloan. *Low-Intensity Conflict*. Boulder, CO: Westeview Press, 1991.

Daneshvar, Parviz. *Revolution in Iran*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Cronin, Stephen (ed.). *Reformers and Revolutionaries in Modern Iran: New Perspectives on the Iranian Left*. London, NY: Routledge Curzon, 2004.

Dorraj, Manochehr. *From Zarathustra to Khomeini: Populism and Dissent in Iran*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1990.

Ehteshami, Anoushiravan. *After Khomeini: The Iranian Second Republic*. London; New York: Routledge, 1995.

_____, Gerd Nonneman and Charles Tripp. *War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s*. Ithaca, NY: Ithaca Press, 1991.

Emadi, Hafizullah. *Politics of the Dispossessed: Superpowers and Developments in the Middle East*. London: Praeger, 2001.

Encyclopedia of Modern Islamic World. Edited by John L. Esposito. Oxford: Oxford University Press, 1995.

Ersson, Jan - Erik Lane Svante. *Comparative Politics: An Introduction and New Approach*. Cambridge, UK: Polity Press, 1994.

Esfendiari, Haleh and A. L. Udovitch (eds.). *The Economics Dimensions of Middle Eastern History*. Princeton, NJ: Darwin Press, 1990.

Esposito, John L. and John O. Voll (eds.). *Makers of Contemporary Islam*. London: Oxford University Press, 2001.

Euben, Roxanne L. *Enemy in the Mirror: Islamic Fundamentalism and the Limits of Modern Rationalism*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Farsoun, Samih K. and Mehrdad Mashayekhi (eds.). *Iran: Political Culture in the Islamic Republic*. London: Routledge, 1992.

Geller, Daniel S. and J. David Singer. *Nations At War: A Scientific Study of International Conflict*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998.

Gieling, Saskia. *Religion and War in Revolutionary Iran*. London: I. B. Tauris, 1999.

Graham, Robert. *Iran: The Illusion of Power*. London: CroomHelm, 1978.

Gurr, Ted. *Why Men Rebel.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970.

Hafez, Mohamed. *Why Moslems Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World.* Boulder, CO: Lynne Rienner Pub., 2003.

Halliday, Fred. *Iran: Dictatorship and Development.* 2nd ed. Harmondsworth; New York: Penguin Books, 1979.

_____. *Nation and Religion in the Middle East.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000.

Harney, Desmond. *The Priest and the King: An Eyewitness Account of the Iranian Revolution.* London: I. B. Tauris, 1998.

Hashim, Ahmed. *The Crisis of the Iranian State: Domestic, Foreign and Security Policies in Post- Khomeini Iran.* Washington, DC: Oxford University Press, 1995. (Adelphi Paper; no. 296)

Hayens, Jeff. *Democracy and Political Change in the Third World.* London: Routledge, 2001.

Helms, Cynthia. *An Ambassador's Wife in Iran.* New York: Dodd, Mead & Company, 1981.

Hinnebusch, Raymond and Anoushiravan Ehteshami (eds.). *The Foreign Policies of Middle East States.* Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002. (Middle East in the International System)

Hiro, Dilip. *Iran Under the Ayatollahs.* London: Routledge, 1985.

Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies.* London: Yale University Press, 1968.

Johnson, Chalmers. *Revolutionary Change: An Adaptation.* Bombay, India: [n. pb.], 1966.

Joseph, Suad (ed.). *Gender and Citizenship in the Middle East.* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000.

Joyner, Christopher C. (ed.). *The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law and Diplomacy.* New York: Greenwood Press, 1990.

Kaul, Sreeedhar Kapil. *Tanker War: Aspects of Iraq-Iran War 1980-1988.* New Delhi: ABC Pub. House, 1989.

Keddie, Nikkie. *Modern Iran: Roots and Results of Revolution.* New Haven, CT; London: Yale University Press, 2003.

_____. *Roots of the Iranian Revolution: An Interpretative History of Modern Iran.* New Haven, CT: Yale University Press, 1981.

Knuttila, Murray and Wendee Kubik. *State Theories: Classical, Global, and Feminist Perspectives.* 3rd ed. [n. p.]: Zed Books, 2001.

Kuzman, Charles. *The Unthinkable Revolution in Iran.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.

Larijani, J. *Categories in National Strategy*. Tehran: Islamic Revolution Publication, 1991.

Liberal Islam: A Source-Book. Edited by Charles Kurzman. New York: Oxford University Press, 1998.

Limbert, John W. *Iran at War with History*. London: Westeview Press, 1987.

Mahler, Gregrory. *Comparative Politics: An Institutional and Cross - National Approach*. [n. p.]: Prentice Hall Englewood Cliff, 1995.

McDaniel, Tim. *Autocracy, Modernization and Revolution in Russia and Iran*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.

Menashri, David. *Iran: A Decade of War and Revolution*. London: Holmes and Meier, 1990.

_____. *The Iranian Revolution and the Moslem World*. Boulder, CO: Westeview Press, 1990.

_____. *Post Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power*. London; Portland, OR: Frank Cass, 2001.

Meyer, David S. and Sidney Tarrow (eds.). *The Social Movement Society: The Contentious Politics for a New Century*. Lanham: Rowman and Littlefield Pub., 1998.

Moaddel, Mansoor. *Class, Politics, and Ideology in the Iranian Revolution*. New York: Columbia University Press, 1993.

Moallem, Minoo. *Between Warrior Brother and Veiled Sister: Islamic Fundamentalism and the Politics of Patriarchy in Iran*. Berkeley, CA: University of California Press, 2005.

Mohaddessin, Mohammad. *Islamic Fundamentalism: The New Global Threat*. Washington, DC: Seven Locks Press, 1993.

Al Mousawi, Musa. *The Miserable Revolution*. [n. p.]: Dar Al-Ma'moun, 1987.

Musavian, Hossein. *Imam Khomeini: His Life and Leadership*. London: Saffron Books, 1990.

Nabavi, Negin. *Intellectuals and the State in Iran: Politics, Discourse and the Dilemma of Authenticity*. Gainesville, IL: University Press of Florida, 2003.

Naraghi, Ehsan. *From Palace to Prison: Inside the Iranian Revolution*. London: I. B. Tauris, 1994.

O'Ballance, Edgar. *Islamic Fundamentalism Terrorism, 1979-1995: The Iranian Connection*. New York: New York University Press, 1997.

Omid, Homa. *Islam and the Post Revolutionary State in Iran*. New York: St. Martin's Press, 1994.

Poulson, Stephen C. *Social Movements in Twentieth Century Iran: Culture, Ideology and Mobilizing Frameworks*. Lanham, MD: Lexington Books, 2005.

Rahnema, Saeed and Sohrab Behdad (eds.). *Iran After the Revolution: Crisis of an Islamic State*. London: I. B. Tauris, 1995.

Rajaee, Farhang (ed.). *Iranian Perspectives on the Iran-Iraq War*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 1997.

Ramazani, R. K. (ed.). *Iran's Revolution: The Search for Consensus*. [Washington, DC]; Bloomington, IN: Indiana University Press, 1990.

Rehnema, Ali and Farhad Noman. *The Secular Miracle: Religion, Politics and Economic Policy in Iran*. London: Zed Books, 1990.

Rejai, Mostafa and Kay Phillips. *Loyalists and Revolutionaries: Political Leaders Compared*. New York: Praeger Publishers, 1988.

Rezun, Miron (ed.). *Iran at the Crossroads: Global Relations in a Turbulent Decade*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Ridgeon, Lloyd (ed.). *Religion and Politics in Modern Iran: A Reader*. London: I. B. Tauris, 2005.

Saikal, Amin and Albrecht Schnable (eds.). *Democratization in the Middle East: Experiences, Struggles and Challenges*. Tokyo: United Nations University Press, 2003.

Sadr, Bani. *My Turn to Speak: Iran, the Revolution and the Secret Deals with the U. S.* Washington, DC: Brassey's, 1991.

Sadri, Houman A. *Revolutionary States, Leaders and Foreign Relation: A Comparative Study of China, Cuba, and Iran*. Westport, CT: Praeger Publishers, 1997.

Sanasarian, Eliz. *Religious Minorities in Iran*. New York: Cambridge University Press, 2000.

Schahgaldian, Nikola B. *The Clerical Establishment in Iran*. Santa Monica, CA: RAND Corp., [1989].

Schirazi, Asghar. *The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic*. Translated by John O'Kane. London: I. B. Tauris, 1998.

Schwedler, Jillian (ed.). *Toward Civil Society in the Middle East: A Primer*. London: Lynne Rienner Publishers, 1995.

Shariati, Ali. *What is to Be Done: The Enlightened Thinkers and an Islamic Renaissance*. [n. p.]: Institute for Research and Islamic Studies, 1986.

Sreberny-Mohammadi, Annabelle and Ali Mohammadi. *Small Media, Big Revolution: Communication, Culture, and the Iranian Revolution*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1994.

Tarrow, Sidney. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. 2nd ed. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998.

Tilly, Charles. *From Mobilization To Revolution*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1978.

Tilly, Louise A. and Charles Tilly (eds.). *Class Conflict and Collective Action*. Beverly Hills: Sage, 1981.

Turner, Colin. *Islam Without Allah? The Rise of Religious Externalism in Safavid Iran*. London: Curzon Press, 2000.

Walbridge, Linda. *The Most Learned of the Shia: The Institution of Marja Taqlid*. New York: Oxford University Press, 2001.

Wright, Robin. *The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran*. New York: Alfred A. Knopf, 2000.

Yaghmaian, Behzad. *Social Change in Iran: An Eyewitness Account of Dissent, Defiance, and New Movements for Rigths*. New York: State University of New York Press, 2002.

Periodicals

Abdo, Geneive. «Days of Rage in Tehran.» *Middle East Policy*: vol. 7, no. 1, October 1999.

Ahmedi, Hooshang Amir. «Iran's Development Evaluation and Challenges.» *Third World Quarterly:* vol. 17, no. 1, 1996.

Akhavi, Shahrough. «Elite Factionalism in the Islamic Republic of Iran.» *Middle East Journal*: vol. 41, no. 2, Spring 1987.

_____. «Islam, Politics, and Society in the Thought of Ayatullah Khomeini, Ayatullah Taliqani, and Ali Shariati.» *Middle Eastern Studies*: vol. 24, no. 4, October 1988.

Amirahmedi, Hooshang. «Iran's Development Evaluation and Challenges.» *Third World Quarterly*: vol. 17, no. 1, 1996.

Amuzegar, Jahangir. «Iran's Future: Civil Society or Civil Unrest?.» *Middle East Policy*: vol. 7, no. 1, October 1999.

_____. «Khatami and the Iranian Economy At Mid-Term.» *Middle East Journal*: vol. 53, no. 4, Autumn 1999.

«Autobiography of Behzad Nabavi.» *Iran Press Digest*: 13 March 1984.

Behdad, Sohrab. «Islamic Utopia in Pre- Revolutionary Iran: Navab Safavi and Fedaien Islam.» *Middle Eastern Studies*: vol. 33, no. 1, January 1997.

_____. «Khatami and His «Reformist» Economic (Non-) Agenda.» *Middle East Report Online* (MERIP): 21/5/2001.

Boroumand, Ladan. «Illusions and Reality of Civil Society in Iran: An Ideological Debate.» *Social Research*: vol. 67, issue 2, Summer 2000.

Bulliet, Richard W. «Twenty Years of Islamic Politics.» *Middle East Journal*: vol. 53, no. 2, Spring 1999.

Hojjat, Tahereh Alavi and Lynda Malik. «Unrest in Iran: Economic and Social Factors.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 23, no. 2, Winter 2000.

Hosseini, Hamid. «Economic Reality Versus Islamic Ideology: The Changes in Iran's Foreign Investment Policy under the Islamic Republic.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 2000.

Gasiorowski, Mark J. «The Power Struggle in Iran.» *Middle East Policy*: vol. 7, no. 4, October 2000.

Gieling, Saskia. «The Marja'iya in Iran and the Nomination of Khameini in December 1994.» *Middle Eastern Studies*: vol. 33, no. 4, October 1997.

Goreishi, Ahmed and Dariush Zahedi. «Prospects for Regime Change in Iran.» *Middle East Policy*: vol. 5, no. 1, January 1997.

Kamrava, Mehran. «The Civil Society Discourse in Iran.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 28, no. 2, November 2001.

Karbassian, Akbar. «Islamic Revolution and the Management of the Iranian Economy.» *Social Studies*: Summer 2000.

Karshenas, Massoud and M. Hashem Pesaran. «Economic Reform and the Reconstruction of the Iranian Economy.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 1, Winter 1995.

Keddie, Nikkie. «The Roots of the Ulam's Power in Modern Iran.» *Studia islamica:* vol. 29, 1969.

Khajehpour, Bijan. «Domestic Political Reforms and Private Sector Activity in Iran.» *Social Research*: Summer 2000.

Maloney, Suzanne. «Elections in Iran: A New Majlis and a Mandate for Reform.» *Middle East Policy*: vol. 7, no. 3, June 2000.

Matin-Asgari, Afshin. «Abdolkarim Soroush and the Secularization of Islamic Thought in Iran.» *Iranian Studies*: vol. 30, nos. 1-2, Winter-Spring 1997.

Middle East Report (MERIP): no. 86, March-April 1980.

Milani, Mohsen. «The Transformation of the Velayat-E Faqih Institution: From Khomeini to Khamenei.» *Muslim World*: vol. 82, nos. 3-4, July-October 1992.

Ram, Haggy. «Crushing the Opposition: Adversaries of the Islamic Republic of Iran.» *Middle East Journal*: vol. 46, no. 3, Summer 1992.

Rose, Gregory F. «The Post-Revolutionary Purge of Iran's Armed Forces: A Revisionist Assessment.» *Iranian Studies*: vol. 17, nos. 2-3, Spring-Summer 1984.

Sadri, Mahmoud. «Sacral Defense of Secularism: The Political Theologies of Soroush, Shabestari, and Kadivar.» *International Journal of Politics, Culture and Society*: vol. 15, no. 2, Winter 2001.

Sarabi, Farzin. «The Post-Khomeini Era in Iran: The Elections of the Fourth Majlis.» *Middle East Journal*: vol. 48, no. 1, Winter 1994.

Shevlin, Neil. «Velayat-E Faqih in the Constitution of Iran: the Implementation of Theocracy.» *Journal of Constitutional Law* (University of Pennsylvania): vol. 1, no. 2, Fall 1998.

Siavoshi, Sussan. «Authoritarian or Democratic: The Uncertain Future of Iran.» *Iranian Studies*: vol. 32, no. 3, Summer 1999.

Takeyh, Ray. «God's Will: Iranian Democracy and the Islamic Context.» *Middle East Policy*: vol. 7, no. 4, October 2000.

Vakily, Abdollah. «In Search of «Revolutionary Islam»: The Case of Taleqani and Mojahedin.» *Muslim World*: vol. 88, no. 1, January 1998.

Wells, Mathew C. «Thermidor in the Islamic Republic of Iran: The Rise of Muhammed Khatemi.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 26, no. 1, 1999.

Wright, Robin. «Iran's Greatest Political Challenge: Abdol Karim Soroush.» *World Policy Journal*: Summer 1997.

Wright, Robin. «Iran's New Revolution.» *Foreign Affairs*: vol. 79, no. 1, January-February 2000.

Conference

The Iranian Revolution and the Islamic Republic: Proceedings of a Conference. Edited by Nikki R. Keddie and Eric Hooglund. [Washington, DC]: Middle East Institute in cooperation with Woodrow Wilson International Center for Scholars, 1982.

Thesis

Mananiam, Alfred. «A Multi Perspective Approach to the Study of the Iranian Revolution of 1979.» (M. A. Thesis, Ohio State University, 1985).

Studies on the Internet

Annus, Taavi. «Judicial Behavior after a Change of Regime: The Effects of Judge and Defendant Characteristics.» *Law and Society Review*: December 2004, <http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3757/is_200412/ai_n9471545/print>.

Bashi, Golbaarg. «Citizenship in Iran: One Step Forward, Many More to Take.» <http://www.qantara.de/webcomshow-article.php/-c-478/_nr-512/i.htm>.

«Democracy, Justice, Fundamentalism and Religious Intellectualism.» An Interview with Abdolkarim Soroush by Ali Asghar Seyyedabadi, <http://drsotoush.com/English/INterviews/E-INT-Dmocracyjustice>.

Dvorakova, Vladimira. «Phases of Transition to Democracy.» <http://fmv.vse.cz/depts/kpol/dvorak.htm>.

«The Ideal Islamic State: An Unattainable Quest.» (A Report Written by Masoud Behnoud for the BBC's Persian Service, in: <http://drsouroush.com/english/news_archives/E-NEWS-20060108-theIdealState>.

Kadivar, Mohsen. «The Freedom of Thought and Religion in Islam.» <http://kadivar.com/index>.

_____. «Political Rights of People in Islam.» <http://kadivar.com/index>.

_____. «The Principles of Compatibility of Islam and Modernity.» <http://kadivar.com/index>.

Watts, Larry L. «Reforming Civil-Military Relations in Post Communist States: Civil Control vs. Democratic Control.» *Journal of Political and Military Sociology*: vol. 30, no. 1, Summer 2002, <http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3719/is_200207/ai_n9123897>.

Welsh, Helga. «Dealing with the Communist Past: Central and East Europe Experiences after 1990.» *Europe-Asia Studies*: vol. 48, no. 3, May 1996, <http://findarticles.com/p/articles/mi_m3955/is_n3_v48/ai_18452299>.